

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): علي بن جريد بن هلال العتري . كلية الدعوة وأصول الدين ، قسم : الكتاب
والسنة .

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير ، في تخصص : التفسير .
عنوان الأطروحة : "أراء ابن حزم الظاهري في التفسير جمعا ودراسة من بداية سورة التوبة إلى نهاية
قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) من السورة نفسها " .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد :

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها
بتاريخ ١٤٢٤/٨/٣ هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم
فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه . . .
والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المناقش الخارجي

الاسم : أ.د/ أمين محمد عطية باشا

التوقيع : 


المناقش الداخلي

الاسم : أ.د/ ورداني عبد الراضي حمودة

التوقيع : 

المشرف

الاسم : أ.د/ محمد بن سعد بن عبد الرحمن

التوقيع : 

رئيس قسم الكتاب والسنة

أ.د / مطر أحمد الزهراني

التوقيع : 

٨/١٠

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٤٦٢٠

٠٠٥٣٩٣

آراء ابن حزم الظاهري في التفسير

جمع ودراسة

من بداية سورة التوبة إلى نهاية

آية (١٠٣) من السورة نفسها

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الكتاب والسنة

إعداد

علي بن جريد بن هلال العنزي

إشراف الدكتور

محمد بن سعد بن عبد الرحمن

الفصل الأول ١٤٢٣هـ

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص مختصر عن الرسالة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :
فهذا بحث بعنوان " آراء ابن حزم الظاهري في التفسير " من أول سورة التوبة إلى نهاية آية (١٠٣)
من السورة نفسها - جمعاً ودراسة - .

ولا يخفى أن لهذا الموضوع أهمية بالغة ، فبه تجمع أقوال واحد من العلماء الأفاضل في فن التفسير ،
وبه توجد مادة علمية لمذهب أهل الظاهر ، فمن خلالها يمكن التعرف على أقوالهم وآرائهم فيما
يخص مجال تفسير كتاب الله عز وجل . كما أن فيه إثراء للمكتبة الإسلامية ، وخاصة علم التفسير .
وكان البحث عبارة عن قسمين : الأول : قسم الدراسة ، وفيه دراسة للأحوال السياسية والعلمية
والاجتماعية في تلك الحقبة الزمنية التي يعيشها الإمام ابن حزم .

وفيه دراسة كاملة عن حياة ابن حزم الشخصية ، تطرقت فيها لطلبه للعلم ، وشيوخه ، وتلاميذه
، ومؤلفاته ، وغير ذلك .

كما درست في هذا القسم منهج ابن حزم في تفسير كلام الله عز وجل .
وأما القسم الثاني من الرسالة فقد كان دراسة لأقوال وآراء الإمام ابن حزم في تفسير القرآن الكريم
، وفي هذا القسم قمت بعرض آراء ابن حزم ومناقشتها وبيان الراجح من المرجوح .

وكان مما توصلت إليه في هذا البحث : طول باع ابن حزم في فن التفسير وسعة اطلاعه في أقوال
أهل التفسير سيما المتقدمين منهم . وكذا تبحر هذا الإمام في علم الحديث

كما أن له عناية بالغة في تفسير القرآن بالكتاب والسنة ، وأيضاً يلاحظ وبصورة واضحة عناية ابن
حزم - رحمه الله - باللغة العربية عندما يفسر القرآن الكريم .

وأخيراً ، أوصلي بجمع آراء ابن حزم في مصطلح الحديث وقواعده ، إذ توجد له أقوال كثيرة في
هذا الباب ، فهذا الجانب لم يسد فيما أعلم .

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً

The Research Abstract

Praised only be to Allah and peace and blessing upon our Messenger Mohammed who is the last Messenger of Allah ...then:

This is my research titled "Ibn Hazm Al-Thahiry's Opinions in Interpretation". From the beginning of Sura Al-Tawbah to the verse 103 of the same Sura- with details.

The great importance of that theme is obviously seen. By this mentioned reference, there is a collection of one of the greatest Olama's Sayings of the art of the Inerperetation and Explanation and also has a scientific religious subject of Al-Dhahir from which their sayings and opinions are recognized in the field of the interpretation of Allah's (The Almighty) Holy Book (Quran). Also by it the Islamic Bookshops are rich especially the interpretation science.

The research was about 2 main sections:-

The first one was the study one in which the political, scientific and social situations of that periodic-age have been studied, and it had a complete study about the personeal life of Ibn Hazm concluded (His students, His Masters, His books, His fond in science and else).

The Ibn Hazm's curriculum has been studied in this section in his interpretation to Allah's book.

The conclusions that I gained in my research were:- the skill and knowledge of Ibn Hazm culture in the proceeded interpretations and his acknowledge in the science of Hadith.

He carefully dealed the interpretations of Qura'n by using the Holy Book and Sunnah, and his great interest in the Arabic language was observable and obvious as it is the language of Qura'n.

Finally, I recommend to collect Ibn Hazm's opinions in Al-Hadith and its rules and basics, Because of his several sayings through this chapter.

Praise be to Allah at first, At last, Obvious and hidden.

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيه وخليته ، بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، وجاهد في الله حق الجهاد .
أما بعد :

فإن من نعم الله عز وجل على هذه الأمة إنزال القرآن الكريم ، والصراط المستقيم والكتاب العظيم ، قال تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [البقرة: من الآية ٢٣١] وأعلم سبحانه هذه الأمة أنه مستحق للحمد والثناء لإنزاله هذا الكتاب العظيم فقال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ [الكهف: ١] .

ودعا سبحانه عباده إلى تدبر كتابه وتفكره ، وبين تعالى أن التذكر والاعتاظ أعظم مقصود من إنزاله فقال : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩]

وقد عرف العلماء قدر هذا الكتاب العظيم ، فعكفوا عليه تعلماً ، وتفقهاً ، وبحثاً ، وتفسيراً ، وبياناً ، فاستنبطوا بعض فوائده ، واستخرجوا نورا من درره ، هذا مع انكبابهم عليه ، وإفناء أعمارهم فيه ، وما ذلك إلا لسعة كلام ربنا عز وجل ، وعدم استطاعة البشر الإحاطة بما فيه من فوائد ، فهو المعين الذي لا ينضب .
وقد كان من جملة هؤلاء العلماء الأفاضل ، والنبلاء الأماجد : الإمام العلامة أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المتوفى سنة (٤٥٦هـ) .

فقد كان له - رحمه الله - عناية بالغة باستنباط الأحكام الشرعية من كتاب الله عز وجل وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، والاستدلال لما يذهب إليه .
وكان رحمه الله معروفاً بين العلماء بقوة الاستنباط ، وكثرة الاستدلال لما يذهب إليه - بما في ذلك الآيات القرآنية - وبيان وجه الاستدلال .

(بوافع
اختيار
البحث)

وأيضاً كان رحمه الله يرد أقوال المخالفين ، وذلك بتوجيه ما استدلوا به من آيات قرآنية ، أو أحاديث نبوية . فبين الاستدلال الصحيح والقول الفصل في الآية أو الحديث ، مما جعل كلامه على الآيات القرآنية كثير جداً ، إلا أن ذلك في ثنايا ما كتب ، وفي طيات ما سطر ، الأمر الذي يجعل الوصول إلى كلام ابن حزم في الآية فيه نوع صعوبة ومشقة ؛ فكان إخراج آرائه وأقواله في التفسير وإفرادها في التأليف فيه تسهيل لمعرفة ما قاله ابن حزم حول الآيات القرآنية ودونه . ولاشك أن مثل هذا المجهود يؤدي إلى الالتصاق بذلك العالم ومعرفة منهجه في التفسير، ومكانته بين العلماء ، ومعرفة قواعده التي يبنى عليها تفسيره وبيانه لكتاب الله عز وجل.

وفي هذا العمل العلمي المبارك - إن شاء الله تعالى - إثراء للمكتبة الإسلامية، سيما مجال التفسير ، وفن التأويل .

كما أن الإمام ابن حزم ممن ينفي القياس ، ويذكر عدم حاجة الشريعة إليه ، لسعة نصوص الكتاب والسنة ، وسدها لحاجة الناس . ولذلك ، فهو يورد الآيات والأحاديث لإثبات ما يذكر. ففي جمعنا لأقواله في التفسير ، وما يستنبطه من الآيات القرآنية من أحكام فقهية نرى تطبيقاً عملياً للاستنباط من نصوص القرآن الكريم ، كما نرى وفرة الأحكام المستنبطة من آيات القرآن العزيز .

وينضاف إلى ما ذكرت : أن الإمام ابن حزم صاحب منهج يدعو إليه ، ويذب عنه ، ذاك ، هو الأخذ بظاهر النصوص ، فإذا ما جمعنا آراءه التفسيرية ، فإننا نكون بهذا العمل قد أوجدنا مرجعاً علمياً لأهل الظاهر في باب التفسير ، مقروناً بأقوال غيرهم من أهل العلم ، مع إيضاح قيمة تلك الأقوال .

فهذه الأسباب وغيرها دعيتني إلى الكتابة حول آراء ابن حزم التفسيرية .

المقدار الذي تم جمعه ودراسته :

لما كان المقدار المقرر من قبل مجلس قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين أن يجمع الطالب مائة مسألة ، وذلك حسب ترتيب السور والآيات ، فقامت باستقراء كتب ابن حزم المطبوعة ، فظفرت بمائة مسألة أو تزيد ، وذلك استكمالاً لما بدأه زملائي الباحثون ، فبدأت حيث انتهوا ، بدأت من سورة التوبة ، فاستخرجت آراء وأقوال الإمام ابن حزم والتي استنبطها من كتاب الله

عز وجل ، أو فسر فيها الآيات القرآنية ، فانتهى بي المطاف إلى نهاية المسائل المستنبطة من قوله عز وجل : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٠٣]

وقد بلغ عدد هذه المسائل المجموعة على وجه التحديد : مائة وسبعة مسائل . وقد بذلت في الجمع والدراسة غاية جهدي ، وقصارى طاقتي ، وأحسب أني قد جمعت — في حدود المقرر — جميع ما تكلم عليه ابن حزم من الآيات ، سواء ما كان من جهة الشرح والبيان ، أو ما كان من جهة الفقه والاستنباط ، ومع هذا ، لا أدعي الإحاطة ، فالكمال لله وحده ، والنقص سجية البشر . وقد تم جمع تلك المسائل من كتب ابن حزم المطبوعة ، وهي كالآتي :

- الإحكام في أصول الأحكام .
- أسماء الصحابة الرواة .
- أصحاب الفتيا من الصحابة .
- الأصول والفروع .
- تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين .
- التقريب لحد المنطق .
- جامع المجلي .
- جمل من التاريخ .
- جمهرة أنساب العرب .
- جوامع السيرة النبوية .
- حجة الوداع .
- الدرة فيما يحب اعتقاده .
- ديوان ابن حزم .
- ذكر أوقات الحكم من بني إسرائيل .
- رسالة في الإمامة .
- رسالة البيان عن حقيقة الإيمان .
- رسالة التلخيص لوجوه التخليص .

- رسالة التلخيص لوجوه التخليص .
- رسالة التوقيف على شارع النجاة .
- رسالة في أسماء الخلفاء .
- رسالة في ألم الموت وإبطاله
- رسالة في أمهات الخلفاء .
- رسالة في جمل فتوح الإسلام
- رسالة في الرد على ابن النغيلة اليهودي .
- رسالة في الرد على الهاتف من بعد .
- رسالة في الغناء الملهي .
- رسالة في حكم من قال : إن أرواح أهل الشقاء معذبة إلى يوم الدين
- رسالة في ذكر أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس .
- رسالة في فضل الأندلس .
- رسالة في نقط العروس
- رسالة مراتب العلوم .
- رسالتان أجاب فيهما عن رسالتين سئل فيهما سؤال تعنيف .
- طوق الحمامة .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل .
- القراءات المشهورة في الأمصار .
- كتاب في الرد على الكندي .
- المحلي .
- مداواة النفوس .
- مراتب النفوس .
- معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاته .
- المفاضلة بين الصحابة .
- ملخص إبطال القياس والرأي .
- النبذ في أصول الفقه الظاهري .

خطة الرسالة

تتكون خطة البحث من مقدمة وقسمين وخاتمة .

المقدمة :

وتشمل أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، وخطة البحث ومنهجه .

القسم الأول :

الإمام ابن حزم ومنهجه في التفسير ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : عصر ابن حزم بإيجاز ، ومدى تأثيره به .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الحالة السياسية .

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية .

المبحث الثالث : الحالة العلمية .

الفصل الثاني : حياة ابن حزم الشخصية والعلمية باختصار .

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : مولده ونشأته .

المبحث الثالث : طلبه للعلم ورحلاته فيه .

المبحث الرابع : شيوخه .

المبحث الخامس : تلاميذه .

المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السابع : آثاره العلمية ومؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته

الفصل الثالث : منهجه في التفسير .

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : منهجه في تفسير القرآن بالقرآن .

المبحث الثاني : منهجه في تفسير القرآن بالسنة .

المبحث الثالث : منهجه في تفسير القرآن بأقوال الصحابة .

المبحث الرابع : منهجه في تفسير القرآن بأقوال التابعين .

المبحث الخامس : منهجه في تفسير القرآن باللغة العربية .

القسم الثاني :-

جمع ودراسة آراء ابن حزم في التفسير من الموضوع المقرر ، وكان منهجي فيه :

- استخرجت كل ما يتعلق بالتفسير - في المقدار المقترح - من كتب ابن حزم للطبوعة .

- قمت بترتيب المادة العلمية حسب السور والآيات .

- ذكرت نص الآية القرآنية التي استنبط منها ابن حزم حكماً ، أو رأياً ، مع ذكر عدد المسائل المتعلقة بها .

- جعلت لكل مسألة رقمين : رقم خاص ، وهذا على حسب تعداد مسائل الآية ، وهذا ما ذكرته بقولي : المسألة الأولى . المسألة الثانية . ورقم عام ، وهذا على حسب تعداد مسائل البحث عموماً .

- ذكرت رأي ابن حزم في الآية ، ملخصاً رأيه ، ومتقيداً بنص عبارته ما أمكن .

- اتبعت رأي ابن حزم بأبرز الأدلة التي استدلل بها من الكتاب والسنة ، وأقوال الصحابة والتابعين .

- يسند ابن حزم في كثير من المسائل الأحاديث والآثار التي يستدل بها ، فقمت بتخريج تلك الأحاديث والآثار ، فما كان منها في الصحيحين ، أو في أحدهما اكتفيت بذلك . وإن لم يكن - الحديث أو الأثر - في واحد منهما خرجته من مصادره المعتمدة ، وذكرت الحكم عليه من خلال أقوال العلماء إن وجدت ، وإلا فأقوم بدراسة أسانيد الأحاديث والآثار والحكم عليها بما يظهر لي حسب الصناعة الحديثية . وهذا في جميع الأحاديث والآثار الواردة في جميع البحث .

- قمت بدراسة آراء ابن حزم من خلال عرضها على أقوال المفسرين في المسألة مع بيان الراجح وحجة الترجيح .

- قمت بتوثيق القراءات من مصادرها الأصلية .

- عزوت الآيات الواردة في البحث إلى أماكنها من كتاب الله عز وجل ، معتمدا في نسخ نص الآية مصحف المدينة .
- بينت معاني الكلمات اللغوية التي تحتاج إلى بيان عند أول ورودها ، وذلك بالرجوع إلى مصادرها المختصة .
- خرجت الآيات الشعرية من دواوين قائلها إن وجدت ، وإلا فمن المعاجم ، مع عزو البيت لقائله .
- الترجمة للأعلام الذين يردون في البحث من غير الصحابة والمشهورين من الأئمة والتابعين .
- بيان الأماكن المبهمة التي تذكر في البحث عند أول ورودها من المعاجم المختصة .

الخاتمة :

وفيها ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

الفهارس :

وتشمل الآتي :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس القراءات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الآثار .
- فهرس خاص بآراء ابن حزم التي انفرد بها .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الأماكن والبلدان .
- فهرس الآيات الشعرية .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

هذا ، ولما كان لكل عمل يقوم به الإنسان صعوبة ومشقة ، فقد واجهتني بعض الصعوبات في أثناء البحث — جمعا ودراسة — فمنها :

— أن ابن حزم كثير الاستدلال بالكتاب العزيز لما يذهب إليه ، مما يجعل الإنسان متحيرا في دخول الآية ضمن شرط البحث .

— كذلك من الصعوبات : أن ابن حزم كان يطيل الكلام في المسائل ما بين مستدل لرأيه ، ومناقش لرأي غيره ، وربما لم يفصح برأيه في أول طرقه المسألة ، الأمر الذي يجعل الوقوف على رأيه بدقة مقرونا بدليله فيه نوع مشقة وصعوبة . انظر مسألة زكاة البقر (ص ٨٧٢) .

— كثرة الأحاديث والآثار التي يوردها ابن حزم مع سياقه لها بالإسناد ، وهذا يتطلب تخريجها مع ترجمة رواها ، ولا شك أن مثل هذا الصنيع يستغرق وقتا وجهدا ليس بالقليل .

— ومن الصعوبات أيضا : أن ابن حزم ربما ذكر مسألة من المسائل وأخذ يستدل لها ويرد على المخالفين ، ولا نجد لهذه المسألة ذكرا فيما بين أيدينا من المصادر ، وهذا له أسباب لعل من أبرزها — في نظري — أن أحد العلماء في عصر ابن حزم ذكر المسألة واختار قولاً فيها لكنه لم يصنف فيها ، فرد عليه ابن حزم ، فبلغنا ما كتبه ابن حزم ، ولم يبلغنا ما كتبه الآخر إن كتب . وهذا نجده في علماء عصرنا . انظر : مسألة الواجب هل هو بمعنى السنة أم بمعنى الفرض . ومسألة : إذا نزل أهل الحرب على المسلمين .

— ومن أشق ما واجهني من صعوبة في هذا البحث : أن الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى كان إذا انتصر لقول أجلب له خيل الأدلة ورجلها ، وانقض على أقوال المخالفين ، فردها بأسلوب قوي جدا ، وربما كان منفردا برأيه الذي ينتصر له ، مما يجعل دراسة مثل تتطلب إنعام النظر ومداومة الفكر في ما كتبه العلماء حتى يصل المرء إلى قول تسكن إليه نفسه ، ويطمئن له فؤاده .

— ومما يذكر في هذا المجال : أن ابن حزم ربما ذكر أثرا أو قولاً لبعض أهل العلم ، وفهمه فهما ربما ينازع فيه ، ولا نجد من أهل العلم من ذكر لنا ما ذكره ابن حزم . وهذا يستدعي طول وقوف عند ما ذكره ابن حزم ، ومحاولة معرفة صواب هذا الفهم من خطئه .

بطاقات شكر وثناء :

وفي ختام هذه المقدمة أتوجه بالشكر بعد شكر سيدي ومولاي إلى جامعة أم القرى ، تلك الجامعة التي فتحت لنا أبوابها للعلم والتعلم والالتقاء بأساتذة فضلاء وعلماء نبلاء فحلنا من علمهم ، واستفدنا من خيراتهم وأخلاقهم .

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي ومعلمي وشيخي : صاحب الفضيلة سعادة الدكتور / محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود - حفظه الله تعالى من كل سوء ومكروه - على ما منحني من توجيهات مفيدة ، وتنبيهات دقيقة ، وفوائد غزيرة ، كل ذلك بخلق جميل ، وتواضع رفيع ، غير شحيح علي بوقت ، أو ضنين بفائدة ، فأعظم الله له الأجر ، وأجزل له الثواب ، وكساه لباس الصحة والعافية .

وأخيراً ، فلقد بذلت جهدي - وهو جهد المقل - واستفرغت طاقتي في هذا البحث ، فالله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، لا رياء فيه ولا سمعة ، وأن يتقبله مني ، وأن يتجاوز عني ما كان فيه من خطأ ، أو تقصير . إنه هو السميع العليم .

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

القسم الأول

الدراسة

القسم الأول :

الإمام ابن حزم ومنهجه في التفسير ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : عصر ابن حزم بإيجاز ، ومدى تأثيره به .

الفصل الثاني : حياة ابن حزم الشخصية والعلمية باختصار .

الفصل الثالث : منهج ابن حزم في التفسير .



٠٠٥٢٩٣

الفصل الأول :

عصر ابن حزم بإيجاز ، ومدى تأثيره به .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الحالة السياسية .

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية .

المبحث الثالث : الحالة العلمية .

المبحث الأول : الحالة السياسية :

مما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية والتي تكون في زمن معين ، وفي مكان ما تترك أثراً بالغاً على شخصية أولئك الأفراد الذين عصاروها وعاشوها .

وقدر الله سبحانه وتعالى أن يعيش ابن حزم رحمه الله في فترة زمنية تموج أحوالها ، وتضطرب أوضاعها ، فعاش رحمه الله في ٣٨٤هـ - ٤٥٦هـ .

وكانت الأندلس قبل هذه الفترة الزمنية تسودها حالة الاستقرار والسكون والبعد عن القلاقل ، وذلك في ظل حكم المستنصر ، ومن كان قبله ، وكانت نهاية حكم المستنصر بالله في عام (٣٦٦هـ) ، فخلفه على الحكم ابنه هشام بن الحكم المؤيد بالله ، وكان صغيراً إذ تسلم مقاليد الحكم ، فقد كان عمره آنذاك إحدى عشرة سنة أو أقل . وحاكم هذا عمره لا يستطيع القيام بأعباء دولته ، وتحصينها من المخاطر التي تحيط بها ^(١) .

ولأجل ذا ، تولى أمر الدولة ، وقام بشؤونها : أبو عامر محمد بن عبد الله ، وهذا الحاكم كانت له هممة يحدث بها نفسه بإدراك معالي الأمور ، وقد ساق الإمام الحميدي من عجيب أمره أنه كان جالساً مع ثلاثة من أصحابه من طلبة العلم ، فقال لهم : ليختر كل واحد منكم خطة أوليه إذا أفضى إلي الأمر ، فقال أحدهم : توليني قضاء كورة رية ، وهي مالقة وأعمالها ، فإنه يعجبني هذا التين الذي يجيء منها .

وقال الآخر : توليني حسبة السوق ، فإني أحب هذا الإسفنج .

وقال الثالث : إذا أفضى إليك الأمر ، فأمر أن يطاف بي قرطبة كلها على حمار ، ووجهي إلى الذيل ، وأنا مطلي بالعسل ، يجتمع عليّ الذباب والنحل . فلما بلغ إليه الأمر كما تمنى ، بلغ كل واحد منهم أمنيته ^(٢) .

ومحمد بن عبد الله تلقب بـ " الحاجب المنصور " ، وكان قوى النفس شجاعاً هماماً ، وكان مولعاً بالغزو - غزو الروم - ، بل وصف بالإفراط في ذلك لا

^(١) انظر : " المعجب في تلخيص أخبار المغرب " ص ٧٢ . " التاريخ الأندلسي " ص ٢٩٩ ، تاريخ

المسلمين وآثارهم في الأندلس " ص ٣٢٣ ، " بغية الملتبس " ص ٢١ ، تاريخ ابن الوردي (٤١٧/١)

^(٢) ذكره في كتابه : " الأمانى الصادقة " وهو كتاب مفقود ، نقله عنه المراكشي في : " المعجب "

عنه شاغل . فبلغ من حبه لغزوهم أنه ربما خرج للمصلى يوم العيد ، فحدث له نية في ذلك ، فلا يرجع إلى قصره ، بل يخرج بعد انصرافه من المصلى إلى الجهاد ، فتبعه عساكره ^(١).

ولذلك استتب الأمن، واستقر له أمر الأندلس . وكانت وفاته في سنة (٣٩٣ هـ) فكانت مدة إمارته نحواً من سبع وعشرين سنة ، وكانت وفاته بأقصى ثغور المسلمين بموضع يعرف بمدينة سالم .

ثم تسلم مقاليد الحكم بعده ولده المظفر واسمه عبد الملك أبو مروان ، فجرى في الغزو والسياسة والنيابة عن هشام المؤيد على سنن أبيه ، وطريقته في الحكم ، وكانت أيامه أعياداً في الخصب والأمانة ، وأحبه الناس سرّاً وعلانية ، ودامت خلافته سبع سنين ، وكانت وفاته في سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ، وقيل في سنة أربعمائة ^(٢).

ثم تقلد الأمر أخوه عبد الرحمن ، والذي تلقب بالناصر لدين الله تعالى ، وفي بداية أمره سار مسير والده وأخيه في سياسة الملك إلا أنه زلّ فذل ، وكانت زلته سبب زوال ملكه ، وذلك أنه حمل هشام المؤيد والذي لم يزل مكفوف اليد على أن يوليه العهد ، ففعل ، وتلقب عبد الرحمن بولي العهد ، الأمر الذي أثار عليه الأمويين والقرشيين ، فأجمعوا أمرهم على خلع هشام ، ومبايعة محمد بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر ولقبوه المهدي . وتخلّى الجيش عن عبد الرحمن ، بل وأسلموه لمحمد بن هشام ، فقتل وصلب . وبذلك انتهت دولة بني عامر ، وقد كانت تحكم باسم الدولة الأموية ^(٣).

والحقيقة أن خروج محمد بن هشام كان سبباً في تعريض الأندلس لفتن تابعت ورزايلاً تلاحقت . وهذا من شؤم الخروج على الأئمة .

(١) انظر ترجمته في : " المعجب " ص ٧٢ - ٨٤ ، " الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة " (٧ / ٥٦ - وما بعدها " حقاوة المقتبس " ص ٧٣ ، " تاريخ ابن الوردي " (١ / ٤١٧ - ٤١٨) .

(٢) انظر : " المعجب " ص ٨٥ ، " بغية الملتبس " ص ٢١ ، " الذخيرة " (٧ / وما بعدها) ، " تاريخ ابن الوردي " (١ / ٤٤٠) .

(٣) انظر : " المعجب " ص ٨٥ ، " تاريخ ابن خلدون " (٤ / ١٧٨ - ١٧٩) ، " تاريخ ابن الوردي " (١ / ٤٤٠) " بغية الملتبس " (ص ٢١) ، " تاريخ الإسلام " ص ١٨٩ - ١٩٠ ، " جذوة المقتبس " ص ١٧ ، " تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس " (ص ٣٤٣) .

وقد كان البربر يحتلون في دولة بني عامر أماكن مرموقة ، فقد مكّن لهم العامريون في بلادهم ، فلما كانت الأيام مع المهدي محمد بن هشام أبعدهم وأقصاهم ، وفعل بهم الأفاعيل . الأمر الذي أثار حفيظتهم ، وحفّزهم على تكوين حزب مضاد للمهدي .

وفعلًا قاموا عليه بجيش يقوده هشام بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر فحاربوه ، لكن هبّ مع المهدي عامّة أهل قرطبة ، فانتهت تلك الحرب بهزيمة البربر . وأحضر أميرهم هشام ، فضرب رأسه بين يدي المهدي .

لكن سرعان ما اجتمع البربر ، وقدموا على أنفسهم سليمان بن الحكم بن سليمان ، وهو ابن أخي هشام المذكور ، وتلقب بالمستعين بالله ، فاستنجد بالنصارى ، وأتى بهم أبواب قرطبة ، فوقع هناك قتال عظيم ذهب فيه من الخيار والفقهاء وأئمة المساجد والمؤذنين خلق كثير ، فمكّن للمستعين بالله في قرطبة ، وفرّ المهدي محمد بن هشام إلى طليطلة ، وأميرها وقتئذ واضح العامري ، وكان قد أرسل إلى المهدي في أول أمره يخبره عن دخوله تحت طاعته . ولما جاء المهدي إلى طليطلة استغاث بالإفرنج ، وأتى بهم قرطبة ليخرج البربر منها وكانوا - البربر - قد عاثوا في قرطبة فساداً . فخرجوا إلى الإفرنج ، والتقى الصفان فتقاتلوا قتالاً مريعاً كانت الغلبة فيه للمهدي ، وبعد أيام من تمكنه من قرطبة ، خرج لطلب البربر ، فهزموه بمكان يقال له : " وادي آره " ، فرجع خائباً إلى قرطبة ، فقام عليه عبيدها بإمرة واضح العامري ، فقتلوه ، وردوا هشاماً المؤيد الذي كان قد غلب على أمره من قبل المنصور العامري الذي تقلد الحكم بعد والد هشام المؤيد . وكان هذا على رأس الأربعمئة للهجرة .

وبقي كذلك - هشام المؤيد - وجيوش البربر تحاصره مع سليمان بن الحكم حتى دخل سليمان قرطبة في (٤٠٣ هـ) وهكذا انتهى حكم المهدي . والذي استمر ستة عشر شهراً ، من حملتها الستة الأشهر الذي كان فيها سليمان المستعين بالله بقرطبة .

وفيهما لم تهدأ قرطبة ، ولم تسكن نار الحرب فيها ، ولم يكن حكم المستعين بالله أحسن حالاً من المهدي ، قالوا عن سني حكمه :

" كانت كلها شداداً نكدات ، صعباً مشثومات ، كريهات المبدأ والفاقة ، قبيحة المنتهى والخاتمة ، لم يُعَدَم فيها حيف ، ولا فُورِق فيها خوف ، ولا تم سرور ، ولا فُقدَ محذور ، مع تغير السيرة ، وخرق الهية ، واشتعال الفتنة ، واعتلاء المعصية ، وظعن الأمن ، وحلول المخافة " (١).

ظن سليمان بن الحكم أن الأمر استتب له ، وكان في جنده رجالان أخوان من نسل علي بن أبي طالب يقال : لأحدهما علي ، والآخر القاسم ابني حمود ، فولي علي سبته بأمر سليمان ، فحدث لعلي بن حمود طمع في بلاد الأندلس ، وكتبهم أن هشاماً المؤيد عهد إليه بالخلافة إذ كان محاصراً من قبل سليمان بن الحكم ، فزحف من سبته إلى مالقة ، ثم إلى قرطبة ، فخرج لهم سليمان في عساكر البربر ، وانهمزم سليمان ، ودخل علي بن حمود ، وأسر سليمان بن الحكم ، وقتله بالسيف بيده ، وقتل أخاه وأباه ، وذلك في سنة سبع وأربعمائة للهجرة ، وبهذا تكون الخلافة الأموية في الأندلس قد انتهت على يد بني حمود (٢). لكن هذه الدولة لم تدم طويلاً ، فقد قتل علي بن حمود في عام ثمان وأربعمائة للهجرة ، ثم ولي بعده أخوه القاسم ابن حمود ، فقام عليه ابن أخيه يحيى بن علي بن حمود بمالقة ، فهرب القاسم عن قرطبة بلا قتال ، فزحف ابن أخيه إلى قرطبة فدخلها بلا قتال ، وتسمى بالخلافة وتلقب بالمعتلي ، وصار بينه وبين عمه القاسم مواقف وحوادث كانت نهايتها تمكن المعتلي من عمه ، فجعله تحت قبضته حتى مات خنقاً في سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة .

وحال قرطبة في تلك الأوضاع ، وهاتيك الحروب ، في تذبذب دائم ، واضطراب مستمر ، فالجميع يرغب في الغلبة والتمكن منها . ونظراً لانشغال المعتلي بحروبه مع عمه ، انقطعت دعوته فيها في عام ثلاثة عشر وأربعمائة ،

(١) ذكره ابن بسام في الذخيرة (١ / ٣٦) من كلام ابن حيان ، ولا يوافق على وصفه الأيام بالنكدة والشدة لكونه من سب الدهر.

(٢) انظر : " الذخيرة " (٣٧ / ٤٢) " تاريخ ابن خلدون " (٤ / ١٨٢) ، " تاريخ المسلمين وآثارهم " (ص ٣٥٦ - ٣٧٥) " بغية الملتقى " (٢٤ - ٢٥) ، " المعجب " ص ٩٠ - ٩١ ، " جذوة المقتبس " (ص ١٩ - ٢٠) .

فأحب أهل قرطبة ردُّ الأمر إلى بني أمية، فأجمعوا أمرهم على مبايعة عبد الرحمن بن هشام بن عبد الجبار أخي المهدي المذكور سابقاً. فبويع له بالخلافة في رمضان من عام أربعة عشر وأربعمائة للهجرة. لكنه قتل على يد محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الرحمن الناصر، في العام الذي بويع له بالخلافة. فببويع محمد بن عبد الرحمن المذكور ولقب بالمستكفي بالله، لكنّه سرعان ما خلع، وقُتلَ وزيره، فعاد أمر قرطبة إلى المعتلي المذكور. وقد عظم أمره بقرمونة، وحاصر أشبيلية، وطمع في السيطرة عليها، فحدث أنه خرج وهو سكران على خيل ظهرت من أشبيلية، فأسرعوا في قتله، وذلك في عام سبع وعشرين وأربعمائة^(١).

ولما قتل المعتلي في التاريخ المذكور، أراد أهل قرطبة مرة أخرى إرجاع الأمر إلى بني أمية، فاجتمع رأيهم على هشام بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن الناصر، فبويع سنة ثمان عشرة وأربعمائة. وتلقب بالمعتد بالله. فبقي ثلاثة أعوام لا يستقر بموضع، ودارت هناك فتن، فسار إلى قرطبة، فدخلها في عام عشرين وأربعمائة، لكنه لم يلبث بها إلا يسيراً حتى خلع. وأخرج من قصره هو وجيشه والنساء حاسرات عن وجوههن، حافية أقدامهن.

وبخلعه انقطع ذكر بني أمية على المنابر بجميع أقطار الأندلس^(٢). فلما رأى الوزير أبو الحزم جهور بن محمد بن جهور ذلك، وانعدام من لا يصلح من بني أمية للإمارة، استولى على تدبير أمر قرطبة، وكانت له طريقة حسنة في تدبير أمر قرطبة وسياسة الناس، وأمن الناس فيها، واستمر أمره إلى أن مات في غرة صفر سنة خمس وثلاثين وأربعمائة، أمن الناس أربع عشرة سنة، فخلفه ابنه أبو

(١) انظر خير دولة بني حمود في: "المعجب" (ص ٩٠ - ١٠٤)، تاريخ ابن خلدون (٤ / ١٨٢ - ١٨٦)، "بغية الملتمس" (ص ٢٧ - ٢٩) و "في تاريخ المغرب والأندلس" (ص ٢٥٧ - ٢٥٨)، "الذخيرة" (١ / ٤٨٦ - ٤٨٦).

(٢) انظر: "تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس" (ص ٣٦٣)، "بغية الملتمس" (ص ٣١ - ٣٤)، "تاريخ ابن خلدون" (٤ / ١٨٢ - ١٨٣)، "الذخيرة" (١ / ٤٣٣)، "المعجب" (ص ١٠٥ - ١١٠)، "الحلة السراء" (٢ / ٣٠ - وما بعدها).

الوليد محمد بن جهور ، فجرى في السياسة على سير أبيه حتى مات في عام ثلاث وأربعين وأربعمائة.

ثم غلب عليها أمير طليطلة الملقب بالمأمون مدة يسيرة إلى أن مات ، فعقبه عليها رجل من البربر ، حتى جاء ابن عباد أمير أشبيلية فاستولى عليها ، فكانت بهذا تابعة لإشبيلية^(١).

فهذه أخبار قرطبة في هذه الحقبة الزمنية التي عاشها ابن حزم رحمه الله ، ونحن نرى شدة أحوالها ، وكثرة اضطرابها وتقلبها ، وعظم فتنها ، فكلما انطلقت نار أوقدت أخرى ، ولا شك أن لهذا تأثيرا عظيما على أبناء قرطبة ، والذين كان من حملتهم ابن حزم - رحمه الله تعالى - .

وأما بقية بلدان الأندلس ، فقد أصبحت بعد نهاية الجولة العامرية تحكمها عدة أمراء . ففي أشبيلية : بنو عباد ، وفي غرناطة : بنو مناد ، وهم من صنهاجة إحدى قبائل البربر . وفي مالقة وسبتة : بنو حمود ، وفي طليطلة : بنو دنون^(٢).

^(١) انظر : " المعجب " (ص ١٠٩ - ١١٢) ، " بغية الملتبس " (ص ٣٤ - ٣٦) ، " تاريخ ابن خلدون " (٤ / ١٩٠ - ١٩١) " الذخيرة " (٢ / ٦٠٢ - ٦١٤) .

^(٢) انظر الكلام على هذه الدويلات في : " التاريخ الأندلسي " (ص ٣٥٤ ، وما بعدها) ، " تاريخ الإسلام " ص ١٩١ - ١٩٨ ، " المعجب " (ص ١٢٤ وما بعدها) ، " تاريخ ابن خلدون " (٤ / ١٨٧ وما بعدها) .

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية :

عند نظرنا في الكتب التي دوت لنا تاريخ الأندلس ، نجد أمراً واضحاً في ذلك المجتمع ، ألا وهو تكونه من طبقات عديدة ، وأصناف كثيرة ، مع تباين الملل ، واختلاف النحل .

فنجد أن العرب كان لهم نفوذ واسع في بلاد الأندلس . كما كانت لهم السيطرة على الأماكن الطيبة في تلك البلاد . ولذلك اعتنى كثير منهم بالزراعة ، والتي عليها اعتمادهم في أمر معيشتهم ^(١) .

كما نجد في هذا المجتمع طبقة البربر واضحة كل الوضوح ، فلقد كان لها نفوذها وسيطرتها على بعض البلدان الأندلسية ، وقد رأينا - كما مر في الأوضاع السياسية - كيف كان لهم الأثر البالغ في إذكاء نار الحرب ، وتواصل القتال .

وتعتبر هاتين الطبقتين من أكثر طبقات المجتمع الأندلسي ، وأشدّه سيطرة ، فلا غرابة حينئذٍ من وقوع التعصب منهما ، والتنازع بينهما ، سيما إذا عرفنا وجود شيء قلم من ذلك .

ومن طبقات المجتمع الأندلسي الصقالبة ، والذين كان لهم دور هام في تثبيت دعائم حكم بني أمية .

لكن كان الإسلام دينهم - الطبقات السالفة - والعربية لسانهم ، ولا يعني ما ذكرناه وجود التفاوت بين هذه الطبقات ، فقد كان " أهل الأندلس عرب في الأنساب والعزة والأنفة وعلو الهمم ، وفصاحة الألسن ، وطيب النفوس ، وإباء الضيم ، وقلة احتمال الذل ، والسماحة بما في أيديهم ، والنزاهة عن الخضوع وإتيان الدنية ، هنديون في إفراط عنايتهم بالعلوم وحبهم لها ، وضبطهم لها ، وروايتهم ، بغداديون في نظافتهم وظرفهم ورقة أخلاقهم ، ونباهتهم ، وذكائهم ، وحسن نظرهم ، وجودة قرائحهم ، ولطافة أذهانهم ، وحدة أفكارهم ، ونفوذ خواطيرهم . يونانيون في استنباطهم للمياه ، ومعاناهم لضروب الغراسات ، واختيارهم لأجناس الفواكه ، وتدبيرهم لتركيب الشجر ،

(١) انظر : " تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس " (ص ١٥٣) وما بعدها .

وتحسينهم البساتين بأنواع الخضر ، وصنوف الزهر ، فهم أحكم الناس لأسباب الفلاحة ، وهم أخير الناس على مطاوعة التعب في تجويد الأعمال ، ومقاساة النصب في تحسين الصنائع، أحذق الناس بالفروسية وأبصرهم بالطعن والضرب... " (١).

قلت : وهذا الوصف لأهل الأندلس يرجع سببه إلى تباين طبقات المجتمع ، وهذا مفيد في تقارب الثقافات ، وامتزاج المعلومات ، وأن تأخذ كل طائفة من الأخرى ما هو مفيد ونافع . وهذا الأمر بدوره يضيف على أهله نمو الحضارة، وازدهار التقدم.

ومما يرى بارزاً واضحاً : اهتمام الأندلسيين باللغة العربية فقهاً ، وفهماً ، وشعراً ونثراً ، ويكفي لإثبات هذا قول ابن بسام :

" وما زال في أفقنا هذا الأندلس القصي إلى وقتنا هذا من فرسان الفنين ، وأئمة السنوعين ، هم ما هم : طيب مكاسر ، وصفاء جواهر ، وعذوبة موارد ومصادر . لعبوا بأطراف الكلام المشقق ، لعب الدُّجى بجفون المؤرَّق ، وحدّوا بفنون السحر المنمق ، حداء الأعشى بينان المخلق ، فصبوا على قوالب التجوم ، غرائب المنثور والمنظوم ، وباهوا غرر الضحى والأصائل ، بعجائب الأشعار والرسائل : نثر لو رآه البديع لنسي اسمه ، أو اجتلاه ابن هلال لولاه حكمه ، ونظم لو سمعه كُتِّب ما نسب ولا مدح ، أو تتبعه جرو ل ما عوى ولا نبج " (٢).

ولأجل محاسن أهل الأندلس الكثيرة ، ومآثرهم الحميدة ، كتب ابن بسام كتابه : " الذخيرة في محاسن أهل هذه الجزيرة " وهو كتاب ماتع عظيم في بابه، لم يسبق لمثله ، كما لم يلحق بمثله.

وقد ذكر رحمه الله قدوم أبو علي الغالي البغدادي (٣). ثم تعجبه من ذكائهم ، بل وتركه المباحثة والمناقشة معهم ويقول لهم :

(١) " نفح الطيب " (٣ / ١٥٠ - ١٥١) .

(٢) " الذخيرة في محاسن أهل هذه الجزيرة " (١١ / ١٢ - ١٣) .

(٣) أبو علي إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي القالي ، العلامة النحوي صاحب كتاب الأمالي في الأدب ، توفي بقرطبة سنة ست وخمسين وثلاثمائة . انظر ترجمته في " السير " (١٦ / ٤٥ - ٤٦) .

"إن علمي علم رواية ، وليس بعلم دراية ، فخذوا عني ما نقلت ، فلم آل لكم أن صححت " (١) .

ومن المعلوم أن الاهتمام باللغة العربية له أكبر الدور في وعي المجتمع ، ونضج تفكيره ، كما أن بعده عن لغته سبب رئيس في انعدام الثقافة ، واضمحلال المعرفة ، والانقطاع عن تاريخ الماضي وأدبه .

ولذلك فنحن نجد أن الكتب التي اختصت بتراجم الأندلسيين تذكر لنا كما هائلا من أدبائهم وشعرائهم ومثقفهم على تباينهم واختلافهم ، فبينما تجد الأمير الشاعر ، وتجد الوزير العارف ، تجد الفقير المعدم لا يقل عنهم شئاً ، ولا ينقص عنهم قدراً ، ولعل هذا كان له أثر في بنيان شخصية ابن حزم رحمه الله ، حيث أننا نجده رحمه الله ممن يقرض الشعر ، ويحسن صياغته .

ولما كان أهل الأندلس مسلمين ، كانوا ممن تمسك بدينه ، وأظهر شرائعه سيما قرطبة يقول المقرئ في نفح الطيب :

"ومن محاسنهم - أي أهل قرطبة - ظرف اللباس وتظاهر بالدين والمواظبة على الصلاة ، وتعظيم أهلها لجامعها الأعظم ، وكسر أواني الخمر حينما تقع عين أحد من أهلها عليها ، والتستر بأنواع المنكرات ، والتفاخر بأصالة البيت ، وبالجنديّة وبالعلم " (٢) .

ولا يعني هذا انعدام المنكرات من أراضي الأندلس ، فالمنكرات لم تنعدم من ذاك الزمن الذي عاش فيه النبي ﷺ .

كما أننا نجد رفاهية الشعب الأندلسي وغناه ، وذلك بسبب المعارك ضد الروم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كثرة موارده الداخلية ، سيما الزراعة ، وهذا يظهر في مقالاتهم عند يذكرون ما يجهزون به بناتهم من الثياب والحلي والدور (٣) . وكان هذا في زمن المنصور بن أبي عامر ، وقد سبق ذكر عهده .

كذلك نجد في المجتمع الأندلسي عنصراً آخر له أثره ، هذا العنصر هو : أهل الكتاب . وتداخلهم مع المجتمع الأندلسي له أسباب بكثيرة ، من أهمها :

(١) "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" (١٥/١)

(٢) "نفح الطيب" (٤ / ١١٣) .

(٣) انظر : "المعجب" ص ٨٤ .

استعانة بعض أمراء الأندلس بهم على إخوانهم المسلمين كما مر بنا سابقاً في الأوضاع السياسية ، وهذا يجعل أولئك القوم يأتون بصورة القوي ، والمستعين بهم يرى ضعفه ، وقلته ، الأمر الذي يدفع الضعيف لمضاهاة القوي وتقليده . كما نلمس من كلمات الإمام ابن حزم مجالسته لهم ، كما نلمس من بعض عباراته تمكنهم ، بل وتصدرهم .

يقول ابن حزم :

" قال أبو محمد : وعارضني يوماً نصراني كان قاضياً على نصارى قرطبة في هذا ، وكان يتكرر على مجلسي هذا " (١) .

وقال أيضاً : " ولقد كنت يوماً بالمرية قاعداً في دكان إسماعيل بن يونس الطبيب الإسرائيلي وكان بصيراً بالفراسة محسناً لها ، وكنا في لمة " (٢) أي في جماعة .

فمن هذا النص نأخذ أن النصارى كانت لهم أيام ابن حزم مكنة وغلبة ، بل ذكر أن لهم محاكم يقومون بها بالحكم والفصل بين أهل شريعتهم على ما يعتقدون في دينهم . بل وإفصاحهم عن بعض معتقداهم ، ليس هذا فحسب ، بل ومناظرتهم عنها (٣) .

(١) " الفصل " (٢ / ٢٦١) .

(٢) طرق الحمامة (ص ٣٦) .

(٣) انظر أيضاً : " الفصل " (٥ / ٢٥٣) ، و " الذخيرة " لابن بسام (١ / ١٧٠) .

المبحث الثالث : الحالة العلمية :

من المعلوم أن الإمام ابن حزم عاش في مدينة قرطبة ، وقرطبة دار ثقافة الأندلس حيث كانت تمتاز بموقعها الرائع ، وجمالها الباهر ، وحضارتها الساحرة . "وحضرة قرطبة ، منذ استفتحت الجزيرة ، هي كانت منتهى الغاية ، ومركز الراية ، وأم القرى ، وقرارة أهل الفضل والتقوى ، ووطن أولي العلم والنهي ، وقلب الإقليم ، وينبوع متفجر العلوم ، وقبة الإسلام ، وحضرة الإمام ، ودار صوب العقول ، وبستان ثمرة الخواطر ، وبحر درر القرائح ، ومن أفقها طلعت نجوم الأرض ، وأعلام العصر ، وفرسان النظم والنثر ، وبها انتشأت التأليفات الرائعة ، وصنفت التصنيفات الفائقة " (١) .

ومن هذا النص نأخذ حال قرطبة ، وحال الناس الذين كانوا يقطنونها ، فلقد كانت أرض ذلك القطر الأندلسي ، وسائر أراضي الأندلس مليئة بالعلماء وذوي الأدب ، أي أن طبقات المجتمع كانت على درجة عالية من النضج والتفكير العلمي .

ولم يكن هذا قاصراً على العلوم الشرعية ، بل تعداه إلى غيرها من العلوم الأخرى ، لكن كانت العلوم الشرعية ذاك الميدان الفسيح الذي تسابق الناس فيه ، ولذلك شرق كثير منهم في طلب العلم ، وغرب ، ورحل في تحصيل الفضل ، فكم منهم من وفق لمقصوده ، ونيل مرامه .

ويُعدّ من أبرز الأسباب التي أثرت ذاك المجتمع علماً ما ذكره ابن بسام بقوله : " والسبب في ذلك ، وتبريز القوم قديماً وحديثاً هنالك على من سواهم : أن أفقهم القرطبي لم يشتمل قط إلا على أهل البحث والطلب لأنواع العلم والأدب . وبالجملة فأكثر أهل بلاد هذا الأفق أشرف عرب المشرق افتحوها ، وسادات أجناد الشام والعراق نزلوها فبقي النسل فيها بكل إقليم ، على عرق كريم " (٢) .

(١) قاله ابن بسام في الذخيرة (١ / ٣٣)

(٢) " المصدر السابق " (١ / ٣٣) .

ولا شك أن البلاد التي ذكرها ابن بسام كانت مصدر العلم والثقافات ، ومركز النور والمكرّمات ، والبلاد إنما تسمو بأهلها ، فلما انتقل أرباب تلك الفضائل ، انتقلت فضائلهم معهم ، وانتشرت خصالهم الحميدة بانتشارهم .

وهذا لا ريب في أنه سبب رئيس لما ذكرت.

ومن الأسباب أيضاً : اهتمام ولاية الأندلس بالعلم ، ومن أبرزهم الحكم المستنصر، ووالده عبد الرحمن الناصر. سيما الابن الحكم المستنصر ، فقد ذكر ابن خلدون وغيره أنه : " كان محباً للعلوم مكرماً لأهلها ، جماعة للكتب في أنواعها ما لم يجمعه أحد من الملوك قبله .

قال ابن حزم : أخبرني بكية الخصي وكان على خزانة العلوم والكتب بدار بني مروان أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعة وأربعون فهرسة ، وفي كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين لا غير ، فأقام للعلم والعلماء سلطاناً نفقت فيه بضائعه من كل قطر. ووفد عليه أبو علي القالي صاحب كتاب الأمالي من بغداد فأكرم مثواه ، وحسنت منزلته عنده ، وأورث أهل الأندلس علمه ، واختص بالحكم المستنصر واستفاد علمه ، وكان يبعث في الكتب إلى الأقطار رجالاً من التجار ، ويسرب إليهم الأموال لشرائها ، حتى جلب منها إلى الأندلس ما لم يعهدوا . وبعث في كتاب الأغاني إلى مصنفه أبي الفرج الأصفهاني ، وكان نسبه في بني أمية ، وأرسل إليه فيه : ألف دينار من الذهب العين فبعث إليه بنسخة منه ، قبل أن يخرج به بالعراق " إلى أن قال :

" واجتمعت بالأندلس خزائن من الكتب لم تكن لأحد من قبله ، ولا من بعده ، إلا ما يذكر عن الناصر العباسي المستضيء " ^(١).

ولما ولي المنصور بن أبي عامر كان محباً للعلم طالباً له ، كما ذكروا ذلك في ترجمته ^(٢).

^(١) " تاريخ ابن خلدون " (٤ / ١٧٥) ، وانظر : " المعجب " ص ٥٩ . ص ٦١ ، " بغية الملتبس "

ص ١٨ .

^(٢) انظر ترجمته في " المعجب " (ص ٧٢) ، وتاريخ ابن خلدون (٤ / ١٧٦ - وما بعدها) .

كذلك في عصر ملوك الطوائف نجد أن بعض الأمراء كان مهتماً بالعلم ، وقد كان ابن عباد أمير أشبيلية على عناية بالعلم ، مكرماً لأهله . بل ذكروا أن هذه الأسرة كانت تعنى بالعلم ، وتهتم به.

فإذا كان هذا حال ولاية الأمور مع تحملهم أعباء الملك ، وتوليهم أمور القيادة ، فكيف يكون حال أفراد الناس .

ومما يوضح لنا الحالة العلمية لمجتمع الأندلس ، كثرة العلماء ، فمن المسلم به أن للعلماء دوراً عظيماً في نشر العلم وإذاعته بين الناس ، وقد كان في بلاد الأندلس من العلماء من هو في مرتبة ابن حزم رحمه الله ، أو يقاربه.

فنجد من هؤلاء العلماء الإمام ابن عبد البر المالكي ، والذي يعتبر بحق من أساطين العلماء وأكابر الفقهاء.

كما نجد عصري ابن حزم وقرينه وخصمه : أبو الوليد الباجي . كما نجد كذلك ابن غناب الفقيه من هؤلاء الفحول . وسيأتي ذكر لبعض من أخذ عنهم ابن حزم العلم وجلهم أهل الأندلس.

إلا إنه بطبيعة الحال لا بد أن يكون لتلك الحروب التي قاستها أرض الأندلس وأبنائها الأثر الذي ليس بالهين على حركة العلم والسير فيه . وهذا أمر طبيعي ، إلا أنه لم يثن عزيمة أهل ذاك الأفق ، ولم يقطعهم عن التحصيل العلمي ، حتى خرج ثلة من العلماء الأفاضل ، والنبلاء الأماجد الذين نشروا العلم وتفانوا في بثه وتعليمه الناس^(١).

وإذا علمنا حال ذلك المجتمع واهتمامه بالعلم ، بل وانتشار علم الشرع فيه ، نعلم يقيناً أثره على نفسية ابن حزم العلمية ، وهذا يبين في سبب طلب ابن حزم للعلم ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) انظر : " التاريخ الأندلسي " (٤٠٩ - ٤١٦) ، الإمام ابن حزم حياته وعصره " لأبي زهرة

الفصل الثاني :

حياة ابن حزم الشخصية ونشأته العلمية ، وفيه ثمان مباحث ، هي
كالآتي :

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : مولده ونشأته .

المبحث الثالث : طلبه للعلم ورحلاته فيه .

المبحث الرابع : شيوخه .

المبحث الخامس : تلاميذه .

المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السابع : آثاره العلمية ومؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته .

المبحث الأول : اسمه ونسبه^(١) .

الإمام ابن حزم الظاهري :

هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي الأندلسي القرطي . فهو فارسي الأصل . وقد قريء نسبه هذا بخطه على ظهر كتاب من تصانيفه " (٢) .

وجده الأقصى يزيد مولى ليزيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية القرشي ، وجده خلف بن معدان هو أول من دخل الأندلس في صحبة ملك الأندلس عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالداخل ، وأصل آبائه الأندلسيين من قرية من إقليم لبلة^(٣) من غرب الأندلس ، سكن هو وأبوه قرطبة^(٤) .

(١) انظر ترجمته في :

" السير " (١٨ / ١٨٤ - ٢١١) ، " جذوة المقتبس " (٢٩٠ - ٣٩٣) ، " معجم الأدباء " (٤ / ١٦٥٠ - ١٦٥٩) ، " بغية الملتبس " (٤١٥ - ٤١٨) ، " وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٥ - ٣٣٠) ، " تاريخ الإسلام " ص ٤٠٣ - ٤١٧ ، " نفح الطيب " (٢ / ٧٧ - ٨٤) ، " مطمح الأنفس " (٢٧٩ - ٢٨٢) ، " كتاب الصلة " (٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦) ، " الذخيرة " (١ / ١٦٧ - ١٧٥) ، " المعجب " (٩٣ - ٩٧) ، " لسان الميزان " (٤ / ١٩٨ - ٢٠٢) ، " البداية والنهاية " (١٢ / ٥٥٣) ، " تذكرة الحفاظ " (٣ / ١١٤٦ - ١١٥٤) ، " ابن حزم حياته وعصره آراؤه وفقهه " لأبي زهرة ، " التاج المكلل " (٧٨ - ٨٣) ، " البلغة " ص ١١٩ .

(٢) قاله عبد الواحد المراكشي في : " المعجب " ص ٩٣ . وكذا نسبه غير واحد ممن ترجم له ، ولم يقع فيه خلاف ، انظر : " السير " (١٨ / ١٨٤) ، " جذوة المقتبس " (٢٩٠) ، " معجم الأدباء " (٤ / ١٦٥٠) .

(٣) بفتح اللامين ، وبينهما باء موحدة ساكنة وفي الأخير هاء ساكنة بلدة بالأندلس . " وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٩) .

(٤) انظر " وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٥) ، " تاريخ الإسلام " ص ٤٠٤ ، " المعجب " ص ٩٣ ، " البداية والنهاية " (١٢ / ٥٥٣) .

المبحث الثاني : مولده ونشأته :

أولاً : مولده :

نجد فيما بين أيدينا من المصادر تحديداً دقيقاً لمولد الإمام ابن حزم - من جهة الزمان والمكان - لعله لا يوجد لغيره من العلماء ، وهذا التحديد لمولده يذكره لنا ابن حزم نفسه ، فيقول :

" ولدت بقرطبة في الجانب الشرقي من ربض منية المغيرة ، قبل طلوع الشمس وبعد سلام الإمام من صلاة الصبح ، آخر ليلة الأربعاء ، آخر يوم من شهر رمضان المعظم ، وهو اليوم السابع من نوفمبر سنة أربع وثمانين وثلاث مائة ، بطالع العقرب " . وكان ابن حزم قد كتب هذا إلى تلميذه ابن صاعد ^(١) .
فهذا تحديد زمن ميلاده ومكانه من قوله هو ، ولذلك لم نجد خلافاً في تحديد سنة ميلاده ، بخلاف غيره من أهل العلم .

ثانياً : نشأته :

نشأ ابن حزم في نعمة ورياسة ووجاهة وثراء حيث كان أبوه من وزراء المنصور محمد بن أبي عامر ، ومن وزراء ابنه المظفر بعده ، وكان هو المدبر لدولتهما ، إذ كان يمتاز برجاحة عقله وذكائه ، فكان صانع مجده ، وباني عزّ بيته ، فنشأ ابن حزم في بيت ترفٍ ونعيم ^(٢) .

والظاهر اهتمام أهل بيته بالعلم قال ابن خاقان :

" وبنو حزم فتية علم ، وأدب ، وثنية مجد وحسب " ^(٣) .

فوالده أحمد بن سعيد كان من أهل الأدب والعلم والخير ، وكان له في البلاغة يد قوية ^(٤) .

ولترك لابن حزم المجال ليحدثنا عن أخذه للعلم في بداية نشأته ، يقول :

(١) انظر : " الصلة " لابن بشكوال (٢ / ٣٩٦) ، " معجم الأدباء " (٤ / ١٦٥ - ١٦٥١) ،

" التاج المكلل " (ص ٢٧٨) " وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٥) ، " تذكرة الحفاظ " (٣ / ١١٤٦) .

(٢) انظر : " الذخيرة " (١ / ١٧٠) ، " المعجب " (ص ٩٣) ، " لسان الميزان " (٤ / ١٩٨) ، و

" السير " (١٨ / ١٨٦) .

(٣) " مطمح الأنفس " ص ٢٠٢ .

(٤) " جذوة المقتبس " (١١٧ ، ١١٨) " بغية المتتمس " ص ١٨٢ .

" ولقد شاهدت النساء ، وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري ، لأني ربيت في حجورهن ، ونشأت بين أيديهن ، ولم أعرف غيرهن ، ولا جالست الرجال ، إلا وأنا في حد الشباب ، وحين تقبل وجهي ، وهن علمني القرآن ورويني كثيراً من الأشعار ، ودربني في الخط " (١).

فمن هذا نأخذ أن ابن حزم نشأ بين نسائه ، وتعلم منهن مبادئ العلم ، وقد كان لأول نشأته دوراً بارزاً في بناء شخصيته ، فهاهو يذكر تدريبه على الشعر في أول طفولته ، ولعل هذه العلة السبب في كونه شاعراً مجيداً للشعر ، وأديباً راوياً للأدب. كما أن بيته كان محافظاً ذا حشمة بعيداً عن أسباب المعصية ، سيما مخالطة النساء ، والتي تكون بوابة خطرة جداً ، يلج فيها من أراد الفساد . والعياذ بالله ، فكان ابن حزم - رحمه الله - قد أغلق دونه هذا الباب ، وهذا من حفظ الله للعبد ، وكان هذا الأمر - أعني محافظة أهل بيته ورعايتهم حق الله - كان سبباً بعد حفظ الله تعالى ، لابتعاده عن الفاحشة وأسبابها ، يقول - رحمه الله - في كتابه : " طوق الحمامة " - وهو من كتبه التي صنفها متأخراً - :
" وإني أقسم بالله أجل الأقسام أني ما حللت ميزري على فرج حرام قط ، ولا يحاسبني ربي بكبيرة الزنا مذ عقلت إلى يومي هذا ، والله المحمود على ذلك ، والمشكور في ما مضى ، والمستعصم في ما بقي " .

ثم يذكر سبب ذلك ، فيقول :

" وكان السبب في ما ذكرته أني كنت وقت تأجج نار الصبي وشرة الحداثة ، وتمكن غرارة الفتوة ، مقصوراً محظوراً علي بين رقباء ورقائب ، فلما ملكت نفسي ، وعقلت صحبت أبا علي الحسين بن علي الفاسي ، في مجلس أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي ، شيخنا وأستاذي رحمهما الله وكان أبو علي المذكور عاقلاً ، عاملاً ، عالماً ، ممن تقدم في الصلاح والنسك الصحيح ، وفي الزهد في الدنيا والاجتهاد للآخرة ، وأحسبه كان حصوراً ، لأنه لم تكن لم امرأة قط ، وما رأيت مثله جملة علماء وعملاً ودينياً وورعاً ، فنفعني الله به كثيراً ، وعلمت موقع الإساءة وقبح المعاصي " (٢).

(١) " طوق الحمامة " : (٨١) .

(٢) المصدر السابق (ص ١٦٩) .

ومن كلامه رحمه الله نأخذ أنه نشأ وفي قلبه خوف الله ومراقبته . وهذا من أسباب فلاح المرء أن يكبر وينمو وفي قلبه خشية الله عز وجل .
ولا شك أن لهذه النشأة المباركة الدور الأعظم في بناء شخصية ابن حزم العلمية.

نشأ - رحمه الله - في قرطبة دار العلوم جلّ حياته حتى أخرج منها أيام الفتن والحروب، وذلك في أول المحرم سنة أربع وأربعمئة ، إلا أنه عاد إليها في شوال سنة تسع وأربعمئة ، أي أنها انقطع عن بلده خمس سنوات وبضعة أشهر .
ويذكر لنا ابن حزم بعض ما أصاب أسرته من المحن والمصائب التي جرّتها تلك الحروب ، وسببتها تلك المحن ، وقادتها إليهم الإحن والفتن ، فهذا هو يقول :

" ثم انتقل الوزير أبي - رحمه الله - من دورنا المحدثه بالجانب الشرقي من قرطبة في ربيع الزاهرة ، إلى دورنا القديمة في الجانب الغربي من قرطبة ببلاط مغيث .
في اليوم الثالث من قيام أمير المؤمنين محمد المهدي بالخلافة ، وانتقلت أنا بانتقاله ، وذلك في جمادى الآخرة سنة تسع وتسعين وثلاثمئة ... ثم شغلنا بعد قيام أمير المؤمنين هشام اللؤيد بالنكبات وباعتداء أرباب دولته ، وامتحنا بالاعتقال والترقيب والإغرام الفادح والاستتار ، وأرزمت الفتنة ، وألقت باعها ، وعمت الناس ، وخصتنا إلى أن توفي أبي الوزير رحمه الله ، ونحن في هذه الأحوال بعد العصر يوم السبت ليلتين بقيتا من ذي القعدة عام اثنتين وأربعمئة " (١) .

فهذه جوانب من حياته ، ومضات من نشأته ، وهي دالة على تقلب الحياة به رحمه الله ، فبينما هو ذاك الابن المنعم المترف ، إذا به - بعد حقبة من الزمن - ذاك الأسير المعتقل ، والمطروود المشرّد ، والمخرج عن بلده ومسكنه ، وهكذا الدنيا تصنع بأهلها ، لكن نفسه لم تترك إيلها ، ولم تعتمد عليها ، ولم ترضى بها ، فنجدّه يواصل مسيره العلمي . بدون انقطاع أو انصرام ، حتى أصبح مرجعاً علمياً ، وفقهياً يشار إليه بالبنان .

(١) " طرق الحمامة " (ص ١٥٣) .

المبحث الثالث : طلبه للعلم ورحلاته فيه.

ذكرنا في بداية نشأة ابن حزم - رحمه الله - أنه أخذ بدايات العلم وأسسها على النساء وكان صغيراً ، كما ذكر هو عن نفسه ، فكان طلبه للعلم في وقت مبكر.

وكان والده - رحمه الله - يهتم به ويأعده إعداداً أدبياً ، ويسعى في إنضاج فكره وتوسيع دائرة أفقه ، فنجد هذا الابن يحضر مجالس والده التي كانت تضم الأدباء والعلماء والمفكرين .

وقد وفق - رحمه الله - لملازمة شيخ من الأسياف نفقه الله به كان هذا الشيخ على درجة عالية من العلم والعمل والزهد في الدنيا ، والإقبال على الآخرة . كما مر بنا سابقاً.

وقد سمع الحديث مبكراً ، فكان أول سماعه قبل سنة أربعمئة^(١) ، أي قبل بلوغه السادسة عشر من عمره رحمه الله رحمة واسعة ، وكان من شيوخه الذين ابتدأ السماع عليهم : أبو عمر أحمد بن الجصور ، ويحيى بن سعيد .

أما طلبه للفقهاء ، فالظاهر أنه تأخر فيه ، قال أبو محمد بن العربي : أخبرني أبو محمد ابن حزم أن سبب تعلمه الفقه ، أنه شهد جنازة ، فدخل المسجد ، فجلس ولم يركع ، فقال له رجل : قم صل تحية المسجد ، وكان قد بلغ ستاً وعشرين سنة.

قال : فقامت فركعت. فلما رجعنا من الصلاة على الجنازة ، ودخلت المسجد بادرت بالركوع ، فقبل لي : اجلس اجلس ، ليس ذا وقت صلاة ، يعني بعد العصر ، فانصرفت وقد خزيت .

وقلت للأستاذ الذي ربابي : دلني على دار الفقيه أبي عبد الله ابن دحون ، فقصدته وأعلمته بما جرى عليّ ، فدلني على موطأ مالك ، فبدأت عليه قراءة

(١) هكذا قال الحميدي تلميذه كما في " جذوة المقتبس " (٢ / ٤٩٠) ، والضبي في : " بغية الملتبس "

" ص ٤١٥ ، وقال الذهبي بداية سماعه في عام أربعمئة ، كما في " تذكرة الحفاظ " (٣ / ١١٤٦) ،

و " تاريخ الإسلام " ص ٤٠٤ .

من ثاني يوم ثم تابعت قراءتي عليه ، وعلى غيره نحو ثلاثة أعوام ، وبدأت المناظرة " (١) .

فهذا الخبر يفيد تأخر ابن حزم في طلبه الفقه ، إلا أن بعض المعاصرين شكك في ثبوت هذا الخبر بحجة أن القصة لا تتفق مع السياق التاريخي ، فابن حزم طلب العلم - علم الحديث - مبكراً (٢) .

وعندي أن مثل هذا لا تنقض به الأخبار ، ولا ترد به الآثار ، ولذلك ، فهذه القصة أوردها الإمام الذهبي - في كتبه الثلاث - والذي يعد من أكابر نقاد الأخبار ، ثم لم ينقلها بشيء ، ولم يلزمها بضعف أو نكارة .

ثم لا غرابة أن يجهل ابن حزم مسألة كهذه ، لأن تحية المسجد في وقت النهي ، مما اختلف فيه العلماء اختلافاً كبيراً لا يعرف المرء راجح الأقوال من مرجوحها حتى يقف على الأقوال وأدلتها ، فيجمع شتات المسألة من كلام أصحابها ، ولعل ابن حزم اكتفى بالتقليد في بدايات طلبه .

ويقال أيضاً : ليس من الضروري أن يكون المحدث فقيهاً عارفاً بفقه الحديث ، وكم من المحدثين من سئل عن فقه الحديث الذي يحفظه فلم يعرفه ، وليس من الضروري أيضاً أن يكون من عرف أبواب العقيدة ودقائقها ، أن يكون فقيهاً عالماً بأصول الفقه وفروعه .

فالظاهر أن ابن حزم بدأ بسماع الحديث من دون نظر في الفقه ، لأن الفقه ليس بالأمر الهين الذي يدركه كل من طلبه . ولعله أيضاً اشتغل بدراسة مسائل الاعتقاد والديانة قبل الفقه ، وهذا يتطلب زمناً طويلاً ، وقد ذكر ابن حزم رحمه الله مناظرته مع ابن النغريلة اليهودي وكانت في سنة أربع وأربعمئة ، أي وكان عمره عشرين عاماً (٣) .

(١) ذكر هذا عن ابن العربي : الذهبي في : " تاريخ الإسلام " ص ٤١١ ، " والسير " (١٨ / ١٩٩) و " تذكرة الحفاظ " (٣ / ١١٥٠ - ١١٥١) ، والحموي في " معجم الأدباء " (٤ / ١٦٥٢ - ١٦٥٣) .

(٢) انظر كتاب : " ابن حزم حياته وعصره " للإمام محمد أبو زهرة (ص ٣١ وما بعدها) .

(٣) انظر : " الفصل " (١ / ٢٤٥) ، وانظر : رسالة ابن حزم في الرد عليه ضمن الرسائل التي جمعها إحسان عباس (٣ / ٣٩ - ٢٣٠) .

إذاً ، فقولنا : إن ابن حزم رحمه الله تعالى لم يطلب الفقه إلا بعد السادسة والعشرين من عمره ، لا نعني به أنه لم يطلب العلم عموماً قبل هذا السن ، بل نقول : إنه طلب علوماً أخرى ، وحصل فنوناً غير فن الفقه ، حتى كان له من كل علم أوفر الحظ ، وأتمه . فلذا لا نستغرب أنه مكث في طلب علم الفقه ثلاث سنوات ، ثم أخذ في المناظرة بعد ذلك ، لأنه رحمه الله كانت متوفرة عنده آلة العلم مع الذهن الوقاد ، والذكاء المفرط والفهم الثاقب . وعوداً على بدء :

كانت هذه القصة سبب طلب علم فقه الكتاب والسنة ، فبدأ كما ذكر على شيخه المالكي ابن دحون قرأ عليه الموطأ ، وكان مذهب الإمام مالك هو السائد في تلك البلاد ، ولا يعني هذا أنه كان على مذهب مالك . لكننا نقول كان بداية طلبه على مذهب مالك ، ثم تفقه على مذهب الشافعي ، فانخرط في سلك المذهب الشافعي ، لكنه سرعان ما انتقل عنه إلى مذهب داود الظاهري . فأصبح يناظر ، ويناضل ، ويكتب ، ويألف في نصرة هذا المذهب في أصوله وفروعه ^(١) .

المبحث الرابع : شيوخه :

تلقى الإمام ابن حزم رحمه الله رحمة واسعة العلم عن عددٍ من علماء بلاد الأندلس منهم من هو أكبر منه ، ومنهم من هو قرينه وصاحبه في الطلب ، وإليك هم مرتبين على حروف المعجم :

١- إبراهيم بن قاسم الأطرابلسي .

ذكر غير واحدٍ رواية ابن حزم عنه ^(٢) .

٢- أحمد بن عمر بن أنس العذري .

قال الذهبي عنه : "الإمام ، الحافظ ، المحدث ، الثقة " توفي (٤٧٨ هـ) ^(٣) .

^(١) انظر : " السير " (١٨ / ١٨٦) ، " وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٥) ، " المعجب " (ص ٩٤) " لسان الميزان " (٤ / ١٩٨) .

^(٢) " جذوة المقتبس " ص ١٤٧ ، " بغية الملتبس " (ص ٢٢٤) .

^(٣) انظر ترجمته في : الجذوة ص ١٢٧ ، و " البغية " للضي ص ١٩٥ ، الصلة (٢٩ / ١) ، " السير " (١٨ / ٥٦٧) . وهذا في عداد تلاميذه .

- ٣- أحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ.
محدث من أهل بيت حديث ، يروى عن أبيه عن جده قاسم بن أصنع ، روى عنه ابن حزم توفي سنة (٤٠٣ هـ)^(١) .
- ٤- أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن الجسور الأموي ولأهـ
محدث مكثراً أخذ عنه ابن حزم وابن عبد البر توفي (٤٠١ هـ)^(٢) .
- ٥- أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي :
فقيه حافظ ، وكان أساساً في القراءات مذكوراً ، وثقة في الرواية مشهوراً ،
توفي سنة (٤٢٨) وله تسع وثمانون سنة^(٣) .
- ٦- البراء بن عبد الملك الباجي ، أبو عمر .
كان من أهل العلم ، والأدب والفضل . لم تذكر سنة وفاته^(٤) .
- ٧- ثابت بن محمد الجرجاني العدوي ، أبو الفتوح :
أخذ عنه ابن حزم المنطق ، ووصفه في الفصل بالإلحاد^(٥) توفي (٤٣١ هـ)^(٦) .
- ٨- حسان بن مالك بن أبي عبده الوزير :
من الأئمة في اللغة والأدب ، ومن أهل بيت جلالة ووزارة حدث عنه ابن حزم .
ومات سنة (٤١٦ هـ)^(٧) .
- ٩- حمام بن أحمد بن عبد الله الأطروش
محدث قرطبي ، مات سنة (٤٢١)^(٨) .
- ١٠- عبد الرحمن بن أبي يزيد المصري أبو القاسم .
كان حافظاً للحديث ، وأسماء الرجال والأخبار ، وتفقه بالأندلس وسكن
قرطبة ، فلما وقعت الفتنة خرج منها ، ومات في مصر ، توفي (٤١٠ هـ)^(٩)

(١) انظر ترجمته في : بغية الملتبس ص ٢٠٢ ، والجدوة ، ص ١٣٣ .

(٢) انظر ترجمته في : بغية الملتبس ص ١٥٤ ، " جدوة المقتبس " (٩٩)

(٣) انظر ترجمته في بغية الملتبس ص ١٦٢ . والجدوة ص ١٠٦ .

(٤) انظر ترجمته في : جدوة المقتبس " (١٧١) ، " بغية الملتبس " (٢٥٠) .

(٥) " الفصل " (٦١ / ١) .

(٦) انظر ترجمته في : " بغية الملتبس " (ص ٢٥٣) ، " جدوة المقتبس " (١٧٣)

(٧) انظر : ترجمته في " بغية الملتبس (ص ٢٧٠) و " جدوة المقتبس " ص ١٨٣ .

(٨) انظر ترجمته في : " بغية الملتبس " (ص ٢٧٥) ، والجدوة ص ١٨٧ .

(٩) انظر : " الصلة " (٣٣٧ / ١) .

- ١١- عبد الرحمن بن سلمة الكتاني أبو المطرف .
 روى عنه ابن حزم الحديث . لم أجد له وفاة^(١) .
- ١٢- عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني أبو القاسم : المعروف بابن الخراز من أهل الحديث والرواية، رحل على العراق وغيرها ، وروى عنه الإمامان الحليان ابن عبد البر وابن حزم . حدث بصحيح البخاري مرات . مات سنة : (٤١١ هـ)^(٢) .
- ١٣- عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي :
 من كبار أصحاب الحديث والفقه وهو شيخ المالكية ، له رحلات كثيرة ، فأكثر الجمع والرواية ، ورجع إلى الأندلس ، فساد في ذلك ، وكان متقناً للفقه والحديث مات (٣٩٢ هـ)^(٣) .
- ١٤- عبد الله بن ربيع بن عبد الله التميمي أبو محمد :
 من أهل العلم بالحديث ، رحل وجمع ، فأشاع الحديث بالأندلس ، وعنه أخذ الإمام ابن حزم سنن النسائي^(٤) .
- ١٥- عبد الله بن محمد بن عثمان :
 ذكره الذهبي ضمن شيوخ ابن حزم ، ومن طريقه روى ابن حزم جميع "مسند حماد بن سلمة"^(٥) .
- ١٦- عبد الله بن محمد بن يوسف المعروف بابن الفرضي أبو الوليد القاضي .
 كان حافظاً متقناً عالماً ، ذا حظ وافر من الأدب صاحب كتاب " تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس " مات مقتولاً في الفتنة أيام دخول البربر قرطبة سنة (٤٠٣ هـ)^(٦) .

(١) انظر ترجمته في : " بغية الملتبس " (ص ٣٦٤) ، و " جذوة المقتبس " (ص ٢٥٥) .

(٢) انظر ترجمته في : " جذوة المقتبس " (٢ / ٤٣٥) ، " بغية الملتبس " (ص ٣٦٦) ، " السير " (١٧ / ٣٣٢) .

(٣) انظر ترجمته في : " البغية " ص ٣٤٠ ، " والسير " (١٦ / ٥٦٠) ، " الجذوة " ص ٢٣٩ .

(٤) انظر : " الجذوة " (٢٤٣) ، " البغية " (ص ٣٤٤) ، " السير " (١٨ / ١٨٥) .

(٥) انظر : " السير " (١٨ / ١٨٥) ، وترجمته المقتضية في " الجذوة " (ص ٢٣٥) .

(٦) انظر ترجمته في " السير " (١٧ / ١٧٧) ، " البغية " (ص ٣٣٤ - ٣٣٥) ، الجذوة (٢٣٧)

١٧- عبد الله بن يوسف بن نامي .

كان رجلاً صالحاً ، روى عنه ابن حزم ، وأثنى عليه . مات سنة (٣٥٤ هـ)^(١) .

١٨- محمد بن الحسن المذحجي المعروف بابن الكتاني :

له مشاركة قوية في علم الأدب والشعر ، وله تقدم في علوم الطب والمنطق ، وكلام في الحُكْم . عاش بعد الأربعمئة بمدة^(٢) . أخذ عنه ابن حزم علم المنطق^(٣) .

٢٠- محمد بن الحسن بن عبد الوارث الرازي ، أبو بكر ، سمع بمصر من ابن النحاس ، وسمع أبا نعيم الأصبهاني ، ودخل الأندلس ، وحدث بها ، مات بعد الخمسين وأربعمئة غرقاً^(٤) .

٢٠- محمد بن سعيد بن نبات الأموي أبو عبد الله .

شيخ من شيوخ الحديث ، كان معتبياً بالآثار . مات سنة (٤٢٩ هـ)^(٥) .

٢٠- محمد بن عبد الله بن أحمد المرسي ، أبو الوليد كان حافظاً للحديث ، مع حفظه لمذهب مالك ، كان عابداً ورعاً سخيّاً . مات سنة (٤٣٦ هـ) وله أربع وسبعون سنة^(٦) .

٢١- مسعود بن سليمان بن مفلت الشنتريني أبو الخيار .

فقيه عالم زاهد يميل إلى الاختيار ، والقول بالظاهر ، وترك التقليد وكان أحد شيوخ ابن حزم . مات سنة (٤٢٦ هـ)^(٧) .

٢٢- يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ابن وجه الجنة .

(١) انظر ترجمته في : " البغية " (٣٥٣) ، " الجذوة " (ص ٢٤٩) ، " الصلة " (٢٦٢/١) .

(٢) انظر ترجمته في " البغية " (ص ٦٧) ، " الجذوة " (٤٥) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٤٧) ووفيات الأعيان (٣ / ٣٢٦) .

(٤) انظر : " جذوة المقتبس " (٤٧/١) ، والصلة (٥٦٩/٢) .

(٥) انظر ترجمته في : " البغية " ص ٧٩ ، والجذوة : (ص ٥٦) .

(٦) انظر ترجمته في : " البغية " (ص ٩١) ، و " السير " (٥٨٦/١٧) .

(٧) انظر ترجمته في : " البغية " (ص ٤٦٧) ، " الجذوة " (ص ٣٢٨) ، وانظر ثناء ابن حزم عليه

في " الرسائل " (١٤٤/٣) .

حدثه عنه ابن حزم ، فهو أعلى شيخ عنده . وكان رجلاً صالحاً مات سنة (٤٠٢ هـ) ^(١) .

٢٣- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، أبو عمر النميري .
الإمام العلامة ، حافظ المغرب ، شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف الفائقة ، اتَّخذ عنه ابن حزم وهو زميله في الطلب . توفي عام (٤٦٣ هـ) ^(٢) .

٢٤- يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي ، أبو الوليد :
هو قاضي الجماعة بقرطبة يعرف بابن الصفار ، من أعيان أهل العلم ، وكان زاهداً فاضلاً مات سنة (٤٢٩ هـ) ^(٣) .

٢٥- المهلب ابن أبي صفرة الأسدي ، أبو القاسم .
فقيه محدث ، شرح كتاب البخاري والموطأ . مات بعد العشرين وأربعمئة ^(٤) .

المبحث الخامس : تلاميذه :

كان ابن حزم رحمه الله من الأئمة الذي تفانوا في نشر علمهم ، ولأجل همته العالية ، ورغم الصعوبات التي واجهته في تبليغ علمه : من التنفير وصد الطلاب عنه ، كان له طلبه يأخذون عنه ، وينشرون أقواله ومذهبه ، فمنهم :

١- أحمد بن عمر العذري .

وقد سبقت ترجمته في عداد شيوخ ابن حزم .

٢- شريح بن محمد بن شريح أبو الحسن .

وهو آخر من روى عنه مروياته بالإجازة ، وتوفي سنة (٥٣٧ هـ) ^(٥) .

٣- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي والد القاضي أبي بكر العربي .

قال " صحبت الشيخ الإمام أبا محمد علي بن حزم سبعة أعوام وسمعت منه جميع مصنفاته حاش المجلد الأخير من كتاب الفصل ، وهو يشتمل على ست مجلدات

(١) انظر ترجمته في : " الجذوة " (٣٥٤) ، و " البغية " (ص ٥٠٥) .

(٢) انظر ترجمته في : " السير " (١٥٣ / ١٨) ، و " الجذوة " ص ٣٤٤ .

(٣) انظر ترجمته في : " الجذوة " (٣٦٢) ، " البغية " (ص ٥١٢) ، الصلة (٦٤٦ / ٢) .

(٤) انظر ترجمته في : " الجذوة " (٣٣٠) ، " البغية " (ص ٤٧١) .

(٥) انظر : " السير " (١٨٦ / ١٨) ، و " لسان الميزان " (١٩٨ / ٤) وترجمته في : " البغية "

من الأصل الذي قرأنا منه ، وقرأنا من كتاب الإيصال ، أربع مجلدات من كتاب الإمام أبي محمد ابن حزم في سنة ست وخمسين وأربعمائة ، ولم يفتني من تواليقه شيء سوى ما ذكرته من الناقص ، وما لم أقرأه من كتاب : الإيصال " (١) .
توفي سنة (٤٩٣ هـ) .

٤ - الفضل بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو رافع .
من أبنائه ، أخذ عنه ونشر ذكره بالمشرق (٢) .

٥ - محمد بن أبي نصر بن فتوح الحميدي أبو عبد الله .
الإمام القدوة الأثري المتقن الحافظ شيخ المحدثين . قال الذهبي : " صاحب ابن حزم وتلميذه " وقال : " لازم أبا محمد علي بن أحمد الفقيه ، فأكثر عنه " (٣) .
مات سنة (٤٨٨ هـ) .

٦ - صاعد بن أحمد التغلبي (٤) .

المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

إن عالماً كابن حزم - يطمح للتصحيح ، ويطلب التقويم ، وتريد نفسه ما لا يريد بنو جنسه لا بد أن يكون مرمى للسهام ، وهدفاً للأغراض ، وعرضاً للأقوال . فنجد القول فيه يكثر ، والحديث فيه يزيد ويظهر ، فمن غالٍ فيه وجاف عنه ، وقلّ المتوسط فيه .

إن الإمام ابن حزم كان آية في الفقه وأصوله ، ولم يكن مجرد شخص ينصر مذهباً معيناً ، وغاية همه حشد أدلته وإظهارها للناس ، لا ، لم يكن كذلك ، بل كان هدفه الحق ، وأمله إصابة الصواب ، فلذا ، نجده يعرض أقوال المخالفين بكل دقة وأمانه مع الاستيعاب لها ، ثم نقضها والرد عليها بأسلوب قوي يأخذ

(١) " معجم الأدباء " (٤ / ١٦٥٣) " تذكرة الحفاظ " (٣ / ١١٥١) ، وانظر : ترجمته في " السير " (١٣٠ / ١٩) .

(٢) ذكره النهي في : " السير " (١٨ / ١٨٥) وفي " تاريخ الإسلام " ص ٤٠٤ ، وابن حجر في " لسان الميزان " (٤ / ١٩٨) . وانظر ترجمته في الصلة (٢ / ٤٤٠) .

(٣) " السير " (١٩ / ١٢٠) وانظر ترجمته فيها وفي تذكرة الحفاظ : (٤ / ١٢١٨) ، وفي : " بغية الملتبس " (ص ١٢٣) .

(٤) انظر ترجمته في الصلة (١ / ٢٣٢) .

باللب حتى إن القارئ عند فراغه من قراءة كلام ابن حزم يجزم بصوابه وخطأ غيره. ولم يكن ابن حزم عالماً في فن واحد بل في فنون عديدة ، وعلوم شتى ، إلى درجة العلوم التي ليست من علوم الشريعة ، كالطب والمنطق ، فقد كان يصيب منها نصيباً طيباً ، ويضرب فيها بسهمه ، ويشارك فيها برأيه.

يقول تلميذه الحميدي :

" كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث ، وفقهه ، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، متفنناً في علوم حجة " .

ويقول أيضاً :

" وما رأيت مثله رحمه الله فيما اجتمع له ، مع الذكاء ، وسرعة الحفظ ، وكرم النفس ، والتدين " ^(١).

وشُهد لابن حزم تقدمه في العلوم ، ونيله منها ما لم ينله غيره ، يقول عبد الواحد المراكشي : " وأقبل على قراءة العلوم وتقييد الآثار والسنن ، فنال من ذلك ما لم ينل أحد قبله بالأندلس " ^(٢).

وقال ابن حيان :

" كان أبو محمد حامل فنون من حديث وفقه وجدل ونسب ، وما يتعلق بأذيال الأدب ، مع المشاركة في كثير من أنواع التعاليم القديمة من المنطق والفلسفة ، وله في بعض تلك الفنون كتب كثيرة " ^(٣).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى : " وكان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم " ^(٤).

وقال اليسع ابن حزم الغافقي :

(١) " جذوة المقتبس " (٢٩٠) .

(٢) " المعجب " (ص ٩٣) .

(٣) " الذخيرة " (١ / ١٦٧) ، وانظر : " لسان الميزان " (٤ / ١٩٨) ، " نفح الطيب " (٢ / ٧٨) ،

وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٥) .

(٤) " تذكرة الحفاظ " (٣ / ١١٤٦) .

" أما محفوظ أبي محمد فبحر عجاج ، وماء ثجاج ، يخرج من بحره مرجان الحكم ، وينبت بشجاج ألفاف النعم في رياض الهمم ، لقد حفظ علوم المسلمين ، وأربى على أهل كل دين ، وألف الملل والنحل " (١).

وكان ابن حزم - رحمه الله تعالى - ذا ديانة عظيمة ، وصيانة للنفس عجيبة ، فلم يكن يجمع علماً ، ولا يجنى ثماره ، أو يحصل فوائده . بل كان عاملاً بعمله ، مؤثراً لآخرفته . ولا أدلّ على هذا من نبذه للوزارة ، وانشغاله بالعلم ، وصبره على الطرد والتشريد في سبيله .

يقول تلميذه الحميدي في وصفه :

" عاملاً بعلمه ، زاهداً في الدنيا بعد الرياضة التي كانت له ولأبيه قبله في الوزارة وتدبير الممالك ، متواضعاً ذا فضائل حمة ، وتوالياً كثيرة " (٢).

ولما تناظر مع أبي الوليد الباجي وانقضت المناظرة ، قال الفقيه أبو الوليد : تعذرني فإن أكثر مطالعتي كانت على سرج الحراس . قال ابن حزم : وتعذرني أيضاً ، فإن أكثر مطالعتي : كانت على منائر الذهب والفضة . أراد أن الغنى أمتع لطلب العلم من الفقر (٣).

وكان لابن حزم معرفة تامة في علم النحو واللغة والأدب ، وكان يجيد الشعر ، ويصوغه صياغة حسنة . فله فيه نفس واسع ، وباع طويل ، وكان يقوله على البديهة . وشعره كثير ، وقد جمعه تلميذه الحميدي على حروف المعجم (٤).

قال ابن صاعد :

(١) انظر : المصدر السابق : (١١٤٨ / ٣) ، و " تاريخ الإسلام " ص ٤٠٨ - ٤٠٩ ، " السير " (١٨ / ١٩٠) .

(٢) " جنوة المقتبس " (ص ٢٩٠) .

(٣) انظر : " معجم الأدباء " (٤ / ١٦٥٢) .

(٤) انظر : " الجنوة " (٢٩١) ، " المعجب " (ص ٩٤) ، " الذخيرة " (١ / ١٧١ - ١٧٢) ، " السير " (١٨ / ٢٠٥ - ٢٠٩) .

" كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام ، وأوسعهم معرفة ، مع توسعه في علم اللسان ، ووفور حظه من البلاغة والشعر ، والمعرفة بالسير والأخبار " (١).

هذا مع تقدمه - رحمه الله - في معرفة الأديان والمذاهب ، وسعة الإحاطة بها . لكنه رحمه الله كان شديد العبارة على العلماء ، مطلقاً لسانه فيهم الأمر الذي جعل الناس تنفر عنه ، والعامّة تقرب منه . ولسبب ظاهريته أيضاً أخذ العلماء في التحذير منه ، والتنفير عنه ، وأغروا به الأمراء ، حتى أحرقت كتبه في أشبيلية ومزقت ، وطرد ، وأبعد .

قال ابن حيان :

" وكان يحمل علمه هذا ، ويجادل من خالفه فيه ، على استرسال في طباعه... فلم يك يُلطّف صدّعه بما عنده بتعريض ، ولا يزفُّ بتدريج ، بل يصك به معارضه صك الجنادل ، وينشقه متلقيه إنشاق الخردل ، فينفر عنه القلوب ، ويوقع بها الندوب ، حتى استهدف إلى فقهاء وقته ، فتمالأوا على بغضه ، وردوا قوله ، وأجمعوا على تضليله ، وشنعوا عليه ، وحذروا سلاطينهم من فتنته ، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه ، والأخذ عنه ، فطفق الملوك يقصونه عن قرههم ، ويسيرونه عن بلادهم إلى أن انتهوا به على منقطع أثره بترية بلده من بادية لَبْلَة ، وبها توفي - رحمه الله - " (٢).

يقول الإمام الذهبي :

" ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه ، والأخذ بظاهر النص ، وعموم الكتاب والحديث ، والقول بالبراءة الأصلية ، واستصحاب الحال ، وصنف في ذلك كتباً كثيرة ، وناظر عليه ، وبسط لسانه وقلمه ، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب ، بل فجج العبارة ، وسب وجدع ، فكان جزاؤه من جنس فعله ، بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة ، وهجروها ونفروا عنها ، وأحرقت في وقت ، واعتنى بها آخرون من العلماء ، وفتشوها

(١) نقله الذهبي في : " السير " (١٨ / ١٨٧) ، وفي : " تاريخ الإسلام " ص ٤٠٦ ، والمقري في :

" نفح الطيب " (٢ / ٧٨)

(٢) نقله عنه ابن بسام في " الذخيرة " (١ / ١٦٨) .

انتقاداً واستفادة ، وأخذاً ومؤاخذه ، ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجاً في الرصف بالخرز المهيّن ، فتارة يطربون ، ومرة يعجبون ، ومن تفرده يهزؤون ، وفي الجملة فالكمال عزيز ، وكل أحد يؤخذ من قوله ، ويترك إلا رسول الله ﷺ^(١) .
فهناك قول هذا الإمام الناقد المعتدل في نقده ، لا أقوال غيره ممن رمى ابن حزم وعلمه جملة ، أمثال ابن العربي رحمه الله ، والذي أفرط في الجرح . وقد رده الإمام الذهبي ولم يرتضه^(٢) .

المبحث السابع : آثاره العلمية ومؤلفاته :

ترك ابن حزم رحمه الله بعد وفاته علمه الغزير مسطراً ومدوناً في كتبه . تتوارثه الأجيال ، ويتعاقبه الخلق ، وقد كان رحمه الله معتنياً بالتصنيف والتدوين . يقول عبد الواحد المراكشي :

" بلغني عن غير واحد من علماء الأندلس أن مبلغ تصانيفه في الفقه والحديث والأصول والنحل والملل وغير ذلك من : التاريخ والنسب وكتب الأدب والرد على المخالفين له ، نحو من أربعمائة مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة ، وهذا شيء ما علمناه لأحد ممن كان في مده الإسلام قبله ، إلا لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، فإنه كان أكثر أهل الإسلام تصنيفاً " ^(٣) .

وهذه المؤلفات المذكور عددها ذهب منها شيء ليس بالهين . وقد اعتنى العلماء بإيراد أسماء كتبه رحمه الله بدءاً بتلميذه الحميدي عليه رحمة الله ، إلا أنه لم يذكر منها إلا القليل ، والقليل جداً حيث ذكر لنا ثمانية كتب فقط .

وممن اعتنى بذكر كتبه الإمام الذهبي ، فقد ذكر منها سبعة وسبعين مؤلفاً . وكل من كتب في التعريف بكتب ابن حزم ممن جاء بعد الذهبي كان عالة عليه ، وقد ذكر بعض المعاصرين ممن لهم عناية بمؤلفات ابن حزم عليه رحمة الله تعالى

(١) " السير " (١٨ / ١٨٧) .

(٢) المصدر السابق (١٨ / ١٨٨ - ١٩٠) .

(٣) " المعجب " ص ٩٤ ، وانظر : " وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٦) ، " الصلة " (٢ / ٣٩٥) ،

" معجم الأدباء " (٤ / ١٦٥١) .

ما فقد منها ، وما لم يفقد ، وميزوا - حسب ما بغلهم من العلم - بين الموجود والمعدوم^(١).

ويهمنا ههنا إيراد ما لم يحكم عليه بالفقدان ، فإليك هي مرتبة على حروف المعجم^(٢):

- ١ - إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد^(٣).
- ٢ - الاتصال^(٤).
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام^(٥).
- ٤ - الاستقصاء^(٦).
- ٥ - أسماء الصحابة الرواة وما لكل من العدد^(٧).
- ٦ - أسواق العرب^(٨).
- ٧ - أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم في كثرة الفتيا^(٩).
- ٨ - الأصول والفروع^(١٠).
- ٩ - الاعتقاد^(١١).

(١) من هؤلاء : الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل في " مؤلفات ابن حزم المفقودة " مقال نشر في مجلة الفيصل ، العدد ٢٦ ، شعبان ، سنة ١٣٩٩ هـ . و الدكتور عبد الحليم عويس في " ابن حزم وجهوده في البحث التاريخي " (١١٠ - ١١٧) ، والدكتور إحسان عباس في مقدمة كتابه : " رسائل ابن حزم " ، وغيرهم . وبلغ المفقود بمجموع ما ذكره قرابة تسعين عنواناً . وانظر - حول هذا الموضوع - ما كتبه د / أحمد الحمد في تحقيقه كتاب " الدرة " لابن حزم ص ٨٥ - ٩٣ .

(٢) ذكر هذه الكتب د / أحمد الحمد في تحقيقه كتاب " الدرة " لابن حزم ص ٨٥ - ٩٣ .

(٣) انظر : بروكلمان الذيل (١ / ٦٩٥) ، وقد لخصه ابن حزم ، ونشر الملخص سعيد الأفغاني .

(٤) انظر " كشف الظنون " (٢ / ١٣٨٤) ، ولعله هو كتاب " الإيصال " ، وهو كتاب كبير جداً ،

انظر : " تذكرة الحفاظ " (٣ / ١١٤٧) . وقد اختصره ابنه أبو رافع . انظر مقدمة تحقيق " كتاب المخلى " (١ / ١٣ ، ١٥) .

(٥) طبع عدة طبعات ، منها تحقيق الشيخ أحمد شاكر .

(٦) انظر : ابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٥١

(٧) نشر في ذيل " جوامع السيرة " بتحقيق د/إحسان عباس ، وناصر الدين الأسد من ص ٢٧٥ - ٣١٥

(٨) انظر : بروكلمان ، الذيل (١ / ٦٩٥) .

(٩) نشره د/إحسان عباس ، وناصر الدين الأسد في ذيل " جوامع السيرة " ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

(١٠) طبع في دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٤ هـ .

- ١٠ - الإيمان في الرد على عطف بن دوناس القيرواني ^(١).
- ١١ - التقريب لحد للنطق ^(٢).
- ١٢ - تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين في الأصول ^(٣).
- ١٣ - تنوير المقباس ^(٤).
- ١٤ - الجدل ^(٥).
- ١٥ - جمهرة أنساب العرب ^(٦).
- ١٦ - جوامع السيرة ^(٧).
- ١٧ - حجة الوداع ^(٨).
- ١٨ - حكم من قال إن أرواح أهل الشقاء معذبة إلى يوم الدين ^(٩).
- ١٩ - الدرة فيما يلزم الإنسان اعتقاده ^(١٠).
- ٢٠ - ديوان ابن حزم ^(١١).
- ٢١ - الرد على الكندي الفيلسوف ^(١٢).
- ٢٢ - رسالتان أجاب فيهما على رسالتين سئل فيهما سؤال التعنيف ^(١٣).
- ٢٣ - رسالة البيان عن حقائق الإيمان ^(١٤).
- ٢٤ - رسالة التلخيص لوجوه التخليص ^(١٥).

(١) انظر : بروكلمان ، الذيل (٦٩٥/١) .

(٢) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٣٥٦-٩٣/٤) .

(٣) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٤١٦-٤٠٩/٤) .

(٤) انظر بروكلمان ، الذيل (٦٩٧/١) .

(٥) انظر ابن حزم وجهوده في البحث التاريخي ص ١١٩ .

(٦) طبع عدة طبعات ، منها تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٢هـ .

(٧) طبع عدة طبعات ، منها النسخة التي نشرت بتحقيق د/إحسان عباس وناصر الدين الأسد .

(٨) طبع عدة طبعات ، منها النسخة التي نشرت بتحقيق أبو صهيب الكرمي .

(٩) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ((٢٣٠-٢١٧/٣) .

(١٠) نشر بتحقيق : د/أحمد ناصر الحمد ، ود/ سعيد القزقي .

(١١) انظر : ابن حزم وجهوده في البحث التاريخي ص ١١٧ .

(١٢) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٤٠٥-٣٦٣/٤) .

(١٣) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١١٦-٧١/٣) .

(١٤) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٢٠٣-١٨٥/٣) .

(١٥) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١٨٤-١٤١/٣) .

- ٢٥ - رسالة التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق ^(١).
- ٢٦ - رسالة في أسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم ^(٢).
- ٢٧ - رسالة في أمهات الخلفاء ^(٣).
- ٢٨ - رسالة في الإمامة ^(٤).
- ٢٩ - رسالة في الرد على ابن النغيلة ^(٥).
- ٣٠ - رسالة في الرد على الهاتف من بعد ^(٦).
- ٣١ - رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور؟ ^(٧).
- ٣٢ - رسالة في جمل فتوح الإسلام بعد رسول الله ﷺ ^(٨).
- ٣٣ - رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ^(٩).
- ٣٤ - رسالة في مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق ، والزهد في الرذائل ^(١٠).
- ٣٥ - رسالة في مراتب العلوم وكيفية طلبها وتعلق بعضها ببعض ^(١١).
- ٣٦ - رسالة نقط العروس ^(١٢).
- ٣٧ - السياسية ^(١٣).
- ٣٨ - طوق الحمامة في الألفة والألاف ^(١٤).
- ٣٩ - مجموعة فتاوى عبد الله بن عباس ^(١٥).

- (١) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١٢٩/٣-١٤٠).
- (٢) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١٣٧/٢-١٥٧).
- (٣) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١١٩/٢-١٢٢).
- (٤) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٢٠٥/٣-٢١٦).
- (٥) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٣٩/٣-٧٠).
- (٦) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١١٧/٣-١٢٨).
- (٧) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٤٣٠/١-٤٣٩).
- (٨) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١٢٥/٢-١٣٣).
- (٩) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (١٧١/٢-١٨٨).
- (١٠) طبع مفردا عدة طبعات ، ونشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٣٣٣/١-٤١٤).
- (١١) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٦١/٤-٩٠).
- (١٢) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٤١/٢-١١٦).
- (١٣) انظر : معجم المخطوطات المطبوعة للمنجد (١٤/١).
- (١٤) طبع عدة طبعات ، و نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٨٤/١-٣١٠).
- (١٥) ذكره ابن القيم في الوابل الصيب ص ٨٤.

- ٤٠ - الفصل في الملل والأهواء والنحل^(١).
 ٤١ - القراءات المشهورة في الأمصار الآتية مجيء التواتر^(٢).
 ٤٢ - المحلى بالآثار^(٣).
 ٤٣ - مراتب الإجماع^(٤).
 ٤٤ - مسألة الكلب^(٥).
 ٤٥ - معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها^(٦).
 ٤٦ - ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل^(٧).
 ٤٧ - منتقى الإجماع وبيانه ، من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف^(٨).
 ٤٨ - النبذ في أصول الفقه الظاهري^(٩).
 ٤٩ - هل للموت آلام أم لا ؟^(١٠).

المبحث الثامن : وفاته :

بعد عمر طويل أمضاه رحمه الله في العلم ونشره وافته منيته عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان ، سنة ست وخمسين وأربعمائة ، عن عمر يناهز إحدى وسبعين سنة وأشهر ، في مدينة لبلة ، وقيل في منت ليشم^(١١) .
 وذكر الحموي بسنده عن أبي محمد ابن العربي أن ابن حزم توفي في شهر جمادي الأولى من سنة سبع وخمسين وأربعمائة^(١٢) .

(١) طبع عدة طبعات ، من آخرها تحقيق : د/محمد نصر ، ود/عبد الرحمن عميرة .
 (٢) نشره د/إحسان عباس وناصر الدين الأسد في ذيل جوامع السيرة .
 (٣) طبع عدة طبعات منها ما نشر بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، وقام بتحقيقه : د/عبد الغفار البنداري .
 (٤) نشر بتحقيق حسن أحمد أسير ، د/ابن حزم .
 (٥) انظر : بروكلمان ، الذيل (٦٩٥/١) .
 (٦) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٤٤٦-٤٤١/١) .
 (٧) نشر بتحقيق سعيد الأفغاني سنة ١٣٧٩هـ .
 (٨) انظر معجم الأدباء (١٦٥٧/٤) .
 (٩) طبع مرات ، من آخرها ما حققه : محمد صبحي حسن حلاق ، دار ابن حزم .
 (١٠) نشره د/إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم (٣٦٠-٣٥٩/٤) .
 (١١) " وفيات الأعيان " (٣ / ٣٢٨) ، " السير " (١٨ / ٢١١) ، " الذخيرة " (١٦٨ / ١) ، " الصلة " (٣٩٦ / ٢) ، " نفع الطيب " (٧٨ / ٢) .
 (١٢) " معجم الأدباء " (١٦٥٢ / ٤) .

لكن لعلّ الأول هو الأرجح ، وذلك لأنهم أخذوا ما ذكرته أولاً عن ابنه
أبي رافع ، ولذلك اعتمد هذا التاريخ كثيرون ممن كتبوا ترجمة ابن حزم
عليه رحمه الله تعالى ، دون الثاني .

الفصل الثالث :

منهج ابن حزم في التفسير، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : منهج ابن حزم في تفسير القرآن بالقرآن .

المبحث الثاني : منهج ابن حزم في تفسير القرآن بالسنة .

المبحث الثالث : منهج ابن حزم في تفسير القرآن بأقوال الصحابة .

المبحث الرابع : منهج ابن حزم في تفسير القرآن بأقوال التابعين .

المبحث الخامس : منهج ابن حزم في تفسير القرآن باللغة العربية .

المبحث الأول: منهج ابن حزم في تفسير القرآن بالقرآن .

إن من المعلوم عند العلماء أن أحسن ما فسر به كلام الله عز وجل أن يفسر بكلامه نفسه سبحانه وتعالى . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمه الله تعالى :

"فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير ؟ فالجواب : إنَّ أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أُجْمِلَ في مكان ، فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر ، وما اختُصِرَ في مكان ، فقد بُسِطَ في موضع آخر" ^(١).

وقد ذكر العلامة الشنقيطي إجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله ، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا ^(٢).

وإذا علمنا هذا ، فابن حزم رحمه الله تعالى من جملة هؤلاء العلماء الذين يرون صحة هذه الطريق ، وهاهو يقول :

"ولا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه ، أو بكلام رسوله ﷺ ، أو بلغة العرب التي أخبر الله تعالى أنه أنزل بها القرآن ، وباليقين الذي لا شك فيه : أنه مراد الله تعالى . فهذه طريق النجاة ، وأما بالظنون ، وما لا برهان عليه ، فمعاذ الله من هذا" ^(٣).

ومن الأمثلة على هذا : أنه لما استدل بعض المنحرفين في مسألة عموم الرسالة ، وأنها بجميع المخلوقات حتى البهائم ، بقوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٤] .

بين رحمه الله أن هذا العموم المراد به : الأمة التي تعقل ، بدليل قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥] ^(٤). فهذا بيان للقرآن بالقرآن .

(١) " مقدمة أصول التفسير " (ص ٨٢) .

(٢) انظر : " أضواء البيان " (١ / ٥) .

(٣) " المحلى " (٥ / ١٥٢) .

(٤) انظر هذا في الفصل (١ / ١٤٩) .

يقول الإمام ابن حزم - رحمه الله - في بيان القرآن للقرآن :

" فإن قال قائل : لا يجوز أن يبين القرآن إلا بالسنة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ تَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] قيل له وبالله تعالى التوفيق : ليس في الآية التي ذكرت أنه عليه الصلاة والسلام لا يبين إلا بوحى لا يتلى ، بل فيها بيان جلى ، ونص ظاهر أنه أنزل تعالى عليه الذكر ليبينه للناس ، والبيان هو بالكلام ، فإذا تلاه النبي ﷺ فقد بينه ، ثم إن كان مجملًا لا يفهم معناه من لفظه بين حينئذ بوحى يوحى إليه ، إما متلو ، أو غير متلو ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة: ١٨-١٩] .

فأخبر تعالى أن بيان القرآن عليه عز وجل ، وقد قال عز وجل : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال تعالى مخبراً عن القرآن : ﴿ تَبَيَّنَا كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] ، فصح بهذه الآية أن تكون آية متلوة بياناً لأخرى ، ولا معنى لإنكار هذا وقد وجد ، فقد ذكر تعالى الطلاق مجملًا ، ثم فسره في سورة الطلاق وبينه " (١) .

فكلامه هذا نص في أن القرآن يبين بالقرآن ، ثم ضرب مثلاً لذلك بالطلاق . ومثال آخر ضربه - رحمه الله - في تخصيص القرآن بالقرآن ، ومن المعلوم أن التخصيص إيضاح وبيان . قال - رحمه الله تعالى - :

" ومما خص من القرآن بالقرآن ، قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦] .

فاستثنى تعالى الأزواج وملك اليمين من جملة ما حظر من إطلاق الفروج ، ثم خص تعالى الجمع بين الأختين ، وبين الأم والابنة ... بالحظر من جملة المباح بملك اليمين " (٢) .

(١) " أصول الأحكام " (١ / ٧٨ - ٧٩) .

(٢) " أصول الأحكام " (١٢ ص ٧٨) .

فابن حزم - عليه رحمة الله - كغيره من أهل العلم الذين يرون أن تفسير القرآن ببعضه أولى وأفضل الطرق التي فسر بها كلام الله عز وجل .

المبحث الثاني : منهج ابن حزم في تفسير القرآن بالسنة .

علم العلماء أجمع تعظيم الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى لسنة النبي ﷺ ، والأخذ بها وتقديمها على قول كل أحد ، ولذلك فهو يرى رحمه الله ضرورة الأخذ بالسنة وعدم تعديها إلى غيرها سوى كتاب الله عز وجل ، ومن هذا الأصل العريض إذا فسرت السنة كتاب الله عز وجل ، وجب الأخذ بها ، لأن الله عز وجل إنما أنزل الكتاب على نبيه ﷺ ليسينه للناس كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] .

وكثيرا ما يذكر رحمه الله هذا الاستدلال ، فيبني عليه .
وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل : ٦٤] فصح أن البيان كله موقوف على كلام الله تعالى ، وكلام نبيه ﷺ ^(١) .
ومن الأمثلة التي ضربها : إيتاء الزكاة الوارد في القرآن الكريم ، فبين رسول الله ﷺ ماهية هذه الزكاة المأمور بإيتائها . وكذلك ما فسّر عليه الصلاة والسلام من العمومات الواردة في الكتاب العزيز من أمور النكاح والحج وغير ذلك ^(٢) .
وسأتي إن شاء الله في قسم الدراسة ما يوضح هذا جلياً إن شاء الله تعالى ^(٣) .
وقد عقد فصلاً للرد على من قال من أهل العلم : إن السنة لا تخصص القرآن .
وكما أسلفت التخصيص من أنواع البيان ^(٤) ، وذلك لأنه يرى أن السنة مبينة للقرآن الكريم وشارحة له .

(١) " أصول الأحكام " (١٢ / ٩٧) . وانظر الباب الحادي عشر من أصول الأحكام (م / ٩٣) وما

بعدها .

(٢) انظر المصدر السابق (م / ٧٧) .

(٣) انظر مثلاً تفسيره لقوه سبحانه : " يوم الحج الأكبر " ص ٧٠ .

(٤) " أصول الأحكام " (م / ١٩٦) .

المبحث الثالث : منهج ابن حزم في تفسير القرآن بأقوال الصحابة :
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - عند ذكره أحسن الطرق في التفسير : " وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ، ولا في السنة ، رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرآن ، والأصول التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، لا سيما علماؤهم ، وكبرائهم ، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين ، والأئمة المهديين ، وعبد الله بن مسعود " (١) .

وقد نص الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - على أنه يرجع إلى الواحد من الصحابة في تفسير القرآن إذا لم يخالفه غيره منهم ، بل إن الإمام الحاكم في مستدركه رأى : أن تفسير الصحابي من قبيل المرفوع ، وعزى هذا للشيخين البخاري ومسلم (٢) .

وقد جعل ابن القيم - رحمه الله تعالى - لقبول تفسير الصحابي شرطين اثنين هما : أن لا يخالف نصاً ، وأن لا يخالفه صحابي آخر (٣) .

وابن حزم - رحمه الله تعالى - يرى صحة تفسير الصحابي وحجته ، ويظهر هذا في عرضه للأقوال بحجتها ، فعندما يذكر تفسير الصحابي ، لا يرده بكونه تفسيراً لصحابي ، وإن رده ، رده بحجة مخالفة لصحابي آخر ، أو لضعف السند أو لغير ذلك من الأسباب ، لكن لا يرده لكونه قول صحابي روى في تفسير الآية (٤) كما نجد أنه - رحمه الله - إذا ذكر تفسيره الآية ذكر من وافقه من أصحاب النبي ﷺ كما فعل في تفسير : " السفية " بأنه الذي لا عقل له لجنونه ، والضعيف الذي لا قوة له (٥) .

(١) " مقدمة في أصول التفسير " (ص ٨٤) .

(٢) انظر : " مختصر الصواعق " لابن القيم (ص ٤٤٧) . " إعلام الموقعين " (٤ / ١١٧ - وما بعدها) ، و " الآداب الشرعية " لابن مفلح (٢ / ٢٧٧) ، " قواعد الترجيح عند المفسرين " (١ / ٢٧١ وما بعدها) .

(٣) انظر " إعلام الموقعين " (٤ / ١١٨) .

(٤) انظر مثلاً : " المحلى " (٥ / ٢٩ - ٣١) .

(٥) انظر : " المحلى " (٧ / ١٥٣) .

وكذلك فسر قوله : ﴿ انْقِرُوا خِيفًا وَتَقَالًا ﴾ [التوبة: ٤١] بما قاله أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، حيث قال :

" والجهاد فرض على المسلمين ، فإذا قام به من يدفع العدو ، ويغزوهم في عقر دارهم ، ويحمي ثغور المسلمين سقط فرضه عن الباقي ، وإلا فلا .

قال الله تعالى : ﴿ انْقِرُوا خِيفًا وَتَقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ٤١] رويها من طريق إسماعيل بن إسحاق ، نا محمود بن خدش ، نا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن محمد بن سيرين ، قال :

كان أبو أيوب الأنصاري ، يقول : قال الله تعالى : ﴿ انْقِرُوا خِيفًا وَتَقَالًا ﴾ فلا أحد من الناس إلا خفيف أو ثقيل " (١) (٢).

فهذا النص من كلامه رحمه الله تعالى يشعر أنه يرى لزوم تفسير الصحابة رضي الله عنهم ، بدليل أنه اختار هذا القول ، ثم احتج عليه بالآية الكريمة ، ثم أوضح المراد منها بقول الصحابي الجليل .

قلت هذا ، وأنا لا أستطيع الجزم به ، ذلك لأنه في جميع الأمثلة التي ذكرتها يحتمل احتمالاً قوياً أنه ذكر هذه الأقوال - أقوال الصحابة - استثناساً لا اعتماداً ، واستشهاداً لا ويؤكد هذا الاحتمال أنه جعل للتفسير عنده قاعدة عريضة يسير عليها ، وابن حزم من الأئمة الذين لا تكاد تنخرم عندهم القواعد ، وقاعدته هي ما أشار إليها بقوله - وقد سبق نقلها - :

" ولا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه ، أو بكلام رسوله ﷺ ، أو بلغة العرب التي أخرج الله تعالى أنه أنزل بها القرآن ، وباليقين الذي لا شك فيه : أنه مراد الله تعالى . فهذه طريق النجاة ، وأما بالظنون ، وما لا برهان عليه ، فمعاذ الله من هذا " (٣).

فلم يذكر - رحمه الله - تفسير الصحابي من جملة ما يفسر به كلام الله عز وجل . فهل يعني هذا أنه لا يراه مع أنه رحمه الله كثيراً ما يذكر أقوال الصحابة

(١) انظر دراسة هذا الأثر في مسألة حكم الجهاد .

(٢) " المحلى " (٥ / ٣٤٠ - ٣٤١) .

(٣) " المحلى " (٥ / ١٥٢) .

التي يعلمها في التفسير ، ويحرص على ذكر موافقه منهم ﷺ مما يجعلنا نشكك في إرادته الحصر بعبارته السابقة.

ويؤيد هذا - أعني : أنه لم يرد الحصر - أن الإجماع مما يفسر به الكتاب العزيز وبه يقول ابن حزم ^(١).

فالظاهر أن تفسير الصحابي عنده كذلك.

وإذا علم هذا ، فالذي يظهر لي أن ابن حزم يرى صحة تفسير الصحابي ووجوب الرجوع إليه ، وهذا هو اللائق به ، ولا نستطيع القول بخلاف هذا مع كثرة الآيات التي يفسرها ابن حزم ذاكراً سلفه من الصحابة ، مع أننا لم نجد منه رحمه الله تعالى نصاً صريحاً يذكر فيه عدم اعتبار تفسير الصحابي .

(١) انظر : " المحلى " (٥ / ١٤٩) . ومسألة : " المراد بالمسجد الحرام " .

المبحث الرابع: منهج ابن حزم في تفسير القرآن بأقوال التابعين
التابعون - عليهم رحمة الله ورضوانه - أخذوا التفسير عن الصحابة رضي الله عنهم سيما
المعتنون منهم بهذا العلم - علم التفسير - كمجاهد - رحمه الله - .
فمن هنا كان بعض أهل العلم إذا لم يجد نصاً قرآنياً ، أو نبوياً ، أو كلام
صحابي يفسر به الآية ، لجأ إلى أقوال التابعين .

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية:

" إذا لم تجد التفسير في القرآن ، ولا في السنة ، ولا وجدته عن الصحابة ، فقد
رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر ، فإنه آية في
التفسير " ^(١) .

لكن لا يعني هذا الرجوع إلى أقوالهم أنها حجة لا تجوز مخالفتها ؛ إذ لا يوجد
دليل على وجوب الرجوع إلى أقوالهم . وإنما يجب الرجوع إذا أجمعوا ، ولذلك
قال شعبة بن الحجاج وغيره :

" أقوال التابعين في الفروع ليست حجة ، فكيف تكون حجة في التفسير " ^(٢) .

قال شيخ الإسلام مفسراً قول هذا الإمام :

" يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم . وهذا صحيح ، أما إذا
اجتمعوا على الشيء ، فلا يرتاب في كونه حجة ، فإن اختلفوا ، فلا يكون قول
بعضهم حجة على بعض ، ولا على من بعدهم ، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن
أو السنة ، أو عموم لغة العرب ، أو أقوال الصحابة في ذلك " ^(٣) .

وابن حزم رحمه الله تعالى من الأئمة الذين لا يرون وجوب الأخذ بتفسير
التابعي بالقيد السابق . ولذلك لم يذكره من جوه تفسير القرآن ، هذا مع
تصريحه برد قول بعض التابعين وتخطئتهم .

قال رحمه الله تعالى :

(١) " مقدمة في أصول التفسير " (ص ٩٠) .

(٢) ذكره عنه شيخ الإسلام في " مقدمة في أصول التفسير " (ص ٩٢) .

(٣) المصدر السابق (ص ٩٢) . وانظر : " الآداب الشرعية " (٢ / ٢٧٨) .

"وقال قوم : لا يدخل للمسجد الجنب والحائض إلا مجتازين ، هذا قول الشافعي ، وذكروا قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النساء: ٤٣] .

فادعوا : أن زيد بن أسلم ، أو غيره قال : معناه : لا تقربا مواضع الصلاة . قال علي : ولا حجة في قول زيد ، ولو صح أنه قاله لكان خطأ منه ^(١) . وزيد بن أسلم - رحمه الله - من التابعين ، ومع هذا نصّ ابن حزم على أن قوله ليس بحجة ، وهذا لا يختص بزيد بل ينسحب على جميع التابعين .

(١) " المحلى " (١ / ٤٠٠) .

المبحث الخامس: منهج ابن حزم في تفسير القرآن باللغة العربية .
اللغة العربية هي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وذلك ليعقل الناس المراد من كلام الله تعالى ، ويتفهموا معناه . وقد جاء النص على هذا في آيات كثيرة .
قال ابن حزم - رحمه الله - :

" ولا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه ، أو بكلام رسوله ﷺ ، أبو بلغة العرب التي أخبر الله تعالى أنه أنزل بها القرآن " ^(١) .

وابن حزم رحمه الله كثيراً ما يأتي في تفسيره لبعض ألفاظ القرآن بتفسيرها من جهة اللغة العربية ، وربما حصر معنى ذلك اللفظ من جهة اللغة ، كما فعل لما فسّر السفه الوارد في قوله : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ [النساء: ٥] .

قال : " فإن السفه في لغة العرب التي نزل بها القرآن ، وبها خطبتنا ، لا يقع إلا على ثلاثة معان لا رابع لها " ^(٢) . ثم ذكرها .

ولما فسر لفظة بضع في قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بَضْعَ سِنِينَ ﴾ [يوسف: ٤٢] .
قال : " والبضع ما بين الثلاث إلى التسع " ^(٣) .

وهذا تفسير من جهة اللغة لا غير .

ولما ذكر رحمه الله مسألة مسح المتيمم وجهه وكفيه ذلك ، وهل يستوعبهما ؟
وهو - المسح - الوارد في قوله : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ [المائدة: ٦]
قال :

" وإنما عمدتنا ههنا أن الله تعالى قال : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤] .

" والمسح في اللغة لا يقتضي الاستيعاب . فوجب الوقوف عند ذلك " ^(٤) .

(١) " المخلّى " (١٥٢ / ٥) .

(٢) المصدر السابق (١٥١ / ٧) .

(٣) المصدر السابق (٣٢١ / ٦) .

(٤) المصدر السابق (١٧٦ / ١) .

وكذا تفسيره - رحمه الله - الهدي الوارد في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] بأنه واقع على الشاة والبقرة والبدنة ^(١).

وكذلك تفسيره المحصنات الوارد في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] قال:

"وقد قلنا: إن الإحصان في لغة العرب، هو: المنع، وبه سمي الحصن حصناً، يقال: درعا حصينة، وقد أحصن فلان ماله: إذا أحرزه، ومنع منه.

قال تعالى: ﴿لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤] " ^(٢).
وقد استدلل بهذا على أن من قذف صغيراً أو صغيرة، فعليه الحد.

(١) المصدر السابق (٥/ ١٥١).

(٢) "الحلى" (١٢/ ٢٣٤).

القسم الثاني

الدراسة

قال الله تعالى :

﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١]

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[١] إذا نزل أهل الحرب على المسلمين تجاراً بأمان ، ووجدنا معهم أموالاً

للمسلمين ؛ فهل ننتزعها منهم ؟

يقول ابن حزم رحمه الله تعالى :

"وكذلك لو نزل أهل الحرب عندنا تجاراً بأمان ، أو رسلاً ، أو مستجيرين ، أو ملتزمين لأن يكونوا ذمة لنا ، فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين ، أو أهل ذمة ، أو عبيداً ، أو إماء للمسلمين ، أو مالا لمسلم ، أو لذي ، فإنه ينتزع كل ذلك منهم بلا عوض ، أحبوا أم كرهوا ، ويرد المال إلى أصحابه . ولا يحل لنا الوفاء بكل عهد أعطوه على خلاف هذا لقول رسول الله ﷺ :
" كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل " (١) ...

وقال مالك وابن القاسم (٢) : لو نزل حربيون بأمان ، وعندهم مسلمات مأسورات لم ينتزعن منهم ، ولا يمنعون من الوطاء بهن (٣) . وقال ابن القاسم :

(١) أخرجه البخاري (٢١٦٨) في " البيوع " : باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل ، ومسلم في

(١٥٠٤) : " العتق " : باب إنما الولاء لمن اعتق . من حديث عائشة رضي الله عنها :

قالت : دخلت على بريدة ، فقالت : إن أهلي كاتبوني على تسع أوراق في تسع سنين ، في كل سنة أوقية ، فأعيبني ، فقلت لها : إن شاء أهلك أن أعدها هم عدة واحدة ، وأعتقك ، ويكون الولاء لي ، فعلت ، فذكرت ذلك لأهلها ، فأبوا إلا أن يكون الولاء هم ، فأتيتي فذكرت ذلك قالت : فانتهرتها ، فقالت : لاها الله إذا ، قالت : فسمع رسول الله ﷺ ، فسألني فأخبرته ، فقال : " اشتريتها وأعتقيها ، واشترطي لهم الولاء ، فإن الولاء لمن اعتق " ، ففعلت ، قالت : ثم خطب رسول الله ﷺ عشية ، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : " أما بعد ، فما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل ، فهو باطل ، وإن كان مائة شرط " الحديث .

(٢) عبد الرحمن بن القاسم أبو عبد الله العتقي مولاهم المصري صاحب مالك الإمام ، كان ذا مال ودنيا فأنفقها في العلم ، ولد سنة (١٣٢ هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٩ / ١٢٠) .

(٣) ذهب مالك وابن القاسم : أنه إذا كان بين المسلمين وبين الكفار عهد ، ومن بنود العهد رد من جاء إلينا منهم مسلماً ، أنه يجب لهم الوفاء أما النساء ، فلا ، ولو اشترط كان شرطاً فاسداً . فهذا يوهي ما نقله عنهم ابن حزم . سيما مع نص الآية الصريح على النساء ، وحرمة بقائهن عند الكفار . انظر : " التاج والإكليل " (٣ / ٣٨٦-٣٨٧) ، " جواهر الإكليل " (١ / ٢٧٠) .

لَوْ تَدَمَّ حَرِيثُونَ وَبَايَدِيهِمْ أَسْرَى مُسْلِمُونَ أحرارٌ : فَهُمْ بَاقُونَ فِي أَيْدِي أَهْلِ الذَّمَّة عَيْدٌ لَهُمْ كَمَا كَانُوا . وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لَا نَعْلَمُ قَوْلًا أَعْظَمَ فَسَادًا مِنْهُمَا ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُمَا ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَا الْقَوْلُ ، لَوْ كَانَ بَايَدِيهِمْ شَيْخُ مُسْلِمُونَ ، وَهُمْ يَسْتَحِلُّونَ فِعْلَ قَوْمِ لُوطٍ أَتَرَكَونَ وَذَلِكَ ؟ أَوْ لَوْ أَنَّ بَايَدِيهِمْ مَصَاحِفَ ، أَتَرَكَونَ يَمَسِّحُونَ بِهَا الْعَذَرَ عَنْ أَسْتَاهِهِمْ ؟ ! نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَتَمَّ الْبَرَاءَةِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ .

قال ابن حزم : " فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ أَبِي جَنْدَلٍ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ^(١) ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لَوْجُوه :
أَوَّلُهَا : أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدَّهُ وَلَمْ يَكُنْ الْعَهْدُ تَمَّ بَيْنَهُمْ ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا .
وَالثَّانِي : أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَرُدَّهُ حَتَّى أَجَارَهُ لَهُ مُكَرَّرُ بْنُ حَفْصٍ مِنْ أَنْ يُؤْذَى .
وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمَهُ أَنَّهُ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّهُ خَبِرَ مَنْسُوخٌ ، نَسَخَهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ قِصَّةِ أَبِي جَنْدَلٍ :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْ أَجْرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾
[المتحنة : ١٠] .

فَأَبْطَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهَذِهِ الْآيَةِ عَهْدَهُمْ فِي رَدِّ النِّسَاءِ ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى :
(بَرَاءَةٌ) بَعْدَ ذَلِكَ فَأَبْطَلَ الْعَهْدَ كُلَّهُ وَنَسَخَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [التوبة : ١-٢] .
وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي (بَرَاءَةٌ) أَيْضًا : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [التوبة : ٧] الْآيَةَ .

فَأَبْطَلَ تَعَالَى كُلَّ عَهْدٍ لِلْمُشْرِكِينَ حَاشَا الَّذِينَ عَاهَدُوا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٢، ٢٧٣١) كتاب الشروط : باب الشروط في الجهاد ، وأخرج مسلم

بعضه دون قصة أبي جندل (١٧٨٤) في " كتاب الجهاد والسير " : باب صلح الحديبية في الحديبية "

وَبَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

فَأَبْطَلَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ عَهْدٍ وَلَمْ يُقِرَّهُ ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِلْمُشْرِكِينَ إِلَّا الْقَتْلَ ، أَوْ الْإِسْلَامَ ، وَلِلْأَهْلِ الْكِتَابِ خَاصَّةً إِعْطَاءَ الْجِزْيَةِ وَهُمْ صَاغِرُونَ وَأَمَّنَ الْمُسْتَجِيرَ وَالرَّسُولَ حَتَّى يُؤَدِّيَ رِسَالَتَهُ ، وَيَسْمَعَ الْمُسْتَجِيرُ كَلَامَ اللَّهِ ، ثُمَّ يُرَدَّانِ إِلَى بِلَادِهِمَا وَلَا مَزِيدَ ، فَكُلُّ عَهْدٍ غَيْرِ هَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ مَفْسُوخٌ لَا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ شَرْطِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَخِلَافُ أَمْرِهِ ^(١) .

(١) المحلى (٥/٣٦٠-٣٦٢)

الدراسة

هذه المسألة قريبة من مسألة أخرى وهي : إذا غنم المشركون مال المسلم ، فهل يملكونه ؟ ولذلك عطف ابن حزم هذه المسألة التي نحن بصددتها على هذه المسألة ، وجعل الخلاف في المسألتين واحداً . وقد بوب الإمام البخاري في صحيحه لهذه المسألة ، فقال :

" باب إذا غنم المشركون مال المسلم ، ثم وجدته المسلم " ^(١) .

ولم يفصح - رحمه الله - عن اختياره في هذه المسألة .

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

القول الأول :

ذهب إليه الشافعي وابن حزم وابن المنذر ، وهو : أن الكفار لا يملكون بالغلبة شيئاً من مال المسلم ولصاحب المال أخذه متى ما وجدته ^(٢) .

واستدل أهل هذا القول بما رواه الإمام البخاري عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : " ذهب فرس له فأخذه العدو ، فظهر عليه المسلمون فردّ عليه في زمن النبي ﷺ وأبق عبد له فلاحق بالروم ، فظهر عليهم المسلمون فردّه عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ " ^(٣) .

إلا أن قوله : " في زمن النبي ﷺ " . مما وقع فيه خلاف بين الرواة .

قال الحافظ ابن حجر :

" قوله : " في زمن رسول الله ﷺ " كذا وقع في رواية ابن نمير أن قصة الفرس في زمن النبي ﷺ وقصة العبد بعد النبي ﷺ ، وخالفه يحيى وهو القطان عن عبيد

^(١) (٦ / ٢١٠) ، معفتح .

^(٢) " المحلى " (٥ / ٣٥٣) ، وفتح الباري (٦ / ٢١١) ، والشرح الكبير (١٠ / ١٩٨ ، ٢٠٤) ، " معالم السنن " (٢ / ٤٥٥) ، " شرح السنة " (١١ / ١٢٤) ، " التحقيق " لابن الجوزي (٣ / ٣٤٢) ، " الإقناع " (٢ / ٤٨٨) ، " نيل الأوطار " (٧ / ٢٩٨) وهذا هو مذهب الحائلة فقد ذكر ابن قدامة في المغني (١٣ / ١٢٢) ، أن الكفار إذا جاؤنا بأمان ومعهم مال للمسلمين وأتلفوه لم يضمنوا . فتقيده القول بإتلاف المال يفهم منه أنهم إذا لم يتلفوه فإنه يؤخذ منهم .

^(٣) أخرجه البخاري (٣٠٦٧) ، في " كتاب الجهاد " : باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته المسلم . وأبو داود (٢٦٩٨) ، في الجهاد : باب في المال يصيبه العدو من المسلمين ثم يدركه صاحبه في الغنيمة . وابن ماجة (٢٨٤٧) في " الجهاد " : باب ما أحرز العدو ثم ظهر عليه المسلمون

الله وهو العمري كما هي الرواية الثانية في الباب فجعلهما معاً بعد النبي ﷺ ، وكذا وقع في رواية موسى بن عقبة عن نافع ، وهي الرواية الثالثة في الباب ، فصرح بأن قصة الفرس كانت في زمن أبي بكر ، وقد وافق ابن خزيمة : إسماعيل بن زكريا أخرجه الإسماعيلي من طريقه ، وأخرجه من طريق ابن المبارك عن عبيد الله ، فلم يعين الزمان ، لكن قال في روايته : " إنه افتدى الغلام بروميين " وكأن هذا الاختلاف هو السبب في ترك المصنف الجزم في الترجمة بالحكم لتردد الرواية في رفعه ووقفه ، لكن للقائل به أن يحتج بوقوع ذلك في زمن أبي بكر الصديق والصحابة متوافرون من غير نكير منهم " (١) .

وعلى كل ؛ فالحجة قائمة إما بإقرار النبي ﷺ ، ولاشك أن هذا أقوى ، أو بالإجماع السكوتي من الصحابة في عهد أبي بكر الصديق ، إذ انتشار مثل هذا الأمر ثم لا ينكر ، دليل على إقراره من قبل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم . قال الإمام الخطابي :

" قلت : في هذا دليل على أن المشركين لا يحززون على مسلم مالا بوجه ، وإن المسلمين إذا استنقلوا من أيديهم شيئاً كان للمسلم ، وكان عليهم رده عليه ولا يغنمونه " (٢) .

واستدلوا أيضاً بحديث عمران بن حصين - رضي الله عنهما - قال : " كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل ، فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأسروا أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً من بني عقيل ، وأصابوا معه العضباء . ثم ذكر الحديث ، وفيه : وأسرت امرأة من الأنصار ، وأصببت العضباء ، فكانت المرأة في الوثاق ، وكان القوم يريجون نعمهم بين يدي بيوتهم ، فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأتت الإبل فجعلت إذا دنت من البعير رغا ، فتركه ، حتى تنتهي إلى العضباء ، فلم ترغ ، قال : وناقاة مئونة ، فقعدت في عجزها ثم زجرتها ، فانطلقت ، ونذروا بها ، فطلبوها ، فأعجزتهم ، قال :

(١) فتح الباري (٦ / ٢١٢) . وانظر الاستذكار لابن عبد البر (٥٣/٥ - ٥٤) قد رجح أن أحدهما رده النبي ﷺ والآخر رده خالد .

(٢) معالم السنن (٢ / ٢٥٥) وانظر : " أعلام الحديث " (٢ / ١٤٣٧) ، " شرح السنة " (١١ / ١٢٤) ، و " حاشية السندي على سنن ابن ماجه " (٣ / ٣٨٤) .

ونذرت لله إن نجأها الله عليها لتنحرتها ، فلما قدمت المدينة رآها الناس ، فقالوا :
العضباء ، ناقة رسول الله ﷺ ، فقالت : إنها نذرت إن نجأها الله لتنحرها ،
فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك له ، فقال :

" سبحان الله ، بئس ما جزتها ، نذرت لله إن نجأها الله عليها لتنحرها ، لا وفاء
لنذر في معصية ، ولا فيما لا يملك العبد " ^(١).

وقد بسّ الإمام المجد ابن تيمية ^(٢) على هذا الحديث بقوله : " باب حكم
أموال المسلمين إذا أخذها الكفار ثم أخذت منهم " ^(٣).

ووجه الدلالة من الحديث واضحة ، إذ أن النبي ﷺ قال في المرأة التي نذرت أن
تنحر العضباء : " لا وفاء لنذر في معصية ، ولا فيما لا يملك العبد " .

فدل هذا على أن ملك النبي ﷺ لناقته لم يزل ، ولم يعد غلبة الكفار عليها مؤثراً
في الحكم .

قال الإمام النووي :

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه : أن الكفار إذا غنموا مالا
للمسلم لا يملكونه ... وحجة الشافعي وموافقيه هذا الحديث ، وموضع الدلالة
منه ظاهر " ^(٤).

ومن أدلتهم :

^(١) أخرجه مسلم في " كتاب النذر " ، (١٦٤١) ، باب لا وفاء في معصية الله ، ولا فيما لا يملك
العبد " وأبو داود في (٣٣١٦) ، في " الأيمان والسنن " : باب فيما لا يملك . وأحمد
(٤٣٠ / ٤) ، والبيهقي (١٠٩ / ٩) ، وابن حبان (٤٣٩٢) ، والبخاري (٢٧١٤) .

^(٢) هو عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني الإمام المقرئ المحدث المفسر الأصولي
النحوي ولد سنة ٥٩٠ هـ ، وتوفي سنة (٦٥٢ هـ) ، أنظر ترجمته في " ذيل طبقات الحنابلة " .

لابن رجب (٢٠١ / ٢) ،

^(٣) " متقى الأخبار " ، (٧٩٦ / ٢) .

^(٤) شرح صحيح مسلم " (١٠٢ / ١١) انظر ملحق المدونة الكبرى (١٨٩ / ٥) ، و " اختلاف
الفقهاء " ص ٢٨٩ . و " بداية المجتهد " (١ / ٤٦٣) ، " الإقناع " (٤٨٨ / ٢) .

أن الله حرم دماء المسلمين وأموالهم على المشركين وغيرهم ، فكل ما أخذ المشركون من أموال المسلمين فإنما أخذوه ظلماً ، والظلم لا يقر ، ولا ينتقل ملك المسلم عن ماله بأخذهم إياه ولا يملكوه عليه .

قال الإمام ابن المنذر :

" ولا يجوز نقل ملك مال المسلم عن ماله إلا بحجة ، ولا نعلم حجة توجب ذلك " ^(١) .

والقول الثاني في المسألة :

هو القول الذي أشار ابن حزم في قوله السابق إلى رده : وهو أنهم يملكونها ، وقد عزاه ابن حزم إلى مالك وابن القاسم ^(٢) ، وذلك لأن أهل هذا المذهب يرون أن المشركين يملكون أموال المسلمين ، وذلك إذا حازوها . وهذا القول يرده ما ذكرته من أدلة ، ويزداد ضعفاً حينما يكون الذي مع الكفار نساء مسلمات ، فكيف يتركن وهم . وأين نصرة الدين والحمية للمؤمنين ، والله تعالى يقول لما عاهد النبي ﷺ المشركين أن من جاءنا منكم رددناه إليكم ^(٣) . يقول سبحانه :

﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ ﴾ [المتحنة: ١٠] فيكيف نقرهن مع الكفار ، وهن مسلمات ، وقد أخذن بالباطل والظلم ، والله أمرنا برفع الظلم ، وقهر الباطل ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . وإني أجزم أن الإمام مالك لا يقول بهذا ، كيف والآية نص في رد هذا القول . فلعله مما نقل عنه خطأ ، وكل يؤخذ من قوله ويرد .

^(١) " الإقناع " (٤٨٨/٢) وانظر " اختلاف الفقهاء " للمروزي ص ٢٨٩ . والحلى لابن حزم (٣٥٨ / ٥) . و " المعني " لابن قدامة (١٢١/١٣) .

^(٢) انظر : الإشراف " (٩٣٤/٢) ، الاستذكار (٥٤/٥) . " جامع الأمهات " (ص ٢٥٣) ، " شرح صحيح البخاري " لابن بطل (٢٢٧/٥) . وهذا مذهب أبي حنيفة أيضا ، وبه قال الأوزاعي والثوري وليعلم أن لهم لمالك تفصيلا . انظر : " شرح معاني الآثار " (٢٦٢/٣) ، " اللباب " (٣٠٥/٢) ، شرح فتح القدير " (٤/٦) ، شرح السنة " (١٢٤/١١) ، الاستذكار (٥٤/٥) .

^(٣) أخرجه البخاري (٢٧٣٢ ، ٢٧٣١) كتاب الشروط : باب الشروط في الجهاد ، ومسلم (١٧٨٤) في " كتاب الجهاد والسير " : باب صلح الحديبية في الحديبية " من حديث المسور بن مخرمة ومروان .

فالخلاص أن القول الراجح : أن الكفار لا يملكون ما أخذوه من أموال المسلمين ، وأن المسلم إذا ظفر بماله مع المشرك كان له أخذه منه .

قال الله تعالى :

﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣] .

وفيها مسائل أربع ، هي :

المسألة الأولى : لماذا سَمَّى الله سبحانه : " يوم النحر " يوم الحج الأكبر ؟

المسألة الثانية : حكم المبيت بمزدلفة .

المسألة الثالثة : حكم طواف الإفاضة .

المسألة الرابعة : حكم رمي جمرة العقبة .

المسألة الأولى :

[٢] لماذا سمي الله سبحانه : " يوم النحر " يوم الحج الأكبر ؟

قال ابن حزم :

" وَأَمَّا يَوْمُ النَّحْرِ ، فَإِنَّمَا سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى : " يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ " ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَرَائِضَ ثَلَاثًا مِنْ فَرَائِضِ الْحَجِّ - وَهُوَ الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ لَا يَكُونُ جَازِئًا إِلَّا غَدَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَجَمْرَةُ الْعَقَبَةِ ، وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ ^(١) .

(١) " المحلى " (٥ / ١٢٨) ، وانظر : " حجة الوداع " (ص ٤٧٩) .

الدراسة

يؤخذ من هذا أن ابن حزم - رحمه الله - يرى أن يوم الحج الأكبر : هو يوم النحر . وهو اختيار بن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - كما هو رأي الجمهور^(١).

وهذا مما وقع فيه خلاف بين العلماء ، فقال بعضهم : إن يوم الحج الأكبر هو يوم عرفة ، ونسب هذا القول لعمر بن الخطاب^(٢) وابن الزبير وابن عباس في رواية^(٣).

وقال بعضهم : المراد بيوم : أيام ، كما تقول : "يوم صفين" ، فالمراد أيام الحج كلها ، ونسب هذا القول لمجاهد ، مع أنه نسب إليه القولين السابقين ، كما نسب أيضا للإمام الثوري^(٤).

والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله تعالى وذلك لإخبار الرسول ﷺ بأن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر^(٥) .
والسنة قاضية على قول كل أحد .

(١) انظر : حجة الوداع " لابن حزم (ص ٤٧٩) " المجموع " ، (٨ / ٢٠١) ، " الجامع " للقرظي (٤٥ / ٨) ، " تفسير البغوي " (١٢ / ٤) ، تفسير السمعاني " (٢٨٧ / ٢) ، " شرح مسلم " للنووي (١١٦ / ٩) ، (٨ / ٤٥) ، " زاد المسير " (٣ / ٢٩٩) ، " أحكام القرآن " لابن العربي (٤٥٢ / ٢) ، وتفسير ابن كثير (٢ / ٣٤٥) ، " روح المعاني " (٤٦ / ١٠) .

(٢) نسبه إليه القرظي في الجامع " (٤٥ / ٨) ، وابن القيم في تهذيب السنن " (٤٠٦ / ٢) ، وابن أخوري في " زاد المسير " (٣ / ٢٩٩) ، والرازي في تفسيره : (٢٢١ / ١٥) ، ورواه الطبري في تفسيره عنه (٣١٠ / ٦) ، وانظر : أحكام القرآن " لابن العربي (٤٥٢ / ٢) ، تفسير السمعاني " (٢٨٧ / ٢) ، " شرح مسلم " للنووي (١١٦ / ٩) .

(٣) رواه عنهما الإمام الطبري (٣١٠ - ٣١١) .

(٤) انظر " تفسير الطبري " (٦ / ٣٠٩ - ٣١٦) ، " زاد المسير " ، (٣ / ٢٩٩) ، " فتح الباري " (٨ / ١٧٢) ، و " المحرر الوجيز " (٨ / ١٢٧) ، " التمهيد " لابن عبد البر (٨ / ٥٥٢) - ترتيب مغراوي ، " تهذيب السنن " (٤٠٦ / ٢) ، أحكام القرآن " لابن العربي (٤٥٢ / ٢) ، " تفسير السمعاني " (٢٨٧ / ٢) .

(٥) أخرجه البخاري (٣١٧٧) ، في الحزبة والمواذعة : باب كيف يبذل إلى أهل العهد ، ومسلم (١٣٤٧) في كتاب الحج (١٣٤٧) ، باب لا يحج البيت مشرك ، وبيان يوم الحج الأكبر ، وابن خزيمة (٤ / ٢٠٩) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال ابن القيم :

" والقرآن قد صرح بأن الأذان يوم الحج الأكبر، ولا خلاف أن النداء بذلك إنما وقع يوم النحر بمعنى ، فهذا دليل قاطع على أن يوم الحج الأكبر : يوم النحر . ثم ذكر الأقوال وصوب هذا القول ^(١) .

وقال السنوي : " والصحيح الذي قاله الشافعي وأصحابنا وجهاهير العلماء وتظاهرت عليه الأحاديث الصحيحة ، أنه يوم النحر " ^(٢) .

وأما لماذا سُمِّيَ يوم النحر بيوم الحج الأكبر ؟

فذهب ابن حزم إلى ما نقلته عنه آنفاً ، وهذا ما يراه الإمام مالك بن أنس رحمة الله عليه .

قال ابن العربي : " وغاص مالك على الحقيقة ، فجمع بين الدلائل ، وقال : إن يوم النحر فيه الحج كله ، لأن الوقوف إنما هو في ليلته ، وفي صبيحته الرمي والحلق والنحر والطواف ، فلا يبقى بعد هذا إشكال " ^(٣) .

وبه قال النووي : " فتعين أنه يوم الحج الأكبر ، ولأن معظم المناسك فيه " ^(٤) .

= " بعثني أبو بكر رضي الله عنه فيمن يؤذن يوم النحر بمعى : لا يحج بعد العام مشرك ... ويوم الحج الأكبر : يوم النحر " . هكذا رواه البخاري ، وأما مسلم وابن خزيمة فروياه عن ابن شهاب ، قال : فكان حميد بن عبد الرحمن يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر من أجل حديث أبي هريرة .

وأخرج البخاري معلقاً بصيغة الجزم (١٧٤٢) في " كتاب الحج " : باب الخطبة أيام منى ، ومسلم (٦٦) ، في كتاب الإيمان : باب بيان معنى قول النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج بها ، وقال : " هذا يوم الحج الأكبر " الحديث .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤٧٣ / ٣) قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن مرة الطيب ، قال : حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ يوم النحر على ناقه له حمراء مخضومة فقال : " هذا يوم النحر ، وهذا يوم الحج الأكبر " .

وإسناد هذا الحديث صحيح . عمرو بن مرة ثقة لا يدلس . انظر : التقريب [٥١٤٧] .

ومرة الطيب هو ابن شراحيل الهمداني ثقة عابد . انظر " التقريب " [٦٦٠٦] .

^(١) تهذيب السنن (٤٠٦ / ٢) .

^(٢) المجموع (٢٠١ / ٨) .

^(٣) " أحكام القرآن " (٤٥٣ / ٢) ، وانظر أيضاً : " الجامع لأحكام القرآن " (٤٥ / ٨) ، فقد

عزى إلى مالك هذا القول أيضاً .

^(٤) " شرح مسلم للنووي (١١٦ / ٩) .

"وسمى بذلك لكثرة أفعال الحج فيه ، من : الوقوف بالمشعر ، والدفع منه إلى منى ، والرمي ، والنحر ، والحلق ، وطواف الإفاضة ، والرجوع إلى منى ليبيت بها ، وليس في غيره مثله ، وهو مع ذلك يوم عيد ، ويوم يحل فيه من إحرام الحج" (١).

وقيل في سبب التسمية أقوال أخرى :

قيل : إنه سماه بذلك ؛ لأنه اتفق في سنة حج فيها المسلمون والمشركون ، ووافق ذلك عيد اليهود والنصارى .

وقد تُسبب هذا القول إلى الحسن البصري رحمه الله (٢).

وقد ضعف الإمام ابن عطية (٣) هذا القول ، فقال :

"قال القاضي أبو محمد : وهذا ضعيف أن يصفه الله في كتابه بالكبر لهذا" (٤).

وصدق رحمه الله ، فأى مزية للمشركون حتى يوصف ذلك اليوم الذي حجوا فيه بهذا الوصف ، وكيف يوصف بذلك والنبي ﷺ هـى أن يحج بعد ذاك العام الذي حج فيه أبو بكر مشركاً . بل كان من أسباب تأخره ﷺ عن الحج أن لا يجتمع مع المشركين في تلك العبادة العظيمة .

وقيل : الحج الأكبر : هو القران ، والأصغر : الإفراد .

وهذا القول مروى عن مجاهد (٥) .

وقد رده ابن عطية بقوله : " وهذا ليس من الآية في شئ " (٦).

وأقره عليه الإمام القرطبي ، وذلك ؛ لأن الله تعالى سمى يوماً من الأيام ووصفه بكونه الحج الأكبر ، والقران والإفراد نوعان من أنواع النسك وليساً أياماً .

(١) المغنى (٥ / ٣٢٠) . وانظر : " روح المعاني " (١٠ / ٤٦) ، " تفسير الرازي " (١٥ / ٢٢٢)

(٢) انظر : تفسير الطبري (٦ / ٣١٧) ، والمحزر الوجيز (٨ / ١٢٩) ، زاد المسير (٣ / ٢٩٩) .

(٣) هو أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية الحاربي الأندلسي المالكي الإمام الحافظ الناقد المجود : قال عنه ابن بشكوال : كان حافظاً للحديث وطرقه وعلمه وكان ديناً فاضلاً .

ولد سنة (٤٤١ هـ) ، وتوفي (٥١٨ هـ) ، انظر ترجمته في " السير " (١٩ / ٥٨٦) .

(٤) " المحزر الوجيز " (٨ / ١٢٩) .

(٥) انظر تفسير الطبري (٦ / ٣١٧) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٤٥) ، والمحزر الوجيز

(٨ / ١٢٩) ، " وزاد المسير " (٣ / ٣٠٠) ، " شرح مسلم " للنووي (٩ / ١١٦) ، " التمهيد "

(٨ / ٥٥٢ - ترتيب المغراوي ، " فتح الباري " (٨ / ١٧٢) .

(٦) " المحزر الوجيز " (٨ / ١٢٩) .

وأيضاً ما يفعله الحاج القارن يفعله الحاج المفرد ، ولا فرق ، ولم ترد تسمية القرآن بأنه : حج أكبر ، والإفراد : حج أصغر ، لا في الكتاب ، ولا في السنة ، ولا عن أحد من الصحابة ، بل إن العلماء مختلفون في أي النسكين أفضل . وكان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - يأمران بالإفراد ^(١) .

وقيل : سمي الحج الأكبر : الحج من أجل قول الناس الحج الأصغر ، يعنون العمرة ، أي أن الحج الأكبر في مقابل الحج الأصغر الذي هو العمرة .

وهذا القول مروى عن عطاء وعزاه ابن حجر إلى الجمهور ^(٢) ، واختاره الإمام ابن جرير الطبري ، وقد أفصح عن سبب اختياره فقال :

" وأولى هذه الأقوال بالصواب في ذلك عندي ، قول من قال : الحج الأكبر ، الحج ؛ لأنه أكبر من العمرة بزيادة عمله على عملها ، فقليل له : الأكبر ، لذلك . وأما الأصغر ، فالعمرة ؛ لأن عملها أقل من عمل الحج ، فلذلك قيل لها : الأصغر ، لنقصان عملها عن عمله " ^(٣) .

ولهذا ذهب الإمام ابن كثير رحمه الله ^(٤) . قال النووي :

" قال العلماء : وقيل الحج الأكبر للاحتراز من الحج الأصغر ، وهو العمرة " ^(٥) . وهذا القول الذي اختاره ابن جرير قريب من قول الإمام مالك وابن حزم ، وذلك ؛ لأن يوم النحر سُمِّيَ يوم الحج الأكبر لأجل أعمال الحج التي تفعل فيه ، فهو أكبر ؛ لأن هناك حجا أصغرا ، لا تعمل فيه تلك الأعمال . وبهذا يشعر صنيع الإمام النووي ، حيث قال :

" فتعين أنه يوم الحج الأكبر ، ولأن معظم المناسك فيه " .

ثم قال :

" قال العلماء : وقيل الحج الأكبر للاحتراز من الحج الأصغر ، وهو العمرة " ^(١) . فالظاهر عدم اختلاف هذين التعليين ، ولذلك لم يذكر الإمام ابن جرير

(١) انظر لهذه المسألة : " التمهيد " لابن عبد البر (٨ / ٢٧٣ - ترتيب مغراوي) .

(٢) فتح الباري (٨ / ٣١٨) .

(٣) " تفسير الطبري " (٦ / ٣١٨) .

(٤) كما في تفسيره (٢ / ٣٤٥) ، وانظر : " تفسير البغوي " (٤ / ١٢) ، " روح المعاني " (١٠ / ٤٦) .

(٥) " شرح مسلم " للنووي (٩ / ١١٦) .

(١) " شرح مسلم " للنووي (٩ / ١١٦) .

الطبري ما علل به ابن حزم عند ذكره أسباب التسمية ، مع أنه ذكره كمرجح في أن الحج الأكبر هو يوم النحر .

ثم إنه لا مانع من أن تكون التسمية لأجل سببين اثنين ، حيث لا تعارض بينهما .

إلا أن الظاهر من كلام ابن حزم أنه يرى أن الحج الأصغر اسم ، أو وصف لبعض أيام الحج ، وهذا ما لا يراه ابن جرير .

قال ابن حزم :

" وأخير رسول الله ﷺ أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر ، ولا يكون يوم الحج الأكبر إلا وغيره يوم الحج الأصغر " (٢) .

الترجيح :

الذي ترجح لي بعد هذه الدراسة أن الراجح من الأقوال : أن الحج الأكبر ، هو يوم النحر ، ولعل سبب تسميته بذلك - والعلم عند الله تعالى - أن جل أعمال الحج - والذي يقابله : الحج الأصغر ، وهي العمرة - إنما تصنع في هذا اليوم ؛ فلذلك قلنا : هو يوم الحج الأكبر .

(٢) " الخلى " (١٢٧/٥)

المسألة الثانية :

[٣] حكم المبيت بمزدلفة .

يرى ابن حزم أن الوقوف بمزدلفة فرض من فرائض الحج ، فيقول :
 " وَأَمَّا يَوْمُ النَّحْرِ فَإِنَّمَا سَمَّاهُ اللَّهُ - تَعَالَى - : يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ
 فَرَائِضَ ثَلَاثًا مِنْ فَرَائِضِ الْحَجِّ ، وَهُوَ الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ لَا يَكُونُ جَارِئًا إِلَّا غَدَاةَ
 يَوْمِ النَّحْرِ ، وَجَمْرَةُ الْعَقَبَةِ ، وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ ؛ فَصَحَّ أَنَّ
 مُزْدَلِفَةَ أَشَدُّ فُرُوضِ الْحَجِّ تَأْكِيدًا وَأَضْيَقُهَا وَقْتًا " (١) .

ويستدل بقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾
 [البقرة : ١٩٨] .

ويقول :

" وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ .
 فَوَجِبَ الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ - وَهِيَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ - وَذَكَرُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَهَا
 فَرَضٌ يَعْصِي مَنْ خَالَفَهُ ، وَلَا حُجَّ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا أَمَرَ ، إِلَّا أَنْ إِدْرَاكَ صَلَاةِ
 الْفَجْرِ فِيهَا مَعَ الْإِمَامِ هُوَ الذِّكْرُ الْمُفْتَرَضُ بَيَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَذْكُورِ " (٢) .

(١) المحلى (٥ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٢٧)

(٢) " المحلى " (٥ / ١٢٦ - ١٢٧) ويعني ببيان السنة : حديث عروة بن مضر وسياقي ،

الدراسة

اختلف العلماء في حكم المبيت بمزدلفة على ثلاثة أقوال :
القول الأول : أنها ركن .

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله تعالى ، وعزاه ابن القيم إلى ابن عباس وابن الزبير والنخعي^(١) والشعي^(٢) وعلقمة^(٣) والحسن البصري وابن خزيمة وابن جرير^(٤) .

القول الثاني : أنها من واجبات الحج التي لا يجوز تعمد تركها ، ولا يبطل حج من لم يبيت بها . وهذا مذهب الجمهور^(٥) .

القول الثالث : أنها سنة ، واليه ذهب الإمام الثوري ، وبعض الشافعية^(٦) .
ويذكر بعضهم أن فيها قول رابع : أنها مجرد منزل نزل النبي ﷺ فليست من شعائر الحج^(٧) . لكن هذا القول غلط بين ترده الآيات والأحاديث الصريحة .
وأصح هذه الأقوال قول الجمهور . أما دليلهم على وجوبه ، فهي أدلة ابن حزم رحمه الله غير أن ابن حزم نزع منها الركبة ، ونزع الجمهور منها الوجوب فحسب ، ومن أصرح أدلتهم على الوجوب : حديث عروة بن مضرس ، قال : يا رسول الله ، إني جئت من جبل طي ، أكلت راحلي ،

(١) إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، مات سنة ست وتسعين "التقريب" [٢٧٤] .

(٢) عامر بن شراحيل الشعي ، أبو عمرو ، ثقة مشهور ، فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات بعد المائة "التقريب" [٣١٠٩] .

(٣) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي ، الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد ، مات بعد الستين "التقريب" [٤٧١٥] .

(٤) " زاد المعاد " (٢ / ٢٥٣) ، وانظر : "المغني" (٥ / ٢٨٤) ، "المجموع" (٨ / ١٥٢) ، "فتح الباري" (٣ / ٦١٨) ، "معالم السنن" (٢ / ١٧٩) ، "المحلى" (٥ / ١٢٨) .

(٥) انظر : "المغني" (٥ / ٢٨٤) ، "المجموع" (٨ / ١٥٢) ، "أضواء البيان" (٥ / ٢٦٦) ، "شرح مسلم" (٩ / ٣٨-٣٩) "أحكام القرآن" لابن العربي (١ / ١٩٥) ، أحكام القرآن للطحاوي

(٢ / ١٥٨) ، "أحكام القرآن" للخصاص (١ / ٤٢٨-٤٢٩) ، "الاستذكار" (٤ / ٢٨٤) ، "معالم السنن" (٢ / ١٧٩) ، "الجامع لأحكام القرآن" (٢ / ٢٨٢) ، "فتح الباري" (٣ / ٦١٨) .

(٦) انظر الاستذكار (٤ / ٢٨٤) ، "شرح صحيح مسلم" (٩ / ٣٩) ، "أضواء البيان" (٥ / ٢٦٦) .

(٧) انظر : "شرح مسلم" (٩ / ٣٩) ، "أضواء البيان" (٥ / ٢٦٧) . "فتح الباري" (٣ / ٦١٨) .

وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ :

" من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً ، فقد أتم حجه ، وقضى تفته " (١).

لكن هذا الحديث ليس فيه فرضية المبيت بمزدلفة ، غاية ما فيه بيان الوجوب ، ويبينه حديث هو من أقوى الأدلة التي استدلل به الجمهور في رد قول ابن حزم ألا وهو حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، قال : شهدت رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفات ، وأتاه ناس من أهل نجد ، فقالوا : يا رسول الله ، كيف الحج ؟ فقال : " الحج عرفة . من جاء عرفة قبل صلاة الفجر من ليلة جمع ، فقد تم حجه " (٢).

(١) حديث صحيح : أخرجه أحمد (٤ / ١٥) ، وأبو داود (١٩٥٠) في كتاب " المناسك " باب من لم يدرك عرفة ، والترمذي (٨٩١) في كتاب الحج : باب ما جاء فيمن أدرك الإمام يجمع فقد أدرك الحج ، والنسائي (٣٠٤٢) في " مناسك الحج " : باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة ، وابن ماجه (٣٠١٦) في : " المناسك " : باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ، وابن خزيمة (٤٦٧) ، والطيالسي في مسنده (١٣٧٨) من طرق : عن الشعبي عن عروة بن مضر . وقد صححه جمع من المحدثين منهم ابن خزيمة والحاكم ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث ، وهي قاعدة من قواعد الإسلام . وأقره الذهبي وابن حبان وابن الجارود وقبلهم الإمام الترمذي إذا قال : حسن صحيح . والناظر في أسانيده لا يشك في صحته .

(٢) أخرجه أحمد (٤ / ٣١٠) ، والطيالسي (١٤٠٥) ، من طريق شعبة ، عن بكير بن عطاء ، قال : سمعت عبد الرحمن بن يعمر (فذكره) .

وهذا إسناد صحيح : بكير بن عطاء ثقة من الرابعة . انظر التقريب [٧٧١] . وأخرجه أحمد (٤ / ٣١٠) ، وأبو داود (١٩٤٩) ، في " المناسك " : باب من لم يدرك عرفة . والترمذي (٨٩٠) في الحج : باب ما جاء فيمن أدرك الإمام يجمع فقد أدرك الحج ، والنسائي (٣٠٤٧) في مناسك الحج : باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة ، وابن ماجه (٣٠١٥) في المناسك : باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ، وابن خزيمة (٢٨٢٢) ، والحاكم (٤٦٤ / ١) ، وابن الجارود (٤٦٨) ، والبيهقي (١١٦ / ٥) ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثنائي (٩٥٧) . من طريق : الثوري عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر .

وهذا إسناد صحيح . وقد قال ابن عيينة : وهذا أجود حديث رواد سفيان الثوري ، وقال وكيع : هذا الحديث أم المناسك . وهذه الأقاويل رواها الترمذي في سننه ، وذكر البيهقي أن ابن عيينة قال =

فيلزم من هذا أن من جاء قبل صلاة الفجر بلحظات ، ووقف بالمزدلفة ، فقد تم حجه مع أنه لا يمكنه والحالة هذه الوقوف بمزدلفة والمبيت بها ؛ فدلّ هذا على أن المبيت بمزدلفة ليس بركن ، إذ لو كان ركناً لما صح حجه ، وقد فاته المبيت بمزدلفة وهذه الدلالة تسمى عند الأصوليين بدلالة الإشارة ^(١).

قال الشنقيطي - رحمه الله - بعد إيراده حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي :
" ومعلوم أن هذا الواقف بعرفة في آخر جزء من ليلة النحر ، قد فاته المبيت بمزدلفة قطعاً بلا شك ، ومع ذلك فقد صرح النبي ﷺ في الحديث المذكور بأن حجة تام .

قال مقيدة عفا الله عنه وغفر له : الظاهر أن الاستدلال بهذا الحديث على هذا الحكم - وجوب المبيت بمزدلفة دون فرضيته - صحيح ، ودلالته عليه هي المعروفة عند أهل الأصول بدلالة الإشارة ، ...

وضابط دلالة الإشارة هي : أن يساق النص لمعنى مقصود ، فيلزم ذلك المعنى المقصود أمر آخر غير مقصود باللفظ لزوماً لا ينفك ... فإذا علمت ذلك ، فاعلم أنه ﷺ لم يذكر حديث عبد الرحمن بن يعمر المذكور لقصد بيان حكم المبيت بمزدلفة ، ولكنه ذكره قاصداً بيان أن من أدرك الوقوف بعرفة في آخر جزء من ليلة النحر ، أن حجه تام ، وهذا المعنى المقصود يلزمه حكم آخر غير مقصود باللفظ ، وهو عدم ركنية المبيت بمزدلفة ، لأنه إذا لم يدرك عرفة إلا في الجزء الأخير من الليل ، فقد فاته المبيت بمزدلفة قطعاً ، ومع ذلك صرح ﷺ بأن حجه تام " ^(٢) .

أما استدلال ابن حزم بسبب تسمية يوم النحر ، فهذا الدليل لا يسلم له ، وذلك أن المعارض في هذه المسألة يقول : نعم قد سمي الله يوم النحر حجاً أكبر وفيه من الأعمال التي تعمل - طواف الإفاضة - وهو ركن الحج وفرضه الذي

= للشوري : ليس عندكم بالكوفة حديث أشرف ، ولا أحسن من هذا . وقد صحح الحديث أيضاً الإمام الذهبي .

^(١) انظر : " أحكام القرآن " لابن العربي (١ / ١٩٥) ، " زاد المعاد " . (٢ / ٢٥٣) . " أضواء

البيان " (٥ / ٢٦٧ - ٢٦٨) .

^(٢) " أضواء البيان " (٥ / ٢٦٧ - ٢٦٨) .

لا يصح بدونه ؛ فلا يلزم من تسميته بالحج الأكبر أن كل ما فيه من الأعمال هي أركان وفرائض لا يصح الحج بدونها.

أما آية سورة البقرة فقد أجيب عن الاستدلال بها من قبل الجمهور: بأن الآية لم تذكر المبيت ولا الوقوف بمزدلفة ، وإنما فيها مجرد ذكر الله عند المشعر الحرام . قالوا : وقد وقع الإجماع على أنه لو وقف بمزدلفة ، ولم يذكر الله ، فإن حجه تام ، فإذا لم يكن الذكر المأمور به من صلب الحج ، فشهود الموطن أولى بالألا يكون فرضاً^(١).

إلا أن ابن حزم يفسر الذكر الوارد في الآية بأنه شهود صلاة الفجر ويرى وجوب حضور الصلاة في مزدلفة بل يرى فرضية حضورها ، وقد نوزع في الأمرين جميعاً^(٢). ووصف بأنه ارتكب شططاً إذ قال بفرضية حضور صلاة الفجر في مزدلفة . ويكفي لرد هذا القول أن النبي ﷺ أذن للضعفاء بعدم حضور الصلاة ، ولو كان فرضاً لازماً لم يعذروا ، ولاستوى فيه الجميع : القوي ، والضعيف . وألزم الجميع بحضور الصلاة . كما في الوقوف بعرفة ؛ فلما لم يكن ذلك ؛ دلّ على عدم فرضية هذا الأمر .

قال الحافظ ابن حجر :

" وقد ارتكب ابن حزم الشطط ، فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام : أن الحج يفوته ، إلزاماً لما ألزمه به الطحاوي ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه ، فحكى الإجماع على الإجزاء^(٣) كما حكاه الطحاوي^(٤) .

فالراجع من الأقوال السابقة في المسألة : أن المبيت بالمزدلفة من واجبات الحج وليس من أركانه . وفي سياق أدلة الجمهور بيان لترجيح هذا القول .

(١) " الجامع لأحكام القرآن " (٢ / ٢٨٢) ، " وأطواء البيان " (٥ / ٢٧٠) ، وانظر : " أحكام

القرآن " (١ / ١٩٥) ، و " المغني " (٥ / ٢٨٤) ، " وفتح الباري " . الاستذكار (٤ / ٢٨٥)

(٢) انظر تفسير البغوي (١ / ٢٢٩) " وجامع البيان " ، (٢ / ٢٩٩) ، و " زاد المعاد " ،

(٢ / ٢٥٤) ، حيث رأى أن المراد بذكر الله صلاة العشاء . وانظر : " زاد المسير " (١ / ١٨٣) ،

أحكام القرآن " للخصاص (١ / ٤٢٧-٤٢٨) .

(٣) المغني (٥ / ٢٨٤) .

(٤) فتح الباري (٣ / ٦١٨) . وانظر " أحكام القرآن " للطحاوي (٢ / ١٦٤-١٦٥)

فالمراجع من الأقوال السابقة في المسألة : أن المبيت بالمزدلفة من واجبات الحج وليس من أركانه . وفي سياق أدلة الجمهور بيان لترجيح هذا القول .

المسألة الثالثة :

[٤] حكم طواف الإفاضة

يرى ابن حزم أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج بدونه^(١).

(١) انظر : المحلى " (١٢٧/٥-١٢٨) ودليله قد ذكرناه في المسألة السابقة فأعني عن إعادته

ههنا

الدراسة

طواف الإفاضة هو طواف الزيارة ، وهو طواف الركن ^(١) ، وسمى بذلك لأن الغالب أنه يفعل يوم النحر ، يفيض الحاج من منى إلى مكة ، فيطوف ثم يرجع ، والإفاضة : الزحف والدفع في السير بكثرة ، ومنه الإفاضة من عرفة ، ولا تكون إلا عن تفرق وجمع ، وأصل الإفاضة : الصب فاستعيرت للدفع في السير ، وأصلة إفاضة نفسه ، أو راحلته ، فرفضوا ذكر المفعول حتى أشبه غير المتعدي " ^(٢) .

وهذا الطواف ركن من أركان الحج باتفاق أهل العلم ، وقد نقل الاتفاق الإمام ابن حزم ، وابن العربي ، وابن قدامة ، والنووي ، وابن الملقن ، والإمام الشوكاني ، والشنقيطي ^(٣) .

قال الإمام النووي :

" وهذا الطواف ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به بإجماع الأمة " ^(٤) .
والإجماع دليل قطعي كما هو معلوم ، وقد دلّ على هذا أيضاً الكتاب والسنة .

فدليله من الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩]

قال الإمام الطبري : " وعنى بالطواف الذي أمر جل ثناؤه حاج بيته العتيق في هذه الآية : طواف الإفاضة الذي يطاف به بعد التعريف ، إما يوم النحر ، وإما بعده ، لا خلاف بين أهل التأويل في ذلك " ^(٥) .

^(١) " طرح التثريب " (١٢٨ / ٥) ، " شرح مسلم " (١٩٣ / ٨) ، " فتح الباري " (٦٦٣ / ٣) ،

" شرح السنة " (٢٣٥ / ٧) ، " الإعلام بفوائد عمدة الأحكام " (٣٧٥ / ٦) .

^(٢) قاله العراقي في : " طرح التثريب " (١٢٨ / ٥) .

^(٣) انظر : " أضواء البيان " (٣١٢ / ٩) ، " مراتب الإجماع " ص ٧٦ ، " أحكام القرآن " (٣ /

٢٨٥) ، " المغني " (٣١٦ / ٥) ، " المجموع " (١٩٧ / ٨) ، " شرح مسلم " للنووي (١٩٢ / ٨) ،

" السيل الجرار " (٢٠٩ / ٢) ، " الإعلام بفوائد عمدة الأحكام " (٣٧٥ / ٦) .

^(٤) " المجموع " (١٩٧ / ٨) .

^(٥) " جامع البيان " (١٤٢ / ٩) .

وقال الإمام ابن الجوزي في تفسيره للآية :

" هذا هو الطواف الواجب ، لأنه أمر به بعد الذبح ، والذبح إنما يكون في يوم النحر ، فدل على أنه الطواف المفروض " ^(١) . ولم يذكر في الآية خلافاً ، مع التزامه ذكر الخلاف إن علمه .

وأما من السنة : فمن أصرح الأحاديث الدالة على ركنية طواف الإفاضة أنه ﷺ قد طاف بالبيت طواف الحج وقال : " لتأخذوا عني مناسككم " ^(٢) .

وأيضاً حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : حججنا مع النبي ﷺ فأفطنا يوم النحر ، فحاضت صفية ، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله ، فقالت : يا رسول الله إنها حائض . قال : أحابستنا هي ؟ قالوا : يا رسول الله أفاضت يوم النحر . قال " أخرجوا " ^(٣) .

فيدل هذا الحديث على أن طواف الإفاضة لا بد منه وأنه واجب على كل أحد ، وأن الحائض رغم وجود المانع لا يسقط عنها ، بل إنها تحبس أهلها لأجله . وقال الإمام البغوي :

" وفي قوله لصفية : " أحابستنا هي " حين أخبر أنها أفاضت : دليل على وجوب طواف الإفاضة ، وأنه لا يتحلل بدونه " ^(٤) . قال الإمام النووي :

^(١) " زاد المسير " (٣١٢ / ٥) ، وانظر : " تفسير البغوي " (٣٨١ / ٥) ، " تفسير السمعاني " (٤٣٥ / ٣) ، " فتح القدير " (٥٥٩ / ٣) .

^(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٧) في الحج : باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً ، وأحمد (٣١٨ / ٣) ، وأبو داود (١٩٧٠) في المناسك : باب في رمي الجمار من حديث جابر ﷺ .

^(٣) أخرجه البخاري (١٧٥٧) في كتاب الحج : باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، ومسلم (١٢١١) في كتاب الحج : باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض .

^(٤) " شرح السنة " (٢٣٦ / ٧) .

" وفي حديثها : دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض ، وأن طواف الإفاضة ركن لا بد منه ، وأنه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها . وأن الحائض تقيم له حتى تطهر " (١) .

وقال الإمام الزركشي (٢) ، بعد إيراده هذا الحديث :

" فدل على أنه حابس لمن لم يأت به " (٣) .

وقال الإمام ابن دقيق العيد بعد ذكره للحديث :

"فيه دليل على أمور :

أحدها : أن طواف الإفاضة لا بد منه ، وأن المرأة إذا حاضت لا تنفر حتى تطوف لقوله ﷺ : " أحابستنا هي " ؟ فقل : إنها قد أفاضت ... الخ ، فإن سياقه يدل على أن عدم طواف الإفاضة موجب للحبس " (٤) .

(١) " شرح مسلم " (٩ / ٨٠) .

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي الحنبلي ، كان إماماً في المذهب ، وله تصانيف مفيدة ، أشهرها : شرح الخرقي لم يسبق إلى مثله ، توفي سنة (٧٧٢ هـ) . انظر ترجمته في : " السحب الوابلة " (٣ / ٩٦٦) .

(٣) " شرح الزركشي على مختصر الخرقي " (٣ / ٢٧٠) .

(٤) " العدة شرح العمدة " (٣ / ٥٨٩) . وانظر : الإعلام بفوائد عمدة الأحكام " (٣٧٥/٦) ،

" معالم السنن " (١٨٥/٢) .

المسألة الرابعة :

[٥] حكم رمي جمرة العقبة .

يسرى ابن حزم - رحمه الله - أن رمي جمرة العقبة فرض من فرائض الحج وأن
 " مَنْ لَمْ يَرْمِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ، أَوْ بَاقِيَ ذِي الْحِجَّةِ ؛ فَقَدْ بَطَلَ حَجُّهُ " ^(١)
 قال :

" وَأَمَّا وَجُوبُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ؛ فَلَمَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ : نَا نَصْرُ بْنُ
 عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيِّ ، نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، أَنَا خَالِدٌ - وَهُوَ الْخِذَاءُ - ، عَنْ عِكْرِمَةَ ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي
 أُنْسَيْتُ وَلَمْ أَرْمِ ؟ قَالَ : ارْمِ ، وَلَا حَرَجَ " ^(٢) .

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ ، نَا مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
 عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ ^(٣) عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ " أَنَّ رَسُولَ
 ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : لَمْ أَشْعُرْ ،
 فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ؟ قَالَ : ارْمِ وَلَا حَرَجَ " ^(٤) .

^(١) المحلى (٥ / ١١٢ ، ١٢٧) وانظر (١٨١ / ٥)

^(٢) رجال الإسناد :

نصر بن علي بن علي الجهضمي ، ثقة ثبت ، من العاشرة مات سنة خمسين ، او بعدها التقريب
 . [٧١٧٠]

يزيد بن زريع ، بتقديم الزاي ، مصغر ، البصري ، أبو معاوية ، يقال له : ريحانة البصرة ، ثقة ثبت ،
 من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين . " التقريب " [٧٧٦٤] .

خالد بن مهران ، أبو المنازل ، بفتح الليم ، وقيل بضمها ، وكسر الزاي ، البصري ، الخذاء ، وهو ثقة
 يرسل ، من الخامسة " التقريب " [١٦٩٠] .
 تخريجه :

أحرجه البخاري (١٧٢٣) ، في الحج : باب الذبح قبل الحلق - وأبو داود (١٩٨٣) ، في كتاب
 " المناسك " : باب الحلق والتقصير .

^(٣) في هذا الموضع من المحلى كتبت عن بدل بن ، وهو خطأ مطبعي ، وقد كتبت على الصواب في
 (١٩١ / ٥)

^(٤) رجال الإسناد :

عبد الله بن يوسف التنيسي ، ، أبو محمد الكلاعي ، ثقة متقن ، من أثبت الناس في الموطأ ، من كبار
 العاشرة ، مات سنة ثمان عشرة " التقريب " [٣٧٤٥]

عيسى بن طلحة بن عبد الله التيمي ، أبو محمد المدني ، ثقة فاضل من كبار الثالثة ، مات سنة مائة
 " التقريب " [٥٣٣٥] .

فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَمْيِهَا ، فَوَجَبَ فَرَضاً " (١) .

= تخريجه :

أخرجه البخاري (٨٣) ، في كتاب العلم : باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها ، وفي (١٧٢٢ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧) ، ومسلم في " الحج " ، (١٣٠٦) ، باب من حلق قبل النحر ، أو

نحر قبل الرمي .

(١) " المحلى " (١٣٠ / ٥) .

الدراسة

اختلف العلماء في رمي جمرة العقبة على أقوال ثلاث ، هي :
القول الأول : أن رمي جمرة العقبة ركن .

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم وهو قول لبعض المالكية ^(١).

القول الثاني : أنه واجب من واجبات الحج ، وهذا مذهب الجمهور ^(٢)
القول الثالث : أن رمي جمرة العقبة سنة ^(٣).

أما ابن حزم ومن ذهب إلى قوله فاحتجوا — إضافة إلى ما سبق — بقوله ﷺ
" خذوا عني مناسككم " ، وقد رمى النبي ﷺ جمرة العقبة ^(٤).
واستدل بعضهم ^(٥) بقوله ﷺ :
" إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء " ^(٦) .

^(١) " شرح صحيح مسلم " (٩ / ٤٢) ، " فتح الباري " (٣ / ٦٧٧) ، " والمجموع " للنووي
(٨ / ١٧٧) ، " أضواء البيان " (٥ / ٢٨٧) ، " نيل الأوطار " (٥ / ٧٠) ، " مواهب الجليل " (٣ / ٩) ، " الإعلام " لابن الملقن (٦ / ٣٥٦) ، " المفهم " (٣ / ٣٩٨)
^(٢) انظر " مواهب الجليل " (٣ / ٩) ، " الكافي " لابن عبد البر (١ / ٣٥٩) ، " الإعلام " لابن الملقن (٦ / ٣٥٦) ، " الشرح الكبير " لابن أبي عمر (٩ / ٢٩٤) ، " شرح صحيح مسلم " (٩ / ٤٢) ، " فتح
الباري " (٣ / ٦٧٧) ، " والمجموع " للنووي (٨ / ١٧٧ ، ١٦٨) ، " أضواء البيان " (٥ / ٢٨٧) ، " نيل الأوطار " (٥ / ٦٩ - ٧٠) ، " المفهم " (٣ / ٣٩٨) ، " شرح العمدة " لشيخ
الإسلام ابن تيمية (٢ / ٦٤٨) ، " الإقناع " (١ / ٢٢٣) ، " اللباب " (١ / ١٦٥) .
^(٣) عزاه الحافظ في "فتح" (٣ / ٦٧٧) ، إلى المالكية . وقد ذكر القاضي عياض أن في مذهبهم
وجهان : أنه ركن ، وأنه واجب . انظر : " إكمال المعلم " (٤ / ٣٧١) ، " الإعلام " لابن الملقن (٦ / ٣٥٦) .

^(٤) سبق تخريجه في مسألة : طواف الإفاضة .

^(٥) ذكر دليلهم هذا صاحب "مواهب الجليل" (٣ / ٩) .

^(٦) أخرجه أحمد (١ / ٢٣٥) ، والنسائي (٣٠٨٦) ، " في المناسك " : باب ما يخل للمحرم بعد
رمي الجمار ، وابن ماجه (٣٠٤١) ، في " المناسك " : باب ما يخل للرجل إذا رمي جمرة العقبة ،
وأبو يعلى (٢٦٩٦) ، والبيهقي (٥ / ١٣٦) ، والطبراني (١٢ / ١٤٠) .

كلهم من طريق : سلمة بن كهيل عن الحسن العربي عن ابن عباس — رضي الله تعالى عنهما — قال
(فذكره) وجميع هؤلاء جعلوه من قول ابن عباس إلا أحمد فقد رواه مرفوعاً . فالأكثر على وقفه .
ورواه أيضاً في (١ / ٣٤٤) من قول ابن عباس . وعلى كل ، فهو معل بأن الحسن بن عبد الله العربي
لم يسمع من ابن عباس ، كما قال الإمام أحمد . وقال أبو حاتم : لم يدركه . قال ابن حجر : =

لكن هذه الأدلة لا تسعف القول بركنية الرمي - رمي جمر العقبة - ولذلك يستدل بها من يذهب إلى أن الرمي واجب ، كما هو مذهب الجمهور .
فقوله ﷺ : " ارم ولا حرج " أمر ، والأمر يفيد الوجوب . والركنية شيء زائد على الوجوب فيفتقر إثباته إلى دليل .

وكذا قوله ﷺ " خذوا عني مناسككم " يفيد الوجوب .
وأما حديث " إذا رميتم ... " فهو حديث ضعيف ، كما قد بان من تخريجه ، فلا حجة فيه ، وأيضاً فعلى القول بصحته لا يلزم من كونه شرطاً للتحلل أنه ركن من أركان الحج .

وأما الأدلة التي تدل على الوجوب - وهي أدلة الجمهور - فهي أدلة ابن حزم ذاتها لكن ضموا إليها الحديث الذي سبق ذكره - وهو حديث عبد الرحمن بن يعمر : " الحج عرفه ، من جاء عرفه قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه " .

وأيضاً قوله ﷺ في حديث عروة بن مضرس ﷺ : " من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه ، وقضى تفثه " . فجمعوا بين هذه الأدلة ولم يغفلوا منها دليلاً ، فهم أسعد الناس بالنصوص . ووجه الدلالة من الحديثين ظاهرة : حيث أن من وقف

= ثقة أرسل عن ابن عباس - انظر ترجمته في " تهذيب التهذيب " (٢ / ٢٦٥) ، والتقريب [١٢٦٢] .
فالحديث موقوف منقطع .

وأخرج أبو داود (١٩٧٨) في " المناسك " : باب في رمي الجمار من حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - بلفظ : " إذا رمى أحدكم جمره العقبة ، فقد حل له كل شيء إلا النساء " .
قال أبو داود : " هذا حديث ضعيف . الحجاج لم ير الزهري ، ولم يسمع منه " . والحجاج هذا هو ابن أوطاة ، صدوق كثير الخطأ والتدليس . فالحجاج لم يسمع من الزهري ، وأيضاً خلط في هذا الحديث ، ولذلك لما روى البيهقي حديثه بألفاظ مختلفة قال (٥ / ١٣٦) : " وهذا من تخطيطات الحجاج بن أوطاة " .

وله شاهد من حديث أم سلمة عند الأحكام (١ / ٤٨٩) ، والبيهقي (٥ / ١٣٦) وفيه : " إن هذا رخص لكم : إذا رميتم الجمره ، أن تخلوا من كل ما حرمتكم منه ، إلا النساء . فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا بهذا البيت صرتم حراماً ، كهيتكم قبل أن ترموا الجمره ، حتى تطوفوا " . وفيه أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة . قال عنه ابن حجر : مقبول . أي حيث يتابع ، وإلا فهو ضعيف ، ولم يتابع .
فالحديث ضعيف لا يحتاج به لإثبات مثل هذه الأحكام .

بعرفة ، فقد تم حجه بنص حديث الرسول ﷺ ، فهذا يدل على أن الرمي ليس بركن ، إذ لو كان ركناً لما تم الحج إلا بفعله .
قال الإمام الشوكاني :

" رمي الجمار قد صح من فعله ﷺ على الصفة الثابتة في الأحاديث المشتملة على بيان حجه ﷺ لبيان مجمل الكتاب والسنة " (١).

ومعنى هذا الدليل : أن الأصل في الفعل كونه سنة ، لكنه إذا كان لبيان أمر قد أجمل ، كان الفعل واجباً كما في الصلاة . ولذلك فالأصل في أفعال الحج أنها للوجوب ، إلا ما ندّ بدليل (٢).

واحتج الجمهور أيضاً بقياس رمي جمرة العقبة على رمي أيام التشريق (٣).
وأركان هذا القياس صحيحة ، فالأصل : رمي الجمار أيام التشريق ، والفرع : رمي جمرة العقبة ، والحكم : الوجوب ، والعلة الجامعة بينهما : أن كلاهما رمي.

ولذلك ؛ كان هذا القياس أوفق من قياس من قاس رمي جمرة العقبة على طواف الإفاضة بجامع أن كلاهما يجب فيه التسبيح : تسبيح الطواف وتسبيح الرمي وهذا القياس ليس بالقريب ، فما كان العدد علة للأحكام الشرعية !! ولو كان هذا - العدد - علة مقتضية للركنية لكان كل ما فيه تسبيح ، فهو ركن ، وما ليس فيه تسبيح ليس بركن ، وهذا لا يقول به أحد.

وفي الأدلة الدالة على وجوب الرمي رد لقول القائلين بالسنية .
فالمراجع من الأقوال أن رمي جمرة العقبة واجب من الواجبات ، ومن تركه جبره بدم ، كغيره من الواجبات .

(١) " السيل الجرار " ، (٢ / ٢٠٣) .

(٢) " انظر نيل الأوطار " (٥ / ٧٠) .

(٣) انظر : " المجموع " (٨ / ١٧٧) ، و " مواهب الخليل " (٣ / ٩) .

قال الله تعالى :

﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾
[التوبة : ٥]

وفيها تسع مسائل ، وهي :

المسألة الأولى : هل يقتل الساحر ؟

المسألة الثانية : هل المراد بالمشركين في هذه الآية ، المشركون في الآية السابقة ؟

المسألة الثالثة : من بدل كفرًا بكفر ؛ هل يقر عليه ؟

المسألة الرابعة : من عدم الماء والتراب ، كيف يصلي ؟

المسألة الخامسة : بيان القرآن للسننة .

المسألة السادسة : هل النسخ من البيان ؟

المسألة السابعة : حكم الإيفاء بالشروط التي لا نص فيها .

المسألة الثامنة : من يجوز قتله من المشركين .

المسألة التاسعة : الجهاد مع كل إمام .

المسألة الأولى :

[٦] هل يقتل الساحر؟

يرى ابن حزم أن الساحر مسلم ، وعليه ؛ فلا يجوز قتله يقول :

" فَوَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ :

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٩]

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٥] .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ١٥١] .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ الآية [النساء: ٩٣] .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ " ^(١) .

فَصَحَّ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ : أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ قَدَمُهُ حَرَامٌ إِلَّا بِنَصٍّ ثَابِتٍ أَوْ إِجْمَاعٍ مُتَقَيَّنٍ . فَنَظَرْنَا هَلْ نَجَدُ فِي السَّحْرِ نَصًّا ثَابِتًا بَيِّنًا مَا هُوَ ؟

فَوَجَدْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ : نَا هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، نَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَقَاتِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : الشِّرْكُ بِاللَّهِ ، وَالسَّحَرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَأَكْلُ مَالِ

(١) أخرجه البخاري (١٧٤١) في " الحج " : باب الخطبة أيام منى . وأخرجه مسلم (١٦٧٩) في : " القسامة " : باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض ، من حديث أبي بكره رضي الله عنه قال : خطبنا النبي ﷺ يوم النحر ، قال : " أتدرون أي يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : " أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : أي شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال :

" أليس ذو الحجة " ؟ قلنا : بلى ، قال : " أي بلد هذا ؟ " قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : " أليس بالبلدة الحرام " ؟ قلنا : بلى ، قال : " فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، إلى يوم تلقون ربكم ، ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : " اللهم اشهد ، فليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض " .

الْيَتِيمِ ، وَأَكُلُ الرِّبَا ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ ، وَقَذَفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ^(١) .
فَكَانَ هَذَا بَيِّنًا جَلِيًّا أَنَّ السَّحَرَ لَيْسَ مِنَ الشَّرِّكَ ، وَلَكِنَّهُ مَعْصِيَةٌ مُؤَبَّقَةٌ كَقَتْلِ
النَّفْسِ وَشَبَّهَهَا ، فَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ . وَصَحَّ أَنَّ السَّحَرَ لَيْسَ كُفْرًا ،
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كُفْرًا ، فَلَا يَحِلُّ قَتْلُ فَاعِلِهِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :
" لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ : كُفْرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ ، وَزَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ
، وَنَفْسٌ بِنَفْسٍ " ^(٢) .

فَالسَّاحِرُ لَيْسَ كَافِرًا كَمَا بَيَّنَّا ، وَلَا قَاتِلًا ، وَلَا زَانِيًا مُحْصَنًا ، وَلَا جَاءَ فِي قَتْلِهِ
نَصٌّ صَحِيحٌ ، فَيُضَافُ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْمُحَارِبِ ، وَالْمَحْدُودِ
فِي الْخَمْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فَصَحَّ تَحْرِيمُ دَمِهِ بَيِّقِينَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ . وَوَجَدْنَا أَيْضًا
مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ : نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ :
إِنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ سُحَرَ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلَا يَأْتِيَهُنَّ .

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السَّحْرِ . فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ ، أَعَلِمْتُ أَنَّ
اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتَهُ فِيهِ ؟ أَتَانِي رَجُلَانِ ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي ، وَالْآخَرُ

(١) رجال الإسناد :

هارون بن سعيد الأيلي السعدي مولاهم ، أبو جعفر ثقة فاضل من العاشرة مات سنة ثلاث وخمسين
"التقريب" [٧٢٧٩] .

عبدالله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري ، ثقة حافظ عابد من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين .
"التقريب" [٣٧١٨] .

سليمان بن بلال التيمي مولاهم ، أبو محمد و أبو أيوب المدني ، ثقة من الثامنة ، مات سنة سبع
وسبعين . "التقريب" [٢٥٥٤] .

ثور بن يزيد ، أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت إلا إنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين .
"التقريب" [٨٦٩] .

سالم أبو الغيث المدني مولى ابن مطيع ثقة من الثالثة . "التقريب" [٢٢٠٣]
تخريجه :

أخرجه البخاري (٢٧٦٦) ، في الوصايا : باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ ،
ومسلم (٨٩) في "الإيمان" : باب الكبائر وأكبرها .

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨) في : "الديات" : باب قوله الله تعالى ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ
بِالْعَيْنِ ﴾ ، ومسلم (١٦٧٦) في "القسامة" : باب ما يباح به دم المسلم من حديث ابن مسعود .

عَنْدَ رَجُلِي ، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلْآخِرِ : مَا بَالُ الرَّجُلِ ؟ فَقَالَ : مَطْبُوبٌ ،
 قَالَ : وَمَنْ طَبَّهُ ؟ قَالَ : لَيْدُ بْنُ أَعْصَمٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفُ الْيَهُودِ ،
 وَكَانَ مُنَافِقًا - قَالَ : وَفِيمَ ؟ قَالَ : فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ ، قَالَ : وَأَيْنَ ؟ قَالَ :
 فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرَ ، تَحْتَ رَاغُوفَةٍ فِي بَيْتٍ ذَرَوَانَ ، قَالَ : فَأَتَى الْبَيْتَ حَتَّى
 اسْتَخْرَجَهُ ، قَالَ : فَهَذِهِ الْبَيْتُ الَّتِي رَأَيْتَهَا ، كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحَنَاءِ ، وَكَأَنَّ
 نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ، قَالَ : فَاسْتَخْرَجَ ، فَقُلْتُ : أَفَلَا تَنْشُرُتَ ؟ قَالَ : " أَمَّا
 اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي ، وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا " (١) .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ عَرَّفَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ ﷺ مَنْ سَحَرَهُ
 ، فَلَمْ يَقْتُلْهُ " (٢) .

(١) رجال الإسناد :

لم يتبين لي من هو عبد الله بن محمد ؟ فمحتمل أن يكون الجعفي أو ابن أبي شيبة .

تخریجه : أخرجه البخاري (٥٧٦٥) في كتاب الطب : باب هل يستخرج السحر ، ومسلم (٢١٨٩)

في كتاب السلام باب السحر : باب السحر .

(٢) المحلى (٤١٨/١٢-٤١٩)

الدراسة :

هذه المسألة ذات شقين ، هما :

- هل السحر كفر ؟

- هل يقتل الساحر ؟

أما الشق الأول : فقد ذهب الشافعي وأصحابه إلى ما ذهب إليه ابن حزم من أن الساحر لا يكفر ، إلا إذا كان سحره تضمن كفرا ، فإنه يكفر ، ووافقهم على هذا ابن المنذر والقرطبي وابن حجر والشنقيطي ^(١) ، وعزاه الإمام النووي إلى الجمهور .

قال النووي عند شرحه لحديث السبع الموبقات :

" وأما عده ﷺ السحر من الكبائر ، فهو دليل لمذهبنا الصحيح المشهور ومذهب الجماهير ، أن السحر حرام من الكبائر فعله وتعلّمه ، وتعليمه " ^(٢) ووجه استدلالهم بالحديث : أن السحر في الحديث معطوف على الشرك ، والعطف يقتضي المغايرة ، فدل هذا على أنهما شيئان متغايران ، وأمران مختلفان . واستدلوا بفعل عائشة - رضي الله عنها - أنها أعتقت جارية عن دبر منها ، ثم إنهما سحرها ، واعترفت بذلك ، قالت : أحببت العتق . فأمرت بها عائشة ابن أخيها ، أن يبيعها من الأعراب ممن يسئ ملكتها ، قالت : وابتع بثمانها رقبة ، فأعتقها ، ففعل ^(٣) .

قالوا : فلو كانت الساحرة كافرة لأمرت عائشة - رضي الله عنها - بقتلها .

والقول الثاني : ما ذهب إليه مالك وأحمد : أن الساحر كافر .

^(١) انظر : شرح صحيح مسلم " للنووي (٢ / ٨٨) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٢ / ٣٤) ، فتح الباري " (١٠ / ٢٣٥) ، " أضواء البيان " (٤ / ٤٥٨ - ٤٥٩) ، " الإقناع " لابن المنذر (٢ / ٦٨٥) .

^(٢) " شرح صحيح مسلم " ، (٢ / ٨٨) .

^(٣) أخرجه عبد الرزاق (١ / ١٨٣) ، والبيهقي بسياق أتم (٨ / ١٣٧) ، وابن حزم في المحلى (١٢ / ٤١١) من طريق : محمد بن عبد الرحمن ، عن عمرة أمة ، عن عائشة رضي الله عنها .

وهذا إسناد صحيح . وقد صححه ابن حزم كما في المحلى (١٢ / ٤١٥) .

- عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية ، المدنية أكثرت عن عائشة ثقة ، من الثالثة . " التقريب " [٨٧٤٢] .

- وابنها : محمد بن عبد الرحمن بن حارثه الأنصاري ، أبو الرجال ، بكسر الراء وتخفيف الجيم ، مشهور بهذه الكنية ، ثقة من الخامسة . " التقريب " [٦١١٠]

قال الإمام المازري ^(١) :

" الساحر عندنا إذا سحر بنفسه قتل ، فإن تاب لم تقبل توبته ، خلافاً للشافعي ... وإنما قلنا : إنه يقتل على الجملة ، لأن من عمل السحر ، وعلمه ، فقد كفر ، والكافر يقتل " ^(٢) .

قال القاضي عياض :

"يقول مالك ، قال أحمد بن حنبل ، وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين" ^(٣) . وذكر الحافظ ابن حجر أن ظاهر صنيع الإمام البخاري رحمه الله اختيار القول بكفر الساحر ^(٤) . وعزى شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول إلى أكثر العلماء ^(٥) . واحتج أرباب هذا القول بقوله تبارك وتعالى :

﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَلَّوْا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

قال ابن قدامة :

" أي وما كفر سليمان ، أي وما كان ساحراً كفر بسحره ، وقولهما : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ أي : لا تتعلمه ؛ فتكفر بذلك " ^(٦) .

قال ابن العربي :

" قد صرح سبحانه في كتابه بأنه كفر ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَلَّوْا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ من السحر ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ بقول السحر ﴿ وَلَكِنَّ

^(١) محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي ، أبو عبد الله ، المالكي ، كان بصيراً بعلم الحديث ، كان أحد الأذكياء للوصوفين ، والأئمة المتبحرين ، مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة . انظر " السير " للذهبي (١٠٤ / ٢٠) .

^(٢) " إكمال المعلم " (٨٩ / ٧)

^(٣) " إكمال المعلم " (٩٠ / ٧)

^(٤) انظر " فتح الباري " (٢٣٥ / ١٠) .

^(٥) مجموع الفتاوى (٣٨٤ / ٢٩) ، وانظر : " أحكام القرآن " للحصاص (٧١ / ١) — وما بعدها ، " زاد المسير " (١٠٩ / ١) ، " أحكام القرآن " لابن العربي (٤٨ / ١) ، " فتح القدير " (١٥٥ / ١) ، " نيل المرام " (١٠٢ / ١) ، المغني " (٣٠١ / ١٢) " شرح العقيدة الطحاوية " (٧٦٤ / ٢) .

^(٦) " المغني " (٣٠١ / ١٢) . وانظر : " إكمال المعلم " (٨٨ / ٧) ، " فتح الباري " (٢٣٥ / ١٠) .

الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴿ به ، وبتعليمه ، وهاروت وماروت يقولان : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ قُتْنَةٌ فَلَا نَكْفُرُ ﴾ وهذا تأكيد لليان ^(١) .

وقد ردّ الإمام ابن حزم - رحمه الله - الاستدلال بهذه الآية ، بما حاصله :
أن قوله تعالى : ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ بعد قوله : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ هو كلام مبتدأ مستأنف ، وأيضاً : الشياطين كفروا قبل ذلك ، فكان تعليمهم الناس السحر ضلالاً زائداً ، ومعصية حادثة أخرى .

وفي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ قُتْنَةٌ فَلَا نَكْفُرُ ﴾ هي عن الكفر جملة ، ولم يقولوا : فلا تكفر بتعلمك السحر ، ولا بعلمك السحر . وهذا كقوله ﷺ : " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض " ^(٢) ، إنما هو هي عن أن يكفروا ابتداءً ، وعن أن يرتدوا ، لا أنهم يقتل بعضهم بعضاً يكونون كفاراً ، وهذا بين لا خفاء به ^(٣) .

ويمكن أن يجاب عن استدلالهم بالآية بأن السحر المذكور في الآية محتوٍ على كفر مخرج من الملة . ولذا ، فالآية غير صريحة في كفر الساحر مطلقاً .

قال ابن حجر :

" وقد استدل بهذه الآية - آية البقرة السابقة - على أن السحر كفر ومتعلمه كافر ، وهو واضح في بعض أنواعه التي قدمتها ، وهو التعبد للشياطين ، أو للكواكب ، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة ، فلا يكفر به من تعلمه أصلاً " ^(٤) .

قال النووي :

" عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالإجماع ومختصر ذلك : أنه قد يكون كفراً ، بل معصية كبيرة : فإن كان فيه قول ، أو فعل يقتضي الكفر كفر ، وإلا فلا " ^(٥) .

(١) " أحكام القرآن " (٤٨ / ١) .

(٢) هو قطعة من حديث أبي بكره ﷺ وقد مضى تخريجه .

(٣) انظر (المحلى) (١٢ / ٤١٥ ، ٤١٦) .

(٤) " فتح الباري " (١٠ / ٢٣٥) . وينظر أيضاً ما سطره الإمام الألويسي في " روح المعاني " (١ / ٣٣٩) .

(٥) " شرح مسلم " (١٤ / ١٧٦) .

وإلى هذا ذهب العلامة الشنقيطي حيث قال:

"التحقيق في هذه المسألة هو التفصيل : فإن كان السحر مما يُعظمُ فيه غير الله كالكوكب والجن وغير ذلك مما يؤدي إلى الكفر ، فهو كفر بلا نزاع. ومن هذا النوع : سحر هاروت وماروت المذكور في سورة البقرة ، فإنه كفر بلا نزاع ، كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ قِنَتَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ وقوله : ﴿ وَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [طه: ٦٩] كما تقدم إيضاحه. وإن كان السحر لا يقتضي الكفر، كالاستعانة بخواص بعض الأشياء من دهانات وغيرها ، فهو حرام حرمة شديدة ، ولكنه لا يبلغ بصاحبه الكفر . هذا هو التحقيق إن شاء الله تعالى في هذه المسألة التي اختلف فيها العلماء " (١) .

وأما الشق الآخر من المسألة : وهو: هل يقتل الساحر؟

فهذا مما وقع فيه خلاف فذهب من قال بكفر الساحر إلى القول بقتله واستقلوا على ذلك بما رواه جندب رضي الله عنه قال: رسول الله ﷺ : " حد الساحر ضربه بالسيف " (٢) .

(١) "أضواء البيان" (٤/ ٤٥٦) .

(٢) أخرجه الترمذي في (١٤٦٠) في الخلود: باب ما جاء في حد الساحر ، والدارقطني (٣/ ١١٤) والحاكم (٤/ ٣٦٠) ، والبيهقي (٨/ ١٣٦) ، والطبراني في " المعجم الكبير " ، (٢/ ١٦١) ، والرامهرمزي في "المحدث الثفاصل" (١/ ٤٨٥) . جميعهم من طريق : إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن جندب الخير ، قال سمعت رسول الله ﷺ قال : (فذكره) .

وهذا الحديث ضعيف لعلتين ، أولهما :

أن راويه إسماعيل بن مسلم لم يثبت له : قال عنه الترمذي : يضعف في هذا الحديث من قبل حفظه . وقد ضعفه أحمد فقال عنه : منكر الحديث ، وتركه يحيى وعبد الرحمن بن مهدي ، وقال ابن عينية : كان إسماعيل يخطئ ، أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئاً . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال ابن المديني : لا يكتب حديثه . وقال ابن حجر : ضعيف الحديث . انظر " تهذيب التهذيب " (١/ ٢٩٩) "التقريب" [٤٨٩] .

ثانيهما : أن الحسن مدلس وقد عنعن .

واستدلوا بالآثار التي فيها قتل الساحر، ومنها : ما رواه بجالة^(١) قال :
كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أن اقتلوا كل ساحر وساحرة. قال فقتلنا
ثلاث سواحر^(٢) .

قال ابن قدامة رحمه الله : " وهذا اشتهر ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً " ^(٣) .
وأيضاً سحرت حفصة جارية لها ، فأمرت بها فقتلت ^(٤) .
وكان عند الوليد بن عقبة ساحر ، فقتله جندب البجلي ثم قال : " أتأتون
السحر وأنتم تبصرون " ^(٥) .

قال الإمام الشوكاني :

" أقول : أنص دليل على قتل الساحر حديث جندب عند الترمذي والدارقطني
والحاكم والبيهقي قال : قال رسول الله ﷺ " حد الساحر ضربة بالسيف " .
ويؤيده عمل الصحابة واشتهار ذلك بينهم من غير نكير ، حتى وقع من حفصة
زوج النبي ﷺ " ^(٦) .

= وقد ضعف الحديث الترمذي ، فقال عقب رواية الحديث : " هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا
الوجه ، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه ... والصحيح عن جندب
موقوف " .

وقال ابن القيم : " والصحيح أنه موقوف على جندب بن عبد الله " زاد المعاد (٥ / ٦٢) . وكذا قال
الذهبي في " الكبانر " (ص ٣٣) وضعف هذا الحديث — مرفوعاً — أيضاً : الحافظ ابن حجر في
الفتح (١٠ / ٢٤٧) .

^(١) بجالة ، بفتح الموحدة يعلها جيم ، ابن عبدة ، بفتح تين ، التميمي ، العنبري ، البصري ، ثقة ، من
الثالثة . " التقريب " (٦٤٠)

^(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠ / ١٧٩) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥ / ٥٦٢) والبيهقي
في " السنن الكبرى " (٨ / ١٣٦) . جميعهم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت بجالة :
فذكره . وهذا إسناد صحيح . وقد صححه ابن حزم ، كما في المحلى (١٢ / ٤١٤) .

^(٣) " المعنى " ، (١٢ / ٣٠٣) .

^(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠ / ١٨٠) ، وابن أبي شيبة (٥ / ٥٦١) ، والبيهقي في مسنده
(٨ / ١٣٦) من طريق : عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر أن حفصة (فذكره) . وهذا
إسناد صحيح أيضاً — لا غبار عليه — والحمد لله .

^(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٠ / ١٨٢) . والبيهقي (٨ / ١٣٦) ، وفيها قصة .

^(٦) " السيل الجرار " (٤ / ٣٥٢) .

وأما من ذهب إلى عدم كفر الساحر كالشافعي وابن حزم وغيرهما ، فقد ذهب إلى عدم قتله ، وذلك ؛ لأن دم المسلم لا يجوز سفكه إلا بنص ، ولا نص .
وأما الحديث الذي استدلوا به فهو ضعيف كما سبق .

وأما الآثار التي فيها قتل الساحر ، فقد صح عن عائشة عدم قتل الساحر ، وقد سبق . وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم أولى بالقبول من البعض الآخر هذه حجة أصحاب هذا الرأي .

وأيضاً استدل ابن حزم بأن النبي ﷺ لم يقتل من سحره .

قال ابن المنذر :

"وإذا اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في المسألة وجب اتباع أشبههم بالكتاب والسنة، وقد يجوز أن يكون السحر الذي أمر من أمر منهم بقتل الساحر سحراً يكون كفراً ، فيكون ذلك موافقاً لسنة رسول الله ﷺ ويحتمل أن تكون عائشة - رضي الله عنها - أمرت ببيع ساحرة لم يكن سحرها كفراً. فإن احتج محتج بحديث جندب عن النبي ﷺ قال: " حد الساحر ضربه بالسيف " ، فلو صح لاحتمل أن يكون أمر بقتل الساحر الذي يكون سحره كفراً ، فيكون ذلك موافقاً للأخبار التي جاءت عن النبي ﷺ أنه قال: " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث " .

قال الإمام القرطبي عقب ذكره هذا عن ابن المنذر :

" وهذا صحيح ، ودماء المسلمين محظورة لا تستباح إلا بيقين ، ولا يقين مع الاختلاف " (١) .

لكن هذا الجمع فيه نظر ، وذلك : لأن عمر أرسل بقتل من وجد فيه وصف السحر ولم يفصل بل أطلق وليست المسألة واقعة عين حتى نحملها على ما حملها ابن المنذر. وأيضاً أن جندب إنما قتل الساحر الذي كان يلعب في رجل فيأخذ رأسه مرة ، ثم يضعه عليه مرة أخرى ، وهذا ليس من الكفر. وإذا علمنا هذا فلا بد من ترجيح بعض الحجج على البعض الآخر .

(١) " الجامع لأحكام القرآن " القرطبي (٢ / ٣٤) . وانظر " أضواء البيان " (٤٦٢ / ٤)

الترجيح :

الذي يترجح لي من الأقوال في هذه المسألة أن الساحر ليس بكافر - إلا إذا تضمن سحره كفراً فيكفر - إذ لم يقم دليل خال من المعارضة على أن الساحر كافر ، وأما هل يقتل ؟ فنعم ، يقتل ولا كرامة له ، فإن سألت عن الدليل ، مع كون الدماء معصومة حتى يأتي من الشرع ما يدل على استباحتها ؟ قلت : إجماع الصحابة على قتله ، ولا أدل على هذا الإجماع من أن عمر رضي الله عنه يكتب إلى أمراءه : أن اقتلوا كل ساحر وساحرة ، فهذا الأمر لا شك أنه انتشر بين الصحابة ، ثم لم ينكره منهم منكر ،

فالآثار التي فيها قتل الساحر أشهر وأكثر انتشاراً بين الصحابة ، ثم لا تعارض بين الآثار ، فليس في أثر عائشة ما يدل على تحريم قتل الساحر ، حتى تضرب به الآثار المحوزة لقتله . فيحتمل أن المدبرة تابت ، فسقط عنها القتل ، ويحتمل أنها سحرها بمعنى أنها ذهبت إلى ساحر سحر لها ^(١).

ومما يؤيد القول بقتل الساحر أن الساحر مفسد في الأرض ساع في نشر الفساد والبغي في الأرض فكان من المتحتم على ولي الأمر الأخذ على يد من هذا شأنه ، ليقطع دابر المفسدين ، والله لا يحب الفساد.

وأما استدلال ابن حزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل اليهودي الذي سحره ، فقد أخذ به بعض أهل العلم ، وذلك إذا كان الساحر كتابياً ، فإنه لا يقتل ^(٢) وأجاب الشوكاني بجواب آخر ، حيث قال :

" ولا يصح الاحتجاج على عدم القتل بتركه صلى الله عليه وسلم لقتل اليهودي الذي سحره ، فإنه إنما ترك ذلك لئلا يثير على الناس شراً ، ولهذا ثبت في الصحيحين وغيرهما أن عائشة قالت له : " أفلا أخرجته " ، أي أخرجت السحر من البئر ، لما وصف لها أن السحر الذي سحره اليهودي لبيد بن الأعصم في بئر ذروان ، فقال لها : " لا ، أما أنا فقد عافاني الله وشفاني ، وخشيت أن أثور على الناس منه شراً " فقد ترك صلى الله عليه وسلم إخراج السحر من البئر ، لئلا يثور على الناس الشر ، فبالأولى قتل ذلك الساحر " ^(٣) .

(١) قاله ابن قدامه في " المغني " (١٢ / ٣٠٢) .

(٢) انظر " المغني " (١٢ / ٣٠٥) .

المسألة الثانية :

[٧] هل المراد بالمشركين في هذه الآية (الخامسة) المشركون في الآية السابقة ؟

قال ابن حزم رحمه الله تعالى :

" قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى فِي تِلْكَ السُّورَةِ نَفْسِهَا بَعْدَ يَسِيرٍ : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ .

قَالَ عَلِيٌّ : فَوَجَدْنَاهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ مُدَّةَ مَنْ عَاهَدُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ وَجَدْنَاهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ مُدَّةَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، وَهُوَ يَوْمُ النَّحْرِ بِنَصِّ تَسْمِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ انْسِلَاخَ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ، فَلَيْسَ بَيْنَ الْأَمْدِينَ إِلَّا خَمْسُونَ يَوْمًا ، فَعَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلَ أَمَدَهُمْ شَهْرَيْنِ غَيْرِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، هُمْ غَيْرُ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عُوْهِدُوا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَّفَقَ جِدًّا ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ كَثِيرًا . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ " (١) .

(١) أصول الأحكام " م ١/٣٤٨-٣٤٩ .

الدراسة

عند النظر فيما كتبه ابن حزم رحمه الله تعالى نجد أنه يرى أن بعض المشركين جعل أمدهم إلى انسلاخ الحرم ، فتكون مدة العهد خمسين يوماً ، وبداية هذا العهد من يوم النحر . لكن هذا لبعض المشركين ، وهذا ما دلت عليه الآية الثالثة والخامسة من السورة . وأما الآية الأولى فإنها دلت على أن بعض المشركين جعل أمدهم أربعة أشهر ، ولم يبين متى تبدأ هذه المدة . لكنه يرى أن بعض المشركين لهم عهد مدته أربعة أشهر ، وآخرون عهدهم خمسون يوماً . ويشبه قول ابن حزم إلى حد كبير ما ذكره الإمام السمعاني ، واختاره في معنى الآية ، حيث قال رحمه الله :

" روى في التفاسير " أن النبي ﷺ أجّل المشركين الذين كان بينهم وبين النبي ﷺ عهد أربعة أشهر ، وأجل الذين لم يكن بين رسول الله ﷺ وبينهم عهد باقي ذي الحجة والحرم ، وهو خمسون ليلة " فهذا معنى الآية " (١) .

ويوضح هذا القول ما عزاه الإمام ابن الجوزي إلى ابن عباس وقتادة والضحاك : أن الأربعة أشهر المذكورة ، هي أمان لأصحاب العهد مع النبي ﷺ ، فمن كان عهده أقل من أربعة أشهر رفع إلى أربعة أشهر ، ومن أكثر من أربعة أشهر حط إلى أربعة أشهر . وأما من لم يكن بينه وبين النبي ﷺ عهد فأمدته انسلاخ شهر الحرم " (٢) .

قال الإمام البغوي :

" قال جماعة : هذا تأجيل من الله تعالى للمشركين ، فمن كانت مدة عهده أقل من أربعة أشهر ، رفعه إلى أربعة أشهر ، ومن كانت مدة عهده أكثر من أربعة أشهر ، حطّه إلى أربعة أشهر ، ومن كانت مدة عهده بغير أجل محدود ، حده بأربعة أشهر ، ثم هو حرب بعد ذلك لله ورسوله ﷺ فيقتل حيث أدرك ، ويؤسر إلا أن يتوب .

وابتداء هذا الأجل : يوم الحج الأكبر ، وانقضاؤه إلى عشر من شهر ربيع الآخر ، فأما من لم يكن له عهد ، فإنما أجله انسلاخ الأشهر الحرم ، وذلك خمسون يوماً

(١) " تفسير السمعاني " (٢/٢٨٨)

(٢) انظر " زاد المسير " (٣/٢٩٧-٢٩٨)

وقال الزهري: الأشهر الأربعة شوال وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، لأن هذه الآية نزلت في شوال ، والأول هو الأصوب وعليه الأكثرون ^(١) .
 فلعل ابن حزم أراد ما أراد هؤلاء ، أي أن الأربعة أشهر هي لمن كان له عهد ، وأما من لم يكن لهم عهد ، فأجله انسلاخ المحرم . لكن الجزم بهذا صعب ، فالنص الذي بين يدينا لا يسعف لهذا .
 وفي الآية قول آخر:

وهو أن التأجيل أربعة أشهر كان للمشركين الذين بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد مدته أقل من أربعة ، أو له عهد مطلق . أما من له عهد مدته أكثر من أربعة أشهر ، فإنه أمر ﷺ أن يتم له عهده إلى مدته .

وهذا القول هو اختيار ابن جرير الطبري وابن كثير والسعدي والشنقيطي ^(٢) .
 قال ابن كثير عن هذا القول : " وهذا أحسن الأقوال وأقواها " ^(٣) .

وعلى هذا القول يكون المراد بالمشركين في الآية الأولى والثانية صنف واحد ، وهم من كان أمدهم وعهدهم أقل من أربعة أشهر ، أو من لهم عهد مطلق غير مؤقت ، ويكون الابتداء من يوم النحر ، وينتهي بانتهاء الأشهر الحرم ، وهذا هو قول الله عز وجل : ﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥] .
 إلا إنهم اختلفوا في تفسير الأشهر الحرم على قولين اثنين . فقول هو أشهر التسيير الأربعة ، وهي عشرين من ذي الحجة ، ومحرم ، وصفر ، وربيع الأول ، وعشر من ربيع الثاني ، وسميت كذلك لأن الله تعالى حرم فيها دماء المشركين ، وهذا القول عليه الأكثر ، وهو الراجح ^(٤) .

^(١) تفسير البغوي (٤ / ٨ - ٩) ، وانظر " الجامع " للقرطبي (٤٢ / ٨) " انحر الوجيز " (١٢٦ / ٨)

" تفسير ابن كثير " (٣٤٥ / ٢) ، " نيل المرام " (٥٥٥ / ٢)

^(٢) انظر تفسير الطبري (٣٠٥ / ٦) " تفسير ابن كثير " (٣٤٤ / ٢ ، ٣٤٨) ، " تفسير السعدي " (٣ / ١٩٧) ، " أضواء البيان " (٤٢٨ / ٢) .

^(٣) " تفسير ابن كثير " (٣٤٤ / ٢) .

^(٤) تفسير ابن كثير " (٣٤٩ / ٢) ، تفسير السعدي (٢٠٠ / ٣) ، " نيل المرام " (٥٥٧ / ٢) ، " روح

المعاني " (٥٠ / ١٠) ، " أضواء البيان " (٤٢٩ / ٢) ، " تفسير الرازي " (٢٢٥ / ١٥) " زاد المسير "

(٢٩٨ / ٣) " تفسير البغوي (٤ / ٨ - ٩) .

وقال الزهري: الأشهر الأربعة : شوال وذو القعدة وذو الحجة والمحرم، لأن هذه الآية نزلت في شوال .

وهذا القول استغربه الإمام ابن كثير ، فقال في تفسيره:

" وقال الزهري : كان ابتداء التأجيل من شوال وآخره سلخ المحرم ، وهذا القول غريب ، وكيف يحاسبون بمدته لم يبلغهم حكمها ، وإنما ظهر لهم أمرها يوم النحر حين نادى أصحاب رسول الله ﷺ " (١) .

وذهب ابن جرير إلى أن المراد بها : الأشهر الحرم المذكورة في قوله تعالى :
" منها أربعة حرم " .

وعلى كل ، فهذا الخلاف ليس في المشركين ومدة عهدهم .

واستدل الداهيون إلى هذا القول - أن من كان له عهد فهو عهده ولو زاد على أربعة أشهر - بأن الآية الأخرى التي جاءت بعد قوله سبحانه :

﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ ﴾ بينت المراد وهي قوله سبحانه :

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٧] .

قال ابن جرير :

"فهؤلاء مشركون، وقد أمر الله نبيه ﷺ والمؤمنين بالاستقامة لهم في عهدهم ، ما استقاموا لهم بترك نقض صلحهم، وترك مظاهرة عدوهم عليهم" (٢) .

واستدلوا كذلك بالأخبار الدالة على إمضاء العهد إلى مدته، ولو زاد على أربعة أشهر ، فمنها ما رواه زيد بن أثير رجل من همدان قال: سألتنا علياً : بأي شيء بعثت ؟ يعني يوم بعثة النبي ﷺ مع أبي بكر في الحجة ، قال : بعثت بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد ، فعهد إلى مدته" (٣) .

(١) تفسير ابن كثير (٢ / ٣٤٥) .

(٢) " تفسير للطبري " (٦ / ٣٠٥) .

(٣) أخرجه أحمد (١ / ٧٩) ، والترمذي (٨٧٢) " الحج " باب ما جاء في كراهية الطواف عرياناً ، وكذا الدارمي (٢ / ٩٤) ، والحميدي (٤٨) ، والحاكم (٤ / ١٧٨) ، والبيهقي (٩ / ٢٠٧) ، جميعهم من طريق أبي إسحاق عن زيد بن أثير رجل من همدان قال: سألتنا علياً : بأي شيء بعثت ؟ =

وقال ابن جرير : " وبعد ففي الأخبار المتظاهرة عن رسول الله ﷺ : أنه حين بعث علياً رحمه الله " براءة " إلى أهل العهود بينه وبينهم ، أمره أن ينادي به فيهم :

= يعني يوم بعثه النبي ﷺ مع أبي بكر في الحجة ، قال : بعثت بأربع : لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد فعهد إلى مدته .
وعند الحميدي والدارمي والترمذي وكذا البيهقي زيادة : " ومن لم يكن له عهد ، فأجله أربعة أشهر " .
وهذا إسناد صحيح : زيد بن أثناع أو يثيع ، قال عنه ابن حجر : " ثقة محضرم " .
وأبو إسحاق هو السبيعي والراوي عنه سفيان بن عيينة .

قال الترمذي ص ٦٩٦ : " هذا حديث حسن صحيح " وقد صحح الحديث الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ، وله شاهد من حديث أبي هريرة .

أخرجه الطبري في تفسيره (١٠ / ٣٠٥) : من طريق : قيس عن مغيرة عن الشعبي قال : حدثني محرر بن أبي هريرة ، عن أبي هريرة قال : كنت مع علي ﷺ حين بعثه النبي ﷺ ينادي ، فكان إذا صاح صوته ناديت . قلت : بأي شيء كنتم تنادون ؟ قال : بأربع : لا يطف بالكعبة عريان ، ومن كان له عند رسول الله ﷺ عهد فعهد إلى مدته ، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يحج بعد عامنا هذا مشرك " .

وقيس هو ابن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه مالميس من حديثه فحدث به " التقريب " . [٥٦٠٨]

وقد خولف في لفظة في هذا الحديث ، خالفه شعبة ، كما عند أحمد (٢ / ٢٩٩) . والطبري (١٠ / ٣٠٦) ، والنسائي (٢٩٦١) في " المناسك " : باب قوله عز وجل ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ وخالفه أيضاً جرير . كما عند ابن حبان (٣٨٢٠) . وهذه اللفظة التي خالف شعبة وجرير قيساً هي " ومن كان بينه وبين رسول ﷺ مده فمدته إلى أربعة أشهر ، فإذا قضى أربعة أشهر ، فإن الله برئ من المشركين ورسوله " .

ولا شك أن رواية شعبة وجرير مقدمة . والحديث مداره على ابن أبي هريرة ، قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (٦٥٤٣) : " مقبول " أي حين المتابعة لكن لحديثه شاهد وقد سبق ذكره .
وأما اللفظة التي رواها شعبة وجرير فقد قال عنها ابن جرير الطبري (٦ / ٣٠٦) . " وأخشى أن يكون هذا الخبر وهماً من ناقله في الأجل ، لأن الأخبار متظاهرة في الأجل بخلافه ، مع خلاف قيس شعبة في نفس هذا الحديث على ما بينته " .

وقال ابن كثير في " البداية " (٥ / ٣٨) . بعد روايته الحديث من مسند أحمد . وهذا إسناد جيد ، ولكن فيه نكارة من جهة قول الراوي : إن من كان له عهد ، فأجله إلى أربعة أشهر ، وقد ذهب إلى هذا ذاهبون ، ولكن الصحيح أن من كان له عهد ، فأجله إلى أمده بالغاً ما بلغ ، ولو زاد على أربعة أشهر ، ومن ليس له أمد بالكلية ، فله تأجيل أربعة أشهر " الخ ماقال .

"ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فعهد إلى مدته". أوضح الدليل على صحة ما قلناه ^(١).

فهذا القول هو الراجح إن شاء الله في معنى الآية .

وفي الآية قول آخر ، وهو أن الآية للمشركين عامة ، سواء كان لهم عهد ، أو ليس لهم عهد ^(٢)، وعليه ؛ فالمراد بالمشركين في الآيتين واحد .

والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه ابن جرير ومن وافقه ، ويكون المراد بالمشركين في الآيتين - الثانية والثالثة من براءة - صنف واحد .

وكان ابن حزم رحمه الله تعالى ذكر هذا كمثال لقاعدة أصولية لفهم الأدلة الشرعية . وقد أوصي الأمام ابن حزم بمراعتها وذلك أن بعض العلماء ربما جاء إلى النصين فرآهما بسياقين مختلفين فظن أن كلا منهما له حكمه المستقل ، وربما جاء إلى النصين المختلفين فجعلهما في واقعة أو حادثة واحدة لكون النصين في باب واحد ، وليس الأمر كذلك . فينبغي للعالم مراعاة هذا الأمر . ولم يجعل ابن حزم رحمه الله لهذه القاعدة التي دعى إلى مراعتها ، ضابطاً يمكن أن يسار عليه . لكن الذي يمكن أن يقال في هذا الباب : إن العالم ينبغي له مراعاة الأحوال والقرائن وسياق الآية أو الحديث والنظر في ذلك بعين التحقيق والتدقيق ، فعن طريق ذلك يمكن الجزم بكون القصة واحدة ، أو متعددة ، وبكون المراد في الآية ، هو المذكور أولاً أم لا ؟ . والعلم عند الله تعالى .

(١) تفسير الطبري (٦ / ٣٠٥) .

(٢) انظر : " زاد المسير " (٢ / ٢٩٨) .

المسألة الثالثة :

[٨] : " من بدل كفرًا بكفر هل يقر عليه ؟

يرى ابن حزم عليه رحمة الله : أن من انتقل من كفرٍ إلى كفرٍ آخر ، فإنه لا يقبل منه حينئذٍ إلا الإسلام ، أو يقتل ، ولا يقبل منه الرجوع إلى دينه .
 " فَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَاتَلَ الْكُفَّارَ إِلَى أَنْ مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى أَسْلَمَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ . وَصَحَّ عَنْهُ الْإِكْرَاهُ فِي الدِّينِ ، ثُمَّ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ ﴿ فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ الآية إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] .

وَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَأَيُّ أَنْتُمْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ [الأنفال: ٥٨] فَيُقَالُ لَهُمْ : لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ نُزُولِ " بَرَاءة " ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَإِنَّ " بَرَاءة " نَسَخَتْ كُلَّ حُكْمٍ تَقَدَّمَ ، وَأَبْطَلَتْ كُلَّ عَهْدٍ سَلَفَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [التوبة: ٧] .

وَإِنَّمَا كَانَتْ آيَةُ التَّبَذِ عَلَى سَوَاءٍ أَيَّامَ كَانَتْ الْمُهَادَنَاتُ جَائِزَةً ، وَأَمَّا بَعْدَ نُزُولِ ﴿ فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ فَلَا يَحِلُّ تَرْكُ مُشْرِكٍ أَصْلًا ، إِلَّا بِأَنْ يُقْتَلَ ، أَوْ يُسَلِّمَ ، أَوْ يُنْبَذَ إِلَيْهِ عَهْدُهُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ قَتْلِهِ حَيْثُ وَجَدَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَتْبَاءِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، فَيُقَرَّرَ عَلَى الْجِزْيَةِ وَالصَّغَارِ ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ يَكُونَ مُسْتَجِيرًا ، فَيَجَارَ حَتَّى يُقْرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ، ثُمَّ يَرَدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ وَلَا بُدَّ ، إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ ، وَلَا يُتْرَكُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ رَسُولًا فَيُتْرَكَ مُدَّةَ أَدَاءِ رِسَالَتِهِ ، وَأَخَذِ جَوَابِهِ ، ثُمَّ يَرَدُّ إِلَى بَلَدِهِ ، وَمَا عَدَا هَؤُلَاءِ فَالْقَتْلُ وَلَا

بَدَّ ، أَوْ الْإِسْلَامُ ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي نَصِّ الْقُرْآنِ ، وَمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ " (١) .

(١) " المحلى " (١٢/١٢٠-١٢١) .

الدراسة

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

أن من انتقل من كفر إلى كفر ؛ فإنه لا يقر عليه .

وهذا ما ذهب إليه الشافعي وابن حزم ، ورواية عن الإمام أحمد .

قال النووي: "ولو قُود نصراني أو عكسه لم يقر في الأظهر ... ولا يقبل منه ، إلا الإسلام" ^(١) .

القول الثاني :

أنه لا يقبل منه إلا الإسلام ، أو دينه .

وهذا رواية عن الإمام أحمد ، وهو قول في مذهب الشافعي ^(٢) .

القول الثالث :

أنه يقر مطلقاً .

وهذا هو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، ورواية عن الإمام أحمد ^(٣) .

وقد استدلل بعض الشافعية لمذهبهم بحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً:

"من بدل دينه فاقتلوه" . أخرجه البخاري ^(٤) .

فظاهر الحديث إطلاق التبديل ، فيشمل من ترك دينه ، ولو كان باطلاً إلى دين

آخر سوى الإسلام ، فمن كان نصرانياً ثم قُود أو العكس ، كان داخلاً في

الحديث ^(٥) .

لكن أجيب بأن المراد بالدين في الحديث هو الإسلام فمن ترك دينه - يعني

الإسلام - فاقتلوه . فيكون من باب : إطلاق العام والمراد به الخصوص .

^(١) انظر "المنهاج" ومعه "معني المحتاج" (٣ / ٢٥٢) ، وانظر : "الشرح الكبير" (١٠ / ٤٩٦) ،

"الأحكام السلطانية" للماوردي (ص ٢٥٥) ، "الأحكام السلطانية" للقاظمي أبي يعلى (ص ١٥٤) ،

التحقيق "لابن الجوزي (٣ / ٢٨٦ - ومعه التنقيح) .

^(٢) انظر : "الإتصاف" (١٠ / ٤٩٦) ، "الشرح الكبير" (١٠ / ٤٩٦) ، والأحكام

السلطانية "للماوردي (ص ٢٥٥) .

^(٣) انظر : "مختصر اختلاف العلماء" (٣ / ٥٠٨) ، التحقيق "لابن الجوزي (٣ / ٢٨٧ - ومعه

التنقيح) ، "القوانين الفقهية" (ص ٣٨٢) "الإشراف" (٢ / ٨٤٩) ، المعونة" (٣ / ١٣٦٣) .

^(٤) أخرجه البخاري (٣٠١٧ ، ٦٩٢٢ ، ١٥٤٨) ، في الجهاد والسير : باب لا يُعَذَّب بعذاب الله ،

وأخرجه أبو داود (٤٣٥١) ، في الحدود : باب الحكم فيمن ارتد .

^(٥) انظر "سبل السلام" (٧ / ٩٣) ، و"نيل الأوطار" (٧ / ١٩٩) ، والشرح الكبير (١٠ / ٤٩٧) .

قال الشوكاني:

"وأجيب : بأن الحديث متروك الظاهر فيمن كان كافراً ثم أسلم اتفاقاً ، مع دخوله في عموم الخبر، فيكون المراد : من بدل دينه الذي هو دين الإسلام ، لأن الدين في الحقيقة هو دين الإسلام . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩] ويؤيده أن الكفر ملة واحدة ، فإذا انتقل الكافر من ملة كفرية إلى أخرى مثلها ، لم يخرج عن دين الكفر. ويؤيده أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥] " (١) .

وقالوا أيضاً : " قد أحدث ديناً باطلاً بعد اعترافه ببطلانه فلا يقر عليه ، بل يلزم على دين الإسلام ويؤطر عليه " (٢) .

قال ابن مفلح (٣) :

"لأن الدين الذي كان عليه قد اعترف ببطلانه ، والدين الذي انتقل إليه كان معترفاً ببطلانه ، فلم يبق غير الإسلام فيجبر عليه " (٤) .
واستدلوا أيضاً بالقياس (٥) . قاسوا من بدل الكفر الذي كان عليه بكفر آخر بالمرتد ، بجامع أن كلا منهما انتقل إلى كفر كان قبل الانتقال مقراً ببطلانه .
لكن قد يجاب عن هذا القياس بأنه قياس مع الفارق ، إذ المؤثر في حكم المرتد تركه لدين أقره الله ، ولم يرتض غيره ، بخلاف من ترك كفراً إلى كفر آخر ، فكلاً منهما لم يرتضه الله سبحانه وتعالى . وقد أقررناه عليه ابتداءً ، فكذلك لو تحول إليه .

(١) " نيل الأوطار " (١٩٩ / ٧) .

(٢) " مغني المحتاج " (٢٥٢ / ٣) ، " الشرح الكبير " (٤٩٧ / ١٠) .

(٣) إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي ولد سنة (٨١٥ هـ) ، وكان فقيهاً ، أصولياً ، فصيحاً ، ذا رئاسة ووجاهة . توفي سنة (٨٨٤ هـ) . انظر ترجمته في : " السحب الوابلة " (٦٢ / ١ - ٦٣) .

(٤) المبدع (٤٣١ / ٣) .

(٥) الشرح الكبير (٤٩٦ / ١٠) ، و " مغني المحتاج " (٢٥٢ / ٣) .

وأما مذهب الأحناف والمالكية فهو أنه يقرّ عليه ^(١).

وذكر الإمام ابن حزم من أدلتهم جملة صالحة وردّ عليها .
فمن أدلتهم :

قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] .

قالوا : فكان هذا ظاهراً يمنع من إكراهه على ترك كفره .
وقد رد ابن حزم استدلالهم بالآية ، فقال :

" لأنه لم يختلف أحد من الأمة كلها في أن هذه الآية ليست على ظاهرها ، لأن
الأمة مجمعة على إكراه المرتد عن دينه " ^(٢) .

وذكر رحمه الله أن الناس في هذه الآية على قولين :

أحدهما : أنها منسوخة ، والثاني أنها مخصوصة . وكأن ابن حزم يميل إلى الأول
كما هو ظاهر كلامه المنقول في أول المسألة .
قال ابن كثير :

" وقد ذهب طائفة كثيرة من العلماء أن هذه محمولة على أهل الكتاب ، ومن
دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل إذا بذلوا الجزية .

وقال آخرون : بل هي منسوخة بآية القتال، وأنه يجب أن يدعى جميع الأمم إلى
الدخول في الدين الحنيف دين الإسلام ، فإن أبي أحد منهم الدخول ، ولم ينقد
له ، أو يبذل الجزية ، قوتل حتى يقتل . وهذا معنى ﴿ لَا إِكْرَاهَ ﴾ " ^(٣) .

والأولى في الآية ، أن يقال بأنها مخصوصة ؛ لأنه متى ما أمكن الجمع بين النصين
، فهو أولى من القول بالنسخ ، سيما أن النسخ تعطيل لأحد النصين . ومعلوم
أن إعمال النصين أولى من إهمال أحدهما .

^(١) انظر " مختصر اختلاف العلماء " ، (٣ / ٥٠٨) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٣ / ٣٣) ،
" المعونة " (٣ / ٣٦٣) .

^(٢) المحلى (١٢ / ١١٩) .

^(٣) " تفسير ابن كثير " ، (١ / ٣١٨ - ٣١٩) ، وانظر " الجامع لأحكام القرآن " (٣ / ١٨٢ -
١٨٣) ، " معالم التنزيل " ، (١ / ٣١٤) ، " تفسير السمعاني " ، (١ / ٢٦٠) ، " زاد المسير "
(١ / ٢٥٦ - ٢٥٧) .

وقد رجح هذا الإمام ابن جرير الطبري^(١) ، وأبو جعفر النحاس^(٢) ، وغيرهما من أهل العلم ، وإذا كانت الآية نزلت خاصة في أهل الكتاب لأجل الجزية ، لم يكن لأحد إجبار اليهودي إذا انتقل إلى النصرانية ، أو العكس ، وما سواه ، فيجبر ، وبهذا أخذ بعض العلماء . قال عبد الرحمن ابن محمد ابن قدامة^(٣) :

" إذا انتقل الكتابي إلى غير دين أهل الكتاب ، لم يقر عليه . لا نعلم فيه خلافاً ، لأنه انتقل إلى دين لا يقر عليه بالجزية ، كعبدة الأوثان ، فالأصلي منهم لا يقر ، فالمنتقل أولى . وإن انتقل إلى المجوسية ، لم يقر ، لأنه انتقل إلى أدنى من دينه ، فلم يقر ، كالمسلم إذا ارتد " ^(٤).

لكن سيأتينا بمشيئة الله تبارك وتعالى ، هل الجزية خاصة بأهل الكتاب أم لا ؟
والراجع عدم خصوصيتها بأهل الكتاب ، وعليه ؛ فالآية ليست بمنسوخة ، فمن لم يسلم لم يكره على الإسلام ، بل يدفع الجزية ، وإلا قوتل ، وهكذا من انتقل من كفر إلى كفر . لا يجبر على الإسلام ، بل يدفع الجزية وإلا قوتل . فهي دليل واضح على مذهب الأحناف والمالكية .
ومن أدلتهم أيضاً : سورة " الكافرون " قالوا :
فجعل الله تعالى الكفر كله ديناً واحداً ، وجعل لأمة الإسلام دينهم ، وللكفرة دينهم .

ومن أدلتهم ما ذكره القاضي عبد الوهاب - أحد علماء المالكية - إذ قال :
" وإذا انتقل الكافر من ملة إلى ملة أخرى من الكفر لم يتعرض له ، خلافاً للشافعي في قوله : أنه يقتل إذا لم يسلم ، لأن الدين الذي انتقل إليه مما يجوز الإقرار عليه ، فجاز أن يقر على الانتقال ، كما لو كان ابتداء ، ولأنه لو كان

(١) " جامع البيان " ، (٣ / ١٨) .

(٢) " الناسخ والمنسوخ " (ص ٢٥٩) .

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ولد سنة (٥٩٧ هـ) . درس وأفتى وانتهت إليه رئاسة المذهب في عصره ، بل رئاسة العلم في زمانه ، وكان معظماً عند الخاص والعام . قال الذهبي : وما رأيت سيرة عالم أطول منها أبداً . توفي (٦٨٢ هـ) . انظر ترجمته في : " ذيل طبقات الحنابلة " (٢ / ٢٤٨) .

(٤) الشرح الكبير (١٠ / ٤٩٨ - ٤٩٩) .

يعقوبياً^(١)، فصار نسطوريا^(٢) لم يتعرض له ، لأنه انتقال من كفر ، فكذاك إذا انتقل من النصرانية إلى اليهودية " ^(٣) .

قلت : وهذا دليل وجيه ، وله حظه من النظر ، فكما أقررناه عليه ابتداءً ، فلنقره عليه لما انتقل ، وما الفارق بين الأمرين .

الترجيح :

المراجع من الأقوال إن شاء الله تعالى أن من انتقل من كفر إلى كفر ، فإنه لا يجبر على الإسلام ، ويقر على دينه الذي انتقل إليه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ، ولم نجد دليلاً يدل على إجباره على دين الإسلام .

(١) اليعقوبية : من أعظم فرق النصارى ، وهم أصحاب يعقوب الرذعاني ، راهب بالقسطنطينية ،

يقولون باتحاد الالهوت في الثاموس . انظر : " الملل والنحل " ص ٢٧٠ ، " الفصل " (١١١ / ١)

(٢) هي من أعظم فرق النصارى ، ينتمون إلى نسطور الحكيم الذي ظهر في زمن المأمون . انظر

المصدرين السابقين .

(٣) " المعونة " (٣ / ١٣٦٣) .

المسألة الرابعة :

[٩] من عدم الماء والتراب ، كيف يصلي ؟

يرى ابن حزم : أن " مَنْ كَانَ مَحْبُوسًا فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ بَحِثْ لَا يَجِدُ تُرَابًا وَلَا مَاءً أَوْ كَانَ مَصْلُوبًا وَجَاءَتْ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ كَمَا هُوَ وَصَلَاتُهُ تَامَّةٌ وَلَا يُعِيدُهَا ، سَوَاءٌ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ ، أَوْ لَمْ يَجِدْهُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ .

بُرْهَانُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] .

وقوله تعالى : ﴿ لَا يَكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦]

وقول رسول الله ﷺ : " إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ " ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام : ١١٩] .

فَصَحَّ بِهَذِهِ التَّصْوَصِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُنَا مِنَ الشَّرَائِعِ إِلَّا مَا اسْتَطَعْنَا ، وَأَنْ مَا لَمْ نَسْتَطِعْهُ فَسَاقِطٌ عَنَّا ، وَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْنَا تَرْكَ الْوُضُوءِ أَوْ التَّيَمُّمِ لِلصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ نُضْطَرَّ إِلَيْهِ ، وَالْمَمْنُوعُ مِنَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ مُضْطَرٌّ إِلَى مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِ التَّطَهُّرِ بِالْمَاءِ أَوْ التُّرَابِ ، فَسَقَطَ عَنَّا تَحْرِيمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ بِتَوْفِيقِهَا أَحْكَامَهَا وَبِالْإِيمَانِ ، فَبَقِيَ عَلَيْهِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا صَلَّى كَمَا ذَكَّرْنَا فَقَدْ صَلَّى كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَمَنْ صَلَّى كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَالْمُبَادَرَةُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ ...

وَقَالَ زُفَرٌ ^(٢) فِي الْمَحْبُوسِ فِي الْمَصْرِ بَحِثْ لَا يَجِدُ مَاءً وَلَا تُرَابًا أَوْ بَحِثْ يَجِدُ التُّرَابَ : إِنَّهُ لَا يُصَلِّي أَصْلًا حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ ، لَا بِتَيَمُّمٍ وَلَا بِلَا تَيَمُّمٍ . فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ وَصَلَّى تِلْكَ الصَّلَوَاتِ ...

وَأَمَّا قَوْلُ زُفَرٍ ، فَخَطَأٌ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ أَمَرُهُ بِأَنْ لَا يُصَلِّيَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ فِيهِ ، وَأَمَرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَهَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ تَأْخِيرِهِ

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة : باب الاقتداء بسنن رسول الله

ﷺ ، ومسلم (١٣٣٧) في كتاب الحج : باب فرض الحج مرة في العمر .

(٢) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، من بحور الفقه ، وأذكياء الوقت ، تفقه بأبي حنيفة ، وهو أكبر

تلامذته ، وكان يدري الحديث ، ويتقنه . ولد : سنة عشر ومائة ، ومات سنة : ثمان وخمسين ومائة .

انظر ترجمته في السير : (٣٨/٨ - ٤١) .

الصَّلَاةَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا أَوْ كَدَّ أَمْرٍ وَأَشَدَّهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥].

فَلَمْ يَأْمُرْ تَعَالَى بِتَخْلِيَةِ سَبِيلِ الْكَافِرِ حَتَّى يُتُوبَ مِنَ الْكُفْرِ ، وَيُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، فَلَا يَحِلُّ تَرْكُ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يُفْسَحْ تَعَالَى فِي تَأْخِيرِهِ عَنْهُ ، فَظَهَرَ فُسَادُ قَوْلِ زُفَرٍ ، وَكُلُّ مَنْ أَمَرَهُ بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا .
ثم قال :

" فَكَيْفَ وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا نَصٌّ كَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ ، ثنا ابْنُ السَّلِيمِ ، ثنا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، ثنا أَبُو دَاوُدَ ^(١) ، ثنا الثَّقَلِيُّ ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَيْدَ بْنَ الْحَضِيرِ وَأُنَاسًا مَعَهُ فِي طَلَبِ قِلَادَةِ أَضْلَتْهَا عَائِشَةُ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ ، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضْوءٍ ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَأَنْزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ ^(٢) .

(١) أبو داود (٣١٧) في كتاب الطهارة : " باب التيمم "

(٢) رجال الإسناد:

عبد الله بن ربيع : سبقت ترجمته في ذكر شيوخ ابن حزم

ابن السليم : أبو بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم السليم ، كان من العلماء العاملين ، ذا زهد ، وتأنه ، وباع طويل في الفقه ، واختلاف الفقهاء ، وكان رأساً في الأدب والبلاغة والنحو ، مات عام سبع وستين وثلاثمائة . انظر ترجمته في السير " (٢٤٣/١٦ - ٢٤٤) .

ابن الأعرابي : أحمد بن محمد بن زياد ، أبو سعيد الصوفي ، الإمام المحدث القدوة ، الحافظ ، كان كبير الشأن ، وبعيد الصيت ، عالي الإسناد ، ولد سنة نيف ، وأربعين ومائتين ، وتوفي عام أربعين وثلاثمائة . انظر ترجمته في السير : (٤٠٧/١٥ - ٤١١) .

الثَّقَلِيُّ : عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين . انظر " التقريب " [٣٦١٩] .

أَبُو مُعَاوِيَةَ : محمد بن حازم ، بمعجمتين ، الضرير الكوفي ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومائة ، وقد رمي بالإرجاء " . انظر " التقريب " [٥٨٧٨] .

هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة فقيه ربما دلس ، من الخامسة ن مات سنة خمس أو ست وأربعين . انظر : " التقريب " [٧٣٥٢]

عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو عبد الله المدني ، ثقة فقيه مشهور ، من الثالثة ، مات قبل المائة ، سنة أربع وتسعين على الصحيح . انظر " التقريب " [٤٥٩٣] .

تخريج الحديث : أخرجه البخاري (٣٣٤) في : " كتاب التيمم " باب التيمم . ومسلم (٣٦٧) في كتاب الحيض : باب التيمم .

فَهَذَا أُسَيْدٌ وَطَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَرِضَاءِ نَبِيِّهِ ﷺ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ " (١) .

(١) "الحلى" (١/٣٦٢-٣٦٥) .

الدراسة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول :

أن من عدم الطهورين يصلي ، ولا يعيد .

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله تعالى ، وهو مذهب الإمام أحمد ، وأبو ثور ، والمزني ، وابن المنذر ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ^(١) .

القول الثاني :

أنه يصلي ، ويعيد .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، ورواية عن الإمام أحمد ^(٢) .

القول الثالث :

أنه لا يصلي حتى يجد الماء ، أو التراب ، ولو خرج الوقت ، ويقضى ما فاتته ، إذا وجد الماء .

وهذا مذهب الثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ^(٣) .

القول الرابع :

أن من حبس في مصر لا يصلي حتى يجد الماء ، فلا يعتد بوجود التراب في المصر

(١) انظر : "الشرح الكبير" (٢١٢/٢) ، "الإنصاف" للمرداوي (٢١٢/٢) ، "الانتصار للمسائل الكبار" ، (٤١٤ / ١) ، "التمهيد" (٥٣٣ / ٣ - ترتيب المغراوي) ، "شرح مسلم للنووي" (٦٠ / ٤) ، "خلاصة الأحكام" (٢١٨/١) ، "فتح الباري" ، (٥٢٤ / ١) ، "الاختيارات العلمية" (٣٧) ، "شرح العمدة" ، (٤٥٤ / ١) ، "الفروع" لابن مفلح (١٩١ / ١) ، "الروض المربع" ص ٤٧ ،

(٢) انظر : "الإشراف" (١٦٩/١) ، "التمهيد" (٥٣٣ / ٣ - ترتيب المغراوي) ، "شرح السنة" (١١٨/٢) ، "فتح الباري" ، (٥٢٤ / ١) ، "معالم السنن" (٨٤-٨٣/١) ، "شرح مسلم للنووي" (٦٠ / ٤) ، "إكمال المعلم" ، (٢١٩ / ٢) ، "طرح التثريب في شرح التثريب" ، للعراقي (٢ / ١٠٣) ، "الجامع لأحكام القرآن" ، (٧٠ / ٦) ، "نيل الأوطار" ، (٣٣١ - ٣٣٠ / ١) ، "مواهب الجليل" (٣٦٠ / ١) ، "المجموع" (٣٢٥ / ٢) .

(٣) انظر : "مختصر اختلاف الفقهاء" (١٥١/١) ، "عمدة القاري" (٢٠٠/٣) ، "أحكام القرآن" - للخصاص (٥٣٥/٢) ، "حاشية ابن عابدين" (٣٧٥/١) .

وهذا القول : قول زفر ^(١) .

القول الخامس :

أنه لا يصلي ، ولا إعادة عليه .

وهذا قول لبعض المالكية ^(٢) .

وعند نظرنا في قول ابن حزم رحمه الله تعالى المنقول آنفاً ، نجد أنه دُلِّلَ على شيئين اثنين ، بل ثلاثة ، هي :

الأول : سقوط وجوب الوضوء ، والتميم . وذلك للقاعدة الشرعية المتفق عليها بين العلماء ، وهي : أنه لا واجب مع العجز عنه . وهذه القاعدة جاءت آيات كثيرة تؤيدها .

الثاني : عدم سقوط الصلاة عمن هذه حاله . وذلك لأنه من أهل الخطاب ، وهذا ما أشار إليه بقوله : " وهو قادر على الصلاة بتوفيتها أحكامها ، وبالإيمان " الثالث : صحة صلاة من صلى على تلك الحال ، وإجزاؤها .

ودليله على هذا : القاعدة الشرعية المعروفة ، وبحديث نبوي ، أما القاعدة ، فهي :

" أن من صلى كما أمره الله تعالى ، فلا شئ عليه " .

وهذه قاعدة من قواعد الفقه التي دلَّ على صحتها الكتاب والسنة وعليها جمهور العلماء . قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" فإن الصواب ما عليه جمهور المسلمين أن من فعل العبادة كما أمر بحسب وسعه ، فلا إعادة عليه ، كما قال تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : من الآية ١٦] ، ولم يُعرف قط أن رسول الله ﷺ أمر العبد أن يصلي الصلاة مرتين ، لكن يأمر بالإعادة من لم يفعل ما أمر به مع القدرة على ذلك " ^(٣) . ويقول أيضاً :

(١) انظر : " مختصر اختلاف الفقهاء " (١٥١/١) ، " عمدة القاري " (٢٠٠/٣) ، " التمهيد " (٣ /

٥٣٥ - ترتيب للغراوي) ، " أحكام القرآن " للحصاص (٥٣٥/٢) .

(٢) انظر " طرح الشريب " (١٠٢/١) ، " التمهيد " (٥٣٣/٣) ، " الإشراف " (١٦٩/١) .

(٣) " مجموع الفتاوى " (٦٣٣ / ٢١) .

" الشريعة ليس فيها إيجاب الصلاة مرتين ، ولا الصيام مرتين ، إلا بتفريط من العبد . فأما مع عدم تفريطه ، فلم يوجب الله صوم شهرين في السنة ، ولا صلاة ظهرين في يوم ، وهذا مما يعرف به ضعف قول من يوجب الصلاة ، ويوجب إعادتها . فإن هذا أصل ضعيف " (١).

ثم أيد ابن حزم قوله بقصة نزول آية التيمم ، وهذا الاستدلال بهذا الحديث لم ينفرد به ابن حزم ، بل تابعه عليه جمع من العلماء ، فمن هؤلاء الإمام البخاري - رحمه الله - حيث بَوَّب لهذا الحديث بقوله : " باب إذا لم يجد ماءً ولا تراباً " (٢) ، وكذا الإمام المجدد بن تيمية في المنتقى (٣).

ووجه استدلالهم بالحديث : أنهم - رحمهم الله تعالى - نزَّلوا فقد شرعية التيمم ، مترلة فاقد التراب بعد شرعية التيمم ، فحكمهم في عدم الماء ، كحكم عادم الطهورين (٤).

والحقيقة ، أن الحديث عند النظر والتأمل فيه ، فيه رد على جميع الأقوال السابقة، وإيضاحه :

أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا معتقدين وجوب الصلاة عليهم ، إذ لو كانت الصلاة عليهم ممنوعة ، لبين ذلك لهم النبي ﷺ ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . ففي هذا رد على من أسقط وجوب الصلاة عن فاقد الطهورين . وهم أصحاب الأقوال الثلاثة الأخيرة .

وفي عدم أمر النبي ﷺ الصحابة بالإعادة ، دليل على صحة صلاحهم ، وعدم وجوب الإعادة. إذ لو كانت إعادة الصلاة واجبة لأمر النبي ﷺ أصحابه بها ،

(١) "مجموع الفتاوى" (٢١ / ٢٣٢ - ٢٣٣) ، وانظر : الإشراف " (١٧١/١) ، "الشرح الكبير" (٢١٢/٢) .

(٢) "صحيح البخاري" ، كتاب التيمم : "باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً" .

(٣) انظر : منتقى الأخبار : (١ / ١٦٩) .

(٤) انظر : "معالم السنن" (٨٣/١) ، "فتح الباري" (٥٢٤/١) ، "عمدة القاري" (١٩٨/٣) ، "إكمال المعلم" (٢١٩/٢) .

ولو أمرهم بذلك لنقل لنا ، فلما لم يكن من ذلك شيء ، دل على صحة ما استدللنا له ، وهو صحة صلاة من فقد الماء والتراب .
ففيه رد على أصحاب القول الثاني .

قال الإمام النووي عند شرحه لهذا الحديث :

" فيه دليل على أن من عدم الماء والتراب يصلي على حاله " ثم ذكر الخلاف في المسألة ، وقال عن هذا القول :

" وهو أقوى الأقوال دليلاً ، وبعضه هذا الحديث وأشباهه ، فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ إيجاب إعادة مثل هذه الصلاة ، والمختار أن القضاء إنما يجب بأمر جديد ، ولم يثبت الأمر فلا يجب " (١) .

ومن الأدلة التي استدل بها أرباب هذا القول وجوب الصلاة في الوقت ، قوله

سبحانه : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [سورة الإسراء : ٧٨]

﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٨] (٢) .

فأوجب الله الصلاة في الوقت ، فوجب علينا الإتيان بها من غير تأخير، ولو مع الإخلال ببعض الشروط التي لو تشاغل بإيجادها المصلي ، لذهب عليه الوقت. والوقت أوكد شرائط الصلاة ، ولذلك : إذا اجتمعت في الإنسان جميع شروط الصلاة ولم يدخل الوقت لم تجب الصلاة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" فالشرع قد استقر على أن الصلاة بل العبادة التي تفوت إذا أخرت ، تفعل بحسب الإمكان في الوقت ، ولو كان في فعلها من ترك الواجب ، وفعل المحذور ما لا يسوغ عند إمكان فعله في الوقت ، مثل الصلاة بلا قراءة ، وصلاة العريان ، وصلاة المريض ، وصلاة المستحاضة ، ومن به سلس البول ، والصلاة مع الحدث بلا اغتسال ولا وضوء ، والصلاة إلى غير القبلة ، وأمثال ذلك من الصلوات التي يحرم فعلها ، إذا قدر أن يفعلها على الوجه المأمور به في الوقت ، ثم إنه يجب عليه فعلها في الوقت مع النقص لثلاث يفوت ، وإن أمكن فعلها بعد

(١) " شرح مسلم " ، (٤ / ٦٠) .

(٢) انظر : " الانتصار للمسائل الكبار " (١ / ٤١٥) .

الوقت على وجه الكمال. فعلم أن اعتبار الوقت في الصلاة مقدم على سائر واجباتها " (١).

وقد اعترض على هذا القول ، بأنه مخالف لحديث النبي ﷺ :
" لا يقبل الله صلاة بغير طهور " (٢).

فإما أنه يجب إعادتها إذا صليت على تلك الحال ، لأنها غير مقبولة . فيعيدها إذا وجد أحد الطهورين : الماء ، أو التراب . أو أنها لا تجب عليه حتى يجد أحد الطهورين (٣).

والجواب : أن هذا الحديث محمول على حال القدرة والاستطاعة . وأما حال العجز فلها حكم آخر ، وقد سبق أن الواجبات مع العجز عنها غير واجبة . كذلك ، اعترض على هذا القول : بأن من عدم الماء والتراب هو في الحال كالحائض ، يجامع أن كلا منهما فاقد للطهور ، ومع هذا فرق من قال بصحة صلاة عادم الطهورين بينهما ، ولا فرق في الحقيقة (٤).

(١) " مجموع الفتاوى " (٢٣ / ٢١٣) .

(٢) حديث صحيح : أخرجه أحمد (٥ / ٧٤) ، وابن ماجه (٢٧١) في " الطهارة " باب : لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، وأبو داود (٥٩) في كتاب الطهارة : باب فرض الوضوء ، والنسائي (٢٥٢٥) في : " الزكاة " : باب الصدقة من غلول ، والدرامي (٦٨٦) ، والطيالسي (١٤١٦) وابن حبان (١٧٠٥) من طرق :

عن شعبة عن قتادة قال : سمعت أبا المليح يحدث عن أبيه ، أنه سمع النبي ﷺ يقول : " لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول " .

وهذا إسناده صحيح على شرط الشيخين غير الصحيح ، فلم يرو له الشيخان .

أبو المليح ابن أسامة بن عمر ، أو عامر الهذلي ، ثقة ، من الثالثة. انظر " التقريب " [٨٤٥٦] وأخرجه مسلم (٢٢٤) في كتاب الطهارة : باب وجوب الطهارة للصلاة ، وأحمد (٢٠ / ٢) ، والترمذي (١) في " أبواب الطهارة " : باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ، وابن ماجه (٢٧٢) في الطهارة : باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، وابن خزيمة (٨) ، والبيهقي (١ / ٤٢) من حديث ابن عمر ؓ .

وله شاهد من حديث ابن عمر ؓ سيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى .

(٣) انظر هذا الدليل في : " أحكام القرآن " للحصاص (٥٣٥ / ٢) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٧١ / ٦) ،

" الإشراف " (١٧٠ / ١) ، " مختصر اختلاف العلماء " (١٥١ / ١) .

(٤) انظر : " مختصر اختلاف العلماء " (١٥١ / ١) ، " الشرح الكبير " (٢١١ / ٢) .

وهذا الإيراد يلبس على من لم ينتبه لفرق دقيق بين الصورتين ، فلذا أحبت إيراده ، والرد عليه .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في الجواب عن هذا الإيراد :
 " وجوابه أن يقال : زمن الحيض جعله الشارع منافياً لشرعية العبادات من الصلاة والصوم والاعتكاف ، فليس وقتاً لعبادة الحائض ، فلا يترتب عليها فيه .
 وأما العاجز فالوقت في حقه قابل لترتب العبادة المقدورة في ذمته ، فالوقت في حقه غير مناف لشرعية العبادة بحسب قدرته ، بخلاف الحائض . فالعاجز ملحق بالمريض المعذور الذي يؤمر بما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما يعجز عنه .
 والحائض ملحقة بمن هو من غير أهل التكليف ، فافتراقا . ونكتة الفرق : أن زمن الحيض ليس بزمن تكليف بالنسبة إلى الصلاة ، بخلاف العاجز ، فإنه مكلف بحسب الاستطاعة" ^(١) .

الترجيح :

من خلال عرض الأقوال السابقة ، ومناقشتها يتبين لي : أن القول الراجح هو ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله تعالى ، وذلك لقوة أدلته ، وعدم ما يعارضها من أدلة صحيحة .

(١) " تهذيب السنن " (١ / ٤٧) .

المسألة الخامسة :

[١٠] بيان القرآن للسنة .

يرى ابن حزم رحمه الله تعالى أن القرآن يبين السنة ، فيقول :
 " وَقَدْ أَجْمَلَ ﷻ قَوْلُهُ : " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " ^(١)
 ثُمَّ فَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ وَبَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ فِي سُورَةِ بَرَاءةَ :
 ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا بَيَّنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ : " أَنِّي
 أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا
 الزَّكَاةَ ، وَيُؤْمِنُوا بِمَا أُرْسِلْتُ بِهِ " ^(٢) . قِيلَ لَهُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ :
 هَذَا الْخَبَرُ الَّذِي ذَكَرْتَ هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي بَرَاءةَ ، فَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ ذَلِكَ
 عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصْحَابَهُ بَلْفَظٍ ، فَكَانَ بَيِّنًا مُرَدَّدًا
 تَفْسِيرًا مُؤَكَّدًا ، فَخَبَّرَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ إِنَّمَا هُوَ حِكَايَةُ لِمَا فِي بَرَاءةَ ، يُعْلَمُ
 ذَلِكَ بِبَيِّنَةِ الْعَقْلِ ، عِنْدَ قِرَاءَةِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ " ^(٣) .

^(١) ورد بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أخرجه مسلم (٣٤) في " كتاب الإيمان
 " باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وأبو داود (٢٦٤٠) في
 " الجهاد " : باب على ما يقاتل المشركون .

وجاء من حديث جابر ﷺ : أخرجه مسلم (٣٥) في " كتاب الإيمان " باب الأمر بقتال الناس حتى
 يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وأحمد (٢٩٥/٣) .
^(٢) أما حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - فلفظه :

" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا
 الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِنَحْيِ الْإِسْلَامِ ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ " .
 أخرجه البخاري (٢٥) ، في الإيمان : باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم .
 ومسلم (٢٢) ، في كتاب الإيمان : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله .

وأما حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه مسلم (٣٤) في " كتاب الإيمان " : باب الأمر بقتال الناس حتى
 يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وأبو داود (٢٦٤٠) في " الجهاد " : باب على ما يقاتل
 المشركون .

^(٣) " أصول الأحكام " (٨٠/١م)

الدراسة

بين يدي هذه المسألة لا بد من توضيح المراد بقولنا : البيان ، ومظنة هذه المسألة كتب الأصول كما هو معروف . ومن تكلم في معنى البيان ، والمراد منه : الإمام ابن حزم -عليه رحمة الله - ، فقد قال مبيناً معناه :
 "والبيان : كون الشيء في ذاته ممكناً أن تعرف حقيقته لمن أراد علمه . والإبانة والتبيين : فعل المبين ، وهو : إخراج المعنى من الإشكال إلى إمكان الفهم له بحقيقته ... والتبيين : فعل نفس المبين للشيء في فهمه إياه ، وهو الاستبانة أيضاً ، والمبين هو الدال نفسه " (١) .

ويعني الإمام بهذا أن ما أمكن معرفته من النصوص بذاته ، فهو النص المبين ونسمى الفعل بياناً ، أو إبانة أو تبين . وابن حزم رحمه الله أطلق البيان على النص المبين كما هو واضح من عبارته . وهذا إطلاق لبعض أهل الأصول : فبعضهم يطلق البيان على الدليل المبين ، وبعضهم يطلقه على الفعل ، وبعضهم على النص المبين - بفتح الياء - فله ثلاث إطلاقات (٢) .

قال الشيخ الشنقيطي : " وأما البيان فهو لغة : اسم مصدر بمعنى التبيين ، وهو الإيضاح والإظهار ، كالسلام بمعنى التسليم ، والكلام بمعنى التكليم والطلاق بمعنى التطليق ، وقد يطلق على المبين والمبين بالكسر والفتح " (٣) .

وإذا بان المراد بقولنا البيان ، فليعلم أن البيان يحصل بالقرآن والسنة والإجماع : فالقرآن تبينه السنة ، وكذا الإجماع ، وأيضاً القرآن يبين بعضه بعضاً ، وأيضاً السنة يبينها القرآن ، وتبينها السنة ، ويبينها الإجماع . هذه وجوه البيان التي ذكرها الإمام ابن حزم (٤) .

وليعلم أن البيان قد يكون تخصيصاً ، وقد يكون تفسيراً للكيفية ، أو الكمية ، فكل هذا يسمى بياناً ، وعليه ؛ فقد تخصص السنة عام القرآن ، وكذا العكس ،

(١) " أصول الأحكام " (١ / ٤٢) .

(٢) انظر : " شرح الكوكب المنير " (٣ / ٤٣٨) ، " إرشاد الفحول " (٢ / ١٤) . " الإحكام في

أصول الأحكام " (٣ / ٢٥-٢٦)

(٣) " أضواء البيان " (١ / ٣٢) .

(٤) انظر : " أصول الأحكام " (١ / ٧٧) .

وأيضاً تبين الستة كيفية الأمر الوارد في القرآن ، كما في الصلاة ، أو كميته ، كما في الزكاة .

وعلى كل : فالقرآن يبين السنة ويوضحها ، كما أن السنة توضح القرآن وتبينه .

وهذا هو مذهب جمهور العلماء ^(١) ، ولذلك يقولون :

ولا يشترط في المبيّن أن يكون أقوى من المبين . فكون المبيّن أقوى ، يكاد يكون محل وفاق بين العلماء . ولم يذكر ابن حزم في هذه المسألة خلافاً ، ومعلوم أن ابن حزم واسع الاطلاع ، خبير بمعرفة الخلاف ومواطنه ، إلا أننا نجد خلافاً في نوع من أنواع البيان ألا وهو : التخصيص : تخصيص الكتاب للسنة ، وكذا في المطلق والمقيد ، فهذا وقع فيه خلاف بين العلماء لكن الجمهور على جوازه .

فذهب بعض الشافعية ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، والأغلب على كلام الشافعي ، إلى أن تخصيص السنة بالكتاب لا يجوز ، وذلك لأن السنة تفسر الكتاب وتبينه ، قال تعالى :

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] فلو خصصها الكتاب ،

ليبينها ، لأن التخصيص بيان ، فيلزم حينئذ التناقض ، وبهذا القول قال بعض

السلف منهم : مكحول ^(٢) ، والزهرري ، ويحيى بن أبي كثير ^(٣) قال :

" السنة تقضي على الكتاب ، والكتاب لا يقضي على السنة " ^(٤) .

لكن الجمهور أجابوا عن استدلالهم بالآية :

(١) انظر : "أصول الفقه" لابن مفلح (٣ / ٩٥٦) ، "شرح الكوكب المنير" (٣ / ٤٥١) .

(٢) مكحول بن عبد الله الدمشقي ، أبو عبد الله ، ثقة فقيه ، كان إمام أهل الشام ، مات سنة بضع عشرة ومائة . انظر : "سير أعلام النبلاء" (٥ / ١٥٥) ، "التقريب" [٦٩٢٣] .

(٣) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم ، أبو نصر اليمامي ، ثقة ثبت ، لكنه يدلّس ، ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل قبل ذلك "التقريب" [٧٦٨٢] .

(٤) انظر : "مسائل الإمام أحمد" لأبي داود ، "جامع بيان العلم" (٢ / ١١٩٤) ، السنة "للمروزي (ص ١٠٦) " المسودة في أصول الفقه " ص ١٢٢-١٢٣ ، و "أصول الفقه" لابن مفلح (٣ / ٩٥٦) ، و "العدة" لأبي يعلى (٢ / ٥٧٠ - ٥٧٢) . و "شرح اللمع في أصول الفقه" للشيرازي (٢ / ١٩) ، "إرشاد الفحول" (١ / ٥٦٠) ، و "شرح مختصر الطوفي" (٢ / ٥٦٢) ، "قواطع الأدلة" للسمعاني (١ / ٣٦٣) .

بأنه لا يلزم من وصف النبي ﷺ بكونه ميناً لما أنزل ، امتناع كونه ميناً للسنة بما يرد على لسانه من القرآن ، إذ السنة أيضاً منزلة عليه بدليل قوله تعالى :

﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤]

غير أن الوحي منه ما يتلى ، فيسمى كتاباً ، ومنه ما لا يتلى ، فيسمى سنة ، ويبان أحد المترلين بالآخر غير ممتنع ^(١).

وأيضاً ، المراد بالبيان هنا : الإظهار لا التخصيص ، فإن الكلام يقتضي أن يبين جميع المترل ، وجميع المترل لا يحتاج إلى تخصيص ، وإنما يحتاج إلى الإظهار ^(٢).
وأيضاً : أن كلاهما دليلان عام وخاص تعارضا ، فقضى بالخاص على العام ^(٣).
وأما التناقض الذي زعموه ، فيجاب عنه ، بأن التناقض يلزم لو بين كل واحد منهما من الآخر ما بينه الآخر منه بعينه ، وليس الأمر كذلك . بل الذي تبينه السنة من القرآن ، لا يبينه القرآن من السنة ، فلا تناقض بحمد الله تعالى ^(٤).

واستدل الجمهور بقوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] .

ولأن الكتاب أقوى من السنة ، فإذا جاز تخصيص السنة للكتاب كان من باب أولى تخصيص الكتاب للسنة جائزاً .

وقد ضرب ابن حزم لبيان القرآن للسنة مثلاً ، وهو :

أن النبي ﷺ أجمل قوله :

"أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله " .

ثم فسر الله تعالى ذلك وبينه بقوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ والظاهر أن ابن حزم رأى أن قوله ﷺ في الحديث : " فَإِنْ قَالُوا : لا إله إلا الله فقد عصموا مني دماءهم إلا بحقها " أن حقها يحمل بينته الآية.

^(١) انظر " الإحكام في أصول الأحكام " للآمدي (٢ / ٣٢١-٣٢٢) ، وانظر ما كتبه ابن حزم في " أصول الأحكام " (١ / ٧٨) .

^(٢) انظر " العدة " (٢ / ٥٧٢) ، و " شرح اللمع " (٢ / ٢٠) .

^(٣) " شرح اللمع " (٢ / ١٩) .

^(٤) انظر : " شرح مختص الروضة " (٢ / ٥٦٢) .

^(٤) انظر : " العدة " (٢ / ٥٧٢) ، و " شرح اللمع " (٢ / ٢٠) ، و " قواطع الأدلة " (١ / ٣٦٣) .

فيكون من حقها - لا إله إلا الله - : الصلاة والزكاة ، فيقاتلون حتى يؤدوا الصلاة والزكاة ، وذلك بعد إتيانهم بشهادة التوحيد .

ومن ذهب من أهل العلم إلى أن الحديث يحمل :

القاضي أبو يعلى الحنبلي رحمه الله تعالى^(١) ، إلا أنه لم يذكر ما بينه ، ولكنه جعله مثلاً للنص الذي لا يمكن استعمال حكمه^(٢) .

وقد بحثت في كتب التفسير والحديث والأصول - مع ذكر أصحابها أمثلة للمحمل - فلم أجد من ذكر ما ذكره ابن حزم ، سوى ما نقلته عن القاضي أبي يعلى^(٣) . ولعل ما ذكره ابن حزم لا يسلم له . ذلك لأن النص المحمل هو ما يحتاج إلى بيان ، وهو ما لم يعلم معناه ، ولم يمكن العمل بحكمه . وليس هذا الحديث كذلك . فمعناه معلوم ، وأخذ الحكم منه ممكن ، ويدل لهذا أن أبا بكر رضي الله عنه فهم المراد منه ، واستدل به على وجوب قتال من فرق بين الصلاة والزكاة ، وأن الزكاة من حق لا إله إلا الله ، ووافقه عمر رضي الله عنه بل والصحابه أجمعون ، والظاهر من القصة : أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - ما كان يعلمان الحديث الذي فيه : " حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة " ^(٤) .

(١) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ، عالم زمانه ، وفريد عصره ونسيجه وحده . ولد سنة ثمانين وثلاثمائة ، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربع مائة () ، انظر لترجمته طبقات الحنابلة (٢ / ١٦٧) .

(٢) انظر " العدة في أصول الفقه " لأبي يعلى (١ / ١٠٨) .

(٣) بل إني وجدت من مثل من أهل الأصول بالحديث المذكور للعام المخصوص . انظر " شرح

الكوكب المنير " (٣ / ٣٦٥) .

(٤) أخرجه البخاري (١٣٩٩) في الزكاة : باب وجوب الزكاة . وأخرجه في (١٤٥٧ ، ٦٩٢٤ ،

٧٢٨٤) ، ومسلم (٣٢) ، في كتاب الإيمان : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما توفي رسول الله ﷺ ، وكان أبو بكر رضي الله عنه بعده ، وكفر من كفر من العرب ، قال عمر : يا أبا بكر ، كيف تقاتل الناس ، وقد قال رسول الله ﷺ : " لقد أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله إلا الله ، عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله " ؟ قال أبو بكر - رضي الله عنه - والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة =

قاله الإمام النووي والحافظ بن حجر ^(١) . ففهم أبي بكر لهذا الحديث ، ثم موافقة عمر - رضي الله عنهما - واحتجاجة بالحديث على أبي بكر ، يدل دلالة بينة على أنه ليس بمجمل . ويزيد هذا إيضاحاً ما ذكره الإمام الخطابي في بيان وجه استدلال أبي بكر الصديق وكذا عمر بهذا الحديث ، قال :

" ووقعت الشبهة لعمر رضي الله عنه فراجع أبا بكر رضي الله عنه وناظره ، واحتج عليه بقول النبي ﷺ : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله إلا الله ، فقد عصم نفسه وماله " ، وكان هذا من عمر رضي الله عنه تعلقاً بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ، ويتأمل شرائطه . فقال له أبو بكر رضي الله عنه : " إن الزكاة حق المال " يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال ، معلقة بإيفاء شرائطها . والحكم المعلق بشرطين ، لا يحصل بأحدهما ، والآخر معدوم ، ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها ، إلى أن قال :

" فاجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر رضي الله عنه بالعموم ، ومن أبي بكر رضي الله عنه بالقياس " ^(٢) .

= من حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ، لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق . وقد أخرج الإمام النسائي هذه القصة (٣٠٩٦) ، وابن خزيمة (٢٢٤٧) ، من طريق عمران القطان حدثنا معمر بن راشد عن الزهري عن أنس وفيه : أنا أبا بكر قال لعمر : إنما قال رسول ﷺ : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وإني رسول الله ﷺ وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة " .

لكن هذه الرواية خطأ ، قال النسائي عقب روايته لهذا الحديث :

" عمران القطان ليس بالقوي في الحديث ، وهذا الحديث خطأ " ، وقال ابن رجب في : " جامع العلوم والحكم " (١ / ٢٣٣) " هذه الرواية أخطأ فيها عمران القطان إسناداً ومتناً ، قاله أئمة الحفاظ منهم علي بن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي ، ولم يكن هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا اللفظ عن أبي بكر ولا عمر " .

^(١) انظر " شرح صحيح مسلم " للنووي (١ / ٢٠٦) ، و" الفتح " (١ / ٩٦) ، وقاله أيضاً ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١ / ٢٣٣) .

^(٢) " معالم السنن " (٢ / ١٦٥) وقد نقل الإمام النووي كلام الخطابي كاملاً في شرح هذا الحديث ، واستحسنه . فهو إقرار منه على أن الحديث ليس بمجمل ، انظر : " شرح صحيح مسلم " للنووي (١ / ٢٠٦) .

فانظر إلى قوله : " الاحتجاج من عمر رضي الله عنه بالعموم " ، فجعل هذا الحديث من قبيل العموم لا الحمل ، وفرق بين الأمرين .

وقال الحافظ ابن رجب مبيناً وجه استدلال أبي بكر رضي الله عنه :

" وإنما قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، وهذا أخذه - والله أعلم - من قوله في الحديث : " إلا بحقها " ، وفي رواية : " إلا بحق الإسلام " ، فجعل من حق الإسلام : إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، كما أن من حقه أن لا يرتكب الحدود ، وجعل كل ذلك مما استثنى بقوله : " إلا بحقها " ^(١) .

إذا ؛ فأبو بكر رضي الله عنه يستدل أيضاً بالحديث الذي احتج به عمر رضي الله عنه عليه ، مما يدل على أن الحديث كان معلوماً عندهم ، وكفى بهم حجة في فهم أحاديث النبي ﷺ ، وقد عاصروه وشاهدوا من أحواله ما يعينهم على فهم أقواله وأحكامه ﷺ وقد ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - أنه ربما قيل : إن مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد ، فكيف ترك قتال مؤدي الجزية والمعاهد؟

وذكر - رحمه الله تعالى - أجوبة عدة للتوفيق ، ولم يذكر منها أن الحديث مجمل ^(٢) فلو كان الحديث مجملاً عند الحافظ أو عند غيره ، أو كان قولاً مشهوراً لذكره الحافظ ابن حجر وجهاً من الأوجه المذكورة في التوفيق .

وبناءً على أن الحديث - أعني حديث أبي هريرة - : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ... " الحديث مجمل - عند ابن حزم - ذكر أن آية التوبة هي التي بينت المراد من الحديث ، ثم ذكر اعتراضاً ، ورده .

وأقول : بناءً على القول بأن الحديث مجمل ، أيضاً لا يسلم له أن الآية هي التي بينت الحديث ، فقد يكون النبي ﷺ بين ما أراد ، فجاءت الآية موافقة للسنة ، وأي مانع في ذلك . لكننا لا نجزم به ، وإن كان محتملاً ، ولا نستطيع الجزم بما قاله ابن حزم ، لأننا لا نملك دليلاً نرجح به أحد الاحتمالين ، فالجزم والحالة هذه مظنة زلل .

(١) " جامع العلوم والحكم " (١ / ٢٣٣) ، وانظر فتح الباري (١ / ٩٧) .

(٢) " فتح الباري " (١ / ٩٧) .

ثم العقل لا يعتبر مرجحاً في مثل هذه الحالة . وعهدنا بابن حزم أنه لا يتكلم في مسألة ، إلا وعنده دليل يبين ، وحجة واضحة على ما يقول ، وهو من أشد الناس إنكاراً لمثل هذا . فالله يغفر له ويرحمه .

ولذلك قال ابن العربي عند ذكره لهذه الآية " فإن تابوا وأقاموا الصلاة " قال : " وهذا مبين بقول النبي ﷺ : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة .. " . فانتظم القرآن والسنة واطّردا " (١) .

فالخاص ، أن الحديث لم يكن من قبيل المجمل حتى يحتاج إلى بيان ، بل إنه جاء على وفق الكتاب والسنة .

(١) " أحكام القرآن " (٢ / ٤٥٧) .

[١١] هل النسخ من البيان ؟

يرى ابن حزم أن النسخ من البيان ، فيقول:

" فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لَيْسَ النَّسْخُ مِنَ الْبَيَانِ ، لِأَنَّ الْبَيَانَ يَقَعُ فِي الْأَخْبَارِ ، وَالنَّسْخُ لَا يَقَعُ فِي الْأَخْبَارِ ، قِيلَ لَهُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ :

إِنَّمَا لَمْ نَقُلْ : إِنَّ النَّسْخَ هُوَ الْبَيَانُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : هُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَيَانِ ، فَكُلُّ نَسْخٍ بَيَانٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ بَيَانٍ نَسْخًا ، فَمِنْ الْبَيَانِ مَا يَقَعُ فِي الْأَخْبَارِ ، وَفِي الْأَوَامِرِ ، وَمِنْهُ مَا يَقَعُ فِي الْأَوَامِرِ فَقَطْ ، فَمِنْ هَذَا النَّوعِ الْوَاقِعِ فِي الْأَوَامِرِ : النَّسْخُ هُوَ رَفْعُ لَأَمْرٍ مُتَقَدِّمٍ ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا بَيَانٌ يَقَعُ فِي الْأَوَامِرِ لَيْسَ نَسْخًا لَكِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِحُجْلَةٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ شَيْئًا مِنَ الْبَيَانِ عَلَى أَنَّهُ نَسْخٌ رَافِعٌ لَأَمْرٍ مُتَقَدِّمٍ ، إِلَّا بِنَصِّ جَلِيِّ فِي ذَلِكَ ، أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ بُرْهَانٍ ضَرُورِيِّ .

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾

[التوبة: ٥] فَلَسْنَا نَقُولُ : إِنَّهُ نَسْخٌ أَهْلَ الْكِتَابِ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ، لَكِنَّا نَقُولُ :

إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ إِنَّمَا هُمْ مِنْ عَدَا أَهْلِ

الْكِتَابِ ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ تَعَالَى فِي اسْتِثْنَائِهِ أَهْلَ الْكِتَابِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى " (١).

(١) " أصول الأحكام " (١٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤) .

الدراسة

ما نقلته عن ابن حزم رحمه الله يفيدنا فائدتين علميتين ، هما :
الأولى : أن النسخ من البيان .

الثانية : أن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُنْسخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥] ليست من قبيل للنسخ .

وقبل البدء ببيان رأي ابن حزم في المسألة لا بد من وضع مقدمة نبين فيها معنى النسخ فنقول :

النسخ في اللغة يطلق على معنيين ، هما :
" الرفع والإزالة " .

وأما في الشرع فيطلق ، ويراد به :

رفع الحكم الثابت بخاطب متقدم بخطاب متراخ عنه ^(١) .
وعرفه ابن حزم بقوله :

" حد النسخ : أنه بيان انتهاء زمان الأمر الأول فيما لا يتكرر " ^(٢) .

ويرى - رحمه الله - أن النسخ من البيان ، وليس هو البيان . وذلك لأن البيان - عنده - يعم جميع أحكام الشريعة ، لأنها كلها إعلام من الله تعالى لنا ، وبيان المراد منّا " ^(٣) .

ثم يوضح - رحمه الله - المسألة بإيراد إشكال ، فيقول :

" فإن قال قائل : ليس النسخ من البيان ، لأن البيان يقع في الأخبار ، والنسخ لا يقع في الأخبار ، قيل له وبالله تعالى التوفيق :

إننا لم نقل : إن النسخ هو البيان ، وإنما قلنا : هو نوع من أنواع البيان ، فكل نسخ بيان ، وليس كل بيان نسخاً ، فمن البيان ما يقع في الأخبار ، وفي الأوامر ، ومنه ما يقع في الأوامر فقط ... " الخ ما قال ، وقد سبق نقل قوله .

^(١) انظر " لسان العرب " (٣ / ٦١) ، وانظر كتب الأصول منها : " روضة الناظر "

(١ / ١٨٩) ، " إرشاد الفحول " (٢ / ٧١) ، " الواضح في أصول الفقه " (١ / ٢١٠) ،

" شرح اللمع في أصول الفقه " (٢ / ١٨٥) . والتعريف المذكور لا ينقدامة المقدسي في الروضة .

^(٢) " أصول الأحكام " (٤ / ٤٦٣) .

^(٣) المصدر السابق .

وهذا الذي قاله يوافقه عليه جلّ أهل الأصول : فيقولون النسخ من البيان ، بل إنهم يجعلون هذا دليلاً يحتجون به في مسألة أصولية ، وهي :
" تأخير البيان إلى وقت الحاجة " .

يقول الإمام الخطيب البغدادي :

" وأما تأخير البيان عن وقت الخطاب ، فإنه يجوز في النسخ خاصة " .
ثم قال :

" وأما تأخيره في غير النسخ ، ففيه ثلاثة أوجه " ^(١) .

فهذا الكلام بين من الإمام - رحمه الله - أن النسخ من البيان .

وقال الإمام ابن قدامة عند ذكره أدلة جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة ، وهو ممن يرى هذا الرأي .

المسلك الثاني :

" أنه يجوز تأخير النسخ بل يجب ، والنسخ بيان الوقت " ^(٢) .

وبيان هذا :

أن النسخ بيان في الزمان ، أي : إيضاح للزمن الذي تفعل فيه العبادة مثلاً .
وهذا الدليل ذكره جمع من أهل الأصول ، ولم يتعقبه أحد بأن النسخ ليس من البيان ، أو هو قسيمه ^(٣) .

وقال الإمام ابن عقيل ^(٤) :

" فصل في وجوه البيان " .

ثم ذكر منها النسخ ^(٥) .

^(١) " الفقيه والمتفقه " (١ / ٣٣٠) .

^(٢) " روضة الناظر " (٢ / ٦٠) .

^(٣) انظر : " قواطع الأدلة " ، للسمعاني (٢ / ٦٦) ، والمستصفي من علم الأصول " للغزالي " (٢ / ٤٣) .

" شرح اللمع في أصول الفقه " (٢ / ١٧٨) ، " شرح مختصر الروضة " (٢ / ٦٩٢) ، " شرح الكوكب المنير " (٣ / ٤٥٣) ، " العدة في أصول الفقه " (٣ / ٧٢٧) .

^(٤) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي ، شيخ الحنابلة الإمام العلامة ، كان يتوقد

ذكاءً ، ولم يكن له في زمانه نظير على بدعة . قاله الذهبي ، ولد سنة (٤٣١ هـ) ، وتوفي سنة

(٥١٣ هـ) ، انظر ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٤٣) .

^(٥) " الواضح في أصول الفقه " (١ / ١٨٩) ، وانظر ما قاله صاحب : " شرح الكوكب المنير " (٣ / ٤٥٣) .

وبعد هذه النقولات يتبين أن النسخ من أنواع البيان . ويؤيده : أن معنى البيان : هو الإظهار والإيضاح والتبيين ، وهذا المعنى موجود في النسخ .

ثم مثل ابن حزم لقوله هذا بالآية التي نحن في صدددها .
ومراده - رحمه الله - بهذا المثال أنه ليس كل بيان في الأمر يعتبر نسخاً ، بل قد يكون تخصيصاً ، كما في هذا المثال :

فقوله سبحانه : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ عام في كل مشرك ، فيدخل في هذا : الوثني وأهل الكتاب والمجوس وسائر أصناف المشركين ، فجميع هؤلاء يجب قتالهم حتى يسلموا ، ثم وجدنا قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

فأوجب الله في هذه الآية قتال نوع من أنواع المشركين ، وهم أهل الكتاب وجعل لهذا القتال أمداً وغاية ، ألا وهو إعطاء الجزية ، فإذا أعطوا الجزية فكفوا عن قتالهم .

فماذا نسمي مثل هذا ؟ هل نسميه نسخاً ؟ لكونه أبطل حكم القتل لطائفة من المشركين ؟ أم نسميه نسخاً ؟

فيرى ابن حزم أن مثل هذا نسميه تخصيصاً لا نسخاً ، وعليه ؛ فهو يرى أن الآية من قبيل العام المخصوص .

وهذا أحد الأقوال في الآية ، أنها من قبيل العام المخصوص .

قال الإمام القرطبي :

قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ عام في كل مشرك ، لكن السنة خصت منه ما تقدم بيانه في سورة " البقرة " ، من امرأة وراهب وصبي وغيرهم . وقال الله تعالى في أهل الكتاب ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(١) .

(١) "الجامع لأحكام القرآن" (٨ / ٤٧) ، وانظر "أحكام القرآن" .

وفي الآية قول آخر ، وهو قريب من الأول ، إذ يجعل الآية التي نحن بصدد الكلام عنها وهي قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ من قبيل العام الذي أريد به الخصوص ، لا العام المخصوص . وفرق بينهما^(١) .

ففي هذه الآية : لفظة " المشركين " تفيد العموم ، بدليل الألف واللام فهي من أدوات العموم وصيغة ، فأهل هذا القول يقولون إن العموم غير مراد ، بل المراد فئة أو طائفة معينة وهم عبدة الأوثان ، ومن ذهب إلى هذا القول الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى عليه - إذ يقول :

" وليست واحدة من الآيتين : ناسخه للأخرى ، ولكن إحدى الآيتين والحديثين : من الكلام الذي مخرجه عام ، يراد به الخاص ، ومن الجمل التي يدل عليها المفسر " .

وأشار إلى نحو هذا الإمام القرطبي في تفسيره ، حيث قال :

" إلا أنه يجوز أن يكون لفظ المشركين لا يتناول أهل الكتاب " ^(٢) .

وفي الآية قول ثالث ، ذكره الإمام ابن عطية ولم يعزه لأحد ، وإنما ذكره مرسلًا . فقال في تفسيره :

" ومن جعل أهل الكتاب مشركين ، فهذه الآية عنده ناسخة بما فيها من أخذ الجزية لقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ " ^(٣) .

لكن قوله رحمه الله : " ومن جعل أهل الكتاب مشركين .. " يفيد العموم : أي كل من قال ذلك فالآية التي فيها ذكر الجزية ناسخة - عنده - لقوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

وليس الأمر كذلك . فابن حزم منهم ولا يراها ناسخة .

ففي الآية الأقوال السابقة . وأرجحها والعلم عند الله ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله ، وذلك ؛ لأن الأصل في العموم أنه مراد ، فإذا جاء عندنا نص عام فالأصل فيه شموله لجميع أفرادهِ . وأما كون العموم غير مراد ، فلا نستطيع قول

(١) وانظر الفرق بينهما في : " شرح الكوكب المنير " ، وإرشاد الفحول : (١ / ٥٠٣) ، وانظره

أيضاً في : " الإتيان " للسيوطي (٣ / ٤٥) .

(٢) " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٤٧) .

(٣) " المحرر الوجيز " (٨ / ١٥٩) .

هذا والجزم به إلا بدليل ، ولا دليل يجعلنا نقول في هذه الآية : إن العموم غير مراد . فتمسكنا بالأصل ، فيكون المراد بقوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ أي جميعهم ، ثم جاء نص مخصص لأهل الكتاب ، وهو قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ الآية . فتكون الآية من قبيل العام المخصوص .

وأما قول من قال بالنسخ ، فهو قول مردود لأمرين : الأول : أنه لا يمكن القول بالنسخ إلا بدليل قاطع نعلم منه المتقدم من الخطابين من المتأخرين منهما ، ولم نجد في هاتين الآيتين ما يدلنا على ذلك . الثاني منهما : أنه لا يمكن القول بالنسخ إذا أمكن الجمع ، لأن الجمع مقدم ، على القول بالنسخ ، ومن طرق الجمع كون أحدهما عاماً والآخر خاصاً ، كما في هذه الآية .

فلأجل هذا والذي قبله ؛ كان القول بأن الآية عامة مخصوصة ، أولى وأصح من القول بأنها منسوخة . والعلم عند الله تعالى .

المسألة السابعة :

[١٢] حكم الإيفاء بالشروط التي لا نص فيها :

" قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :

وَوَجَدْنَا مَنْ قَالَ يُطْلَانُ كُلُّ عَقْدٍ وَكُلُّ شَرْطٍ وَكُلُّ عَهْدٍ وَكُلُّ وَعْدٍ إِلَّا مَا جَاءَ نَصٌّ بِإِجَازَتِهِ بِاسْمِهِ ، وَيَقُولُونَ :

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣]

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ١٤]

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، نَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى ، تَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ، نَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، تَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، تَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، أَنبَأَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ عَشِيَّةً ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ :

" أَمَّا بَعْدُ ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ . مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ " (١) .

(١) رجال الإسناد :

أحمد بن فتح بن عبد الله التاجر ، السفار ، حدث بالأندلس ، فروى عنه جماعة . قال الذهبي عنه : " الشيخ الجليل الثقة المحدث " ، مات سنة : ثلاث وأربعمئة . انظر : " السير " (٢٠٥/١٧) ، " جذوة المقتبس " (ص ١٣٢) .

عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان الفارسي ، البغدادي ، الإمام ، المحدث . حدث بمصر بصحيح مسلم بمصر ، وثقه الدارقطني . مات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . " السير " (٥٣٥-٥٣٦) .

أبو كريب : محمد بن العلاء بن كريب الهمداني ، مشهور بكنيته ، ثقة من العاشرة ، مات سنة : سبع وأربعين ومئتين . " التقريب " [٦٢٤٤] .

أبو أسامة : حماد بن أسامة القرشي مولاهم ، الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ربما دلس ، وكان بآخره يحدث من كتب غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدى ومائتين ، وهو ابن ثمانين . " التقريب " [١٤٩٥] .

وقد سبق تخريج الحديث في أول مسألة من مسائل هذا البحث .

قَالُوا :

فَهَذِهِ الْآيَاتُ ، وَهَذَا الْخَبَرُ بَرَاهِينُ قَاطِعَةٌ فِي إِبْطَالِ كُلِّ عَهْدٍ ، وَكُلِّ عَقْدٍ ، وَكُلِّ وَعْدٍ ، وَكُلِّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْأَمْرُ بِهِ ، أَوْ النَّصُّ عَلَى إِبَاحَةِ عَقْدِهِ ، لِأَنَّ الْعُقُودَ وَالْعُهُودَ وَالْأَوْعَادَ شُرُوطٌ . وَاسْمُ الشَّرْطِ يَقَعُ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :

وَأَيْضًا ، فَيُقَالُ لِمَنْ أَوْجَبَ الْوَفَاءَ بِعَقْدٍ ، أَوْ عَهْدٍ ، أَوْ شَرْطٍ ، أَوْ وَعْدٍ لَيْسَ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ ، أَوْ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ إِيْجَابُ عَقْدِهِ وَإِنْفَاذُهُ :
إِنَّنَا بِالضَّرُورَةِ نَدْرِي أَنَّهُ لَا يَخْلُو كُلُّ عَقْدٍ ، وَعَهْدٍ ، وَشَرْطٍ ، وَوَعْدٍ التَّزَمَهُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ [مِنْ] ^(١) وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ إِيْجَابُهُ وَإِنْفَاذُهُ . فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ ، فَتَحْنُ لَا نُخَالِفُكُمْ فِي إِنْفَادِ ذَلِكَ وَإِيْجَابِهِ .

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَيْسَ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ ، وَلَا فِي السُّنَّةِ إِيْجَابُهُ ، وَلَا إِنْفَاذُهُ . فَفِي هَذَا اخْتَلَفْنَا .

فَنَقُولُ لَكُمْ الْآنَ : فَإِنْ كَانَ هَكَذَا ، فَإِنَّهُ ضَرُورَةٌ لَا يَنْفَكُ مِنْ أَحَدٍ أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ لَا خَامِسَ لَهَا أَصْلًا :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِبَاحَةٌ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا عَظِيمٌ لَا يَحِلُّ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَحْرِمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]

وَنَسْأَلُهُمْ حِينَئِذٍ : عَمَّنْ التَّزَمَ فِي عَهْدِهِ ، وَشَرْطِهِ ، وَعَقْدِهِ ، وَوَعْدِهِ إِحْلَالَ الْخَنْزِيرِ وَالْأُمْهَاتِ ، وَقَتْلِ النَّفْسِ ؟

فَإِنْ أَبَاحَ ذَلِكَ كَفَرَ ، وَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَنَاقَضَ وَسَخُفَ ، وَتَحَكَّمَ فِي الدِّينِ بِالْبَاطِلِ .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ التَّزَمَ فِيهِ تَحْرِيمٌ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ فَهَذَا عَظِيمٌ لَا يَحِلُّ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ [التحریم: ١]

وَنَسَأَلُهُمْ حِينَئِذٍ : عَمَّنْ حَرَّمَ الْمَاءَ وَالْخُبْزَ وَالزَّوْاجَ وَسَائِرَ الْمُبَاحَاتِ ؟ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ مُحَرَّمَ الْحَلَالِ كَمُحَلَّلِ الْحَرَامِ وَلَا فَرْقَ .

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ التَّزَمَ [إِسْقَاطَ] ^(١) مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا عَظِيمٌ لَا يَحِلُّ .

وَنَسَأَلُهُمْ حِينَئِذٍ : عَمَّنْ التَّزَمَ فِي عَهْدِهِ ، وَعَقْدِهِ ، وَشَرْطِهِ : إِسْقَاطَ الصَّلَوَاتِ ، وَإِسْقَاطَ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَسَائِرِ ذَلِكَ ؟ فَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ ، فَقَدْ كَفَرَ .

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ مَا لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ . فَهَذَا عَظِيمٌ لَا يَحِلُّ .

وَنَسَأَلُهُمْ : عَمَّنْ التَّزَمَ صَلَاةَ سَادِسَةً ، أَوْ حَجَّ إِلَى غَيْرِ مَكَّةَ ، أَوْ أَشْهَرَ الْحَجِّ وَكُلَّ هَذِهِ الْوُجُوهِ تَعَدُّ لِحُدُودِ اللَّهِ ، وَخُرُوجُ عَنِ الدِّينِ . وَالْمُفَرَّقُ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَائِلٌ فِي الدِّينِ بِالْبَاطِلِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ " ^(٢) .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ أَحَدَ شُرُوطِ صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَهُوَ : أَنَّهُ مَنْ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ كَدَلِيلٍ مِنْ أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالشَّرْطِ ، فَأَجَابَ عَنْهُ بِسِتَّةِ أَوْجُهٍ ، مِنْهَا :

" الْوَجْهُ السَّادِسُ :

وَهُوَ الْقَاطِعُ لِكُلِّ شَعَبٍ ، وَالْحَاسِمُ لِكُلِّ عِلْقَةٍ ، وَهُوَ :

صِحَّةُ الْيَقِينِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْعَهْدَ مَنْسُوخٌ مَمْنُوعٌ مِنْهُ ، مُحَرَّمٌ عَقْدُهُ فِي الْأَبَدِ مِمَّا فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) " أصول الأحكام " (٢م / ١٤ - ١٦)

﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]

وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا فِي سُورَةِ بَرَاءة :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]

وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا فِي سُورَةِ بَرَاءة :

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٦]

وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى أَيْضًا فِي سُورَةِ بَرَاءة :

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [التوبة: ٧] .

وَسُورَةِ بَرَاءة آخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ .

كَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِي ، ثنا الْفَرَبْرِي ، ثنا السُّبْحَارِيُّ ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ ، ثنا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ :

آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء: ١٧٦] .

وَأَخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ : بَرَاءة " (١) ...

(١) رجال الإسناد :

إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد البلخي ، المستملي ، راوي الصحيح عن الفربري ، كان من الثقات المتقين ، طوف وسمع الكثير . مات سنة ست وسبعين وثلاثمائة . " السير " (٤٩٢ / ١٦) .

الفربري : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر ، راوي الصحيح عن البخاري ، كان ثقة ورعا ، ومولده في سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وتوفي سنة عشرين وثلاثمائة . " السير " (١٥ / ١٣ - ١٣) .

أبو الوليد الطيالسي : هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم ، البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وعشرين ، وله أربع وتسعون . " التقريب " [٧٣٥١] .

تخرجه : أخرجه البخاري (٤٦٥٤) في كتاب التفسير : باب سورة براءة .

فَصَحَّ بِالْيَقِينِ ، أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يُعَاهَدَ مُشْرِكٌ عَهْدًا ، وَلَا يُعَاقَدَ عَقْدًا ، إِلَّا عَلَى
 الْإِسْلَامِ فَقَطْ ، أَوْ عَلَى غُرْمٍ بِالْجَزِيَّةِ وَالصَّغَارِ ، إِنْ كَانَ كِتَابِيًّا . وَصَحَّ يَقِينًا ،
 أَنَّ كُلَّ عَهْدٍ ، أَوْ عَقْدٍ ، أَوْ شَرْطٍ عُقِدَ مَعَهُمْ ، أَوْ عُوهِدُوا عَلَيْهِ ، أَوْ شَرْطَ لَهُمْ
 بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَا ، فَهُوَ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ لَا يَحِلُّ عُقْدُهُ ، وَلَا الْوَفَاءُ بِهِ إِنْ عُقِدَ ،
 بَلْ يُنْفَسَخُ وَلَا بُدَّ " (١) .

(١) " أصول الأحكام " (م/٢٧-٢٨) ، وانظر : " المحلى " (٣٦٢/٥) .

الدراسة

اختلف أهل العلم في مسألتنا هذه على قولين اثنين :
القول الأول : أنه لا يجب الوفاء بشرط لم ينص الكتاب ، أو السنة على وجوب الوفاء به .

وهذا هو مذهب ابن حزم رحمه الله ، ولذلك لم يصحح من شروط البيع ، إلا سبعة شروط نصّ عليها الدليل^(١) . ولم يصحح في باب النكاح شرطاً ، إلا المهر ، وأن لا يضرها في مالها ، أو نفسها^(٢) ؛ لأن الدليل نص على هذين .
القول الثاني :

أنه يجب الوفاء بكل شرط ، ما لم يكن ذاك الشرط حراماً .
وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة . وسيأتي بمشيئة الله عز وجل ذكر عباراتهم معزوة إلى مصادرهما ، وذلك عند ذكر الشروط في البيع ، والنكاح ، والشروط التي مع المشركين .
ولهم من الأدلة ما يلي :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة : ١]

وقال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾ [الإسراء : ٣٤]

فقوله تعالى : " العقود " و " العهد " يفيدان العموم ، أي وجوب الوفاء بكل عهد ، ومع كل أحد ، ولو كان مع المشركين . لأن الألف واللام من صيغ العموم . إلا إن كان العهد محرماً ، فلا يوفي به . لأن الحرام لا حرمة له .
قال الإمام أبو حيان :

" وعموم العقود في كل ربط يوافق الشرع ، سواء كان إسلامياً ، أم جاهلياً... ويندرج في هذا العموم : كل عقد مع إنسان كأمان ، ودية ، ونكاح ، وبيع ، وشركة ... وما عقده مع نفسه الله تعالى من طاعة : كحج ، وصوم ، واعتكاف ، وقيام ، ونذر ، وشبه ذلك " (٣)

(١) انظر "المحلى" (٣١٩/٧) .

(٢) انظر "المحلى" (١٢٣/٩) .

(٣) " البحر المحيط " (١٥٧/٤-١٥٨) ، وانظر : تحقيق هذا في " أحكام القرآن " لابن العربي =

وابن حزم - رحمه الله - يجعل هذه الآيات مجملة بينها قوله ﷺ : " ما كان من شرط في كتاب الله فهو باطل " فعنده أن المراد بالعقود : العقود التي ورد بها الشرع وسمّاها باسمها. وهذا قول مردود . لأن الآيتين ليستا من قبيل المجمل ، والمراد بقوله ﷺ : " في كتاب الله " أي في حكم الله ، كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

ولذلك نجد أهل العلم يذكرون بعض العهود والشروط بيننا وبين المشركين على سبيل إيجاب الوفاء بها . مثل :

" الهدنة " : " وهي عقد الإمام ، أو نائبه على ترك القتال مدة معلومة ، ولو طال بقدر الحاجة " ، قال أهل العلم : وهي لازمة : أي يجب الوفاء بها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " ويجوز عقدها مطلقاً ومؤقتاً ، والمؤقت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ، ما لم ينقضه العدو ، ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولي العلماء " (١)

قال الإمام ابن قدامة :

" وإذا عقد الهدنة ، لزمه الوفاء بها ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] وقال تعالى : ﴿ فَاتِّمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ﴾ [التوبة: ٤] . ولأنه لو لم يف بها ، لم يسكن إلى عقده ، وقد يحتاج إلى عقدها " (٢).

بل مذهب الأئمة الأربعة : أنه يجوز دفع مال للكفار ، لترك قتال المسلمين ، وذلك في حال ضعف المسلمين . لأن أعظم الضررين يدفع بارتكاب أحفهما ، وهذه قاعدة شرعية معلومة (٣) .

= (٢ / ١٠-٦) ، " الجامع " لأحكام القرآن " للقرطبي (٢٣/٦-٢٤) ، " أحكام القرآن " للشافعي (٢/٦٣-٦٥) ، " الأم " للشافعي (٤/١٨٤) ، " تفسير العز ابن عبد السلام " (١/٣٦٧) ، " تفسير السعدي " (٢/٢٣٣)

(١) " الاختيارات العلمية " ص ٤٥٥ ، " مغني المحتاج " (٤/٣٤٤- وما بعدها) ، " كشف القناع " ، (٣ / ١٢٦) . " المغني " (١٣/١٥٧) ، " اللباب شرح الكتاب " (٢/٣٠٠) ، " شرح السنة " (١١/١٦٦) .

(٢) " المغني " (١٣/١٥٧) .

(٣) انظر : " الروض المربع " ص ٢٩٩ ، " كشف القناع " (٣ / ١٢٦) . " مغني المحتاج " (٤/٣٤٦) ، " المغني " (١٣/١٥٦) ، " القوانين الفقهية " ص ١٧٨ ، " جواهر الإكليل " (١/٢٦٩) .

ويذكر أهل العلم في هذا الباب : أن الإمام لو شرط في العقد شروطاً فاسدة ، فإنه لا يوفي بها ، ويجب عليه الإيفاء بما كان صحيحاً منها ^(١) .

ولست أدري ما رأي ابن حزم في الهدنة ، فلم يذكرها في كتابه المحلى . وظاهر عباراته عدم جوازها ، فهو يرى أن الحديث الدال عليها منسوخ .

ومن هذا : جواز دخول المشرك ديار المسلمين للتجارة ، مع شرطه على المسلمين الأمان على ماله ونفسه ، ويؤخذ منه العشر ، مقابل هذا ^(٢) .

فهذه الأشياء : الأمان ، والهدنة من باب الشروط التي بين المسلمين والكفار ويجب الوفاء بما كان منها ، لا يتعارض مع الكتاب والسنة .

وقد جاء في السنة ما يؤيد وجوب الإيفاء بالشرط التي بيننا وبين المشركين ، وذلك ما صالح عليه النبي ﷺ المشركين في صلح الحديبية : وهو الحجة في هذه المسألة ، وفيه :

" لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ : أن لا يأتيك منا أحد - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا ، وخليت بيننا وبينه ، فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه ، وأبى سهيل إلا ذلك ، فكاتبه النبي ﷺ على ذلك ، فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال ، إلا رده في تلك المرة ، وإن كان مسلماً " ^(٣) .

ففي هذا الحديث : أن الشروط يجب الوفاء بها ، وإن كان مع المشركين .

قال الإمام ابن القيم عند استنباطه للفوائد الفقهية المأخوذة من صلح الحديبية :
" ومنها : جواز صلح الكفار على رد من جاء منهم إلى المسلمين ، وألا يرد من ذهب من المسلمين إليهم ، هذا في غير النساء ، وأما النساء ، فلا يجوز

(١) انظر "المغني" ، (١٣ / ١٦١) ، "روضة الطالبين" (١٠ / ٣٣٤) ، وغيرهما من الكتب التي ذكرت هذه المسائل .

(٢) انظر هذه المسألة في "المغني" ، (١٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٥) . "الخراج" لأبي يوسف ص ١٣٢ - وما بعدها .

(٣) خرج هذا القدر منه البخاري (٢٧١١ ، ٢٧١١) في كتاب الشروط : باب ما يجوز من الشروط ، ومسلم (١٧٨٣) ، في كتاب الجهاد : باب صلح الحديبية ، من حديث المنصور بن محزمة ومروان بن الحكم عن رجال من أصحاب ﷺ .

اشتراط ردهن إلى الكفار ، وهذا موضع النسخ خاصة في هذا العقد ، بنص القرآن ، ولا سبيل إلى دعوى النسخ في غيره بغير موجب " (١) .

وصدق رحمه الله ، فدعوى النسخ لا حجة عليها ، ولا سبيل إلى إثباتها ، ومما يدل على ذلك ، أنه عندما نزلت هذه الآيات " آيات براءة " لم يكن بين النبي ﷺ وبين مشركي مكة عهد ، فمن أين لنا أن هذه الآيات نزلت لنسخ هذا العهد بعينه ، وكان قد انقضى أجله وانتهى أمده ، وكانت مكة المكرمة قد افتحت قبل نزول تلك الآيات . وليس فيها إشارة إلى العهد الذي كان لا من قريب ولا من بعيد . ولو عممنا هذا لقلنا بنسخ كل عهد كان بينه ﷺ وبين المشركين ، وكذا كل عهد كان بينه وبين اليهود لحماية المدينة لما كان بحاجتهم . وهذا لا شك أن فيه إهداراً لجمع كبير من الأحاديث النبوية بلا دليل قاطع ، أو برهان واضح .

ثم إن الآيات — آيات سورة براءة — ليس فيها تحريم إنشاء عهود وعقود مستقبلية مع الكفار ، حتى نقول بنسخ صلح النبي ﷺ ومما يوضح الأمر : أن الآيات التي في براءة نزلت في أناس كان لهم عهد عند النبي ﷺ فجعل ذلك إلى انتهاء أمده ، ولم ينسخ العهد ، وقد مضى ذكر هذا فليست هي في عموم المشركين . ولذلك ، كانت هذه الآيات يعمل بها في حال ، والعهد الذي جرى منه ﷺ يعمل به في حال . فإذا قويت شوكة المسلمين وجب قتال الكفار ، وحرم الكف عنهم .

وإذا كانت ثمة مصلحة للمسلمين في كتابة العهد . كتب عهد بينهم وبين المشركين ، كما فعل ﷺ .

وقال الإمام الخطابي :

" وفي إجابته ﷺ إياهم إلى ذلك أن يرد إلى الكفار من جاءه منهم مسلماً ، دليل على : جواز أن يقر الإمام فيما يصلح عليه العدو ببعض ما فيه الضيم على أهل الدين ، إذا كان يرجو لذلك فيما يستقبله عاقبة حميدة ، سيما إذا وافق ذلك زمان ضعف المسلمين عن مقاومة الكفار ، وخوفهم الغلبة منهم " (٢) .

(١) " زاد المعاد " ، (٣ / ٣٠٨) .

(٢) " معالم السنن " (٢ / ٢٨٥) ، وانظر " فتح الباري " (٥ / ٤١٥) ، " إكمال المعلم " (٦ / ١٤٩) .

وقال الإمام البغوي:

" قد شرط النبي ﷺ عام الحديبية شروطاً لضعف حال المسلمين ، وعجزهم في الظاهر عن مقاومة الكفار ، وخوفهم الغلبة منهم ، لا يجوز اليوم شئ من ذلك لقوه أهل لإسلام ، وغلبة أمره ، وظهور حكمه ، والحمد لله . إلا في موضع قريب من دار الكفر ، يخاف أهل الإسلام منهم على أنفسهم " (١) .

ولذلك نجد أن علماء المالكية والحنابلة يأخذون بحد النبي ﷺ لمن جاءه مسلماً من المشركين . وبه يأخذ علماء الشافعية ، مقيدينه ببعض القيود (٢) .

وقد أورد الإمام البخاري - رحمه الله - الحديث الذي فيه عهده ﷺ مع المشركين في صحيحه ، في كتاب الشروط وبوّب له بقوله : " باب ما يجوز من الشروط في الإسلام ، والأحكام ، والمبايعة " . وهذا كالصریح في أنه لا يرى نسخ الحديث .

ويقال أيضاً : هب أن الآية ناسخة لذلك العهد ، فإنّ في القصة إيفاءه بذلك العهد الذي عاهد عليه المشركين ، فهل نسخ هذا ؟!

ومما يدل - كذلك - على إيفاء العهد الذي عاهدنا عليه المشركين : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث : حذيفة بن اليمان - رضي الله عنهما - قال : " ما منعي أن أشهد بداراً إلا أني خرجت أنا وأبي حسيل " (٣) . قال : فأخذنا كفار قريش ، قالوا : إنكم تريدون محمداً ، فقلنا ما نريده ، ما نريد إلا المدينة ، فأخذوا منها عهد الله وميثاقه ، لننصرفن إلى المدينة ، ولا نقاتل معه ، فأتينا رسول الله ﷺ ، فأخبرناه الخبر ، فقال : انصرفا ، نفيا بعهدهم ، ونستعين الله عليهم " (٤) .

(١) شرح السنة (١١ / ١٦١) .

(٢) انظر " المغنى " ، (١٣ / ١٦١) ، " معالم السنن " ، (٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦) ، و " إكمال

المعلم " ، (٦ / ١٤٩) . " الأم " (٤ / ١٨٤) ، " مغني المحتاج " (٤ / ٣٤٨ - ٣٥٠)

(٣) حسيل والد حذيفة قال النووي في " شرح مسلم " (١٢ / ١٤٤) :

" حسيل بكسر الحاء ، واسكان الثسين ، وهو والد حذيفة ، واليمان لقب له ، والمشهور في استعمال

الحدثين : أنه اليمان بالنون من غير ياء بعدها ، وهي لغة قليلة ، والصحيح : اليماني بالياء "

(٤) أخرجه مسلم (١٧٨٧) في : " الجهاد باب الوفاء بالعهد " ، وابن أبي شيبة (٦ / ٤٥١) .

ومما يدل على ذلك أيضاً : حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ ، قال : " إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة ، فيقال : هذه غدره فلان بن فلان " (١) .

وهذا عام في كل غادر ، وقد أورده الإمام أبو داود في كتاب الجهاد مبوباً له بـ "باب في الوفاء بالعهد" .

قال الإمام النووي :

"وفي هذه الأحاديث بيان غلظ تحريم الغدر لا سيما من صاحب الولاية العامة " ثم قال : إن هذا الحديث وارد في ذم الإمام الغادر ، وذكر القاضي عياض . احتمالين : أحدهما هذا ، وهو نهي الإمام أن يغدر في عهوده لرعيته ، وللکفار وغيرهم . والاحتمال الثاني : أن يكون المراد نهي الرعية عن الغدر بالإمام ، فلا يشقوا عليه العصا ، ولا يتعرضوا لما يخاف حصول فتنة بسببه ، والصحيح الأول " (٢) .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر بأنه لا مانع من حمل الحديث على أعم من ذلك (٣) ، وهذا هو الأرجح إن شاء الله تعالى .

وأما الشروط التي في البيع والنكاح فهي باطلة عند ابن حزم إلا شرطاً سماه الله تعالى باسمه .

وقد ذهب الجمهور إلى أن كل شرط لم ينص عليه في الكتاب أو السنة ، ولم يكن حراماً ، فهو شرط صحيح نافذ يجب الوفاء به . ولذلك يقسمون الشروط إلى شرط صحيح ، وآخر فاسد ، على اختلاف بينهم في بعض الشروط هل هي من قبيل الشروط الصحيحة ، أم الفاسدة ، لكنهم عند ردهم لشرط من الشروط لا يقولون كما يقول ابن حزم : إنه ليس في كتاب الله ، أو لا نقبل إلا ما نصّ عليه في الكتاب أو السنة .

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٨) في " بدء الخلق " ، باب إثم الغادر للبر والفاجر ، ومسلم (١٧٣٥) في " الجهاد والسير " : باب تحريم الغدر ، وأبو داود (٢٧٥٦) في : " الجهاد : باب في الوفاء بالعهد " .

(٢) "شرح مسلم" (٤٣ / ١٢) .

(٣) "فتح الباري" (٣٢٨ / ٦) .

فهاهم يرون وجوب الوفاء على البائع إذا شرط المشتري كون العبد كاتباً ، أو مسلماً ، والأمة بكراً ، وغيرها من الصفات المشترطة في المبيع . ولا خلاف بينهم في صحة مثل هذا ، وللمشتري الفسخ ، إذا بانت السلعة بخلاف ما شرط ^(١) .

ودليلهم في ذلك قياس ما لم ينصّ عليه على ما نص عليه إذ استوفى ذلك شروط القياس وأركانها . وأما ابن حزم فإنه قال ما قال ؛ لأنه لا يرى القياس .

فمن الشروط التي دلت السنة على صحتها : اشتراط منفعة المبيع إذا كان معلوماً بمكان أو زمان ، لأن جابراً - رضي الله عنه - اشترى منه النبي ﷺ جملة ، فاشترط على النبي ﷺ ظهره إلى المدينة ، فأقره ولم ينهه ^(٢) .

وقد بوب فقيه المحدثين الإمام البخاري لهذا الحديث في صحيحه ، فقال :

" باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمّى جاز " ^(٣) .

فقسي الحديث دليل على جواز الاشتراط ، إذ لو كان الاشتراط محرماً في البيع لنهى النبي ﷺ جابراً ، ولقال له : إياك والاشتراط ، فلما لم ينهه دلّ على جواز أن يشترط المرء في بيعه ، ثم ينظر : إن كان شرطاً ليس بمحرم وجب الوفاء به ، وإلا كان شرطاً لاغياً لا اعتبار له .

ومما يدلّ على صحة الاشتراط - إذا كان الشرط جائزاً شرعاً - أن الأصل في المعاملات الحل ، والشرط داخل في المعاملات كما هو معلوم . فالأصل فيها الحل أيضاً .

وهذا أمر معلوم في الشريعة ، ولذلك جاء النهي عن بعض المعاملات ، لأن المحرم محصور بخلاف الجائز ، فإنه لا ينحصر .

(١) " الشرح الكبير " ، (١٠ / ٢٠٥ ، ٢٠٦) ، " المبدع " (٥١ / ٤ - وما بعدها) :: " روضة الطالبين " (٤٠٥ - ٤١٢) ، " جامع الأمهات " (٣٤٩ -) ، " التمهيد " (٣١٠ / ١٢ - وما بعدها) ، " مواهب الجليل " (٤١٢ / ٤ - وما بعدها) ، " فتح الباري " (٣٧١ / ٥) ، " اللباب شرح الكتاب " (١٨٧ / ١) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٩٧) كتاب البيوع : باب شراء الدواب والحمير ، ومسلم (٣٦٤١) في كتاب النكاح : باب استحباب نكاح البكر .

(٣) انظره مع " فتح الباري " (٥ / ٣٧٠) .

قال شيخ الإسلام :

"فإن القاعدة أيضاً : أن الأصل في الشروط الصحة وال لزوم ، إلا ما دل الدليل على خلافه ، وقد قيل : بل الأصل فيها عدم الصحة ، إلا ما دل الدليل على صحته ، لحديث عائشة . والأول هو الصحيح ، فإن الكتاب والسنة قد دلا على الوفاء بالعقود والعهود ، وذم الغدر والنكث " (١) .

ومما يدل على صحة الاشتراط ما ذكره البخاري في صحيحه حيث قال :
" وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده ؛ فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر ، فلهم كذا " (٢) .

فهذا اشتراط من عمر رضي الله عنه ولم يوجد في كتاب الله عز وجل ، ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال ابن القيم - رحمه الله - محتجاً بفعل عمر رضي الله عنهما :
" والصحيح : أنه يجوز أن يكون - البذر - من رب الأرض ، وأن يكون من العامل ، وأن يكون منهما " (٣) .

وهذا أمر أشتهر بين الصحابة ، ولم ينكره على عمر أحد منهم ، فكان إجماعاً قاله ابن القيم (٤) . وفيه دليل على جواز الاشتراط .
ومن الأدلة على مذهب الجمهور :

أن حكيم بن حزام رضي الله عنه كان إذا دفع ماله لشخص مضاربة ، يشترط عليه :
أن لا تجعل مالي في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تتزل به في بطن مسيل فإن فعلت شيئاً من ذلك ؛ فقد ضمنت مالي " (٥) .

فهذا الصحابي رضي الله عنه يشترط شروطاً ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا يدل على أنه كان لا يرى بالاشتراط بأساً ، وإلا لما فعله .
وأما الاشتراط في باب النكاح ، فدليل جوازه : ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عقبه بن عامر :

(١) مجموع الفتاوى (٢٩ / ٣٤٦) .

(٢) في صحيحة : كتاب الحرث والمزارعة : باب المزارعة بالشطر ونحوه .

(٣) " الطرق الحكيمة " ص ٢٥٠ .

(٤) " إعلام الموقعين " (٣ / ٣٠٠) .

(٥) أخرجه الدارقطني (٣ / ٦٣) ، والبيهقي (٦ / ١١١) ، وقال الحافظ في التلخيص (٣ / ٥٨)

رواه البيهقي بسند قوي " .

"أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به : ما استحللتم به الفروج" ^(١) .
 وقوله ﷺ في الحديث : " الشروط " يقيد كل شرط ، ويخرج من هذا العموم ما نهى الشرع عنه ، وعليه ؛ فكل شرط لم ينه الشارع عنه وجب الوفاء به .
 هذا وجه ، ووجه آخر يفصح عنه الإمام ابن دقيق - رحمه الله - حيث يقول :
 " وربما حمل بعضهم ^(٢) الحديث على شروط يقتضيها العقد ، مثل : أن يقسم لها ، وأن ينفق عليها ، ويوفيهما حقها ، أو يحسن عشرتها ، ومثل أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه . ونحو ذلك مما هو من مقتضيات العقد .
 وفي هذا الحمل ضعف ، لأن هذه الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها ، فلا تشتد الحاجة إلى تعليق الحكم بالاشتراط فيها " . ثم يزيد وجهاً آخر ، فيقول :
 " ومقتضى الحديث : أن لفظة : " أحق الشروط " تقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء ، وبعضها أشد اقتضاء له ، والشروط التي هي مقتضى العقود مستوية في وجوب الوفاء ، ويترجح على ما عدا النكاح : الشروط المتعلقة بالنكاح من جهة حرمة الأبضاع ، وتأکید استحلالها ، والله أعلم ^(٣) .
 فهذا الدليل بين في الدلالة على مذهب الجمهور .

قال ابن القيم :

"فهذا صريح في أن حل الفروج بالنكاح قد يعلق على شرط" ^(٤) .

وقال الأمير الصنعاني :

"والحديث دليل على أن الشروط المذكورة في عقد النكاح يتعين الوفاء بها سواء كان الشرط عرضاً ، أو مالاً حيث كان الشرط للمرأة ، لأن استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها ، أو ترضى به لغيرها " ^(٥) .

(١) أخرجه البخاري (٢٧٢١) ، في كتاب الشروط : باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح ،

ومسلم (١٤١٨) في كتاب النكاح : باب الوفاء بالشرط في النكاح .

(٢) " منهم ابن حزم " .

(٣) " العدة " (٤ / ١٩٠) ، وانظر " مجموع الفتاوى " (٢٩ / ٣٤٢) .

(٤) " إعلام الموقعين " (٣ / ٣٠٠) .

(٥) " سبل السلام " (٦ / ٤٧) . وانظر : " فتح الباري " (٩ / ١٢٥-١٢٦) ، " شرح مسلم " للنووي

(٩ / ٢٠١-٢٠٢) ، " المغني " (٩ / ٤٨٣-٤٨٩) ، " المبدع " (٧ / ٨٠-٨٦) ، " عمدة القاري " (١٤ /

١٠٦-١٠٨) ، " مختصر اختلاف الفقهاء " (٢ / ٢٦٩-٢٧٠) ، الروضة الندية " (٢ / ١٧٤-١٧٥) =

ولذلك بَوَّب الإمام البخاري في كتاب النكاح من صحيحه لهذا الحديث بقوله: "باب الشروط في النكاح"، أي التي تحل، فيجب الوفاء بها، ثم أعقبه بالباب الآخر وهو: "باب الشروط التي لا تحل في النكاح".

وقد قضى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بموجب هذا الحديث، إذ جاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين: تزوجت هذه، وشرطت لها دارها، وإني أجمع لأمري أن أنتقل إلى أرض كذا وكذا؟ فقال: لها شرطها. فقال الرجل: هلك الرجال، إذ لا تشاء امرأة أن تطلق زوجها، إلا طلقت. فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط ^(١)

ومن الأدلة على جواز الاشتراط في النكاح، ووجوب الوفاء بالشرط: قصة تزويج موسى بابتة صاحب مدين، وذلك أنه زوجه بشرط أن يخدمه ثمان سنين. وشرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يأت في شرعنا ما ينقضه، أو يبطله. قال الإمام ابن القيم:

"وتعليق النكاح بالشرط في تزويج موسى بابتة صاحب مدين، وهو من أصح نكاح على وجه الأرض، ولم يأت في شريعتنا ما ينسخه، بل أتت مقررته له كقوله ﷺ: "إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج" ^(٢). ويدل أيضاً على وجوب الوفاء بالشرط: سواءً كان في باب النكاح، أو البيع، أو غيرهما قوله ﷺ: "المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً" ^(٣).

= "الفتاوى الكبرى" (٧٠/٤-٦٩)، وليعلم أن كثيراً من العلماء لم يروا وجوب الإيفاء بالشروط التي لم تكن من مقتضى العقد، لكنهم، لم يروا أبداً عدم جواز اشتراطها، وهذا ما خالفوا فيه ابن حزم رحمه الله تعالى.

^(١) علقه البخاري بصيغة الجزم في: كتاب النكاح: "باب الشروط في النكاح"، ووصله سعيد بن منصور "في سننه" (١٨٥/١).

^(٢) "إعلام الموقعين" (٣ / ٣٠٠).

^(٣) أخرجه الترمذي (١٣٥٢) في "كتاب الأحكام": باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، وابن ماجه (٢٣٥٣)، في الأحكام: باب الصلح. والدارقطني (٣ / ٢٧)، والحاكم (٤ / ١٠١)، والبيهقي (٦ / ٧٩).

من طريق كثير بن عبيد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ (فذكره) قال الترمذي: "حسن صحيح"، قال ابن حجر في "البلوغ" (٢ / ٣٤): "وأنكروا عليه؛ لأن =

وأما أدلة ابن حزم ، فقد جعل الآيات التي في سورة براءة ناسخة للعهد مع المشركين ، فلم يبق إلا قتالهم أو الجزية ، وهي خاصة لأهل الكتاب .

وهذا لا يقبل من ابن حزم رحمه الله تعالى ، لأن النسخ لا يصار إليه ، إلا في حالة تعارض النصوص ، وعدم إمكان التوفيق بينها . وهذان الأمران غير متوفرين ههنا . فليس هناك تعارض أصلاً ، لأن مورد النصين مختلف . فالنصوص التي فيها جواز العهد مع المشركين لها حال يعمل بها ، وهي الحال

= راويه كثير بن عمرو ضعيف ، وكأنه اعتبره بكثرة طرقه " . وقال الذهبي في تلخيصه للمستدرک عن هذا الحديث : " واهٍ " .

وكثير هذا قال عنه الشافعي : ذاك أحد الكذابين ، أو أحد أركان الكذب .

وقال أحمد : منكر الحديث ليس بشيء ، وقد ضرب على حديثه في المسند .

وقال ابن معين : ضعيف الحديث . وقال مرة : ليس بشيء . لكن البخاري والترمذي وابن خزيمة يقولون أمره . انظر : " فتح الباري " (٤ / ٥٢٨) ، فهذا الإسناد ضعيف .

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه أحمد (٢ / ٣٦٦) ، وأبو داود (٣٥٩٤) : كتاب القضاء : باب في الصلح . وابن حبان (٥٠٩١) ، والدارقطني (٣ / ٢٧) ، والبيهقي (٦ / ٦٤ ، ٦٥) ، والحاكم (٢ / ٤٩) ، وابن الجارود (٢ / ٢٠٥) من طريق : كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وهذا إسناد لا بأس به إن شاء الله تعالى .

كثير بن زيد : قال فيه ابن حجر : صدوق يخطئ . " التقريب " (٥٦٤٦) .

الوليد بن رباح صدوق . قاله ابن حجر في التقريب (٧٤٧٢) .

وأخرجه الدارقطني (٣ / ٢٧) ، والحاكم (٢ / ٥٠) من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي حدثنا عفان ، ثنا حماد بن زيد ، عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وهو معروف بعبد الله بن الحسين المصيصي ، وهو ثقة " وقد تعقبه الذهبي بقوله : " قلت : قال ابن حبان يسرق الحديث " .

وقد علق البخاري - رحمه الله - في صحيحة جزءاً من هذا الحديث فقال :

" وقال النبي ﷺ : المسلمون عند شروطهم " ، فعلق بصيغة الجزم ، وهذا يفيد صحة الحديث كما هو معلوم . انظره في " كتاب الإجارة " باب أجر السمرة .

وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها عند الدارقطني (٣ / ٢٧) ، والحاكم (٢ / ٤٩) .

وله شاهد من حديث أنس في الموضع نفسه عند الدارقطني والحاكم . قال الحافظ في التلخيص (٣ / ٢٣) عن كل واحد منهما : إسناده واه من أجل عبد العزيز بن عبد الرحمن الجزري .

وبالجملة فالحديث أقل أحواله أنه حسن ، ولذلك قال الشوكاني في نيل الأوطار (٥ / ٢٦٢) بعد

ذكره لطرقه : " ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض ، فأقل أحوالها أن

يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً " ، وقد صحح الحديث الشيخ الألباني في الإرواء (٥ / ١٤٢)

- (١٤٦) لكن لعل الحديث لا يبلغ إلى درجة الصحة ، والله أعلم .

التي عاهد النبي ﷺ فيه المشركين : حال الحاجة إلى العهد معهم . وقد سبق نقل هذا في كلام أهل العلم .

والآيات التي فيها وجوب القتال تُنزل على الحال التي كان عليه النبي ﷺ إبان نزول تلك الآيات عليه ، وهي حال القوة . ولذلك لم تنزل هذه الآيات في أوائل أيام الدعوة إلى الإسلام ، وهذا من حكمة الله تعالى ، فلو أنها نزلت في تلك الأيام لما استطاعها الصحابة ، ولو أدت الدعوة الحمدية في مهدها . فليس تأخر الترول كافياً في إثبات النسخ ، إذ النسخ ليس بالشيء الهين الذي يلجأ إليه العالم متى شاء .

أما استدلاله بقوله ﷺ : " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل " . فمما نوزع فيه أيضاً ، ذلك أن أهل العلم حملوا قوله ﷺ : " في كتاب " أي : في حكم الله ، فكل شرط خالف حكم الله فهو باطل ، وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك حيث قال :

" فإن قوله : " من اشترط شرطاً " أي مشروطاً ، وقوله : " ليس في كتاب الله " . أي ليس المشروط في كتاب الله ، فليس هو مما أباحه الله ، كاشتراط الولاء لغير المعتق . والنسب لغير الوالد .. ولهذا قال : " كتاب الله أحق " وشرط الله أوثق " . وهذا إنما يقال : إذا كان المشروط يناقض كتاب الله وشرطه ، فيجب تقديم كتاب الله وشرطه ، ويقال : " كتاب الله أحق ، وشرطه الله أوثق " . وأما إذا كان نفس الشرط والمشروط لم ينص الله على حله ، بل سكت عنه . فليس هو مناقضاً لكتاب الله وشرطه ، حتى يقال : " كتاب الله أحق ، وشرطه أوثق " فقوله : " من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله " أي مخالفاً لكتاب الله " . (١)

وهكذا فهم الإمام البخاري فقال :

باب المكاتب ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله " ثم أورد قصة عائشة مع بريرة . فهو أراد بهذا الترجمة بيان المراد من قوله ﷺ : " ليس في كتاب الله " .

(١) " مجموع الفتاوى " (٢٩ / ٣٤٧) ، وانظر ما كتبه ابن دقيق العيد في " العدة " (٤ / ١٠١) .

و" ابن العربي في " أحكام القرآن " (٢ / ٩) .

ثم استظهر ذلك بما نقله عن عمر بن الخطاب أو ابنه - رضي الله عنهما - حيث قال البخاري : وقال ابن عمر ، أو عمر : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل ، وإن اشترط مائة شرط " (١) .

فهذا فهم عمر أو ابنه - رضي الله عنهما - أو كلاهما لهذا الحديث ، وهو مقدم على فهم غيرهما .

قال ابن حجر :

" وتوجيه ذلك أن يقال : المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع : حكمه ، وهو أعم من أن يكون نصاً أو مستنبطاً ، وكل ما ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله ، والله أعلم " (٢) .

وقال ابن القيم - رحمه الله - عند ذكره لحديث عائشة ، واستنباطه بعض الفوائد منه :

" وفيها - أي القصة - أنه لا يجوز لأحد من المتعاقدين أن يشترط على الآخر شرطاً يخالف حكم الله ورسوله ، وهذا معنى قوله : " ليس في كتاب الله " أي ليس في حكم الله وجوازه ، وليس المراد أنه ليس في القرآن ذكره وإباحته ، ويدل عليه قوله :

" كتاب الله أحق ، وأشرط الله أوثق " (٣) .

وإذا علمنا أن المراد من قوله ﷺ : " في كتاب الله " ، أي في حكم الله ، لم يكن هذا مناقضاً للنصوص الدالة على جواز الاشتراط ، بل هو أصل في بيان حكم الشروط الفاسدة والتي تخالف كتاب الله .

قال ابن القيم - رحمه الله - :

" والمقصود ، أن للشروط عند الشارع شأناً ، ليس عند كثير من الفقهاء ، فإنهم يلغون شروطاً لم يلغها الشارع ، ويفسدون بها العقد من غير مفسدة تقتضي فسادها ، وهم متناقضون فيما يقبل التعليق بالشروط من العقود ، وما لا يقبله ، فليس لهم ضابط مطرد منعكس يقوم عليه دليل ، فالصواب الضابط

(١) انظره مع الفتح (٤١٧ / ٥) .

(٢) " فتح الباري " (٤١٧ / ٥) .

(٣) " زاد المعاد " (١٦٥ / ٥) .

الشرعي الذي دلّ عليه النص : أن كل شرط خالف حكم الله وكتابه ، فهو باطل ، وما لم يخالف حكمه فهو لازم .

يوضحه : أن الالتزام بالشرط كالالتزام بالنذر ، والنذر لا يبطل منه ، إلا ما خالف حكم الله وكتابه ، بل الشروط في حقوق العباد أوسع من النذر في حق الله ، والالتزام به أوفى من الالتزام بالنذر " ثم قال :

" وهما قضيتان كليتان من قضايا الشرع الذي بعث الله به رسوله ﷺ ، إحداهما : أن كل شرط خالف حكم الله ، وناقض كتابه ، فهو باطل كائناً ما كان ، والثانية : أن كل شرط لا يخالف حكمه ، ولا يناقض كتابه ، وهو ما يجوز تركه ، وفعله بدون الشرط ، فهو لازم بالشرط ، ولا يستثنى من هاتين القضيتين شيء ، وقد دلّ عليهما كتاب الله وسنة رسوله ﷺ واتفاق الصحابة « ولا تعبأ بالنقض بالمسائل المذهبية ، والأقوال الأرائية ، فإنها لا تهدم قاعدة من قواعد الشرع . فالشروط في حق المكلفين ، كالنذر في حقوق رب العالمين ، فكل طاعة جاز فعلها قبل النذر ، لزمّت بالنذر ، وكذلك كل شرط قد جاز بذله بدون الاشتراط ، لزم بالشرط ، فمقاطع الحقوق عند الشروط " ^(١) .

(١) " إعلام الموقعين " (٣ / ٣٠٢) .

الترجيح :

بعد عرض الأقوال السابقة بأدلتها ، تبين لي ما يلي :

رجحان ما ذهب إليه الجمهور من أن الشروط التي لا تخالف حكم الله ، ودينه ، وهي في أصل الشرع مباحة أنها شروط صحيحة ، وليست باطلة .

أن آيات سورة براءة لم تنسخ فعل النبي ﷺ وصلحه مع المشركين ، بل هو من قبيل المحكم للعمول به .

المسألة الثامنة :

[١٣] حكم قتل ماعدا النساء والصبيان من المشركين .

قال الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى :

" وَجَائِزُ قَتْلُ كُلِّ مَنْ عَدَا مِنْ ذَكَرْنَا ^(١) مِنَ الْمُشْرِكِينَ : مِنْ مُقَاتِلٍ ، أَوْ غَيْرِ مُقَاتِلٍ ، أَوْ تاجر ، أَوْ أجير - وَهُوَ الْعَسِيفُ - أَوْ شَيْخٍ كَبِيرٍ كَانَ ذَا رَأْيٍ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ، أَوْ فَلَاحٍ ، أَوْ أُسْقُفٍ ، أَوْ قَسِيسٍ ، أَوْ رَاهِبٍ ، أَوْ أَعْمَى ، أَوْ مُقْعَدٍ لَمْ تُحَاشِ أَحَدًا . وَجَائِزُ اسْتِيقَاؤُهُمْ أَيْضًا .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] .

فَعَمَّ - عَزَّ وَجَلَّ - كُلَّ مُشْرِكٍ بِالْقَتْلِ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ .
وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ : نَا سُفْيَانُ ، نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ الْقُرْظِيُّ ، نَا عَطِيَّةُ الْقُرْظِيُّ ، قَالَ : عُرِضْتُ يَوْمَ قُرَيْظَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَنْ أَتَيْتُ قَتَلَ ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِّيَ سَبِيلُهُ ، فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ " ^(٢) .

(١) أي : النساء ومن لم يبلغ.

(٢) رجال الإسناد :

سفيان هو ابن عيينة الإمام المعروف .

عبد الملك بن عمر بن سويد اللخمي ، حليف بني عدي ، الكوفي ، ويقال له الفَرَسِي ، بفتح الراء والفاء ثم مهملة ، نسبة إلى قوس له سابق ، كان يقال له : القبطي ، بكسر القاف ، وسكون الموحدة ، وربما قيل ذلك أيضا لعبد الملك ، ثقة ، فصيح ، عالم ، تغير حفظه وربما دلس ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ، وله مائة وثلاث سنين . التقريب [٤٢٢٨] .

تخرجه :

أخرجه أحمد (٣٨٣ / ٤) ، وأبو داود (٤٤٠٤ ، ٤٤٠٥) ، في الحدود : باب في الغلام يصيب الحد ، والترمذي (١٥٨٤) في السير : باب ما جاء في التزول على الحكم ، والنسائي (٤٩٨٤) في كتاب قطع السارق : باب حد البلوغ ، وذكر السن الذي إذا بلغها الرجل والمرأة أقيم عليهما الحد ، والطيالسي (١٣٨٠) ، وابن ماجه (٢٥٤١ ، ٢٥٤٢) في الحدود : باب من لا يجب عليه الحد ، وابن حبان (٤٧٨٠) ، والبيهقي (٦٣ / ٩) ، والحميدي (٨٨٨) ، وابن الجارود (١٠٤٥) ، من طرق : عن عبد الملك بن عمر ، عن عطية القرظي .

وعبد الملك بن عمر ، قال عنه ابن حجر في التقريب " [٤٢٢٨] : " ثقة ، فصيح ، عالم ، تغير حفظه وربما دلس " قلت : أما شبهة التدليس فقد زالت بتصريحه بالسماع ، كما عند أحمد (٣١٠ / ٤) =

فَهَذَا عُمُومٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَسْتَبِقْ مِنْهُمْ عَسِيفًا ، وَلَا تَاجِرًا ، وَلَا فَلَاحًا ، وَلَا شَيْخًا كَبِيرًا ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ مِنْهُمْ ﷺ مُتَيَقِّنٌ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي عَرْضٍ مِنْ أَعْرَاضِ الْمَدِينَةِ لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِهَا .

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ : أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخَّيْنِيُّ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَلَاهُمَا عَنْ تَلْفَعٍ ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ : أَنْ لَا يَجْلُبُوا إِلَيْنَا مِنَ الْعُلُوجِ أَحَدًا ، أَقْتُلُوهُمْ ، وَلَا تَقْتُلُوا مِنْ جَرَتْ عَلَيْهِمُ الْمُوَاسِي ، وَلَا تَقْتُلُوا صَبِيًّا ، وَلَا امْرَأَةً ^(١) .

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ ، نَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ تَلْفَعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ إِلَى الْأَجْنَادِ : لَا تَقْتُلُوا امْرَأَةً ، وَلَا صَبِيًّا ، وَأَنْ يَقْتُلُوا كُلٌّ مِنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمُوَاسِي ^(٢) .

فَهَذَا عُمَرُ ﷺ لَمْ يَسْتَشِنْ شَيْخًا ، وَلَا رَاهِبًا ، وَلَا عَسِيفًا ، وَلَا أَحَدًا إِلَّا النِّسَاءَ ، وَالصَّبِيَّانَ فَقَطْ ؛ وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافُهُ . وَقَدْ قُتِلَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ وَهُوَ شَيْخٌ هَرِمٌ قَدْ اهْتَرَأَ عَقْلُهُ ، فَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ ^(٣) .

= وابن ماجة ، والحميدي . وأما اختلاطه ، فمن الرواة عنه شعبة وسفيان ، وكان سفيان يتعجب من حفظه .

وقد توبع ، تابعه مجاهد كما عند الحميدي (٨٨٩) ، والطبراني (١٧ / ١٦٥) ، برقم (٤٣٩) ، والبيهقي (٥٨ / ٦) ، والحاكم (١٢٣ / ٢) .

وقد أخرجوه من طريق : سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، قال : سمعت رجلاً في مسجد الكوفة ، يقول : كنت يوم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة غلاماً ، فشكروا في فنظروا إلي ، فلم يجدوا المواسي جرت علي فاستبقيت .

قال الحاكم : فصار الحديث بمتابعة مجاهد صحيحاً على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وهو كما قال إلا أن الصحابي لم يرو له الشيخان . والإسناد صحيح كما قال . وابن أبي نجيح هو عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي ثقة رمي بالقدر وربما دلس ، انظر التقریب [٣٦٨٦] فالحديث صحيح .

^(١) أخرج هذا الأثر سعيد بن منصور في سننه (٢ / ٢٤٠) ، وابن أبي شيبه (٦ / ٤٨٤) . وقوله : " ولا تقتلوا من جرت عليه المواسي " خطأ بين ، وصوابه : إلا من جرت عليه المواسي .

^(٢) أخرجه ابن أبي شيبه (٦ / ٤٨٣) .

^(٣) أخرجه البخاري (٤٣٢٣) ، في المغازي : باب غزوة أو طلاس ، ومسلم (٢٤٩٨) ، في فضائل الصحابة : باب من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين ، وأحمد (٤ / ٣٩٩) ، وابن حبان (٧١٩٨) .

فَقَالُوا : لِأَنَّهُ كَانَ ذَا رَأْيٍ . فَقُلْنَا لَهُمْ : وَمَنْ ذَا الَّذِي قَسَمَ لَكُمْ ذَا الرَّأْيِ مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَا سَمْعًا لَهُ وَلَا طَاعَةً . وَمِثْلُ هَذِهِ التَّقَاسِيمِ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الْقُرْآنِ ، أَوْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَتَّيَدُ " (١) .

(١) المحلى (٥ / ٣٥٠) .

الدراسة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين اثنين :

القول الأول :

ما ذهب إليه ابن حزم ، وهو مذهب الشافعية^(١) ، والإمام الطبري^(٢) ، وابن المنذر^(٣) .

القول الثاني :

ما ذهب إليه الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة وغيرهم من العلماء إلى تحريم قتل هؤلاء ، وهو رواية عن الإمام الشافعي^(٤) .

وقبل أن نبدأ بذكر الأدلة لابد من ذكر موطن التراع ، فأقول :

إن موطن هذا التراع فيما إذا لم يقاتلوا - المرأة والشيخ الكبير والراهب - أما إذا قاتلوا ، أو أشاروا برأي ، فإنهم يقتلون ، ويحكي الإمام ابن عبد البر الإجماع على ذلك^(٥) .

وقد استدل ابن حزم - رحمه الله تعالى - بعموم قوله تعالى :

﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] فعم الله عز وجل كل مشرك

بالقتل إلا أن يسلم . وإيضاح هذا الدليل أن أُل في قوله : ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ تفيد

العموم أي كل المشركين ، ولا يستثنى من هذا العموم إلا ما استثناه النص ، ولم

يوجد نص صحيح - عند ابن حزم ، ومن وافقه - يستثنى من هذا العموم أحد

غير النساء ومن لم يبلغ.

(١) انظر : " معالم السنن " (٢٤٣/٢) " روضة الطالبين " (١٠ / ٢٤٣) ، " مغني المحتاج "

(٤ / ٢٩٥) .

(٢) حكاه عنه الإمام ابن عبد البر في " التمهيد " (١١ / ٦٣) ، بترتيب المغراوي

(٣) انظر الإقناع " (٤٦٤/٢) ، وعزاه إليه ابن قدامة في " المغني " (١٣ / ١٧٧) .

(٤) انظر : " التمهيد " (١١ / ٦٣ - فتح البر) ، " المغني " (١٣ / ١٧٧) ، " الجامع لأحكام

القرآن " (٢ / ٢٣٣) ، " شرح مسلم " للنووي (١٢ / ٤٨) ، " نيل الأوطار " (٧ / ٢٥٣) ،

" مختصر اختلاف العلماء " (٣ / ٤٥٥ - ٤٥٦) ، " بداية المجتهد " (٢ / ٤٤٥) ، " مشكل الآثار "

(٥ / ٤٠٢ - تحفة الأحيار) ، " الباب " (٢ / ٣٠٠) .

(٥) انظر " التمهيد " (١١ / ٦٣ - فتح البر) ، وكذا " المغني " (١٣ / ١٧٩) ، و " شرح مسلم

لننوي " (١٢ / ٤٨) .

قال الإمام ابن المنذر :

" ولا أعلم حجة قاطعة يجب بها الامتناع من قتل الرهبان والشيوخ والمرضى من ظاهر الكتاب " (١) .

وقد عني رحمه الله بظاهر الكتاب آية التوبة التي بها استدل ابن حزم ، وقد صدر- ابن المنذر - بها الباب كأصل فيه .

وقد ذكر غير واحد من العلماء (٢) أن هذا عام في كل مشرك ، لكنهم اختلفوا فيمن يخرج من هذا العموم لاختلافهم في صحة الأحاديث ، وسيأتي مناقشتها بمشيئة الله تعالى .

ويذكر أهل المذهب الأول دليلاً ، وهو :

أن هؤلاء المذكورين أحرارٌ مكلفون ؛ فجاز قتلهم كغيرهم (٣) .

وفي خصوص الشيوخ حديث يدل على جواز قتلهم ، وهو ما رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

" اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم " (٤) .

والمراد بالشيخ : من استبانت فيه السن ، أو من هو في الخمسين ، أو إحدى وخمسين ، إلى آخر عمرة ، أو إلى الثمانين (٥) .

وعلى كل ، فكل من يقال له شيخ ، يقتل ، لعموم الحديث ، فالهرم داخل في هذا الحديث .

(١) " الإقناع " (٢/ ٤٦٤) .

(٢) منهم ابن العربي في " أحكام القرآن " (٢ / ٤٥٦) ، والقرطبي في تفسيره (٨ / ٤٧) ، إلا أنهم اختلفوا في المخصص .

(٣) ذكره الإمام الشريفي في " مغني المحتاج " (٤ / ٢٩٥) .

(٤) أخرجه أحمد (٥ / ٢٠) ، وأبو داود (٢٦٧٠) في الجهاد : باب في قتل النساء ، والترمذي (١٥٨٣) في " السير " : باب ما جاء في التزول على الحكم ، وسعيد بن منصور (٢٦٢٤) ، والطبراني (٦٩٠٠ ، ٦٩٠١ ، ٦٩٠٢) ، والبيهقي (٩٢ / ٩) ، من طريق : قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة به .

وهذا إسناد ضعيف .

قتادة هو ابن دعامة ثقة ، لكنه مدلس ، وقد عنعن ، وأيضاً : الحسن البصري مدلس ، وقد عنعن ، ولم يسمع من سمرة إلا حديث العقبة . فالحديث ضعيف .

(٥) كذا في القاموس (ص ٣٢٥) ، في باب الخاء ، فصل الشين .

وقد ذكر ابن حزم هذا الحديث ، إلا أنه لم يرتض الاستدلال به ، لكونه ضعيفاً عنده ^(١).

قال الإمام أحمد بن حنبل في تعليل أمره ﷺ بقتل الشيوخ : أن الشيخ لا يكاد يسلم ، والصغير أقرب إلى الإسلام ^(٢).

واستدل الجمهور على تحريم قتل من ذكر بما يلي :
قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا ﴾ [البقرة: ١٩٠].

قال ابن عباس في تفسير الآية :

يقول : لا تقتلوا النساء ولا الصبيان ، ولا الشيخ الكبير ، ولا من ألقى السلم ، وكف يده . فإن فعلتم هذا فقد اعتديتم ^(٣).

وقال عمر بن عبد العزيز في تفسير الآية أيضاً :

" أي لا تقاتل من لا يقاتلك ، يعني النساء والصبيان والرهبان " ^(٤).

وقال ابن كثير :

" أي قاتلوا في سبيل الله ، ولا تعتدوا في ذلك ، ويدخل في ذلك ارتكاب المناهي ، كما قاله الحسن البصري من : المثلة والغلول ، وقتل النساء والصبيان والشيوخ الذين لا رأي لهم ، ولا قتال فهم ، وأصحاب الصوامع ، وتحريق الأشجار ، وقتل الحيوان لغير مصلحة " ^(٥).

وقد أجيب عن هذه الآية بأنها منسوخة ^(٦). لكن القول بالنسخ لا يصار إليه ، إلا عند عدم إمكان الجمع ، وهو ممكن في هذه الآية ، وذلك بأن تفسر على ما

(١) انظر " المحلى " (٥ / ٣٥١).

(٢) " نيل الأوطار " (٧ / ٢٥٤) ، " سبل السلام " (٧ / ٢١٩).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢ / ١٩٦) ، وابن أبي شبة في مصنفه (٦ / ٤٨٣).

(٤) المصادر السابقة .

(٥) " تفسير القرآن العظيم " (١ / ٢٣٣) . وانظر " أحكام القرآن " لابن العربي (١ / ١٤٨) ،

" الناسخ والمنسوخ " للنحاس (ص ١٠٧)

(٦) ذكر هذا القول الإمام الطبري (٢ / ١٩٥) ، وعزاه للربيع بن أنس وعبد الرحمن بن زيد ،

وذكره أيضاً ابن كثير (١ / ٢٣٣) ، وابن الجوزي في : " زاد المسير " (١ / ١٩٠) ، والشيخ =

ذكرنا ، وقد فسرنا بهذا ، ولم ير أنها منسوخة ابن عباس - رضي الله عنهما -
وإليه ذهب ابن جرير وابن كثير والإمام الشنقيطي .

قال ابن كثير راداً القول بالنسخ :

" وفي هذا انظر لأن قوله : ﴿ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ إنما هو تهيج وإغراء بالأعداء
الذين همتهم قتال الإسلام وأهله ، أي كما يقاتلونكم ، فاقتلوهم أنتم ، كما
قال : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦] ولهذا قال في هذه الآية
﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبُضُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] أي لتكون
همتهم منبعثة على قتالهم ، كما همتهم منبعثة على قتالكم ، وعلى إخراجهم من
بلادهم التي أخرجوكم منها قصاصاً " (١).

وقال الشيخ الشنقيطي في دفعه إيهام الاختلاف بين الآية هذه والآيات التي فيها
قتل المشركين عموماً :

" الوجه الثالث : وهو اختيار ابن جرير ، ويظهر لي أنه الصواب : أن الآية
محكمة وأن معناها : قاتلوا الذين يقاتلونكم ، أي : من شأنهم أن يقاتلونكم . أما
الكافر الذي ليس من شأنه القتال كالنساء والذراري والشيخوخة الفانية والرهبان
وأصحاب الصوامع ، ومن ألقى إليكم السلم ، فلا تعتدوا بقتالهم ؛ لأنهم لا
يقاتلونكم ، ويدل لهذا الأحاديث المصرحة بالنهاي عن قتل الصبي ، وأصحاب
الصوامع ، والمرأة والشيخ الهرم إذا لم يستعن برأيه . أما صاحب الرأي فيقتل
كدريد بن الصمة " (٢).

فالآية إذاً محكمة ، وليست بمنسوخة ، وتحمل على المعنى الذي ذكرت ، وعليه ؛
فلا تعارض بين الآيتين . ولعل السبب الرئيس في الخلاف في هذه المسألة ، هو

= الشنقيطي في " دفع إيهام الاضطراب " (ص ٣٧ - ٣٩) . وذهب إليه بعض الشافعية كالبعري

في تفسيره (١ / ٢١٢ - ٢١٣) ، والسمعاني في " تفسيره " (١ / ٢١٦) .

(١) " تفسير ابن كثير " (١ / ٢٣٣) .

(٢) " دفع إيهام الاضطراب " ص ٣٩ .

تعارض هاتين الآيتين في الظاهر : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا ﴾ [البقرة: ١٩٠] ، وقوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] ^(١).

واستدلوا أيضاً بما رواه رباح ^(٢) بن الربيع ، قال :

كنا مع رسول الله ﷺ في عزوة ، فرأى الناس مجتمعين على شيء ، فبعث رجلاً فقال : انظر علام اجتمع هؤلاء ؟ فجاء ، فقال : امرأة قتيل ، فقال : " ما كانت هذه لتقاتل " ، قال : وعلى المقدمة خالد بن الوليد ، فبعث رجلاً ، فقال : " قل لخالد : لا تقتلوا امرأة ولا عسيفاً " ^(٣).

(١) انظر ما كتبه ابن رشد في: "بداية المجتهد" (١ / ٤٤٦).

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٦ / ١٧٢) : "وهو بكسر الراء والتحتانية" ، وقال الشوكاني في النيل : (٧ / ٢٥٣) "وقال المنذري : بالباء الموحدة . ويقال بالتحتانية ، ورجح البخاري أنه بالموحدة".

(٣) أخرجه أحمد (٣ / ٤٨٨) ، وابن ماجة (٢٨٤٢) في الجهاد : "باب الغارة والبيات ، وقتل النساء والصبيان" ، وأبو يعلى (١٥٤٦) ، والبيهقي (٩ / ٩١) ، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥ / ٤٠٤) - تحفة الأختيار "من طرق :

عن أبي الزناد ، عن المرقع بن صيفي ، عن جده رباح قال : "فذكره". وهذا إسناد حسن.

أبو الزناد : هو عبد الله بن ذكوان ثقة فقيه من الخامسة . التقريب [٣٣٢٢] .

المرقع بن صيفي : مرقع بضم أوله ، وفتح ثانية وكسر القاف المشدودة . صدوق من الثالثة . "التقريب" [٦٦٠٥] .

وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٥ / ٤٦٠) . وقد قال عنه ابن حزم في المحلى (٥ / ٣٤٩) :

"مجهول" . قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١٠ / ٨١) :

"وهو من اطلاقاته المردودة".

وأخرج أيضاً الحديث "أبو داود" (٢٦٦٩) في : الجهاد : "باب في قتل النساء" ، والبيهقي في سننه (٩ / ٨٢) ، وابن عبد البر في التمهيد (١١ / ٦٥)

من طريق عمر بن المرقع بن صيفي بن رباح ، عن أبيه ، عن جده .

والحاصل أن الحديث إسناده حسن . وقد أعلّ الحديث بما لا يقدر ، وهو أن المرقع بن صيفي قد اختلف عليه فيه ، فقليل : عن جده رباح ، وقيل عن حنظلة بن الربيع ، وذكر البخاري وأبو حاتم أن الأول أصح ، كما نقل ذلك عنهم الحافظ في : "التلخيص الخبير" (٤ / ١٠٢).

وروايته عن حنظلة بن الربيع ، أخرجه أحمد (٤ / ١٧٨) ، وابن ماجة (٢٨٤٢) ، وابن حبان (

١١ / ١١٢) ، وعبد الرزاق (٩٣٨٢) ، وابن عبد البر في التمهيد (١١ / ٦٥).

من طريق : سفيان الثوري ، عن أبي الزناد ، عن المرقع بن صيفي ، عن حنظلة الكاتب ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة (فذكره).

والعسيف : الأجير وزناً ومعنى .

وهذا الحديث نص صريح في تحريم قتل العسيف ، وهو حسن كما بان من تخرجه ، فهو حجة في هذه المسألة.

واستدلوا أيضاً بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث جيوشه قال : " اخرجوا باسم الله ، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ، لا تغدروا ، ولا تغلوا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا الولدان ، ولا أصحاب الصوامع " (١) .

=وقد خطأوا الثوري في هذا ، ورجحوا أن الحديث من رواية رباح ، خطأه البخاري وأبو حاتم كما نقل ذلك ابن حجر ، وكذا أبو بكر ابن أبي شيبة خطأه كما نقل عنه تلميذه ابن ماجة في سننه .
وذهب ابن حبان كما في صحيحه (١١ / ١١٣) إلى أن المرقع سمع من رباح ومن حنظلة وكلا الحديثين محفوظان .

وعلى كل فالاختلاف قد وقع بين صحابين ، ومثل هذا لا يضر ، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى وله شاهد : أخرجه أحمد (٣ / ٤١٣) ، وسعيد بن منصور في سننه (٢٦٢٨) ، والبيهقي (٩ / ٩١) ، عن أيوب السخيتاني قال : سمعت رجلاً منا يحدث عن أبيه قال:
بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها : فنهانا أن نقتل العسفاء والوصفاء .

لكن إسناده ضعيف لجهالة الرجل الذي حدث أيوب ، لكن يشهد له الحديث السابق .
(١) أخرجه أحمد (١ / ٣٠٠) ، وأبو يعلى (٢٥٤٩) ، والطبراني (١١ / ٢٢٤) ، والبيهقي (٩ / ٩٠) ، وابن عبد البر في التمهيد (١١ / ٦٥) ، والطحاوي في " مشكل الآثار " (٥ / ٤٠٢ - تحفة الأخيار)

من طريق : ابن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (فذكره) .

وهذا إسناده ضعيف : لأجل ابن أبي حبيبة وداود بن الحصين .
ابن أبي حبيبة هو : إبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حبيبة الأنصاري .
قال أحمد : ثقة ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال مرة : يكتب حديثه ، ولا يحتج به . وقال أبو حاتم : شيخ ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، منكر الحديث ، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، وأحب إلى من إبراهيم بن الفضل .

وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : ضعيف . وقال الدارقطني : متروك . وقال ابن عدي : هو صالح في باب الرواية ، كما حكى عن يحيى بن معين ، ويكتب حديثه مع ضعفه .
وقال ابن حجر : ضعيف انظر : " تهذيب التهذيب " (١ / ٩٥) ، " التقريب " [١٤٧] .
وداود بن الحصين : قال ابن حجر : ثقة إلا في عكرمة . قال علي بن المديني : ما روى عن عكرمة فمكرر . وقال أبو داود : أحاديثه عن شيوخه مستقيمة ، وأحاديثه عن عكرمة مناكير .
انظر : " التقريب " [١٧٨٩] ، " تهذيب التهذيب " (٣ / ١٦٤) . =

فهذه الأحاديث التي سبق تخريجها فيها النهي عن قتل الشيوخ وكذا أصحاب الصوامع والعسيف . وبعضها حسن كما هو حال حديث النهي عن قتل العسيف والشيوخ ، وأما النهي عن قتل أصحاب الصوامع ، فلا يصح ، لكن يشهد له القياس الصحيح ، كما سيأتي إيضاحه بمشيئة الله تعالى .

واحتجوا أيضاً بوصية أبي بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه - لما بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان ، وكان أمير ربيع من تلك الأرباع ، وقال له : " إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله ، فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له ، وستجد قوماً فحصوا عن أوساط رؤوسهم

= قال ابن حجر في " التلخيص " (٤ / ١٠٣) :

" وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وهو ضعيف " .

وله شاهد من حديث علي عليه السلام قال :

كان نبي الله ﷺ إذا بعث جيشاً من المسلمين إلى المشركين ، قال :

" انطلقوا باسم الله " فذكر الحديث وفيه : ولا تقتلوا وليداً طفلاً ، ولا امرأة ، ولا شيخاً كبيراً " .

لكن ليس فيه ذكر أصحاب الصوامع ، إلا أن فيه ذكراً للشيخ الكبير ، وهو مما وقع فيه خلاف .

وأخرجه البيهقي (٩ / ٩٠ ، ٩١) وقال : في هذا الإسناد إرسال وضعف ، وهو بشواهد مع ما فيه من الآثار يقوى " .

وقال ابن حجر في التلخيص (٤ / ١٠٣) :

" وفي إسناده ضعف وإرسال " .

أما الإرسال فهو في رواية علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، عن جده فروايته عن جده مرسلة .

وأخرجه البيهقي أيضاً من وجه آخر منقطع .

وله شاهد من حديث أنس أن رسول الله ﷺ قال : " انطلقوا باسم ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله ،

ولا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا صغيراً ، ولا امرأة " وذكر الحديث .

أخرجه ابن أبي شيبة (٦ / ٤٨٣) ، أبو داود (٢٦١٤) في الجهاد : " باب في دعاء المشركين " ومن

طريقه البيهقي (٩ / ٩٠) ، من طريق : حسن بن صالح ، عن خالد بن الفزر عن أنس .

الحسن بن صالح هو بن حي ثقة فقيه . انظر " التقريب " [١٣٢١] .

خالد بن الفزر بكسر الفاء وفتحها وسكون الزاي بعدها راء ، مقبول . التقريب [١٦٧٥] .

فهذا الإسناد ضعيف من أجل خالد فهو مقبول ، إذا توبع ، ولم يتابع ، لكن يشهد له ما قبله .

فهذه الأحاديث وإن كانت أسانيداً ضعيفة إلا أنها قابلة للتحسين ، والعلم عند الله تعالى .

من الشعر ، فاضرب ما فحصوا عنه بالسيف ، وإني موصيك بعشر : " لا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هراماً ، ثم ذكر بقيتها " (١).

واستدلوا أيضاً : بأن أبا بكر ﷺ خطب فقال : بعد أن حمد الله عز وجل : " ألا لا يقتل الراهب في الصومعة " (٢).

وأيضاً : قال جابر بن عبد الله ﷺ :

" كانوا لا يقتلون تجار المشركين " (٣).

واستدلوا أيضاً : أن عمر بن الخطاب ﷺ قال :

" اتقوا الله في الفلاحين ، فلا تقتلوهم ، إلا أن ينصبوا لكم الحرب " (٤).

فهذه الآثار تدل على أن من لم يكن أهلاً للقتال ، لا يقتل ، ولذلك يقول أصحاب هذا الرأي : إن العلة في قتل من جوزنا قتله أنهم أهل قتال ، فكل من لم يكن كذلك ، فإنه لا يقتل.

قال ابن قدامة معللاً لعدم قتل الشيخ الفاني :

" ولأنه ليس من أهل القتال ؛ فلا يقتل ، كالمرأة " (٥). وكذا قال في الأعمى والراهب .

وقد قال ابن دقيق العيد عند كلامه على تحريم قتل النساء والصبيان .

" هذا حكم مشهور (٦) متفق عليه فيمن لا يقاتل ... ولعل سر هذا الحكم : أن الأصل عدم إتلاف النفوس ، وإنما أبيح منه ما يقتضيه دفع المفسدة . ومن لا يقاتل ، ولا يتأهل للقتال في العادة ليس في إحداث الضرر كالمقاتلين ، فرجع إلى الأصل فيهم وهو المنع . هذا مع ما في نفوس النساء والصبيان من الميل "

(١) أخرجه مالك في " الموطأ " ، (٢ / ٤٤٧) ، في الجهاد : باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو . وسعيد بن منصور في " سننه " (٢ / ١٤٨) ، ولم يذكر ولا كبيراً هراماً . وعبد الرزاق (٥ / ١٩٩) ، وابن أبي شيبه (٦ / ٤٨٣) ، والبيهقي (٩ / ٨٩ - ٩٠) . والطحاوي في " مشكل الآثار " (٥ / ٤٠٢ - تحفة الأخيار) ، والبعوي في " شرح السنة " (١١ / ٤٨ - ٤٩) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه (٦ / ٤٨٣) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه (٦ / ٤٨٤) ، والبيهقي (٩ / ٩١) .

(٤) المصدرين السابقين .

(٥) " المغني " (١٣ / ١٧٨) .

(٦) يعني تحريم قتل النساء والصبيان .

وعدم التشبث الشديد بما يكونون عليه كثيراً ، أو غالباً ، فرفع عنهم القتل ، لعدم مفسدة للقاتلة في الحال والحاضر ، ورجاء هدايتهم عند بقائهم " (١) .

فالحاصل أن العلة هذه - أعني من كان أهلاً للقتال قتل - علة صحيحة ، ولأجلها إذا قاتلت للمرأة أو الشيخ الهرم أو الراهب قُتل .

ولهذا يقول الإمام الشوكاني عليه رحمة الله عند كلامه على حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وقد مرّ آنفاً :

" والحديث وإن كان فيه المقال المتقدم ، لكنه معتضد بالقياس على الصبيان والنساء بجامع عدم النفع والضرر ، وهو المناط .

ثم قال :

" ويقاس على للنصوص عليهم بذلك الجامع : من كان مقعداً ، أو أعمى ، أو نحوهما ممن كان لا يرجى نفعه ، ولا ضره على الدوام " (٢) .

وأما أدلة ابن حزم : فما ذكره من قوله سبحانه : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ وكذا حديث عطية القرظي ، فهي أدلة عامة ، وأدلة الجمهور خاصة ، والخاص مقدم على العام كما هو معلوم في أصول الفقه . ثم هو سبيل إلى التوفيق بين النصوص . وهذا أمر مطلوب ، فلا تضرب الأدلة بعضها ببعض . وأما استدلاله بقصة دريد بن الصمة ، فإن دريداً كان ذا رأي ومشورة لقومه (٣) . ويشعر بهذا سياق قصة قتله ، فعند البخاري ومسلم :

عن أبي موسى قال : لما فرغ النبي ﷺ من حنين بعث أبا عامر على جيش إلى أوطاس ، فلقي دريد بن الصمة ، فقتل دريد ، وهزم الله أصحابه . فهذا يدل على أنه كان ذا شأن فيهم ، فلو كان مخرفاً لما أضيف أصحابه إليه ، وأيضاً كان هارباً هو وأصحابه ، كما يدل على ذلك سياق ابن حبان للقصة (٤) .

(١) "العدة" (٤ / ٥٢٦) ، مع حاشية الصنعاني .

(٢) "نيل الأوطار" (٧ / ٢٥٤) . وانظر لإثبات هذه العلة : "المعنى" (١٣ / ١٧٨) ، "مختصر اختلاف الفقهاء" (٣ / ٤٥٦) ، "شرح مختصر الخرقى" للزركشي (٦ / ٥٤٦) .

(٣) انظر : "شرح مختصر الخرقى" (٦ / ٥٤٦) ، "نيل الأوطار" (٧ / ٢٥٤) ، "مختصر اختلاف الفقهاء" (٣ / ٤٥٦) .

(٤) وقد سبق تخريج قصة قتله ، فلتنظر .

وأما حديث سمرة : " اقتلوا شيوخ ... " الحديث .

فهو ضعيف كما سبق . وعلى فرض صحته فقد أجيب عن الاستدلال به .
وذلك بأن يقال إن هذا الحديث عام ، والأحاديث التي فيها جواز القتل خاصة
قال الإمام ابن قدامة :

" وأما حديثهم ، فأراد به الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال ، أو معونة عليه
برأي أو تدبير ، جمعاً بين الأحاديث . ولأن أحاديثنا خاصة في الهرم وحديثهم
عام في الشيوخ كلهم ، والخاص يقدم على العام "(١).

وأما ما احتج به ابن حزم من قول عمر واشتجاره ، فقد خولف في ذلك ، كما
سبق نقله عن أبي بكر الصديق . بل لو قال قائل : إن الإجماع قام على تحريم
قتل من ذكرنا ، لاشتجار قول أبي بكر ، وكونه سابقاً لعمر ، لم يكن قوله بعيداً ،
ويقال أيضاً : إن أثر عمر الأول لم يرد فيه عمر قتل جميع المشركين ، بل من
قاتل منهم ، بدليل الأثر الذي احتج به الجمهور ، والذي فيه عدم قتل الفلاحين
إلا إذا قاتلوا .

وأما قولهم : إنهم أحرار بالغون ؛ فيجوز قتلهم . فهذه العلة منقوضة بالمرأة
الكافرة ، فهي بالغة حرة كافرة ، ومع هذا لا تقتل ، في حين أنها إذا قتلت ،
قتلت ، فدل هذا على أن الكفر ليس بعلة للقتل ، وأن العلة التي ذكرها الجمهور
هي العلة الصحيحة في القتل . والعلم عند الله تعالى .

فالمراجع من القولين السابقين : أن من لم يكن أهلاً للقتال ، فإنه لا يقتل ،
فالمرأة والصبي والشيخ الهرم والفلاح والراهب وكل من ليس أهلاً للقتال ، إن
لم يقاتلوا ، لم يقتلوا . كما دلت الآيات والأحاديث والآثار التي ذكرناها على
هذا القول .

(١) "المغني" (١٧٨/١٣) ، وانظر : " نيل الأوطار " (٢٥٤/٧) .

المسألة التاسعة :

[١٤] الجهاد مع كل إمام .

قال ابن حزم رحمه الله تعالى :

" وَأَمَّا الْجِهَادُ : فَهُوَ وَاجِبٌ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ ، وَكُلِّ مُتَغَلَّبٍ ، وَكُلِّ بَاغٍ ، وَكُلِّ مُحَارِبٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّهُ تَعَاوُنٌ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَفَرَضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ الدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ ، وَإِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ ، وَمَنْعُ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ أَرَادَهُمْ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ فَهَذَا عُمُومٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ بِنَصِّ الْآيَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَكُلِّ زَمَانٍ ^(١) .

(١) " الفصل " (٣٢ / ٥) ، وانظر : " الخلى " (٥ / ٣٥٢) .

الدراسة

أفاد ابن حزم رحمه الله تعالى في هذه المسألة الهامة أن الجهاد ماضٍ مع كل إمام بركان ، أو فاجر ، كما أن الجهاد يكون واجبا مع الباغي ، ومع الواحد من المسلمين .

أما كون الجهاد ماضٍ مع البر والفاجر ، فهذا موطن إجماع بين أهل العلم ، ومن نقل الإجماع على هذا الإمام ابن حزم حيث قال :
 " واتفقوا أن الجهاد مع الأئمة فضل عظيم " (١).

فقوله : " الأئمة " يفيد العموم ، فيشمل أئمة الهدى والطاعة ، وأئمة الجور ، والفسق .

كما نقل الإجماع أيضاً الإمام أحمد رحمه الله ، حيث قال رحمه الله :
 " هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر ، وأهل السنة المتمسكين بعروقتها ، المعروفين بها ، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا ، وأدركت من أدركت من علماء الحجاز والشام وغيرهم عليها . فمن خالف شيئاً من هذه للمذاهب ، أو طعن فيها ، أو عاب قائلها : فهو مبتدع خارج عن الجماعة ، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق " ثم ذكر جملة من معتقدهم إلى أن قال : " والجهاد ماضٍ قائم مع الأئمة بروا ، أو فجروا ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل .

وقال الإمام أحمد أيضاً في ذكره أصول السنة : " والغزو ماضٍ مع الأمراء إلى يوم القيامة البر والفاجر ، لا يترك " (٢) .

(١) " مراتب الإجماع " ص ٢٠١

(٢) انظر هذه الرسالة في " طبقات الحنابلة " (٢٢٨/١)

ونقل الإجماع أيضاً أبو حاتم^(١)، وأبو زرعة^(٢)، فيما رواه عنهما ابن أبي حاتم^(٣) حيث قال :

" سألت : أبي وأبا زرعة - رضي الله عنهما - عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين ، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار ، وما يعتقدان من ذلك ، فقالا :

أدركنا العلماء في جميع الأمصار : حجازاً ، و عراقاً ، ومصرأً ، وشاماً ، و يمنأً ، فكان من مذهبه :

" ... ونقيم فرض الجهاد والحج ، مع أئمة المسلمين في كل دهر ، وزمان ... وأن الجهاد ماضٍ منذ بعث الله عز وجل نبيه ﷺ إلى قيام الساعة ، مع أولي الأمر من أئمة المسلمين ، لا يبطئه شيء " (٤) .

فقولهم : " مع أولي الأمر " يفيد العموم ، أي : مع كل إمام سواء كان براً ، أم فاجراً .

وهكذا قال الإمام علي بن المديني^(٥) رحمه الله :

" السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة : لم يقلها ، أو يؤمن بها لم يكن من

(١) أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الإمام ، الحافظ ، الناقد ولد سنة خمس وتسعين ومائة ، وتوفي سنة سبع وسبعين ومائتين ، وكان رأساً في معرفة الرجال والأسانيد ، على تشدد فيه . انظر ترجمته في : " سير أعلام النبلاء " (١٣ / ٢٤٧) .

(٢) أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي ، الإمام سيد الحفاظ ، محدث الري ، وهومن الأئمة النقاد المعتدلين . توفي في آخر يوم من سنة أربع وستين ومائتين . انظر ترجمته في : " سير أعلام النبلاء " (١٣ / ٦٥) .

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن أدریس الرزاي العلامة الحافظ ، يكنى أبا محمد ، من الأئمة الذين برعوا في النقد ، وقد حفظ علم أبيه ، وأبي زرعة . توفي سنة سبع وعشرين وثلاث مائه بالري . انظر ترجمته في : " سير أعلام النبلاء " (١٣ / ٢٦٣) .

(٤) " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " للالكائي (١ / ١٩٧ - ١٩٩) . وقد طبعت هذه العقيدة في رسالة مفردة بعنوان : " كتاب أصل السنة واعتقاد الدين " لابن أبي حاتم ، تحقيق إبراهيم الحازمي .

(٥) علي بن عبد الله بن جعفر المديني ، الشيخ الإمام الحجة أمير المؤمنين في الحديث ، قال البخاري : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين . انظر ترجمته في : " سير أعلام النبلاء " (١١ / ٤١) .

أهلها.. والغزو مع الأمراء ماضٍ إلى يوم القيامة : البر ، والفاجر لا يترك " (١).

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته :

" والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين : برهم ، وفاجرهم إلى قيام الساعة ، لا يبطلها شيء ، ولا ينقضهما " (٢).

وهذا الإجماع كافٍ في إثبات هذه المسألة ؛ إذ الإجماع قطعي الدلالة كما هو معلوم ، لكن هذا الإجماع قائم على أدلة ، منها ما ذكره ابن حزم ، ومنها ما سأذكره بحسب الله تعالى . فأقول :

استدل ابن حزم في هذه المسألة بعموم قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، وبقوله سبحانه : ﴿ اقْرَأُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة: ٤١] فهذا أمر عام للمسلمين بأن يقاتلوا الكفار ، ولما كان قتال الكفار لا بد فيه للمسلمين من إمام يسوسهم ، ويلفع العدو عنهم ، وجدنا أن الله سبحانه أطلق الأمر بالقتال ، ولم يقيد بكون الإمام صالحاً ؛ فكان هذا دالاً على أنهم يقاتلون مع البر والفاجر . لأن الأمر العام وكذا المطلق لا يجوز تخصيصه ، ولا تقييده إلا بدليل شرعي ، ولم نجد دليلاً يخص الجهاد بكونه مع الإمام الراشد البار فقط . واستدل أيضاً بقوله سبحانه : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٢] .

فقتال الكفار ولو كان الإمام الذي يقاتل المسلمون معه فاسقاً هو من باب التعاون على البر والتقوى ، فهو داخل في عموم الأمر بالتعاون على البر والتقوى ، على أن ابن حزم رحمه الله تعالى يستدل - كذلك - بهذا الإطلاق على وجوب القتال كذلك مع الباغي ، والباغي هو من خرج على إمام المسلمين ، وله شبهة . كما أنه يستدل بإطلاق الآيات على وجوب القتال مع من قتال الكفار من المسلمين ولو كان واحداً .

ومن الأدلة في هذه المسألة :

(١) "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (١ / ١٨٨).

(٢) انظر هذه العبارة مع شرحها لا بن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوي (٢ / ٥٥٥).

ما رواه عروة البارقي عن النبي ﷺ أنه قال : " الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة : الأجر والمغنم " ^(١) .

وقد بَوَّبَ الإمام البخاري على هذا الحديث بقوله :

" باب الجهاد ماضٍ مع البر والفاجر لقول النبي ﷺ : " الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة " .

وقد بين العلماء وجه الدلالة من الحديث ، قال الحافظ ابن حجر :

" سبق - يعني البخاري - إلى الاستدلال بهذا الإمام أحمد ، لأنه ﷺ ذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة ، وفسره بالأجر والمغنم ، المغنم المقترون بالأجر إنما يكون من الخيل بالجهاد ، ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلاً ؛ فدل على أن لا فرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل ، أو الجائر " ^(٢) .

فهذا وجه الاستدلال الإمام بهذا الحديث .

ومن الأدلة أيضاً : ما رواه أبو هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ :

" وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر " ^(٣) .

ومنها ما رواه أنس ؓ قال : قال رسول الله ﷺ :

" ثلاث من أصل الإيمان : الكف عمن قال لا إله إلا الله ، ولا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماضٍ منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمي الدجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار " ^(٤) .

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٢) ، في " الجهاد والسير " : باب : " الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة " ، ومسلم (١٨٧٣) ، في كتاب الإمارة : باب " الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة " من حديث عروة البارقي ؓ .

(٢) " فتح الباري " (٦ / ٦٧) .

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٦٢) ، في الجهاد والسير : باب : " إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر " . ومسلم (١١١) في : " الإيمان " ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه .

(٤) أخرجه أبو داود (٢٥٣٢) ، في : " الجهاد " باب الغزو مع أئمة الجور ، ومن طريقه البيهقي في " السنن الكبرى " (١٥٦ / ٩) ، وأبو يعلى (٢٨٧ / ٧) ، من طريق جعفر بن برقان عن يزيد بن أبي نشبة عن أنس بن مالك (فذكره) . وهذا إسناد ضعيف من أجل يزيد ، فإنه مجهول .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً ، والصلاة واجبة عليكم خلف كل برأ كان أو فاجراً " الحديث ^(١).

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على ما ذكره الإمام ابن حزم ، من أن الجهاد لا يترك لأجل فسق الأمير ، فلو ترك لتعطلت شعيرة عظيمة من شعائر الدين ، ولحدث من الفساد بسبب تعطيلها ضرر عظيم على الإسلام والمسلمين قال الإمام ابن قدامة : " ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يفضي إلى قطع الجهاد ، وظهور الكفار على المسلمين ، واستئصالهم ، وظهور كلمة الكفر ، وفيه فساد عظيم " ^(٢).

وقال الإمام صديق حسن خان رحمه الله مددلاً على مسألتنا هذه : " لأن الأدلة الدالة على وجوب الجهاد - من الكتاب والسنة - وعلى فضيلته ، والترغيب فيه وردت غير مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلاً . بل هذه فريضة من فرائض أوجبها الله تعالى على عبادة المسلمين ، من غير تقييد بزمن أو مكان ، أو شخص ، أو عدل ، أو جور . فتخصيص وجوب الجهاد بكون السلطان عادلاً ، ليس عليه أثارة من علم . وقد يبلي الرجل الفاجر في الجهاد ، ما لا يبله البار العادل ، وقد ورد بهذا الشرع كما هو معروف " ^(٣).

= "والراوي عن أنس يزيد بن أبي ثبابة ، وهو في معنى الجهول " . انظر "مختصر أبي داود" (٣ / ٣٨٠) .

^(١) أخرجه أبو داود (٢٥٣٣) في الجهاد : باب في " الغزو مع أئمة الجور " ، ومن طريقه البيهقي (٣ / ١٢١) ، والدارقطني (٢ / ٥٦) .

من طريق : مكحول عن أبي هريرة ، وهذا إسناد منقطع . مكحول لم يسمع من أبي هريرة . قاله الحافظ المنذري في مختصر أبي داود (٣ / ٣٨٠) .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦ / ٦٧) : " ولا بأس برواياته ، إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة . وفي الباب عن أنس أخرجه سعيد بن منصور وأبو داود أيضاً ، وفي إسناده ضعف " .

وقد تكلم الحافظ الزيلعي على هذه الأحاديث في " نصب الراية " (٢ / ٢٧ - ٢٨) .

^(٢) " المغني " (١٣ / ١٤) ، وانظر الكافي لابن قدامة (٥ / ٤٩٨) .

^(٣) " الروضة الندية " (٣ / ٤٣٨ - مع التعليقات الندية) .

وأما قول الإمام ابن حزم - رحمه الله - "ومع للتغلب" ، فقد عني بالتغلب : من توصل إلى السلطة والحكم بسيفه ، فقهر الناس حتى أذعنوا له . ولا شك أن من فعل هذا حتى بايعه الناس فهو إمام من أئمة المسلمين تجب طاعته ، وتحرم مخالفته ما لم يأمر بمعصية . وهذا من الأمور المتفق عليها بين العلماء .

قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى عليه ، وعلى سائر علماء المسلمين - :
 "أصول السنة عندنا : التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ ...
 والسمع والطاعة للأئمة ، وأمير المؤمنين : البر والفاجر ممن ولي الخلافة ، واجتمع الناس عليه ، ورضوا به ، ومن خرج عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين^(١) .

وقال الإمام النووي ، مبينا طرق الإمامة :

"وأما الطريق الثالث : فهو القهر والاستيلاء ، فإذا مات الإمام ، فتصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعه ، وقهر الناس بشوكته وجنوده ، وانعقدت خلافته لينتظم شمل المسلمين ، فإن لم يكن جامعاً للشرائط بأن كان فاسقاً أو جاهلاً ، فوجهان ، أصحها : انعقادها لما ذكرناه ، وإن كان عاصياً بفعله " ^(٢) .

وقال الحافظ ابن حجر :

"وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، وأن طاعته خير من الخروج عليه ، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء " ^(٣) .
 وكان ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - لما بايع الناس عبد الملك بن مروان كتب إليه :

"إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله ، وسنة رسوله - ﷺ - فيما استطعت ، وإن بني قد أقرؤا بذلك " ^(٤) .

^(١) "طبقات الخنابلة" (١ / ٢٢٦) ، وهذه من رسالة عبدوس بن مالك سمعها من الإمام

أحمد - رحمه الله - وروى هذه الرسالة الإمام اللالكائي في "أصول اعتقاد أهل السنة" (١ / ١٧٦) .

^(٢) "روضة الطالبين" (١٠ / ٤٦) .

^(٣) "فتح الباري" (١٣ / ٩) .

^(٤) "أخرجه البخاري" (٧٢٠٣ ، ٧٢٠٥) ، في كتاب الأحكام : باب كيف يبايع الإمام الناس .

وكانت الكلمة - كلمة المسلمين - مفرقة لم يجتمع الناس على إمام واحد فلم يبايع عليه السلام لأحد .

قال الحافظ ابن حجر :

" وكانت قبل ذلك مفرقة ، وكان في الأرض قبل ذلك اثنان ، كل منهم يدعى له بالخلافة ، وهما عبد الملك بن مروان ، وعبد الله بن الزبير ... وكان عبد الله ابن عمر في تلك المدة امتنع أن يبايع لابن الزبير ، أو لعبد الملك ، كما امتنع أن يبايع لعلي ، أو معاوية ، ثم بايع معاوية ، لما اصططح مع الحسن بن علي ، واجتمع عليه الناس ، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية ، لاجتماع الناس عليه ، ثم امتنع من المبايع لأحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير ، وانتظم الملك كله لعبد الملك ؛ فبايع له حينئذ " ^(١) .

والحاصل :

أن من غلب على الناس بسيفه ، وغلبهم بقوته ، وقهرهم بسلطته ؛ فهو إمام يجب على الناس مبايعته ، ويحرم عليهم معصيته إذا أمرهم ، اللهم إلا إذا أمر بمعصية ؛ فلا سمع ، ولا طاعة ، فيما أمر من معصية الله ، كما دلت على هذا الأحاديث الصحيحة .

والظاهر أيضاً أن مراد ابن حزم في قوله : " كل باغ " من خرج على الإمام بتأويل . وأخذ يجاهد الكفار ، فالواجب الجهاد معه .

لكن ، هذا لا يسلم لابن حزم ؛ لأن في هذا افتيات على شأن من شئون إمام المسلمين ، بل ما هو من أعظمها ، وهو الجهاد في سبيل الله تعالى . فلو أجزنا - فضلاً عن الإيجاب - الجهاد عن غير أمر الإمام لكان في هذا من الفساد ، وخرق الكلمة ما الله به عليم . وإذا كان أهل العلم ينصون على أن السرية لا يجوز لها أن تقاتل إلا بإذن أميرها ، فمن باب أولى أن لا يكون تسيير الجيوش التي تنبعث منها المرايا إلا بإذن الإمام .

وأما قوله : " كل محارب من المسلمين " ، فهذا يوضحه قوله في المحلى ، عند ذكره لهذه المسألة :

(١) " فتح الباري " (١٣ / ٢٠٧) .

" ويغزوهم - الكفار - المرء وحده إن قدر أيضاً" ^(١).

أي من حارب من المسلمين الكفار وحده حارب معه . ولعلّ هذا في جهاد الدفع كما يسميه بعض العلماء ^(٢) أي : إذا غزى الكفار بلاد المسلمين وجب الدفع عن حرّات المسلمين على كل مسلم .

وأما إن أراد غزو الكفار في بلادهم - كما هو ظاهر عبارته - فهذا لا يصح لأن من شروط الجهاد : أن يكون تحت راية الإمام . ولهذا ينصّ العلماء على أن الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة ، لكنهم لا يتركون هذه العبارة هكذا مطلقة . بل يقيّدونها بقولهم : " مع كل إمام بر كان أو فاجر " .
فهذا يفيد أن الجهاد مرتبط بالإمام . وإلا ، فما فائدة قولهم : " مع كل إمام " .
والعلم عند الله تعالى .

(١) " المحلى " (٥ / ٣٥٢) .

(٢) ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية انظر : " الاختيارات العلمية " جمع البعلبي ص ٤٤٧ .

قال الله تعالى:

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٦] .

وفيها مسألتان :

المسألة الأولى : القرآن كلام الله تعالى .

المسألة الثانية : حكم قول : لفظي بالقرآن مخلوق .

المسألة الأولى :

[١٥] القرآن كلامُ الله تعالى .

قال الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى :

" وأنَّ القرآنَ الَّذِي فِي الْمَصَاحِفِ بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ شَرْقًا وَغَرْبًا ، فَمَا بَيْنَ ذَلِكَ مَنْ أَوَّلِ أُمَّ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِ اللَّعُودَتَيْنِ : كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَوَحْيُهُ أَنْزَلَهُ عَلَى قَلْبِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ . مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنْهُ ، فَهُوَ كَافِرٌ .

قال الله تعالى : ﴿ فَاجْرِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ٦] .

وقال تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [الشعراء : ١٩٣-١٩٤] .

وقال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الشورى : من الآية ٧] " ^(١) .

ولما ردَّ رحمه الله تعالى قول مَنْ قال : إنَّ جبريلَ لم يترل بكلامِ الله بل بما هو عبارة عن كلامِ الله عزَّ وجلَّ ، وما نسمعُ ونقرأ ليس هو القرآن البتة ، قال :

" وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْكُفْرِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾

[الشعراء : ١٩٣-١٩٤] .

وقال تعالى : ﴿ فَاجْرِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت : ٤٩] .

وقال رسولُ الله ﷺ : " إِنَّمَا أَحَبُّ أَنْ أَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِي " ^(٢) يَعْنِي الْقُرْآنَ ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ " ^(٣) . وَنَهَّيْهِ

(١) " المحلى " (١ / ٣٢) .

(٢) أخرجه " البخاري " (٤٥٨٢) في كتاب التفسير : باب " فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ... "

من حديث ابن مسعود .

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٣٧) في التفسير : باب سورة عبس ، ومسلم (٧٩٨) في كتاب صلاة

المسافرين : باب فضل الماهر بالقرآن . من حديث عائشة رضي الله عنها .

عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ^(١) ، إِلَى إِجْمَاعِ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَخَاصَّتِهِمْ وَجَاهِلِهِمْ وَعَالَمِهِمْ عَلَى الْقَوْلِ : حَفِظَ فُلَانُ الْقُرْآنَ ، وَقَرَأَ فُلَانُ الْقُرْآنَ ، وَكَتَبَ فُلَانُ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ ، وَسَمِعْنَا الْقُرْآنَ مِنْ فُلَانٍ ، وَهَذَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمُصْحَفِ مِنْ أَوَّلِ أُمَّ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ^(٢) .

كما نقل الإجماع على هذا القول في هذه المسألة ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٠) في كتاب الجهاد : باب كراهية السفر بالمصحف إلى أرض العدو ومسلم (١٨٦٩) في كتاب الإمارة : باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما . ولفظة : " كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ، مخافة أن يناله العدو " .

(٢) " الفصل " (٥ / ٨٠ - ٨١) ، وانظر : " الفصل " (٣ / ١١ وما بعدها) ، " الدرر " ص ٢١٩ .

(٣) انظر : " مراتب الإجماع " (ص ٢٦٨) .

الدراسة :

هذه المسألة التي نحن بصددّها : من مسائل الدين العظام ، ومبانيه الكبار ، كيف لا ، وهي تتعلق بأصل الدين ، وقاعدته ، وهو كتاب الله عز وجل ، وما يعتقده الناس فيه . وقد وقع اتفاق أهل السنة والجماعة : على أن القرآن كلام الله عز وجل منزل غير مخلوق . ولم يزل الناس على هذا القول لا يعرفون غيره ، حتى نشأت فرقة من فرق الضلال ، فأشهرت القول بكون كلام الله تعالى مخلوقاً ، ودعوا إلى هذا المذهب — وبئس المذهب هو — وامتنحوا الناس عليه ، ودعوا إليه بكل ما أوتوا . لكنّ الله عز وجل دحرهم ، وأخزاهم ، وأبان للناس خطأهم ، وعوارهم ، ومجانبتهم الصواب ، وكان ذلك على يدي علماء أهل السنة والجماعة ، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .

ولم يكن الخلاف مع طائفة واحدة بل طوائف عدة كلها خالفت أهل السنة والجماعة ، ولقد عدّها ابن القيم ، فبلغت قرابة تسعة أقوال . وكان من أشهر هذه الأقاويل المخالفة : قول المعتزلة القائلين بخلق القرآن ، وقول الأشعرية القائلين : بأن كلام الله عز وجل معنى قائم بذاته ، وأن القرآن عبارة عن كلامه . تعالى الله عن ذلك . والحقيقة أن القولين واحد ، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ، وهو من أعلم الناس بأقاويل أهل الكلام ، وما تقول إليه . كما قد اعترف بهذا الرازي ، وهو من كبار علماء الأشعرية ، كما ذكر ذلك عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ^(١) .

والحاصل أن هذه المسألة : قد وقع عليها الاتفاق من أهل السنة كما نقله جمع من أهل العلم منهم : ابن حزم ، والإمام السجزي ، وابن قدامة ، والدارمي ، وابن تيمية ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وغيرهم كثير ^(٢) .

(١) انظر لهذا : " التسعينية " لابن تيمية (٦١٨/٢) ، " رسالة السجزي إلى أهل زبيد " (ص ١٠٥) ، " حكاية المناظرة في القرآن " لابن قدامة (ص ١٧-١٨) .

وانظر للأقوال في المسألة : " شرح الطحاوية " (١٧٢/٢ ، ١٧٤) ، " ونونية ابن القيم " (١٠٩/١-وما بعدها ، شرح هراس) ، " مجموع الفتاوى " (١٦٢/١٢-١٨٤) ، " الرسالة الواضحة " (٧٠٩-٧٠٣/٢) (٢) انظر : " رسالة السجزي إلى أهل زبيد " (ص ٨١) ، " حكاية المناظرة في القرآن " لابن قدامة (ص ٣٠ ، ٣٢) ، " الرد على الجهمية " للدارمي (ص ١٧٩ ، ١٨٩-١٩١) ، " الشريعة " للأجري (٤٨٩/١) ، " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " للالكائي (٢٠٠/١ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٤٢٢/٣) =

قال الإمام البخاري :

" لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم : أهل الحجاز ، ومكة ، والمدينة والكوفة ، والبصرة ، وواسط ، وبغداد ، والشام ، ومصر. لقيتهم أكثر من ست وأربعين سنة ، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين ، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد ، بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصي كم دخلت الكوفة ، وبغداد مع محدثي أهل الخرسان ، ثم ذكر بعضهم وقال : فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء :

"... وأن القرآن كلام الله غير مخلوق " (١) .

وهكذا نقل الإمام أحمد بن حنبل عن لقيه من أهل العلم (٢) .

وقال الإمام الصابوني رحمه الله تعالى :

" ويشهد أصحاب الحديث ، ويعتقدون : أن القرآن كلام الله ، وكتابه ، وخطابه ، ووحيه ، وتتريله غير مخلوق ، ومن قال بخلقه ، واعتقده ، فهو كافر عندهم ، والقرآن الذي هو كلام الله ووحيه : هو الذي يتزل به جبريل على الرسول ﷺ قرآنًا عربيًا لقوم يعلمون ، بشيرًا ونذيرًا ، كما قال عز من قائل : ﴿ وَإِنَّ لَتَنْزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لَتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء : ١٩٢ - ١٩٥]

هو الذي بلغه الرسول ﷺ أمته كما أمر به في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [المائدة : ٦٧] ، فكان الذي بلغهم بأمر الله تعالى كلامه عز وجل " (٣) .

ولهم على معتقدهم هذا أدلة كثيرة جداً من نصوص الكتاب والسنة وآثار الصحابة رضوان الله عليهم ، فمن ذلك :

= " فتيا وجواها في ذكر الاعتقاد " للهمداني (ص ٩٣) ، " التسعينية " لابن تيمية (٢ / ٦٨٦) ،

" مجموع الفتاوى " (١٢ / ٥١٦) " شرح السنة " (١ / ١٨٦) .

(١) انظر " اعتقاد البخاري في : " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (١ / ١٩٤ - ١٩٦) .

(٢) انظر : " اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن " (ص ٢١)

(٣) " عقيدة السلف " (ص ٥) .

قول الله تعالى : ﴿ إِنِّي رَبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَبِيبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٤].

ففي الآية جعل الله سبحانه وتعالى الخلق شيء ، والأمر شيء ، فدل على أن الأمر ليس من باب الخلق بدلالة العطف. ومن المعلوم أن القرآن من أمر الله تعالى . قال الله عز وجل :

﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ﴾ [سورة الشورى : ٥٢]

قال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى : ما يقول هذا الدويبة - يعني بشر المريسي - ؟

قالوا : يزعم أن القرآن مخلوق . قال : فقد كذب . قال الله عز وجل : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ فالخلق : خلق الله ، والأمر : القرآن " (١) .
وهكذا قال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (٢) .

قال ابن أبي العز الحنفي :
" ففرق بين الخلق والأمر ، فلو كان الأمر مخلوقاً ، للزم أن يكون مخلوقاً بأمر آخر ، والآخر بآخر ، إلى ما لا نهاية له ، فيلزم التسلسل ، وهو باطل " (٣)
وهذه الآية من أصرح الآيات ، وأوضحها بياناً على مذهب أهل السنة والجماعة . واستدلوا كذلك بقوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] .
وبقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل : ٤٠]

(١) "رواه اللالكائي" (١/ ٢٤٤) ، وذكره البخاري في معتقده كما عند اللالكائي (١/ ١٩٦)

ورواه الأجرى في الشريعة (١/ ٥٥٥) وعلقه البخاري في صحيحه جازماً به في كتاب التوحيد

باب : قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾

(٢) انظر "رسالة الإمام أحمد إلى المتوكل" وهي في "المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في

العقيدة" (١/ ٢٠٤).

(٣) "شرح الطحاوية" (١/ ١٧٩) ، وانظر : "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٤٣) .

فهذه كالأية التي قبلها فيها أن الخلق إنما يخلق بأمر الله تعالى لا أن أمر الله تعالى هو المخلوق تعالى الله عن ذلك ^(١) .
ومن الأدلة قوله تعالى :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٨] .

والمراد بكلماته : القرآن الكريم ، ومعلوم أن الكلام صفة من الصفات ، والصفة لا تقوم بذاتها ، فالكلام لا بد له من متكلم يتكلم به ، وهو الله عز وجل ، كما في الآية ، بدليل أن الضمير في كلماته : يعود على أقرب مذكور ، وهو الله تبارك وتعالى .

وكذا قوله لموسى عليه السلام :

﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَامِي ﴾ [الأعراف : ١٤٤] .
واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام : ١٠٦]

وهو القرآن ، وما كان من الله ليس بمخلوق ؛ لأنه ليس شئ من الله مخلوقاً .
وقال الله تبارك : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ١]
وقال سبحانه : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [النساء : ١٠٥]
وقال تعالى : ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ١٦٦] .

﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل : ١٠٢]
وبوّب الإمام البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد ، فقال :

(١) انظر : " الرسالة الواضحة " (٢ / ٦٦٤) ، " فتح الباري " (١٣ / ٥٤٢) ، " شرح كتاب التوحيد " للدكتور عبد الله الغنيمان " (٢ / ١٢٦ ما بعدها) ، " الاعتقاد " للبيهقي (٩٥ - ٩٦) ، " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤) ، " الحيدة " (ص ٣٧) " التوحيد " لابن خزيمة (١ / ٣٩١ - ٣٩٣) ، " خلق أفعال العباد " (ص ٣٠ - ٣١) .

باب قول الله تعالى : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةِ يَشْهَدُونَ ﴾ .

ثم ساق حديث البراء بن عازب ، وفيه : " آمنت بكتابك الذي أنزلت " ^(١) .
وحديث عبد الله بن أبي أوفى : قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : اللهم منزل
الكتاب ^(٢) .

وكأنه أراد بهذا الباب إثبات كون القرآن منزل من الله عز وجل ، وأنه سبحانه
هو المتكلم به على الحقيقة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله تعالى معلقاً على قوله سبحانه :
﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُقْرِئٌ لَكُورِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ
الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠١ ، ١٠٢] . قال :

" فأمره أن يقول : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ فإن الضمير في قوله :
﴿ نَزَّلَهُ ﴾ عائد على ما في قوله : ﴿ بِمَا يُنْزِلُ ﴾ ، والمراد به القرآن ، كما يدل
عليه سياق الكلام " يُنْزِلُ " فقوله : ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ بيان لتزول
جبريل به من الله ، فإن روح القدس ههنا ، هو : جبريل ، بدليل قوله : ﴿ مَنْ
كَانَ عَدُوًّا لِلْجِبْرِيلِ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٩٧] .
وهو الروح الأمين كما في قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ
لَتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ . وفي قوله : ﴿ الْأَمِينُ ﴾ دلالة على أنه مؤتمن
على ما أرسل به ، لا يزيد فيه ، ولا ينقص منه .

وفي قوله : ﴿ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١١٤] دلالة على أمور منها :
بطلان قول من يقول : إنه كلام مخلوق خلقه في جسم من الأجسام المخلوقة ،
كما هو قول الجهمية الذين يقولون بخلق القرآن ...

^(١) البخاري برقم (٧٤٨٨) ، ومسلم (٢٧١٠) : " كتاب الذكر والدعاء " : باب ما يقول عند
النوم .

^(٢) البخاري برقم (٧٤٨٩) ، ومسلم (١٧٤٢) : كتاب الجهاد : باب كراهية تمنى لقاء العدو .

والمقصود أن قوله : " منزل من ربك " فيه بيان أنه منزل من الله ، لا من مخلوق من مخلوقاته ، ولهذا قال السلف : منه بدأ ، أي : هو الذي تكلم به ، لم يبتدأ من غيره ، كما قالت الخلقية .

ومنها : أن قوله : ﴿ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾ فيه بطلان قول من يجعله فاض على نفس النبي ﷺ من العقل الفعال ، أو غيره ، كما يقول ذلك طوائف من الفلاسفة والصائبة ، وهذا القول أعظم كفراً ، وضلالاً من الذي قبله .

ومنها : أن هذه الآية - أيضاً - تبطل قول من يقول : إن القرآن العربي ليس منزلاً من الله ، بل مخلوق : إما في جبريل ، أو محمد ﷺ أو جسم آخر غيرهما ، كما يقول ذلك الكلائية والأشعرية الذين يقولون : إن القرآن العربي ليس هو كلام الله ، وإنما كلامه : المعنى القائم بذاته ، والقرآن العربي خلق ليدل على ذلك المعنى ، ثم إما أن يكون خلق في بعض الأجسام : الهواء أو غيره ، أو ألهمه محمداً فعبّر عنه بالقرآن العربي ، أو يكون أخذه جبريل من اللوح المحفوظ ، أو غيره . فهذه الأقوال التي تقدمت هي تفريع على هذا القول " إلى أن قال :

" والمقصود هنا : أن هذه الآية تبين بطلان هذا القول - قول الأشعرية - كما تبين بطلان غيره ، فإن قوله ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢] يقتضي نزول القرآن من ربه ، والقرآن اسم للقرآن العربي لفظه ومعناه ، بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ [النحل: ٩٨] وإنما يقرأ القرآن العربي لا يقرأ معانيه المجردة " (١).

ومن أدلة أهل السنة والجماعة أن الله توعد من وصف كتابه بأنه قول البشر ، فقال جلا وعلا : ﴿ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ سَأُصْلِيهِ سَقَرًا وَمَا أُدْرَاكَ مَا سَقَرٌ ﴾ [المدثر: ٢٤-٢٧].

قال الإمام الطحاوي :

(١) " مجموع الفتاوى " (١٢ / ١١٧ - ١٢٣) ، و " مجموعة الرسائل المنيرية " (٥٠ / ٥٥)

"فمن سمعه ، فزعم أنه كلام البشر ، فقد كفر ، وقد ذمه الله ، وعابه ، وأوعده بسقر ، حيث قال : ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ فلما أوعد الله بسقر لمن قال : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ علمنا ، وأيقنا أنه قول خالق البشر " (١).

وقال الإمام الدارمي :

" فمن ذلك ما أخبر الله تعالى في كتابه عن هؤلاء الأكبر ، وإمامهم الأکفر ، الذي ادعى أولاً أنه مخلوق ، وهو الوحيد ، واسمه الوليد ابن المغيرة ، فأخبر الله عن الكافر دعواه فيه ، ثم أنكر عليه دعواه ، وردّها عليه ، ووعدّه النار أن ادعى : أن قول الله ، قول البشر . وقوله : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ وقول هؤلاء الجهمية : " هو مخلوق " واحد لا فرق بينهما ، فبئس التابع ، وبئس المتبوع " (٢) .

واستدلوا كذلك بقوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [الرحمن: ١-٣] ووجه الدلالة من الآية : أن الله فرق بين التعليم ، والخلق ، فجعل الخلق للمخلوق ، وهو الإنسان ، وجعل التعليم للقرآن الذي ليس هو بمخلوق ، فلو كان القرآن مخلوقاً لجمعه مع الإنسان .

قال الإمام البغوي :

" فلم يجمع القرآن مع الإنسان في الخلق ، بل أوقع اسم الخلق على الإنسان ، والتعليم على القرآن " (٣) .

وبهذا استدل الإمام الكناني على بشر المريسي لما ناظره في مسألة خلق القرآن .

قال الإمام عبد العزيز الكناني (٢) :

(١) انظر العقيدة الطحاوية مع شرحها : (١ / ١٧٢) .

(٢) " الرد على الجهمية " ص ١٨٤ ، وانظر : " مجموع الفتاوى " (١٢ / ١٣٦) ، " نقض الدارمي " (١ / ٥٢٧ - ٥٢٩) .

(٣) " شرح السنة " (١ / ١٨٤) ، وانظر : " الرسالة الواضحة " (٢ / ٧٢٤) .

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني ، المكي ، كان من أهل العلم والفضل ، تفقه على مذهب الشافعي ، واشتهر بصحبته ، اشتهر بنصر السنة ، والرد على القائلين بخلق القرآن . انظر ترجمته في " طبقات الشافعية " للسبكي (٢ / ١٤٤ - ١٤٥) .

"إن الله أخبر في كتابه عن خلق الإنسان في ثمانية عشر موضعاً ، ما ذكره في موضع منها إلا أخبر عن خلقه. وذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعاً من كتابه فلم يخبر عن خلقه في موضع منها ، ولا أشار إليه بشيء من صفات الخلق ، ثم جمع بين القرآن والإنسان في موضع واحد ، وأخبر عن خلق الإنسان ، ونفى الخلق عن القرآن ، فقال عز وجل : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ ففرق بين القرآن وبين الإنسان " (١).

فهذه الآيات تدل على ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة ، وتنصر مذهبهم ، وتنقض ما سواه من الأقوال ، وترده. وتركت كثيراً من الآيات التي هي أدلة لهم في هذه المسألة العظيمة ، ولو أنا ذهبنا نتبع كل آية استدلو بها ، أو هي صالحة للاستدلال ، لطال بنا المقام ، ولخرجنا عن المقصود ، لكن ما ذكرته فيه إشارة إلى غيره إن شاء الله تعالى.

أما الأحاديث التي استدلو بها فقد ذكر منها ابن حزم جملة لا بأس بها ، لكنه ترك ما هو أصرح في الدلالة ، وأوضح في الحجة ، فمن ذلك :
ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث جبير بن نفير رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ " إنكم لن ترجعوا إلى الله عز وجل بشيء أفضل مما خرج منه " (٢) يعني القرآن.

(١) " الحيدة " (ص ٨٥) ، وانظر : " الرسالة الواضحة " (٢ / ٧٢٤) ، و " الإبانة " الرد على الجهمية (١ / ٢٩١ - ٢٩٣) ، (١ / ٢٩١ - ٢٦٣) ، و " السنة " لعبد الله بن الإمام أحمد (١ / ١٣٩) ، و " الاعتقاد " للبيهقي ص ٩٦ - ٩٧ .
(٢) أخرجه " الترمذي " (٢٩١٢) ، و " عبد الله بن أحمد " في السنة (١ / ١٤٠) ، وأبو داود في " المراسيل " (ص ٥٤٠) برقم (٥٣٤) .

من طريق :

العلاء بن الحارث ، عن زيد بن أرقط ، عن جبير به.

وهذا إسناد ضعيف :

أولاً : لإرساله ، فإن جبيراً تابعي ثقة.

ثانياً : العلاء بن الحارث ، صدوق فقيه لكنه اختلط ، كما في " التقريب " لابن حجر [٥٢٦٥] ، وذكره ابن الكيال في " الكواكب النيرات " (ص ٣٣٥ - ٣٤١) ، ولم يميز من روى عنه قبل الاختلاط ، ممن روى عنه بعده ، ومثل هذا لا يقبل حديثه.

وقال جابر بن عبد الله عنهما كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموقف، فيقول :

" ألا رجل يحملني إلى قومه ، فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي " (١).

فهذان الحديثان فيهما إضافة كلام الله له سبحانه لا لغيره، ففيه ردّ على من قال: إن القرآن مخلوق ، لأن حقيقة هذا القول نفي أن يكون الله عز وجل قد تكلم به ، إذ لو اعتقد من قال بخلق القرآن أن الله تكلم به ، ثم وصفوه بأنه مخلوق ، لكان هذا وصف لصفة من صفات الله بأنها مخلوقة ، وليس شيء من الله مخلوق . ولذلك ؛ فهؤلاء الجهمية لا يقولون : إن الله تكلم بالقرآن ، بل يقولون : إن الله خلقه ، ولم يتكلم به ، لثلاثا يقعوا فيما ذكرت . وما قدمته من الحديثين ردّ عليهم ، ففي الأول منهما : نسبة القرآن إلى الله ، وأنه هو المتكلم به ، وفي

= وروى الحديث موصولاً من طريق : بكر بن خنيس ، عن ليث بن أبي سليم ، عن زيد بن أرقط عن أبي أمامة .

رواه الترمذي (٢٩١١) في فضائل القرآن : باب ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه ، وأحمد (٢٦٨ / ٥) .

وقال الترمذي عقبه :

" هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وبكر بن خنيس قد تكلم فيه ابن المبارك ، وتركه في آخر أمره " .

والإسناد ضعيف : من أجل بكر . قال فيه ابن حجر في " التقريب " [٧٤٧] : صدوق له أغلاط .

وفيه ليث بن أبي سليم : قال فيه ابن حجر [٥٧٢١] .

" صدوق اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك " . ولا يُعدّ شاهداً للمرسل السابق لأن المخرج واحد . والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي ، وفي الضعيفة (٤٢٥ / ٤) وكان قد صححه ثم رجع عنه .

(١) أخرجه أبودوداد (٤٧٣٤) في كتاب السنة : باب في القرآن ، والترمذي (٢٩٢٥) في : " فضائل القرآن " : باب ألا رجل يحملني إلى قومه ، لأبلغ كلام ربي " ، وابن ماجه (٢٠١) و " الدارمي " في : " الرد على الجهمية " (ص ١٥٨) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (١ / ٣٠٦ -

٣٠٧) وأحمد (٣٩٠ / ٣) من طريق :

إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن سالم بن أبي الجعد عن جابر به .

وهذا إسناد صحيح :

- إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، ثقة ، كما في " التقريب " [٤٠٥] .

- عثمان بن المغيرة ثقة أيضاً ، قاله ابن حجر في " التقريب " [٤٥٥٢] .

- سالم بن أبي الجعد ، ثقة أيضاً ، كما في " التقريب " [٢١٨٣] .

الثاني : وصف القرآن بأنه كلام الله عز وجل لا كلام غيره ، ولذلك ؛ فالإمام أحمد رحمه الله تعالى لما أرسل إليه المتوكل يسأله عن أمر القرآن ، مسألة معرفة ، وبصيرة ، لا مسألة امتحان وابتلاء ، ذكر له أحمد ما يعتقد السلف ، ثم ذكر له من الحجة : هذين الحديثين^(١) وهكذا احتج بهما غيره من العلماء^(٢).

ومن الأحاديث أيضاً ، ما رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رجلاً من أسلم ، قال : ما نمت هذه الليلة ، فقال رسول الله ﷺ : " من أي شيء؟ " قال : لدغني عقرب . قال رسول الله ﷺ : " أما إنك لو قلت حين أمسيت : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضرك إن شاء الله " ^(٣).

والمراد بكلمات الله : القرآن ، أو كلام الله عموماً ، ولا شك أن منه القرآن ، والاستعاذة لا تجوز إلا بالله عز وجل ؛ لكونها عبادة من العبادات ، والعبادة لا تصرف إلا لله تبارك وتعالى ، ولو كان الكلام مخلوقاً ، أو القرآن مخلوقاً ، لكان هذا من الاستعاذة بالمخلوق . ومعلوم أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز ، بل هي شرك أكبر ، فدلّ على أن القرآن ليس بمخلوق.

قال الإمام الخطابي عليه رحمة الله تعالى :

" وكان أحمد بن حنبل يستدل بقوله : بكلمات الله التامة ، على أن القرآن غير مخلوق ، وهو أن رسول الله ﷺ لا يستعيز بمخلوق ، وما من كلام مخلوق إلا وفيه نقص ، والموصوف منه بالتمام هو غير المخلوق ، وهو كلام الله سبحانه " ^(٤).

(١) انظر : " السنة " لعبد الله بن أحمد (١ / ١٣٤ - ١٣٦) ، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة " (١ / ١٩٩ - ٢٠٦) .

(٢) انظر : " الرد على الجهمية " للدارمي (ص ١٥٨) ، و " الرد على الجهمية " من الإبانة (١ / ٢٣٠ - ٢٣٧) ، وأبو داود في كتاب السنة : " باب في القرآن " برقم (٤٧٣٤) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٠٩) في كتاب الذكر : باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء

(٤) " معالم السنن " (٤ / ٣٠٥ - ٣٠٦) ، وانظر : " شرح السنة " للبغوي (١ / ١٨٥) ، كتاب التوحيد " لابن خزيمة (١ / ٤٠٠ - ٤٠٢) والإبانة " الرد على الجهمية " (١ / ٢٦٢) ، " مجموع الفتاوى " (١٢ / ٣١٣) " الأسماء والصفات " (١ / ٣٠٥) .

ولعلّ في هذا القدر من الآيات والأحاديث كفاية ومقنع لطالب الحق ، كما أن فيها الحجة الظاهرة والسلطان القاطع ، والبرهان البين على صحة معتقد سلفتنا الصالح ، وفيها دحرٌ لشبه أهل الأهواء ، وتقض لأقوالهم ، وإبطال لآرائهم ، ودحض لمعتقداتهم ، فمن كان قاصداً للحق ، مريداً الهدى ، مؤثراً له على الضلال ، فعليه بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ يجد فيهما الإيمان والهدى .

المسألة الثانية :

[١٦] حكم قول : لفظي بالقرآن مخلوق .

قال ابن حزم :

" قال أبو محمد : وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ فِي اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ ، وَتَسَبَّوْا إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الصَّوْتَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَإِنَّ الْخَطَّ غَيْرُ مَخْلُوقٍ .
قال أبو محمد : وَهَذَا بَاطِلٌ ، وَمَا قَالَ قَطُّ مُسْلِمٌ : إِنَّ الصَّوْتَ الَّذِي هُوَ الْهَوَاءُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَإِنَّ الْخَطَّ غَيْرُ مَخْلُوقٍ .

ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ قَوْلَنَا : الْقُرْآنَ ، وَقَوْلُنَا : كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى ، لَفْظٌ مُشْتَرِكٌ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ ، فَتُسَمَّى الصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ الْمَلْفُوظُ بِهِ : قُرْآنًا ، وَنَقُولُ : إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَبَرَهَانُ ذَلِكَ :

قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٦] .

وقوله تعالى ﴿ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [الزمل: ٢٠] .

وَأَثَرَكُمْ عَلَى الْكُفَّارِ ، وَصَدَقَ مُؤْمِنِي الْجَنِّ فِي قَوْلِهِمْ : ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ﴾ [الجن: ١-٢] .

فَصَحَّ أَنَّ الْمَسْمُوعَ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الْمَلْفُوظُ بِهِ : هُوَ الْقُرْآنُ حَقِيقَةً ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً ، وَمَنْ خَالَفَ هَذَا ، فَقَدْ عَانَدَ الْقُرْآنَ ، وَيُسَمَّى الْمَفْهُومُ مِنْ ذَلِكَ الصَّوْتُ قُرْآنًا ، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَإِذَا فَسَّرْنَا الزَّكَاةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةَ وَالْحَجَّ وَغَيْرَ ذَلِكَ قُلْنَا : فِي كُلِّ هَذَا : هَذَا كَلَامُ اللَّهِ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ وَيُسَمَّى الْقُرْآنُ الْمُصْحَفَ كُلَّهُ قُرْآنًا وَكَلَامَ اللَّهِ ، وَبَرَهَانُنَا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩-٧٨] .

وقولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ لِئَلَّا يَنَالَهُ الْعَدُوُّ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَنَفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ ﴾ [البينة: ١-٣] .

وَكِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْقُرْآنُ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، وَقَدْ سَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُصْحَفَ قُرْآنًا ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، فَالْمُصْحَفُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً ، لَا مَجَازًا ، وَيُسَمَّى الْمُسْتَقَرُّ فِي الصُّدُورِ : قُرْآنًا ، وَنَقُولُ : إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، بُرْهَانًا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَمَرَ بِتَعَاهُدِ الْقُرْآنِ ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّهُ أَشَدُّ تَفَضُّلاً مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ مِنْ عَقْلِهَا ^(١) .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩] فَالَّذِي فِي صُدُورِ الرِّجَالِ ، هُوَ الْقُرْآنُ ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقِيقَةً ، لَا مَجَازًا . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَهَذِهِ خَمْسَةُ مَعَانٍ يُعْبَرُ عَنْ كُلِّ مَعْنَى مِنْهَا بِأَنَّهُ قُرْآنٌ ، وَيَلِلَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيُخْبَرُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَخْبَارًا صَحِيحَةً ، بِأَنَّهُ قُرْآنٌ ، وَبِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ اللَّذَيْنِ أَجْمَعَ عَلَيْهِمَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ ، وَأَمَّا الصَّوْتُ فَهُوَ هَوَاءٌ يَنْدَفِعُ مِنَ الْحَلَقِ وَالصَّدْرِ وَالْحَنَكِ وَاللِّسَانِ وَالْأَسْنَانِ وَالشَّقَتَيْنِ إِلَى آذَانِ السَّامِعِ . وَهُوَ حُرُوفُ الْهَجَاءِ ، وَالْهَوَاءُ وَحُرُوفُ الْهَجَاءِ وَكُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ بِلا خِلَافٍ . وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥] . وَلِسَانُ الْعَرَبِيِّ ، وَلِسَانُ كُلِّ قَوْمٍ هِيَ لُغَتُهُمْ ، وَاللِّسَانُ وَاللُّغَاتُ كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ بِلا شَكٍّ . وَلِلْعَرَبِيِّ الْمَعْبُودِ عِنْدَ الْكَلَامِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُؤَلَّفَةِ ، إِنَّمَا هِيَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْمَلَائِكَةُ ، وَالْمُؤْمِنُونَ ، وَمَسْمُوتٌ ، وَالْأَرْضِيُّونَ ، وَمَعَالِيهِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَصَلَاةٌ ، وَزَكَاةٌ ، وَذِكْرُ أُمِّ خَالِيَةٍ ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ ، وَسَائِرُ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي ، كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ حَاشَى اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، خَالَقَ كُلِّ مَا دُونَهُ .

وَأَمَّا الْمُصْحَفُ ، فَإِنَّمَا هُوَ وَرَقٌ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانِ ، وَمُرَكَّبٌ مِنْهَا وَمِنْ مِدَادٍ مُؤَلَّفٍ مِنْ صَمْغٍ ، وَزَاجٍ ، وَعَفْصٍ وَمَاءٍ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ بِلا شَكٍّ ،

(١) رواه البخاري (٥٠٣٣) في كتاب فضائل القرآن: باب استذكار القرآن وتعهده ، و"مسلم"

(٧٩١) في كتاب : صلاة المسافرين: باب فضائل القرآن.

وَكَذَلِكَ حَرَكَةُ الْيَدِ فِي خَطِّهِ ، وَحَرَكَةُ اللِّسَانِ فِي قِرَائَتِهِ ، وَاسْتِقْرَارُ كُلِّ ذَلِكَ فِي النَّفُوسِ ، هَذِهِ كُلُّهَا أَعْرَاضُ مَخْلُوقٍ ^(١) .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَمَّا كَانَ اسْمُ الْقُرْآنِ يَقَعُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ وَقُوْعًا مُسْتَوِيًّا صَاحِبًا ، مِنْهَا : أَرْبَعَةٌ مَخْلُوقَةٌ ، وَوَاحِدٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَلْبَنَهُ أَنْ يَقُولَ : الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ . وَلَا أَنْ يَقُولَ إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مَخْلُوقٌ ، لِأَنَّ قَائِلَ هَذَا كَاذِبٌ ، إِذْ أَوْقَعَ صِفَةَ الْخَلْقِ عَلَى مَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقُرْآنِ ، وَاسْمُ كَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَوَجِبَ ضَرُورَةٌ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْقُرْآنَ لَا خَالِقَ وَلَا مَخْلُوقَ ، وَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى لَا خَالِقَ وَلَا مَخْلُوقَ ، مِنْهُ لَيْسَتْ خَالِقُهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْقُرْآنِ ، وَلَا عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى اسْمُ خَالِقٍ ، وَلِأَنَّ الْمَعْنَى الْخَامِسَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ صِفَةُ الْبَعْضِ عَلَى الْكُلِّ الَّذِي لَا تَعُمُّهُ تِلْكَ الصِّفَةُ ، بَلْ وَاجِبٌ أَنْ يُطْلَقَ بِغَيْرِ تِلْكَ الصِّفَةِ الَّتِي لِلْبَعْضِ عَنْ الْكُلِّ ...

وَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ : إِنَّ اللَّهَ ^(٢) مَخْلُوقٌ ، وَهُوَ يَعْنِي صَوْتَهُ الْمَسْمُوعَ : الْأَلْفَ ، وَاللَّامَ ، وَاللَّامَ ، وَالْهَاءَ ، أَوْ الْحَبَرَ الَّذِي كَتَبَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ، لَكَانَ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ كَافِرًا مَا لَمْ يُبَيَّنْ ، فَيَقُولُ : صَوْتِي ، أَوْ هَذَا الْمَكْتُوبُ مَخْلُوقٌ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْبَيَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الَّذِي لَمْ تَعُدَّ فِيهِ مَا قَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَا مَا قَالَهُ رَسُولُهُ ﷺ ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ كُلُّهَا عَلَى جُمْلَتِهِ ، وَأَوْجَبَتْهُ الضَّرُورَةُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ قُلْنَا لَهُ : سُؤْلُكَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ اللَّفْظَ الْمَسْمُوعَ هُوَ غَيْرُ الْقُرْآنِ ، وَهَذَا بَاطِلٌ ، بَلِ اللَّفْظُ الْمَسْمُوعُ هُوَ الْقُرْآنُ نَفْسُهُ ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَفْسُهُ ، كَمَا قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦] .

وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَأَمَّا مَنْ أَفْرَدَ السُّؤَالَ عَنْ الصَّوْتِ ، وَحُرُوفِ الْهَجَاءِ ، وَالْحَبْرِ ، فَكُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ بِلَا شَكٍّ ^(٣) .

(١) هكذا ولعلها " مخلوقة " .

(٢) ههنا كلمة (غير) والصواب حذفها .

(٣) " الفصل " (٣ / ١٤ - ١٩) . وانظر : " الدرة " ص ٢٥٥ .

الدراسة :

هذه المسألة التي نحن بصدد الكلام عنها ، متفرعة عن المسألة السابقة ، فإذا أيقن الإنسان واعتقد : أن القرآن كلام الله عز وجل ، فماذا يكون حال لفظه به ، وحفظه له ، وكتابته إياه . فهل نقول: إن لفظنا بالقرآن مخلوق ؟ أم لا نقول ذلك؟ فهذه مسألة اختلف فيها أهل القبلة ، ولم تكن موجودة قبل زمن الإمام أحمد بن حنبل، ولذلك لم يؤثر الكلام فيها عمن كان قبل الإمام أحمد عليه رحمة الله تعالى .

قال الإمام محمد بن جرير الطبري ، وهو من أوسع الناس علماً وإحاطة بأقوال الناس ، واختلاف العلماء :

"والقول في ألفاظ العباد بالقرآن ، فلا أثر فيه أعلمه عن صحابي مضى ، ولا عن تابعي قضى ، إلا عمن في قوله الشفاء والغنا رحمة الله عليه ورضوانه ، وفي اتباعه الرشد والهدى ، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولي : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل " ^(١) ثم ذكر قوله .

ولعل أول من أثار هذه المسألة ، وأخرجها للأمة ، وقد كانت منها في عافية : حسين الكرايسي ^(٢) ، وقد تكلم فيه الإمام أحمد ، ونهى عن مقالته .

قال الإمام الذهبي في ترجمة الكرايسي: " وهو أول من فتح اللفظ " ^(٣) .

وهذا القول بهذا الإطلاق حكم عليه أهل السنة والجماعة بأنه : قول بدعة وضلالة وصاحبه جهمي ، فقد روى ابن بطة العكبري عن أبي طالب أحمد بن حميد ^(٤) ، قال : قال لي أبو عبد الله : " صاروا ثلاث فرق في القرآن . قلت :

^(١) انظر قول الإمام الطبري في : " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (١ / ٢٠٨) ، و " عقيدة السلف " للصابوني (ص ٩) .

^(٢) الحسين بن علي بن يزيد الكرايسي ، أبو علي ، كان من بحور العلم ، ذكياً فظناً لساناً ، وتصانيفه تدل على تبحره ، إلا أنه وقع بينه وبين الإمام أحمد ، فهجر لذلك . مات سنة ثمان وأربعين ومائتين . انظر ترجمته ، ومصادرها في " السير " (١٢ / ٧٩ - وما بعدها) .

^(٣) " السير " (١٢ / ٨٠) .

^(٤) أبو طالب أحمد بن حميد المُشْكَنِي ، صاحب الإمام أحمد نشر عنه مسائل ، وكان أحمد يحبه ، ويكرمه ، ويقدمه ، وكان رجلاً صالحاً فقيراً صبوراً على الفقر . توفي سنة أربع وأربعين ومائتين . انظر ترجمته في : " هداية الأريب الأجد " (ص ١٨ - ٢٠) ، " طبقات الحنابلة " (٤١ - ٤٠ / ١) .

نعم ، هم ثلاث : الجهمية ، والواقفة ، واللفظية ، فأما الجهمية ، فهم يكشفون أمرهم ، يقولون: مخلوق ، قال : "كلهم جهمية ، هؤلاء يستترون ، فإذا أخرجتهم ، كشفوا الجهمية ، فكلهم جهمية" ^(١) .

وقال الإمام الآجري عليه رحمة الله تعالى :

" احذروا رحمكم الله هؤلاء الذين يقولون : إن لفظه بالقرآن مخلوق ، هذا عند أحمد بن حنبل ، ومن كان على طريقه منكر عظيم ، وقائل هذا مبتدع يجتنب ، ولا يكلم ، ولا يجالس ، ويحذر منه الناس . لا يعرف العلماء غير ما تقدم ذكرنا له ، وهو : أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوق ، فقد كفر . ومن قال : القرآن كلام الله ، ووقف ، فهو جهمي ، ومن قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو جهمي ، كذا قال أحمد ابن حنبل ، وغلظ فيه القول جداً " ^(٢) .

وليعلم أن الإمام أحمد لم يكفر اللفظية كما كفر الجهمية ، بل يجهمهم ، ولا يكاد يطلق القول بتكفيرهم كما يطلقه بتكفير المخلوقية . قاله أبو العباس ابن تيمية ^(٣) .

وذهب بعض السلف إلى أن اللفظ بالقرآن غير مخلوق . حكاه ابن تيمية رحمه الله عن ابن مندة ^(٤) وأبي نصر السجزي ^(٥) وغيرهما من السلف ، كما ذكر أنه بسبب هذه المسألة وقع بين ابن مندة وأبي نعيم مشاجرة ، حتى صنف أبو نعيم كتابه في الرد على الحروفية والحلولية . وصنف أبو عبد الله كتابه في الرد على اللفظية " ^(٦) .

(١) " الإبانة " الرد على الجهمية " (١ / ٢٩٤ - ٢٩٥) .

(٢) " الشريعة " (١ / ٥٣٤ - ٥٣٥) ، وانظر كلام السلف وانكارهم على هذا القول وأهله في : " شرح أصول أهل السنة " (١ / ٣٨٥) " السنة " للإمام عبد الله بن الإمام أحمد (١ / ٦٣ - ١٦٦) . " عقيدة السلف " (ص ١٢-٧) ، " الإبانة " الرد على الجهمية " (١ / ٣١٧ - ٣٤٥) .

(٣) انظر : " مجموع الفتاوى " (١٢ / ٢٠٦) .

(٤) أبو عبد الله ، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة ، الحافظ ، الجوال ، محدث الإسلام ، مات سنة خمس وتسعين وثلاث مائة . انظر ترجمته في " السير " (١٧ / ٢٨) وما بعدها .

(٥) أبو نصر ، عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد ، الوائلي ، البكري ، السجستاني ، الإمام الحافظ المجود ، شيخ الحرم ، مات في عام أربع وأربعين وأربعمائة . انظر ترجمته في " السير " (١٧ / ٦٥٤ - ٦٥٧) .

(٦) انظر : " مجموع الفتاوى " (١٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

وحكى من ذهب إلى هذا القول أنه مذهب أحمد وغلطوا كل من روى عن أحمد خلافه . والحق أن مذهب أحمد وجمهور السلف هو : التفصيل والتبيين ، وعدم الإطلاق والإجمال ، وكما أثر عن الإمام أحمد : الإنكار على أرباب القول الأول ، كذلك أُثِرَ عنه الإنكار على أهل القول الثاني ، قال رحمه الله تعالى :

" من قال لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو جهمي ، ومن قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فهو مبتدع لا يكلم " (١) .

ونقل حنبل : أن أبا عبد الله بلغه أن أبا طالب حكى عنه أنه يقول : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فقال له : لولا أني أكره صرم للمسلم ما كلمتك ، حكيت عني أني أقول لفظي بالقرآن غير مخلوق ؟ فقال له : لم أحك عنك ، فقال : لا تحك عني ، ولا عنك ، ما سمعت عالماً قال هذا " (٢) .

والتفصيل الذي أشرت إليه هو أن يقال : إن الصوت الخارج مخلوق ، لأنه من فعل العبد ، والعبد مخلوق لله تبارك ، وما نتج عن المخلوق ، مخلوق أيضاً . وأما المقروء فهو كلام الله مترل غير مخلوق ، وكذلك القول في المصحف ، فالمكتوب كلام الله عز وجل غير مخلوق ، وأما الورق والمداد ، فهو مخلوق .

قال ابن الحنبلي :

" واللفظ على نوعين :

كلما كان من الخالق ، وصفاته فهو غير مخلوق . وما كان من صفات المخلوقين وكلامهم ، فهو مخلوق ، ولفظ مخلوق ، ولفظ غير مخلوق ...

فاللفظ مخلوق ، والنطق بالقرآن غير مخلوق ، واللسان مخلوق ، والمتلو به غير مخلوق ، والعين مخلوق ، والمنظور بها غير مخلوق ، والسمع مخلوق ، والمسموع به غير مخلوق ، واليدان مخلوقتان ، والمخطوط بهما غير مخلوق ، فمن يخوض في مخاطبتها بغير علم ؛ فقد هلك ، إلا بعلم البصيرة والعيان بعناية الله " (٣) .

(١) انظر : " المسائل العقديّة " لأبي يعلى (ص ٧٧) .

(٢) المصدر السابق (ص ٧٨) ، وانظر : " السنة " للخلال (٧ / ٩١ - ١١٧) .

(٣) " الرسالة الواضحة " (٢ / ٦٩٠ - ٦٩٢) .

ولما ذكر الإمام الذهبي عليه رحمة الله تعالى بعض ما حدث بين السلف من الخصومة في هذه المسألة ، وأشباهاها . قال :

" قلت : الخوض في ذلك لا يجوز ، وكذلك لا يجوز أن يقال : الإيمان ، والإقرار ، والقراءة والتلفظ بالقرآن غير مخلوق ، فإن الله خلق العباد وأعمالهم ، والإيمان . فقول ، وعمل ، والقراءة والتلفظ من كسب القارئ ، والمقروء المملفوظ : هو كلام الله ، ووحيه ، وتزيله ، وهو غير مخلوق ، وكذلك كلمة الإيمان ، وهي قول : " لا إله إلا الله ، محمد رسول الله " داخلة في القرآن ، وما كان من القرآن فليس بمخلوق ، والتكلم بها من فعلنا ، وأفعالنا مخلوقة " (١)

وقال الإمام العلامة ابن القيم رحمه الله في النونية :

وتلاوة القرآن أفعال لنا	وكذا الكتابية فهي خط بنان
لكنما المتلو والمكتوب والمحفـ	وظ قول الواحد الديان
والعبد يقرؤه بصوت طيب	وبضده فهما له صوتان
وكذاك يكتبه بخط جيد	وبضده فهما له خطان
أصواتنا ومدادنا وأداتنا	والرق ثم كتابة القرآن
ولقد أتى في نظمه من قال قـ	ول الحق والإنصاف غير جبان
إن الذي هو في المصاحف مثبت	بأنامل الأشياخ والشبان
هو قول ربي آيه وحروفه	ومدادنا والرق مخلوقان
فشفى وفرق بين متلو ومصنـ	وع وذاك حقيقة العرفان
الكل مخلوق وليس كلامه	المتلو مخلوقاً (هنا) (٢) شيئان
فعليك بالتفصيل والتمييز فالـ	طلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدنا هذا الوجود وخبطـ	الأذهان والأراء كل زمان (٣)

(١) " سير أعلام النبلاء " (١٤ / ٣٩ - ٤٠) .

(٢) في نسخة ابن عيسى : هما .

(٣) نونية ابن القيم مع شرحها خليل هراس " (١ / ١٤٢ - ١٤٣) ، وانظر هذا التفصيل في : " مجموع الفتاوى " (١٢ / ٢٤٠ - ٢٤٤ ، ٣٣٣ - ٤٠٦) ، " درء تعارض العقل والنقل " (١ / ٢١٧ - ٢٧٩) ، " مختصر الصواعق المرسلة " (٢ / ٤١٦ - ٤١٩) ، " فتح الباري " (١٣ / ٥٢٨ - ٥٢٩) ، ورسالة العلامة التوحيدي : " تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة خلق القرآن " ، " شرح الطحاوية " (١ / ١٩١) ، " رسالة في أن القرآن غير مخلوق " للحرابي .

وهذا القول هو الذي أراده الإمام البخاري رحمه الله تعالى ، وصنف لأجله كتاب : " خلق أفعال العباد " . وقد ردّ على كلا القولين الأولين في كتابه المذكور ، ونقضهما سيّما القول الثاني ، وذلك لما حصل له بسبب أصحابه من الأذى والضرر شيئاً عظيماً ، وكذا في صحيحه عقد باباً في كتاب التوحيد للرد عليهم ، فقال : " باب قول النبي ﷺ " الماهر في القرآن مع الكرام البررة " زينوا القرآن بأصواتكم " ^(١) .

ثم ساق حديث أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول : " ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يَجْهر به " ^(٢) .
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى :

" والذي قصده البخاري إثبات كون التلاوة فعل العبد ، فإنه يدخلها التزيين والتحسين والتطريب ، وقد يقع بأضداد ذلك ، وكل ذلك دال على المراد " ^(٣) .
وفي قوله : " زينوا القرآن " دليل ظاهر على أن صوت القارئ فعل العبد ، إذ يدخله التحسين ، والتزيين ، وهذا من فعل العبد وكسبه .

وقال البخاري في : " خلق أفعال العباد " بعد ذكره جملة من الأدلة على ما يذهب إليه من أولها : " زينوا القرآن " قال :

" قال أبو عبد الله : فبين النبي ﷺ : أن أصوات الخلق ، وقراءاتهم ، ودراساتهم ، وتعليمهم ، وألستهم مختلفة بعضها أحسن ، وأزين ، وأحلى ، وأصوت ، وأرتل ، وألحن ، وأعلى ، وأخف ، وأغض ، وأخشع " ^(٤) .

^(١) أخرجه أحمد (٢٨٣/٤) ، والبخاري في : " خلق أفعال العباد " ص ٧٢-٧٣ ، وأبو داود (١٤٦٨) في كتاب الوتر : " باب كيف يستحب الترتيل في القراءة والنسائي (١٠١٦) في كتاب افتتاح الصلاة : باب تزيين القرآن بالصوت .

من طريق : الأعمش عن طلحة بن مصرف ، عن عبد الرحمن بن عوسجة ، عن البراء عازب (فذكره مرفوعاً) . وهذا إسناد صحيح ، وقد صرح الأعمش بالسماع كما عند البخاري في خلق أفعال العباد ، ثم قد تابعه شعبة كما عند النسائي (١٠١٧) والبخاري في " خلق أفعال العباد " ص ٧٢ فالحديث صحيح . وقد علقه البخاري في صحيحه جازماً به .

^(٢) أخرجه البخاري (٧٥٤٤) ، ومسلم (٧٩٢) في كتاب صلاة المسافرين : باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن .

^(٣) " فتح الباري " (١٣ / ٥٢٨) .

^(٤) " خلق أفعال العباد " (ص ٨٣) ، وانظر : " لوائح الأنوار السنية " للسفاريني (١ / ٢٣٣) .

ولقد ناقش رحمه الله قول الطائفة الثانية في غير ما وطن من كتابه الذي صنعه لأجل هذا ، واستدل عليهم بأدلة ، فكان من جملة قوله ، أن قال :

" قال أبو عبد الله : وأما قوله : فهل يرجع إلى الله إلا باللفظ الذي تلفظ به ، فإن كان الذي تلفظ به قراناً ، فهو كلام الله . قيل له : ما قولك تلفظ به ؟ فإن اللفظ غير الذي تلفظ به ، لأنك تلفظت بالله ، وليس الله هو لفظك ، وكذلك تلفظ بصفة الله ، بقول : الله ، وليس قولك : الله ، هو الصفة ، إنما تصف الموصوف ، فأنت الواصف ، والله الموصوف بكلامه ، كالواصف الذي يصف الله بكلام غير الله ، وأما الموصوف بصفته ، وكلامه فهو الله . ففي قولك : تلفظ به ، وتقرأ القرآن ، دليل بين أنه غير القراءة ، كما تقول : قرأت بقراءة عاصم ، وقراءتك على قراءة عاصم ، لا أن لفظك وكلامك كلام عاصم بعينه ، ألا ترى أن عاصماً لو حلف أن لا يقرأ اليوم ، ثم قرأت أنت على قراءته ، لم يحنث عاصم ؟

وقال أحمد رحمه الله : لا يعجبني قراءه حمزة ، ولا يقال : لا يعجبني القرآن . حتى قال بعضهم : من قرأ بقراءة حمزة أعاد الصلاة ، واعتل بعضهم ، فقال :

﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ قيل له : إنما يقال : ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ . قيل له : إنما يقال : " حتى يسمع كلام الله " لا كلامك ، ونعمتك ، ولحنك ، لأن الله عز وجل فضل موسى بكلامه . ولو كنت تسمع الخلق كلام الله كما أسمع الله موسى عليه الصلاة والسلام ، لم يكن لموسى عليه السلام عليك فضل [إذا] ^(١) سمعت كلام الله " .

ثم قال :

قال أبو عبد الله : وإن ادعيت أنك تسمع الناس كلام الله ، كما أسمع الله كلامه لموسى ، قال له : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ [طه : ١٢] .

فهذا دعوى الربوبية ، إذ لم تميز بين قراءتك وبين كلام الله " ^(٢) .

(١) هكذا ولعلها : إذ .

(٢) " خلق أفعال العباد " ص ١٥٩ - ١٦٠

وهذا النص من كلام الإمام البخاري رحمه الله فيه البيان لهذه المسألة والتفصيل القائم على الدليل ، وكان رحمه الله من أفضل من حقق فيها ، ودقق ، فأجاد ، وأفاد . ولذلك اعتمد على كلامه واستدلالة من أتى بعده ، كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وغيرهما من أهل العلم . والحاصل : أن هذا القول هو الصواب ، وظاهر كلام ابن حزم ذهابه إليه . والعلم عند الله تعالى .

قال الله تعالى :

﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوانُكُمْ فِي الدِّينِ وَتَفَصَّلَ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾
[التوبة: ١١]

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[١٧] ما أول واجب على المكلف ؟

" قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَتَقُولُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ :

إِنَّ التَّسْمِيَةَ وَالْحُكْمَ لَيْسَ إِلَيْنَا ، وَإِنَّمَا هُمَا إِلَى خَالِقِ اللَّغَاتِ ، وَخَالِقِ النَّاطِقِينَ بِهَا ، وَخَالِقِ الْأَشْيَاءِ ، وَمُرَبِّبِهَا ، كَمَا شَاءَ . لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . قَالَ عَزَّ وَجَلَّ مُنْكَرًا عَلَى مَنْ سَمَّى مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ :

﴿ إِن هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ [النجم: ٢٣].

فَوَجَدْنَاهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ [الحجرات: ٩] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ [التوبة: ١١] .

فَخَاطَبَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ التَّصْوِصِ وَبِغَيْرِهَا ، وَكَذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كُلُّ مُؤْمِنٍ فِي الْعَالَمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَبَيِّقِينَ نَذْرِي : أَنَّهُ كَانَ فِي الْمُؤْمِنِينَ عَلَى عَهْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَصْرًا عَصْرًا ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْمُسْتَدِلِّ ، وَهُمْ الْأَقْلُ ، وَغَيْرُ الْمُسْتَدِلِّ ، كَمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الزَّنَجِ ، وَمِنَ الرُّومِ ، وَالْفُرْسِ ، وَالْإِمَاءِ ، وَضَعْفَةِ النِّسَاءِ ، وَالرُّعَاةِ وَمَنْ نَشَأَ عَلَى الْإِسْلَامِ بِتَعْلِيمِ أَبِيهِ ، أَوْ سَيِّدِهِ إِيَّاهُ ، وَهُمْ الْأَكْثَرُ وَالْجُمْهُورُ ، فَسَمَاهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُؤْمِنِينَ ، وَحَكَمَ لَهُمْ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَعْرُوفٌ بِالْمُشَاهَدَةِ وَالضَّرُورَةِ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الاسراء: ٣٦] .

فَنَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ أَحَدٍ عَنْ أَنْ يَقُولَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [النساء: ١٣٦] .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ، حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُؤْمِنُوا بِمَا أُرْسِلْتُ بِهِ " (١) .

فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالْقَوْلِ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَأَنْ كُلُّ مَنْ صَدَّ عَنْهُ ، فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالٌ دَمُهُ وَمَالُهُ ، فَلَوْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْقَوْلِ بِالْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ مِنْ طَرِيقِ الاستِدْلَالِ ، لَكَانَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَسْتَدِلْ مِنْ ذَكَرْنَا مِنْهَا عَنْ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَعَنْ الْقَوْلِ بِتَصَدِيقِهِ ، لَأَنَّهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَيْسُوا عَالِمِينَ بِذَلِكَ ، وَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ الْمُتَّقِينَ .

أَمَّا الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا ، وَأَمَّا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ : فَمِنْ الْبَاطِلِ الْمُتَّقِنِ أَنْ يَكُونَ الاستِدْلَالُ فَرَضًا لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ مُسْلِمًا إِلَّا بِهِ ، ثُمَّ يَغْفُلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَقُولَ : لَا تَقْبَلُوا مِنْ أَحَدٍ أَنَّهُ مُسْلِمٌ حَتَّى يَسْتَدِلَّ ، أَرَأَيْهِ نَسِيَ ؟! تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ تَعَمَّدَ عَزَّ وَجَلَّ تَرْكَ ذَلِكَ إِضْلَالًا لِعِبَادِهِ ! وَيَتْرَكُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِمَّا عَمْدًا ، أَوْ قَصْدًا إِلَى الضَّلَالِ ، وَالْإِضْلَالِ ! أَوْ نَسْيَانًا لَمَّا اهْتَدَى لَهُ هَؤُلَاءِ ، وَتَنَبَّهُوا إِلَيْهِ وَهُمْ مِنْهُمْ : بِلَادَةٌ ، وَجَهْلًا ، وَسُقُوطًا ، هَذَا لَا يَظُنُّهُ إِلَّا كَافِرٌ ، وَلَا يُحَقِّقُهُ إِلَّا مُشْرِكٌ . فَمَا قَالَ قَطُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ قَرْيَةٍ ، أَوْ حَلَةٍ ، أَوْ حَيٍّ ، وَلَا لِرَاعٍ وَلَا لِرَاعِيَةٍ ، وَلَا لِلزَّئِجِ ، وَلَا لِلنِّسَاءِ : لَا أَقْبَلُ إِسْلَامَكُمْ حَتَّى أَعْلَمَ الْمُسْتَدِلَّ مِنْ غَيْرِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ ، فَالْقَوْلُ بِهِ وَاعْتِقَادُهُ إِفْكٌ وَضَلَالٌ ، وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ ﷺ عَلَى الدُّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَقَبُولِهِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ ، دُونَ ذِكْرِ استِدْلَالٍ ، ثُمَّ هَكَذَا جِيلًا ، فَجِيلًا ، حَتَّى حَدَّثَ مَنْ لَا وَزْنَ لَهُ " (٢) .

(١) سبق تخريجه في مسألة بيان القرآن لللسنة

(٢) " الفصل " (٥ / ٢٤٢ - ٢٤٤) ، وانظر " المحلى " (٢٢ / ١) .

الدراسة :

اختلف أهل القبلة في هذه المسألة على أقوال :
 ففرقة من أهل الكلام ، ترى : أن أول واجب هو النظر .
 وأخرى ترى : أن أول واجب هو القصد إلى النظر .
 وأخرى ترى : أن أول واجب هو المعرفة .
 وطائفة أخرى ، قالت : أول واجب هو الشك ^(١) .
 وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن هذا التراجع في الأقوال الثلاثة نزاع لفظي .

فقال : " والتراجع لفظي ، فإن النظر واجب وجوب الوسيلة ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به . والمعرفة واجبة وجوب المقاصد ، فأول واجب وجوب الوسائل ، هو : النظر ، وأول واجب وجوب المقاصد ، هو : المعرفة . ومن هؤلاء من يقول : أول واجب ، هو : القصد إلى النظر ، وهو أيضاً نزاع لفظي " ^(٢) .
 وقد رد الإمام ابن حزم رحمه الله هذا القول - وجوب النظر والاستدلال ، أو الشك - برد قوي ، فقال :

" ولا عجب أعجب من إصفاق هذه الطائفة الضالة المخدولة على : أنه لا يصح لأحد إيمان ، حتى يستدل على ذلك ، ولا يصح لأحد استدلال ، إلا حتى يكون شاكاً في نبوة محمد ﷺ غير مصدق بها ، فإذا كان ذلك كذلك ، صح له الاستدلال ، وإلا فليس مؤمناً . فهل سمع بأحق ، أو أدخل في الحمق ، والكفر من قول من قال : لا يؤمن أحد إلا حتى يكفر بالله تعالى وبالرسول ﷺ ، وأن من آمن بهما ، ولم يكفر بهما قط ، فهو كافر مشرك نبرأ إلى الله تعالى من كل من قال بهذا " ^(٣) .

(١) انظر هذه الأقوال في : " الإرشاد " للحويني ص ٢٥ ، " درء تعارض العقل والنقل " (٧ / ٣٥٣ ، ٨ / ٥٤) ، " شرح الطحاوية " (١ / ٢٣) ، الاستقامة " (١ / ١٤٢) ، منهج الخطابي في العقيدة ص ٧١-٧٤ .

(٢) " درء تعارض العقل والنقل " (٧ / ٣٥٣) .

(٣) " الفصل " (٥ / ٢٤٤) ، وانظر ما سطره الإمام القرطبي من بديع قوله في المفهم : (٦ / ٦٩٣) .

والذي ذكره ابن حزم ونصره - من القول في المسألة - هو قول السلف بعامه.
قال الإمام ابن للنذر :

" أجمع كل من نحفظ عنه : أن الكافر إذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن كل ما جاء به محمد حق ، وأبرأ من كل دين خالف دين الإسلام ، وهو بالغ صحيح يعقل ، أنه مسلم " (١) .
ولهم من الأدلة زيادة على ما ذكره ابن حزم ما يلي :

حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - لما بعث معاذاً إلى اليمن ، فقال له :
" إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وفي رواية - أن يوحدوا الله " (٢) .

فهذا الحديث من أعظم حجج السلف على : أن أول واجب هو الشهادتين ، إذ لو كان ثمت واجب قبلهما لذكره النبي ﷺ ، ولأمر معاذاً أن يدعوهم إليه ، فإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. ولذلك بوب الإمام القرطبي في المفهم (٣) لهذا الحديث بـ : " باب أول ما يجب على المكلفين " .

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله تعالى :
" وفيه دليل على أن التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له ، وترك عبادة ما سواه ، هو أول واجب ، فلهذا كان أول ما دعت إليه الرسل عليهم السلام " (٤) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:
" والنبي ﷺ لم يدع أحداً من الخلق إلى النظر ابتداء ، ولا إلى مجرد إثبات الصانع ، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان ، وبذلك أمر أصحابه كما في قال في الحديث المتفق على صحته لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن " (٥) .

(١) " الإجماع " (ص ١٧٤ - ١٧٥) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) (١ / ١٨١) .

(٤) " فتح المجيد " (١ / ١٩٠ - ١٩١) ، وانظر : " تيسير العزيز الحميد " (ص ١٢٦) ، و " شرح

مسلم " للنووي (١ / ١٩٧) .

(٥) " درء تعارض العقل والنقل " (٨ / ٦) .

ومن الأدلة أيضاً قوله ﷺ فيما صح عنه ، " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله " الحديث.

ففيه أن الغاية المقصودة ، هي أن يشهد الناس بكلمة التوحيد ، ولذلك خلقهم :

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذريات: ٥٦]

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى معلقاً على الحديث المذكور آنفاً :

" وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين وال جماهير من السلف والخلف: أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقاداً جازماً لا تردد فيه كفاه ذلك ، وهو مؤمن من الموحدين ، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ، ومعرفة الله تعالى بها . خلافاً لمن أوجب ذلك ، وجعله شرطاً في كونه من أهل القبلة ، وزعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به " (١).

وفي حديث جبريل الطويل والذي فيه : " هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم " حجة واضحة لقول الجمهور ، فلم يذكر النظر ، أو القصد . مع كون المتكلمين يجعلونه أول واجب ، فما باله لم يذكر في مرتبه من مراتب الدين ، وهل عدم ذكره إلا حجة ظاهرة على عدم اعتباره ، وإلزام الخلق به .

ولقد أحسن الإمام القرطبي ، إذ قال في شرحه للحديث :

" مذهب السلف وأئمة الفتوى من الخلف : أن من صدق بهذه الأمور تصديقاً جزمياً لا ريب فيه ، ولا تردد ، ولا توقف ، كان مؤمناً حقيقة ، وسواء كان ذلك عن براهين ناصعة ، أو اعتقادات جازمة . على هذا انقرضت الأعصار الكريمة ، وبهذا صرحت فتاوى أئمة الهدى المستقيمة ، حتى حدثت مذاهب المعتزلة المبتدعة ... " (٢)

ويكفي - من الحجة - لرد هذا القول ما ذكره ابن حزم وغيره من أنه لم يأت به نصٌ لا من الكتاب ولا من السنة . وإجماع الأمة على خلافه . ونحن نعلم يقيناً أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله عز وجل في كتابه . أو على لسان رسوله

(١) " شرح صحيح مسلم " (١ / ٢١٠) وانظر : " فتح الباري " (١ / ٩٧) ، " شرح الطحاوية "

(١ / ٢١ - ٢٣) " عمدة القاري " (١ / ٢٧٤ - ٢٧٥) .

(٢) " المفهم " (١ / ١٤٥ - ١٤٦) ، وانظر : " شرح مسلم " للنووي (١ / ١٤٩) .

ﷺ . وليس لأحد أن يوجب على العباد شيئاً لم يأت به الشرع المطهر ، وقاعل هذا متكلف لما لا علم له به .

يقول أبو العباس ابن تيمية:

" فإن علماء المسلمين يعلمون بالاضطرار : أن الرسول ﷺ لم يدعُ الخلق بهذا النظر، ولا بهذا الدليل ، لا عامة الخلق ، ولا خاصتهم ؛ فامتنع أن يكون هذا شرطاً في الإيمان ، والعمل . وقد شهد القرآن والرسول ﷺ لمن شهد له من الصحابة وغيرهم بالعلم ، وأنهم علمون بصدق الرسول ﷺ ، وبما جاء به ، وعلمون بالله ، وبأنه لا إله إلا الله ، ولم يكن الموجب لعلمهم هذا الدليل المعين . كما قال تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [سبأ: ٦] .

وقال : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨] .

وقال : ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ [الرعد: ١٩] .

وقد وصف باليقين والبصيرة في غير موضع ، كقوله: ﴿ وَالْآخِرَةُ هُمْ يُوَفُّونَ ﴾ [البقرة: ٤] .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥] .

وقوله : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف: ١٠٨] .

فتبين أن هذا النظر والاستدلال الذي أوجبه هؤلاء ، وجعلوه أصل الدين ، ليس مما أوجبه الله ورسوله ﷺ " (١)

وليعلم ، أن هذا الذي ذهب إليه السلف لا يعني إلغاء طريق الاستدلال والنظر وعدم اعتباره مطلقاً ، كلا .

فإن القرآن الكريم جاء بالدعوة إلى التأمل في هذا الكون ، والنظر في أرجائه الفسيحة ، والتفكر في أنحائه العظيمة ، وتقليب البصر والبصيرة في ميادينه

(١) " النبوات " (٢٥٥/١-٢٥٦) .

البديعة ، والاستدلال بهذا على وجود الخلاق العليم ، ومن ثم إفراده بالعبادة ، والاستسلام له ، والانقياد ، مع كمال الذل والخضوع ؛ فالنظر بهذا الطريق موجب للإيمان ، ورافع لدرجاته في قلب المرء .

فالذي أنكره السلف ، وعابوه على أرباب الكلام ، هو : إيجابهم النظر بطرقهم الكلامية ، وأساليبهم الفلسفية ، لا النظر بالطريق التي جاء بها القرآن . حتى إنهم أوجبوا : أن يشك الرجل أولاً ، ثم ينظر ، ويستدل ، ثم يؤمن . فسبحان الملك الخلاق ! متى كان الشك به سبحانه ، وبأنبيائه واجباً شرعياً ؟! ومتى كان الكفر به حقاً دينياً .

ثم أيضاً ، إيجابهم - المتكلمين - النظر على كل أحد ، وجعله أول واجب ، ما دليله ؟ وما برهانه ؟ فما خلا عن الحجة ، وعرى عن الدليل كان أبعد عن الحق والصواب .

قال شيخ الإسلام :

" والقرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات ، ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد ، وإنما فيه الأمر بالنظر لبعض الناس ، وهذا موافق لقول من يقول : إنه واجب على من لم يحصل له الإيمان إلا به . بل هو واجب على كل من لا يؤدي واجباً إلا به . وهذا أصح الأقوال " (١) .

الترجيح :

مما سبق يتبين أن الراجح من الأقوال ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة : أن أول واجب هو النطق بالشهادتين ، وليس النظر ، وأيضاً ، فالنظر بالطرق التي جاء بها القرآن إنما يجب على من احتاجه ، كمن لم تقنع نفسه ، أو لم تطمئن نفسه ؛ فيجب عليه حينئذ النظر . والعلم عند الله تعالى .

(١) " درء التعارض " (٨ / ٨)

قال الله تعالى :

﴿وَأِنْ نَكَوْا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة : ١٢]

وفيها مسألتان ، هما :

المسألة الأولى : ماذا يشترط لقبول الجزية.

المسألة الثانية : حكم الذمي إذا نقض العهد .

المسألة الأولى :

[١٨] ماذا يشترط لقبول الجزية ؟

يقول ابن حزم رحمه الله تعالى :

" وَلَا يُقْبَلُ مِنْ يَهُودِيٍّ ، وَلَا نَصْرَانِيٍّ ، وَلَا مَجُوسِيٍّ : جَزِيَّةٌ ، إِلَّا بَأَنْ يُقَرُّوا بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْنَا ، وَأَنْ لَا يَطْعُنُوا فِيهِ ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لِحَدِيثِ ثَوْبَانَ الَّذِي ذَكَرْنَا آنفًا ^(١) ، وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنْتَ الْكَافِرُ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٢] " .

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، قَالَ فِي الْمُسْتَخْرَجَةِ : مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ : إِنَّمَا أُرْسِلَ مُحَمَّدٌ إِلَيْكُمْ لَا إِلَيْنَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا قُتِلَ " ^(٢) .

^(١) حديث ثوبان رضي الله عنه هو ، قال :

" كنت قائماً عند رسول الله ﷺ فجاء خبر من أحبار اليهود ، فقال : السلام عليك يا محمد ، فدفعته دفعة كاد يصرع منها ، فقال : لم تدفعني ؟ قلت : ألا تقول : يا رسول الله ؟ فقال اليهودي : إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله . فقال رسول الله ﷺ : إن اسمي محمد الذي سماني به أهلي ، ثم ذكر الحديث ، وفي آخره : إن اليهودي قال له : لقد صدقت وإنك لئنبي ، ثم انصرف " .

أخرجه مسلم (١٣٥) ، في كتاب الحيض : باب صفة مني الرجل والمرأة . وابن خزيمة (٢٣٢) .

^(٢) " المحلى " (٣٧٥ / ٥ - ٣٧٦) .

الدراسة :

استدل ابن حزم رحمه الله تعالى بآية التوبة ، وبحديث ثوبان على : أن الجزية لا تقبل من أهل الكتاب والمجوس إلا إذا أقروا بأن النبي ﷺ نبياً لنا مع عدم الطعن برسول ﷺ ، وبديننا .

أما آية التوبة ، فدللت على الشرطين : الثاني والثالث ، ودلالاتها عليهما بينة . كما دل حديث ثوبان على الشرط الأول . ووجهه أن :

" في هذا الخبر ضرب ثوبان ﷺ اليهودي إذ لم يقل : رسول الله ، ولم ينكر رسول الله ﷺ ؛ فصح أنه حق واجب ، إذ لو كان غير جائز ، لأنكره عليه ، وفيه أن اليهودي قال له : إنك لنيي ، ولم يلزمه النبي ﷺ بذلك ترك دينه " (١) . ونسب - ابن حزم - إلى مالك هذا القول ، فقال :

" وهو قول مالك . قال في المستخرجة : من قال من أهل لزمة : إنما أرسل محمد إليكم لا إلينا ، فلا شيء عليه ، قال : فإن قال : لم يكن نبياً قتل " (٢) .

وواضح من هذا القول أن الإمام مالك - رحمه الله - لا يقول بما قاله ابن حزم ، ذلك لأن الإمام مالك في صدد بيان ما لو قال الذمي هذه المقولة ، ما حكمه ؟ ولم يكن في صدد بيان الشروط التي يجب أن تؤخذ على أهل الكتاب ، كما هو ظاهر العبارة .

وهذا القول الذي ذهب إليه ابن حزم رحمه الله تعالى لم أجد من سبقه إليه ، ولقد بحثت في كتب المذاهب ، فلم أجد لهذا الشرط ذكراً عندهم .

بل إنه هو نفسه - ابن حزم - نقل الاتفاق على ما يشترط عليهم عند ضرب الجزية ، ولم يذكره أعني : الإقرار بنبوة محمد ﷺ ، كما سيأتي نقله بمشيئة الله تعالى .

وأما عدم الطعن في الدين ونكث العهد ، فهذا لا بد منه ، وقد دل عليه قوله سبحانه في الآية التي نحن بصدددها . وأيضاً : نقل ابن حزم الإجماع عليه .

(١) " المحلى " (٥ / ٣٧٥) .

(٢) " المحلى " (٥ / ٣٧٦) .

قال ابن قدامة:

" لا يجوز عقد الذمة إلا بشرطين : بذل الجزية ، والتزام أحكام الملة ، من حقوق الآدميين في العقود والمعاملات ، وأروش الجنايات ، وقيم المتلفات . فإنه عقد على غير هذين الشرطين ، لم يصح لقول الله تعالى :

﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

قيل : الصغار : جريان أحكام المسلمين عليهم ^(١) .

ويجعلون - الحنابلة - ما يؤخذ على أهل الذمة ، على خمسة أقسام ، وهي : ما لا يتم العقد إلا بذكره . وهذا ما سبق ، فهو شرط عندهم لا بد منه .

والقسم الثاني : ما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم .

والقسم الثالث : ما فيه غضاضة على المسلمين : وهو ذكر ربه ، أو كتابهم ، أو دينهم ، أو رسولهم بسوء .

والقسم الرابع : ما فيه إظهار منكر : كإحداث الكنائس ، والبيع ، ورفع أصواتهم بكتابهم ، وإظهار الخمر والخنزير ، والضرب بالنواقيس ، وتعلية البنيان على أبنية المسلمين ، والإقامة بالحجاز ، ودخول الحرم . فيلزمهم الكف عنه ، سواء شرط عليهم ، أو لم يشرط . في جميع هذه الأقسام الأربع .

القسم الخامس : التميز عن المسلمين في أربعة أشياء ^(٢) .

فعندهم أن الأقسام الأربعة الأولى يجب الوفاء بها ، حتى ولو لم ينص عليها ، ولم يذكروا الإقرار بالنبي ﷺ ووجوب ذلك وكونه شرطاً للجزية . بل اشترطوا عدم النيل منه ﷺ .

وكذلك الشافعية .

قال الإمام النووي رحمه الله :

(١) " الكافي " ، (٥ / ٥٩٧) .

(٢) انظر : " الشرح الكبير " (١٠ / ٤٤٧) ، " المغني " (١٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ٢٤٧ - ٢٤٨) ،

منتهى الإرادات " (٢ / ٢٣٩ - ٢٤٦) ، " المبدع " (٣ / ٤١٦ - ٤٢٥) .

"صورة عقدها - أي الجزية - : "أقركم بدار الإسلام" أو : "أذنت في إقامتكم بها على أن تبذلوا جزية ، وتنقادوا لحكم الإسلام ، لا كف اللسان عن الله تعالى ورسوله ﷺ ودينه" ^(١) .

ومراد به بقوله : " لا كف اللسان . . . " أنه لا يشترط ذكره ، للدخوله في شرط الانقياد ، وقيل بل يشترط ذكره " ^(٢) .

وعلى القول باشتراطه - عندهم - فهو مغاير لاشتراط إقرارهم بنبوة محمد ﷺ لنا ، فاشتراط كف ألسنتهم عن الوعيعة بنينا ﷺ شيء ، واشتراط إقرارهم بنبوته ﷺ شيء آخر .

إذا علم هذا ، فمذهب الشافعية كما حكاه إمامهم في عصره ، وأحد المحققين في مذهبهم ، على خلاف ما ذهب إليه ابن حزم .

وكذلك الإمام المزني ^(٣) صاحب الشافعي ، وتلميذه ، وصاحب المختصر في مذهب الشافعي ، لم يذكر عن الشافعي اشتراطه ^(٤) .

بل إن الإمام الغزالي - وهو أحد أركان مذهب الشافعية - يذكر الخلاف في مذهبهم في طعنهم بالنبي ﷺ ، هل ينتقض به العهد ، أم لا ؟ ثم يحرر موطن التراجع - عندهم - بأنه فيما إذا كان الطعن في نسبه الشريف ، أو فيما لا يوافق معتقدهم . أما إذا كان الطعن وفق معتقدهم - كقولهم : إنه ليس رسول الله - فهذا لا خلاف - عند الشافعية - أنه لا يعد ناقضاً للعهد ، وما كان كذلك ، فهم لا يشترطونه عليهم لقبول الجزية منهم ^(٥) .

وهذا هو مذهب المالكية أيضاً . فهاهم يعرفون الذمي ، فيقولون :

^(١) "منهاج الطالبين" (٣٢٢ / ٤) مع شرح معنى المحتاج ، وانظر : "روضة الطالبين" (٢٩٧ / ١٠ ، ٣٢٨) ، "المهذب" (٣٢٥ / ٢١ - مع المجموع) .

^(٢) "مغني المحتاج" (٣٢٢ / ٤) .

^(٣) المزني هو أبو إبراهيم بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري تلميذ الشافعي ، قال فيه الذهبي ، الإمام العلامة ، فقيه الملة ، علم الزهاد ، وقال : قليل الرواية ، لكنه كان رأساً في الفقه ، ولد سنة (١٧٥) ، وتوفي سنة (٢٦٤ هـ) . انظر ترجمته ومصادرها في : "السير" (١٢ / ٤٩٢) .

^(٤) مختصر المزني ص ٢٧٧ .

^(٥) انظر : "الوسيط" للغزالي (٨٦ / ٧) ، وكذا : "المهذب" (٣٤٦ - ٣٤٧ - مع المجموع) ، "روضة الطالبين" (٣٣٠ / ١٠) .

والذمي : نسبة إلى الذمة ، أي العهد من الإمام بالأمن على نفسه ، وماله في نظير التزامه الجزية ، ونفوذ أحكام الإسلام فيه ^(١) .

فهاهم يذكرون ما يذكره غيرهم . ولما ذكروا ما يؤخذ على أهل الكتاب من الشروط ، لم يذكروا منها شرط الإقرار بنبوة محمد ﷺ . ويقولون أيضاً : إذا قال الذمي : إنه ليس برسول إلينا . لم ينتقض عهده بهذا ^(٢) .

فانظر كيف نصوا على عدم انتقاض عهده بهذا القول ، مع عدم نصهم على ما ذكره ابن حزم مذهبا لإمامهم . أفتراه ، لو كان شرطاً عندهم يغفلوه ! مع وجود الداعي للنص منهم عليه .

وأما الأحناف ، فهم أوسع المذاهب في ذلك . كيف وهم يرون أن سب النبي ﷺ لا ينقض العهد ، إلا إذا تكرر من الذمي ، وأظهره ؛ فيرون قتله سياسة ، لا أنه نقضا للعهد ^(٣) . فمن باب أولى ، أن لا يرون كون الإقرار بالنبوة شرطاً للجزية .

ومن الأدلة على أن الإقرار بنبوة محمد ﷺ ليس شرطاً لضرب الجزية : أن عمر ﷺ شرط شروطاً على أهل الكتاب ، ولم يذكر فيها هذا الشرط ، وإنما لنجزم ، أنه لو كان شرطاً لما أغفله عمر ﷺ . ولو أغفله عمر - وحاشاه ذلك - لما أغفله الصحابة الكرام ﷺ . فكان هذا كالإجماع على : أن الإقرار بنبوته ﷺ ليس بشرط ^(٤) .

وأما الأدلة التي أوردها ابن حزم رحمه الله فلا دلالة فيها لما ذهب إليه ، وبيانها : أن الآية ليس فيها اشتراط الإقرار .

وأما الحديث الذي استدل به ، فلا دلالة فيه على رأيه ، وذلك : - أن اليهودي جاء سائلاً ، ولم يأت لتضرب عليه الجزية . فقد كان اليهود في حال موادة مع النبي ﷺ . ولم تضرب الجزية على اليهود في المدينة .

(١) انظر : "جواهر الإكليل" (١/١٠٥) ، "القوانين الفقهية" (ص ١٧٩-١٨٠) ،

(٢) انظر : "القوانين الفقهية" (ص ١٧٩-١٨٠) ، "الكافي" لابن عبد البر (٢/٤٨١) ، "الشرح

الكبير" (٢/٢٠٥) ، "التاج والإكليل" (٣/٣٨٥) ، "جواهر الإكليل" (١/٢٦٩)

(٣) انظر "حاشية ابن عابدين" (٦/٢٦٠-٢٦١) ، "أحكام القرآن" للحصاص (٣/١٢٦-١٢٧) ،

"شرح فتح القدير" (٦/٥٨-٥٩) ، "اللباب شرح الكتاب" (٢/٣٢٠) .

(٤) سيأتي بإذن الله تعالى ذكر هذه الشروط في معنى الصغار .

- وأيضاً : لم يكن مقصود ثوبان ﷺ هو أن يقرّ اليهودي بنبوة محمد ﷺ ، ولكنه أراد من هذا اليهودي أن يتأدب مع النبي ﷺ في مخاطبته . ولذلك قال له : قل : يا رسول الله . أي في نداءك له ، ولا تناديه باسمه . ويؤيد هذا أن اليهودي فهم المطلوب منه ، فقال : " إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله " . ولذلك أجابه النبي ﷺ بذكر اسمه . فلو كان المراد منه الإقرار لطلب النبي ﷺ منه ذلك . وأما استدلال ابن حزم بإقرار النبي ﷺ ثوبان ، فهو معارض بمثله . إذ أن النبي ﷺ سكت عن اليهودي لما طلب منه الإقرار .

وهذا تنزلاً مع ابن حزم على أن الذي طلب من اليهودي هو الإقرار بنبوة سيدنا محمد ﷺ وإلا ، فالمراد منه ما أسلفته . والعلم عند الله تعالى .
ثم يقال : ما الفائدة من هذا الشرط ؟ ونحن نعلم يقيناً أن هذا لا ينفعه ، ولا يدخله في دين الإسلام ، ولا ينفع المسلمين بشيء . بل ، ولا هو على معتقد المسلمين . والشرعية تجل عما لا فائدة من وراءه . وهذا بخلاف الشروط التي شرطت عليهم فكلها ذات فوائد .

الترجيح :

وحاصل القول : أن ما ذكره ابن حزم ليس بشرط للجزية ، والذي يشترط ما سبق ذكره في كلام أهل العلم : من أدائهم الجزية ، والتزامهم أحكام المسلمين . وسيأتي لهذه المسألة بيان عند إيضاح معنى الصغار .

المسألة الثانية :

[١٩] حكم الذمي إذا نقض العهد .

قال ابن حزم :

" وَإِنْ كَانَ ذَمِيًّا فَانْقَضَ الْعَهْدُ فَلِلنَّاسِ فِيهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ لَا رَابِعَ لَهَا :
أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى حُكْمِ الْحَرَبِيِّينَ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا .
وَالثَّانِي : أَنَّهُ مُحَارِبٌ حَتَّى يُقَدَّرَ عَلَيْهِ فَيَرَدَّ إِلَى ذِمَّتِهِ كَمَا كَانَ وَلَا بُدَّ .
وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السِّيفُ .

وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُ النَّاسِ بَيْنَ الذَّمِيِّ يَنْقُضُ الْعَهْدَ ، فَيَصِيرُ حَرَبِيًّا ، وَبَيْنَ الذَّمِيِّ
يُحَارِبُ ، فَيَكُونُ لَهُ عِنْدَهُمْ حُكْمُ الْمُحَارِبِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ ، لَا حُكْمُ
الْحَرَبِيِّ ، فَصَحَّ بِلَا خِلَافٍ أَنَّ الذَّمِّيَّ التَّاقِضَ لِدِمَّتِهِ الْمُنْتَقِلَ إِلَى حُكْمِ أَهْلِ
الْحَرْبِ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْمُحَارِبِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ ^(١) بِلَا خِلَافٍ .

وَبَيَّنَ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا
أُمَّةَ الْكُفْرَانِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ [التوبة: ١٢] .

فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقِتَالِهِمْ إِذَا نَكَثُوا عَهْدَهُمْ حَتَّى يَنْتَهُوا . وَهَذَا عُمُومٌ يُوجِبُ
الْإِنْتِهَاءَ عَنْ كُلِّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي - وَلَا بُدَّ - أَنْ لَا يُقْبَلَ
مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ وَحْدَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ انْتِهَاءٌ
دُونَ انْتِهَاءٍ ، فَيَكُونُ فَاعِلُ ذَلِكَ قَائِلًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ ، وَهَذَا
حَرَامٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] " ^(٢) .

(١) أراد آية المائدة [٣٣] ، وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ
فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي
الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٢) "المحلى" (١٢ / ٢٧٩) .

الدراسة

قبل البدء بالمسألة لابد من التنبيه على معنى هذه المسألة التي سيدور الكلام حولها . فأقول :

إن بحثنا في هذه المسألة ، في حكم الذمي إذا فعل ما ينقض عهده ، ويطله . ما هو ؟ ولن نتكلم ههنا عما ينقض العهد ، فلهذا بحث آخر ، وسيأتي بإذن الله تعالى . فكلامنا في هذه المسألة ما إذا تحققنا أن الذمي نقض العهد ؛ فماذا سيكون عملنا معه ؟ وما الذي يجب علينا صنيعه تجاهه ؟ .

فذهب ابن حزم إلى أنه يجب علينا قتاله ، أو يسلم . ولا يمكن أن يعود إلى الجزية .

وذهب الإمام مالك وأصحابه إلى أن الذمي إذا انتقض عهده ، وجب قتله ، ولم يسقط بإسلامه . هكذا نقل عنهم العلامة ابن القيم ^(١) . وهو قول في مذهب الإمام أحمد ^(٢) ، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ^(٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" ومن قطع الطريق على المسلمين ، أو تجسس عليهم ، أو أعان أهل الحرب على سبي المسلمين ، أو أسرهم ، وذهب بهم إلى دار الحرب ، ونحو ذلك مما فيه مضرة على المسلمين ، فهذا يقتل ، ولو أسلم " ^(٤) .

لكن المنصوص في كتب المالكية : أن القتل يسقط بالإسلام . فإذا كان من أعظم ما ينقض العهد : سب النبي ﷺ ؛ فإنهم قالوا : فيه القتل ، ويسقط بإسلامه .

قال القاضي عياض :

" فأما الذمي إذا صرح بسبه ، أو عرّض ، أو استخف بقدره ، أو وصفه بغير الوجه الذي كفر به ، فلا خلاف عندنا في قتله إن لم يسلم ؛ لأننا لم نعطه

(١) نقل ذلك عنهم ابن القيم في : " أحكام أهل الذمة " (٣ / ١٣٧٤) ، وانظر : " المحرر الوجيز " (٨ / ١٤٠) .

(٢) انظر " الفروع " لابن مفلح (٢٥٨-٢٥٩) ، مع " تصحيح الفروع " للمرداوي .

(٣) " زاد المعاد " (٣ / ١٣٧) .

(٤) " الاختيارات العلمية " ص ١٦١ .

الذمة ، أو العهد على هذا " . ثم ذكر الخلاف في سقوط القتل عنه بالإسلام ، وذكر من صريح عبارات الإمام مالك ما يدل على سقوطه عنه ^(١) . وهذا مذهبهم فيما نصوا عليه بأنه ناقض للعهد ^(٢) .

وليعلم أن هذا مذهبهم إذا كان الذمي بين المسلمين ، وأما إذا خرج من دار الإسلام إلى دار الحرب ، فله حكم آخر ، وهو : أنه إذا أخذه المسلمون مرة أخرى استرق . أي صار رقيقاً ^(٣) . وهذا على الجواز ، لا الوجوب كما صرح به أئمتهم . وهذا يقتضي أنه في حكم الحربين . أي : يجوز فيهم حينئذ ما يجوز في الحربي من القتل ، والمن ، والفداء ، والاسترقاق .

وأما الشافعي - رحمه الله - فقد ذهب إلى : أن من نقض العهد بقول أو فعل ، فإنه لا يقتل إذا أسلم ، إلا إذا كان ذاك القول أو الفعل موجباً للقتل في دين الإسلام .

قال رحمه الله :

" وأيهم قال ، أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد ، وأسلم لم يقتل ، إذا كان ذلك قولاً ، وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل ، إلا أن يكون في دين المسلمين ، إن فعله قتل : حداً ، أو قصاصاً ؛ فيقتل بحد ، أو قصاص لا نقض عهد " ^(٤) .

وواضح من هذا النص : أن هذا رأيهم فيما إذا كان الذمي بين المسلمين ، كما هو واضح من عبارته . ثم هو أيضاً في الذمي ينقض عهده ، ويسلم . أما إذا نقض عهده ، ولم يسلم ؛ فإن الشافعي يرى قتله ساعة إذ يقول رحمه الله :

" فإن فعل ، أو قال ما وصفنا ، وشرط أنه يحل دمه ، فظفرنا به ، فامتنع من أن يقول : أسلم ، أو أعطي الجزية ؛ قتل ، وأخذ ماله فيئاً " ^(٥) .

(١) " الشفا " : ص ٢٦٢ ، وما بعدها . وانظر " معالم السنن " (٣ / ٢٥٥) .

(٢) انظر " جواهر الإكليل " (٢٦٩ / ١) ، " التاج والإكليل " (٣ / ٣٨٥ - هامش مواهب الجليل) .

" جامع الأمهات " (ص ٢٥٤) ، " الكافي " لابن عبد البر (١ / ٤٨٣) .

(٣) انظر " جواهر الإكليل " (١ / ٢٦٩) ، " التاج والإكليل " (٣ / ٣٨٥) .

(٤) " الأم " (٤ / ١٩٩) .

(٥) المصدر السابق .

وهل هذا على سبيل الوجوب؟ أي يقتل حتماً ، كما هو رأي المالكية في الحربي إذا انقض العهد ، ولم يسلم ، وكان في بلاد المسلمين ؟ أم هو على سبيل الجواز ؟ أي: فيجوز قتله . ويكون مرجع هذا إلى الإمام؟ فالعبارة محتملة ، لكن أوضح الراد منها إمام الشافعية في عصره : الإمام النووي ، قال :

" ومن انتقض عهده بقتال ، جاز : دفعه ، وقتله ، أو غيره ، لم يجب إبلاغه مأمنه في الأظهر بل يختار الإمام فيه قتلاً ، ورقاً ، ومناً وفداءً ، فإن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق " (١).

ومعنى هذه العبارة : أن من انتقض عهده ، سواءً كان هذا الانتقاض : بقتال ، أو غيره ، فتمكن منه المسلمون ؛ فلإمام : قتله ، أو رقه ، أو المن عليه ، أو الفداء . أي أنه يصبح كالحربي ، يرى فيه الإمام رأيه حسب ما تقتضيه المصلحة . لكن هذا مقيد بما إذا لم يصنع ما يوجب الحد ، أو القصاص ، وأيضاً إذا امتنع عن الإسلام (٢).

فحاصل مذهبهم إذاً : أن من نقض عهده ، ولم يسلم ، ولم يصنع ما يوجب الحد أو القصاص ، كان الرأي فيه كالرأي في الحربي (٣). وليكن منك على بال : أن هذا هو رأيهم فيمن نقض العهد : بقتال ، أو غيره. وهذا هو مذهب الحنابلة .

قال ابن قدامة :

" ومن نقض العهد ، خير الإمام فيه بين أربعة أشياء كالأسير الحربي " (٤). وهذا هو المذهب فيمن نقض العهد في ديارنا ، وكذا من لحق بدار الحرب فتمكن منه المسلمون.

(١) " منهاج الطالبين " (٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣) ، مع شرح " مغني المحتاج " .

(٢) ولفهم عبارة النووي : انظر : " روضة الطالبين " (١٠ / ٣٣١) ، و " مغني المحتاج " ، (٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣) .

(٣) وانظر لهذا المذهب " للشرنازي مع شرحه (٢١ / ٣٤٧) .

(٤) " الكافي " ، (٥ / ٦١٧) ، وكذا قال - رحمه الله - في : " المنع " والذي هو عمدة احنابلة (١٠ / ٥٠٨ - ٥٠٩) ، وفي " المغني " (١٣ / ٢٣٩) ، وانظر أيضاً : " المبدع " (٣ / ٤٣٥) ، " منتهى الإرادات " (٢ / ٢٤٨) .

سئل الإمام أحمد : عن قوم من أهل العهد نقضوا العهد ، وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب ، فبعث في طلبهم ، فلحقوهم ، فحاربوهم ؟ قال :
 إذا انقضوا العهد ، فمن كان منهم بالغاً ، فيجري عليه ما يجري على أهل الحرب من الأحكام ، إذا استرق ، فأمرهم إلى الإمام ، يحكم فيهم بما يرى ^(١) .
 فهذا النص من الإمام يبين لنا الحكم فيمن لحق بدار الحرب من أهل الذمة وتمكن منه المسلمون : أن مرجعه إلى الإمام ، ولم يختلف أصحابه عنه في هذه المسألة ، وأما إن انقض عهده بغير القتال وكان بين المسلمين فقيه خلاف ، إلا أن المشهور من مذهبه ما ذكرته أنفاً ^(٢) .
 وهذا هو مذهب أبي حنيفة أيضاً ^(٣) .

وأما أدلة هذه المسألة فقد تكون مشتركة بين المذاهب ، لكن كل طائفة من أهل العلم تذكرها دليلاً وحجة لمذهبها .

وقد سبق ذكر أدلة ابن حزم رحمه الله تعالى ، ويمكن أن يستدل له أيضا :
 بفعل عمر رضي الله عنه باليهودي ، أو النصراني الذي نخس بامرأة مسلمة ، ثم حشى عليها التراب ، يريد لها على نفسها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فقال عمر : إن هؤلاء عهداً ما وفوا لكم بعهدكم ، فإذا لم يفوا ، فلا عهد لهم ، فصلبه عمر ^(٤) .

قال ابن كثير : " فدل على أنه إذا انتقض عهد أحدهم ، يقتل في الحال " ^(٥) .
 أما آية براءة التي استدل بها ابن حزم ، فقد استدل بها من ذهب إلى أن الإمام مخير بالذمي الناقض لعهدده . وبيانه :

(١) " أهل الملل والردة " من كتاب الجامع للخلال (٢ / ٣٢٣) .

(٢) انظر : " الانصاف " للمرداوي " (١٠ / ٥١٠) ، و " الفروع " لابن مفلح (٦ / ٢٥٨) ، وانظر لزماً تصحيح الفروع وهي مع أصلها .

(٣) انظر : " بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٧) ، " اللباب في شرح الكتاب " (٢ / ٣٢٠) ، " شرح فتح القدير " (٥٩ / ٦) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦ / ١١٤) ، (١٠ / ٣٦٣) ، والخلال في " أهل الملل والردة " (٢ / ٣٤٩) ، والبيهقي (٩ / ٢٠١) ، وصحح إسناده ابن كثير في " إرشاد الفقيه " (٢ / ٣٤٥) .

(٥) " إرشاد الفقيه " (٢ / ٣٤٦) .

أن الآية أوجبت القتال ، ولم توجب القتل . وبين القتال والقتل فرق في المعنى والمبنى . فمعنى القتال أوسع من معنى القتل^(١) .

ولذلك نجد في الأحكام الشرعية : أن أهل البغي يقاتلون ، ولا يقتلون . أي نقاتلهم إذا وجب القتال . لكن ، عندما نتمكن منهم لا يحل لنا قتل أسيرهم ولا الإجهاز على جريحهم .

فالقتال لاشك في وجوبه كما دلت عليه الآية . أما القتل فمرجه إلى الأمام لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد: ٤] .

وقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ .

ذهب ابن حزم إلى أنهم ينتهون أي : عن غيهم ، وضلالهم ، وهو الشرك الذي هم فيه .

وكذا قال الإمام القرطبي^(٢) ، وابن كثير^(٣) . وقريب منه قول الإمام الطبري ، وهو :

ينتَهون : أي عن الطعن في دينكم ، والمظاهرة عليكم^(٤) .

وعلى هذا المعنى ؛ إذا قاتلناهم ، وتمكنا منهم ؛ فقد انتهوا عن الطعن في ديننا . فنخيرُ بعد فيما نفعله بهم .

وإذا قرنت هذه الآية بقوله سبحانه في سورة محمد :

﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ تبيّن لنا :

أن الآية - آية براءة - تدل على وجوب مقاتلة الناقضين للعهد ، والآية التي في سورة محمد ، تبين ما يجوز لنا بعد قتالهم ، إذا أمكننا الله منهم . والله أعلم .

ومن الأدلة في هذه المسألة ما فعله النبي ﷺ في اليهود الذين عاهداهم إبان قدومه المدينة النبوية ، ثم غدروا قبيلة تلو الأخرى ، وكانوا طوائف ثلاث ، وهم : بنو

(١) انظر " فتح الباري " (١ / ٩٦) .

(٢) " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٥٥) .

(٣) " تفسير القرآن العظيم " (٢ / ٣٥٢) .

(٤) " تفسير الطبري " (٣٢٩ / ٦) .

قينقاع ، وبنوا النضير . وبنو قريظة . ولم يقتلهم جميعاً ، وكذلك أهل مكة لما عاهدهم ثم غدروا ، ونكثوا العهد والميثاق . ثم من على أكثرهم . ولا شك أن عقد الذمة : عهد وميثاق ، كما أن الصلح والهدنة عهد أيضاً ، فهما يشتركان في أن كلا منهما عقد وعهد وميثاق مشروط بشروط معينة ، يجب الوفاء بها ، والعمل بمقتضاها ^(١) . ولذلك كان الصلح وعقد الذمة والعهد داخلاً في قوله سبحانه :

﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٢] .

وعليه ؛ فما فعله النبي ﷺ في الذين نقضوا عهده ، نفعله نحن كذلك ، فيمن نقض ذمتنا وعهدنا .

وقد وجدناه ﷺ لما نقض بنو النضير اكتمى بإخراجهم عن المدينة . فعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما :

" أن يهود بني النضير ، وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ ، فأجلى رسول ﷺ بني النضير ، وأقر قريظة ، ومنّ عليهم ، حتى حاربت قريظة بعد ذلك ، فقتل رجالهم ، وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين ، إلا أن بعضهم لحقوا برسول الله ﷺ ، فأمنهم ، وأسلموا ، وأجلى رسول ﷺ يهود المدينة كلهم " ^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر :

" وكان الكفار بعد الهجرة مع النبي ﷺ على ثلاثة أقسام : قسم وادعهم على أن لا يحاربوه ، ولا يمالئوا عليه عدوه ، وهم طوائف اليهود الثلاثة : قريظة والنضير ، وقينقاع . وقسم حاربوه ، ونصبوا له العداوة : كقريش . وقسم تركوه ، وانتظروا ما يقول إليه أمره : كطوائف من العرب ، فمنهم من كان يحب ظهوره في الباطن كخزاعة ، وبالعكس كبني بكر . ومنهم من كان معه ظاهراً ، ومع عدوه باطناً ، وهم المنافقون ، فكان أول من نقض العهد من

(١) انظر : " زاد المعاد " (٣ / ١٣٦) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٢٨) ، في كتاب المغازي : باب خير بني النضير ، ومسلم (١٧٦٦) في

كتاب الجهاد : باب إجلاء اليهود من الحجاز .

اليهود : بنو قينقاع ، فحاربهم في شوال بعد وقعة بدر ، فترلوا على حكمه ، وأراد قتلهم فاستوهمهم منه عبد الله بن أبي ، وكانوا حلفاءه فوهمهم له ، وأخرجهم من المدينة إلى أذرعات " (١) .

ولو كان القتل لمن نقض العهد واجباً ، لما ترك النبي ﷺ بني قينقاع لطلب عبد الله بن أبي ، فالتني ﷺ أقوم الخلق بواجب ربه عز وجل عليه . لكن ، لما كان مرجع الأمر إلى الإمام ، تركهم النبي ﷺ للمصلحة .
ويؤخذ من الحديث :

أن من نقض العهد ، فالإمام مخير فيه ، فالتني ﷺ أجلى بني النضير من اليهود ، وأبقى على بني قريظة ، مع أنهم - جميعاً - نقضوا العهد ، كما في رواية ابن عمر - رضي الله عنهما - لهذا الحديث .

ويزيده وضوحاً رواية البخاري لهذا الحديث وفيه :

" حاربت قريظة والنضير ، فأجلى بني النضير ، وأقر قريظة ، ومنّ عليهم حتى حاربت قريظة ؛ فقتل رجالهم ، وقسم نساءهم ، وأولادهم وأموالهم بين المسلمين .. " الحديث .

فالحديث ظاهر في أن قريظة غدرت بعد وعدها ، ثم تركهم النبي ﷺ ، وأجلى بني النضير . فهذا واضح بين في أن المرجع إلى الإمام ، ولو كان نكث العهد يوجب القتل لما أجلاهم الله عز وجل ، ولقتلهم على يد نبيه ﷺ وأوليائه .
قال الإمام النووي :

" في هذا : أن المعاهد والذمي إذا انتقض العهد صار حربياً ، وجرت عليه أحكام أهل الحرب ، وللإمام سبى من أراد منهم ، وله لمن على من أراد ، وفيه أنه إذا منّ عليه ثم ظهرت منه محاربة انتقض عهده ، وإنما ينفع المن فيما مضى ، لا فيما يستقبل " (٢) .

ويؤكد هذا : أن النبي ﷺ لما حكم سعد في بني قريظة ما حكم ، جاء رجال من بني قريضة إلى النبي ﷺ فأمنهم ، وأسلموا ، وتركهم رسول الله ﷺ ، ولم

(١) " فتح الباري " (٣٨٣ / ٧) ، وانظر : " زاد المعاد " ، (١٢٦ / ٣) ، وانظر خبر بني قينقاع

في : " السيرة " لابن هشام (٥٠ / ٣) ، و " عيون الأثر " (٣٤٣ / ١) .

(٢) " شرح مسلم " ، (٩١ / ١٢) ، وانظر : " إكمال المعلم " (١٠١ / ٦) .

يقتلهم . أي : أنهم تابوا بعد القدرة عليهم . ولو كان القتل حتماً واجباً ،
وحداً لازماً لما جاز تركهم ؛ فإن التوبة لا تسقط الحد بعد القدرة ، كما هو
معلوم .

وهذا دليل آخر في أن مرجع الأمر فيمن نقض عهده إلى الإمام ، فيعفو عن
شاء ، ويقبل من شاء ، لكنّ هذا مقيد بالمصلحة . ولعلّ هذا الدليل يبين لك
الحق في المسألة ، ويوضح لك الصواب فيها .

وأما الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه في قتل اليهودي ، أو النصراني ، فقد احتج به
الإمام أحمد ، ولكنه لا يفيد تعين القتل على كل من نقض العهد . وذلك لأنه
واقعة عين ، ووقائع الأعيان لا عموم لها ، وكما أسلفت أن مرجع أمر الناقض
للعهد من أهل الذمة إلى الإمام . فقد يكون عمر رضي الله عنه وهو الإمام الملهم رأى أن
المصلحة في قتله ، فقتله ، والله ذلك .

ومن الأدلة في المسألة :

أن الذمي كان معصوم الدم والمال بإيفائه للعهد ، فإذا نقض عهده عاد حربياً .
والحربي يجوز للإمام قتله ، أو الفداء ، أو المن^(١) .

الترجيح

الذي يترجح لنا بعد هذه الدراسة للأقوال ، أن الراجح منها : أن الذمي إذا
نقض العهد ، فإنه يعود حربياً ، يخير فيه الإمام ، كما يخير في الأسير ، ويفعل
ما يراه مناسباً .

(١) " المعنى " (١٣ / ٢٣٩) ، و " فكافي " (٥ / ٦١٧) .

قال الله تعالى :

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٦] .

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[٢٠] حكم التقليد ؟

قال ابن حزم :

" والتقليد حرام ، ولا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد بلا برهان " (١) .
وقد أطال النفس في الاستدلال لهذا القول ، فكان من أدلتها ما قاله بعد أن ذكر قول من هوى عن التقليد :

" قال أبو محمد : كيف وقد أغنانا الله تعالى عن قولهم في ذلك بما نص في كتابه من إبطال التقليد فمن قول الله عز وجل :

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بُيُوتًا وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبِيتُ الْعَنْكَبُوتِ ﴾ [العنكبوت: ٤١] .

ثم قال الله تعالى على أثر هذه الآية : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣] .

قال أبو محمد : فمن اتخذ رجلاً إماماً يعرض عليه قول ربه وقول نبيه ﷺ فما وافق فيه قول ذلك الرجل قبله ، وما خالفه ترك قول ربه تعالى ، وقول نبيه ﷺ .

وقال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٦] .

قال أبو محمد : ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلاً بعينه عياراً على كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وكلام سائر علماء الأمة .

وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٧] .

وقال تعالى : ﴿ فَاتُوا بِكُتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الصفات: ١٥٧] .

﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١] .

قال أبو محمد : فَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَاهِدًا ^(١) لِقَوْلِهِ ، أَوْ يُبْرِهَانَ عَلَى صِدْقِ قَوْلِهِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ صَادِقًا ، لَكِنَّهُ كَاذِبٌ أَفْكٌ مُفْتَرٍ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . وَمَنْ أَطَاعَ سَادَتَهُ وَكِبْرَاءَهُ وَتَرَكَ مَا جَاءَهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنِ رَسُولِهِ ﷺ ، فَقَدْ ضَلَّ ، بِنَصِّ الْقُرْآنِ ، وَاسْتَحَقَّ الْوَعِيدَ بِالنَّارِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا وَمَا أَدَّى إِلَيْهَا...

وقال تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦] .

قال أبو محمد : هَكَذَا وَاللَّهُ يَقُولُ هَؤُلَاءِ الْفَضْلَاءُ الَّذِينَ قَلَّدَهُمْ أَقْوَامٌ قَدْ تَهَوَّهُمْ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَبَرَّؤُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنْ كُلِّ مَنْ قَلَّدَهُمْ ، وَفَازَ أَوْلَئِكَ الْأَفْضَلُ الْأَخْيَارُ ، وَهَلَكَ الْمُقَلِّدُونَ لَهُمْ بَعْدَ مَا سَمِعُوا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ وَالتَّنْهِي عَنِ التَّقْلِيدِ ، وَعَلِمُوا أَنَّ أَسْلَافَهُمْ الَّذِينَ قَلَّدُوا ، قَدْ تَهَوَّهُمْ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ ، وَتَبَرَّؤُوا مِنْهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ...

وقال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلِ اتَّبِعْنَا آلِهَةً آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠] ^(٢) .

قال أبو محمد : وَهَذَا نَصٌّ مَا فَعَلَ خُصُومُنَا بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَدْبِيرٍ ، بَلْ تُعْرَضُ عَلَيْهِمُ الْآيَةُ وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الَّذِي يُقْرَأُونَ بِصَحَّتِهِ ، وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِمَذَاهِبَ لَهُمْ فَاسِدَةٌ ، فَيَأْبُونَ مِنْ قَبُولِهَا لَا بِفَارِقٍ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَكِبْرَاءَنَا ، فَقَدْ أَجَابَهُمْ تَعَالَى جَوَابًا كَافِيًا وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ^(٣) .

(١) الصواب : شاهداً .

(٢) وانظر هذا الدليل في اقتباص ص ١١٥ .

(٣) قال ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٩٧٨/٢) : وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد ، ولم يمنعهم كفر أولئك من جهة الاحتجاج بها ، لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهم وإيمان الآخر ، وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلد ، كما لو قلد رجل ، فكفر ، وقلد آخر فأذنب ، وقلد آخر في مسألة دنياء ، فأخطأ وجهها ، كان كل واحد ملوماً على التقليد بغير حجة ، لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضاً ، وإن اختلفت الآثام فيه " ، وانظر : "إعلام الموقعين" (١٢٩/٢ - ١٣٠) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠] .

وقال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَحَمَّ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاءً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الحج: ٢٣] .

قال أبو محمد :

هذه صفة ظاهرة من كل مُقلد ، يعرفها من نفسه ضرورة ؛ لأنه هوي تَقْلِيد فلان ، فقلده بغير علم ووجدناه لا ينتفع بسمعه فيما يسمع من الآي والسُنن المخالفة لمذهبه ، ولا انتفع بصره فيما رأى من ذلك ، ولا بعقله فيما علم من ذلك ، ووجدناه ترك طلب الهدى من كتاب الله تعالى وكتاب نبيه ﷺ ، وطلب الهدى ممن دون الله تعالى ؛ فضل ضللاً بعيداً . فواحسرتاه عليهم ، وواسفاه لهم .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ خَيْرَانِ لَهُ أَصْحَابٌ يُدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى اثْنَا قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى ﴾ [الأنعام: ٧١] .

قال أبو محمد : وهذا نصٌ فعل المقلد لأنه التزم اتباع من لا ينفعه ، ولا يشفع له يوم القيامة ، ولا ينيله من حسناته حسنة ، ولا يحط عنه من سيئاته سيئة ، كذلك دعاه أصحابه إلى الهدى بزعمهم ، فأكذبهم تعالى وقال : ﴿ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى ﴾ [البقرة: ١٢٠] . فلم يجعل هدى إلا ما جاء من عنده تعالى ^(١) .

ومن أدلته في المسألة الإجماع ، قال :

" وَقَدْ صَحَّ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : أَوْلَهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ ، وَإِجْمَاعُ جَمِيعِ التَّابِعِينَ : أَوْلَهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ عَلَى الْامْتِنَاعِ وَالْمَنْعِ مِنْ أَنْ يَقْصِدَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَى قَوْلِ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ، أَوْ مِمَّنْ قَبْلَهُمْ ، فَيَأْخُذَهُ كُلُّهُ . فَلْيَعْلَمْ مَنْ أَخَذَ بِجَمِيعِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ جَمِيعِ قَوْلِ مَالِكٍ ، أَوْ جَمِيعِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، أَوْ جَمِيعِ قَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ﷺ مِمَّنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ النَّظَرِ ، وَلَمْ يَتْرُكْ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِ " .

(١) " أصول الأحكام " (٢٢ / ٢٧٤ - ٢٧٧) .

أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا عَنْ آخِرِهَا ، وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ هَذِهِ الْمِثْلَةِ " (١).

(١) "البند (ص ١١٦) وانظر هذا الدليل في أصول أدلة الأحكام (٢ / ٢٩١ - ٢٩٢).

الدراسة

التقليد : هو أخذ قول الغير بلا حجة ولا برهان^(١) ، وهذا مما نهي عنه الكتاب والسنة وسلف الأمة^(٢) ، وقد احتج ابن حزم - رحمه الله - بآية التوبة على كون التقليد منهى عنه. وقد وافقه على هذا ابن القيم رحمه الله تعالى ، فقال بعد ذكره الآية :

" ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلاً بعيته مختاراً على كلام الله ، وكلامه رسوله وكلامه سائر الأمة يقدمه على ذلك كله ، ويعرض كتاب الله وسنة رسوله إجماع الأمة على قوله ، فما وافقه منها قبله لموافقته لقوله ، وما خالفه منها تلطف في رده ، وتطلب له وجوه الحيل ، فإن لم تكن هذه وليجة فلا ندري ما الوليجة " ^(٣).

والوليجة : هي البطانة والخاصة للرجل^(٤) ، فمن اتخذ رجلاً يقلده في أمور دينه ويقدم قوله على قول الله ورسوله ﷺ فقد اتخذ وليجة من دون الله أي اتخذ بطانة واختصه من دون الله بالأخذ والتلقي ، فهذا وجه الترابط بين الآية ومدلولها .

وإذا عدنا إلى المسألة التي أورد ابن حزم الآية لأجلها نجد أن ابن حزم يحرم التقليد ، ويمنعه بالكلية. حتى على العامي . وهذا مما لا يوافق عليه. نعم التقليد منهى عنه كما سبق . واتفق العلماء على أن المقلد ليس بعالم. لكن ثمة حالات يجوز فيها التقليد : فمنها العامي ، فإن التقليد جائز في حقه .

(١) " المستصفي " (٢ / ٤٦٢) ، " الفقيه والمتفقه " (٢ / ١٢٨) ، " المسودة " (ص ٥٥٣) ، " روضة الناظر - مع شرحها " (٢ / ٤٥٠) ، " الإحكام " للأمدى (٤ / ٢٢١) .

(٢) قد ذكر الإمام ابن القيم مسألة التقليد وإنكاره والقول بتحريمه في : " إعلام الموقعين " بما لا يوجد في غيره ، حتى قال في آخر المبحث (٢ / ١٩٩) :

" وقد أظننا الكلام في القياس والتقليد ، وذكرنا من مآخذها وحجج أصحابها ، وما لهم وعليهم من المنقول والمعقول ما لا يجده الناظر في كتاب من كتب القوم من أولها إلى آخرها ، ولا يظفر به في غير هذا الكتاب أبداً ، وذلك بحول الله وقوته ومعرفته وفتحته ، فله الحمد والمنة " ، وانظر : رسالة الشوكاني " القول المفيد في حكم التقليد " ضمن " الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني " (٥ / ٢١٦١) .

(٣) " إعلام الموقعين " (٢ / ١٣٠) ، وانظر : " الصواعق المرسلة " (٤ / ١٥٢٥) .

(٤) انظر : " لسان العرب " (٢ / ٤٠٠) ، " المفردات " للراغب الأصفهاني (ص ٥٣٢) .

قال الإمام ابن عبد البر بعد أن ذكر تحريم التقليد :

" وهذا كله لغير العامة ، فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تترل بها لأنها لا تتبين مواقع الحجة ، ولا تصل - لعدم الفهم - إلى علم ذلك ، لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها ، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة والله أعلم .

ولم يختلف العلماء أن العامة تقلد علمائها ، وأنهم المرادون بقول الله عز وجل :

﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] .

وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه ، فكذلك من لا علم ، ولا بصر بمعنى ما يدين به ، لا بد له من تقليد عالمه " (١) .

وقال الخطيب البغدادي :

"أما من يسوغ له التقليد ، فهو العامي الذي لا يعرف طرق الأحكام الشرعية ، فيجوز له أن يقلد عالماً ، ويعمل بقوله : " قال الله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] " (٢) .

بل إن ابن قدامة - رحمه الله تعالى - نقل الإجماع على وجوب التقليد على العامي " (٣) . وقال الإمام الطوفي :

" فإن الصحابة ومن بعدهم لم ينكروا على عامي اتبع فقيهاً فيما أفتاه ، سواء ذكر له الدليل ، أو لم يذكره " (٤) .

بل إنه لا ينبغي للعامي أن يطالب المفتي بالحجة فيما أفتاه ولا يقوله له : لم ؟ ولا كيف ؟ قاله ابن تيمية رحمه الله (٥) .

(١) " جامع البيان العلم وفضله " (٢ / ٩٨٩) .

(٢) " الفقيه والمتفقه " (٢ / ١٣٣) ، وانظر : " مجموع الفتاوى " (٢٠ / ١٧) ، " المستصفي " للغزالي (٢ / ٤٦٦) ، الإحكام " للآمدي (٤ / ٢٢٨ - وما بعدها) ، " أصول مذهب الإمام أحمد " (ص ٧٥٠ وما بعدها) .

(٣) انظر : " روضة الناظر " (٢ / ٤٥١) مع شرحها .

(٤) " شروح مختصر الروضة " (٣ / ٦٥٣) .

(٥) انظر : " المسودة " (ص ٥٥٤) .

فالحاصل أن العامي لا يحرم في حقه التقليد ، بل إنه واجب عليه ، وذلك لأنه لا يستطيع أن يتوصل إلى حكم الله فيما أشكل عليه.

وليعلم أن من جوز التقليد أراد به التقليد في الفروع لا في أصول الدين . فأصول الدين لا بد أن تؤخذ بالدليل . ولذلك قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته "ثلاثة الأصول" وهي التي يجب على كل مسلم معرفتها . قال :
" الأصل الثاني : معرفة دين الإسلام بالأدلة " (١).

كما جوز جمع من أهل العلم للمجتهد التقليد في صور معينة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمه الله تعالى :

والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد ، فأما القادر على الاجتهاد ، فهل يجوز له التقليد ؟ هذا فيه خلاف . والصحيح : أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد : إما لتكافؤ الأدلة ، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد ، وإما لعدم ظهور دليل له ، فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه ، وانتقل إلى بدله ، وهو التقليد ، كما لو عجز عن الطهارة بالماء " (٢).

قلت : وهذا هو الصواب ، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وقاعدة الشريعة : لا واجب مع العجز (٣).

وخلاصة القول في المسألة : أن التقليد لا يجوز إلا إذا دعت الضرورة ، كأن يكون عامياً ، أو عالماً لكنه لم يهتد للصواب في تلك المسألة ، أو ضاق عليه الوقت فلم يتسع للاجتهاد .

(١) " الأصول الثلاثة " (ص ٩) ط دار الصميعي ، وانظر " روضة الناظر " (٢ / ٤٥٠ - ٤٥١)
التحبير شرح التحرير " (٨ / ٤٠١٧) ، " التمهيد " لأبي الخطاب (٤ / ٣٩٦ - وما بعدها) .

(٢) " مجموع الفتاوى " (٢٠ / ٢٠٤) .

(٣) انظر هذه المسألة في : " روضة الناظر " مع شرحها (٢ / ٤٣٩ - وما بعدها) ، " الأحكام - للآمدي (٤ / ٢٠٤ وما بعدها) " شرح الكوكب المنير " (٤ / ٥١٦) ، " البرهان في أصول الفقه " لأبي المعالي الجويني (٢ / ٨٧٦) ، " الفقيه والمتفقه " (٢ / ١٣٦) .

قال الله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٢].

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[٢١] بقاء الجنة والنار .

قال ابن حزم :

" لَا تَفْنَى الْجَنَّةُ وَلَا النَّارُ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ فِيهِمَا أَبَدًا . بُرْهَانُ ذَلِكَ :
قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُخْبِرًا عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الدَّارَيْنِ وَمَنْ فِيهِمَا :

﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٢٢].

و ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُودٍ ﴾ [هود: ١٠].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ نَامِي ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ
عِيسَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ عَمْرٍوَيْهِ الْجُلُودِيُّ ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُفْيَانَ ،
ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا ثنا أَبُو
مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أُمْلَحُ فَيَقَالُ : يَا أَهْلَ
الْجَنَّةِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ ، وَيَقُولُونَ : نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ ،
وَيُقَالُ : يَا أَهْلَ النَّارِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ ، فَيَقُولُونَ : نَعَمْ
هَذَا الْمَوْتُ ، فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيَذْبَحُ ثُمَّ يُقَالُ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ ، وَيَا أَهْلَ
النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ . ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ
وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [مريم: ٣٩] . وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَهْلِ الدُّنْيَا . زَادَ أَبُو
كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ بَعْدَ كَبْشٍ أُمْلَحٍ " فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ " ^(١) .
وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ : ﴿ لَا يَدْخُلُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةُ الْأُولَى ﴾ [الدخان: ٥٦].

(١) رجال الإسناد :

أحمد بن فتح بن عبد الله التاجر ، السفار ، حدث بالأندلس ، فروى عنه جماعة . قال الذهبي عنه :
الشيخ الحليل الثقة المحدث . مات سنة : ثلاث وأربعمائة . انظر " السير " (٢٠٥ / ١٧) ، " جلقوة
المقتبس " (ص ١٣٢) .

عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان الفارسي ، البغدادي ، الإمام ، المحدث ، حدث بمصر
بصحيح مسلم بمصر ، وثقه الدارقطني ، مات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . " السير " (٥٣٥ / ١٦) = (٥٣٦) .

وَقَالَ فِي أَهْلِ النَّارِ: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦] ^(١).
وقد ذكر هذه المسألة في كتابه: "الفصل" فذكر الأدلة، وزاد دليل الإجماع ^(٢).

= محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي، أبو أحمد النيسابوري، الإمام القدوة الزاهد، الصادق،
راوي صحيح مسلم عن إبراهيم بن محمد من تلاميذه أبو عبد الله الحاكم. مات سنة: ثمان وستين
وثلاثمائة. "السير" (٣٠١/١٦ - ٣٠٣).
إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، الإمام، القدوة، المحدث، الثقة، كان من العباد المجتهدين
الملازمين لمسلم. توفي سنة: ثمان وثلاثمائة. "السير" (٣١١/١٤ - ٣١٢).
أبو كريب: محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، مشهور بكنيته، ثقة من العاشرة، مات سنة: سبع
وأربعين ومائتين. "التقريب" [٦٢٤٤].
أبو صالح: ذكوان السمان الزيات المدني، ثقة ثبت، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة. "التقريب"
[١٨٥٠].

تخرجه:

أخرجه البخاري برقم (٤٧٣٠): "كتاب التفسير" باب وأنذرهم يوم الحسرة"، ومسلم
(٢٨٤٩) في: "كتاب الجنة": "باب النار يدخلها الجبارون".
(١) "المحلى" (٣٠/١ - ٣١).
(٢) "الفصل" (١٤٨/٤)، وانظر: "مراتب الإجماع" ص ٢٦٧.

الدراسة

هذه المسألة من المسائل العقديّة العظيمة ، حتى وصفها ابن القيم بأنها أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة ^(١). وصدق رحمة الله إذ هي في الكلام عن الدار الآخرة .

وفي هذه المسألة وقع خلاف بين أهل القبلة ، لكن لم يعتبره كثير من أهل العلم، منهم ابن حزم ^(٢) ، فقد عدّها من مسائل الإجماع في الاعتقاد التي يكفر من خالفها ، وكذا القرطبي وابن تيمية ^(٣) .

وعلى كل ، فهي محل إجماع عند السلف .
قال الإمام ابن أبي حاتم :

سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين ، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار - حجازاً ، وشرقاً ، وشاماً ، ويمناً - فكان من جملة مذهبهم :

" والجنة حق ، والنار حق ، وهما مخلوقان لا يفنيان أبداً " ^(٤).

وقال الإمام الصابوني :

" ويشهد أهل السنة ، ويعتقدون : أن الجنة والنار مخلوقتان ، وأتھما باقيتان لا تفنيان أبداً ، وأن أهل الجنة لا يخرجون منها أبداً ، وكذلك أهل النار الذين هم أهلها ، خلقوا لها ، لا يخرجون أبداً " ^(٥).

وخالفهم في هذه المسألة أقوام :

فذهب ابن عربي الصوفي إلى : أن أهلها يعذبون فيها مدة ، ثم تنقلب عليهم ، وتبقى طبيعة نارية لهم ، يتلذذون بها لموافقتها طبيعتهم.

^(١) انظر : " حادي الأرواح " ص ٣٦٧

^(٢) في " مراتب الإجماع " ص ٢٦٧

^(٣) انظر : " التذكرة " ص ٥١٢ ، و " مجموع الفتاوى " (١٨ / ٣٠٧) .

^(٤) " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (٢ / ١٩٨ - ١٩٩)

^(٥) " عقيدة السلف " ص ٦٤ ، وانظر : " لوامع الأنوار " (٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥) ، " معارج القبول "

(٢ / ٢٣٩ - ٢٤٢) ، " تفسير السمعاني " (٢ / ٤٦١) ، " تفسير البغوي " (٤ / ٢٠٢) ، وانظر :

" رفع الأستار " للإمام الصنعاني فقد أجاد وأفاد.

وذهب جهم بن صفوان^(١) إلى : أن النار تفتن بنفسها ، لأنها حادثة بعد أن لم تكن ، وكذا الجنة.

وذهب أبو الهذيل العلاف^(٢) إمام المعتزلة إلى أن حياتهم ، وحر كائهم تفتن ، ويصرون جماداً لا يتحركون ، والجنة عنده كذلك.

وذهب آخرون إلى أن النار تفتن لا بنفسها ، بل يفتنها ربها وخالقها ، وهذا القول مال إليه ابن القيم في بداية عمره العلمي ، ثم تركه^(٣).

وأدلتهم - أهل السنة والجماعة - على هذا المعتقد الآيات والأحاديث التي فيها الدلالة على خلود أهل النار ، وأبديتهم فيها ، فمنها :

قول الله تعالى في أصحاب النار:

﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ في ثلاث مواطن من كتابه [النساء : ١٦٩] ، و [الجن : ٢٣] ، و [الأحزاب : ٦٥] .

وهذا نص واضح على أبدية النار ، وبقاء أهلها فيها ، ولو كانت النار تفتن للزم من ذلك فناء أهلها ، وهذا مناقض لوصفي الأبدية والخلود.

ومن الآيات الدالة على مذهب السلف : قوله تبارك وتعالى ، في وصف الدار الآخرة :

﴿ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ [غافر : ٣٩] أي : الدار التي لا تزول ، ولا تحول.
قال الإمام القرطبي :

(١) جهم بن صفوان الراسبي مولا هم ، السمرقندي ، الكاتب المتكلم ، رأس الضلالة ، ورأس الجهمية ، كان صاحب ذكاء ، وجدل ز زرع شرا عظيما ، قيل قتله أسل بن أحوز سنة مائة وثمان وعشرين . انظر " السير " (٢٦٦-٢٧) ، " ميزان الاعتدال " (٤٢٦/١)

(٢) أبو الهذيل ، محمد بن الهذيل بن عبيد الله ، البصري ، العلاف ، شيخ الكلام ، ورأس الاعتزال ، يوصف بالذكاء . مولده في سنة : خمس وثلاثين ومائة ، وهلك في عام : ست وعشرين ومائتين . انظر ترجمته في : " السير " (١٧٣-١٧٤) .

(٣) انظر هذه الأقوال في : " حادي الأرواح " لابن القيم (٣٣٧ - ٣٣٩) ، و " الفصل " لابن حزم (١٤٥ / ٤) ، " شفاء العليل " (٧٢٢ / ٢) ، " شرح العقيدة الطحاوية " (٢ / ٦٣٤ - وما بعدها) . " لواعج الأنوار " (٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥) .

"أي الاستقرار والخلود ، ومراده بالدار الآخرة الجنة والنار ، لأتهما لا يفنيان" (١) .

وقال الإمام الطبري رحمه الله تعالى :

"يقول: " وإن الدار الآخرة ، وهي دار القرار التي تستقرون فيها ، فلا تموتون ، ولا تزول عنكم " (٢) .

وفي هذا المعنى قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ [فاطر: ٣٦] .

فانظر كيف جمع الله في هذا الآية بين نفي انقطاع العذاب ، وبين تخفيفه ، فلو كانت النار تنفى لما كان هذا النفي صادقا ، إذ واضح من السياق أن المراد إثبات أن العذاب لا ينقطع عنهم بحال ، بل ولا يخفف ، فعجبا والله - مع وضوح هذا - من ابن القيم إذ نفى كون هذه الآيات دالة على بقاء أهل النار في النار ، لا بقاء النار. ولا شك أن الله نفى في الآية تخفيف العذاب ، ونفى الأدنى مستلزم لنفي الأعلى ، فالمنفي في الآية تخفيف العذاب . وهو الأدنى ، فإذا نفى الأدنى دل على أن الأعلى ، وهو فناء النار أولى بالنفي . فتأمل هذا .

ومثل هذه الآية في المعنى ، قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ لَا يُفْرَغُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٥] .

فالنفي ههنا متجه إلى العذاب ، فنفي سبحانه أن يفتر عنهم أي يخفف ، بعد أن ذكر طول إقامتهم ، بل خلودهم فيها ، ثم أكد هذا بقوله : ﴿ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ أي آيسون من الخروج (٣) .

فهل نجد أدل من هذا على ما ذهب إليه السلف الصالح.

(١) " الجامع لأحكام القرآن " (١٥ / ٢٠٦ - ٢٠٧) .

(٢) " تفسير الطبري " (١١ / ٦٢) وانظر : " تفسير البغوي " (٧ / ١٤٩) ، " زاد المسير "

(٧ / ٨٢) .

(٣) انظر : " تفسير السمعاني " (٥ / ١١٦ - ١١٧) .

ومن أدلتهم - أهل السنة والجماعة - ما أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ :

" إذا صار أهل الجنة إلى الجنة ، وأهل النار إلى النار ، جيء بالموت ، حتى يجعل بين الجنة والنار ، ثم يذبح ، ثم ينادي مناد : يا أهل الجنة لا موت ؛ فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم " (١) .

وهذا الحديث دالٌّ دلالة واضحة على معتقدتهم ، ولذا بَوَّبَ الإمام الترمذي على هذا الحديث : " باب ما جاء في خلود أهل الجنة ، وأهل النار " .

قال الإمام القرطبي بعد ذكره هذا الحديث ، وما في معناه :

" قلت : هذه الأحاديث مع صحتها نص في خلود أهل النار فيها ، لا إلى غاية ، ولا إلى أمد ، مقيمين على الدوام والسرمد من غير موت ، ولا حياة ، ولا راحة ، ولا نجاة ، بل كما قال في كتابة الكريم ، وأوضح فيه عن عذاب الكافرين :

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ ﴾

إلى أن قال : فمن قال إنهم يخرجون منها ، وأن النار تبقى خالية بمحملتها ، خاوية على عروشها ، وأنها تفنى ، وتزول ؛ فهو خارج عن مقتضى المعقول ، ومخالف لما جاء به الرسول ﷺ وما أجمع عليه أهل السنة ، والأئمة العدول " (٢) .

ومن أدلة أهل السنة والجماعة : الأدلة التي فيها إخراج عصاة الموحدين ، فلو كان الكافرين أيضاً يخرجون لم يكن للمؤمنين مزية على الكافرين . ولكانت الأحاديث التي فيها ذكر خروج عصاة المؤمنين من النار عديمة الفائدة . إذ من المعلوم أنه ما يذكر قيد في آية ، أو حديث إلا كان ذو فائدة ، لكننا إذا قلنا بفناء النار ، ألغينا فائدة قيد الإيمان ، وهذا مما تجلُّ عنه نصوص الكتاب والسنة .

قال الإمام ابن القيم عليه رحمة الله : لما ذكر أدلة السلف في هذه المسألة :

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤٨) في كتاب الرقاق : باب صفة الجنة والنار ، ومسلم (٢٨٥٠) كتاب

الجنة . باب النار يدخلها الجبارون ، وفي معناه حديث أبي سعيد ، وقد سبق .

(٢) " التذكرة (ص ٥١٢) ، وانظر : " فتح الباري " (١١ / ٤٢٩) " معارج القبول " للحكمي

(٢ / ٢٣٩ - ٢٤٢) " لوامع الأنوار " (٢ / ٢٣٣ - ٢٣٤) .

" أن السنة للمستفيضة أخبرت بخروج من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان ، دون الكفار ، وأحاديث الشفاعة من أولها إلى آخرها صريحة بخروج عصاة الموحدين من النار ، وأن هذا حكم مختص بهم ، فلو خرج الكفار منها ، لكانوا بمنزلتهم ، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان " (١).

هذا مجمل ما استدل به السلف على معتقدهم ، وما يذهبون إليه في هذه المسألة العقديّة الهامة ، وهي كما رأيت أدلة نصّ في الباب ، واضحة في الدلالة على المطلوب.

وقبل أن أنهي هذه المسألة أحب الإشارة إلى أن بعض المتأخرين من أهل العلم ممن عرف باتباعه لمذهب أهل السنة ، وقفوه الأثر في كل صغير وكبير ، وطلبه الدليل في كل شيء ، قد مال إلى القول بفناء النار - في بعض مؤلفاته ، إلا أنه في البعض الآخر وافق ركب السلف ، وكان - والله - هذا هو اللائق به (٢).

(١) " حادي الأرواح " ص ٣٤٤ ، وانظر : " شفاء العليل " (٢ / ٧١٢) ، " شرح العقيدة الطحاوية " (٢ / ٦٢٩) .

(٢) انظر : " حادي الأرواح " (٣٦٦ - ٣٦٧) ، " شفاء العليل " (٢ / ٧٢١ - ٧٢٢) ، " مختصر الصواعق " (١ / ٢١٦ - ٢٢٨) ، فهذه فيها ميله إلى القول بفناء النار ، وفي " الوابل الصيب " ذكر عدم فنائها . وانظر كتاب : " كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية " للدكتور علي بن علي جابر " وانظر : " فتح الباري " (١١ / ٤٢٩) .

قال الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٨]

وفيها ثلاث مسائل ، هي :

المسألة الأولى : هل المشرك نجس نجس العين ؟

المسألة الثانية : ما المراد بالمسجد الحرام ؟

المسألة الثالثة : حكم دخول المشركين المسجد الحرام .

المسألة الأولى :

[٢٢] هل المشرك نجس العين ؟

ذهب الإمام ابن حزم - رحمه الله تعالى - إلى أن المشرك نجس كله ، ومنه :
العرق ، والدمع ، واللعب ، ولبن المشركة إلا الكتايبه ؛ فإنه طاهر.
والدليل قوله تبارك وتعالى :

﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة: ٢٨].

وأيد هذا بقوله ﷺ في الحديث الصحيح : " إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ " ^(١) ^(٢).

^(١) انظر : كلامه على هذه المسألة في : " المحلى " (١ / ١٣٧ ، ١٨١) ، (١٠ / ١٨٨) .

^(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣) في الغسل : باب عرق الجنب ، وأن المسلم لا ينجس ، ومسلم (٣٧١)

في كتاب الحيض : باب الدليل على أن المسلم لا ينجس .

الدراسة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :
القول الأول : أن المشرك نجس نجاسة عينية .
وهذا ما ذهب إليه ابن حزم .

القول الثاني : أن المشرك نجس نجاسة معنوية ، وأما بدنه ، فهو طاهر .
وهذا هو مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف ^(١) .

قال الإمام النووي :

" وأما الكافر ، فحكمه في الطهارة والنجاسة حكم المسلم ، هذا مذهبنا
ومذهب الجماهير من السلف والخلف " ^(٢) .

أما الأدلة ، فقد سبق ذكر أدلة ابن حزم رحمه الله تعالى . ويمكن الاستدلال له :
بحديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : يا رسول الله ، إنا بأرض قوم أهل كتاب ؛
أنأكل من آنتهم ؟ فقال رسول الله ﷺ :

" إن وجدتم غير آنتهم ؛ فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا ؛ فاغسلوا ، ثم كلوا
فيها " ^(٣) .

^(١) نسبه للجمهور : ابن الملقن في : " الإعلام " (١٨ / ٢) ، وابن حجر في " الفتح " (١ / ٤٦٥) ،
والرازي في تفسيره (٢٥ / ١٦) ، وابن الجوزي في " زاد السير " (٣ / ٣١٦) ، وابن كثير في
تفسيره (٢ / ٣٦٠) ، والشوكاني في " فتح القدير " (٢ / ٤٣٤) .
^(٢) " شرح مسلم " (٤ / ٦٦) .

^(٣) أخرجه البخاري (٥٤٧٨) في : " كتاب الذبائح والصيد " : باب صيد القوس ، ومسلم (١٩٣٠)
في " كتاب الصيد " ، باب الصيد بالكلاب المعلمة والرمي .
وأحمد (٤ / ١٩٣ - ١٩٥) ، والترمذي (١٥٦٠) في : " السير " : باب ما جاء في الانتفاع بآنية
المشركين ، وابن ماجة (٣٢٠٧) في : " الصيد " : باب صيد الكلب .

لكنّ هذا الحديث مروي بلفظ فيه زيادة بيان وإيضاح لحال أولئك القوم المستول عن آنتهم .
فقد أخرج أبو داود (٣٨٣٩) في " كتاب الأطعمة " : باب في استعمال آنية أهل الكتاب ،
من طريق :

محمد بن شعيب ، عن عبد الله بن العلاء بن زبر عن أبي عبيد الله مسلم بن مشكّم عن أبي ثعلبة به .
وهذا إسناد صحيح إن شاء الله تعالى .

محمد بن شعيب : قال عنه ابن حجر في " التقريب " [٥٩٩٦] : صدوق صحيح الكتاب .
عبد الله بن العلاء بن زبر ثقة من السابعة . قاله ابن حجر في " التقريب " [٣٥٤٥] =

" ووجه الدلالة : أنه لم يأذن بالأكل فيها ، إلا بعد غسلها " ^(١) .

واستدل الجمهور على قولهم بما يلي :

ما رواه الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث خيلاً قبل نجد ،

فجاءت برجل ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ^(٢) وذكر الحديث .

ففي الحديث دخول المشرك مسجده ﷺ . ولو كان للمشرك نجس العين لم يجوز

إدخاله المسجد ، لأن الله أمر بتقريبه المسجد عن الأنجاس .

ومن أدلتهم : قصة المرأة المشركة والتي كانت معها مزادة ^(٣) فأخذ النبي ﷺ من

ماءها ، وأعطاه لرجل من الصحابة يغتسل منه ^(٤) .

فلو كان المشرك نجساً ، لما جاز استعمال الماء الذي كان في مزادتها ؛ لأنها هي

التي صنعت المزادة ، ثم هي التي تباشر الماء وضعاً وشرباً . فلو كانت نجسة ؛

لنجست الماء ، ولحرم استعماله . فلما استعمل الماء بأمر النبي ﷺ دل هذا على

عدم نجاسته . أي : لم يرد عليه ما ينجسه مع كونه بين يدي مشركة . فدل هذا

على أن المشرك ليس نجس العين .

قال الإمام الصنعاني :

" ويدل - يعني الحديث - على طهارة رطوبة للمشرك ، فإن المرأة المشركة قد

= وأبو عبد الله مسلم بن مشكم بكسر الميم ، وسكون المعجمة ، وفتح الكاف الخزاعي ، ثقة مقرر

من كبار الثالثة . انظر " التقريب " [٦٦٩٢] .

وأخرجه أحمد (٤ / ١٩٤) وأبو داود الطيالسي (٢ / ٣٥٣) .

من طريق : أيوب عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني .

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع .

أبو أيوب هو السخيتاني إمام ثقة .

وأبو قلابة هو : عبد الله بن زيد الجرهمي ثقة فاضل كثير الإرسال . قاله ابن حجر في " التقريب "

[٣٣٥٣] . وثم يسمع من أبي ثعلبة . قاله الإمام الترمذي في سننه عقب إخراج الحديث . وانظر :

" جامع التحصيل " ص ٢١١ .

(١) " نيل الأوطار " (١ / ١١٧) .

(٢) سيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى .

(٣) المزادة : بفتح الميم والزاي . قرية كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها . انظر " الفتح " (١ / ٥٣٨) .

(٤) رواه البخاري (٣٤٤) في كتاب " التيمم " باب الصعيد الطيب وضوء المسلم ، يكفيه عن الماء ،

ومسلم (٦٨٢) في كتاب المساجد : باب قضاء الصلاة الفائتة .

باشرت الماء ، وهو دون القلتين " (١).

وكذلك من أدلتهم :

ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال :

كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنصيب من آنية المشركين ، وأسقيتهم ، فنستمع بها ، ولا يعيب ذلك عليهم " (٢).

وهذا الحديث واضح الدلالة على أن أواني المشركين طاهرة مع مباشرتهم لها . فلو كانوا أنجاساً ؛ لنجسوا ما استعملوه . لا سيما والحديث ليس فيه ذكر لغسل تلك الأواني التي أصابوها من المشركين . فدل على طهارة أبدانهم .

قال الإمام الشوكاني عند كلامه على هذا الحديث :

" واستدل به من قال بطهارة الكافر ، وهو مذهب الجماهير من السلف والخلف ، كما قاله النووي . لأن تقرير المسلمين على الاستمتاع بآنية الكفار مع كونها مظنة للملاستهم ، ومحلاً للمنفصل من رطوبتهم ؛ مؤذن بالطهارة " (٣).

وهذا الحكم مقيد بما إذا كان المشركون لا يستخدمونها بالنجاسة : كطبخ الخنزير ، وشرب الخمر . ودليل هذا القيد حديث أبي ثعلبة الخشني السابق .

واستدلوا أيضاً بالأحاديث التي فيها قبوله ﷺ دعوة اليهود ، وأكله من طعامهم ؛ فلو كانت أبدانهم نجسة لنجست ما تباشره ، ومنها الطعام .

فإن النبي ﷺ أضافه يهودي على خبز شعير ، وإهالة سنخة " رواه أحمد (٤).

(١) " سبل السلام " (١ / ١٥١) .

(٢) أخرجه " أبو داود " (٣٨٣٨) في الأطعمة : باب في استعمال آنية أهل الكتاب ، وأحمد

(٣ / ٣٧٩) ، والبيهقي (١ / ٣٢) .

من طريق عبد الأعلى ، عن برد بن سنان ، عن عطاء ، عن جابر به .

وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى .

عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي ، ثقة . قاله في " التقریب " [٣٧٥٨] .

وبرد بن سنان أبو العلاء الدمشقي . صدوق رمي بالقدر . قاله ابن حجر في " التقریب " [٦٥٩] .

(٣) " نيل الأوطار " (١ / ١١٧) ، وانظر " سبل السلام " (١ / ١٤٨) .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد (٣ / ٢١١) قال :

حدثنا عبد الصمد ، حدثنا أبان ، حدثنا قتادة ، عن أنس به .

ولم يصرح هنا قتادة بالتحديث . إلا أنه صرح بالتحديث في (٣ / ٢٥٢)

من طريق همام عن قتادة ، قال : حدثني أنس : " أن خياطاً بالمدينة " بدل " يهودي " وأخرجه من =

ومن هذا أن الله تعالى أباح لنا طعام أهل الكتاب كما في قوله سبحانه :
﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] .

فإذا كان طعامهم طاهراً مع مباشرتهم له ، وصنعهم إياه . كانت ذواتهم
الملازمة له طاهرة .

قال ابن كثير :

" وأما نجاسة بدنه ، فالجمهور على أنه ليس بنجس البدن والذات ، لأن الله
تعالى أحل طعام أهل الكتاب " (١) .

وقال الصنعاني عن آية المائدة :

" وآية المائدة أصرح في المراد " (٢) .

ومن الأدلة أيضاً : أن الله سبحانه أجاز نكاح الكتابية ، ولا بد أن يصيب
الرجل من عرقها ولعابها . فلو كانت نجسة لما ترك الله ولا نبيه ﷺ بيان هذا مع
الحاجة الماسة إليه . فلما لم يبين دلّ على عدم نجاسة عرق المشرك ، وكذا لعابه .
قال الحافظ ابن حجر :

" وحجتهم - الجمهور - أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم
أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن ، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل
الكتابية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة ، فدل على أن الآدمي الحي
ليس بنجس العين ، إذ لا فرق بين النساء والرجال " (٣) .

وهذا الدليل لم يرتضه الإمام ابن حزم ، فقد رده بقوله :

" فإن قيل : قد أبيح لنا نكاح الكتابيات ، ووطؤهن ، قلنا : نعم ، فأبيح دليل في
هذا على أن لعابها ، وعرقها ، ودمعها طاهر ؟ فإن قيل : إنه لا يقدر على

= هذا الوجه البخاري (٢٠٩٢) في " البيوع " : باب ذكر الخياط ، ومسلم (٢٠٤١) في الأشربة :
باب جواز أكل المرق ، وأبو داود (٣٧٨٢) في " الأطعمة " : باب في " أكل الدباء " وابن حبان
(١٢ / ١٠٤) ، وأبو يعلى (٥ / ٢٦٤) . وعلى كل فالحديث صحيح إن شاء الله تعالى . والجمع
بين الروایتين أولى من إعلال أحدهما بالأخرى ، فيكون خياطاً يهودياً .

والراوي عن قتادة أبان بن يزيد العطار رواه مرة خياطاً ، ومرة يهودياً . ومعنى نسخة : متغيرة .

(١) تفسير القرآن العظيم (٢ / ٣٦٠) .

(٢) " سبل السلام " (١ / ١٥٠) .

(٣) " فتح الباري " (١ / ٤٦٥) .

التحفظ من ذلك. قلنا : هذا خطأ ، بل يفعل فيما مسّه من لعابها ، وعرقها مثل الذي يفعل إذا مسّه يولها ، أو دمها ، أو مائية فرجها ولا فرق ، ولا حرج في ذلك " (١).

وهذا الكلام لا يقبل من ابن حزم. لأنه لما أحل وطوّهن ومباشرتهن كان لا بد من إصابة شيء من عرقهن ، وهذا مترتب على ما أحله الله سبحانه ، وما ترتب على المباح ، فهو معفو عنه .

ولو كانت الكتائية نجسة ، وعرقها المنفصل عنها كذلك نجس ؛ لبينه النبي ﷺ . فمن الحال أن يترك ما تحتاجه الأمة ملتبساً عليها لا تدري ما وجه الصواب فيه. مع حاجتها الماسة لهذا البيان.

وليست الحاجة لمعرفة هذا الحكم قائمة على نكاح الكتائيات. بل هناك ما يجعل الحاجة إلى بيان الحكم من قبل الشرع ماسة ، والرغبة إلى معرفته ملحة ، وهو كثرة المعاملة مع المشركين من بيع وشراء ، بل وربما مجاورة . فلو كان بدن الكافر ، وما انفصل عنه نجساً لوجب بيانه بيانا واضحا . فلما لم نجد هذا الحكم - نجاسة الكافر كما وصفنا - دل ذلك على طهارته .

ويبين هذا : أن الأصل في الأشياء الطهارة . ومن حملتها الكافر ، فكان باقياً على الأصل حتى يأتي دليل صحيح خال عن المعارضة فينقله عن أصله إلى النجاسة . ولم نر هذا .

ثم قال ابن حزم :

" ثم هبك أنه لو صح لهم ذلك في نساء أهل الكتاب ، من أين لهم طهارة رجالهم ، أو طهارة النساء والرجال من غير أهل الكتاب؟

فإن قالوا : قلنا ذلك قياساً على أهل الكتاب. قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأن أول بطلانه : أن علتهم في طهارة الكتائيات جواز نكاحهن ، وهذه العلة معدومة بإقرارهم في غير الكتائيات " (٢)

أقول : ما ذكره الجمهور دليلاً ، وليس بعلة وفرق بينهما . فقالوا : دليلنا على طهارة المشرك أن الله أباح نكاح أهل الكتاب . ولم يتفوهوا بأن العلة كونهم

(١) " المحلى " (١ / ١٣٧) .

(٢) " المحلى " (١ / ١٣٨) .

أهل كتاب ، ولو قالوها لقصروا الطهارة على أهل الكتاب. ولم يكن ذلك منهم.

وقاسوا الرجال على النساء ، لأن وصف الذكورة والأنوثة وصف طردي لا تأثير له في الحكم . فكلًا من الرجل والمرأة كتابي . فحكمهما واحد. ولو قلنا العلة كونها امرأة للزم طرد هذا الوصف ، وعليه ؛ تكون المشتركة طاهرة ، وهذا ما لا يقول به ابن حزم .

والذي يقال : إن النكاح دليل على الطهارة . إذ لو كانت الكتابية نجسة لحرم وطؤها. إذ استعمال النجس محرم ، وهو مما تتقذره النفوس ، فكيف يبيحه الله عز وجل.

وأجاب الجمهور عن أدلة ابن حزم بما يلي :

أما الآية : فلهم ثلاث إجابات على الاستدلال بها :

أهم أنجاس بسبب الاعتقاد والاستقذار ، لا أن أعضاءهم نجسة ^(١).

قال الجصاص :

" والنجاسة في الشرع تنصرف على وجهين ، أحدهما :

نجاسة الأعيان ، والآخر نجاسة الذنوب " ^(٢).

وقيل : إنما سماهم الله عز وجل بذلك ، لأنهم ينجسون فلا يغتسلون ^(٣)

وقريب من هذا : قول بعض أهل العلم : إن الله سماهم بذلك : لأنهم لا يتزهدون عن النجاسات ^(٤).

^(١) ذكره ابن حجر في " الفتح " (١ / ٤٦٥) ، والنووي في " شرح مسلم " (٤ / ٦٦) ، و
" المجموع " (٢ / ٥٨٠) ، وابن الملقن في " الإعلام " (٢ / ١٨) ، وانظر : " تفسير أبي السعود " (٤ / ٥٧) و " تفسير " النسفي " (٢ / ٨٤) ، و " تفسير البضاوي " (٣ / ١٨٣) ، و " تفسير البغوي " (٤ / ٣١) ، و " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٦٦) .

^(٢) " أحكام القرآن " (٤ / ٢٧٨) .

^(٣) ذكره الإمام الطبري (٦ / ٣٤٥) ، وابن الجوزي في " زاد المسير " (٣ / ٣١٦) وعزاه لقتادة

^(٤) ذكره ابن الملقن في : " الإعلام " (٢ / ١٨) ، وأبو السعود (٤ / ٥٧) ، والبضاوي (٣ / ١٣٨) .

وبهذا الوجه أجيب عن الاستدلال بالحديث ، فقالوا : إن قوله : " المؤمن لا ينجس " بناءً على الغالب ، فلا مفهوم له . فالمؤمن يتطهر من الأنجاس ، ويستتره منها ، والكافر بخلاف ذلك ^(١) .

الوجه الثالث :

أنه لما كان علينا اجتنابهم كما تجتنب الأنجاس ، صاروا بحكم الاجتناب كالأنجاس .

قال ابن الجوزي عن هذا الجواب :

" وهذا قول الأكثرين ، وهو الصحيح " ^(٢) .

وقد جمع هذه الأوجه الإمام الصنعاني . في الإجابة عن الاستدلال بالآية ، فقال : " وأما الآية : فالنجس لغة المستقذر ، فهو أعم من المعنى الشرعي ، وقيل : معناه ذو نجس ، لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ، لأنهم لا يتطهرون ، ولا يغتسلون ، ولا يجتنبون النجاسات ، فهي ملابسة لهم ، وبهذا يتم الجمع بين هذا وبين آية المائدة ، والأحاديث الموافقة لحكمها " ^(٣) .

وأما حديث أبي ثعلبة الخشني ، فهو سؤال عن واقعة معينة ، فينبغي أن تقيد بما ذكر في السؤال ، فقضايا الأعيان لا عموم لها ، ولكنها تنزل على حال كحال القضية المسئول عنها .

قال الشوكاني - رحمه الله - :

" وعن حديث أبي ثعلبة بأن الأمر بغسل الآنية ليس لتلوثها برطوباتهم ، بل لطبخهم الخنزير ، وشربهم الخمر فيها . يدل على ذلك ما عند أحمد وأبي داود من حديث أبي ثعلبة أيضاً بلفظ : " إن أرضنا أرض أهل كتاب ، وإنهم يأكلون لحم الخنزير ، ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بأنيتهم وقلوبهم " ^(٤) .

^(١) انظر : " فتح الباري " (١ / ٤٦٥) ، و " نيل الأوطار " (١ / ٦٠) ، " تحفة الأحوذى "

(٣ / ٣٨٣) .

^(٢) " زاد المسير " (٣ / ٣١٧) .

^(٣) " سبل السلام " (١ / ١٥٠) .

^(٤) " نيل الأوطار " (١ / ٦١) .

الترجيح

مما سبق يتبين لنا أن القول الراجح ، هو قول الجمهور ، وذلك لقوة أدلتهم ، ودلالاتها على المطلوب .

المسألة الثانية :

[٢٣] ما المراد " بالمسجد الحرام " ؟

يرى ابن حزم - رحمه الله تعالى - أن المراد بالمسجد الحرام في قوله تعالى :

﴿ فَلَا تَقْرُبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ ﴾ [التوبة: ٢٨] أنه الحرم كله.

ويستدل ابن حزم على صحة هذا التأويل بعدم الاختلاف في كون المراد : الحرم كله . قال رحمه الله عند ذكره الآية :

" فَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ الْحَرَمَ كُلَّهُ " ^(١).

وقال أيضاً :

" وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهوراً " ^(٢).

فصح أن الحرم كله هو المسجد الحرام " ^(٣).

(١) " المحلى " (١٤٩ / ٥).

(٢) حديث صحيح : جاء من رواية عدد من الصحابة : منهم جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري (٣٣٥) في " كتاب التيمم : باب التيمم ، ومسلم (٥٢١) في المساجد ومواضع الصلاة ، ولفظه : " أعطيت حمساً لم يعطهن أحد قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأما رجل من أمي أدركته الصلاة ، فليصل ، وأحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعث إلى الناس عامة " .

وروى من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما :

أخرجه مسلم (٥٢٢) في " كتاب المساجد ومواضع الصلاة " ، وأحمد (٣٨٣ / ٥) ، وابن خزيمة (١٣٣ / ١) ، وابن حبان (٣١٠ / ١٤) ولفظه :

" فضلنا على الناس بثلاث : جعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعل تراها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء " الحديث .

وروى أيضاً من حديث أبي هريرة ؓ :

أخرجه مسلم (٥٢٣) ، وأحمد (٤١٢ / ٢) ، والترمذي في السير : باب ما جاء في الغنime ، بعد حديث (١٥٥٣) ، وابن ماجة (٥٦٧) في الطهارة : باب ما جاء في التيمم ، ولفظ الحديث ، وهو لمسلم : " فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً ... " الحديث . واقتصر ابن ماجة على الجملة الرابعة منه وروى أيضاً من حديث علي بن أبي طالب ؓ :

أخرجه أحمد (٩٨ / ١) ، والبيهقي (٢١٣ / ١) ولفظه :

" أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء " فقلنا : يا رسول الله ، ما هو ؟ قال : نصرت بالرعب ، وأعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعل التراب لي طهوراً ، وجعلت أمي خير الأمم " .

(٣) " المحلى " (١٦٢ / ٣).

الدراسة

ورد في القرآن العزيز لفظ : " المسجد الحرام " متكرراً ، وفي جميع تلك المواطن لا يعدو المراد منه أحد معان ثلاث :

الأول : أن يكون المراد نفس البيت . كقوله تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] .

الثاني : أن يكون المراد : المسجد الذي حوله . كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَدْخُلُكَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧] .

الثالث : أن يكون المراد : الحرم ، وضربوا لهذا مثلاً بحادثة الإسراء ، فقد أسري بالنبي ﷺ من بيت أم هاني^(١) ، وأخبر الله في كتابه أنه أسرى بنبيه ﷺ من المسجد الحرام ؛ فدل هذا على أن المسجد الحرام يطلق ، ويراد به الحرم .

(١) حديث الإسراء والمعراج حديث صحيح لا شك فيه رواه الشيخان وأصحاب السنن كما جاء عن عدد من أصحاب النبي ﷺ . وقد قام العلامة المحدث الألباني - رحمه الله - بجمع تلك الأحاديث ، والحكم عليها صحة وضعفاً ، مع محاولة التوفيق بين ما ظاهره التعارض منها ، وذلك في مؤلف أسماه : " الإسراء والمعراج ، وذكر أحاديثهما ، وتخريجها ، وبيان صحيحها من سقيمها " أما ما جاء في مكانه ﷺ حين أسرى به وأنه كان في بيت أم هاني . فقد جاء ذكر هذا في حديثها . وقد أخرج الطبراني في " الكبير " (٢٤ / ٤٣٢) من طريق :

شبابة بن سوار قال : ثنا عبد الأعلى بن أبي المساور ، عن عكرمة ، عن أم هاني بنت أبي طالب ، قالت : بات رسول الله ﷺ ليلة أسرى به في بيتي ، ففقدته من الليل ، فامتعت من النوم ، مخافة أن يكون عرض له بعض قریش . وذكرت الحديث . وهذا إسناد ضعيف جداً .

وشبابة بن سوار الفزاري مولا هم . كان أحمد لا يرتضيه للإرجاء ، وكان داعية إليه ، ووثقه ابن معين . وقال ابن عدي في " الكامل " (٤ / ٤٦) : " وشبابة عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه ، وأما في الحديث فإنه لا بأس به ، كما قال علي بن المدني ، والذي أنكر عليه الخطأ ، ولعل حدث به حفظاً " . وقال ابن حجر : " ثقة حافظ روي بالإرجاء " . " التقريب " [٢٧٤٨] ، " تهذيب التهذيب " (٤ / ٢٧٤) .

وأما عبد الأعلى بن أبي المساور الزهري مولا هم أبو مسعود ، فقد قال فيه أبو زرعة : ضعيف جداً ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث يشبه المتروك . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن معين : ليس بشيء . كذاب . وقال ابن حجر : متروك ، كذبه بن معين . انظر : " تهذيب التهذيب " (٦ / ٩٠) ، و " التقريب " [٣٧٦١] .

وهذه الآية — آية التوبة — يذهب ابن حزم وغيره من العلماء إلى أن المراد بالمسجد الحرام : الحرم كله .

ولأجل ذا ، فقد استدل ابن حزم بالآية المذكورة على أن المراد بالمسجد الحرام في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] الحرم كله .

وحكاية الإجماع التي نقلها ابن حزم وافقه عليها الإمام ابن القيم ، حيث قال :

= وهذا الإسناد على ضعفه الشديد معارض بما في البخاري (٣٢٠٧) ، (٣٨٨٧) ، ومسلم (٢٦٤) ، وأحمد (٢٠٧ / ٤ - ٢٠٩)

من حديث مالك بن صعصعة قال نبي الله ﷺ : " بينا أنا عند الكعبة بين النائم واليقظان ، إذ سمعت قائلاً يقول : أحد الثلاثة بين الرجلين " وذكر الحديث .
وفي لفظ لأحمد " بينما أنا عند الكعبة بين النائم واليقظان " .
وفي لفظ للبخاري : " بينما أنا في الحطيم ، وربما قال في الحجر " .

ومثله ما أخرجه البخاري (٣٥٧٠) ، ومسلم (٢٦٢) من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، قال : سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة " .
وأخرج مسلم (٢٦٣) وغيره من حديث أنس بن مالك قال : كان أبو ذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال : " فرج سقف بيتي ، وأنا بمكة فتزل جبريل ﷺ فشق صدري ثم غسله من ماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئاً حكمة وإيماناً ، فأفرغها في صدري ثم أضيقه ، ثم أخذ بيدي « عرج بي إلى السماء " وذكر الحديث .

فهذا الحديث ، فيه أن الإسراء بالنبي ﷺ كان من بيته ، وفي الذي قبله الإسراء من عند الكعبة . وقد جمع الحافظ بين هاتين الروايتين ، فقال :
" وفي رواية الواقدي بأسانيده أن أسري به من شعب أبي طالب ، وفي حديث أم هانئ عند الطبراني أنه بات في بيتها قال :

" والجمع بين هذه الأقوال : أنه نام في بيت أم هانئ وبيتها عند شعب أبي طالب « فرج سقف بيته ، وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه ، فتزل منه الملك ، فأخرجه من البيت إلى المسجد ، فكان به مضطجعاً ، وبه أثر النعاس ، ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق . وقد وقع في مرسل الحسن عند ابن إسحاق أن جبريل أتاه ، فأخرجه إلى المسجد فأركبه البراق ، وهو يؤيد هذا الجمع " قاله في : " الفتح " (٧ / ٢٤٣ - ٢٤٤) .

وكان الحافظ يرى صحة حديث أم هانئ ، لجمعه بين حديثها ، والأحاديث الصحيحة الأخرى ، والجمع فرع التصحيح كما يقولون . لكن لعل الحافظ لم يتسن له النظر في إسناد حديثها ، وإلا لما جمع ، بل بين وهاء حديثها .

وأما رواية الواقدي فهو رجل متروك الرواية . والحاصل أن الجمع إنما يكون بين الأحاديث الصحيحة . والعلم عند الله تعالى .

" وجميع الصحابة والأئمة فهموا من قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة: ٢٨] أن المراد مكة كلها والحرم ، ولم يخص ذلك أحد منهم بنفس المسجد الذي يطاف فيه " (١).

لكن الذي ينبغي أن يلاحظ عند الكلام في معنى الآية أن الاتفاق الواقع على أن المراد بالآية : الحرم ، هل هو مستفاد من لفظة المسجد الحرام ؟ أم هو مستفاد من النهي عن قربان المسجد الحرام ؟ لأن النهي عن قربان المسجد يستلزم البعد عنه ، وأولى ما يحدد به هذا البعد الحرم ، فحتى يكون الكافر بعيداً عن المسجد ؛ فإنه يقف على أطراف الحرم .

والظاهر من عبارة ابن حزم أنه أراد الأول ، ولم يرد الثاني ، بدليل أنه استدل بالآية - آية التوبة - وبالاتفاق على معناها على أن المسجد يطلق ، ويراد به الحرم . وعند النظر في كلام المفسرين نجد التصريح من بعضهم بهذا (٢).

كما يفهم من عبارة علماء آخرين يرون هذا الرأي - ألا وهو أن المراد من الآية : منع المشركين من الحرم كله - أن هذا المعنى مستفاد من النهي عن قربان المسجد لا من لفظة للمسجد الحرام ، وفرق بين الأمرين . ومن هؤلاء : الإمام الطبري ، والبيهقي (٣).

وفي مقابل هؤلاء آخرون يرون أن المراد بالمسجد الحرام : المسجد ذاته (٤) . وذهب الإمام أبو حنيفة إلى معنى آخر في الآية حيث حمل النهي عن قربان المسجد على النهي عن حج المشركين ، فيكون معنى الآية على هذا : فني

(١) " أحكام أهل الذمة " (١ / ٤٠١) ، وانظر : " زاد المسير " (٣ / ٣١٦) ،

(٢) ممن صرح بهذا الإمام الرازي في تفسيره (٢٦ / ١٦) والواحدي في " الوجيز " (١ / ٤٥٩ - ٤٦٠) ، وفي " الوسيط " (٢ / ٤٨٨) ، والعز بن عبد السلام (٢ / ١٤) ، والسيوطي في " الجلالين " (٣ / ٧٩٥ - مع حاشية الصاوي) ، والخصاص في " أحكام القرآن " (٣ / ١٣٢ - ١٣٣) . والقرطبي في : " الجامع " (٦٧ / ٨) ، " تفسير السمعاني " (٢ / ٣٠٠) ، وهذا هو قول عطاء . أخرجه الطبري في تفسيره (٦ / ٣٤٥) ، والنحاس في " الناسخ والمنسوخ " ص ٤٩٧ . وعبد الرزاق في مصنفه (٦ / ٥٢) ، وإسناده صحيح .

(٣) انظر : " جامع البيان " (٦ / ٣٤٥) ، " معالم التنزيل " (٤ / ٣٢) .

(٤) انظر : " تفسير الرازي " (٢٦ / ١٦) ، " فتح القدير " ، " نيل المرام " (٢ / ٥٦٤) ، " روح المعاني " (١٠ / ٧٦) . وانظر : " تفسير البيضاوي " (٣ / ١٣٩) ، " تفسير أبي السعود " (٤ / ٥٧) .

المسلمين من أن يمشوا المشركين من الحج بعد هذا العام ، وهو العام التاسع الهجري .

واستدل على قوله بالنداء الذي رفع بإذن النبي ﷺ : " أن لا يحج بعد العام مشرك " .

فدل على أن المراد بقربان للمسجد : الحج ، دون قربان المسجد لغير الحج ^(١) .
وقد استدل من ذهب للأول من الأقوال بأن في الآية نفسها ما يؤيده ، وهو :
أن الله تعالى قال عقب هذا النهي : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ ﴾ [التوبة: ٢٨] وذلك ، لأن موضع التجارات والسلع ، ليس هو عين المسجد ، إذ لو كان هو المقصود لما خاف الصحابة العيلة ، لكنهم خافوا العيلة لما نهي الله أن يقرب للمشركون المسجد ، وذلك لأن التجارات التي كانت ترد على البيت ، وأهلها المشركون لن تدخله بعد هذا النهي .

قال الرازي عن هذا الدليل :

" وهذا استدلال حسن " ^(٢) .

كما استدلوا أيضا على هذا التأويل بما ورد في القرآن الكريم من إطلاق المسجد الحرام ، وإرادة الحرم كله . كحادثة الإسراء ^(٣) ، وقد سبق الكلام على هذا .
وأيضاً : أن المشركين إذا دخلوا الحرم ، فقد دخلوا المسجد . والله عز وجل لحكمته إذا نهي عن شيء عن قربانه ، وكل ما يؤدي إليه .

قال الإمام بغوي :

" أراد منعهم من دخول الحرم ، لأنهم إذا دخلوا الحرم ؛ فقد قربوا من المسجد الحرام " ^(٤) .

^(١) انظر : " أحكام القرآن " للخصاص (١٣١ / ٣) ، " البحر المحيط " (٣٩٨ / ٣) ، " الكشف " (١٤٧ / ٢) ، " روح المعاني " (٧٦ / ١٠) .

^(٢) " تفسير الرازي " (٢٦ / ١٦) ، وانظر : " المغني " (٣ / ٢٤٥) .

^(٣) انظر : " معالم التنزيل " (٤ / ٣٢) ، " تفسير الرازي " (٢٦ / ١٦) ، " المغني " (٢٤٥ / ١٣) .

^(٤) " معالم التنزيل " (٤ / ٣٢) ، وانظر : " الناسخ والمنسوخ " ص ٤٩٧ لأبي جعفر النحاس ، و " تفسير السعدي " (٢١٩ / ٣) .

قال الإمام الطبري - رحمه الله تعالى عليه - :

" يقول للمؤمنين : فلا تدعوهم أن يقربوا المسجد الحرام بدخولهم الحرم ، وإنما عني بذلك منعهم من دخول الحرم ، لأنهم إذا دخلوا الحرم ؛ فقد قربوا المسجد الحرام " (١) .

وأما قول أبي حنيفة ، فهو تخصيص للآية بدون مخصص ، فالأمر في الآية عام يشمل دخولهم للحج ، ولغيره . وأما كون النبي ﷺ هي أن يحج بعد ذاك العام مشرك . فهذا من باب ذكر بعض أفراد العام ، وهذا لا يستدعي تخصيص العام ، وكما ورد النهي عن أن يحج البيت مشرك ، كذلك جاء النهي عن أن يقرَّ في الحجاز مشرك ، وجاء الأمر — كما سيأتي — بإخراج كل مشرك من جزيرة العرب .

الترجيح :

بعد هذه الدراسة لمعنى الآية يترجح لي أن المراد بالنهي عن قربان المسجد الحرام : عدم دخول الحرم ، وهذا المعنى المستفاد هو من نهي الله تعالى عن أن يقرب المسجد ، فهو مستفاد من النهي ، وليس من لفظة المسجد . نعم . المسجد الحرام يطلق ، ويراد به الحرم ، لكن المراد به ههنا المسجد ذاته ، والدليل أن المنهي عنه قربان المسجد أنا لو قلنا : المراد بالمسجد : الحرم ، لصار المنهي عنه قربان الحرم . وهذا لا يقول به أحد ممن ذهب إلى أن المراد بالمسجد الحرم ، بدليل أنهم يجوزون أن يقف المشرك عند أطراف الحرم ، وهذا لا شك في أنه قربان للحرم . لكنه ليس بقربان للمسجد .

(١) "جامع البيان" (٦ / ٣٤٥) .

المسألة الثالثة :

[٢٤] حكم دخول المشركين المساجد؟

قال ابن حزم :

"وَدُخُولُ الْمُشْرِكِينَ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ : جَائِزٌ ، حَاشَا حَرَمَ مَكَّةَ كُلَّهُ - الْمَسْجِدَ وَغَيْرَهُ - فَلَا يَحِلُّ الْبَيْتَةُ أَنْ يَدْخُلَهُ كَافِرٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَهُ الْيَهُودِيُّ ، وَالنَّصْرَانِيُّ ، وَمَنْعَ مِنْهُ سَائِرَ الْأَدْيَانِ ، وَكَرِهَ مَالِكٌ دُخُولَ أَحَدٍ مِنَ الْكُفَّارِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة: ٢٨] .

قَالَ عَلِيٌّ : فَخَصَّ اللَّهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، فَلَا يَجُوزُ تَعَدِّيهِ إِلَى غَيْرِهِ بِغَيْرِ نَصٍّ ، وَقَدْ كَانَ الْحَرَمُ قَبْلَ بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ وَقَدْ زِيدَ فِيهِ . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا" ^(١) . فَصَحَّ أَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ هُوَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ ، ثنا الْفَرَبِيُّ ، ثنا الْبُخَارِيُّ ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، ثنا اللَّيْثُ ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ : ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ قَالَ : عِنْدِي خَيْرٌ ، يَا مُحَمَّدُ إِنْ تَقْتُلَنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ ؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِإِطْلَاقِهِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ : فَأَنْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، يَا مُحَمَّدُ ، وَاللَّهِ : مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ

(١) سبق تخريجه .

الدِّينَ إِلَيَّ" ^(١) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَبَطَلَ قَوْلُ مَالِكٍ " ^(٢).

(١) رجال الإسناد :

إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المستملي ، راوي الصحيح عن الفريزي ، كان من الثقات المتقنين ، طوف وسمع الكثير . مات سنة ست وسبعين وثلاثمائة . " السير " (٤٩٢/١٦) .
 الفريزي : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر ، راوي الصحيح عن البخاري ، كان ثقة ورعا ، ومولده في سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وتوفي سنة عشرين وثلاثمائة . " السير " (١٣-١٠/١٥) .
 عبد الله بن يوسف التنيسي ، أبو محمد الكلاعي ، ثقة متقن ، من أثبت الناس في الموطأ ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان عشرة . " التقريب " [٣٧٤٥] .
 سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري ، أبو سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . " التقريب " [٢٣٣٤] .
 تخريجه :

أخرجه البخاري (٤٣٧٢) في " كتاب المغازي " : باب وفد بني حنيفة ، وحديث ثمامة بن أثال ومسلم (١٧٦٤) في " الجهاد " : باب ربط الأسير وحبسه " .
 (٢) " المحلى " (١٦٢/٣-١٦٣) .

الدراسة

اختلف أهل العلم في حكم دخول المشرك المساجد على ثلاثة أقوال .
القول الأول :

حرمة دخول المشرك المسجد الحرام ، بل والحرم المكي ، وجواز دخوله غيره من المساجد بما فيها المسجد النبوي .

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم ، كما هو مذهب الشافعي ، وأحمد ^(١) .
القول الثاني :

حرمة دخول المساجد كلها على جميع المشركين .
وهذا مذهب الإمام مالك ، وعمر بن عبد العزيز ، والمزني من الشافعية ، ورواية عن الإمام أحمد ^(٢) .

القول الثالث :
لا بأس بدخول أهل الكتاب للمسجد الحرام ، ويمنع من سواهم من المشركين .
وهذا مذهب أبي حنيفة ^(٣) .

وسبب اختلاف هؤلاء العلماء هو اختلاف أفهامهم في آية التوبة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمَلِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة: ٢٨] .

(١) انظر : " المغني " (٢٤٥ / ١٣) ، " تفسير البغوي " (٣٢ / ٤) ، " زاد المسير " (٣١٦ / ٣) ، " تفسير القاسمي " (٣٧٦ / ٥) ، " شرح السنة " (١٨٣ / ١١) ، " فتح الباري " (٦٦٧ / ١) ، " شرح مسلم " للنووي (٨٧ / ١٢) . " مغني المحتاج " (٤ / ٣٢٨) ، " المهذب " (٢١ / ٣٥٩) ، " روضة الطالبين " (١٠ / ٣٠٩) ، والكافي لابن قدامة (٥ / ٦٠٥) ، " فتح القدير " (٢ / ٤٣٤) ، " نيل المرام " (٢ / ٥٦٤) ، " الشرح الكبير " (١٠ / ٤٦٦ - مع الانصاف) . " المبدع " (٣ / ٤٢٢) ، " التفسير الكبير " للرازي (١٦ / ٢٦) ، " أحكام أهل الذمة " (١ / ٣٣٩ - ٣٩٨) ، " الأحكام السلطانية " لأبي يعلى ص ١٩٥ .

(٢) انظر : " أحكام القرآن " لابن العربي (٢ / ٤٦٩ - ٤٧٠) ، و " الجامع لأحكام القرآن " ، للقرطبي (٨ / ٦٧) ، " إكمال المعلم " (٦ / ٩٨) ، " الناسخ والمنسوخ " لابن النحاس (٤٩٧ - ٤٩٩) ، و " الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه " مكّي بن أبي طالب ص ٣١١ - ٣١٢ ، " فتح الباري " (٦٦٧ / ١) .

(٣) انظر : " أحكام القرآن " للجصاص (٣ / ١٣١) ، " روح المعاني " (١٠ / ٧٧) ، " عمدة القاري " (٣ / ٥١٦) ، " مختصر اختلاف العلماء " (١ / ١٧٤) ، " رد المختار " (٦ / ٣٣٧) .

فمن رأى أن الآية خاصة في الحرم لم يُعَدَّ الحكم إلى غيره من المساجد . ومن رأى أن التنصيص على المسجد الحرام لا يعني التخصيص عمم الحكم ، وجعل المساجد كلها محظورة على للمشركين . ومن نظر إلى لفظة المشركين في الآية أناط الحكم بها ، فمنع عبدة الأوثان دون غيرهم .

وقد أيد ابن حزم رحمه الله تعالى مذهبه ، وهو خصوصية الحكم بالمسجد الحرام دون غيره من المساجد بقصة ثمامة بن أثال ، وربطه في المسجد ، ومروور النبي ﷺ عليه ثلاث مرات .

ووجه الدلالة من الحديث ظاهرة ، وقد بوب عليه الإمام البخاري رحمه الله تعالى بقوله : " باب دخول المشرك للمسجد " ^(١) .

وقال الإمام النووي :

" وفي هذا جواز ربط الأسير ، وحبسه ، وجواز إدخال المسجد الكافر " ثم ذكر قول مالك وأبي حنيفة ، وقال : " ودليلنا على الجميع هذا الحديث " ^(٢) .

ومثل هذا الحديث في الدلالة : حديث أنس بن مالك ﷺ قال :

دخل رجل على جمل ، فأناخه في المسجد ، ثم عقله ، ثم قال : أيكم محمد ؟ ورسول الله ﷺ متكئ بين ظهرائهم . فقلنا : هذا الأبيض المتكئ . فقال له الرجل : يا بن عبد المطلب ، فقال له النبي ﷺ قد أجبتك " وذكر الحديث ^(٣) .

فهذا الحديث ، كالحديث السابق في الدلالة على جواز دخول المشرك للمسجد . ولذا ، بوب الإمام الفقيه المحدث أبو داود على الحديث بقوله :

" باب المشرك يدخل المسجد " ^(٤)

قال الإمام الخطابي :

" وفي الحديث من الفقه جواز دخول للمشرك للمسجد إذا كانت له فيه حاجة ، مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه ، ومثل أن يحاكم إلى قاض ،

^(١) من كتاب الصلاة حديث رقم (٤٦٩)

^(٢) " شرح صحيح مسلم " (٨٧/١٢) ، وانظر " فتح الباري " (٦٦٢/١) ، " نيل الأوطار "

(٣٠٩/٧) " زاد المعاد " (٦٠١/٣) ، " شرح صحيح البخاري " لابن بطال (١١٧/٢) ، " سبيل

السلام " (١٤٣/٢) .

^(٣) أخرجه البخاري (٦٣) ، في " كتاب العلم " : باب ما جاء في العلم .

^(٤) من كتاب الصلاة ، حديث رقم : (٤٨٦) .

وهو في المسجد ؛ فإنه يجوز له دخول المسجد لإثبات حقه ، في نحو ذلك من الأمور " (١) .

فهذا الحديث والذي قبله يفيد اختصاص المنع بالحرم المكي ، فالآية نصت على أن المشرك لا يقرب الحرم ، فهل يقاس عليه — الحرم — غيره ؟ الجواب : لا . لأن الأدلة التي ذكرت واضحة في جواز دخول المشرك المسجد النبوي ، وغيره من باب أولى .

وجواب آخر ، وهو : أن قياس غير المسجد الحرام على المسجد الحرام قياس لا يصح ، لأن من شروط القياس استواء الفرع ، والأصل في العلة ، وهذا الشرط منخرم ههنا . فالمسجد الحرام له من الأحكام ما لا يماثله فيها غيره من المساجد ، فهو أفضلها ، وهو الذي يحرم صيده ، وقطع شجره ، وغير ذلك من الأحكام الخاصة به (٢) .

وهذا الحكم — منع المشرك من دخول الحرم المكي — عام ، فلا تجيزه الحاجة . يقول الإمام بغوي :

" جملة بلاد الإسلام في حق الكفار على ثلاثة أقسام : أحدها : الحرم ، فلا يجوز لكافر أن يدخلها بحال ، سواء كان ذمياً ، أو لم يكن... وإذا جاء رسول من دار الكفر إلى الإمام ، والإمام في الحرم ، فلا يجوز أن يأذن للرسول في دخوله ، بل يخرج الإمام إليه ، أو يبعث من يسمع رسالته " (٣) .

بقي النظر في لفظة " المشركين " الواردة في الآية ، هل هي خاصة بعبدة الأوثان ، فلا تتناول أهل الكتاب ؟ أم هي عامة في كل مشرك ؟ جمهور العلماء يرون عموم الآية ، وخالفهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى . وقد أيد فهمه للآية بما روى عن جابر مرفوعاً وموقوفاً :

(١) " معالم السنن " (١٢٥ / ١) .

(٢) انظر " المغني " (٢٤٥ / ١٣) ، " وبل الغمام " (٤١٣ / ٢) .

(٣) " شرح السنة " (١٨٣ / ١١) . وانظر : " أحكام القرآن " ، (١ / ١٠١) " المغني " (٢٤٥ / ١٣)

" الأحكام السلطانية " لأبي يعلى ص ١٩٥ ، " حاشية الصاوي على الجلالين " (٧٩٥ / ٣) ، " أحكام أهل الذمة " (٣٩٤ / ١ ، ٣٩٧) ، " روضة الطالبين " (١٠ / ٣٠٩) .

"لا يدخل مسجدنا هذا مشرك بعد عامنا هذا ، غير أهل الكتاب وخدمهم" ^(١) .
 لكن هذا الحديث لا يصح رفعه للنبي ﷺ ، وعليه ؛ فلا حجة لهم فيه على حمل
 لفظة المشركين على عبدة الأوثان فقط . ويؤيد هذا أن الله تعالى وصف أهل
 الكتاب بالشرك في السورة نفسها ، بل بعد هذه الآية التي نحن بصدد الكلام
 عليها ، فقال تبارك وتعالى :

﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا
 لَإِلَهِ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١] .

ثم إن الشرك والكفر بمعنى واحد عند جمع من أهل العلم ^(٢) .
 ويقال أيضاً : الأصل أن كل الملل عدا الإسلام في الأحكام سواء ، إلا ما خصه
 الشرع الحكيم . فإذا منع المشركون عبدة الأوثان من دخول المسجد الحرام . كان
 المنع شاملاً لأهل الكتاب إما بعموم اللفظ ، وإما بطريق القياس ، إذ إلحاقهم
 بالمشركين أولى من إلحاقهم بالمسلمين . وعليه ؛ فالآية تعم كل مشرك كتابي

^(١) أما المرفوع : فرواه الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٣٣٩) . من طريق شريك عن أشعث بن سوار
 عن الحسن بن جابر ، عن النبي ﷺ قال : فذكره .
 وهذا إسناد ضعيف :

شريك هو بن عبد الله النخعي . صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة . " التقريب"
 [٢٨٠٢] .

وأشعث بن سوار الكندي البخاري ضعيف . قاله في " التقريب " [٥٢٨] .
 والحسن هو البصري لم يسمع من جابر ، ثم هو مدلس ، ولم يصرح بالسماع .
 فالحديث ضعيف . وهذا مما تفرد به الإمام أحمد . قاله ابن كثير في تفسيره (٢ / ٣٦٠) .
 وقد روى موقوفاً :

رواه الإمام عبد الرزاق في مصنفه (٦ / ٥٣) قال : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرنا أبو الزبير أنه
 سمع جابر بن عبد الله يقول فيه هذه الآية : " إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام " : إلا أن
 يكون عبداً أو أحداً من أهل الذمة .

وإسناده صحيح . ولذلك قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢ / ٣٦٠) :
 " والموقوف أصح اسناداً " .

وعليه فلا حجة لهم فيما استدلوا فيه . لأن المرفوع ضعيف ، والموقوف لا يقوى على تخصيص عام
 القرآن الكريم .

^(٢) وقد رد عليهم ابن حزم من هذا الرأي ، وهو أن الكفر والشرك لفظان لمعنى واحد . وسيأتي بمشقة
 الله تعالى الكلام على هذه المسألة .

كان ، أو غير كتابي يجمع أن كلاً منهم نجس ، وهذه العلة منصوص عليها في الآية. فلم نترك إلى اجتهدنا ، واستعمال عقولنا.

وقد وفق الإمام الموفق شيخ الإسلام ابن تيمية بين الآيات التي قد يفهم منها عدم دخولهم في عداد المشركين ، والآيات التي تدل على دخولهم في صفهم ، فقال : " والتحقق : أن أصل دينهم دين التوحيد ، فليسوا من المشركين في الأصل ، والشرك طارئ عليهم ، فهم منهم باعتبار ما عرض لهم ، لا باعتبار أصل الدين ، فلو قدر أنهم لم يدخلوا في لفظ الآية دخلوا في عمومها المعنوي ، وهو كونهم نجساً ، والحكم يعم بعموم علته " (١).

الترجيح

الذي يظهر — والعلم عند الله تعالى — أنه لا يجوز لمشرك ولا لكافر دخول المسجد الحرام ، وأما غيره من المساجد ، فيجوز إذا دعت الحاجة .
وليعلم ، أن من أجاز من أهل العلم دخول المساجد للمشركين لم يرد إطلاق الحكم للحاجة وغيرها ، بل هو مقيد عندهم بالحاجة والمصلحة .
يقول الإمام ابن القيم : " وأما دخول الكفار مسجد النبي ﷺ فكان ذلك لما كان بالمسلمين حاجة إلى ذلك ، ولأنهم كانوا يخاطبون النبي ﷺ في عهودهم ، ويؤدون إليه الرسائل ، ويحملون منه الأجوبة ، ويسمعون منه الدعوة ، ولم يكن النبي ﷺ ليخرج من المسجد لكل من قصده من الكفار ، فكانت المصلحة في دخولهم إذ ذاك المسجد لكل من قصده من الكفار ... وأما الآن فلا مصلحة للمسلمين في دخولهم مساجدهم ، والجلوس فيها . فإن دعت إلى ذلك مصلحة راجحة ، جاز دخولها بلا إذن . والله أعلم " (٢) .

(١) ذكره عنه تلميذه ابن القيم في " أحكام أهل الذمة " (١ / ٣٩٩ - ٤٠٠) . وانظر ما رقمه

الإمام أبو جعفر النحاس في : " الناسخ والمنسوخ " حول هذه المسألة ص ٤٩٩ .

(٢) " أحكام أهل الذمة " (١ / ٤٠٧ - ٤٠٨) ، وانظر : " معالم السنن " (١ / ١٢٥) ، " سبل السلام "

قال الله تعالى :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

وفيها أربع عشرة مسألة :

المسألة الأولى : معنى الصغار .

المسألة الثانية : هل تؤخذ الجزية من المشركين ؟

المسألة الثالثة : هل تؤخذ الجزية من أهل الكتاب العرب ؟

المسألة الرابعة : هل تؤخذ الجزية من كل كتابي ؟

المسألة الخامسة : مقدار الجزية التي تؤخذ من أهل الكتاب .

المسألة السادسة : ما ينقض عهد الذمي .

المسألة السابعة : التخصيص بالإجماع .

المسألة الثامنة : دليل الخطاب ، هل هو معتبر ؟

المسألة التاسعة : هل تؤخذ الزكاة من الكافر ؟

المسألة العاشرة : من أهرق خمرًا لذمي ، هل يضمنه ؟

المسألة الحادية عشرة : من أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة .

المسألة الثانية عشرة : هل يقتص للكافر من المسلم ؟

المسألة الثالثة عشرة : عموم بعثة النبي ﷺ .

المسألة الرابعة عشرة : هل الكافر مخاطبون بعموم الشريعة ؟

المسألة الأولى :

[٢٥] معنى الصغار .

يقول ابن حزم - رحمه الله - :

" وَالصَّغَارُ هُوَ أَنْ يَجْرِيَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ ، وَأَنْ لَا يُظْهِرُوا شَيْئًا مِنْ كُفْرِهِمْ ، وَلَا مِمَّا يُحَرِّمُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ .

وَيَجْمَعُ الصَّغَارَ شُرُوطُ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَيْهِمْ . نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّحَّاسِ ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الصَّفَّارُ ، نَا أَبُو الْفَضْلِ الرَّبِيعُ بْنُ ثَعْلَبٍ ^(١) ، نَا يَحْيَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ أَبِي الْعِزَّارِ ^(٢) ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ، قَالَ : كَتَبْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ صَالَحَ نَصَارَى الشَّامِ ، وَشَرَطَ عَلَيْهِمْ فِيهِ : أَنْ لَا يُحْدِثُوا فِي مَدِينَتِهِمْ وَلَا مَا حَوْلَهَا دَيْرًا ، وَلَا كَنِيسَةً ، وَلَا قَلِيَّةً وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ ، وَلَا يُجَدِّدُوا مَا خَرِبَ مِنْهَا ، وَلَا يَمْنَعُوا كَنَائِسَهُمْ أَنْ يَنْزِلَهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُطْعَمُونَهُمْ ، وَلَا يُؤْوُوا جَاسُوسًا ، وَلَا يَكْتُمُوا غَشًّا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَعْلَمُوا أَوْلَادَهُمُ الْقُرْآنَ ، وَلَا يُظْهِرُوا شِرْكًَا ، وَلَا يَمْنَعُوا ذَوِي قَرَابَاتِهِمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِنْ أَرَادُوهُ ، وَأَنْ يُوقِرُوا الْمُسْلِمِينَ ، وَيَقُومُوا لَهُمْ مِنْ مَحَالِسِهِمْ إِذَا أَرَادُوا الْجُلُوسَ ، وَلَا يَتَشَبَّهُوا بِالْمُسْلِمِينَ فِي شَيْءٍ مِنْ لِبَاسِهِمْ : فِي قَلَنْسُوَةٍ ، وَلَا عِمَامَةٍ ، وَلَا نَعْلَيْنِ ، وَلَا فَرْقِ شَعْرٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُوا بِكَلَامِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَتَكَنَّنُوا بِكُنَّاهُمْ ، وَلَا يَرْكَبُوا سُرُجًا ، وَلَا يَقْلُدُوا سَيْفًا ، وَلَا يَتَّخِذُوا شَيْئًا مِنَ السِّلَاحِ ، وَلَا يَنْقُشُوا خَوَاتِيمَهُمْ بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا يَبِيعُوا الْخُمُورَ ، وَأَنْ يَحْزُوا مَقَادِمَ رُعُوسِهِمْ ، وَأَنْ يَلْزَمُوا زِيَهُمْ حَيْثُمَا كَانُوا ، وَأَنْ يَشُدُّوا الزَّئَانِيرَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ ، وَلَا يُظْهِرُوا صَلِيًّا وَلَا شَيْئًا مِنْ كُتُبِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُجَاوِرُوا الْمُسْلِمِينَ بِمَوَاتَاهُمْ ، وَلَا يَضْرِبُوا نَافُوسًا إِلَّا ضَرْبًا خَفِيفًا ، وَلَا يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْقِرَاءَةِ فِي كَنَائِسِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ حَضْرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُخْرِجُوا سَعَانِينَ وَلَا يَرْفَعُوا مَعَ مَوَاتَاهُمْ أَصْوَاتَهُمْ

(١) هكذا في هذه النسخة ، وهو خطأ والصواب : الربيع بن ثعلب . كما عند البيهقي . وكذا في

كتب الرجال .

(٢) الصواب : ابن أبي العيزار .

وَلَا يُظْهِرُوا النَّيْرَانَ مَعَهُمْ ، وَلَا يَشْتَرُوا مِنَ الرَّقِيقِ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ . فَإِنْ خَالَفُوا شَيْئًا مِمَّا شَرَطُوهُ فَلَا ذِمَّةَ لَهُمْ ، وَقَدْ حَلَّ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ مَا يَحِلُّ مِنْ أَهْلِ الْمُعَانَدَةِ وَالشَّقَاقِ ^(١) .

(١) رجال الإسناد :

عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن التجيبي ، المصري للملكي البزاز ، المعروف بابن النحاس ، قال عنه الذهبي : الشيخ الإمام الفقيه المحدث الصدوق ، مسند الديار المصرية ، له مشيخة في جزئين ، مات سنة ست عشرة وأربعمائة . انظر : " السير " (٣١٣/١٧ - ٣١٤) .

أبو العباس محمد بن إسحاق بن أبي إسحاق الصفار ، لم أجد له ترجمة .
الربيع بن ثعلب أبو الفضل البغدادي ، قال صال جزرة : صدوق ثقة من عباد الله . وكان ابن اجتيد يقول فيه : الثقة الشيخ الصالح ، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين . انظر : " تاريخ بغداد " (٤١٨/٨) ، " الجرح والتعديل " (٤٥٦/٣) .

يحيى بن عقبة بن أبي العيزار ، من أهل العراق ، قال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن أقوام أثبات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال . انظر : " المجروحين " لابن حبان (١١٧/٣) ، " ميزان الاعتدال " (٧١/٦) .

طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي ، بالتحنانية ، الكوفي ، ثقة قارئ فاضل ، من الخامسة ، مات سنة اثني عشرة أو بعدها . " التقريب " [٣٠٥١] .

مسروق بن الأجدع بن مالك أحمداي ، الوادعي ، أبو عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال سنة : ثلاث وستين . " التقريب " [٦٦٤٥] .

عبد الرحمن بن غنم ، بفتح للمعجمة وسكون النون ، الأشعري مختلف في صحبته ، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين ، مات سنة ثمان وسبعين . " التقريب " [٤٠٠٤] .

هذه الشروط أخرجها أيضاً الخلائ في " أهل الملل " من الجامع (٤٣١ / ٢) ، والبيهقي (٢٠٢ / ٩) .
وعند الخلال أنهم هم الذين كتبوا إلى عبد الرحمن بن غنم ، فأرسل إلى أمير المؤمنين ، فأقرهم على ما فيها وزاد عليها : " ألا يشتروا من سبائنا شيئاً ، ومن ضرب مسلماً ، فقد خلع عهده " . وهذا الشروط العمرية ، قد اشتهرت عند أهل العلم .

قال الإمام ابن القيم في كتابه العظيم : " أحكام أهل الذمة " (١١٦٤ / ٣) .

" وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها : فإن الأئمة تلقوها بالقبول ، وذكروها في كتبهم ، واحتجوا بها ، ولم يزل ذكر الشروط العمرية على ألسنتهم ، وفي كتبهم ، وقد أنفذها بعده الخلفاء ، وعملوا بموجبها " .

وقال ابن كثير في : " إرشاد الفقيه " (٣٤١ / ٢) . " وله طرق جيدة إلى عبد الرحمن بن غنم ، وقد نقصاها أبو محمد بن زبير في جزء ، جمعه في ذلك ، أحاد فيه ، وقد حررتها في جزء أيضاً ، وقد اعتمد أئمة الإسلام هذه الشروط ، وعمل بها الخلفاء الراشدون ، والأئمة المهديون الذين قضوا بالحق ، وبه كانوا يعدلون " .

وَعَنْ عُمَرَ أَيْضًا : أَنْ لَا يُجَاوِرُونَا بِخَنْزِيرٍ . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَمِنَ الصَّغَارِ أَنْ لَا يُؤْذُوا مُسْلِمًا ، وَلَا يَسْتَخْدِمُوهُ ، وَلَا يَتَوَلَّى أَحَدٌ مِنْهُمْ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ السُّلْطَانِ يَجْرِي لَهُمْ فِيهِ أَمْرٌ عَلَى مُسْلِمٍ ^(١) .

(١) "المحلى" (٥ / ٤١٤ - ٤١٥) . وانظر : "مراتب الإجماع" (ص ١٩٦ - ١٩٧) .

الدراسة

الصغار ، هو : الذلة والهوان ، والمعنى : يجب أن يعطوا الجزية ، وهم أذلاء صاغرون .

ثم اختلف أهل العلم في معنى الصغار الذي يكون عليه أهل الذمة حال إعطائهم الجزية .

فذهب ابن حزم إلى أن الصغار هو جريان حكم الإسلام عليهم . وهذا التفسير قد سبقه إليه الشافعي . فقد قال الإمام الشافعي :

" فكان الصغار والله تعالى أعلم : أن يجري عليهم حكم الإسلام " ^(١) . وقال أيضاً - الشافعي - :

" وسمعت رجلاً من أهل العلم ، يقولون :

الصغار : أن يجري عليهم حكم الإسلام ، وما أشبه ما قالوا ، بما قالوا ، لامتناعهم من الإسلام ، فإذا جرى عليهم حكمه ، فقد أصغروا بما يجري عليهم منه " ^(٢) .

وقد استحسن هذا التفسير الإمام السمعاني ^(٣) رحمه الله ، فقال :

" وعند الشافعي رحمه الله معنى الصغار : وهو جريان أحكام الإسلام عليهم . وهذا معنى حسن " ^(٤) .

وإليه ذهب ابن قدامة رحمه الله ^(٥) ، وابن القيم رحمه الله كما سيأتي نقل كلامه إن شاء الله تعالى .

(١) " الأم " (٤ / ٢١٠) .

(٢) " تفسير القرآن " للسمعاني (٢ / ٣٠٢) .

(٣) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني ، المروزي الشافعي ، شيخ الشافعية صنف في الحديث وفي الفقه وأصوله . ولد سنة (٤٢٦ هـ) وتوفي (٤٨٩ هـ) ، انظر ترجمته ومصادرها في : " السير " (١٩ / ١١٤) .

(٤) " تفسير القرآن " للسمعاني (٢ / ٣٠٢) .

(٥) وقد سبق نقل عبارته ، وهي في الكافي (٥ / ٥٩٧) .

وزهب آخرون إلى أن معنى الصغار : أن يعطيها وهو قائم ، والآخذ جالس .
وهذا القول قول عكرمة ^(١) ^(٢) .

وقيل : إن معنى الصغار :

أن يعطوها عن أنفسهم ، بأيديهم يمضون بها ، وهم كارهون .

وهذا القول : يروى عن ابن عباس ، إلا أن في ثبوته عنه نظر . قاله الإمام الطبري ^(٣) .

وقيل : إذا أعطى صفع في قفاه ^(٤) .

وزهب الإمام ابن عطية إلى أن لفظ الصغار لفظ عام ، فيفيد كل ما يسمى صغاراً ، فقال رحمه الله :

" قوله : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] لفظ يعم وجوهاً لا تنحصر لكثرة ، ذكر منها عن عكرمة : أن يكون قابضها جالساً ، والدافع من أهل الذمة قائم ، وهذا ونحوه داع إلى صغارهم ."

ولعل هذا كان سبباً في قول كثير من الفقهاء بأنهم يمتنعون - أهل الكتاب - عند أخذها ، وذكروا بعض الصفات التي تفعل معهم كجر أيديهم وضربهم وإهانتهم . بحجة أن هذا من الصغار والإذلال الذي أمرنا أن نعاملهم به ^(٥) .

لكن هذه الأقوال مما لا دليل عليها ، ثم هي مما تنافي سماحة الشريعة ويسرها ودعوتها للآخرين . مع مخالفتها هدي النبي ﷺ وتعامله مع اليهود الذين كانوا عنده في المدينة النبوية . وكتب السنة طافحة بحمد الله ببيان تعامل النبي ﷺ مع

^(١) عكرمة ، أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت - عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا ثبت عنه بدعه ، مات سنة أربع ومائة ، وقيل بعد ذلك . " التقريب " (٤٧٠٧) ، " تهذيب التهذيب " (٢٢٨ / ٧) .

^(٢) ذكره الطبري : (٣٥٠ / ٦) ، " معالم التنزيل " (٤ / ٣) ، " تفسير السمعاني " (٣٠١ / ٢) ولم يعزه لعكرمة . وانظر : " زاد المسير " (٣١٩ / ٣) ، " أحكام القرآن " لابن العربي (٤٧٩ / ٢) ، " المحرر الوجيز " (١٦٢ / ٨) .

^(٣) " جامع البيان " (٣٥٠ / ٦) ، وانظر هذا القول في المصادر المذكورة أعلاه .

^(٤) ذكره البغوي في تفسيره (٣٣ / ٤) عن الكلبي .

^(٥) انظر : " الروض للربيع " ص ٣٠٠ ، " أحكام القرآن " لابن العربي (٤٧٩ / ٢) ، " معالم التنزيل " (٣ / ٤ - ٥) ، " الكشف " (١٤٨ / ٢) ، " التفسير الكبير " (٣٠ / ١٦) .

سائر الأصناف ، وكانت معاملته دائرة في الغالب على اليسر ، فما كهر ولا نهر ، بل كان سمحاً قريباً من كل أحد .

وأيضاً المقصود من الجزية هو دعوة هؤلاء القوم ، إذ أنهم بمخالطتهم للمسلمين ، ربما حصل لهم تأثير بهم واستحسان لما هم عليه من هذا الدين العظيم . لكننا إذا عاملناهم بما ذكره بعض العلماء ، من : جر الأيدي وضربهم وأخذهم بشدة ، وقول : أعط الجزية يا عدو الله ، انتفى المقصود ، ونفروا عن ديننا ، فالنفوس مجبولة على حب الإحسان والمحسنين ، وبغض الإساءة والمسيئين .

وأيضاً : لا دلالة في الآية على ما ذكره هؤلاء ، لأن المراد بقوله : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ أي : حال أهل الذمة في ذل وصغار ، وهذا يحصل بما يدل عليه ، وليس المراد أن نعاملهم حتى نصل بهم إلى أدنى درجات الذلة والإهانة ، فهذا مما لا تدل عليه الآية ، ولا يسعف عليه لفظها . وإنما المراد أن تكون حالهم عند دفعها على الذلة والهوان ، وهذا يحصل بدفع الجزية ، وبالتزام أحكام الشريعة الإسلامية المطهرة ، ووجهه :

أن أشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ولا يراه ، ويحمل عليه قصراً ، ويؤطر عليه أطراً ، ثم يذل مع ذلك جزية لحقن دمه ، فهذا صغار أهل الذمة الذي أمرنا به ^(١) .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى بعد ذكره لقول عكرمة وما شابهه من الأقوال :

" وهذا كله مما لا دليل عليه ، ولا هو مقتضى الآية ، ولا نقل عن رسول الله ﷺ ولا عن الصحابة أنهم فعلوا ذلك . والصواب في الآية : أن الصغار ، هو : التزامهم لجريان أحكام الملة عليهم ، وإعطاء الجزية . فإن التزام ذلك هو الصغار " ^(٢) .

وقال الإمام النووي راداً لما ذكره بعض الشافعية من أخذ الذمي بلحيته ، وضربه عند أخذ الجزية منه ، كتأويل للصغار ، قال :

(١) انظر : " روضة الطالبين " (٣١٦ / ١٠) .

(٢) " أحكام أهل الذمة " (١ / ٢٣ - ٢٤) .

" فالصواب الجزم بأن هذه الهيئة باطلة مردودة على من اخترعها ، ولم ينقل عن النبي ﷺ ، ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها مع أخذهم الجزية " (١) .
ويقال أيضاً : إن الذمي إذا أدى الجزية والترم حكم الإسلام حرم منه ما حرم من المسلمين : من ضربه وأذيته في بدنه وماله وأهله ، وهذا حكم عام لا يخص منه حال من الأحوال .

ويتأيد هذا بأثر يكاد يكون نصاً فيما نحن فيه ، فقد أخرج الإمام مسلم وغيره : أن هشام بن حكيم بن حزام ، مرّ بالشام على أناس ، وقد أقيموا في الشمس ، وصبّ على رؤوسهم الزيت . فقال : ما هذا ؟ قيل : يعذبون في الخراج ، فقال : أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

" إن الله يعذب الذين يعذبون في الدنيا " (٢) .

وقوله : " في الخراج " يعني الجزية كما صرحت به الرواية عند ابن حبان وغيره . فانظر كيف جعل الصحابي هذا تعدياً لأهل الذمة ، وأن صاحبه داخل في الوعيد المذكور ، ولم يكن كوفهم أهل ذمه — عند هذا الصحابي — مسوغاً لتعذيبهم . كيف ، وقد أدوا ما أدوا لتسلم لهم دماؤهم ، وأبدانهم ، وأموالهم . وقد بوّب الإمام البيهقي لهذا الحديث بقوله : " باب النهي عن التشديد في جباية الجزية " . ولقد صدق — رحمه الله — في هذا التبويب وأحسن . وقريب منه تبويب الإمام المحدث الفقيه أبي داود في سننه ، حيث قال : " باب في التشديد في جباية الجزية " .

قال أبو يوسف (٣) صاحب أبي حنيفة :

(١) " روضة الطالبين " (٣١٦ / ١٠) ، وانظر : " تفسير القاسمي " (٣٨٠ / ٥) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٦١٣) ، في كتاب " البر والصلة " : باب الوعيد الشديد لمن عذب الناس بغير حق . وأبو داود (٣٠٤٥) في " الخراج " ، باب : في التشديد في جباية الجزية ، وأحمد (٤٠٣ / ٣) ، (٤٠٤) وابن حبان في صحيحه (٤٢٧ / ١٢) ، والبيهقي في سننه (٢٠٥ / ٩) .

(٣) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، قاضي القاضي ، قال فيه الذهبي : هو الإمام المجتهد ، العلامة المحدث ، ولد سنة (١١٣ هـ) ، وتوفي سنة (١٨٢) انظر ترجمته ومصادرها في : " السير " (٥٣٥ / ٨) .

" ولا يضرب أحد من أهل الذمة في استبدائهم الجزية ، ولا يقاموا في الشمس ولا غيرها ، ولا يجعل عليهم في أبدانهم شيء من المكاره ، ولكن يرفق بهم " ^(١) .

الترجيح :

لعل الراجح من الأقوال في تفسير الصغار الذي يلزم أهل الذمة عند أخذ الجزية منهم ، هو التزام أحكام الإسلام . وما يذكره بعض العلماء من الصفات والهيئات التي تفعل بهم عند أخذ الجزية منهم مما يتنافى مع سماحة الإسلام ورحمته ، وعذله . فهي قطعاً غير مرادة شرعاً . والعلم عند الله تعالى .

^(١) " الخراج " لأبي يوسف ص ١٢٣ ، وانظر أيضاً ص ١١٤ .

المسألة الثانية :

[٢٦] هل تؤخذ الجزية من المشركين ؟

يقول ابن حزم - رحمه الله تعالى - :

" وَلَا يُقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، أَوْ السَّيْفُ - الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ - حَاشَا أَهْلَ الْكِتَابِ خَاصَّةً ، وَهُمْ الْيَهُودُ ، وَالنَّصَارَى ، وَالْمَجُوسُ فَقَطْ ، فَإِنَّهُمْ إِنْ أَعْطُوا الْجِزْيَةَ أَقْرَبُوا عَلَى ذَلِكَ مَعَ الصَّغَارِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ : أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ كِتَابِيًّا مِنَ الْعَرَبِ خَاصَّةً ، فَالْإِسْلَامُ أَوْ السَّيْفُ . وَأَمَّا الْأَعَاجِمُ فَالْكِتَابِيُّ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ ، وَيُقَرَّرُ جَمِيعُهُمْ عَلَى الْجِزْيَةِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هَذَا بَاطِلٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] فَلَمْ يَخْصُ تَعَالَى عَرَبِيًّا مِنْ عَجَمِيٍّ فِي كُلِّ الْحُكْمَيْنِ . وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ ؛ فَصَحَّ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ مَا خَالَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابَ رَبِّهِ تَعَالَى " (١) .

(١) " المحلى " (٥ / ٤١٣) ، وانظر أيضاً : " أصول الأحكام " (١٣ / ٢٤٤) .

الدراسة

اشتمل كلام ابن حزم رحمه الله تعالى ، واستدلّاه بالآية الكريمة على مسألتين متقاربتين ، قد يظن الناظر أنهما مسألة واحدة ، والحق أنهما مسألتان متفاوتتان ، وهما :

الأولى : أن الجزية لا تؤخذ إلا من كتابي .

بمعنى أنهما لا تؤخذ من المشركين .

وهذا ما سنناقشه في هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

والثانية : أنهما تؤخذ من كل كتابي .

أي تؤخذ من الأعاجم والعرب إذا كانوا أهل كتاب .

وهذا ما سيتم مناقشة في المسألة التالية لمسألتنا هذه بمشيئة الله تعالى .

ولنعد إلى مسألتنا ، فأقول مستعيناً بالله تعالى :

إن هذا الرأي الذي ذهب إليه ابن حزم هو أن الجزية لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى ، والمجوس . كما هو نص كلامه رحمه الله تعالى . وهذا يفهم منه أمران :

الأول : أن ابن حزم لا يفرق بين من دان بدين أهل الكتاب ، قبل النسخ ، أو بعده ، فالجميع يقال لهم أهل كتاب ؛ فالجزية تؤخذ منهم .

الثاني : أن المراد بأهل الكتاب عنده : هم من ذكر ، وأما غيرهم ممن دان بصحف إبراهيم مثلاً ، فليسوا أهل الكتاب ؛ فلا تؤخذ الجزية منهم .

وهذا هو مذهب الحنابلة ، والشافعية ، فقد ذهبوا إلى أن الجزية لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب .

قال ابن قدامة :

"ويجوز عقدها - الذمة - لأهل الكتاب والمجوس ... وسواء كانوا عرباً ، أو عجماً ... ولا يجوز عقد الذمة لغير أهل الكتاب والمجوس ، كعبدة الأوثان ، ومن عبد ما استحسن ، والذهرية " (١) .

(١) "الكافي" (٥ / ٥٨١ - ٥٨٣) ، وانظر : "عمدة الفقه" ص ١٧١ ، و "الإنصاف" للمرداوي

(١٠ / ٣٩٤) ، "الأحكام السلطانية" ، لأبي يعلى ص ١٥٣ ، "زاد المسير" (٣ / ٣١٩) =

ثم ذكر رحمه الله تعالى أنه لا فرق عندهم بين من دخل في هيق أهل الكتاب من سائر الكفار ، سواء كان قبل النسخ ، أو بعده . كما ذكر أن المراد بأهل الكتاب عندهم اليهود والنصارى ، ويلحق بهم المجوس ، وأما من تمسك بصحف إبراهيم وداود عليهما السلام ، فليسوا أهل كتاب . وهذا هو مذهب ابن حزم بعينه .

وأما الشافعية فقد وافقوا في أصل المسألة ، وهو أن الجزية لا تؤخذ إلا من أهل ، وقد عزاه ابن حزم إلى إمامهم ^(١) . إلا أنهم فرقوا بين من دخل في دين أهل الكتاب قبل النسخ ، وبعده ، كما ألحقوا بأهل الكتاب كل من تمسك بكتاب ^(٢) . ومرادنا هنا مناقشة المسألة التي استدلل لها ابن حزم ، ولذلك سنعرض عن هذه الخلافات الجزئية .

وعلى كل ، فهم متفقون مع ابن حزم أنها لا تؤخذ من غير أهل الكتاب والمجوس . فلا تؤخذ من عبدة الأوثان .

قال الإمام الشافعي :

" فالفرض فيمن دان وآبأوه دين أهل الأوثان من المشركين أن يقاتلوا ، إذا قدر عليهم حتى يسلموا ، ولا يحل أن يقبل منهم جزية ، بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ . والفرض في أهل الكتاب ، ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم : أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية ، أو يسلموا . وسواء كانوا عرباً ، أو عجماً " ^(٣) .

وقال الإمام النووي :

" ولا نعقد إلا لليهود والنصارى والمجوس " ^(٤) .

= " شرح الزركشي على مختصر الخرقي " (٦ / ٥٦٦) . و " المغني " ، لابن قدامة (١٣ / ٢٠٧) ،

وانظر : " أحكام أهل الذمة " (١ / ١٨٨) .

^(١) انظر " المحلى " (٥ / ٤١٤)

^(٢) انظر كلام الشافعي الآتي ، وكذا النووي ، وأيضاً تفسير البغوي (٤ / ٣٥) ، و " الأحكام

السلطانية " للماوردي ص ٢٥٤ .

^(٣) " أحكام القرآن " للشافعي (٢ / ٥١) . وانظر أيضاً : " الأم " (٤ / ١٨٢) .

^(٤) " منهاج الطالبين " (٤ / ٣٢٣) مع شرحه ، وانظر : " روضة الطالبين " (١٠ / ٣٠٤ - ٣٠٥) .

القول الثاني :

ما ذهب إليه الإمام مالك من أن الجزية تؤخذ من كل كافر ، إلا مشركي قريش ^(١).

وحكى عنه غير هذا ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

القول الثالث :

ما ذهب إليه الأحناف من أنها تؤخذ من كل مشرك إلا مشركي العرب ^(٢).

القول الرابع :

تؤخذ من كل مشرك بلى استثناء إلا المرتد .

وهذا القول مروى عن الإمام مالك والإمام الأوزاعي والإمام أبي حنيفة ، وغيرهما من أهل العلم ^(٣).

وصححه الإمام ابن العربي ، وإليه ذهب الإمام ابن القيم والإمام الشوكاني ، والإمام الصنعاني ^(٤).

ومما استدل به أصحاب القول الأول إضافة إلى ما ذكره ابن حزم :

ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة" الحديث ^(٥).

(١) مقدمات ابن رشد (٥ / ١٩٨ - ١٩٩) ، "مواهب الجليل" (٣ / ٣٨١).

(٢) "بدائع الصنائع" (٧ / ١٦٤) ، و "فتح القدير" (٦ / ٤٥ - ٤٦) مع شرحه لابن الهمام ، "مختصر اختلاف الفقهاء" (٣ / ٤٨٤) .

(٣) "التمهيد" (١١ / ٢٠٧) ، فتح البر ، "مواهب الجليل" (٣ / ٣٨١) ، "جواهر الإكليل" (١ / ٢٦٦) . "أحكام القرآن" لابن العربي (٢ / ٤٧٧) ، و "الحرر الوجيز" (٨ / ١٦٠) ، "الجامع لأحكام القرآن" (٨ / ٧٠ - ٧١) ، و "فتح الباري" (٦ / ٢٩٩) ، "مختصر اختلاف الفقهاء" (٣ / ٤٨٤) "نيل الأوطار" (٧ / ٢٣٧ - ٢٣٨) .

(٤) انظر : "أحكام القرآن" لابن العربي (٢ / ٤٧٧) ، "زاد المعاد" (٩١ / ٩٢) ، "سبل السلام" (٧ / ٢١٠) ، "السبل الجرار" (٤ / ٥٤٠) ، و "بل الغمام" (٢ / ٤٠٧) .

(٥) متفق عليه من حديث ابن عمر ، أخرجه البخاري (٢٥) ، في : "الإيمان" : باب "فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ" ، ومسلم في : "الإيمان" : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، وقد سبق تخريج الحديث من رواية أبي هريرة.

وكذا قوله سبحانه : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] .

قالوا : فهذا عموم خُصَّ منه أهل الكتاب بالذمة ، وأما المجوس فبقول النبي ﷺ :
"سنوا بهم سنة أهل الكتاب" (١) .

(١) أخرجه ما لك في الموطأ (٢٧٨ / ١) ، وعبد الرزاق (١٠٠٢٥) ، والبيهقي (٩ / ١٨٩ - ١٩٠) ، وأحمد البرقي في : "مسند عبد الرحمن بن عوف" ص ٨٠ .

من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ﷺ ذكر المجوس ، فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ، فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .
قال الحافظ : وله طريق في الموطأ منقطع ، كما في البلوغ (٢ / ١٦٦) ، وقال في "الفتح" (٦ / ٣٠٢) : " وهذا منقطع مع ثقة رجاله " .

قلت : وانقطاعه لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن .

انظر "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٣ / ٣٦٤) .

وقال ابن عبد الهادي في المصدر السابق :-

" وقد رواه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي ، عن مالك عن جعفر ، عن أبيه عن جده ، وهذا أيضا منقطع ، لأن مدار الحديث على محمد بن علي ، وهو لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف " . فهذا يفيد أن الإمام يذهب إلى أن المحفوظ رواية محمد بن علي لا أبيه علي . وأما الحافظ ابن حجر فقد ذهب إلى أنه هذه الرواية محفوظة إلا أنه جعلها دائرة بين الاتصال والانقطاع ، فقال :

"ورواه ابن المنذر والدارقطني في "الغرائب" ، من طريق أبي علي الحنفي عن مالك فزاد فيه : " عن جده " ، وهو منقطع أيضا ، لأن جده علي بن الحسين لم يلحق عبد الرحمن بن عوف ولا عمر ، فإن كان الضمير في قوله : " عن جده " يعود على محمد بن علي ، فيكون متصلاً ، لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب ، ومن عبد الرحمن بن عوف ، وعبيد الله الحنفي صدوق " لكن تبقى العلة السابقة ، ثم إن الغالب أن المراد بالضمير في جده المراد بالضمير في : "أبيه" فيكون منقطعاً ، ثم إذا دار الأمر بين الاتصال والانقطاع مع وجود طريق أخرى منقطعة ، كان الحكم للانقطاع .

وللحديث شاهد أخرجه ابن أبي عاصم ومن طريقه ابن حجر في "موافقة الخير الخیر" (٢ / ١٨١) من طريق : أبي رجاء ، حدثنا الأعمش ، عن زيد بن وهب قال : كنت عند عمر بن الخطاب ، فذكر من عنده علم من المجوس ، فوثب عبد الرحمن بن عوف ، قال : أشهد بالله على رسول الله ﷺ لسمعتة يقول : "إنما المجوس طائفة من أهل الكتاب ، فاحملوهم على ما يحملون عليه أهل الكتاب" .
قال الحافظ : إسناده حسن .

وقال ابن كثير في تحفة الطالب ص ٢٩٠ : "وقد روينا بإسناد جيد متصل عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عوف ، بنحو ذلك والحمد لله" .

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٣ / ٣٦٤) : " في إسناده من يجهل " .

وقال الحافظ في : "التلخيص" (٣ / ١٧٢) : " إسناده حسن " .

وفي " موافقه الخير الخیر " (٢ / ١٨١) قال : " هذا حديث غريب ورجاله محتج بهم في الصحيح إلا أبا رجاء الذي تفرد به ، واسمه روح بن المسيب ، ويقال التميمي ، وهو بصري معروف بالرواية عن =

وقد أخذها ﷺ من مجوس هجر^(١). وأما ما عداهم من الكفار فيبقى على العموم^(٢).

ومما استدلوا به أيضاً: أن عمر بن الخطاب ﷺ - كما في الحديث السابق - حار في أمر المجوس ، ولم يدرِ ماذا يصنع ؟ آیاخذ الجزية منهم ؟ أم لا يأخذها ويكون حكمهم حكم عبدة الأوثان ؟ حتى شهد عبد الرحمن بن عوف بما جلی له الأمر . ولو كانت الجزية تؤخذ من كل مشرك لما حار في أمرهم^(٣).

وهذا فهم عمر للآية ﷻ ، وحمله لها على خصوص أهل الكتاب ، لا عموم المشركين ، وهذا الفهم مما وافق الصحابة عليه عمر ، إذ لم يأت أحد منهم عمر ليقول له : الجزية على كل مشرك ؛ فلما لا تأخذها منهم .

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى قتال الكفار ، وجعل الغاية أن يسلموا ، وما جاء في آية واحدة ذكر للجزية في شأنهم ، بخلاف أهل الكتاب ، ولو كانت الجزية تؤخذ من المشركين - عبدة الأوثان - لذكرها سبحانه ولو مرة واحدة . فدل هذا على اختصاص الجزية بأهل الكتاب.

ولم أرى لأصحاب القول الثاني والثالث أدلة نقلية . وهما مردودان . وذلك لأن الآية جاءت عامة في أهل الكتاب ، فما الدليل على تخصيص العرب ، أو قريش . ثم إن الأحكام الشرعية يستوي فيه القرشي والعربي مع غيرهم ، وأين في الشريعة حكم يختص بقريش أو بالعرب دون سائر خلق الله عز وجل .

= ثابت البناني ويزيد الرقاشي وغيرهما من البصريين ، وروى عنه البصريون مسلم بن إبراهيم وغيره ، ولم أر عنه رواية عن كوفي سوى هذه ، وهو لين الحديث

وله شاهد آخر موصول عند الطبراني (٤٣٧ / ١٩) بلفظ : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " ، إلا أن فيه عمر بن إبراهيم ضعيف جداً ومن فوقه لا يعرفون " قاله ابن حجر في " موافقة الخير الخیر " (١٨٠ / ٢) ، وجملة القول أن الحديث محتمل للتحسين ، والحمد لله رب العالمين .

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٧) في كتاب الجزية : باب الجزية والمواذعة ، من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه شهد أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر .

(٢) انظر " المغني " ، (٢٠٩ / ١٣) ، وقريب من قول الإمام الشافعي وانظر " أحكام القرآن " له ، (٢ / ٤٩ - ٥١) ، " المحلى " (٤١٣ / ٥ - ٤١٤) .

(٣) انظر " شرح السنة " و " المغني " (٢٠٩ / ١٣) .

وأما أرباب القول الرابع ، فلهم من الأدلة النقلية والعقلية ما جعلهم يرون أن لفظة " أهل الكتاب " المذكورة في الآية لا تدل على اختصاصها بهم ، أي أنها لا مفهوم لها ، ولأجل ذا ؛ فهم يرون أن الجزية ليست خاصة بأهل الكتاب . فمن أدلتهم : حديث سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعاً ، وفيه : " وإذا لقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث خصال ، ادعهم إلى الإسلام " وفيه : ثم ادعهم إلى الجزية ، فإن هم أجابوك ، فاقبل منهم ، وكف عنهم " (١) .

قال القاضي عياض :

" فيه حجة للمالك وأصحابه في أخذ الجزية من كل كافر ، عريباً كان أو غيره ، كتابياً أو غيره " (٢) .

وقال ابن القيم عند ذكره لفوائد هذا الحديث :

" ومنها : أن الجزية تؤخذ من كل كافر ، هذا ظاهر هذا الحديث ، ولم يستثن منه كافراً من كافر " (٣) .

وقال الصنعاني :

" الذي يظهر : عموم أخذ الجزية من كل كافر ، لعموم حديث بريدة " (٤) .

وقال الشوكاني :

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) في : " كتاب الجهاد " : باب تأخير الإمام الأمراء على البعوث . وأخرجه أحمد (٣٥٢ / ٥) ، وأبو داود : (٢٦١٢) في : " الجهاد " ، باب في دعاء المشركين . عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش ، أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : اغزوا باسم الله ، في سبيل الله . قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً . وإذا لقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال ، فأيتهم ما أجابوك ، فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك ، فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من درهم إلى دار المهاجرين ف ، إن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم في الغنمة والفيء شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا ، فسلهم الجزية ، فإن هم أجابوك ، فاقبل منهم ، وكف عنهم ، فإن هم أبوا ، فاستعن بالله ، وقاتلهم .

(٢) " إكمال المعلم " (٦ / ٣٤) .

(٣) " أحكام أهل الذمة " (١ / ٨٩) .

(٤) " سبل السلام " (٧ / ٢١٠) .

"فإن قوله : " كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية " يدل على أن هذا شأنه في كل جيش يبعثه، ولا ينافي هذا قوله تعالى في أهل الكتاب : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] فإن أهل الكتاب هم نوع من أنواع الكفار الذين يجب الكف عن قتالهم إذا أعطوا الجزية ، ولا ينافي ذلك أيضاً ما ورد من الأمر بقتال للمشركين في آية السيف وغيرها ، فإن قتالهم واجب إلا أن يعطوا الجزية ، فإنه يجب الكف عنهم ، كما يجب الكف عنهم إذا أسلموا " (١).

فإن قيل : إن النبي ﷺ لما لم يأخذها من العرب ، علمنا أن المراد بـ "المشركين" خصوص أهل الكتاب لا عموم المشركين . لا يقال هذا ، لأن الجزية لم تشرع إلا بعد الفتح . يقول الإمام الصنعاني :

" وأما عدم أخذها من العرب ، فإنها لم تشرع إلا بعد الفتح ، وقد دخل العرب في الإسلام ، ولم يبق منهم عدو يحارب ، فلم يُنقِ منهم الفتح من يُسى ، ولا من تضرب عليه الجزية ، بل من خرج بعد ذلك عن الإسلام منهم ، فليس إلا السيف أو الإسلام ، كما ذلك الحكم في أهل الردة " (٢).

ومما يؤيد أن المراد عموم المشركين : أنه بقي بعد العرب : أهل الكتاب ، وعباد النيران من فارس وغيرهم ، وعباد الأصنام من أهل الهند (٣). فهذا يدل على أن المراد عموم المشركين . والله أعلم .
واستدل أصحاب هذا القول بالقياس .

فقاسوا عبدة الأوثان - وهو موطن الخلاف - على الجوس عبدة النار ، بجامع أن كلا منهما ليس له كتاب منزل . وهذا من أتم القياس ، وقد توفرت فيه أركان القياس ، فصح حينئذٍ الإلحاق أي إلحاق عبدة الأوثان بعبدة النار في أخذ الجزية.

قال ابن القيم :

(١) " السيل الجرار " (٤ / ٥٤١) .

(٢) " سبل السلام " (٧ / ٢١١) ، وانظر : " أحكام أهل الذمة " (١ / ٨٩) ، و " الجامع لأحكام

القرآن " (٨ / ٧١) ، " زاد المعاد " (٩١ / ٩٢) .

(٣) انظر " سبل السلام " (٧ / ٢١١) .

"وقالت طائفة : في الأمم كلها إذا بذلوا الجزية ، قبلت منهم : أهل الكتابين بالقرآن ، والجوس بالسنة ، ومن عداهم ملحق بهم ؛ لأن الجوس أهل شرك ، لا كتاب لهم ، فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع المشركين . وإنما لم يأخذها ﷺ من عبدة الأوثان من العرب ، لأنهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية ، فإنها نزلت بعد تبوك ، وكان رسول الله ﷺ قد فرغ من قتال العرب ، واستوثقت كلها له بالإسلام ، ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه لأنها لم تكن نزلت بعد ، فلما نزلت أخذها من نصارى العرب ومن الجوس ، ولو بقي حينئذ أحد من عبدة الأوثان بذلها ، لقبها منه ، كما قبلها من عبدة الصليان والنيران ، ولا فرق . ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض . ثم إن كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر الجوس ، وأي فرق بين عبدة الأوثان والنيران . بل كفر الجوس أغلظ . وعباد الأوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية ، وأنه لا خالق إلا الله ، وأنهم إنما يعبدون آلهتهم ، لتقربهم إلى الله سبحانه وتعالى ، ولم يكونوا يقرون بصانعين للعالم : أحدهما خالق للخير ، والآخر للشر ، كما تقول الجوس ، ولم يكونوا يستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات ، وكانوا على بقايا من دين إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه . وأما الجوس فلم يكونوا على كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم . والأثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب ، فرفع ورفع شريعتهم ، لما وقع ملكهم على ابنته ، لا يصح البتة . ولو صح ، لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب ، فإن كتابهم رفع ، وشريعتهم بطلت ، فلم يبقوا على شيء منها .

ومعلوم أن العرب كانوا على دين إبراهيم عليه السلام ، وكان له صحف ، وشريعة وليس تغيير عبدة الأوثان لدين إبراهيم عليه السلام وشريعته ، بأعظم من تغيير الجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح . فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء عليهم الصلوات والسلام ، بخلاف العرب . فكيف يجعل الجوس الذين دينهم أقبح الأديان أحسن حالا من مشركي العرب . وهذا القول أصح في الدليل كما ترى ^(١) .

(١) " زاد المعاد " (٩١/٠ - ٩٢) .

وهذا الدليل يكاد ينبني على أن المجوس ليسوا أهل كتاب ، وهذا قول الجمهور من العلماء^(١). ومنهم أصحاب القول الأول كالحنابلة. وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله سبحانه :

﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾ [الأنعام: ١٥٦]

يعني اليهود والنصارى ، فليس المجوس منهم . وقد أقرهم الله على هذا ، فلو كان أهل كتاب هم وغيرهم ، لذكره سبحانه ، ولم يقرهم على ظنهم الخاطيء . واستدلوا بقوله ﷺ : "سئوا بهم سنة أهل الكتاب" ، فلو كانوا أهل الكتاب لقال : هم من أهل الكتاب . فهذا صريح في أنهم ليسوا من أهل الكتاب . وأيضاً : لو كانوا أهل كتاب لما اشتبه أمرهم على عمر بن الخطاب ﷺ^(٢) . وقد ردّ هذا بأن المجوس أهل الكتاب . ومن ذهب إلى هذا الإمام الشافعي ، وابن حزم^(٣) . ونسب إلى علي بن أبي طالب . واحتجوا على أنهم أهل كتاب بحجتين :

الأولى :

ما روى عن علي بن أبي طالب ﷺ قال :

" أنا أعلم الناس بالمجوس ، كان لهم علم يعلمونه ، وكتاب يدرسونه ، وأن ملكهم سكر ، فوقع على ابنته ، أو أمه ، فاطلع عليه بعض أهل مملكته ، فقال : تعلمون ديناً خيراً من دين آدم ، وقد كان ينكح بنيه من بناته ، فأنا على دين آدم ، وما يرغب بكم عن دينه ؟ فبايعوه ، وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم ، فأصبحوا ، وقد أسرى على كتابهم ، فرفع من بين أظهرهم ، وذهب العلم ،

(١) انظر : " التمهيد " (١١ / ٢٠٨ - فتح البر " ، " الأموال " ، لأبي عبيد ص ٣٩ . " معام التنزيل " (٣٥ / ٤) ، " شرح السنة " (١١ / ١٧٠) ، " أحكام القرآن " للشافعي (٢ / ٥٢) ، " المغني " (١٣ / ٢٠٥) ، " روضة الطالبين " (١٠ / ٣٠٤) ، " فتح الباري " (٦ / ٣٠٠) ، " معني المحتاج " (٤ / ٣٢٣) ، " المحلى " (٩ / ١٧ - ١٩) ، والفصل (١ / ١٩٨) .

(٢) انظر هذه الأدلة في : " المغني " لابن قدامة (١٣ / ٢٠٥) ، و " أحكام أهل الذمة " (١ / ٨١ -

(٣) انظر : " أحكام القرآن " للشافعي (٢ / ٥٢) ، " المحلى " (٥ / ٤١٤) ، (٦ / ١٤٦) ،

الذي في صلورهم وهم أهل الكتاب ، وقد أخذ رسول الله ﷺ ، وأبو بكر ، وعمر منهم الجزية " (١).

فهذا نص من هذا الصحابي الجليل بأنهم أهل كتاب ، ومثله لا يقال بالرأي ، ولم يكن علياً ﷺ معروفاً بالأخذ عن بني إسرائيل ، ثم إنه قال هذا في موطن احتاج فيه الصحابة ﷺ إلى بيان حال المجوس .

وعليه ، فالحاق عبدة الأوثان بالمجوس قياس مع الفارق ، فلا يتم القياس حينئذ . واستدل بعضهم بأن النبي ﷺ ما أخذها إلا أنهم أهل كتاب وما كان النبي ﷺ ليخالف كتاب ربه عز وجل فيأخذها من غير أهل الكتاب . وهذا الدليل ذكره ابن حزم (٢).

(١) أخرجه الشافعي في الأم (١٧٣ / ٣) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٧٠ / ٦) ، وأبو يعلى في مسنده (٢٥٧ / ١) ، والبيهقي في سننه (١٨٨ / ٩) من طريق الشافعي . جميعهم من طريق : أبي سعد سعيد بن المرزبان ، عن نصر بن عاصم ، عن علي (وفيه قصة) . وهذا الإسناد حسنه الخافظ ابن حجر في الفتح (٣٠٢ / ٦) . لكن غيره ضعفه . قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٠٩ / ١١٠) :

"وأكثر أهل العلم يأبون ذلك ، ولا يصححون هذا الأثر " .

وقال أبو عبيد في كتاب "الأموال" ص ٣٩ :

"ويحدثون بذلك عن علي ﷺ ولا أحسب هذا محفوظاً عنه " .

وقال ابن القيم في : "أحكام أهل الذمة" (٨٤ / ١) : "لكن جماعة من الحفاظ ضعفوا الحديث " .

وعلة هذا الأثر : أبو سعد سعيد بن المرزبان . وبه أعله ابن الجوزي في التحقيق (٣ / ٣٦٣) فقال :

"سعيد بن المرزبان مجروح ، قال يحيى بن سعيد : لا أستحل أن أروى عنه . وقال يحيى : ليس بشيء ،

ولا يكتب حديثه . وقال الفلاس : متروك الحديث ، وقال أبو أسامة : كان ثقة ، وقال أبو زرعة :

صدوق مدلس " .

وقال الذهبي فيه : ضعيف كما في " تنقيح التحقيق " له : (٢ / ٢٧٩) .

وقال الخافظ في التقریب [٢٤٠٢] فيه : " ضعيف مدلس " .

فمثل هذا لا يحسن حديثه : فمع ضعفه هو مدلس ، وقد عنعن .

لكن لعل له طريقاً آخر ، قال الخافظ ابن حجر في الفتح (٣٠٢ / ٦) .

"وروى عبد بن حميد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن أبيزى لما هزم المسلمون أهل فارس ،

قال عمر اجتمعوا ، فقال : إن المجوس ليسوا أهل كتاب ؛ فنضع عليهم ، ولا من عبدة الأوثان

فنجري عليهم أحكامهم ، فقال علي : بلى هم أهل كتاب . فذكر نحوه ، لكن قال : " وقع على

ابنته " ، وقال في آخره : " فوضع الأخذود لمن خالفه " فهذا حجة لمن قال كان لهم كتاب " . أ . هـ

قلت : وكفى بها حجة إن ثبتت .

(٢) وقد سبق الإشارة إلى المواضع التي تكلم فيها ابن حزم على هذه المسألة .

لكنّ هذا الدليل لا يعني شيئاً ، فهو من الدور ، فكأنهم قيل لهم : لماذا أخذها منهم ؟ قالوا : لأنهم أهل كتاب . فقليل لهم وما الدليل على ذلك ؟ قالوا : ما كان ليأخذها النبي ﷺ إلا أنهم أهل كتاب . فهذا دور باطل لا تقوم الحجج بمثله .

وقد أجابوا عما استدل به الأولون القائلون بأن المجوس ليسوا بأهل كتاب : أن الآية إنما ذكرت اليهود والنصارى ، لأنهم هم المعروفون لدى العرب . قال الحافظ ابن حجر :

"وَتُعَقَّب - أي الشافعي - بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [الأنعام: ١٥٦] وأجيب بأن المراد مما اطلع عليه القائلون ، وهم قريش ، لأنهم لم يشتهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب إلا اليهود والنصارى ، وليس في ذلك نفي بقية الكتب المتزلة كالزبور وصحف إبراهيم وغير ذلك " (١) .

وهذا الرد من أوجه ما يكون ، وهو يبين أن المراد ذكر طائفتين نزل عليهما كتاب من الله ، ولا ينفي الكتب الأخرى التي نصّ عليها في القرآن الكريم . قال الإمام الشافعي - رحمه الله - :

" فكانت المجوس يدينون غير دين أهل الأوثان ، ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم ، وكان أهل الكتاب : اليهود والنصارى يختلفون في بعض دينهم ، وكان المجوس بطرف من الأرض ، لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه ، وكانوا والله تعالى أعلم : أهل كتاب يجمعهم اسم أنهم أهل كتاب مع اليهود والنصارى " (٢) .

وبهذا يجاب عن استلالهم بقوله ﷺ : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " . ويمكن أن يكون المراد سنوا بهم : افعلوا معهم كما فعلتم باليهود والنصارى ، فتكون الألف واللام للعهد أي الذي عهدتموه ، وعرفتموهم ، وهذا لا ينفي اسم أهل الكتاب عن غيرهم .

(١) " فتح الباري " (٦ / ٣٠٠) .

(٢) " الأم " (٤ / ١٧٣) .

وقولهم : لو كانوا أهل كتاب لما خفي على عمر . فهذا يردده أن عمر خفي عليه أخذ الجزية ، وجائز أن يخفى على العالم ما يعلمه غيره ، ومن علم حجة على من لم يعلم.

الترجيح

هذه المسألة يعد الترجيح بين الأقوال فيها من الصعوبة ، وما ذاك إلا لتكافؤ الأدلة ، ولأجل هذا كان لبعض أهل العلم فيها أكثر من قول ، منهم : شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) .

لكن الذي قمل إليه النفس أن الجزية تؤخذ من كل كافر . كما يترجح لي - والعلم عند الله تعالى - أن المجوس ليسوا بأهل كتاب .

(١) انظر : " الاختيارات " ص ٤٦١ ، " الفروع " (٦ / ٢٣٧) ، " الإنصاف " (١٠ / ٣٩٧ - ٤٠٠)

للمسألة الثالثة :

[٢٧] هل تؤخذ الجزية من أهل الكتاب العرب ؟

يرى الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى أن الجزية تؤخذ من كل كتابي ، سواء كان عربياً ، أو أعجمياً . وذلك لعموم قوله تعالى :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] ^(١) .

^(١) سبق نقل كلامه في المسألة السابقة ، وهو في : " المحلى " (٥ / ٤١٣) ، وانظر أيضاً : " أصول

الأحكام " (١٢ / ٢٤٤) .

الدراسة

قبل البدء في هذه المسألة لابد من تحرير موطن التراع ، وقد بين ذلك الإمام ابن حزم حيث قال :

" واتفقوا على وجوب أخذ الجزية من اليهود والنصارى ، ممن كان منهم من الأعاجم الذين دان أجدادهم بدين من الدينين قبل مبعث الرسول ﷺ ، ولم يكن معتقاً ، ولا بدّل ذلك الدين بغيره " (١).

وقال الإمام البيهقي :

" اتفقت الأمة على أخذ الجزية من أهل الكتابين وهم اليهود والنصارى ، إذا لم يكونوا عرباً " (٢).

إذاً ، فموطن الاتفاق في أخذ الجزية : إذا كانوا من أهل الكتاب ، وكانوا من الأعاجم .

وموطن التراع - فيما يخص مسألتنا - إذا كانوا عرباً من أهل الكتاب .

وقد اختلف أهل العلم فيها على قولين اثنين :

القول الأول :

أخذ الجزية منهم ، كغيرهم من أهل الكتاب .

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله ، وهو مذهب جمهور العلماء (٣).

القول الثاني :

وذهب بعض أهل العلم إلى أن العرب لا تؤخذ منهم الجزية .

(١) مراتب الإجماع ص ١٩٦.

(٢) " شرح السنة " (١١ / ١٧٠) ، وانظر : " معالم التنزيل " (٤ / ٣٤) .

وقد نقل هذا الاتفاق أيضاً ابن قدامة في المغني (١٣ / ٢٠٥) ، وابن القيم في : " أحكام أهل الذمة " (١ / ٧٩ ، ٨٧) .

(٣) انظر : " المغني " (١٣ / ٢٠٦) ، " الكافي " لابن قدامة (٥ / ٥٨١ - ٥٨٣) ، " تفسير البيهقي " (٤ / ٣٤) ، " الأحكام السلطانية " للماوردي ص ٢٥٤ ، " مغني المحتاج " (٤ / ٣٢٣) ، " جواهر الإكليل " ، (١ / ٢٦٦) ، " الساج والإكليل " (٣ / ٣٨٠ - بهامش مواهب الجليل) ، " جامع الأمهات " ص ٢٤٨ ، " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٧١) ، " معالم السنن " (٣ / ٣١) ، " الإقناع " (٢ / ٤٧٠) ، " فتح الباري " (٦ / ٢٩٩) ، " المدونة " (٥ / ١٩٨) ، " الأموال " لأبي عبيد ص ٣١ ، " إكمال المعلم " (٦ / ٣٤ - ٣٥) ، " شرح السنة " (١١ / ١٧٠) .

ونُسب هذا القول لأبي يوسف ، وإمامه أبي حنيفة .

أما نسبته لأبي يوسف ، فقد ذكرها غير واحد من أهل العلم منهم الشافعي وابن قدامة ، والخطابي ، لكن أنكرها بعض علماء الأحناف ^(١) .

قال الجصاص ^(٢) :

" وذكر الشافعي عن أبي يوسف ، أنه قال : لا تؤخذ الجزية من العرب . وهذا شيء لم يذكره ، عن أبي يوسف غير الشافعي " ^(٣) .

وقد يقال : المثبت مقلّم على النافي . وعليه ، فالشافعي مقدم في هذا ؛ لأنّ معه زيادة علم .

وأما نسبة هذا القول لأبي حنيفة ، فهي خطأ بلا شك . وذلك لأنّ المتقدمين من الأحناف ، وكذا المتأخرين لا يذكرون هذا من مذهبهم .

يقول الجصاص :

" قال أصحابنا : لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام ، أو السيف ، وتقبل من أهل الكتاب من العرب ، ومن سائر الكفار العجم الجزية " ^(٤) .

وعلى كلّ ، فهذا القول مذكور في كتب أهل العلم ، ومذكورة حجته ، فكان ينبغي لنا النظر فيه ، لنعرف مدى صحته .

واستدل ابن حزم لمذهبه بعموم الآية التي فيها أخذ الجزية وهي قوله سبحانه :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

فقوله سبحانه فيها : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ يفيد العموم ، ولا يجوز تخصيصه إلا بدليل صحيح .

قال الإمام ابن المنذر :

(١) انظر : " المغني " (٢٠٦ / ١٣) ، " معالم السنن " (٣١ / ٣) .

(٢) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي ، الإمام العلامة ، المفتي ، المجتهد ، كان مع براعته في العلم ذا زهد وتعب ، وذكر الذهبي عن الخطيب أنه يميل إلى رأي الاعتزال . توفي سنة سبعين وثلاثمائة . انظر ترجمته ومصادرها في السير (١٦ / ٣٤٠) .

(٣) " مختصر اختلاف الفقهاء " (٤٨٤ / ٣) .

(٤) المصدر السابق ، وانظر : " شرح فتح القدير " (٦ / ٤٥ - ٤٦) ، " بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٤) .

"فأخذ الجزية يجب من عرب أهل الكتاب ، وعجمهم ؛ لدخولهم في جملة الآية" (١).

ولهم - الجمهور - من السنة أدلة كثيرة ، منها:
أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالمٍ ديناراً ، أو عدله معافياً " (٢). وكانوا عرباً .

(١) "الإقناع" لابن المنذر (٤٧٠/٢) .

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٠ / ٥) ، والترمذي (٦٢٣) في الزكاة : باب ما جاء في زكاة البقر . والنسائي (٢٤٥٢ / ٢٤٥٣) ، في الزكاة : باب زكاة البقر ، وابن ماجه (١٨٠٣) في الزكاة : باب صدقة البقر ولم يذكر " ومن كل حالم ١٠٠ الخ " ، وعبد الرزاق (٦ / ٨٩) ، وابن خزيمة (٢٢٦٨) . والدارقطني (١٠٢ / ٢) ، والحاكم (١ / ٣٩٨) ، والطبراني (٢٠ / ١٢٨ - ١٢٩) ، والبيهقي في تفسيره (٤ / ٣٥) من طرق :

عن الأعمش ، عن أبي وائل شقيق بن سلمة ، عن مسروق ، عن معاذ بن جبل . وهذا إسناد صحيح متصل ، كما حكم بهذا الإمام ابن عبد البر ، كما نقل ذلك ابن القطان رحمه الله في : "بيان الوهم والإيهام" (٢ / ٥٧٥) وذكر قول ابن حزم أن الرواية منقطعة ، ثم ذكر تراجعته عن هذا ، فقال ابن حزم : وجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة البقر ، ومسروق بلا شك عندنا أدرك معاذاً بسنه وعقله ، وشاهد أحكامه يقيناً ، وأفقي في أيام عمره ، وهو رجل ، وأدرك النبي ﷺ وهو رجل ، وكان باليمن أيام معاذ ، يشاهد أحكامه ، هذا ما لاشك فيه ، لأنه همداني النسب كما في الدار ، فصح أن مسروقاً ، وإن كان لم يسمعه من معاذ ، فإنه عنده بنقل الكافة من أهل بلدة لذلك عن معاذ في أخذه لذلك ، عن عهد النبي ﷺ عن الكافة .

وهذا عند الجمهور له حكم الاتصال . وهذا بناءً على أن مسروقاً ينقل عن فعل معاذ . وجاء عند من ذكرنا عن مسروق عن معاذ ، والمذهب الراجح أن الراوي إذا أمكن لقيه لمن روى عنه ، ولم يكن مدلساً كان لروايته حكم الاتصال فهذا الحديث لاشك في صحته واتصاله . وانظر كلاماً لابن حزم أيضاً رأى فيه الاتصال في : "أصول الأحكام"

وقد أخرج الطيالسي (٤٦١/١) وأبو عبيد في كتاب الأموال ص ٣١ ، "الأحكام" (١ / ٤٠٦) هذا الحديث من طريق شعبة عن الأعمش ، قال سمعت أبا وائل ، يحدث عن مسروق : أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو قيمته معافر " ، وهي محمولة على الاتصال ، وذلك لما مضى تقريره فيمن كلام الإمام ابن حزم . وأختم الكلام عن هذا الحديث بما قاله البيهقي في سنة (٩ / ١٩٣) : "قال أبو داود في بعض النسخ : هذا حديث منكر ، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث انكاراً شديداً . قال الشيخ : إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق عن معاذ ، فأما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق فإنها محفوظة ، قد رواها عن الأعمش جماعة منهم سفيان الثوري ، وشعبة ، ومعمّر ، وجريّر وأبو عوانة ويحيى بن سعيد وحفص بن غياث ، وقال بعضهم عن معاذ ، وقال بعضهم : أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن أو ما في معناه " أ . هـ . ومعنى " حالم " : أي بالغ .

قال ابن المنذر :

" ولم يبلغنا أن قوماً من العجم كانوا سكاناً باليمن ، حيث وجه معاذاً ، ولو كان ، لكان في أمره أن يأخذ من جميعهم من كل حالم ديناراً ، دليل على أن العرب تؤخذ منهم الجزية " (١).

وقال الإمام الشافعي في أهل اليمن هؤلاء ، وهو من العلماء الذين لهم عناية بمعرفة الأنساب ، " وعامتهم عرب " (٢).

ومن الأدلة أيضاً :

" أن النبي ﷺ أخذ الجزية من نصارى نجران " (٣).

(١) ذكره ابن قدامة في : " المغني " (٢٠٦ / ١٣) ، وانظر : " شرح السنة " (١٧٠ / ١١) ، " معالم التنزيل " (٣٤ / ٤) ، و " الأموال " لأبي عبيد ص ٣٢ .
(٢) " مختصر المزني " ص ٢٧٦ .

(٣) (ضعيف) : أخرجه أبو داود (٣٠٤١) ، والبيهقي (١٨٧ / ٩) من طريق :
يونس بن بكير ، حدثنا أسباط بن نصر الهمداني ، عن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ صالح أهل نجران فذكر الحديث بطوله .
والحديث فيه : علتان :

أسباط بن نصر : قال فيه ابن حجر : صدوق كثير الخطأ يغرب . التقريب [٣٢٣]
وفيه إسماعيل بن عبد الرحمن وهو السدي ، قال الإمام الزيلعي في نصب الراية (٤٤٥ / ٣) .
قال المنذري : في سماع السدي من ابن عباس نظر ، وإنما قيل : إنه رآه ، ورأى ابن عمر ، وسمع من أنس بن مالك " أ. هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في : " العجائب " (٢١١ / ١) .

" ومن روايات الضعفاء . عن ابن عباس :

... ومنهم إسماعيل بن عبد الرحمن السدي : بضم للنهملة وتشديد الدال ، وهو كوفي صدوق ، لكنه جمع التفسير من طرق منها عن أبي صالح عن ابن عباس . وعن مرة بن شراحيل عن ابن مسعود ، وعن ناس من الصحابة وغيرهم . وخطط روايات الجميع ، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف ، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك .

فالخلاصة : أن السدي لم يسمع من ابن عباس وهو في نفسه (حفظه) متكلم فيه . وعليه ، فالإسناد ضعيف .

وأخرجه أبو داود (٣٠٢٨) في : " الخراج " باب ما جاء في حكم أرض اليمن ، من طريق : ثابت بن سعيد ، عن أبيه سعيد بن أبيض ، عن جده أبيض بن حمال ، وفيه : فصالح نبي الله ﷺ على سبعين حلة بز من قيمة وفاء بز للمعافر " الحديث .

لكن إسناده كما قال الإمام الإشبيلي في : " الأحكام الوسطى " (١١٢ / ٣) . =

قال الشافعي عن نصارى نجران :

" ومن أهل نجران ، وفيهم عرب " ^(١) .

وكذا قال الإمام البغوي .

وقال ابن قدامة :

" وهم عرب " ^(٢) .

واستدلوا أيضاً بحديث بريدة رضي الله عنه وقد سبق . وفيه .

" وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال ، وذكر منها :

الجزية . ولم يذكر له النبي ﷺ أن هذا الحكم خاص بالأعاجم دون العرب ، ولو

كان الأمر كما قالوا ، لما تركه النبي ﷺ . فلما تركه دلّ على عدم اعتباره .

قال ابن قدامة :

" وحديث بريدة فيه : أن النبي ﷺ كان يأمر من بعثه على سرية أن يدعو عدوه

إلى أداء الجزية ، ولم يخص بها عجمياً دون غيره ، وأكثر ما كان النبي ﷺ يغزو

العرب " ^(٣) .

ومن أدلتهم في هذه المسألة :

أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى دومة الجندل ، فأخذ أكيدر دومة ،

فصالحة على الجزية وحقن دمه ^(٤) .

" لا يحتاج بإسناد هذا الحديث فيما أعلم ، لأن سعيد لم يرو عنه فيما أدري إلا ثابت ، وثابت مثله في الضعف " .

وثابت بن سعيد مقبول . قاله ابن حجر في التقریب [٨٢٣] .

وكذلك سعيد مقبول . قاله ابن حجر في التقریب [٢٢٨٤] .

^(١) " مختصر المزني " ص ٢٧٦ .

^(٢) " المغني " (٢٠٦ / ١٣) ، وانظر : " الأموال " لأبي عبيد ص ٣٢ .

^(٣) ابن قدامة (٢٠٧ / ١٣) .

^(٤) أخرجه أبو داود (٣٠٣٧) في " الخراج " باب في أخذ الجزية ، والبيهقي (١٨٦ / ٩) . من

طريق : محمد بن إسحاق ، عن عاصم بن عمر ، عن أنس ، وعن عثمان بن أبي سليمان : أن النبي ﷺ

بعث خالد إلى أكيدر دومة ، فأخذوه فأتوه به ، فحقن له دمه ، وصالحه على الجزية .

وأخرجه البيهقي من طريق : محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن رومان ، وعبد الله بن أبي بكر : أن

رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد (فذكره مطولاً) لكنه مرسل .

والحديث بهذين الإسنادين حسن إن شاء الله تعالى . وقد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ، فهو

حسن عنده . وحسنه الألباني " صحيح أبي داود " .

قالوا وهو رجل من العرب ^(١).

قال الإمام الخطابي :

" أكيدر دومة رجل من العرب ، يقال : هو من غسان ، ففي هذا من أمره دلالة على جواز أخذ الجزية من العرب ، كجوازه من العجم " ^(٢).

ومن الأدلة فعل الخلفاء الراشدين.

فقد غزى خالد بن الوليد أهل الحيرة بعد وفاة النبي ﷺ وذلك في زمن أبي بكر الصديق ﷺ فصالح أهل الحيرة ، ولم يقاتلوا ^(٣).

قالوا فهذه الأدلة شاهدة بصدق ما قلناه ، ثم لم نجد في شرعنا تخصيص العرب بحكم دون سائر الأمم . فالاعتبار للدين وليس للنسب.

قال ابن القيم :

" ولم يفرق رسول ﷺ ، ولا خلفاؤه في الجزية بين العرب والعجم ، بل أخذها رسول الله ﷺ من نصارى العرب ، وأخذها من مجوس هجر ، وكانوا عرباً ، فإن العرب أمة ليس لها في الأصل كتاب ، وكانت كل طائفة منهم تدين بدين من جاورها من الأمم ، فكانت عرب البحرين مجوساً لمجاورتها فارس ، وتنوخ ، وبهرة ، وبنو تغلب نصارى لمجاورتهم للروم ، وكانت قبائل من اليمن يهود لمجاورتهم لليهود اليمن ، فأجرى رسول الله ﷺ أحكام الجزية ، ولم يعتبر آبائهم ، ولا متى دخلوا في دين أهل الكتاب " ^(٤).

وقد ذكر أرباب القول الثاني أن العرب لا تؤخذ الجزية منهم ، فخصصوا عموم الآية ، ناظرين إلى شرف العرب ، وكون النبي ﷺ منهم ، ومستلدين لرأيهم بما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه : أن النبي ﷺ قال لقريش :

(١) انظر "مختصر المزني" ص ٢٧٦. وتفسير البغوي (٤ / ٣٤) ، " شرح السنة " (١١ / ١٧٠) ،

"المغنى" لابن قدامة (١٣ / ٢٠٦) .

(٢) " معالم السنن " (٣ / ٣١) .

(٣) أخرجه أبو عبيد في كتاب " الأموال " ص ٣٣ ، والبيهقي (٩ / ١٨٧) .

(٤) " زاد المعاد " (٣ / ١٥٧) .

"أريدكم على كلمة واحدة تدين لهم بها العرب ، وتؤدى العجم إليهم الجزية" ^(١) لكن هذا الحديث ضعيف ، وعلى فرض صحته لا يدل على إسقاط الجزية عن أهل الكتاب من العرب .

قال الإمام الشوكاني عند ذكره الحديث :

"فهذا لا تقوم به الحجة ، لأنه في خطاب العرب ، فعين لهم الجنس المقابل لهم الذين هم أهل الغناء الواسع ، لتطمئن نفوس المخاطبين ، وتشرح صدورهم" ^(٢) قال الإمام الخطابي :

"ولولا أن نأثم بتمني الباطل ، وددنا أن الذي قال أبو يوسف ، كما قال ، وأن لا يجري على عربي صغار ، ولكن الله أجل في أعيننا من أن نخب غير ما قضى به" ^(٣) .

^(١) أخرجه أحمد (٢٢٧ / ١ - ٢٢٨) ، والترمذي (٣٢٣٢) في التفسير : باب ومن سورة ص ، وأبو يعلى (٤٥٥ / ٤) ، وابن حبان (٧٩ / ١٥ - ٨٠) والحاكم (٤٣٢ / ٢) ، والطبراني (١٠ / ٥٥٠) من طريق الأعمش ، عن يحيى بن عمار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : مرض أبو طالب ، فأتته قريش ، وأتاه رسول الله ﷺ يعودوه ، وعند رأسه مقعد رجل ، فقام أبو جهل ، فقعده فيه ، فقالوا : إن ابن أخيك يقع في أهتنا . وقال : ما شأن قومك يشكونك ؟ قال : " يا عم ، أريدكم على كلمة واحدة تدين لهم بها العرب ، وتؤدى العجم إليهم الجزية " . قال : ما هي ؟ قال : " لا إله إلا الله " فقالوا ، فقالوا : أحجل الآلهة إلهاً واحداً ؟ قال : ونزل : ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ فقرأ حتى بلغ : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴾ .

وهذا الإسناد فيه : الأعمش مدلس ، لكنه صرح بالتحديث عند الطبري ، وفيه : يحيى بن عمار .

قال الحافظ في التهذيب (٢٠٢٦ / ١١) :

" يحيى بن عمار ، ويقال : ابن عباد ، وقيل : عبادة ، كوفي . روى عن ابن عباس قصة موت أبي طالب . وعن الأعمش ذكره ابن حبان في الثقات . قلت : وجزم بكونه يحيى بن عمار ، وكذا البخاري ويعقوب بن شيبه " أ. هـ .

قلت : ولأجل ذا قال عنه في : " التقريب " [٧٦٦٣] : " مقبول " أي : حيث يتابع وإلا فلين . وعليه فالحديث ضعيف .

وقد صحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في " المسند " (٢٠٠٨) . وقال عنه الإمام الترمذي : حسن

صحيح . ثم رأيت الشيخ المحدث الألباني - رحمه الله - ضعفه في تعليقه على الروضة الندية (٣ /

٤٨٩) .

(٢) " ويل الغمام " (٤٠٨ / ٢) .

(٣) " معالم السنن " (٣١ / ٤ - ٣٢) .

وكان الشافعي يقول : الجزية على الأديان لا على الأنساب ^(١).

ولذلك قال الزهري :

" مضت السنة أن يقبل ممن كان من أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب الجزية وذلك لأنهم منه " ^(٢).

الترجيح :

بعد النظر في الأدلة يتبين ، وبكل وضوح رجحان قول ابن حزم ، وهو بقاء الآية الكريمة على عمومها ، وأن الجزية تؤخذ من كل كتابي : العربي منهم ، والعجمي .

(١) " مختصر المزني " ص ٢٧٣ .

(٢) أخرجه أبو عبيد في : " كتاب الأموال " ص ٣١ .

المسألة الرابعة :

[٢٨] هل تؤخذ الجزية من كل كتابي ؟

قال ابن حزم رحمه الله :

" وَالْجِزْيَةُ لَازِمَةٌ لِلْحُرِّ مِنْهُمْ وَالْعَبْدِ ، وَالذَّكْرِ ، وَالْأُنْثَى ، وَالْفَقِيرِ الْبَاتِ ، وَالْعَنِيِّ الرَّاهِبِ سِوَاءٍ مِنَ الْبَالِغِينَ خَاصَّةً ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الدِّينَ لَازِمٌ لِلنِّسَاءِ كُلُّوْمِهِ لِلرِّجَالِ ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمْ فِي الْجِزْيَةِ ...

وَقَدْ جَاءَتْ فِي هَذَا آثَارٌ مُرْسَلَةٌ ، وَهِيَ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ، مَعْمَرٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ وَحَالِمَةٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ دِينَارًا ، أَوْ قِيمَتَهُ مِنَ الْمَعَافِرِ ^(١) .

^(١) أخرجه عبد الرزاق (٦ / ٨٩) وقال عقبه : " كان معمر - راوي الحديث - يقول : هذا غلط ، قوله : حاملة ، ليس على النساء شيء ، معمر القائل " . هكذا قال . وقال البيهقي في سننه (٩ / ١٩٤) : " وليس في رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ حاملة ، ولا في رواية إبراهيم عن معاذ إلا شيئاً روى عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن معاذ ، ومعمر إذا روى عن غير الزهري يغلط كثيراً " . ولعل البيهقي لم يطلع على قوله معمر السابقة ، وإلا لم يجعل العهدة عليه . وذهب أبو عبيد في كتاب " الأموال " ص ٤٢ ، إلى أن هذه الراية غير محفوظة . وقال الشافعي : " سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدداً من علماء أهل المدينة وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون عن عدد مضوا قبلهم ، كلهم ثقة أن صلح النبي ﷺ كان لأهل الذمة باليمن على دينار كل سنة ، ولا يشتون أن النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية ...

قال : وسألت عدد كثيراً من ذمة أهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذاً أخذ منهم ديناراً عن كل بالغ منهم ، وسموا البالغ حالماً . قالوا : وكان ذلك في كتاب النبي ﷺ مع معاذ : " إن على كل حاتم ديناراً " .

رواه عنه البيهقي في سننه (٩ / ١٩٤) ، وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١ / ١٥٦) : " فالصواب أن ذكر الحاملة في الحديث غير محفوظ والله أعلم " . وقال في " الهدى " (٣ / ١٥٨) : " وهذه الزيادة تختلف فيها ، لم يذكرها سائر الرواة ، ولعلها من تفسير بعض الرواة " .

وقد جاء ذكر الحاملة في حديث مرسل ، وسيأتي وهو مرسل الحكم بن عتيبة .

وروى أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٣٢) قال :

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ عَوَّلُوا فِي أَخَذِ التَّبِيعِ مِنَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ وَالْمُسِنَّةِ مِنَ الْأَرْبَعِينَ ، وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ حُجَّةٍ فِي شَيْءٍ غَيْرِ حُجَّةٍ فِي غَيْرِهِ .

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ^(١) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ^(٢) قَالَ : فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ : مَنْ كَرِهَ الْإِسْلَامَ مِنْ يَهُودِيٍّ ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ فَإِنَّهُ لَا يُحَوَّلُ عَنْ دِينِهِ وَعَلَيْهِ الْجِزْيَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ذَكَرٍ ، أَوْ أُنْثَى ، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ : دِينَارٌ وَافٍ مِنْ قِيَمَةِ الْمَغَافِرِ أَوْ عَرَضِهِ .

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيْنٍ ^(٣) : نَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ مَنْصُورٍ - هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ - عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ ^(٤) ، قَالَ : كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مُعَاذٍ وَهُوَ بِالْيَمَنِ : فِي الْحَالِمِ ، أَوْ الْحَالِمَةِ دِينَارٌ ، أَوْ عِدْلُهُ مِنَ الْمَغَافِرِ .

= " حدثنا عثمان بن صالح ، عن عبد الله بن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة بن الزبير قال : " كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن : " إنه من كان على يهودية ، أو نصرانية ، فإنه لا يفتن عنها ، وعليه الجزية ، على كل حالم ذكر أو أنثى ، عبد أو أمة .. ثم ذكر الحديث ورواه البيهقي أيضاً (٩ / ١٦٤) لكنه مرسل ، وفيه ابن لهيعة ضعيف .

وله شاهد مرسل وهو في كتاب عمرو بن حزم نحواً من رواية عروة . أخرجه البيهقي (٩ / ١٩٤) وقال : " هذا منقطع وليس في الرواية الموصولة " .

وله شاهد مرسل ، هو من مراسيل الحسن رواه ابن زنجوية في كتاب الأموال ، كما عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (٣ / ٤٤٧) ، والحافظ في التخليص (٤ / ١٢٣) وقال الحافظ بعد ذكره مرسل الحسن وعروة :

" وهذان مرسلان يقوى أحدهما الآخر " . وصدق رحمه الله فهذه الأحاديث المرسلة تشهد بصحة الرواية التي أخرجه عبد الرزاق ، سيما أن حالم من الأوزان التي يستوي فيها الذكر والأنثى . فهذه الزيادة لا تخالف أصل الحديث ، ثم لما ما يعضدها من الأخبار المرسلة ، فهذا مما يورث في النفس صحتها ، والعلم عند الله تعالى .

^(١) في المصنف (٦ / ٩٠) .

^(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلّس ويرسل ، من السادسة ، مات سنة خمسين أو بعدها . " التقريب " [٤٢٢١] .

^(٣) في كتاب " الأموال " له : ص ٣٢ ، وأخرجه أيضاً يحيى بن آدم في : " كتاب الخراج " ص ٧٢ - ٧٣ رجال الإسناد :

جرير بن عبد الحميد بن قُرْطُ ، بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة ، الضبي الكوفي ، نزيل الري وقاضيها ، ثقة ، صحيح الكتاب ، قبل : كان في آخر عمره يهتم من حفظه ، مات سنة ثمان وثمانين . " التقريب " [٩٢٤] .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : الْحَفِيقُونَ ، وَالْمَالِكِيُّونَ يَقُولُونَ : إِنَّ الْمُرْسَلَ أَقْوَى مِنَ الْمُسْنَدِ وَيَأْخُذُونَ بِهِ إِذَا وَافَقَهُمْ ، فَالْفَرَضُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا هَاهُنَا بِهَا فَلَا مُرْسَلَ أَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاسِلِ ، وَأَمَّا نَحْنُ فَإِنَّمَا مَعَوْلْنَا عَلَى عُمُومِ الْآيَةِ فَقَطْ " ثم قال بعد كالمستدرِك :

" وَمَسْرُوقٌ أَذْرَكَ مُعَاذًا وَشَاهَدَ حُكْمَهُ بِالْيَمَنِ ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاطَبَهُ بِأَخْذِ الْحِزْبِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يُخَالَفَ مُعَاذٌ مَا كَتَبَ إِلَيْهِ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ .

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي النِّسَاءِ مُكَلَّفَاتٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَمُفَارَقَةِ الْكُفْرِ مَا يَلْزَمُ الرِّجَالَ سَوَاءً سَوَاءً ، فَلَا يَحِلُّ إِنْقَاؤُهُنَّ عَلَى الْكُفْرِ بِغَيْرِ قَتْلِ وَلَا جِزْيَةٍ . وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ بِإِسْنَادِهِ : " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، وَيُؤْمِنُوا بِمَا أُرْسِلْتُ بِهِ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ " (١) .

وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ هَذِهِ اللَّوَاظِمَ كُلُّهَا هِيَ عَلَى النِّسَاءِ كَمَا هِيَ عَلَى الرِّجَالِ ، وَأَنَّ أَمْوَالَهُنَّ فِي الْكُفْرِ مَغْنُومَةٌ كَأَمْوَالِ الرِّجَالِ ؛ فَتَبَتَ يَقِينًا أَنَّهُنَّ لَا يَعْصِمْنَ دِمَاءَهُنَّ وَأَمْوَالَهُنَّ إِلَّا بِمَا يَعْصِمُ الرِّجَالُ بِهِ أَمْوَالَهُمْ وَدِمَاءَهُمْ ، أَوْ الْحِزْبِ إِنْ كُنَّ كِتَابِيَّاتٍ وَلَا بُدَّ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ " (٢) .

= منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي ، أبو عتاب ، بمثناه ثقيلة ، ثقة ثبت وكان لا يدلس ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة . " التقريب " [٦٩٥٧] .

الحكم بن عتيبة ، بالمتناة ، ثم الموحدية ، مصغراً ، أبو محمد الكندي ، الكوفي ، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس ، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها . " التقريب " [١٤٦١] .

(١) سبق تخريجه .

(٢) " المحلى " (٤١٦/٥ - ٤١٨) .

الدراسة

هذه المسألة ، وهي : هل الجزية تؤخذ من كل أهل الكتاب ؟ أم تؤخذ من بعض الأصناف منهم ؟ هذا ما سأقوم بدراسته إن شاء الله تعالى . فأقول مستعينا بالله العزيز العليم :

اتفق أهل العلم على أن الجزية لا تجب على الصغير . قال ابن المنذر : " وأجمعوا على أن لا تؤخذ من صبي ، ولا امرأة جزية " ^(١) .

إلا أن بعض أهل العلم يحكى فيها خلافاً كالحافظ ابن حجر ^(٢) . لكن حديث معاذ بن جبل يرد هذا القول إن وجد .

واختلفوا في : المرأة ، والراهب ، والفقير ، والعبد . والمجنون .

فذهب ابن حزم إلى وجوب الجزية على هؤلاء متمسكا بعموم الآية ، حيث أن الآية الكريمة أوجبت الجزية على أهل الكتاب ، ولم تستثن منهم أحداً . فلا يجوز إسقاط الجزية عن أحد منهم ، إلا أن يدل عليه دليل .

وقد خولف ابن حزم في جميع الأصناف التي ذكرتها سوى الصبي . وسأورد الكلام على كل صنف منهم على حدة .

أما المرأة : فقد ذهب الجمهور إلى إخراجها من عموم الآية ، وأنه لا جزية عليها وهذا قول الأكثر ، بل لم يعلم فيه خلافاً .

قال ابن قدامة شارحاً لعبارة الخرقى ^(٣) في مختصره :

" ولا جزية على صبي ، ولا زائل العقل ، ولا امرأة " .

قال : " لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا . وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، والشافعي ، وأبو ثور " ^(٤) .

(١) " الإجماع " (ص ٨١)

(٢) " فتح الباري " (٦ / ٣٠٠) .

(٣) عمر بن الحسين بن عبد الله البغدادي الخرقى ، أبو القاسم ، شيخ الحنابلة ، صاحب المختصر المشهور في مذهب الإمام أحمد ، كان من كبار العلماء ، توفي سنة (٣٣٤ هـ) . انظر ترجمته ومصادرها في : " السير " (١٥ / ٣٦٣) .

(٤) إبراهيم بن خالد ، أبو ثور ، الإمام الحافظ الحجة المجتهد ، كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماء وورعاً وفضلاً . قاله ابن حبان . وقال الذهبي : هو حجة بلا تردد . ولد في حدود سنة سبعون ومائة ، وتوفي في صفر سنة أربعين ومائتين . انظر ترجمته ومصادرها في : " السير " (١٢ / ٧٢) .

وقال ابن المنذر^(١) : "ولا أعلم عن غيرهم خلافهم"^(٢) . ونقل الإجماع أيضاً : ابن عبد البر ، وابن رشد^(٣) .

وحجة أرباب هذا القول دليلان :

الأول : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد أن يضربوا الجزية . لا يضربوها على النساء ، والصبيان ، ولا يضربوها ، إلا على من جرت عليه المواسي . قال أسلم^(٤) مولى عمر بن الخطاب :
"وكانت لا تضرب الجزية على النساء والصبيان"^(٥) .

قال الإمام أبو عبيد :

"وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية ، ومن لا تجب عليه ، ألا تراه إنما جعلها على الذكور المدركين ، دون الإناث والأطفال ، وذلك أن الحكم كان عليهم القتل لو لم يؤدوها . وأسقطها عن لا يستحق القتل وهم الذرية"^(٦) .

وفعل عمر رضي الله عنه وموافقة الصحابة له ، وعدم إنكارهم عليه مع شهرته دليل على أن المرأة ليست ممن تضرب عليه الجزية ، فيكون هذا مخصصاً لها من عموم الآية . ففهم الصحابة مقدم على فهمنا ، وهم أدري بمقاصد القرآن ، وحكم الشريعة وأسرارها . وقد شاهدوا الترتيل ، وعانوا التأويل . وقالوا أيضاً ، وهو الدليل الثاني :

(١) محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري الفقيه ، وهو من حملة الحجة ، ولد في حدود موت الإمام أحمد ، وتوفي سنة تسع أو عشر وثلاثمائة . انظر : "السير" (١٦ / ٤٩٠) .

(٢) نقلها ابن قدامة في "المغني" (١٣ / ٢١٦) . وانظر : "مختصر المزني" ص ٢٧٧ ، "روضة الطالبين" (١٠ / ٢٩٩ - ٣٠٢) ، ومغني المحتاج ، (٤ / ٣٢٥) ، و "المهذب" مع شرح (٢١ / ٣١٢) ، و "التنبيه" ص ٢٣٧ "شرح فتح القدير" (٦ / ٤٧) ، "بدائع الصنائع" (٧ / ١٦٥) ، "الخراج" لأبي يوسف ص ١٢٢ ، "بداية المجتهد" (١ / ٤٦٩) ، "التمهيد" (١١ / ٢٢١) .

(٣) انظر : "التمهيد" (١١ / ٢٢١) ، "بداية المجتهد" (١ / ٤٦٩) .

(٤) أسلم العدوي ، موثق ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة ثمانين . "التقريب" [٤١٠] .

(٥) أخرجه سيعد بن منصور في سننه (٢ / ٢٤٠) ، وأبو عبيد في كتاب "الأموال" ، ص ٤١ . والبيهقي (٩ / ١٩٥) ، ويحيى بن آدم في "الخراج" ص ٧٣ ، وصحح إسناده ابن كثير في : "إرشاد الفقيه" (٢ / ٣٣٩) .

(٦) "الأموال" ص ٤١ .

إن المرأة ليست من أهل القتال . والجزية إنما تؤخذ لحقن الدم ، ودمها محقون بدون الجزية . ويؤيد هذا قوله سبحانه في الآية نفسها : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

والمقاتلة مفاعلة من القتال ، فتستلزم أهلية القتال من الجانبين ، فلا تجب على من ليس من أهل القتال ^(١) .

قال الإمام الشافعي :

" ثم أبان رسول الله ﷺ مثل معنى كتاب الله عز وجل ، فأخذ الجزية من المحتلمين دون من دونهم ، ودون النساء . وأمر رسول الله ﷺ أن لا تقتل النساء من أهل الحرب ، ولا الولدان ، وسباهم ، فكان ذلك دليلاً على خلاف بين النساء والصبيان ، والرجال ، ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال ، ولا على امرأة " ^(٢) .

قال القاضي أبو يعلى مبيناً سبب الجزية :

" هي موضوعة على الرؤوس ، واسمها مشتق من الجزاء ، إما جزاءً على كفرهم لأخذها منهم صغاراً ، أو جزاءً على أماننا لهم ، لأخذها منهم رفقاً " ^(٣) . فهي إذا مأخوذة ، إما : لأجل إقامتهم على الكفر ، فتؤخذ إصغاراً لهم وإذلالاً ، أو : جزاءً على أماننا لهم .

فعلى الأول :

تؤخذ من كل كافر ، لأن علة الجزية : الكفر ، وهذه العلة موجودة في المرأة . وعلى الثاني :

تؤخذ من أهل القتال فقط ، لأجل أماننا لهم ، فلولا أماننا لهم لقتلناهم ، إذ حق الكافر قتله ، وهذه العلة غير متوفرة في المرأة ، فليست هي من أهل القتال .

^(١) انظر : " بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٥) ، و " المغني " (١٣ / ٢١٦) ، و " المبدع "

(٣ / ٤٠٨) ، و " المهذب " ومع المجموع (٢١ / ٣١٢) ، و " مغني المحتاج " (٤ / ٣٢٥) .

^(٢) " الأم " (٤ / ١٧٥) .

^(٣) " الأحكام السلطانية " ص ١٥٣ .

ولا شك أن الأول أولى ، لظاهر الآية ، وأيضاً لأنها تشمل العلة الثانية ، فهي تؤخذ لأجل كفرهم ، فتضرب الجزية إذلالاً لهم ، مع كوننا أمنائهم من القتل مع وجود سببه.

وعندما ذكر ابن القيم - رحمه الله - قول القاضي أبي يعلى أتبعه بقول صاحب المغني^(١) : هي مشتقة من جزاء بمعنى قضاة ، لقوله : ﴿ لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [البقرة: ٤٨]. فتكون الجزية مثل الفدية ، ثم قال :

" قال شيخنا : والأول أصح - يعني قول القاضي - وهذا يرجع إلى أنها عقوبة أو أجرة " ^(٢).

والحاصل : أن العلل التي لأجلها شرعت الجزية : إما أن تكون لأجل الإصرار على الكفر ، وإما أنها لحقن الدم ، وإما أنها أجرة للدار التي هم فيها ^(٣) .

والأول أقربها ، والثاني : محتمل ، والثالث : ضعيف ، وسبب ضعفه : أن الجزية ضربت لأجل الصغار ، ولذلك أنفت منها نصارى تغلب ، وأبوا إعطائها ، والأجرة ، لا ذلة فيها ولا هوان.

إذا علم هذا ؛ فهذه العلة التي ذكروها لا تصح كدليل يقيد به مطلق الآية . لكن يبقى الأثر الوارد عن عمر رضي الله عنه مشكلاً إذا قلنا بتصحيح لفظة " الحاملة " الواردة في حديث معاذ ، وكيف يسوغ لعمر خلافها ؟! ثم إقرار الصحابة له ، وعدم الإنكار عليه ، مع اشتهاار الأمر وذبوع صيته ؟! فهذا مما يورث التردد في صحتها . اللهم إلا أن يقال : إن إسقاط الجزية عن بعضهم من الأمور التي مرجعها إلى السلطان ، فإذا رأى المصلحة في إسقاطها عن النساء ، والاكتفاء بأخذها من الرجال ، جاز له ذلك ، بلليل فعل عمر رضي الله عنه .

(١) " المغني " (١٣ / ٢٠٢) .

(٢) " أحكام أهل الذمة " (١ / ١١٩) .

(٣) وانظر هذه العلل في : " أحكام القرآن " للحصاص (٤ / ٢٩٩ - ٣٠٣) ، " أحكام القرآن " لابن العربي (٢ / ٤٧٩) ، " الجامع لأحكام القرآن " للقرطبي (٨ / ٧٣) ، " روح المعاني " (١٠ / ٨٠) ، " المحرر الوجيز " (٨ / ١٦١) ، " روضة الطالبين " (١٠ / ٣٠٧) ، وانظر كلاماً نفسياً للإمام ابن القيم في : " أحكام أهل الذمة " (١ / ١٠٥ - ١١٠) ، و " الإنصاف " للمرداوي (١٠ / ٤١٦) مع الشرح .

واختلفوا كذلك في : الشيخ الهرم ، والمريض مرضاً مزمناً ، والفقير ، والراهب والفلاح .

وليس فيهم نص يرجع إليه ، إنما هو عمومات الأدلة ، والعلل الشرعية . فذهب بعضهم إلى أنه لا جزية على الشيخ الهرم ، والمريض والراهب ، والفلاح ومنهم : الحنابلة وأصحاب الرأي - الأحناف - وهو قول للشافعي ^(١) . وهؤلاء طردوا العلة المذكورة في النساء ، فقالوا : هؤلاء ليسوا من أهل القتال ، والجزية إنما وجبت على أهل القتال ، فتحقن دماؤهم بها . وقال مالك في الراهب : لا جزية عليه .

وذهب المالكية ، والشافعية ، ورواية عن الإمام مالك وأحمد إلى ضرب الجزية عليهم ^(٢) .

وهذا هو رأى ابن حزم لعموم الآية ، والعام يبقى على عموم . وكذلك أثر عمر والذي فيه ضرب الجزية على من جرت عليه المواسي . وهؤلاء من أهل هذا الوصف .

ثم هو كافر صحيح قادر على أداء الجزية ، فلا يقر ببلاد الإسلام بلا جزية . وسبق أن الجزية من باب العقوبات ؛ فلا تسقطها هذه الأعذار . قال الإمام ابن القيم :

" وقال أحمد : تؤخذ من الشمس ، والراهب ، وكل من أنبت ، وهو ظاهر قول الشافعي ، وعليه يدل ظاهر عموم القرآن والسنة ، ومن لم ير وجوبها احتج بأنه ليس من أهل القتال " ^(٣) .

وليعلم أن الراهب الذي وقع فيه خلاف هو من كان منعزلاً عن الناس غير مخالط لهم . فإذا كان مخالطاً لهم ، فليس هناك خلاف في ضرب الجزية عليه .

^(١) " المغني " (١٣ / ٢١٩) ، " المبدع " (٣ / ٤٠٩) ، " الروض المربع " ص ٣٠٠ ، " بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٥) ، " الهداية شرح بداية المبتدي " (٦ / ٤٧) مع شرح فتح القدير ، " روح المعاني " (١٠ / ٧٩) .

^(٢) " جواهر الإكليل " (١ / ٢٦٧) ، و " مواهب الجليل " (٣ / ٣٨١) ، و " روضة الطالبين " ، (١٠ / ٣٠٧) ، و " مغني المحتاج " (٤ / ٣٢٦) ، و " المهذب " (٢١ / ٣١٧ ، ٣١٨) مع شرحه : " المجموع " ، " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٧٢) .

^(٣) " أحكام أهل الذمة " (١ / ١٦٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

" الرهبان الذين تنازع العلماء في قتلهم ، وأخذ الجزية منهم : هم المذكورون في الحديث المأثور عن خليفة رسول الله ﷺ ، أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال في وصيته ليزيد بن أبي سفيان لما بعثه أميراً على فتح الشام ، فقال له في وصيته : وستجدون أقواماً قد حبسوا أنفسهم في الصوامع ، فذرهم وما حبسوا أنفسهم له ، وستجدون أقواماً قد فحصوا عن أواسط رؤوسهم ، فاضربوا ما فحصوا عنه بالسيف ، وذلك لأن الله يقول : ﴿ فَقاتِلُوا أئمةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أيمانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنسَهُونَ ﴾ [التوبة: ١٢] . وإنما نهي عن قتل هؤلاء ، لأنهم قوم منقطعون عن الناس محبوسون في الصوامع يسمى أحدهم حبساً ، لا يعاونون أهل دينهم على أمر فيه ضرر على المسلمين أصلاً ، ولا يخالطونهم في دنياهم ، ولكن يكفي أحدهم بقدر ما يتبلغ به ، فتنازع العلماء في قتلهم ، كتنازعهم في قتل من لا يضر المسلمين لا بيده ولا لسانه ، كالأعمى ، والشيخ الكبير ، ونحوه ، كالنساء والصبيان وأما الراهب الذي يعاون أهل دينه بيده ولسانه : مثل أن يكون له رأي يرجعون إليه في القتال ، أو نوع من التخصيص : فهذا يقتل باتفاق العلماء ، إذا قدر عليه ، وتؤخذ منه الجزية ، وإن كان حبساً منفرداً في متعبدة ^(١) .

وأما الفقير العاجز عنها ، والذي لا عمل عنده ، فهذا مما وقع فيه الخلاف بين العلماء . فالجمهور ^(٢) أنها لا تجب عليه ، لأن حقوق الله عز وجل تسقط عند العجز عنها ، وهذا قد عجز عنها ، والله يقول : ﴿ لَا يَكْفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقالوا : إن عمر جعل الجزية على ثلاث طبقات ، فجعل أديانها على الفقير المعتمل ^(٣) ، فبدل هذا على أن المعتمل لا شيء عليه .

(١) " مجموع الفتاوى " (٢٨ / ٦٥٩ - ٦٦٠) ، وانظر قريباً من هذا ما سطرته يمين ابن القيم في كتابه الفذ : " أحكام أهل الذمة " (١ / ١٦٢) .

(٢) " جواهر الإكليل " (١ / ٢٦٧) ، " مواهب الجليل " (٣ / ٣٨١) ، " المبدع " (٣ / ٤٠٩) ،

" الروض المربع " ص ٣٠٠ ، " بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٥) .

(٣) سيأتي تخريجه في مسألة مقلد الجزية .

وذهب الشافعي إلى أنها لا تسقط عن الفقير ، وذلك لعموم الآية ، وحديث معاذ ولعموم أثر عمر رضي الله عنه في ضرب الجزية على كل من جرت عليه المواسي ، ثم هو غير محقون الدم ؛ فتؤخذ منه الجزية لحقن دمه ^(١).

قال ابن القيم رحمه الله :

" والصحيح أنها لا تجب على عاجز عنها ، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، وإنما فرضها عمر رضي الله عنه على الفقير المعتمل لأنه يتمكن من أدائها بالكسب ، وقواعد الشريعة كلها تقتضي ألا تجب على عاجز الزكاة والدية والكفارة والخراج " ^(١).

واختلفوا في العبد هل تؤخذ منه الجزية ، أم لا ؟

وقبل ذكر الخلاف ينبغي تحرير موطن النزاع. فليعلم : أن العبد إذا كان كافراً ، وسيده مسلم ، فلا جزية عليه .

قال الإمام ابن قدامة عند شرحه عبارة الخرقى في مختصره : " ولا على سيد عبد عن عبده ، إذا كان السيد مسلماً ". قال :

" ولا خلاف في هذا نعلمه ، لأنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال : " لا جزية على

العبد " ^(٢) ، وعن ابن عمر مثله . ولأن ما لزم العبد إنما يؤديه سيده ، فيؤدي

إيجابه على عبد المسلم ، إلى إيجابه الجزية على مسلم " ^(٣)

وأما موطن النزاع فهو : إذا كان العبد وسيده كافرين ^(٤).

هذا ، وقد اختلف أهل العلم على قولين :

(١) "روضة الطالبين" (٣٠٧/١٠)، "مغني المحتاج" (٣٢٦/٤)، "المهذب" (٣١٧/٢١).

(٢) "أحكام أهل الذمة" (١٦٠/١).

(٣) قال ابن حجر في "التخليص" (١٢٣/٤) : حديث : " لا جزية على العبد ، روى مرفوعاً ،

وروى موقوفاً على عمر ، ليس له أصل ، بل المروي عنهما خلافه " .

وسياتي ما أشار إليه ابن حجر .

(٤) "المعنى" (٢٢٠/١٣).

(٥) وقد أقر هذا التحرير الإمام ابن القيم في : "أحكام أهل الذمة" (١٧١/١).

فذهب الجمهور: إلى أنه لا جزية على العبد . بل نقل الإجماع على هذا ، نقله ابن المنذر فقال : " وأجمعوا على أنه لا جزية على العبيد " ^(١) .
واستدل هؤلاء بما يلي ^(٢) :

أولاً : أنه ليس من أهل القتال ، كالنساء والصبيان فهو محقون الدم . وهذا على أصلهم ، أن من ليس من شأنه القتال لا تضرب عليه الجزية .
وهذا لا يسلم لهم ، فالعبد من شأنه القتال ، وكم من عبد كان أشجع من سيده ، والتاريخ يشهد بكونهم أهلاً للقتال .

وثانياً : لا مال له ، فأشبهه العاجز الفقير . وقد مرّ آنفاً أنه لا جزية على الفقير العاجز عند جمهور العلماء .

لكنّ هذا الأصل مختلف فيه ، فمن يرى عليه الجزية لم يقس عليه . ثم إن قياسهم العبد على الفقير العاجز ، قياس مع الفارق ، لأن العبد له سيد يؤدي عنه .
وذهب البعض إلى وجوب الجزية عليه ، وعدم سقوطها عنه ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، وإليه ذهب ابن حزم ، وهو صنيع عمر بن عبد العزيز ^(٣) .
واستدلوا على ذلك ، بالعموم - عموم الآية التي نصت على الجزية - وحديث معاذ الذي فيه " وأن على كل حالم ديناراً " ، وأثر عمر بن الخطاب : " أن تضرب الجزية على من جرت عليه المواسي " ، فلم يُستثنَ من ذلك عبد ؛ فدلّ على عموم الجزية على كل أحد ، ومنهم العبد ، لعدم وجود ما يخرج به من هذا العموم ، ويؤيدها سيده عنه .

(١) " الإجماع " ص ٨١ . وانظر : " المغني " (١٣ / ٢٢٠) ، " أحكام أهل الذمة " (١٧٢ / ١) .
" الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٧٢) .

(٢) انظر : " المغني " (١٣ / ٢٢٠) ، " الشرح الكبير " (١٠ / ٤١٣) ، " المبدع " (٣ / ٤٠٩) ،
" روضة الطالبين " (١٠ / ٣٠١) ، " المهذب " (٢١ / ٣١٧) ، " مغني المحتاج " (٤ / ٣٢٥) ،
" بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٦) ، " الهداية شرح البداية " (٦ / ٤٨) مع شرح فتح القدير ،
" جواهر الإكليل " (١ / ٢٦٦) و " التاج لإكليل " (٣ / ٣٨٠) بهامش مواهب الخليل ، " الجامع
لأحكام القرآن " (٨ / ٧٢) ، " أحكام القرآن " للحصص (٣ / ٣٠٢) .

(٣) أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٦ / ٢٣) عن عمر بن عبد العزيز أنه أخذ الجزية من عتقاء المسلمين من اليهود والنصارى .

واستدلوا كذلك بالأحاديث التي فيها النص على العبد ، وهي وإن كانت مرسلة إلا أنه يعضد بعضها بعضاً . وقد جاء ذكر العبد ووجوب الجزية عليه في مرسل الحسن البصري ، وعروة بن الزبير ، وابن جريج ، وفي كتاب عمرو بن حزم فهذه يشد بعضها بعضاً ؛ لتدل على وجوب الجزية على العبد .

وهذا ينتظم مع وجوب الجزية على النساء ، وأنه لأجل كفرهم .

واستدلوا أيضاً ، بما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا قال :

لا تشتروا رقيق أهل الذمة ، ولا مما في أيديهم ، لأهم أهل خراج ، يبيع بعضهم بعضاً" ^(١) .

^(١) أخرجه أبو عبيد في : " كتاب الأموال " ص ٨٣ ، و الخلال في " أحكام أهل الملل " (١ / ١٧٦) ، والبيهقي (٩ / ١٤٠) من طريق أبي عبيد .

جميعهم من طريق : سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سفيان العجلي ، عن أبي عياض ، قال : قال عمر بن الخطاب : لا تشتروا من رقيق أهل الذمة ، ولا مما في أيديهم ، لأهم أهل خراج يبيع بعضهم بعضاً ، ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذ أنقذه الله منه .

سعيد بن أبي عروبة : ثقة حافظ ، له تصانيف ، لكنه كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة . قاله الحفاظ في " التقريب " [٢٣٧٨] .

أما اختلاطه ، فمن المعلوم أن من روى عنه قبله كان صحيحاً ، وقد روى عنه هذا الأثر يحيى عن سعيد ، وقد أخرج الشيخان رواية يحيى عن سعيد ، مما يدل على أنه روى عنه قبل الاختلاط - وروى عنه الأثر أيضاً إسماعيل ابن إبراهيم بن علقمة .

وقد روى مسلم رواية إسماعيل عن سعيد ، وروى هذا عنه أيضاً يزيد بن هارون ، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط ، وانظر لذلك " الكواكب النيران " ص ١٩٠ وما بعدها . وهؤلاء الثلاثة روايتهم تدل على ضبط سعيد حتى ولو روي عنه بعد الاختلاط ، وأما تدليسه فقتادة شيخه ، وهو من أثبت الناس فيه ، وأعرفهم بحديثه . فتدليسه محتمل إن شاء الله .

وسفيان العجلي : أورده ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٤ / ٢٢٢) فقال : " سفيان العجلي روى عن أبي عياض وعمر بن عبد العزيز روى عنه قتادة " ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذا البخاري في التاريخ الكبير (٤ / ٩٣) .

وذكره ابن حبان في ثقافته (٤ / ٣٢٠) . وقد وقع في كتاب الأموال ، شقيق العجلي ، لكن الظاهر أنه تصحيح . والصواب : سفيان ، لأنه هكذا ورد عند الخلال والبيهقي ، ثم إن شقيقاً العجلي قال عنه البزار : " جاهلي لا أعلم له إسلاماً " نقله الحفاظ في " التهذيب " (٥ / ١٧١) كما أورده ابن أبي حاتم كما سبق .

ومثل هذا - سفيان العجلي - قد ارتفعت جهالة عينه وحاله بتوثيق ابن حبان ورواية أيوب السخيتاني (ذكرها الإمام أحمد) ، وقتادة عنه . ولا سيما وهو في عصر التابعين ، وكان الصدق مبداً لأولئك ، ولم يكن الكذب فاشياً . فحديثه محتمل للتحسين .

وقد بين الإمام أحمد - رحمه الله - مراد عمر بهذا النهي فقال :-

" أراد عمر رضي الله عنه أن توفر الجزية ، لأن للسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه ، والذي يؤدي عنه ، وعن مملوكه خراج جماجمهم . إذا كانوا عبيداً أخذ منهم جميعاً الجزية " ^(١) .

فهذا الأدلة تدل على صحة القول بوجوب الجزية على أهل الكتاب.

الترجيح

الذي يترجح لي - والعلم عند الله تعالى - أن الجزية لا تجب على الصغير ، ولا المجنون ، كما أنها لا تجب على الفقير العاجز عنها ، أما ما سواهم فإن الجزية واجبة عليه ، وذلك لعموم الآية التي فيها إيجاب الجزية على كل كتابي ، مع عدم ما يخص هذا العموم . وأيضا للأدلة الأخرى التي ذكرتها في قسم الدراسة .

=وأما أبو عياض : فهو عمرو بن الأسود العنسي ، بالنون ، وقد يصغر . مخضرم ثقة ، عابد من كبار التابعين . قاله الحافظ في التقریب [٥٠٢٤] .

فمثل هذا الأثر محتمل للتحسين ، سيما مع احتجاج أحمد به.

^(١) " أحكام الملل " للخلال (١ / ١٧٧) .

المسألة الخامسة :

[٢٩] مقدار الجزية التي تؤخذ من أهل الكتاب .

يقول ابن حزم رحمه الله تعالى :

" فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

فَأِنَّهُ حَكَمَ فِي مُشْرِكِينَ قَدْ أُمِرْنَا بِقَتْلِهِمْ ، وَأَخَذِ أَمْوَالِهِمْ ، وَسَبَى نِسَائِهِمْ ، وَأَطْفَالِهِمْ ، وَأَوْجَبَ كُلَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا ، وَصَحَّ بِالنَّصِّ إِجْبَابُ دِينَارٍ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهُمْ ؛ فَصَحَّ أَنَّ مَنْ بَدَلَ مِنْهُمْ أَقْلَ مِنْ دِينَارٍ ، لَمْ يَجْزُ حَقُّ دِمَائِهِمْ بِذَلِكَ . فَكَانَ الدِّينَارُ أَقْلَ مَا قَالَ قَاتِلُونَ : إِنَّهُ جَزِيَّةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا بِالنَّصِّ ، وَلَيْسَ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ حَدٌّ وَوَقْفٌ عِنْدَهُ ، فَيَقُولُ الْقَاتِلُ : هُوَ أَكْثَرُ مَا قِيلَ . فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَهُنَا حَدٌّ يُوقَفُ عِنْدَهُ لَمَا وَقَعَ عَقْدُ ذِمَّتِهِ أَبَدًا ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكُونُونَ إِنَّمَا بَدَلُوا شَيْئًا طُلِبَ مِنْهُمْ أَكْثَرُ ، وَهَذَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ ، وَلَيْسَ مَنْ حَدَّ حَدًّا بِأُولَى مِمَّنْ حَدَّ حَدًّا آخَرَ ، فَهَذَا لَا يَنْضَبُطُ أَبَدًا ؛ فَصَحَّ أَنَّ الْحَدَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْوَاجِبُ أَخْذُهُ ، وَهُوَ الدِّينَارُ " (١) .

(١) " أصول الأحكام " (١م/٤٠٥) .

الدراسة

اختلف أهل العلم في مقدار الجزية التي تؤخذ من أهل الكتاب ، وسبب اختلافهم : أن الكتاب العزيز أوجب الجزية ، لكنه أطلقها ، فلم يحددها بشيء ، ولم يرد في السنة ما يحددها أيضاً ، مع اختلاف الآثار الواردة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ؛ فاختلفوا على أقوال ، هي :

القول الأول :

أقل الجزية دينار .

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم ، وهو رواية عن الإمام أحمد ^(١) وهو مذهب الإمام الطبري ^(٢) .

القول الثاني :

وهو قريب من الأول : أن أقل الجزية دينار ، ولا يزداد على الدينار إلا بالتراضي ، فإذا رضوا ، والتزموا الزيادة ، ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغني أربعة دنائير .

وهذا مذهب الشافعية ^(٣) .

قال الإمام الشافعي :

"ولا نعلم النبي ﷺ صالح أحداً على أقل من دينار ، فمن أعطى منهم ديناراً : غنياً كان ، أو فقيراً في كل سنة قبل منه ، ولم يزد عليه ، ولم يقبل منه أقل من دينار من غني ولا فقير ، فإن زادوا قبل " ^(٤) .

القول الثالث :

أن الجزية على ضربين :

جزية توضع بالتراضي والصلح ، فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق . قلّ أو كثر ، فلا حد للأقل ولا للأكثر . في هذا النوع من الجزية .

(١) "المغني" (١٣ / ٢١١) ، "الشرح الكبير" (١٠ / ٤٢٦) .

(٢) حكاه عنه الإمام ابن عبد البر في "التمهيد" (١١ / ٢١٧ - فتح البر) .

(٣) "التفسير الكبير" (١٦ / ٣١) ، "معالم السنن" (٣ / ٣٢) ، "المهذب" (٢١ / ٢٩٥ -

مع المجموع) ، "التنبية" ص ٢٣٧ ، "روضة الطالبين" (١٠ / ٣١١) ، "مغني المحتاج"

(٤ / ٣٢٩) ، "شرح صحيح مسلم" للنووي (١٢ / ٣٩) .

(٤) مختصر المزني (ص ٢٧٧) .

وجزية يضعها الإمام عليهم من غير رضاهم بأن ظهر الإمام على أرض الكفار وأقرهم على أملاكهم ، وجعلهم ذمة ، فهذه على ثلاثة مراتب :
 فالأغنياء من أهل الذمة : يؤخذ منهم ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهماً .
 فهذه عندهم مقدرة ، لا يزداد عليها ، ولا ينقص منها .
 وهذا مذهب الأحناف ^(١) .

القول الرابع :

مذهب الإمام مالك ، وهو في الصلح على الجزية كمذهب الأحناف ، و أما في ضرب الجزية ، فعنه أنها على أهل الذهب أربعة دنائير ، وعلى أهل الفضة أربعون درهماً ، على الغني والفقير سواءً ، لا ينقص منه ، ولا يزداد عليه ^(٢) .
 أي أنه يراها مقدرة . وقد حكى عن الإمام مالك أنه تراجع في الفقير ، وذلك بأن تؤخذ منه ما يقدر عليه ، وعلى هذا أصحابه . رحم الله الجميع .
 القول الخامس :

أن الجزية مرجعها إلى الإمام ، فله أن يزيد وينقص على قدر ما يراه . وهذا قول الإمام الثوري وأبي عبيد ، ويحيى بن آدم ^(٣) وقبلهم عطاء بن أبي رباح ^(٤) .

^(١) انظر : "أحكام الجصاص" (١٤٣/٣) ، "بدائع الصنائع" (١٦٦/٧) ، "مختصر اختلاف الفقهاء" (٤٨٦/٣) ، "الخراج" لأبي يوسف ص ١٢٢ ، "الهداية شرح البداية" (٤١/٦ - مع شرح فتح القدير" .

^(٢) انظر : "التمهيد" (٢٢٠/١١ - فتح السر) ، "الجامع لأحكام القرآن" (٧٢-٧١/٨) ، "جواهر الإكليل" (٢٦٧/١) ، "التاج الإكليل" (٣٨٢-٣٨١/٣) ، "أحكام القرآن" لابن العربي (٤٧٧/٢) ، "إكمال المعلم" (٣٥/٦) .

^(٣) يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي ، أبو زكريا ، مولى بني أمية ، ثقة حافظ فاضل ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين . "التقريب" [٧٥٤٦] .

^(٤) انظر : التمهيد (٢١٧/ ١١) . مصنف عبد الرزاق (٨٧/ ٦) المغني (٢١٠/ ١٣) ، "التمهيد" (٢٢٠/ ١١) ، "الأموال" لأبي عبيد ص ٤٢ ، "الخراج" ليحيى بن آدم ص ٧٠ .

وهذا ، هو مذهب الحنابلة في هذه المسألة ^(١) .

وقد حكى الجصاص الإجماع على خلاف هذا القول ، وكذا ابن حزم . لكن دعوى الإجماع لا تسلم مع وجود هذا الخلاف .

والحاصل أن الجمهور على أن أقل الجزية دينار ، وأن للإمام مصالحتهم على ما هو أكثر من ذلك .

وقد جاءت أحاديث وآثار في هذه المسألة ، فمنها :

حديث معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معاقراً ^(٢) .

وكذلك صلح النبي ﷺ مع نصارى نجران على ألفي حلة ، والنصف في صفر والنصف في رجب ^(٣) .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء أهل الجزية أن لا يضعوا الجزية إلا على من جرت ، أو مرت عليهم المواسي ، وجزيتهم : أربعون درهماً على أهل الورق منهم ، وأربعة دنانير على أهل الذهب " ^(٤) .
وأيضاً :

وضع عمر بن الخطاب الجزية على رؤوس الرجال : على الغني ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى الوسط أربعة وعشرين ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً " ^(٥) .

^(١) "اللفني" (١٣ / ٢٠٩ - ٢١٢) ، "شرح الزركشي" ، (٦ / ٥٦٨ - ٥٧١) ، و "الشرح الكبير" ، (١٠ / ٤٢٤ - ٤٢٨) ، و "الإنصاف" (١٠ / ٤٢٥) ، "روضة المربع" ص ٢٩٨ .

"الأحكام السلطانية" ، لأبي يعلى ص ١٥٥ ، و "منتهى الإرادات" (٢ / ٢٢٩) ،

^(٢) سبق تخريجه في مسألة أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب .

^(٣) سبق تخريجه في مسألة أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب . وهو ضعيف .

^(٤) أخرجه ابن أبي شيبه (٦ / ٤٢٩) ، و "البيهقي" (٩ / ١٩٥) .

من طريق عبيد الله ، قال : حدثنا نافع عن أسلم مولى عمر . وهذا إسناد صحيح .

وأخرجه أبو عبيد في الأموال ص ٤٤ من طريقين آخرين عن نافع . فالأثر صحيح لا غبار عليه .

وكذلك أخرجه بسند صحيح عبد الرزاق في مصنفه (٦ / ٨٨) .

^(٥) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (٦ / ٤٢٩) ، وأبي عبيد في كتاب "الأموال" ص ٤٤ ،

والبيهقي من طريق ابن أبي شيبه (٩ / ١٩٦) . وقال :

مرسل ، وذلك لأن محمد بن عبد الله الثقفي لم يلق عمر رضي الله عنه .

وله شاهد آخر مرسل : رواه أبو عبيد في "الأموال" ص ٤٤ ، وأشار إليه البيهقي (٩ / ١٩٦) =

ومن الآثار في هذا الباب :

ما رواه عمرو بن ميمون أنه شهد عمر بن الخطاب بذي الحليفة ، وأتاه عثمان بن حنيف ، فجعل يكلمه ، قال : فسمعناه يقول له : والله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهماً وقفيزاً ، وعلى كل رأس درهمين : لا يشق ذلك عليهم ، ولا يجهدهم . قال : فكانت ثمانية وأربعين ، فجعلها خمسين " (١) .

هذه هي الحجج في هذا الباب .

فحديث معاذ احتج به من يقول : إن أقلها دينار وهم الجمهور ، فحجته صنيع النبي ﷺ مع أهل اليمن . قالوا : فهذا أقل مقدار يقبل في الجزية . فكأنهم جعلوا الجزية لفظاً مجملاً ، وجاء فعل النبي ﷺ مبيناً للمقدار المأخوذ في الجزية ، فكان هذا أقل ما يقبل فيها . قال الإمام الشافعي :

" ولا نعلم النبي ﷺ صالح أحداً على أقل من دينار ، فمن أعطى منهم ديناراً : غنياً كان ، أو فقيراً في كل سنة قبل منه ، ولم يزد عليه ، ولم يقبل منه أقل من دينار من غنى ولا فقير " (٢) .

وقال أيضاً :

= ورواية أبي مجلز واسمه لاحق بن حميد بن سعيد البصري عن عمر مرسلة ، كما ذكر ذلك الحافظ في التهذيب (١١ / ١٥١) .

ثم إن رواية أبي مجلز هذه ليست مقاربة لرواية الثقيفي ، بل هي مغايرة لها ، وإنما أوردتها كشاهد اقتداءً بالبيهقي ، ولفظها :

أن عثمان بن حنيف وضع على أهل الرؤوس : على كل رجل أربعة وعشرين درهماً كل سنة ، وعطل من ذلك النساء والصبيان . ثم كتب بذلك إلى عمر ، فأجازه .

(١) رواه أبو عبيد في " الأموال " ص ٤٥ ، والبيهقي (٩ / ١٩٦) ، من طريق : شعبة ، قال : أنبأني الحكم ، قال : سمعت عمرو بن ميمون (فذكره)

وهذا إسناد صحيح :

الحكم هو ابن عتيبة الكندي ، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس ، وقد صرح بالسماح . انظر " التقريب " [١٤٦١] .

وعمر بن ميمون الأودي ، أبو عبد الله مخضرم مشهور ، ثقة عابد ، من الثانية قاله ابن حجر في : (التقريب " [٥١٥٧] .

وقال أبو عبيد ص ٧٧ : " فلم يأتنا في هذا حديث عن عمر أصح من حديث عمرو بن ميمون " .

(٢) مختصر المزني ص ٢٧٧ .

" قال الله تبارك وتعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]
 وكان معقولاً أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات ، وكانت الجزية محتملة للقليل
 والكثير . قال الشافعي :

وكان رسول الله ﷺ للمبين عن الله عز وجل معنى ما أراد ، فأخذ رسول الله ﷺ
 جزية أهل اليمن ديناراً في كل سنة ، أو قيمته من المعافري ، وهي
 الثياب" (١) .

وهذا الدليل فيه نظر وبيان ذلك بأن يقال :

لفظ الجزية ليس من الألفاظ المجملة ، بل هو لفظ معلوم في اللغة العربية ، وعليه
 فكل ما يعطى ، ويدفع لأجل الفكاك من القتل ، والبقاء على ملة الكفر ،
 يسمى جزية : قليلاً كان أو كثيراً . ومن أين لنا أن ما قلّ عن دينار لا يسمى
 جزية . ثم الحديث الوارد في هذا قضية عين ، وقضايا الأعيان لا عموم لها ، فهي
 محتملة للخصوصية ، أي : ناسب أن يفرض النبي ﷺ ديناراً على أهل اليمن
 مراعاة لهم ، ولعلمه بقدرتهم عليه ، ويكون هذا الفرض لا يشق عليهم .

ويقال أيضاً : ما الدليل أن النبي ﷺ أراد بيان أقلّ ما يقبل في الجزية ، ألا يحتمل
 أنه أراد بيان الوسط في الجزية ، أو أراد بيان أعلى الجزية .

ثم لو كان هذا حداً مقدراً للجزية لبينه النبي ﷺ بياناً واضحاً لا إشكال فيه ؛
 للحاجة الماسة إليه ، ولما ترك الأمر محتملاً تتنازعه الفهوم ، وتتجاذبه العقول ،
 بل قال فيه قولاً فصلاً ، لا يدع بعده مقالاً لقائل ، أو مخالفة لمخالف . وهذا هو
 شأن المقدرات ، فكل مقدر في الشرع تجده مبيناً بياناً شافياً .

وأما الآثار المنقولة عن عمر ﷺ فهي مختلفة ، وهذا لا يقدر في الاستدلال بها ،
 فهو محمول على تعدد الوقائع ، كما أنها تفيد أن مرجع الجزية إلى الإمام .
 وبيانه :

أن النبي ﷺ ضربها على أهل اليمن ديناراً ، وصالح نصارى نجران على ألف حلة
 مع قسطين . وعمر ﷺ فرضها على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل

(١) " الأم " (٤ / ١٧٩) . وانظر : " أصول الأحكام " (١٣ / ٣٨٩ - ٣٩٠) .

الورق أربعين درهماً ، وأيضاً جعل للأغنياء مقداراً ، وللمتوسطين مقدارا مغايراً ، وهكذا الفقراء .

فهذا الاختلاف لا يمكن معه الجمع ، إلا بالحمل على أن تقدير الجزية راجع إلى الإمام . ولولا ذلك لكانت على قدر واحد في جميع هذه المواضع ^(١) .
ويدل على هذا دلالة واضحة : الأثر الذي رواه عمرو بن ميمون ، والذي فيه : زاد عمر درهين ، فكانت الجزية خمسين بعد أن كانت ثمانية وأربعين .
فهذا يدل على أن المرجع للإمام ، فله أن يزيد إذا كان لا يشق ذلك على أهل الذمة ، ولذلك قال عثمان بن حنيف :

"والله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهماً ... لا يشق ذلك عليهم " .

فزاد عمر رضي الله عنه . وانظر تعليله للزيادة ، حيث جعل مدار الأمر على عدم للشقة .
قال الإمام أحمد ، وقد سئل عن الجزية ، كم هي ؟ قال : وضع عمر رضي الله عنه ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين واثنى عشرة . قيل : كيف هذا ؟ قال : على قدر ما يطيقون . قيل : فيزداد في هذا اليوم ، وينقص ؟ قال : نعم يزداد فيه ، وينقص على قدر طاقتهم ، وعلى قدر ما يرى الإمام " ^(٢) .

ولما سئل رحمه الله ورضي عنه ، أنه يحكى عن الشافعي أنه قال : إذا سأل أهل الحرب أن يؤدوا إلى الإمام عن رؤوسهم ديناراً ، لم يجز له أن يحاربهم ، لأنهم قد بذلوا ما حدّ النبي صلى الله عليه وسلم ، فأعجبه هذا ، وفكر فيه ، ثم تبسم ، وقال : مسألة فيها نظر " ^(٣) . قال أبو عبيد :

وهذا عندنا مذهب الجزية والخراج ، إنما هو على قدر الطاقة من أهل الذمة ، بلا حمل عليهم ، ولا إضرار بقيء ، ليس فيه حد مؤقت " .
وقال أيضاً :

(١) انظر : " شرح التوركشي " (٦ / ٥٧١) ، " المعني " (١٣ / ٢١٠ - ٢١١) ، و " أحكام أهل

الذمة " (١ / ١٣٢) ، و " الأموال " لأبي عبيد ص ٤٥ .

(٢) " أحكام للثلل " (١ / ١٧٠) .

(٣) " أحكام للثلل " للخلال (١ / ١٧١) .

"والذي اخترناه أن عليهم الزيادة ، كما يكون لهم النقصان ، للزيادة التي زادها عمر على وظيفة النبي ﷺ ، وللزيادة التي زادها هو نفسه حين كانت ثمانية وأربعين فجعلها خمسين . قال أبو عبيد :

لو عجز أحدهم لحظة عن دينار لحطه من ذلك .

وقال : " ولو علم عمر أن فيها سنة مؤقتة من رسول الله ﷺ ما تعداها إلى غيرها" ^(١) .

وقد سأل ابن أبي نجيح ^(٢) مجاهد قال : ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار؟

قال : جعل ذلك من قبل اليسار ^(٣) . وقد أورد هذا الأثر الإمام البخاري . وعلق عليه الحافظ ابن حجر بقوله :

" وأشار - أي البخاري - بهذا الأثر إلى جواز التفاوت في الجزية " ^(٤) .

وقول مجاهد - رحمه الله - يدل على أن التفاوت في الجزية من بلدة إلى بلدة إنما هو راجع إلى نظر الإمام ، فيضع بحسب ما يراه من المصلحة ، ولذلك كان ما على أهل الشام أكثر مما على أهل اليمن ، لأن أهل اليمن يغلب عليهم الفقر ، بخلاف أهل الشام .

ولما سئل الصحابي الجليل ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - عن ما في أموال أهل الذمة ؟ فقال : العفو ^(٥) . أي ما زاد على أموالهم . وهذا يدل على أن ليس في الجزية حد مقدر لا يزداد عليه ولا ينقص منه ، ولو كان كذلك لبينه عبد الله بن عباس - رضي الله تعالى عنهما .

(١) " الأموال " ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) هو عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي ، أبو يسار الثقفي مولاهم ، ثقة رمي بالقدر ، وربما دلس ، من السادسة ، مات سنة أحدى وثلاثين أو بعدها . " التقريب " (٣٦٨٦) .

(٣) علقه البخاري بصيغه الجزم في كتاب " الجزية " " باب الجزية والمواذعة " ، ووصله عبد الرزاق

(٤) (٨٧ / ٦) ، ومسنده صحيح .

(٥) " فتح الباري " (٦ / ٣٠٠) .

(٥) أخرجه يحيى بن آدم في كتاب " الخراج " ص ٧٤ ، وإسناده صحيح .

الترجيح

الذي يظهر لي بعد هذه الدراسة أن الراجح من الأقوال أن الجزية يرجع في ضربها على أهل الكتاب إلى رأي الإمام ، فيرى فيها رأيه بحسب ما تقتضيه المصلحة ، وذلك لأن الآية الكريمة لم تحدد ما يؤخذ من أهل الكتاب ، بل أطلقت ، وكذلك فعل النبي ﷺ ، ولو كان في المسألة حد لا يتجاوز لبينه النبي ﷺ للحاجة الماسة إليه ، لأن البيان في حقه واجب ، والنبي ﷺ لم يترك أمرا تحتاجه الأمة إلا وقد بينه لها .

المسألة السادسة :

[٣٠] ما ينقض عهد الذمي .

يرى ابن حزم رحمه الله تعالى : أن من سب الله ورسوله ﷺ أو شيئاً من دين الإسلام أو مسلماً من المسلمين ، أو أضر به ، أو خالفوا شيئاً من الشروط التي أخذت عليهم ، فقد نقض عهده ، ونكث ذمته ، وعاد دمه وماله حلالاً .

ويدلل ابن حزم لهذا الرأي ، فيقول :

"قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَأَمَّا الذَّمِّيُّ يَسُبُّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ أَصْحَابَنَا ، وَمَالِكًا ، وَأَصْحَابَهُ ، قَالُوا : يُقْتَلُ وَلَا بُدَّ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .

فَنَظَرْنَا فِي الْمَعْنَى الَّتِي وَجَبَ بِهِ الْقَتْلُ عَلَى الذَّمِّيِّ إِذَا سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى ، أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، فَوَجَدْنَاهُ إِنَّمَا هُوَ نَقْضُهُ الذِّمَّةَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَذَمُّمٌ ، وَحَقَّنَ دَمَهُ بِالْجَزِيَّةِ عَلَى الصَّغَارِ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا إِنَّمُ الْكَافِرُ ﴾ [التوبة: ١٢] فَكَانَ هَاتَانِ الْآيَتَانِ نَصًّا جَلِيًّا لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا فِي بَيَانِ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يُقَاتِلُونَ وَيُقْتَلُونَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ، وَعَلَى أَنَّهُمْ إِذَا عُهِدُوا وَتَمَّ عَهْدُهُمْ ، وَطَعَنُوا فِي دِينِنَا ، فَقَدْ نَقَضُوا عَهْدَهُمْ ، وَنَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ، وَعَادَ حُكْمُ قِتَالِهِمْ كَمَا كَانَ . وَبِضَرُورَةِ الْحِسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ نَدْرِي أَنَّهُمْ إِنْ أَعْلَنُوا سَبَّ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ سَبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ شَيْءٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ عَرَضِ النَّاسِ ، فَقَدْ فَارَقُوا الصَّغَارَ ، بَلْ قَدْ أَصْغَرُوا نَفْسًا ، وَأَذَلُّوا ، وَطَعَنُوا فِي دِينِنَا ، فَتَنَكَّثُوا بِذَلِكَ عَهْدَهُمْ ، وَتَقَضَّوْا ذِمَّتَهُمْ ، وَإِذَا نَقَضُوا ذِمَّتَهُمْ فَقَدْ حَلَّتْ دِمَاؤُهُمْ ، وَسَيِّهَتْ ، وَأَمْوَالُهُمْ بِلَا شَكٍّ ^(١) .

(١) "الحلى" (٤٤٣/١٢)، وانظر "الحلى" (٤٢٠ / ١٢)، "أصول الأحكام" (٤٠٦ / ١م) .

وقد وافق ابن حزم على هذا الاستدلال غير واحد من أهل العلم ، انظر : "أحكام الذمة" (٣ / ١٣٧٧

— ١٣٧٨) ، "الصارم والمسلول" (٢ / ٣٢ — ٣٤) ، و "أحكام القرآن" (٤ / ٢٩٨) .

الدراسة

يذكر ابن حزم رحمه الله تعالى جملة من الأمور التي ينتقض بها عهد الذمي ، وبها يهدر دمه ، ويباح ماله ، بعد أن كان معصوم الدم والمال . ويجمع هذه الأمور عند ابن حزم : إخلالهم بأي شرط من الشروط التي تشترط عليهم ، إلا أنه نص منها على : أن الذمي إذا سب الله ، أو رسوله ﷺ ، أو أمر من أمور الدين ، أو أضر بمسلم ، فقد نقض عهده ، وحل عقدته بيده . وحجته أن دفع الجزية لا بد معه من التزام الصغار ، ومن فعل شيئاً من هذه الأمور ، فقد فارق الصغار ، ومن فارق الصغار عاد دمه إلى الحل .

وسيدور كلامنا بعون الله وتوفيقه على هذه الأشياء التي نص عليها رحمه الله تعالى فأقول :

أما سب الله أو رسوله ﷺ أو شيء من دين الإسلام ، فهو نقض للعهد عند الأئمة الثلاث ، بل أكثر العلماء على هذا .

وحكم سب الله ونبيه ﷺ في الحكم سواء . قال النووي :

" واعلم أن ذكرهم الله تعالى ، كذكرهم رسول الله ﷺ بطريق الأولى " (١) .

قال القاضي عياض : " وهو قول عامة الفقهاء ، إلا أبا حنيفة والثوري ، وأتباعهما من أهل الكوفة " (٢) .

وقال ابن عطية عند كلامه على الآية السابقة :

" ويليق هنا ذكر شيء من طعن الذمي في الدين ، فالمشهور من مذهب مالك رحمه الله ، أنه : إذ فعل شيئاً من ذلك ، مثل : تكذيب الشريعة ، وسب ﷺ ونحوه ، قتل " (٣) .

قال الإمام مالك :

(١) " الروضة " (١٠ / ٣٣٠) . وهكذا قال القاضي عياض في " الشفاء " (٢٩٦ / ٢)

(٢) " الشفا " (٢ / ٢٦٣) .

(٣) " المحرر الوجيز " (٨ / ١٤٠) .

"من شتم الله من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفر به ، قتل ، ولم يستتب" (١) .

وقد سئل الإمام مالك - رحمه الله - عن نصراني بمصر شهد عليه أنه قاتل : مسكين محمد يخبركم أنه في الجنة ما له لم ينفع نفسه ، إذ كانت الكلاب تأكل ساقيه ، لو قتلوه استراح منه الناس ، فقال :

أرى أن تضرب عنقه . فعرض عليه أن يفني بتحيقته بالنار ، فقال : إنه لحقيق بذلك ، وما أولاه به ، فكتبت بين يديه ، فما أنكره ، ولا عابه ، ونفذت الصحيفة بذلك ، فقتل ، وحرق (٢) .

إلا أن مذهبه - رحمه الله - تقييد ذلك بأن يكون بغير الكفر الذي كفر به ، ولذلك لو قال الذمي إن محمداً لم يبعث إلينا ، لم ينتقض عهده بذلك (٣) .
والحاصل أن سب الله ، أو نبيه ﷺ ، أو دينه نقض للعهد عند المالكية .
وأما مذهب الشافعي في ذلك ، فإنه يرى في الجملة انتقاض العهد بسب الله ، أو دينه أو نبيه ﷺ . قال رحمه الله :

" ويشترط عليهم : أن من ذكر كتاب الله تعالى ، أو محمداً ﷺ ، أو دين الله بما لا ينبغي ، أو زنى بمسلمة ، أو أصابها باسم نكاح ، أو فتن مسلماً عند دينه أو قطع عليه الطريق ، أو أعان أهل الحرب بدلالة على المسلمين ، أو آوى عيناً لهم ، فقد نقض عهده ، وأحل دمه ، وبرئت منه ذمة الله تعالى ، وذمة رسوله ﷺ " (٤) .

وقوله رحمه الله : " ويشترط عليهم " قد يفهم منه أنه يرى وجوب الاشتراط لنقض العهد ، فإذا لم يشترط الإمام ذلك عليهم لم ينتقض عهدهم ، وكذلك فهم بعض علماء مذهب الشافعية ، بل هو الأصح عندهم .
قال الإمام النووي :

(١) ذكره القاضي عياض في " الشفا " (٢ / ٢٩٥) وذكر المصادر التي أخذها ، وقد ذكر أن عند

بعض من أخذ عن مالك وهو ابن القاسم زيادة وهي : إلا أن يسلم .

(٢) انظر : " الشفا " (٢ / ٢٦٦) : " التاج والإكليل " (٣ / ٣٨٥) .

(٣) انظر : " جواهر الإكليل " (٢ / ٢٦٩) ، و " التاج والإكليل " (٣ / ٢٨٥) .

(٤) " مختصر المزني " ص ٢٧٧ ، وانظر كذلك " الأم " (٤ / ١٩٧) .

"لو زني ذمي بمسلمة ... أو طعن في الإسلام أو القرآن ، أو ذكر رسول الله ﷺ بسوء ، فالأصح أنه إن شرط انتقاض العهد بها انتقض ، وإلا فلا" (١) .
وهذا عليه عامة الشافعية (٢) .

وقد خالف الإمام ابن حزم - رحمه الله - في هذا الفهم ، وجعله خطأ على الشافعي ، فقال : بعد أن ذكر نص الشافعي السابق :

"فتأول عليه قوم : أنه إن لم يشترط هذا عليهم ، لم يستحل دمهم بذلك .
قال علي - رحمه الله - : وهذا خطأ ممن تأول ذلك عليه ، لأنه لا يختلف عنه ، ولا عن غيره في الذمي يقطع الطريق على المسلمين ، أنه قد حل بذلك دمه ، تقدم إليهم بذلك ، وشرط لهم ، أو لم يشترط ذلك لهم" (٣) .
هكذا قال ، والظاهر من لفظ الإمام الخطابي : أن الشافعي - رحمه الله - لا يرى تقييد القتل بالاشتراط ، إذ قال - رحمه الله تعالى - في سب النبي ﷺ :
"ولا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله . ولكن إذا كان الساب ذمياً ؛ فقد اختلفوا فيه ... وقال الشافعي :

يقتل الذمي إذا سب النبي ﷺ ، وتبرأ منه الذمة" (٤) .
فحكايته - رحمه الله - هذا القول عن الشافعي مطلقاً دون أي قيد ، يدل على أنه يرى قتل الذمي إذا صدر منه السب ، ولو لم يشترط عليه ، ولو كان الشافعي يراه قيماً ، لما أغفله الخطابي ، فهو من كبار علماء مذهبه ، ومن الذين لهم خبرة ودراية ومعرفة تامة بمذهب الإمام الشافعي (٥) .
وعلى كل ، فالإمام - رحمه الله - يرى - في الجملة - أن سب الله ورسوله ﷺ ناقضاً للعهد .

(١) "منهاج الطالبين" (٤ / ٣٤٢ مع شرحه) .

(٢) قاله الشيرازي في "المهذب" (٢١ / ١٤٧ - مع المجموع) . وانظر أيضاً : "عمدة السالك"

(٢٣٦ - ٢٣٧) ، وكفنا : "روضة الطالبين" (١٠ / ٣٣٠) .

(٣) "المحلى" (١٢ / ٤٤٠) .

(٤) "معالم السنن" (٣ / ٢٥٥) .

(٥) وانظر ترجمته في "طبقات الشافعية" للسبكي (٣ / ٢٨٢) .

قلت : وقد فهم شيخ الإسلام في : "الصارم المسلول" (٢ / ٢٦) ، وابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٣ / ١٣٧٢) من عبارة الخطابي ما ذكرته ، فله الحمد .

وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، فإنه يرى أن سب الله ، أو رسوله ﷺ ناقض للعهد .

سئل رحمه الله عن شتم النبي ﷺ ؟ قال : يقتل ، قد نقض العهد ^(١) .
وقال أيضاً :

كل من ذكر شيئاً يعرض به الرب تبارك وتعالى ، فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً . وهذا مذهب أهل المدينة .

وسئل عن يهودي مر بمؤذن وهو يؤذن ، فقال له : كذبت ؟ فقال : يقتل ؛ لأنه شتم ^(٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله :

" فأقواله كلها نص في وجوب قتله ، وفي أنه قد نقض العهد ، وليس عنه في هذا اختلاف . وكذلك ذكر عامة أصحابه متقدمهم ، ومتأخرهم ، لم يتخلفوا في ذلك " ^(٣) .

هذه أقوال الأئمة الثلاثة في هذه المسألة ، وقد حرصت على نقلها لوجود بعض الاختلاف في النقل عن هؤلاء الأئمة ، فأردت الوقوف على أقوالهم .

وفي المسألة قول آخر ، وهو لأبي حنيفة والثوري . قالوا :

لا ينتقض عهد الذمي بسب الله أو رسوله ﷺ أو دين الإسلام ^(٤) .

وقد ذكر ابن حزم الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه ، إلا أنه ترك ما قد يكون أكثر دلالة على المطلوب ، وأصرح في الحجة ، فمن ذلك :

قوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ نَكُنْوا أَيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا إِنَّهُمُ الْكَافِرِينَ ﴾ لا أَيْمَانُ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿ التوبة : ١٢ ﴾ .

(١) " أهل الملل " للحلال (٢ / ٣٣٩) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) " الصارم المسلول " (٢ / ١٩) . وانظر لتحقيق المذهب : " الفروع " (٦ / ٢٥٩) ، و " الإنصاف " للمرداوي (١٠ / ٥٠٤ - ٥٠٥) ، " معني ذوي الأفهام " ص ٢٢٦ ، " الروض المربع " ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، " شرح الزركشي " (٦ / ٥٩٦) .

(٤) انظر : " مختصر اختلاف الفقهاء " (٣ / ٥٠٤) " بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٨) ، " البناية شرح الهدية " " فتح القدير " (٦ / ٥٨ - مع شرحه) . " رد المختار " (٦ / ٣٤٤ - ٣٤٨) .

فهذه الآية نص في أن من طعن في الدين ، وفي حكمه : سب الله أو رسوله ﷺ فإنه لا عهد له ، ولا ميثاق ، وأنه يجب قتاله .

قال الإمام البغوي :

"فهذا دليل على أن الذمي إذا طعن في دين الإسلام ظاهراً لا يبقى له عهد" (١) .
وقال ابن الجوزي عند تفسيره للآية :

"وهذا يوجب قتل الذمي إذا طعن في الإسلام ، لأن المأخوذ عليه أن لا يطعن فيه" (٢) .

وقال أبو المظفر السمعاني :

"وهذا دليل على أن الذمي إذا طعن في دين الإسلام ظاهراً لا يبقى له عهد ، ويجوز قتله" (٣) .

وقد أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتبعه تلميذه ابن القيم : أن كل طاعن في الدين فهو إمام في الكفر .

قال شيخ الإسلام رحمه الله :

" وإمام الكفر هو الداعي إليه المُتَّبِعُ فيه ، وإنما صار إماماً في الكفر ؛ لأجل الطعن ، فإن مجرد النكت لا يوجب ذلك ، وهو مناسب ؛ لأن الطاعن في الدين يعيبه ، ويدعو إلى خلافه ، وهذا شأن الإمام ، فثبت أن كل طاعن في الدين ، فهو إمام في الكفر ، فإذا طعن الذمي في الدين ، فهو إمام في الكفر ، فيجب قتاله ، لقوله تعالى : ﴿ فَقاتِلُوا أئمةَ الكُفْرِ ﴾ (٤) .

فهذا دليل من الآية من وجه آخر .

ومن الأدلة التي تكاد أن تكون نصاً في المسألة ، قصة قتل كعب بن الأشرف ، فعن جابر أن رسول الله ﷺ قال :

(١) " معالم التنزيل " (٤ / ١٧) .

(٢) " زاد المسير " (٣ / ٣٠٦) .

(٣) " تفسير القرآن " للسمعاني ، وانظر : " تفسير القرآن " لابن كثير (٢ / ٣٥٢) ،

" الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٥٣) ، (الشفا " (٢ / ٢٦٣)

(٤) " الصارم المسلول " (٢ / ٤٠ / ٤١) ، وانظر : " أحكام أهل الذمة " (٣ / ١٣٨٥ - ١٣٨٦) ،

" روح المعاني " للألوسي (١٠ / ٥٩) .

من لكعب بن الأشرف ، فإنه قد آذى الله ورسوله . قال محمد بن مسلمة :
 أحب أن أقتله يا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فائذن لي ، فأقول . قال : قد
 فعلت . قال : فأتاه ، فقال : إن هذا ، يعني النبي ﷺ قد عتانا ، وسألنا الصلوة
 ، وذكر القصة ، وفيها قتل محمد بن مسلمة لكعب بن الأشرف ^(١) .
 فهذا الحديث يدل على أن الذمي إذا نال من النبي ﷺ فقد نقض عهده .
 فكعب بن الأشرف كان له عهد عند النبي ﷺ لكنه نقض العهد ، وأنشأ بالنبي
 ﷺ أبياتا يسبه فيها ، ويتقصه . قبحه الله وأخزاه ، وجعل نار جهنم مأواه .
 فعذّ النبي ﷺ هذا نقضاً للعهد ، وأرشد إلى قتله ، ورغب في سفك دمه ، وهو
 ﷺ أشد الناس حفظاً للعهد ، وإيفاء بالوعد . وقد استدل به الإمام الشافعي
 على هذا . كما حكاه عنه الإمام الخطابي ^(٢) .

قال القاضي عياض :

" ويستدل أيضاً عليه بقتل النبي ﷺ لابن الأشرف ، وأشباهه " ^(٣) .
 وقوله ﷺ : " فإنه آذى الله ورسوله " أي بالشتيم .
 وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكذا ابن القيم أن كعب بن الأشرف إنما
 استحق القتل لنيله من النبي ﷺ لا لمجرد كفره . قال شيخ الإسلام :
 " والاستدلال بقتل كعب بن الأشرف من وجهين :
 أحدهما : أنه كان معاهداً مهادناً ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالمغازي
 والسير ، وهو عندهم من العلم الذي يستغنى فيه عن نقل الخاصة .
 ثم قال : ثم إن النبي ﷺ جعله ناقضاً للعهد بهجائه ، وأذاه بلسانه خاصة .
 وهذا هو الوجه الثاني الذي أشار إليه . قال :
 والدليل على أنه إنما نقض العهد بذلك أن النبي ﷺ قال : " من لكعب بن
 الأشرف ، فإنه قد آذى الله ورسوله " ، فعلل نذب الناس له بأذاه ، والأذى

^(١) أخرجه البخاري (٢٥١٠) ، في كتاب الرهن : باب رهن السلاح ، وفي غيره من المواضع

ومسلم : (١٨٠١) ، في : " الجهاد " : باب قتل كعب بن الأشرف ،

^(٢) " معالم السنن " (٢٥٥٦ / ٣) .

^(٣) " الشفا " (٢٦٣ / ٢) ، وانظر : " الجامع لأحكام القرآن " (٥٤ / ٨) . " معالم السنن

" للخطابي ، (٢ / ٢٩٠٢ - ٢٩١) ، " شرح السنة " (٤٥ / ١١) .

المطلق هو باللسان ... وأيضاً : فإنه جعل مطلق أذى الله ورسوله ﷺ موجباً لقتل رجل معاهد ، ومعلوم أن سب الله ورسوله ﷺ أذى لله ورسوله ﷺ وإذا رتب الوصف على الحكم بحرف الفاء ، دل على أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم ، لا سيما إذا كان مناسباً ، وذلك يدل على أن أذى الله ورسوله علة لعذاب المسلمين إلى قتل من يفعل ذلك من المعاهدين ، وهذا دليل ظاهر على انتقاض عهده بأذى الله ورسوله ﷺ ، والسب من أذى الله ورسوله ﷺ باتفاق المسلمين ، بل هو أحص أنواع الأذى " (١) .

ومن الأدلة في هذه المسألة :

ما رواه أبو داود وغيره عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أعمى كنت له أم ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه ، فيهاها فلا تنتهي ، فلما كان ذات ليلة جعلت تقع في النبي ﷺ وتشتمه ، فأخذ للمعول ، فوضعه في بطنها ، واتكأ عليها فقتلها ، فوقع بين رجلها طفل ، فلطخت ما هناك بالدم ، فلم أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ ، فجمع الناس ، فقال : " انشد الله رجلاً فعل ما فعل ، لي عليه حق إلا قام " قال : فقام الأعمى يتخطى الناس ، وهو يتزلزل ، حتى قعد بين يدي النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها كانت تشتمك ، وتقع فيك فأفأهاها ، فلا تنتهي ، وازجرها فلا تترجر ، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين ، وكانت بي رفيقة ، فلما كان البارحة جعلت تشتمك ، وتقع فيك ، فأخذت المعول ، فوضعت في بطنها ، واتكأت عليها حتى قتلتها ، فقال النبي ﷺ : " ألا اشهدوا إن دمها هدر " (٢) .

(١) " الصارم المسلول " (٢ / ١٥٢ - ١٥٥) . " الشفا " (٢ / ٢٢١) .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٦١) في كتاب الحدود : باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ، والنسائي (٤٠٧٥) في : " تحريم الدم " : باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ، والدارقطني (١١٢ / ٣) ، (٢١٧ / ٤) ، والحاكم (٣٥٤ / ٤) ، والبيهقي (٦٠ / ٧) ، (٢٠٢ / ٨) ، (١٣ / ١٠) ، والطبراني في " المعجم الكبير " (١١ / ٣٥١) .

جميعهم من طريق :

إسرائيل ، عن عثمان الشحام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به .

وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى .

وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق المسيبي ، ثقة معروف .

وعن الشعبي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ ، وتقع فيه ، فحقنها رجل حتى ماتت ، فأبطل رسول الله ﷺ ذمتها ^(١) .
والظاهر أن هذا الحديث والذي قبله في حكاية قصة واحدة ، وعليه يدل كلام الإمام أحمد . وتكون المرأة المقتولة يهودية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

= وعثمان الشحام : هو عثمان بن مسلم ، قاله النسائي وكذا ابن حجر كما في " نزهة الألباب " (٣٩٦/١) وقد وثقه ابن معين ، وكذا أبو زرعة و أبو حاتم ، وقال أحمد : لا بأس به . وقال يحيى القطان : تعرف وتكر ، ولم يكن عندي بذلك . انظر ترجمته في : " الجرح والتعديل " (١٧٣/٦) ، " المغني في الضعفاء " (٤٣٠/٢) " تهذيب التهذيب " (١٤٢/٧) ، وقال ابن حجر : عثمان الشحام العدوي ، أبو سلمة البصري ، يقال : اسم أبيه ميمون ، أو عبد الله ، لا بأس به من السادسة " التقريب " [٤٥٦٣] .
وقد أورد الحافظ الحديث في بلوغ المرام (١٣٨/٢) وقال : رواه ثقات .
والحاصل أن الحديث حسن إن شاء الله تعالى .
(١) أخرجه أبو داود (٤٣٦٢) في : " الحدود " باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ . ومن طريقه : المقدسي في المختارة (١٦٩/٢) ، وكذا البيهقي في سننه (٦٠/٧) ، (٢٠٠/٩) .
من طريق :

جرير ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن علي عليه السلام .
جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي ، ثقة ، صحيح الكتاب . انظر " التقريب " [٩٢٤] .
مغيرة بن مقسم ، بكسر الميم ، الضبي مولا هم ، ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ، ولا سيما عن إبراهيم .
انظر : " التقريب " [٦٨٩٩] .
عامر بن شراحيل الشعبي ، أبو عمرو ، ثقة مشهور فقيه فاضل . انظر " التقريب " [٣١٠٩] .
قال الضياء المقدسي : " كذا رواه أبو داود ، وإسناده منقطع " . ولعله رأى أن الشعبي لم يسمع من علي عليه السلام ، وليس كذلك . فأنشأ شيخ الإسلام في الصارم المسلول (١٢٦/٢) .
" وهذا الحديث جيد ، فإن الشعبي رأى علياً ، وروى عنه حديث شراحة الهمداني ، وكان على عهد علي قد ناهز العشرين سنة ، وهو كوفي ، فقد ثبت لقاءه علياً ، فيكون الحديث متصلاً .
وهو كما قال ، فرواية الشعبي عن علي متصلة ، قال العلاتي في : " جامع المراسين " (ص ٢٠٤) :
" روى عن علي رضي الله عنه ، وذلك في صحيح البخاري . وهو لا يكفي بمجرد إمكان اللقاء " .
فإسناد الحديث صحيح لولا أن المغيرة مدلس ، وقد عنعن .
وأخرجه الخلال في : " أهل الملل " (٣٤١/٢) من طريق جرير عن مغيرة عن الشعبي وذكر القصة دون ذكره علياً رضي الله عنه .
فالحديث صحيح إن شاء الله تعالى .

"ويؤيد ذلك أن وقوع قصتين مثل هذه لأعميين ، كل منهما كانت المرأة تحسن إليه ، وتكرر الشتم ، وكلاهما قتلها وحده ، وكلاهما نشد رسول الله ﷺ فيها الناس ، بعيد في العادة ، وعلى هذا التقرير ، فالمقتولة يهودية كما جاء مفسراً ، في تلك الروية ."

وقال : " والنبي ﷺ إنما أهدر دمها عقب إجباره بأنه قتلت لأجل السب ، فعلم أنه الموجب لذلك ، والقصة ظاهرة الدلالة في ذلك " ^(١) .
ومن الأدلة أيضاً :

أن أبا برزه الأسلمي قال :

كنت عند أبي بكر ﷺ فتغيظ على رجل ، فاشتد عليه ، فقلت : تأذن لي يا خليفة رسول الله ﷺ اضرب عنقه . قال : فأذهبت كلمتي غضبه ، فقام فدخل ، فأرسل إلي ، فقال : ما الذي قلت آنفاً ، قلت : ائذن لي اضرب عنقه قال : أكنت فاعلاً لو أمرتك ؟ قال : نعم ، قال : لا والله ، ما كانت لبشر بعد رسول الله ﷺ ^(٢) .

وقد أورده الإمام أبو داود ضمن الأحاديث التي بوب لها بقوله :

^(١) "الصارم المسلول" (٢ / ١٤٤ - ١٤٥) .

^(٢) وقد ذكره دليلاً الإمام القرطبي في " الجامع " (٨ / ٥٤) ، وشيخ الإسلام ابن تيمية في " الصارم المسلول " (٢ / ١٩٣) ، وقد عدّ جمعاً من العلماء الذين استدلو بهذا الحديث .
والقاضي عياض في : " الشفا " (٢ / ٢٢٣) والشوكاني في " نيل الأوطار " (٧ / ١٩٥) .
والأنثر : أخرجه أحمد (١ / ١٣) ، والطبرسي (٧ / ١) ، والحميدي (١ / ٥) والنسائي في " كتاب تحريم الدم : باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ وأبو يعلى (١ / ٨٤) برقم (٨١) من طريق : شعبة أخبرني توبة العنبري ، قال سمعت أبا سوار عبد الله يحدث عن أبي برزة .
وهذا إسناد صحيح .

توبة العنبري ، البصري ، ثقة . "التقريب" [٨١٢] .

وأبو سوار هو عبد الله بن قدامة العنبري ثقة أيضاً "التقريب" [٣٥٦٣] .

وأخرجه أبو يعلى (١ / ٨٢) ، وأحمد (١ / ١٤) ، والنسائي في : " كتاب تحريم الدم : باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ وأبو دود في : " كتاب الحدود " باب من سب النبي ﷺ " من طريق :

يزيد بن زريع ، ثنا يونس بن عبيد ، عن أبي نصر ، عن عبد الله بن مطرف أنه حدثهم عن أبي برزة .
وهذا إسناد صحيح أيضاً .

"باب من سب النبي ﷺ". وصنيعه هذا يدل على أن من سب النبي ﷺ كان حقه القتل.

ويوضح هذا أن أبا برزة لما رأى ذاك الرجل يغلظ على أبي بكر، قال: ألا أقتله؟ فيين له أبا بكر أن هذا ليس لأحد، إنما هو للنبي ﷺ، أي قتل من سبه وشتمه.

"فاستدل الأئمة بهذا الحديث على قتل من أغضب النبي ﷺ، بكل ما أغضبه أو آذاه أو سبه، ومن ذلك كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عامله بالكوفة، وقد استشاره في قتل رجل سب عمر ﷺ فكتب إليه عمر:

إنه لا يحل قتل امرئ مسلم بسب أحد من الناس، إلا رجلاً سب رسول الله ﷺ، فمن سبه، فقد حل دمه" (١)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"فقد تضمن الحديث خصيصتين، لرسول الله ﷺ:

إحداهما: أنه يطاع في كل من أمر بقتله.

والثانية: أن له أن يقتل من شتمه، وأغلظ له.

وهذا المعنى الثاني الذي كان له، باق في حقه بعد موته، فكل من شتمه أو أغلظ في حقه، كان قتله جائزاً، بل ذلك بعد موته أوكد، وأؤكد، لأن حرمة بعد موته أكمل، والتساهل في عرضه بعد موته غير ممكن" (٢).

وهذا الحديث عام في كل من سب النبي ﷺ سواء كان له عهد وذمة، أو لم يكن له ذلك. فللنبي ﷺ قتل من شتمه وأغلظ عليه، وهذا ما قاله أبو بكر ﷺ.

كما جاء هذا الحكم عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فيمن سب نبينا ﷺ أيضاً، فإضافة إلى ما ذكرنا عن أبي بكر ﷺ ما روى عن ابن عمر رضي الله

(١) "الشفاء" (٢٢٣/٢). وقول عمر بن عبد العزيز أورده شيخ الإسلام في: "الصارم المسلول"

(٢/٣٨٨) وعزاه إلى حرب وقال: "وهذا مشهور عن عمر بن عبد العزيز، وهو خليفة راشد عالم بالسنة متبع لها".

(٢) "الصارم المسلول" (١٩٤/٢).

عنهما ، أنه أتى براهب ، فقيل له : إن هذا يسب النبي ﷺ ، فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعظمهم الذمة ، ليسبوا نبينا ﷺ ^(١) .
كما جاء أيضا عن أبيه عمر ، وغيرهم ﷺ ^(٢) .

فهذه الآثار على تعدد أصحابها ، وتباين وقائعها ، واختلاف أماكنها ، تدل دلالة واضحة ، أن المستقر عند الصحابة ﷺ أن من سب النبي ﷺ من أهل الذمة ، فقد نقض عهده .

وقد عد أبو العباس ابن تيمية هذا من الصحابة إجماعاً على قتل من سب النبي ﷺ من مسلم وكافر ^(٣) .

فهذه الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، قاضية بأن الذمي الساب لربنا أو نبينا ﷺ أو ديننا قد نقض عهده ، وأباح دمه .

فإن قيل : جاء في حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - :
أن رهطاً من اليهود دخلوا على النبي ﷺ ، فقالوا : السام عليك ، فقال :
وعليكم ، قالت : ففهمتها ، وقلت : عليكم السام واللعنة ، فقال ﷺ :
" مهلاً يا عائشة ، فإنه الله يحب الرفق في الأمر كله . قالت : فقلت : يا رسول
الله ألم تسمع ما قالوا ؟ قال ﷺ :
" وقد قلت : وعليكم " ^(٤) .

فهذا سب منهم للنبي ﷺ ، ولو كان نقضاً للعهد لقتلهم النبي ﷺ .

(١) رواه الخلال في "أهل الملل" (٢ / ٣٣٩) ، وعزاه الحافظ في المطالب العالية (٩ / ٤٤٨) لمسدد ، وقد روياه من طريق :

هشيم ، ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أخيه أن ابن عمر فذكره .

ورواه الحارث بن أسامه كما في "بغية الباحث" ص ١٧٩ من طريق :

هشيم عن حصين ، قال : إن ابن عمر - رضي الله عنهما (فذكره) .

وهذا إسناد ضعيف :

الأول فيه مجهول ، والثاني : متقطع .

(٢) انظر "الصارم المسلول" (٢ / ٣٧٨ - وما بعدها)

(٣) "الصارم المسلول" (٢ / ٣٧٨) .

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٢٤) في "الأدب" : باب الرفق في الأمر كله ، ومسلم (٢١٦٥) في

كتاب "السلام" : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام .

ولم يقتل النبي ﷺ أيضاً اليهودية التي أتت له ﷺ بشاة مسمومة ^(١). وكذا الساحر الذي سحره .

ولا خلاف بين المسلمين أن من فعل ذلك بالنبي ﷺ ، وهو ممن يتحلل الإسلام أنه مرتد ، يقتل .

فيجاب عن هذا الاستدلال بما يلي :

أن النبي ﷺ ترك قتلهم تأليفاً لقلوبهم ، ثم هذا حقه الخاص ، فله إسقاطه ، وله استيفاءه ، أما بعد موته فليس لأمته إسقاط حقه ، بل لا بد من استيفائه ، لأن حقوق العباد لا يملك أحد من الخلق إسقاطها .

قال العلامة ابن القيم :

"منصوص أحمد- رحمه الله - : أن ساحر أهل الذمة لا يقتل ، واحتج بأن النبي ﷺ لم يقتل لبيد بن الأعصم اليهودي حين سحره ، ومن قال بقتل ساحرهم يجيب عن هذا بأنه لم يُقرّ ، ولم يقم عليه بينة ، وأنه خشي ﷺ أن يثير على الناس شراً بترك إخراج السحر من البئر ، فكيف لو قتله " ^(٢) .

قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى - :

"وكان ﷺ يداري الكفار والمنافقين ، ويحمل صحبتهم ، ويعضي عنهم ، ويحتمل من أذاهم ، ويصبر على جفائهم ما لا يجوز لنا اليوم الصبر لهم عليه ، وكان يرفقهم بالعطاء والإحسان ، وبذلك أمره الله تعالى ، فقال تعالى :

﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾

[المائدة: ١٣]

وقال تعالى : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ [فصلت:

٣٤] وذلك لحاجة الناس للتألف أول الإسلام وجمع الكلمة عليه ، فلما استقر وأظهره الله على الدين كله قتل من قدر عليه ، واشتهر أمره " ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري (٢٦١٧) في كتاب الهبة : باب قبول الهبة من المشرك ، ومسلم (٢١٩٠) في

كتاب السلام : باب السم .

(٢) " زاد المعاد " (٥ / ٦٢ - ٦٣) .

(٣) " الشفا " (٢ / ٢٢٥) .

ومن الأجوبة أيضاً عن دعاء اليهود بالسام : أنهم لووا ألسنتهم بذلك ، ولم يصرحوا بالسب ، فلذلك تركهم النبي ﷺ ، ولو افصحوا به لما تركهم ولذلك بوب البخاري على هذين الحديثين بقوله :

"باب : إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي ﷺ ، ولم يصرح ، نحو قوله : السام عليكم" ^(١).

وكأن شيخ الإسلام ابن تيمية عليه - رحمه الله - يختار هذا الجواب ^(٢).

قال الحافظ ابن حجر :

"والذي يظهر أن ترك قتل اليهود إنما كان لمصلحة التأليف ، أو لكونهم لم يعلنوا به ، أو لهما جميعاً . وهو أولى ، والله أعلم" ^(٣).

وأما إذا سب أو أضر الذمي أحد المسلمين فهل ينتقض عهده ؟ .

فليعلم أن الإضرار لفظ عام ، فيشمل كل ما يدخل تحته من الأفراد ، والظاهر أن ابن حزم أراد هذا العموم . فكل من أضر مسلماً بأي نوع من أنواع الضرر ، فقد حل دمه وماله .

وقد وردت بعض الآثار إلا أنها في نوع مخصوص من أنواع الضرر ، وهي ما إذا زني الذمي بمسلمة ، فقد جاء قتله عن بعض الصحابة رضي الله عنهم . ولا شك أن هذا النوع من الإضرار قد لا يلحق به غيره . إلا إن كان مساوياً له ، أو أعلى منه . فدرجات الإضرار متفاوتة .

ومن الأدلة :

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اشترط عليهم شروطاً لعقد الذمة ، ومن ذلك لما كتبوا إلى عمر بشروطهم على أنفسهم ، أمضاه وعمر وزاد فيه حرفين :

"ألا يشتروا من سبايانا شيئاً ، ومن ضرب مسلماً عمداً ، فقد خلع عهده" .

ومن المعلوم أن المشروط ينتفي بانتفاء الشرط .

وذهب الحنابلة إلى التفصيل في الضرر ، فعندهم أن ما فيه ضرر بالمسلمين ثمانية أشياء ، هي :

(١) انظره مع الفتح (١٢ / ٢٩٣) .

(٢) انظر : " الصارم المسلول " (٣ / ١٠٠٧ - ١٠٠٨) .

(٣) " فتح الباري " (١٢ / ٢٩٤) .

قتل مسلم ، و فتنة عن دينه ، و قطع الطريق عليه ، و الزنى بمسلمة ، أو إصابتها باسم النكاح ، أو إيذاء جاسوس ، أو دلالة على عورة المسلمين ، أو ذكر الله تعالى أو رسوله ﷺ ، أو كتابه بسوء .

ف عندهم في هذا القسم ، روايتان :

١- الأولى : أن العهد ينتقض بذلك ، وإن لم يشترط الإمام عليهم ذلك .

وهذه الرواية ، هي أقرب الأقوال إلى مذهب الإمام ابن حزم .

٢- الثانية : " لا ينتقض العهد بذلك " .

والمعتمدة من الروايتين : الأولى ^(١) .

وليعلم أن هذه الثمانية عندهم لا يلحق بها غيرها عند بعضهم ، ولذلك اختلفوا في القذف ، إذا قذف الذمي مسلماً ، هل ينتقض عهده بذلك ، أم لا ؟ ففيه ، روايتان بل جعل بعضهم المذهب عدم انتقاض عهده بذلك .

وكذلك إذا سحره فأذاه . والمذهب عدم انتقاض عهد الذمي .

وعلى كل ، فالمذهب أن الثمانية المذكورة ينتقض بها عهد الذمي .

وذهب أصحاب مالك إلى نقض عهد الذمي إذا زنى بمسلمة . هكذا نصوا عليه في كتبهم المعتمدة ^(٢) .

وقد ذهب الشافعية إلى أن عقد الزمة لا ينتقض بالإضرار بالمسلم ، إلا إذا شرط ذلك عليهم .

قال الإمام النووي :

"ولو زنى ذمي بمسلمة أو أصابها بنكاح ، أو دل أهل الحرب على عورة للمسلمين ، أو فتن مسلماً عن دينه ، أو طعن في الإسلام و القرآن ، أو ذكر

(١) " شرح مختصر الخرقي " (٦ / ٥٩٦) ، وانظر تحقيق المذهب في : " الإنصاف " (١٠ / ٥٠٤ - ٥٠٥) ، و " المغني " (١٣ / ٢٣٦ - ٢٣٩) ، و " الشرح الكبير " (١٠ / ٥٠٤ - ٥٠٦) . " الكافي " (٥ / ٦١٥ - ٦١٦) ، و " الفروع " (٦ / ٢٥٧) ، " الروض المربع " ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، و " كشف القناع " (٣ / ١٦٣) .

(٢) انظر : " جواهر الإكليل " (١ / ٢٦٨) . مختصر خليل " مع شرحه " : " جواهر الإكليل " (١ / ٢٦٨) ، " التاج والإكليل " (٣ / ٣٨٤ ، ٣٨٥) .

رسول الله ﷺ بسوء ، فالأصح : أنه إن شرط انتقاض العهد به ؛ انتقض ، وإلا فلا " (١) .

وأوسع المذاهب في هذا الأحناف : إذ لم يجعلوا شيئاً ناقضاً للعهد ، إلا إذا حاربونا ، أو هرب أحد منهم إلى دار الحرب ناقضاً لعهد (٢) .

وأما سب المسلم ، فلا ينتقض العهد عند أصحاب المذاهب الأربعة (٣) .

هذا هو المعروف عندهم . إلا أن في مذهب أحمد وغيره أنه يقتل (٤) . لكن هذا ليس بمعتمد عندهم . وما ذكرته عنهم أولاً هو المعتمد .

ويمكن إرجاع الأقوال السالفة إلى ثلاثة أقوال ، أو أربعة :

- ١- أن العهد ينتقض بالسب ويمطلق الضرر . وهو قول ابن حزم .
- ٢- وقول : أنه لا ينتقض مطلقاً بأي نوع من أنواع الضرر ، وهذا قول الأحناف . فهذان قولان متقابلان .
- ٣- وقول أنه ينتقض لا مطلقاً بل في أفعال مخصوصة ، ثم اختلفوا في هذه الأفعال

وهذه مذهب المالكية والحنابلة ، وزاد الشافعية : اشتراط الإمام على أهل الذمة بعدم فعل تلك الأفعال المخصوصة ، وقد سبقت .

(١) " منهاج الطالبين " (٤ / ٣٤٢ - مع شرحه) . وانظر : " الأم " (٤ / ١٨٨ ، ١٩٩)

" الروضة " للنووي (١٠ / ٣٢٩) ، والتنبية (٢٣٨) ، " المهذب " (٢١ / ٣٤٦) ، " عمدة السالك " ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) انظر : " شرح فتح القدير " (٦ / ٥٩) ، " بدائع الصنائع " (٧ / ١٦٨) ، " رد المختار " (٦ / ٣٤١ - ٣٤٤) ، " مختصر اختلاف الفقهاء " (٣ / ٤٥١) ، " البناية في شرح الهداية " (٦ / ٦٨٩ - ٦٩٠) .

(٣) انظر " الفروع " (٦ / ٢٥٨) .

(٤) المصدر السابق

الترجيح :

الراجح من القولين في مسألة الذمي يسب النبي ﷺ أن عهده ينخلع ، ويباح دمه وماله . كما أن الراجح من القولين في مسألة الإضرار بالمسلم : ما ذهب إليه ابن حزم - رحمه الله تعالى - من أن الإضرار بالمسلم نقض للعهد كقطع الطريق والسرقة والزنا والإفساد بأموال المسلمين لأن هذه الأمور مخالفة للصغار الذي يجب أن يتلبسوا به ، لأن الله أباح ترك دمائهم إلى غاية ، وهي بذل الجزية وهم صاغرون . فلا بد من وجود هذين الأمرين ، ومتى تخلف أحدهما ، عادت دماؤهم ، وأموالهم إلى الأصل ، وهي الإباحة .

وكذلك الاستخفاف بالمسلمين وبدنيهم نقض للعهد . ولذلك ذكر بعض أهل العلم أن أهل الذمة لو استعملوا بحيث أن المسلمين يأتون إليهم ، ويكون قضاء حوائج المسلمين بأيديهم انه لا ذمة لهم .

وبيانه في كلام ابن القيم - رحمه الله - إذ قال :

" قال القاضي أبو يعلى : وفي هذا دلالة على أن هؤلاء النصارى الذين يقولون أعمال السلطان ، لا ذمة لهم ، وأن دمائهم مباحة ، لأن الله تعالى وصفهم بإعطاء الجزية على وجه الصغار والذل .

وهذا الذي استنبطه القاضي من أصح الاستنباط ، فإن الله سبحانه وتعالى مدّ القتال إلى غاية : وهي إعطاء الجزية مع الصغار ، فإذا كانت حالة النصراني وغيره من أهل الجزية منافية للذل والصغار ، فلا عصمة لدمه ولا ماله ، وليست له ذمة ، ومن هاهنا اشترط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الشروط التي فيها صغارهم وإذلالهم ، وأنهم متى خرجوا عن شيء منها فلا عهد لهم ولا ذمة ، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل الشقاق والمعاندة " (١) .

وأما سب المسلم فلا يظهر أنه ينقض العهد ، وذلك لعدم منافته الصغار ، ولذلك لم يشترطه عمر عليهم ، ولو كان هذا منافياً للصغار لشترطه عمر رضي الله عنه

(١) " أحكام أهل الذمة " (١ / ١٢١ - ١٢٢) . وكذا قال غيرهما من أهل العلم ، وانظر :

أحكام القرآن " للحصاص (٤ / ٢٩٤) ، و " روح المعاني " للألوسي (١ / ٨٠) و " فتح القدير "

(٦ / ٥٩) ، " روح المعاني " للألوسي (١ / ٨٠) و " فتح القدير " ، (٦ / ٥٩) .

الهم إلا أن يكون هذا فاشياً منهم ، فلا شك حينئذ أنه منافٍ للصغار ، مفارق
للهم ، فلا بد أن يردوا إليه . والعلم عند الله تعالى .

[٣١] التخصيص بالإجماع .

قال الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى :

" قَالَ عَلِيٌّ : وَمِنْ التَّخْصِصِ بِالْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]

فَلَمَّا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ بِإِخْلَافِ أَنَّهُمْ إِنْ بَدَّلُوا فَلْسًا أَوْ فَلَسِينَ ، لَمْ يَجْزُ بِذَلِكَ حَقْنُ دِمَائِهِمْ ، وَلَا خَرَجُوا عَنْ إِجَابِ قَتْلِهِمْ " (١) .

(١) " أصول الأحكام " (١ / ٣٨٩ ، ٤٠٣ ، ٣٩٢) .

الدراسة

يرى ابن حزم - رحمه الله تعالى - أن تخصيص العام بالإجماع جائز، ومثل له بآية التوبة التي نحن في صدد الكلام عليها ، فهو - رحمه الله - يرى أن الإجماع قد قام على أن ما كان أقل من الدينار ، فإنه لا يقبل جزية ^(١).

قلت : المراد بهذه المسألة : هل العام يخصه الإجماع ؟ وهذه المسألة من مسائل مبحث العام في أصول الفقه.

وقد حكى الإجماع على جواز تخصيص العام بالإجماع الآمدي ^(٢) وغيره من أهل العلم ^(٣). إلا أن حكاية هذا الإجماع لا تسلم ، فالمسألة فيها خلاف ، حكاه غير واحد من أهل العلم . قال العلامة الشنقيطي :

" الإجماع اعتبره جل الأصوليين مخصصاً للعموم " ^(٤).

وهذا يعني : أن بعض أهل الأصول - وإن كانوا قلة - قالوا بعدم تخصيص الإجماع لعموم الكتاب والسنة . ولعلهم هم القائلون بعدم حجية الإجماع ، وهو قول شاذ . وقد حكى الإمام أبو الخطاب ^(٥) خلافاً في هذه المسألة ^(٦)، وأنكر عليه هذا المجد ابن تيمية ^(٧) .

(١) وقد نقل الاتفاق على هذا في مراتب الإجماع " مراتب الإجماع " ص ١٦٩.

(٢) الآمدي : سيف الدين ، علي بن محمد بن سالم التعلبي ، الحنبلي ، ثم الشافعي ، كان إماماً في الكلام والمنطق ، ولد سنة ثمان وخمسين وخمسمائة ، وتوفي سنة إحدى وثلاثين وستمائة . انظر ترجمته في " السير " : (٣٦٤-٣٦٦) .

(٣) انظر : " الأحكام " للآمدي : (٣٢٧/٢) ، " السراج الوهاج " (١ / ٥٦٧) و " إرشاد الفحول " (١ / ٥٧٢) ، " المذهب في أصول الفقه " لعبد الكريم النملة (٤ / ١٦٢١) .

(٤) " نثر الررود " (١ / ٣٠٦) ، وانظر : " فتح الودود " ص ٩٣ .

(٥) هو : محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني ، أبو الخطاب البغدادي ، أحد أئمة المذهب الحنبلي ، صنف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف ، فمنها " الهداية " ، " الانتصار " ، " التمهيد في أصول الفقه " وكانت له يد حسنة في الأدب ، وله قصيدة دالية في السنة . توفي سنة عشر وخمسمائة . ودفن إلى جانب قبر الإمام أحمد . انظر " ذيل الطبقات " لابن رجب (٩٧/٣) ، " السير " (٣٤٨/١٩) .

(٦) انظر : " التمهيد في أصول الفقه " (٢ / ١١٧ - ١١٨) .

(٧) " المسودة " ص ٢١٦ .

وعلى كل ، فتخصيص عام الكتاب والسنة بالإجماع جائز ، وذلك ؛ لأن الإجماع حجة ؛ فيجب المصير إليه ، قال الله تعالى :

﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥] .

فإذا قلنا : إن الإجماع دليل من أدلة الشرع ، قلنا : إنه يخصص بعضها ، لكونه منها ، بل إن التخصيص بالإجماع أولى من التخصيص بخير الواحد ، وغيره من المظنونات من الأدلة الشرعية ، ذلك لأن الإجماع حجة مقطوع بها ، وقطعي الدلالة أولى من ظني الدلالة من الأدلة ^(١) .

ومن الأدلة أيضاً : أن الإجماع مقدم على النص العام ، أي إذا كان عندنا نص عام ، فاستغراق هذا العام لجميع أفراد مضمون ، وليس بقطعي ، فإن كان ثمة إجماع في أحد أفراد هذا العام ليخرجه عن حكم العام ، أو يقصر حكم العام عليه ، قدم الإجماع لكونه قطعي الدلالة ^(٢) .

ثم إن الإجماع في هذه الحالة يبين المراد من هذا اللفظ . فيبين أن الحكم خاص بأمر ما ، ولا يتعداه إلى غيره ، أو أنه - الحكم - لا يشمل ذاك الأمر .

فإن قيل إن الإجماع لا ينسخ ، فكذلك لا يُخصَّص . قيل هذا مردود بوجهين : أولهما : أن هناك فروقاً بين النسخ والتخصيص ، فليسا هما باب واحد ، بل هما بابان من أبواب العلم مختلفان ^(٣) . فما انتفى في أحدهما لم يلزم منه انتفائه في الآخر .

(١) انظر هذا الدليل في : " التمهيد في أصول الفقه " (١١٨ / ٢) " قوطع الأدلة " (١ / ٣٧٨) ، و " شرح اللمع في أصول الفقه " (٢ / ٥٥) ، و " الواضح في أصول الفقه " لابن عقيل (٣ / ٣٩٦) ، و " الفقيه والمتفقه " (١ / ٣١٠) ، " اللمع في أصول الفقه " ص ٩٠ ، " العدة في أصول الفقه " (٢ / ٥٧٨) .

(٢) انظر : " المستصفى في أصول الفقه " (٢ / ١٥٤) ، " روضة الناظر " (٢ / ١٦١) ، " شرح مختصر الروضة " (٢ / ٥٥٥ - ٥٥٦) .

(٣) انظر الفروق بينهما في : " إرشاد الفحول " (١ / ٥١٠) .

ثانياً :

أن الإجماع والنسخ لا يلتقيان ، وذلك لأن النسخ إنما يكون في حياة النبي ﷺ ، والإجماع لا يكون إلا بعد وفاة النبي ﷺ .

وأما التخصيص والإجماع فيلتقيان في عصرٍ واحدٍ كما هو معلوم ^(١).

قال أبو يعلى :

"ويفارق هذا النسخ بالإجماع أنه لا يجوز ، لأن الإجماع إنما ينعقد بعد وفاة النبي ﷺ ، وبعد وفاته انقطع النسخ ، فلا يصح أن ينسخ به ، وليس كذلك التخصيص ، لأنه يقترب باللفظ دليل يخرج منه ما ليس مراداً ، فإذا انعقد الإجماع على تخصيصه ، علم أنه خطاب عام أريد به الخاص " ^(٢)

ثم ليعلم أن المخصص ليس هو نفس الإجماع بل ما قام عليه من الدليل ، كما سيأتي في الأمثلة بإذن الله تعالى ، وهذا مذهب جمهور العلماء ^(٣) ، وعليه ؛ فيمكن أن يكون النسخ بالإجماع ، أي إذا وقع الإجماع على نسخ حكم دلّ هذا على وجود نص ناسخ ، لا أن الإجماع نفسه ناسخ ^(٤).

وأما ما مثل به ابن حزم - رحمه الله تعالى - فلا يسلم له ، لأن الإجماع لم ينعقد على أن أقل الجزية دينار ، بل ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا أقل للجزية ، وقد سبق نقل أقوالهم مع مناقشتها.

وقد مثل أهل العلم لمسألتنا هذه ببعض الأمثلة ، والتي منها :

(١) انظر "الواضح في أصول الفقه" (٣ / ٣٩٦) ، و "التمهيد في أصول الفقه" (٢ / ١١٨).

(٢) "العدة في أصول الفقه" (٢ / ٥٧٨).

(٣) انظر : "أصول الفقه" لابن مفلح (٣ / ٩٦١) ، و "روضة الناظر" (٢ / ١٦١) ، "شرح

مختصر الروضة" ، (٢ / ٥٥٦) ، و "المستصفى" (٢ / ١٥٤) ، و "السراج الوهاج" (١ / ٥٦٧) ، "إرشاد الفحول" (١ / ٥٧٣) ، "نشر الورود" (١ / ٣٠٦) ، "مذكرة في

أصول الفقه" ص ٢٦٤ .

(٤) انظر : "العدة في أصول الفقه" (٢ / ٥٧٨) ، و "الواضح" (٣ / ٣٩٦) ، "التحبير شرح

التحريز" (٦ / ٢٦٦٩) .

أن الإجماع خص العبد والمرأة من عموم وجوب السعي للجمعة الوارد في قوله تعالى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩] ^(١) .

أما المرأة ، فالإجماع منعقد على أنه لا جمعة عليها ، ومستنده ليس نفس الإجماع بل الأدلة التي أسقطت عن المرأة وجوب الجماعة.

وأما العبد ، فلم يجمع أهل العلم على سقوط الجمعة عنه ، فرواية عن الإمام أحمد وجوبها على العبد ^(٢) ، وهو مذهب ابن حزم ^(٣) .

وعلى كل ، فالمراد عند أهل الأصول ضرب المثال ليتين المقال ، دون النظر إلى تحقيق القول فيما ذكروه ، ولذلك تجد كثيراً من الأمثلة في كتب الأصوليين لا تستقيم عند الفقهاء . بل ربما وجدت من كُتِبَ في الأصول ، ومثل لبعض المسائل ، نقض ما مثل به عند كتابته في الفقه ، إذ أن المراد بيان المسائل الأصولية ، وتوضيحها للطالب حتى يتصورها . ثم يطبقها على مسائل الفقه عند الحاجة إليها.

ومن الأمثلة أيضاً :

تخصيص الإجماع لقوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦] .

فهذه الآية تقتضي جواز وطء ملك اليمين عموماً ، إلا أن الإجماع خصّ منها الأخت من الرضاة ، فلا يجوز وطئها بملك اليمين ، وكذا موطوء الآباء والأبناء.

وهذا الإجماع مستنده في تحريم وطء الأخت من الرضاة قوله تعالى :

﴿ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ [النساء: ٢٣] .

وقوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]

^(١) ذكر هذا المثال في : " شرح الكوكب المنير " (٣ / ٣٧٠) ، و " إرشاد الفحول " (١ / ٥٧٣) ،

" التحبير شرح التحرير " (٢٦٦٩ / ٦) .

^(٢) انظر : " المغني " (٣ / ٢١٧) .

^(٣) انظر : " المحلى " (٣ / ٢٥٢) .

وقوله تعالى :

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢] ^(١).

وفائدة الإجماع حينئذٍ أنه قاطع للتراجع ورافع للخلاف . ، ثم إن دلالة قطعية .
والحاصل أن الإجماع يخصص الدليل العام الذي يظهر عمومته . وبالله تعالى
التوفيق .

الترجيح

الصواب إن شاء الله تعالى : أن الإجماع يخصص عام الكتاب والسنة ، لكن
المثال الذي مثل به ابن حزم لا يسلم له ، وذلك لأن المسألة ليست محل إجماع
بين العلماء ، كما مضى تحقيق ذلك .

(١) انظر هذا المثال في : "نثر الورود" (١ / ٣٠٦) ، "مذكرة في أصول الفقه" ص ٢٦٤ ، "نيل
السؤل" ص ١١١ ، و "فتح الودود" ص ٩٣ .

[٣٢] دليل الخطاب ، هل هو معتبر ؟

يقول ابن حزم مبيناً رأيه في دليل الخطاب :

" قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هَذَا مَكَانٌ عَظِيمٌ فِيهِ خَطَأٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، وَفَحُشٌ جَدًّا ، وَاضْطَرَبُوا فِيهِ اضْطِرَابًا شَدِيدًا . وَذَلِكَ أَنَّ طَائِفَةً قَالَتْ :

إِذَا وَرَدَ نَصٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ مُعْلَقًا بِصِفَةٍ مَا ، أَوْ بِزَمَانٍ مَا ، أَوْ بِعَدَدٍ مَا ، فَإِنَّ مَا عَدَا تِلْكَ الصِّفَةَ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ الزَّمَانَ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ الْعَدَدَ ، فَوَاجِبٌ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِخِلَافِ الْحُكْمِ فِي هَذَا الْمَنْصُوصِ ، وَتَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِالْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا مُخَالَفٌ لَهَا .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى ، وَهُمْ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا الظَّاهِرِيِّينَ ، وَطَوَائِفٌ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ مِنْهُمْ : أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ ^(١) ، وَطَوَائِفٌ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ : إِنَّ الْخِطَابَ إِذَا وَرَدَ كَمَا ذَكَرْنَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ بَلْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى دَلِيلٍ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ . وَتَمَامُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا الظَّاهِرِيِّينَ : أَنَّ كُلَّ خِطَابٍ ، وَكُلِّ قَضِيَّةٍ ، فَإِنَّمَا تُعْطِيكَ مَا فِيهَا ، وَلَا تُعْطِيكَ حُكْمًا فِي غَيْرِهَا ، لَا أَنَّ مَا عَدَاهَا مُوَافِقٌ لَهَا ، وَلَا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهَا ، لَكِنَّ كُلَّ مَا عَدَاهَا مَوْقُوفٌ عَلَى دَلِيلِهِ " ^(٢) .

وبناءً على هذا الرأي الذي رآه ابن حزم - رحمه الله - ، فإنه يبين الاستدلال الصحيح الذي يراه في قوله تعالى في الآية: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ من جهة مفهوم المخالفة للآية ، فقال :

(١) أبو العباس ، أحمد بن عمر ابن سريج البغدادي الشافعي ، صاحب التصانيف ، فقيه العراقيين ، وصاحب المزي ، وبه انتشر مذهب الشافعي ببغداد ، توفي عام ثلاث وثلاثمائة . " انظر : " السير "

(١٤/٢٠١ - ٢٠٣) .

(٢) انظر : " أصول الأحكام " (٢ / ٣٢٣) .

"فَإِنْ قَالُوا : فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] . أَلَيْسَ إِعْطَاؤُهُمُ الْجِزْيَةَ مَانِعًا مِنْ قَتْلِهِمْ ؟

قِيلَ لَهُمْ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ :

إِنَّمَا فِي الْآيَةِ الْأَمْرُ بِقَتْلِهِمْ إِلَى وَقْتِ إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا (إِلَّا) ^(١) الْمَنْعُ مِنْ قَتْلِهِمْ بَعْدَ عَطَائِهَا ، وَلَا يُجَابُ قَتْلُهُمْ ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " وَلَا يُقْتَلُ ذَا عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ " ، وَقَالَ ﷺ لَمَنْ كَانَ يَنْتَعِثُ مِنْ قَوَادِهِ : " فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلُّهُمْ الْجِزْيَةَ ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ " .

هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ ﷺ لِكُلِّ مَنْ يَنْتَعِثُ إِلَى كِتَابِي حَرْبٍ ، حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ فَتْحٍ ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ مُسْلِمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : ثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ وَقَالَ إِسْحَاقُ : ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كُلُّهُمْ قَالُوا : ثَنَا سَعْيَانَ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :

فَلَمَّا قَالَ ﷺ ذَلِكَ مُبَيَّنًا أَنَّ دِمَاءَهُمْ ، وَأَمْوَالَهُمْ ، وَأَذَاهُمْ بِالظُّلْمِ ، وَسَيِّئَاتِهِمْ وَأَطْفَالَهُمْ ، حَرَامٌ بِإِعْطَائِهِمُ الْجِزْيَةَ ، بِنَصِّ قَوْلِهِ ﷺ : " كُفَّ عَنْهُمْ " فَالْكُفُّ يَقْتَضِي كُلَّ هَذَا ^(٢) .

(١) هكذا في المطبوع ، ولعلها (لا) .

(٢) " أصول الأحكام " (٢ / ٣٤٠ - ٣٤١) .

الدراسة

قبل البدء بدراسة هذه المسألة لابد من ذكر المراد بدليل الخطاب عند أهل الأصول. فالمراد به عندهم ، مفهوم المخالفة.

وهو أن يكون للمسكوت عنه نقيض المنطوق به في الحكم ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في كونه حجة على قولين :

الأول : أنه ليس بحجة .

وإلى هذا القول ذهب ابن حزم ، وأبو حنيفة ، وأبو حامد الغزالي من الشافعية،

وعزاه ابن حزم إلى طوائف من المالكية والشافعية ^(٢)

الثاني : أنه حجة .

وإلى هذا ذهب الجمهور من أهل العلم ^(٣).

ومن أدلة أصحاب القول الأول : أنهم قالوا :

وجدنا أن العرب تعلق الحكم على الصفة تارة ، مع مساواة المسكوت عنه للمنطوق ، وتارة مع مخالفته ، فهذا يجعلنا لا ننفي الحكم عن المسكوت عنه لاحتمال مساواته للمنطوق ، وعليه فننقذ الأمر إلى دليل خارج أو قرينة زائدة تبين لنا الأمر.

قالوا : وكذلك وجدناه في كتاب الله تعالى ، فمنه : قوله تعالى :

﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٦]

(١) "إرشاد الفحول" (٥٦ / ٢) ، "مذكرة في أصول الفقه" ص—٢٨٥.

(٢) انظر : "التلويح إلى كشف حقائق التنقيح" (٣١١/١ - وما بعدها) ، "المستصفى" (١٩٧/٢) ،

أصول السرخسي " (١٥٤/١)

(٣) انظر : "السراج والوهاد" (٤١٧ / ١) ، "قواطع الأدلة" (١٠ / ٢) ، "إرشاد الفحول" (٢)

/ ٥٦ وما بعدها) ، "الواضح" لابن عقيل (٢٦٦ / ٣ - ٢٦٧) ، "تقريب الوصول" ص ١٦٩ ،

"الروضة" (٢٠٣ - ٢٠٤) ، "العدة" لأبي يعلى (٤٥٣ / ٢) وما بعدها ، "التبصرة" ص

٢٢ ، "شرح مختصر الروضة" (٧٢٥ / ٢) ، "الفقيه والمتفقه" (٣٢٣ - ٣٢٤) ، "رسالة

في أصول الفقه" للعكبري ص ٩٤ ، "شرح المنهاج" للأصفهاني (٢٩٢ / ١) ، "أصول الفقه" لابن

مفلح (١٠٧٥ / ٣).

قالوا : فالظلم في الأشهر الأربعة ، وفي غيرها محرم ، وكان يلزم على قول الجمهور أن الظلم في غير الأشهر الأربعة ليس بمحرم .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ الْمُلْكُ يَوْمَ ذَلِكَ ﴾ [الحج: ٥٦] لا يعني أن الملك في الدنيا ليس لله تعالى ^(١) .

وقالوا أيضاً : لو قال السيد لعبده : من ضربك عامداً ، فاضربه ، فاستفهم ، وقال : فمن لم يضربني عامداً ، أو من ضربني غير عامد أفأضربه ؟ لكان استفهامه مستساغاً ، وسؤاله في محله .

وقالوا :

إن مثل هذا لا بد من إثباته عن أهل اللغة بطريق التواتر ، أو ما يجري مجرى التواتر ، ولا يكفي وروده عن بعض أهل اللغة ^(٢) .

هذا ما رأيته لهم من أدلة ، وأما الجمهور ، فلهم أدلة كثيرة لكنني أذكر أهمها بمشيئة الله تعالى ، فمنها :

أنه جاء عن النبي ﷺ ما يفهم منه أخذه بدليل الخطاب ، كما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم ما يدل على صحة دليل الخطاب ، وكونه معروفاً عندهم ، وأيضاً جاء عن أئمة العربية ما يدل على أن الدليل إذا علق بوصف دل على انتفائه فيما لم يوجد فيه ذاك الوصف .

فمما يدل على حجية دليل الخطاب من السنة : قول النبي ﷺ في قصة عبد الله بن أبي سلول ، واستغفاره له حين نزل قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ ﴾ [التوبة: ٨٠] .

قال : "والله لأزيدن على السبعين" وفي رواية : "لو عملت أنه يستجاب لي لزدت على السبعين" ^(٣) .

(١) انظر : "أصول الأحكام" لابن حزم (٣٥٨/٢م - ٣٥٩) ، "أصول الحصاص" (١٥٧/١) .

(٢) انظر هذه الأدلة في : "المستصفى" (١٩٧/٢ - ٢٠٠) ، "الواضح" لابن عقيل (٣ / ٢٨١) .

(٣) (٢٩٣ -) ، "التمهيد" لأبي الخطاب (٢ / ٢١٤ - ٢٢٣) ، "قواطع الأدلة" (٢ / ١٣ - ١٩) .

(٣) أخرجه البخاري (١٢٦٩) في "كتاب الجنائز" : باب الكفن في القميص الذي يكف ، أو لا يكف . وأخرجه برقم (٤٦٧٠ ، ٤٦٧٢ ، ٥٧٩٦) ، ومسلم (٢٧٧٤) في أول كتاب صفة المنافقين وأحكامهم .

قالوا : ففهم النبي ﷺ أن ما زاد على السبعين بخلافها . وهذا هو دليل الخطاب الذي يدور الكلام حوله ^(١) .

وقد عورض هذا الدليل بأن ذكر السبعين جرى مبالغة في اليأس وقطع الطمع في المغفرة ^(٢) .

وقد أجاب السمعاني عن هذا الاعتراض بقوله :

" والجواب : أن الاستدلال صحيح ، لأن الكلام كان محتملاً أن يكون المراد به الإياس من المغفرة لهم ، ومحتملاً أن لا تقع المغفرة بالسبعين ، وتقع بما جاوزها . فاستعمل النبي ﷺ بما جعل الله في قلبه من الرأفة والرحمة بالعباد حكم اللسان ، ووضع الاستدلال موضعه ، رجاء أن تصادف الإجابة والمغفرة . فبين الله تعالى المراد من الآية في تحقيق الإياس بقوله : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ [التوبة: ٨٤] فهذا وجه الاستدلال بالآية ، وهو بين جداً " ^(٣) .

وقد أوضح الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - أن قوله تعالى :

﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ نزل متراحياً عن قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ ﴾ ولذلك اقتصر عليه النبي ﷺ في جوابه لعمر ، ثم قال رحمه الله :

" وإذا تأمل المنصف وجد الحامل على من رد الحديث أو تعسف في التأويل ظنه بأن قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ نزل مع قوله : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ أي نزلت الآية كاملة ، لأنه لو فرض نزولها كاملة لاقترن بالنهي العلة ، وهي صريحة في أن قليل الاستغفار ، وكثيرة لا يجدي ، وإلا فإذا فرض ما حررته أن هذا القدر نزل متراحياً عن صدر الآية ارتفع الإشكال ، وإذا كان الأمر كذلك فحجة المتمسك من القصة بمفهوم العدد صحيح ، وكون ذلك وقع من النبي ﷺ

(١) انظر : " الواضح " (٣ / ٢٦٩) ، " فتح الباري " (٨ / ١٨٧) .

(٢) ذكره الإمام الغزالي في : " المستصفى " (٢ / ٢٠١) ، والسمعاني في " القواطع " (٢ / ٢٧) ، وابن عقيل في " الواضح " (٣ / ٢٧٤) ، وابن حجر في " فتح الباري " (٨ / ١٨٦) ، والشوكاني في " فتح القدير " (٢ / ٤٨١) .

(٣) " قواطع الأدلة " (٢ / ٢٧ - ٢٨) .

متمسكاً بالظاهر على ما هو المشروع في الأحكام ، إلى أن يقوم الدليل الصارف عن ذلك لا إشكال فيه ، فله الحمد على ما ألهم وعلم " (١) .

وإذا علم ما قاله الحافظ ابن حجر : من تأخر نزول آخر الآية عن أولها كان المراد من قوله : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ الآية التخيير ، لا النهي ويؤيد قوله ﷺ : " إني خيرت فاخترت " ففهم النبي ﷺ للآية أولى بأن يؤخذ ويقدم ، وهذا صريح قوله ، فيقدم على الاستنباطات المحتملة للصواب والخطأ (٢) .

وإذا علم أن الآية للتخيير ، فهل خيرته بين ما ينفع إن زاد على السبعين ، وبين ما لا ينفع : سواء استغفر أو لم يستغفر ؟ .

فالأول ما ذهب إليه الجمهور وقرره ابن حجر كما سلف ، ويؤيد أيضاً أنه لا يعقل أن يخير بين أمرين نتيجهما واحدة ، فليس هذا تخيراً ، إذ لا بد للتخيير من فائدة. وعلى الثاني لا فائدة.

وأيضاً لا يليق بالنبي ﷺ أن يفعل بل ، ويكثر من أمر لا فائدة منه ، ولا طائل من ورائه . فعلم - والله - يقيناً أنه ما فعله - أعني : الإكثار من الاستغفار - إلا وهو يعتقد أن له تأثيراً في المغفرة ، حتى جاء بيان ذلك من قبل الله تبارك وتعالى .

ومن الأدلة كذلك : أن النبي ﷺ لما سئل عما يلبس المحرم أجاب بقوله : " لا يلبس القميص ولا العمام ولا البرانس " (٣) .

فالمفهوم للحديث أنه يلبس ما سوى المذكور ، وهذا هو مفهوم المخالفة للحديث .

قال الإمام الطوفي بعد ذكره للحديث مبيناً وجه الاستدلال به : " دلّ على أن تخصيص الشيء بالذكر ينفي الحكم عما عداه ، إذ لو لم يكن كذلك ، لما كان ما ذكره جواباً للسائل ، لأن سؤال السائل عما يلبس المحرم

(١) " فتح الباري " ، (٨ / ١٩١) .

(٢) انظر : " عارضة الأحوذ " (١١ / ٢٤١ - ٢٤٢) ، " أحكام القرآن " لابن العربي (٢ / ٥٥٨) .

(٣) أخرجه البخاري (١٥٤٢) في " كتاب الحج " : باب ما لا يلبس المحرم من الثياب " ، ومسلم (١١٧٧) في " كتاب الحج " : باب ما يباح للمحرم بمح أو عمرة .

عام ، فلو لم تكن القمص ، والسراويلات مختصة بالتحريم ، لما كان الجواب مطابقاً " (١) .

ومن الحجج المذكورة فهم الصحابة رضي الله عنهم وفي بعضها إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لهم على هذا الفهم ، وعدم انكاره عليهم . فقد فهم أبو ذر رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم : " يقطع صلاة المرء إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل " ، وذكر : " الكلب الأسود " . ففهم أن هذا الحكم خاص بالكلب الأسود ، وأن الكلب الأحمر والأبيض لا يقطع الصلاة ، ولذلك سأل عن علة هذا الحكم ، فقال : " ما بال الكلب الأسود من الأحمر من الأصفر " (٢) .

وهذا هو مفهوم المخالفة . فأقره صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه هذا الفهم .

وأيضاً فهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله سبحانه :

﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء: ١٠١]

فقوله : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ يفهم منه أنه إذا أمن المرء الكفار لم يقصر الصلاة . وهذا مفهوم الشرط وهو من أنواع مفهوم المخالفة . وهكذا فهم عمر رضي الله عنه ، ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم (٣) . ولو كان فهمه خاطئاً لبين له النبي صلى الله عليه وسلم خطأ فهمه ؛ إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

(١) " شرح مختصر الروضة " (٢ / ٧٢٩) ، وانظر : " روضة الناظر " (٢ / ٢٠٨) .

(٢) أخرجه مسلم (٥١٠) في " كتاب الصلاة " : " باب قدر ما يستر المصلي " ، وأبو داود (٧٠٢) في " كتاب الصلاة " : " باب ما يقطع الصلاة " ، والترمذي (٣٣٨) في " كتاب الصلاة " : " باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة " .

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٦) في : " كتاب صلاة المسافرين وقصرها " : " باب صلاة المسافرين وقصرها ، وأحمد (١ / ٢٥ ، ٣٦) ، وأبو داود (١١٩٩) في : " كتاب الصلاة " : " باب صلاة المسافرين ، والترمذي (٣٠٣٤) في " تفسير القرآن " : " باب ومن سورة النساء " .

ولفظ الحديث : عن يعلى بن أمية ، قال : قلت لعمر بن الخطاب : " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا " فقد أمن الناس ؟ فقال : عجبت مما عجبت منه : فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : " صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته " .

وفهمه أيضاً يعلى بن أمية وسأل عمر ، ولم ينكر عليه عمر ، رضي الله عنهما^(١).
وقد اعترض على هذا الدليل بأن عمر ويعلى قالا ذلك ، لأن الأصل الإتمام ، لا
لأجل التخصيص^(٢).

ودفع هذا الاعتراض بأنهم إنما تعلقوا بموجب اللفظ ، ولم يتعلقوا بالأصل ،
ولذلك قالوا " قد أمتنا " ، وهذا هو المفهوم المخالف للفظ الآية . ولم يقولوا :
إن الأصل الإتمام^(٣) وهذا واضح بحمد الله تعالى .

ومن الأدلة أيضاً^(٤):

أن ابن عباس - رضي الله عنهما - استدل على إسقاط ميراث الأخوات مع
البنات بقوله تعالى :

﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَكْدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]^(٥).

(١) انظر هذا الدليل في : " التبصرة في أصول الفقه " ص ٢١٩ ، " التمهيد " لأبي الخطاب (٢ / ١٩١) ،
" شرح مختصر الروضة " (٢ / ٧٢٨) ، و " أصول الفقه " لابن مفلح (٣ / ١٠٨٠) ، " الفقيه
والمتفقه " (١ / ٣٢٣) ، " شرح اللمعة " (٢ / ١٢٤ - ١٢٥) ، " رسالة في أصول الفقه " للعسكري ص
٩٣ - ٩٤ .

(٢) انظر : " المستصفى " (٢ / ٢٠٣) .

(٣) انظر : " التبصرة " ص ٢٢٠ ، و " أصول الفقه " لابن مفلح (٣ / ١٠٨١) ، و " الفقيه
والمتفقه " (١ / ٣٢٤) و " شرح اللمعة " (٢ / ١٢٧) ، " التمهيد " (٢ / ١٩١ - ١٩٢) ، " روضة
الناظر " (٢ / ٢٠٧) ، " العدة " لأبي يعلى (٢ / ٤٦٢) .

(٤) ذكر هذا الدليل صاحب : " شرح اللمعة " (٢ / ١٢٥) ، " التبصرة " ص ٢١٩ ، " قواطع
الأدلة " (٢ / ٢٠) " الواضح " لابن عقيل (٣ / ٢٦٩) ، " العدة " لأبي يعلى (٢ / ٤٦١) .

(٥) ما ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أخرجه عبد الرزاق (١٠ / ٢٥٤) ومن طريقه البيهقي
(٦ / ٢٣٣) من طريق : معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، قال : جاء ابن عباس مرة
رجل ، فقال : رجل توفي وترك ابنته ، وأخته لأبوة وأمه ، فقال ابن عباس : لابنته النصف ، وليس
لأخته شيء ، ما بقي هو لعصبته . فقال الرجل : إن عمر قد قضى بغير ذلك ، قد جعل للأخت
النصف ، وللبنت النصف . فقال ابن عباس : أنتم أعلم أم الله ؟ قال معمر : فلم أدر ما قوله : أنتم
أعلم أم الله ؟ حتى لقيت ابن طاووس ، فذكرت ذلك له ، فقال ابن طاووس : أخبرني أبي أنه سمع ابن
عباس يقول : قال الله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَكْدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ ، قال
ابن عباس : فقلتم أنتم لها النصف ، وإن كان له ولد .

فمفهوم المخالفة للآية : أنه إذا كان للميت ولد ، فلا شيء للأخت . وهذا استدلال ابن عباس رضي الله عنهما ، فلم ينكر الصحابة عليه استدلاله ، وما قالوا له : إن للسكوت عنه لا يأخذ حكماً مخالفاً للمنطوق . بل عدلوا إلى الاستدلال بالحديث الصحيح أن النبي ﷺ ورث الأخوان مع البنات ^(١) . وهذا الدليل فيه إثبات أن دليل الخطاب معروف عند العرب ، فهو إذاً دليل من حيث وضع اللغة ، وفيه رد على من قال إن هذا لا تعرفه العرب .

قال الإمام السمعاني :

" وسائر الصحابة لم يدفعوه عن هذا الاستدلال ، بل عدلوا في إثبات توريث الأخوان مع البنات إلى حديث ابن مسعود رضي الله عنه : " إن النبي ﷺ ورث الأخوان مع البنات والخير مشهور في الباب . وفي هذا إجماع منهم على القول بدليل الخطاب " ^(٢) .

ومن الأدلة أيضاً ^(٣) :

أن الصحابة رضي الله عنهم استدلوا بمفهوم الخطاب من قوله رضي الله عنه : " إنما الماء من الماء " ^(٤) .

(١) كما في حديث ابن مسعود - رضي الله عنه :

أخرجه البخاري (٦٧٣٦) في : " كتاب الفرائض " : باب ميراث ابنة ابن مع ابنة . من طريق أبي قيس ، قال : سمعت هزبل بن شرحبيل يقول : سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت ، فقال : للابنة النصف ، وللأخت النصف ، وأت ابن مسعود ، فسيتابعني . فسئل ابن مسعود ، وأخير يقول أبي موسى ، فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضي فيها بما قضى النبي ﷺ : للابنة النصف ، ولابنة ابن السدس تكملة الثلثين ، وما بقي فللأخت ، فأتينا أبا موسى ، فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني ما دام هذا الخير فيكم .

(٢) " قواطع الأدلة " (٢ / ٢٠) .

(٣) انظر : هذا الدليل في " التبصرة " ص ٢٢٠ ، و " قواطع الأدلة " (٢ / ٣٢) ، " أصول الفقه " لابن مفلح (٣ / ١٠٨٣) ، و " الواضح في أصول الفقه " (٣ / ٢٧٠) ، " التمهيد في أصول الفقه " ، (٢ / ٢٠٩) .

(٤) حديث " إنما الماء من الماء " حديث صحيح :

أخرجه مسلم (٣٤٣) في " كتاب الحيض " : باب إنما الماء من الماء ، وأحمد (٣ / ٢٩ ، ٣٦ ، ٤٧) ، وأبو داود (٢١٧) في " كتاب الطهارة " : باب في الإكسال .

وأما كونه منسوخاً ، فقد جاء عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال :

" إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ، ثم نهي عنها "

= وأخرجه أحمد (١١٥ / ٥) ، وابن حبان (٤٤٧ / ٣) ، وابن ماجه (٦٠٩) في " كتاب الطهارة " : باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان " ، وابن الجارود (٩٠ / ١ - ٩١) ، وابن خزيمة (١١٢ / ١ ، ١١٣) ، والبيهقي (١٦٥ / ١) ، والدارمي (٢١٣ / ١) .

من طريق الزهري ، عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب به .

وهذا إسناد صحيح . لكن قال البيهقي : " وهذا الحديث لم يسمعه الزهري من سهل ، إنما سمعه عن بعض أصحابه عن سهل " .

واستدل على ذلك بما رواه هر (١٦٥ / ١) من طريق أبي داود (٢١٤) في كتاب الطهارة : باب في الإكسال " ، وأحمد (١١٦ / ٥) ، وابن خزيمة (١١٣ / ١ - ١١٤) .

عن الزهري قال : " حدثني من أروى عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب .

قلت : ومحمّل جداً أن يكون الزهري سمعه ممن حدثه عن سهل ، ثم سمعه من سهل ، فرواه على الوجهين سيما أن الزهري سمع من سهل بن سعد ، ولم يرم الزهري بالتدليس . قال ابن حبان (٣ / ٤٤٩) :

روى هذا الخبر معمر عن الزهري من حديث غندر ، فقال : أخبرني سهل بن سعد ، ورواه عمرو بن الحارث عن الزهري ، قال : حدثني من أروى عن سهل بن سعد . ويشبه أن يكون الزهري سمع الخبر من سهل بن سعد كما قاله غندر ، وسمعه عن بعض من يرضاه عنه ، فرواه مرة عن سهل بن سعد ، وأخرى عن الذي رضى عنه .

قلت : ويؤيد هذا : الرواية التي فيها تصريح الزهري بسماعه الخبر من سهل بن سعد ، وقد أشار إليها ابن حبان ، وساقها باسناد ابن خزيمة (١١٣ / ١) .

لكنها من طريق معمر عن الزهري ، وقال الإمام ابن حجر بعد نقله قول ابن خزيمة : " أهأب أن تكون هذا اللفظة غلطاً من محمد بن جعفر أو ممن دونه ، قال ابن حجر : " قلت : أحاديث أهل البصرة عن معمر يقع فيها الوهم ، لكن في كتاب ابن شاهين ، من طريق معلى بن منصور ، عن ابن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري ، حدثني سهل ، وكذا أخرجه بقي بن مخلد في مسنده ، عن أبي كريب ، عن ابن المبارك " .

وجاء الحديث من طريق آخر أخرجه أبو داود (٢١٥) في " الطهارة " : باب في الإكسال " ، والدارمي (٢١٣ / ١) ، والبيهقي (١٦٦ / ١) ، والدارقطني (١٢٦ / ١) ، وأشار إليه ابن خزيمة (١١٤ / ١) ، ورواه ابن حبان (٣ / ٤٥٣ - ٤٥٤) .

من طريق :

محمد بن مهران ، حدثنا مبشر الحلي ، عن محمد أبي عشان ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد ، حدثني أبي بن كعب : أن الفتيا التي كانوا يفتون : أن الماء من الماء ، كانت رخصة رخصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام ثم أمرنا بالاغتسال بعد " .

وهذا الطريق صحيح البيهقي وقبله لدارقطني ، وهو حسن إن شاء الله تعالى ؛ لأجل مبشر فإنه صدوق كما سيأتي - إن شاء الله تعالى .

محمد بن مهران ، بكسر أوله وسكون الهاء ، الجمال ثقة حافظ . " التقريب " [٦٣٧٣] . =

فمنطوق الحديث : أن الغسل يجب إذا أنزل الرجل ، أو المرأة .

والمفهوم المخالف : أن الغسل لا يجب إذا جامع ولم يتزل .

فاستدل بعض الصحابة بهذا المفهوم ، ووافقهم آخرون على هذا المفهوم ، ولم يدفعوه إلا بكونه منسوخاً .

قال الإمام الشيرازي ^(١) :

" وجه الدليل : أن الأنصار استدلوا بدليل قوله : "الماء من الماء" أقرهم المهاجرون على ذلك ، واعترضوا عليه بالنسخ ، ومعلوم أن تعلق قوله : " الماء من الماء " غير منسوخ وإنما نسخ دليله ، وهذا كله اتفاق منهم على القول بدليل الخطاب " ^(٢) .

ومن الأدلة أيضاً :

ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "من مات وهو يجعل لله نداً دخل النار" .

قال عبد الله :

= ومبشر ، بكسر المعجمة الثقيلة ، ابن اسماعيل الحلبي ، صدوق من التاسعة . "التقريب" [٦٥٠٧] .

محمد بن مطرف بن داود ، أبو عشان ثقة من السابعة . "التقريب" [٦٣٤٥]

أبو حازم سلمة بن دينار ثقة عابد . "التقريب" [٢٥٠٢] .

ويؤيد هذا الحديث : ما أخرجه مسلم (٣٤٩) في " كتاب الحيض " : باب نسخ الماء من الماء ، وأحمد (٩٧ / ٦) ، مختصراً .

عن أبي موسى قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار . فقال الأنصاريون :

لا يجب الغسل إلا من الدفق ، أو من الماء ، وقال المهاجرون : بل إذا خلط فقد وجب الغسل .

قال أبو موسى : فأنا أشفيكم من ذلك ، فقمتم ، فاستأذنت على عائشة ، فأذن لي ، فقلت لها : يا أمه ، إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإني أستحييك ، فقالت : لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك ، فإنما أنا أمك . قلت : فما يوجب الغسل ؟ قالت : على التحير سقطت . قال رسول الله ﷺ : " إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومسّ الختان الختان ، فقد وجب الغسل " .

^(١) إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي ، أبو إسحاق الشيرازي شيخ الشافعية ، صاحب التصانيف التي سارت كسير الشمس فمنها " المذهب " ، و " التنبية " و " اللمع " وغيرها ، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة . انظر ترجمته ومصادرها في "طبقات الشافعية" (٤ / ٢٠٥ - ٢٥٦) .

^(٢) " شرح اللمعة " (٢ / ١٢٧) .

وأنا أقول : " من مات وهو لا يجعل لله نداً أدخله الله الجنة " ^(١).

وهذا من ابن مسعود رضي الله عنه إعمال للدليل الخطاب . ولذلك قال الخطيب البغدادي - رحمه الله - " ولم يقل عبد الله هذا إلا من ناحية دليل الخطاب " ^(٢).

وأما ورود هذا عن أئمة اللغة وكونه معروفا عندهم ، فيؤيده ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - في تأويل رضي الله عنه : " لي الواحد يحل عرضه وعقوبته " ^(٣).

^(١) أخرجه البخاري (١٢٣٨) في " كتاب الجنائز " : باب في الجنائز ، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، ومسلم (٩٢) ، في " كتاب الإيمان " : باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، من طريق : عن الأعمش عن شقيق ، قال عبد الله : فذكره .

وقد خالف أبو معاوية الرواة عن الأعمش فقلب ، فجعل المرفوع موقوفاً ، والموقوف مرفوعاً ، كما عند ابن خزيمة في " التوحيد " (٨٤٩ / ٢) ، وأحمد (٣٨٢ / ١) . وأبو يعلى (١٢٦ / ٩) . وقد أشار أحمد في مسنده (٤٢٥ / ١) إلى هذه المخالفة كأنه يوهنها ، وقال ابن خزيمة : بعد إيراد الحديث من طريق أبي معاوية عن الأعمش :

" وشعبة وابن نمير أولى بممن الخبر من أبي معاوية ، وتابعهما أيضاً سيار أبو الحكم " ثم ساق روايته . قال الحافظ في " الفتح " (١٣٤ / ٣) :

" ولم تختلف الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوعيد ، والموقوف الوعد . وزعم الحميدي في " الجمع " - تتبعه مغلطاي في شرحه ، ومن أخذ عنه : أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن نمير بالعكس بلفظ : " من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، وقلت أنا : من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار " ، وكان سبب الوهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانه والإسماعيلي من طريق وكيع بالعكس ، لكن بين الإسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كما في البخاري ، قال : وإنما المحفوظ : أن الذي قلبه أبو عوانة - وفي نسخة للفتح : أبو معاوية ، وهو الصواب - وحده ، وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه ، والصواب رواية الجماعة ، وكذلك أخرجه أحمد من طريق عاصم وابن خزيمة من طريق يسار (في نسخة سيار ، وهو الصواب) ، وابن حبان من طريق المغيرة كلهم عن شقيق ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر ، لأن جانب الوعيد ثابت بالقرآن ، وجاءت السنة على وفقه ، فلا يحتاج إلى استنباط ، بخلاف جانب الوعد ، فإنه في محل البحث .

^(٢) " الفقيه والمتفقه " (٣٢٣ / ١) ، وانظر : " إكمال المعلم " (٣٦٤ / ١) ، " روضة الناظر " (٢٢٢ / ٢) ، " قواطع الأدلة " (٢٧ / ٢) ، " الواضح " (٢٧٤ / ٣) ، " التمهيد " لأبي الخطاب (١٩٩ / ٢) ، " رسالة العكبري " ص ٩١ - ٩٢ .

^(٣) أخرجه أحمد (٢٢٢ / ٤) ، وأبو داود (٣٦٢٨) في كتاب القضاء : باب في الدين هل يحبس به ، والنسائي : (٤٦٩٣ ، ٤٦٩٤) في البيوع : باب مطل الغني ، وابن ماجه (٢٤٢٧) في الأحكام : باب الحبس في الدين والملازمة ، وابن حبان (٤٨٦ / ١١) ، والبيهقي (٥١ / ٦) والطبراني (٣١٨ / ٧) ، والحاكم (١٠٢ / ٤) ، جميعهم من طريق :

وبر بن أبي دليلة ، قال : حدثني محمد بن ميمون بن مسيكة ، عن عمر بن الشريد عن أبيه . =

قال :

" قوله : لي الواحد ، فقال : الواحد ، فاشتراط الوجد ، ولم يقل : الغريم ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون غريماً ، وليس بواحد ، وإنما جعل العقوبة على الواحد خاصة ، فهذا يبين لك : أنه من لم يكن واحداً ، فلا سبيل للطالب عليه بجبس ، ولا غيره حتى يجد ما يقضي " ^(١).

فهذا أبو عبيد - رحمه الله - من المبرزين في علم اللغة ، فما ذكره إنما هو فهمه للغة العرب ^(٢).

ومن حججهم أن ما ذكر : من زمن ، أو مكان ، أو عدد ، أو وصف ، أو غاية يفيد التخصيص . ولو لم يكن له هذا لكان تطويلاً للكلام ، وتكثريراً دون تحصيل فائدة ، وهذا مما تتره عنه النصوص الشرعية . ثم هو عدول عن الأخصر ، مع أنه ﷺ أوتي جوامع الكلم ^(٣).

= هذا إسناد ضعيف .

وبر : وثقه ابن معين وابن حبان ، وقد روى عنه الثوري وابن المبارك ووكيع ، وقال الذهبي : ثقة ، وذكره ابن حجر في " التقريب " [٧٤٤٦] ولم يحتج فيه شيئاً . وانظر " تهذيب التهذيب " (١١ / ٩٩) ، " الكاشف " (٣ / ٢٠٦) .

ومحمد بن ميمون هو محمد بن عبد الله بن ميمون . قال الحافظ فيه " مقبول " كما في " التقريب " [٦٠٩١] وقال الذهبي :

لم يرو عنه غير وبر ، وقال ابن المديني : مجهول ، ووثقه ابن حبان ، كعاداته في توثيق المجاهيل . انظر : " تهذيب التهذيب " (٩ / ٢٤٣) ، وقد أثني عليه خيراً الراوي عنه . وأهل العلم يعتمدون ذلك إذا كان الراوي من أهل الخبرة بهذا الشأن .

وعمر بن الشير ثقة . انظر " التقريب " [٥٠٨٤] .

والحديث علقه البخاري في صحيحه (٧٥ / ٥) بصيغة التمريض ، فقال : " ويذكر عن النبي ﷺ : لي الواحد ... " وقال الحاكم : " صحيح الاسناد ولم يخرجاه " . وحسن إسناده الحافظ في الفتح (٥ / ٧٦) والله أعلم .

^(١) " غريب الحديث " (١ / ٣٠١ - ٣٠٢) .

^(٢) انظر : " الواضح " (٣ / ٢٧٤) ، " قواطع الأدلة " (٢ / ٢١ - ٢٢) ، " شرح الكوكب المنير " (٣ / ٥٠٣ - ٥٠٤) ، (٢ / ٤٦٤) .

^(٣) انظر : " السراج الوهاج " (١ / ٤١٩) ، " التبصرة " ص ٢٢ ، " شرح مختصر الروضة " (٢ / ٧٢٥) ، " الفقيه والمتفقه " (١ / ٣٢٣ - ٣٢٤) ، " الواضح " لابن عقيل (٣ / ٢٧١) ، " رسالة في أصول الفقه " للعكبري ص ٩٤ ، " شرح المنهاج " للأصفهاني (١ / ٢٩٢) ، " روضة الناظر " (٢ / ٢٠٨) ، " أصول الفقه " لابن مفلح (٣ / ١٠٧٥) .

قلت : وأيضاً هو إيهام للسامع مع عدم ما يدعو إليه .

قال الإمام السمعاني :

" واستدل كثير من أصحابنا في هذه المسألة بالفصل المعروف المتداول بين الفقهاء وهو : أن الصفة نطق من صاحب الشرع ، تكلف ذكرها ، فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ، لأن طلب الفوائد من كلام صاحب الشرع واجب ما أمكن . ولا يجوز استعمال طريق يؤدي إلى إلغاء كلامه ، وإخلائه عن الفائدة . وما قلتم يؤدي إلى هذا . يدل عليه : أن التقييد بالصفة تخصيص ، فوجب أن يخص الخطاب كسائر الدلائل المخصصة للعمومات ^(٢) .

قلت : ومن الحجج أيضاً أننا رأينا الشارع الحكيم لا يضيف لفظة إلا ولها تأثير في الحكم ، وهذا أمر معلوم لمن تدرس في أدلة الشريعة ^(٣) .

الترجيح

الراجح من قولي أهل في هذه المسألة : أن دليل الخطاب حجة ، وأنه دليل من الأدلة الشرعية ، وفي أدلة الجمهور التي ذكرتها دليل واضح ، وبرهان بين على صحة دليل الخطاب .

(٢) " قواطع الأدلة " (٢ / ٣٠ - ٣١) .

(٣) انظر : " شرح مختصر الروضة " (٢ / ٧٢٨) ، " روضة الناظر " (٢ / ٢٠٨) .

المسألة التاسعة :

[٣٣] هل تؤخذ الزكاة من كافر ؟

قال ابن حزم رحمه الله :

" وَلَا تُؤْخَذُ زَكَاةٌ مِنْ كَافِرٍ - لَا مُضَاعَفَةٌ وَلَا غَيْرَ مُضَاعَفَةٍ ، لَا مِنْ بَنِي تَغْلِبٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ كَذَلِكَ إِلَّا فِي بَنِي تَغْلِبٍ خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الزَّكَاةُ مُضَاعَفَةً ، وَاحْتَجُّوا بِخَبَرٍ وَاهٍ مُضْطَرِبٍ فِي غَايَةِ الْاضْطِرَابِ ^(١) ، ثُمَّ قَالَ رَادَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ :

وَلَا خِلَافَ لِلْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] فَقَالُوا هُمْ : إِلَّا بَنِي تَغْلِبٍ فَلَا يُؤَدُّونَ الْجِزْيَةَ ، وَلَا صَغَارَ عَلَيْهِمْ ؛ بَلْ يُؤَدُّونَ الصَّدَقَةَ مُضَاعَفَةً ؛ فَخَالَفُوا الْقُرْآنَ ، وَالسُّنَنَ الْمَنْقُولَةَ نَقْلَ الْكَافَةِ (بِخَبَرٍ لَا خَيْرَ فِيهِ " ^(٢) .

(١) سيأتي ذكره ، وهو خبر عمر في مضاعفة الجزية على بني تغلب .

(٢) انظر : " المحلى " (٤ / ٢٣٢ - ٢٣٣) .

الدراسة

من المتفق عليه عند أهل العلم أن الزكاة لا تؤخذ من كافر . قال الإمام ابن قدامة رحمه الله :

" فأما الكافر ، فلا خلاف في أنه لا زكاة عليه " ^(١) ، وكذا حكى هذا الإمام ابن مفلح ، فعندما ذكر المسألة رمز إليها بحرف (ع) وهذا يعني إجماع أهل العلم على هذه المسألة كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه ^(٢) .
ولذلك لم يذكر ابن حزم في هذه المسألة خلافاً لأحد من أهل العلم ، اللهم إلا في بني تغلب .

وسنحقق بمشيئة الله تعالى ما أخذ من بني تغلب ، ما هو ؟ هل كان زكاة ؟ أم كان جزية ؟ .

أما ابن حزم رحمه الله فرأى أن الزكاة لا تؤخذ منهم ، وشنع على من قال بأخذها من نصارى بني تغلب ، قائلاً : إنهم - بني تغلب - كغيرهم ممن تؤخذ منه الجزية . لقوله سبحانه : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾

ووجهة : أن الحكم في الآية عام ، فكل من كان من أهل الكتاب ، فالجزية عليه لازمة ، فمن خص فئة أو طائفة ، فقد خالف مقتضى النص القرآني .
ويؤيد هذا أن الزكاة طهرة . والكافر ليس أهلاً لذلك . وأيضاً : الصدقة لا تقبل من كافر ، فلما تقبل من بني تغلب ؟ !
وأيضاً : أن الجزية إنما ضربت صغاراً وذلة . فإذا أخذت الزكاة لم تكن كذلك وانتفى المقصود من الجزية .

وهذا مذهب الإمام عمر بن عبد العزيز ^(٣) ، كما أنه مذهب المالكية ^(٤) ، وقريب منه الشافعية ، فإنهم يرون ما يؤخذ منهم جزية لا صدقة ، وحكمها عندهم حكم الجزية ، فلا تؤخذ من صبي ، ولا مجنون ، ولا امرأة ، ولو كانت

(١) " المغني " (٤ / ٦٩) .

(٢) انظر : " الفروع " (٢ / ٢٤٨) .

(٣) انظر : المغني (١٣ / ٢٢٤)

(٤) انظر " التمهيد " (١١ / ٢٢١ - ترتيب المغراوي) ، " شرح الزرقاني " (٢ / ١٤٢) ، " المدونة "

صدقة لأخذوها منهم ، فالشافعية يرون أخذ الزكاة من مال هؤلاء . ولكنهم يرون أنه لا بأس بتسميتها زكاة ، إذا احتيج إلى ذلك ، ولعل هذا ما لا يوافقهم عليه ابن حزم ، وهو في الحقيقة خلاف لفظي .

قال الإمام النووي :

" ولو قال قوم : تؤدى الجزية باسم صدقة لا جزية ، فلإمام إجابتهم إذا رأى ، ويضعف عليهم الزكاة ، فمن خمسة أبعة شاتان ، وخمسة وعشرين بنتا مخاض ... ثم المأخوذ جزية ، فلا يؤخذ من مال من لا جزية عليه " ^(١) .

ويستدلون على هذا بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما أخذها من نصارى بني تغلب إنما أخذها على أنه جزية ، ولذلك قال :

" هؤلاء حمقى أبو الاسم ، ورضوا بالمعنى " ^(٢) .

وخالف الأحناف والحنابلة ، فقالوا : تؤخذ منهم الزكاة من أموالهم ومواشيهم وثمرهم ، مثلي ما يؤخذ من المسلمين . ولذلك ؛ فهم يرون أخذها من مال المرأة ، لأنها زكاة ، ولو كانت عندهم جزية « لم يروا أخذها منها ، لأنه لا جزية على المرأة - عندهم - » ^(٣) .

وسبب الخلاف ما رواه أبو عبيد عن داود بن كردوس ، قال :

صالت عمر بن الخطاب عن بني تغلب بعد ما قطعوا الفرات ، وأرادوا اللحق بالروم على : أن لا يصبغوا صبيانهم ، ولا يكرهوا على دين غير دينهم ، وعلى أن عليهم العشر مضاعفاً من كل عشرين درهماً درهم " .

^(١) " منهاج الطالبين " ومعه " مغنى المحتاج " (٤ / ٣٣٣ - ٣٣٤) وانظر : " المذهب " (٢١ / ٢٩٥) ، " روضة الطالبين " (١٠ / ٣١٦ - ٣١٧) .

^(٢) سيأتي تخريجه بمشقة الله تعالى ضمن دليل القول الثاني .

^(٣) انظر : " للغني " (١٣ / ٢٢٣ - ٢٢٥) ، " الفروع " (٦ / ٢٤٤) ، " شرح مختصر الخرقى " للزرکشي (٦ / ٥٧٨ - ٥٧٩) ، " المبدع " (٣ / ٤٠٦ - ٤٠٧) ، " أحكام أهل الذمة " (١ / ٢٠٦ - ٢١١) ، " البناء " (٦ / ٦٩٢) ، " شرح فتح القدير " (٦ / ٦٠ - ٦١) ، " الشرح الكبير " (١٠ / ٤٠٥ - ٤٠٩) .

وعن زرعة بن النعمان أو النعمان بن زرعة ، أنه سأل عمر بن الخطاب ،
وكلمه في نصارى بني تغلب .

وكان عمر قد همّ أن يأخذ منهم الجزية ، ففترقوا في البلاد ، فقال : النعمان أو
زرعة بن النعمان لعمر : يا أمير المؤمنين : إن بني تغلب ، قوم عرب يأنفون من
الجزية ، وليست لهم أموال إنما هم أصحاب حروث ، ومواش ، ولهم نكاية في
العدو ، فلا تعن عدوك عليهم بهم ، قال : فصلحهم عمر بن الخطاب ، على أن
أضعف عليهم الصدقة ، واشترط عليهم أن لا ينصروا أولادهم ^(١) .

(١) أخرجه أبو عبيد في " الأموال " (ص ٢٣ - ٣٤) بالسياقين المذكورين .

ومدار هذا الخبر - وإن اختلف السياق ، لكن موطن الحجة واحد وهو تضعيف الصدقة على بني
تغلب - على السفاح بن مطر .

فروى السياق الأول عن داود بن كردوس ، والثاني عن النعمان بن زرعة أو زرعة بن النعمان .
إلا أن السفاح في الأثر الثاني نسب إلى المثني ، ولم أحد في الرواة من اسمه السفاح بن المثني ، بينما نجد
الأول مذكوراً في كتب الرجال .

فعلسهما واحد ، ويؤيد ذلك أن البخاري ساق الخبر الذي فيه السفاح بن المثني في ترجمة السفاح بن
مطر مما يدل على أنهما واحد عنده ، فالتعديله أعلم .

وقد ذكره البخاري في تاريخه الكبير (٤ / ٢١٢ - ٢١٣) وابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٤ / ٣٢٣)
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في ثقافته (٦ / ٤٣٥) .
وقد روى أول الأثرين مختصراً يحيى بن آدم " في الخراج " (ص ٦٦ ، ٦٧) من طريق :
أبي إسحاق الشيباني ، عن السفاح ، وكذا البيهقي في سننه (٩ / ٢١٦) .
والسفاح هذا قال عنه ابن حجر في " التقريب " [٢٤٤٦] : مقبول .

وعلى كل ، فلعل مثل هذا شهرته تغني ، فإن هذه الواقعة مشهورة عند أهل السير ، فيبعد أن تكون
مكذوبة مختلقة ، وكم من قصة أو واقعة لا تثبت من جهة الإسناد ، ومع هذا قال العلماء : شهرتها
تغني عن إسنادها ، وهذه لا شك أولى . فمثلها ينتشر ويعلم ويتناقله الناس ، سيما أنه فعل من أفعال
عمر الخليفة الملهم ، ثم يوافقه عليه جل الصحابة رضي الله عنهم . ولقد قال الإمام الشافعي رحمه الله عقيب هذا
الأثر :

" وهكذا حفظ أهل المغازي ، وساقوه أحسن من هذا السياق ، فقالوا : رامهم على الجزية ، فقالوا :
نحن عرب لا نؤدي ما يؤدي العجم ، ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض . يعنون الصدقة ،
فقال عمر رضي الله عنه : هذا فرض على المسلمين ، فقالوا : فزد ما شئت بهذا الاسم ، لا باسم الجزية ، ففعل ،
فتراضى هو وهم على أن ضعّف عليهم الصدقة " . نقله البيهقي في سننه (٩ / ٢١٦) .

ولما ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى الحديث الذي رواه أو داود في سننه (٤٠ / ٣٠٤) وفيه أن النبي
هو الذي صالحهم - والحديث ضعيف جداً - قال : والمشهور أن عمر هو الذي صالحهم =

قال أبو عبيد :

والحديث الأول - حديث داود بن كردوس ، وزرعة أو النعمان - : هو الذي عليه العمل ^(١).

وقال الموفق ابن قدامة :

" فاستقر ذلك من قول عمر ، ولم يخالفه أحد من الصحابة ، فصار إجماعاً . وقال به الفقهاء بعد الصحابة " ^(٢) .

كما أيدوا مذهبهم - أصحاب القول الثاني - بأن بني تغلب حينما سألوا عمر ، سألوه أن يأخذ منهم ما يأخذ بعضكم من بعض . فأجابهم عمر إليه بعد الامتناع منه ، والذي يؤخذ من المسلمين هو الزكاة .

الترجيح

الراجح في هذه المسألة - إن شاء الله تعالى - من القولين السابقين ، هو : أنه لا تؤخذ الزكاة من الكافر ، وذلك لعموم الآية التي فيها أخذ الجزية من أهل الكتاب ، ولأن الزكاة إنما شرعت لتطهير المسلم وتزكيتة ، وليس الكافر أهلاً لذلك .

لكن إذا اقتضت المصلحة أن تؤخذ منهم باسم الصدقة ، فلا بأس ، كما فعل عمر رضي الله عنه ، وأقره عليه الصحابة رضي الله عنهم . وهذا الرأي يجتمع مع قولنا : إن الجزية مرجعها إلى الإمام ، فإذا اقتضت المصلحة أن يأخذ من أهل الذمة الجزية باسم الصدقة ، وسواء كان المأخوذ منهم أكثر من دينار ، أو أقل ، فلإمام ذلك ، فهذه الأمور مدارها على المصلحة . فولي أمر المسلمين ينظر من الشئون الأصلح للإسلام وأهله ، فيعمله . وفي صنيع عمر رضي الله عنه دليل على هذا . وبالله تعالى التوفيق .

= كما في " أحكام أهل الذمة " (١ / ٢٠٧) . فشهرة هذا الأثر بين الناس وتداولهم له كافية لإثباته ، ومغنية عن إسناده والعلم عند الله تعالى .

(١) " الأموال " ص ٣٤ .

(٢) " المغني " (١٣ / ٢٢٤) .

المسألة العاشرة :

[٣٤] من أهرق خمرًا لذمي ؛ فهل يضمه ؟

يرى ابن حزم : أن من أهرق خمرًا لمسلم أو لذمي ؛ فلا شيء عليه . وقال منكرًا على المخالفين :

" وَقَالَ الْحَنَفِيُّونَ : إِنْ أَهْرَقَ خَمْرًا لِذِمِّيٍّ مُسْلِمٍ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ، وَإِنْ أَهْرَقَهَا ذِمِّيٌّ فَعَلَيْهِ مِثْلُهَا . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا بَاطِلٌ ، وَلِلَّاهِ قِيمَةٌ لِلْخَمْرِ ، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْعَهَا وَأَمَرَ بِهَرَقِهَا ، فَمَا لَا يَحِلُّ بَيْعُهُ وَلَا مَلِكُهُ ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ . فَإِنْ قَالُوا : هِيَ أَمْوَالُ أَهْلِ الذِّمَّةِ ؟ قُلْنَا : كَذَبْتُمْ وَمَا جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى مُذْ حَرَّمَهَا مَالًا لِأَحَدٍ ، وَلَكِنْ أَخْبَرُونَا : أَهِيَ حَلَالٌ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ ؟ أَمْ هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ ؟ فَإِنْ قَالُوا : هِيَ لَهُمْ حَلَالٌ كَفَرُوا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ فِيمَا نَعَاهُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ : ﴿ وَلَا يَحْرِمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

وَلَا يَخْتَلِفُ مُسْلِمَانِ فِي أَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ لَازِمٌ لِلْكَفَّارِ لُزُومُهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَبْعُوثٌ إِلَيْهِمْ كَمَا بُعِثَ إِلَيْنَا ، وَأَنَّ طَاعَتَهُ فَرَضٌ عَلَيْهِمْ كَمَا هِيَ عَلَيْنَا . فَإِنْ قَالُوا : بَلْ هِيَ عَلَيْهِمْ حَرَامٌ . قُلْنَا : صَدَقْتُمْ فَمَنْ أَثْلَفَ مَالًا لَا يَحِلُّ تَمْلِكُهُ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ ^(١) : نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، نَا اللَّيْثُ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ ، وَالْمَيْتَةِ ، وَالْخَنَازِيرِ ^(٢) .

^(١) هو في السنن (٣٤٨٦) في كتاب البيوع : باب ثمن الخمر والميتة .

رجال الإسناد :

يزيد بن أبي حبيب المصري ، أبو رجاء ، واسم أبيه سويد ، واختلف في ولائه ، ثقة فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين . " التقريب " [٧٧٥١] .

^(٢) أخرجه البخاري (٢٢٣٦) في كتاب البيوع : باب بيع الميتة والأصنام ، و"مسلم" (١٥٨١) في كتاب المساقاة : باب تحريم بيع الخمر .

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَسْتَحِلُّ مُسْلِمٌ أَنْ يُبَيِّحَ ثَمَنَ بَيْعِ حَرَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى !؟ أَمْ
 كَيْفَ يَسْتَحِلُّ مُسْلِمٌ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهَا مَالٌ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ تُضْمَنُ لَهُمْ ؟
 حَاشَا لِلَّهِ مِنْ هَذَا " (٣) .

(٣) " المحلى " (٦ / ٤٤٦ - ٤٤٨) .

الدراسة

عند النظر في كلام ابن حزم السابق نجد أنه يرى أن إتلاف خمر الذمي هدر ، ولا ضمان على متلفه ، ودليله على ما ذهب إليه : أن تحريمها لازم على جميع الخلق : مسلمهم ، وكافرهم ؛ لأن الله أخير عن أهل الكتاب انهم لا يلتزمون ما حرم الله ورسوله ﷺ وعابهم على هذا ، وجعله موجبا لقتالهم ؛ فدل على انهم مخاطبون كالمسلمين بتحريم الخمر . وإذا ثبت كونها محرمة عليهم ، فالحرم لا ثمن له ، ولا ضمان على متلفه .

وقد اختلف أهل العلم في المسألة على قولين اثنين ، هما :
القول الأول : أنها لا تضمن .

وهذا مذهب ابن حزم ، وإليه ذهب الشافعية والحنابلة ^(١) .

القول الثاني : أنها تضمن من المسلم بقيمتها ، ومن الذمي بمثلها .
وهذا ما ذهب إليه الأحناف والمالكية ^(٢) .

وهذه المسألة لم أجد فيها لكلا القولين أدلة نصية ، وقد وجدت لأرباب القول الأول دليلا نظريا ، قال الإمام الموفق ابن قدامة :

" ما حرم بيعه لا حرمة لم تجب قيمته ، كالميتة ، ولأن ما لم يكن مضمونا في حق المسلم ، لم يكن مضمونا في حق الذمي ، كالمرتد . ولأنها غير متقومة ، فلا تضمن كالميتة ، ودليل أنها غير متقومة في حق المسلم ، فكذلك في حق الذمي ، فإن تحريمها ثبت في حقهما ، وخطاب النواهي يتوجه إليهما ، فما ثبت في حق أحدهما ، ثبت في حق الآخر " ^(٣) .

(١) انظر : " المغني " (٤٢٥ / ٧) ، " شرح الزركشي " (١٨٣ / ٤) ، " الشرح الكبير " لشمس الدين ابن قدامة (١١٨ / ١٥) ، " الفروع " (٣٦٩ / ٤) ، " المذهب " (٣٩٠ / ١٤) " مغني المحتاج " ، (٣٦٨ / ٢) . " روضة لطالين " (١٧ / ٥) ، " المبدع " (١٥١ / ٥ - ١٥٢) .

(٢) " جواهر الإكليل " (١٤٩ / ٢) ، " التاج والأكليل " (٢٨٠ / ٥) ، " بدائع الصنائع " (٢١٨ / ٧) ، " الهداية شرح البداية " مع تكملة شرح فتح القدير " (٣٦٥ - ٣٦٦) .

(٣) " المغني " (٤٢٥ / ٧) ، وانظر " شرح الزركشي " (١٨٣ / ٤) ، " الشرح الكبير " لشمس الدين ابن قدامة (١١٨ / ١٥) و " الفروع " (٣٦٩ / ٤) ، " المذهب " (٣٩٠ / ١٤) ، " مغني المحتاج " (٣٦٨ / ٢) ، " روضة لطالين " (١٧ / ٥) ، " المبدع " (١٥١ / ٥ - ١٥٢) .

إذا ، فالخمر لا قيمة لها لأنها محرمة ، وليست مالا ، وإن شربها أهل الكتاب ، فمن ألتفها من مسلم أو ذمي ، وسواء كانت لمسلم أو ذمي ، فإنها لا تضمن ، وذلك لأننا نحكم الناس بشرعنا لا بشرعهم .

ولذلك ، فإن أهل الكتاب لو أتونا متخاصمين ، فإننا نحكم بينهم بما نعتقد في ديننا لا بما يعتقدونه هم في دينهم ، قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٩] .

إذا علم هذا ، فلو جاءنا ذمي أريق خمره ، وقال اشتريتها بثمن باهض ، وبتكلفة مرهقة ، فأنا طلب قيمتها أو مثلها ، قلنا له : لك التراب ، لأن هذه لا قيمة لها في شرعنا .

وهذا الدليل - في نظري - أقوى أدلة هذا القول .

لكن ، قد يشكل على هذا الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه إذ قال له بلال رضي الله عنه : إن عمالك يأخذون الخمر والخنازير في الخراج ؟ فقال : لا تأخذوها منهم ، ولكن ولوهم أنتم بيعها ، وخذوا أنتم من الثمن ^(١) .

فقوله : " من الثمن " يدل على أنها مال ، لأن المال هو الذي له ثمن .

لكن يقال إيضاحا لمعاد عمر رضي الله عنه : إن مراده بالثمن : أي الذي يتبايعون به بينهم ، لا أن لها ثمناً عندنا ، وفي شرعنا ، ولسنا مطالبين بالبحث ورائهم ، هل المال الذي يعطونا إياه ، من حلال ، أم من حرام ؟

وقال الإمام أبو عبيد :

" يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير ، من جزية رؤوسهم وخراج أراضيهم ، بقيمتها ، ثم يتولى المسلمون بيعها ، فهذا الذي أنكره بلال ، ونهى عنه عمر ، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها ، إذا كانوا أهل الذمة للتولين لبيعها ، لأن الخمر والخنزير مال من أموال أهل الذمة ، ولا تكون مالا للمسلمين " ^(٢) .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب " الأموال " ص ٥٤ .

(٢) " الأموال " لأبي عبيد ص ٥٤ - ٥٥ . وانظر : " المغني " (٧ / ٤٢٥) .

الترجيح

الذي يترجح لي من القولين ، هو : القول بعدم ضمان الخمر على متلقيها ، وذلك ؛ لأن الله حرم الخمر ، وأهل الكتاب مخاطبون بهذا . فإذا ثبت كون الخمر محرمة في حق أهل الكتاب ، ثبت أنه لا قيمة لها ، إذ لا قيمة لمحرّم . ولذا ؛ فلو أهرق خمر مسلم ، أو ذمي لم تضمن .

المسألة الحادية عشرة :

[٣٥] من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة .

يرى ابن حزم - رحمه الله - أن من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة فإن له إمساك الأربع الأول اللاتي عقد عليهن أولاً ، وتسريح ما سواهن. فهذا هو يقول منكراً على من تمسك من أهل العلم بأحاديث تخيير من أسلم ، وعنده أكثر من أربع نسوة :

" وَتَرَكُوا أَيْضاً مَا فِيهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُحْرِمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٢٩] ، وَتَعَلَّقُوا بِحَدِيثِ تَخْيِيرِ مَنْ أَسْلَمَ ، وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ أَحَدٌ نَكَحَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِكَاحَاتٍ جَائِزَاتٍ ، لِأَنَّ نِكَاحَ مَنْ نَكَحَ خَامِسَةً الْيَوْمَ بَاطِلٌ حِينَ عَقْدِهِ إِيَّاهُ ، مَفْسُوخٌ لَا يَجُوزُ - وَإِنْ جَوَّزَهُ الْكُفَّارُ - لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَهُ ، وَتَحْرِمُ اللَّهُ تَعَالَى لَاحِقٌ بِهِمْ لَازِمٌ لَهُمْ " (١).

(١) " الإحكام في أصول الأحكام " (١ / ٢٤٣ - ٢٤٤) .

الدراسة

إذا أسلم الكافر ، وكان قد تزوج حال كفره بأكثر من أربع نسوة ، فماذا نقول له ؟ هل نقول له : نكاح ما زاد على أربعة باطل ، ويجب أن تطلق من نكحتها بعد الرابعة ؟ أم نقول له : تخير منهن أربعاً ؟

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن نكاح الكافر ما زاد على الرابعة باطل ؛ فلا تخير .

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله تعالى ، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ^(١).

القول الثاني : أنه يخير منهن أربعاً ، ويفارق ما سواه .

وهذا مذهب الجمهور من أهل العلم ^(٢).

أما دليل ابن حزم ، فقد سبق ذكره ، إلا أنه مخالف لما استدلل به الجمهور من أحاديث ، منها :

حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - :

" أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة ، فأمره رسول الله ﷺ أن يختار أربعاً منهن " ^(٣).

(١) انظر : " بدائع الصنائع " (٢ / ٤٦٥) ، " مختصر اختلاف الفقهاء " (٢ / ٣٣٥) .

(٢) انظر : " جواهر الإكليل " (١ / ٢٩٧) ، " التاج والإكليل " (٣ / ٤٨٠) ، " التمهيد " (١٠ / ٧٤) ، " المهذب " (١٧ / ٤١٠) ، " روضة الطالبين " (٧ / ١٥٦) ، " مغني المحتاج " (٣ / ٢٦٠) ، " المغني " (١٠ / ١٤ - ١٥) ، " الشرح الكبير " (٢١ / ٤٥ - ٤٦) ، " المبدع " (٧ / ١٢٣ - ١٢٤) ، " الكافي " (٤ / ٣١٦ - ٣١٧) ، " شرح الزركشي " (٥ / ٢٠٩ - ٢١٠) ، " كشف القناع " (٥ / ١٣٤ - ١٣٥) ، " نيل الأوطار " (٦ / ١٦٣ - ١٦٤) ، " سبل السلام " (٦ / ٦٦ - ٦٨) ، " عون المعبود " (٦ / ٣٢٧ - ٣٣١) ، " تحفة الأحوذى " (٤ / ٢٧٨ - ٢٧٩) ، " معانم السنن " (٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥) ، " شرح السنن " (٩ / ٩١ - ٩٢) ، " أحكام أهل الذمة " (٢ / ٦٩٦ - ٧١٦) (٣) أخرجه أحمد (٢ / ١٣) ، والشافعي (٢ / ٤٩) ، والترمذي (١١٢٨) في النكاح : باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ، وابن ماجه (١٩٥٣) في النكاح : باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ، والدارقطني (٣ / ٢٧٠) ، و " الحاكم " (٢ / ١٩٢) و البيهقي (٧ / ١٤٩) ، (١٨١) ، والسبغوي (٩ / ٨٩) ، وابن عدي في الكامل (١ / ١٧٨) ، وابن عبد البر في التمهيد (١٠ / ٧١ - فتح البر) .

جميعهم من طريق : معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن أبيه =

= وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. إلا أن بعض الحفاظ أعلوه بالإرسال ، منهم : البخاري ومسلم وأبو زرعة وأبو حاتم ، وأحمد وابن عبد البر ، وابن عدي.
قال الترمذي عقب إخرجه الحديث :

" هكذا رواه معمر عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : هذا حديث غير محفوظ ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري ، قال : حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة ، قال محمد : وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه ، فقال له عمر : لتراجعن نساءك ، أو لأرجمن قبرك ، كما رجم قبر أبي رغال ". وذكر هذا الترمذي أيضاً في " العلل الكبير " (١ / ٤٤٥ - ٤٤٦) .

ونقل الحاكم عن الإمام مسلم أن هذا مما وهم فيه معمر ، قال :
" وقد حكم الإمام مسلم بن الحجاج أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة ، فإن رواه عنه ثقة خارج البصريين حكمنا بالصحة ". واعتمد الحاكم على هذه القاعدة من الإمام مسلم في حديث معمر ، فقال :

" فوجدت سفیان الثوري وعبد الرحمن بن محمد المحاربي وعيسى بن يونس وثلاثتهم كوفيون حدثوا به عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه . ثم ساق أسانيد هؤلاء.
وكذا صنع الإمام ابن حبان والبيهقي مستدلين على صحة الحديث بهؤلاء الرواة ، وكوهم ليسوا من أهل البصرة : فمنهم الكوفي ومنهم من هو من أهل خراسان ، ومن أهل اليمامة .
لكن الحفاظ ابن حجر رد هذا ، فقال :

" قلت : ولا يفيد ذلك شيئاً ، فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة ، وإن كانوا من غير أهلها " لكن ، كون سماع هؤلاء على تفرق بلدانهم من معمر في غير البصرة - وربما في بلد معمر - أقرب من سماعهم للحديث من معمر بالبصرة . سيما أن العالم تكثر الرحلة إليه ، وتعلو الهمة إلى الأخذ منه ، والرحلة إنما تكون إلى بلد العالم . لكن الحفاظ أورد العلة القادحة ، فقال :
" وعلى تقدير تسليم أنهم سمعوا منه بغيرها ، فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب ، لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة ، وأما إذا رحل ، فحدث من حفظه بأشياء ، وهم فيها ، اتفق على ذلك أهل العلم به ، كابن المديني والبخاري وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم ". التلخيص الحبير " (٣ / ١٦٨) .

قلت : ومن أين لنا أن هؤلاء إنما سمعوا منه في غير بلده ، سيما أن معمر كان من الحفاظ الذين يرغب في السماع منهم والأخذ عنهم ، فلا ترد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا ، والأصل عدم الخطأ سيما مع توافر هذا القرائن للتؤيدة ضبط الرواي . وهب أن الأمر كما ذكر الحفاظ - أعني أن هؤلاء سمعوا منه في غير بلده ، وما حدث به في غير بلده يهم فيه - فالعبرة في المروي أن يقوم لدينا ما يدل على عدم الخطأ فيه ، وقد توفر لدينا هذا. إذ أن معمر أخذ عنه أهل البصرة هذا الحديث ، وكذلك أخذه عنه أهل الكوفة وأهل خراسان واليمامة ، على وجه واحد ، أفلا يدل هذا على أن معمر ضبطه وجوده .

فالذين روه عن معمر موصولاً جمع من الحفاظ مع تباين أوطانهم وهم :
إسماعيل بن عليه ، وغندر ، ويزيد بن زريع ، وسعيد ، وعيسى بن يونس ، والفضل بن موسى ، ومروان بن معاوية ، وعبد الرحمن المحاربي ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن أبي كثير =

= وقد رواه مرسلًا عن معمر عن الزهري : سفيان بن عيينة ، كما عند الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٥٣ / ٣) . وكذا عبد الرزاق ، والدارقطني (٣ // ٢٧٠) . والبيهقي (١٨٢ / ٧) .
رواه عن الزهري مرسلًا : مالك في الموطأ (٥٨٦ / ٢) ، ومن طريقه الشافعي في "الأم" (٥ / ٤٩) ، والدارقطني (٣ / ٢٧٠) .

ورواه شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، قال : حدثت عن محمد بن سويد الثقفي ، أن غيلان بن سلمة . وهذا ما أشار إليه البخاري .

وروى من وجه آخر عن الزهري عن عثمان بن محمد بن أبي سويد : رواه الدارقطني (٣ / ٢٧٠) أشار إليه البيهقي (١٨٢ / ٧) وكان قد ساق إسناده إلى الزهري قال :

بلغنا عن عثمان بن أبي سويد قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال لغيلان بن سلمة لما أسلم وتحتة عشر نسوة : "اختر منهن أربعاً وطلق سائرهن" . وكذا رواه الدارقطني (٣ / ٢٧٠) .

قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٣ / ٤٩٧ - ٤٩٨) :

"وهذا هو الحديث الذي اعتمد هؤلاء في تخطئة معمر فيه ، وما ذلك بالبين ، فإن معمرًا حافظ . ولا بعد في أن يكون عند الزهري في هذا كل ما روى عنه .

وإنما اتجهت تخطئتهم رواية معمر هذه ، من حيث الاستبعاد أن يكون الزهري يرويه بهذا الإسناد الصحيح : عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ ، ثم يحدث به على تلك الوجوه الواهية .
تارة يرسله من قبله .

وتارة عن عثمان بن محمد بن أبي سويد ، وهو لا يعرف البتة .

وتارة يقول : بلغنا عن عثمان هذا .

وتارة عن محمد بن سويد الثقفي .

وهذا عندي غير مستبعد أن يحدث به على هذه الوجوه كلها ، فيعلق كل واحد من الرواة عنه منها بما تيسر له حفظه ، فرما اجتمع كل ذلك عند أحدهم ، أو أكثره ، أو أقله" . ثم قال :

" والمتحصل من هذا ، هو أن حديث الزهري عن سالم عن أبيه من رواية معمر في قصة غيلان صحيح ، ولم يعتل عليه من ضعفه بأكثر من الاختلاف على الزهري ، فاعلم ذلك" .

وقد تبع معمرًا بحر السقاء فرواه موصولاً ، كما عند الطبراني (١٨ / ٢٦٣) .

وبحر ضعيف .

وقد روى الحديث من طريق آخر :

من طريق سيف بن عبد الله عن سرار بن محشر عن أيوب عن نافع وسالم عن ابن عمر : أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده تسع نسوة ، فأمر رسول الله ﷺ أن يختار منهن أربعاً ، فلما كان زمن عمر طلق نساءه ، وقسم ماله فقال له عمر ﷺ : لترجعن ...)

أخرجه البيهقي (٧ / ١٨٣) ، والدارقطني (٣ / ٢٧١ - ٢٧٢) وعزاه ابن حجر في التلخيص

(٣ / ١٦٩) إلى النسائي وساق إسناده ، وكذا ابن كثير في الإرشاد (٢ / ١٦٠) .

=

وقال الحافظ في التلخيص (٣ / ١٦٩) :

واحتجوا بحديث نوفل بن معاوية ، قال : أسلمت وتحتي خمس نسوة ، فسألت النبي ﷺ فقال : " فارق واحدة ، وأمسك أربعاً ، فعمدت إلى أقدمهن عندي عاقر منذ سنين سنة ، ففارقتها " (١) .

= " ورجال إسناده ثقات ، ومن هذا الوجه أخرجه الدار قطني ، واستدل به ابن القطان على صحة حديث معمر " . لكن الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣٣٥ / ٥) قال : " وفي إسناده مقال " . وإسناد هذا الحديث لا يترل عن درجه الحسن .

سيف بن عبد الله الحرمي : قال ابن حجر : صدوق ربما خالف " ، " التقريب " [٢٧٣٨] . وسرار بن محشر قال البيهقي عنه (١٨٣ / ٧) : " بصري ثقة " ، وكذا قال الحافظ في " التقريب " ، [٢٢٢٨] وضبطه بفتح أوله وتشديد الراء ، ابن محشر ، بضم الميم وفتح الجيم وتشديد المعجمة المكسورة .

قلت : وبهذا الطريق أيضاً استدلل الحافظ ابن كثير على صحة حديث معمر الموصول ، كما في : " الإرشاد " (١٦٠ / ٢) .

وللحديث طريق أخرى :

أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٣١٥ / ١٢) قال :

" حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ، حدثني أبي ، عن أبيه ، عن النعمان بن المنذر ، عن سالم ، عن أبيه ، أن غيلان بن سلمة ، ذكره . وهذا إسناد ضعيف .

شيخ الطبراني ، قال عنه ابن حجر في اللسان : له مناكير . وقال أبو أحمد الحاكم :

فيه نظر " . وانظر ترجمته في " بلغة القاصي " ص ٨٠ .

ومحمد بن يحيى ذكره ابن حبان في الثقات (٧٤ / ٩) فقال :

" محمد بن يحيى بن حمزة الحضرمي ، من أهل دمشق ، يروي عن أبيه ، روى عنه أهل الشام ، ثقة في نفسه ، يتقى حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة (ابنه الذي سبق ذكره) وأخوه عبيد ، فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء " .

وأما يحيى بن حمزة فهو ثقة . قال ابن حجر عنه في " التقريب " [٧٥٨٦] " ثقة رمي بالقدر " .

والنعمان بن المنذر صدوق أيضاً كما في (" التقريب " [٧٢١٣] .

فهذه الطرق صالحة لتقوية رواية معمر الموصولة . وعليه ؛ فالحديث صحيح إن شاء الله تعالى .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - :

أخرجه الدار قطني (٢٩٦ / ٣) ، والبيهقي (١٨٣ / ٧) .

لكن في الإسناد الواقدي ، وفيه أيضاً عبد الله بن أبي سفيان ، قال ابن حجر في " التقريب " [٣٣٨٢] : مقبول .

(١) أخرجه الشافعي في " الأم " (١٦٣ / ٥) ومن طريق البيهقي (١٨٤ / ٧) ، وكذا البغوي في

شرح السنة (٩٠ / ٩ - ٩١) .

ووجه الشاهد من الحديثين : أن النبي ﷺ أرجع الأمر إلى الزوج في الاختيار وهذا يرد قول من قال : إن الأربع الأوائل هن اللواتي يصح نكاحهن فقط ، إذ

= قال الشافعي : أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد ، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن ، عن عوف بن الحارث ، عن نوفل به .

وهذا إسناد ضعيف لجهالة شيخ الشافعي . وعوف بن الحارث قال الحافظ في " التقريب " [٥٢٥١] ، مقبول : أي حيث يتابع ، ولم يتابع على هذا الحديث .

وعلى كل فهو شاهد صالح لحديث ابن عمر بطرقه السابقة .

وللحديث شاهد من حديث قيس بن الحارث ، قال :

أسلمت وعندني ثمان نسوة ، فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : " اختر منهن أربعاً " .

أخرجه أبو داود (٢٢٤١) في كتاب النكاح : باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ، وابن ماجه (١٩٥٢) في كتاب النكاح : باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع ، والدرقطني (٣ / ٢٧١) ، والبيهقي (٧ / ١٨٣) ، وابن عبد البر في التمهيد (١٠ / ٧٢) .

من طريق :

هشيم ، عن ابن أبي ليلى ، عن حمضة بن الشمردل ، عن الحارث بن قيس ، أو قيس بن الحارث . وهذا إسناد ضعيف .

ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن ، صدوق سيئ الحفظ جداً . قاله ابن حجر في " التقريب " [٦١٢١] .

وحمضة بن ويقال بنت الشمردل مقبول . قاله ابن حجر في " التقريب " [١٥٨٠] .

والحارث بن قيس صحابي . رجح البيهقي وغيره أنه الحارث بن قيس . قال الحافظ ابن حجر في " الإصابة " (٥ / ٤٥٩) :

" قيس بن الحارث ... وقيل الحارث بن قيس ، كذا جاء بالتردد ، والثاني أشبه لأنه قول الجمهور ، وحزم بالأول أحمد بن إبراهيم الدورقي وجماعة ، وبالثاني البخاري ، وابن السكن ، وغيرهما .. " وحزم أيضاً بالأول ابن عبد البر في التمهيد (١٠ / ٧٣) .

وعلى كل فهو شاهد من الشواهد لحديث بن عمر - رضي الله تعالى عنهما - .

وقد حسن هذا الحديث الشيخ الألباني في الإرواء (٦ / ٢٥٩) .

ولكن الحديث بذاته لا يصل إلى مرتبة الحسن . نعم هو حسن بشواهد . وللحديث شاهد .

أخرجه البيهقي (٧ / ١٨٤) من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي عن عروة .

وعزه الشيخ الألباني في الإرواء (٦ / ٢٩٥) إلى : " الضياء المقدسي في : " الأحاديث والحكايات " وقال المقدسي :

" رجاله ثقات ، إلا أن عروة الثقفي قتله ثقيف في زمان رسول الله ﷺ ومحمد بن عبيد الله لم يدركه " .

وحاصل القول : أن الأحاديث الواردة في هذا الباب يشد بعضها عضد بعض ، ولا حجة في تركها .

فالأخذ بها واجب ، والعمل بها لازم . وذلك لصحتها كما تبين ذلك من تخرجها والحمد لله .

لو كان الأمر كما ذكروا ، لما كان للزوج الخيار فيمن يمسك منهن . ويرده أيضاً فهم الصحابي المعني بهذا الأمر ، إذ عمد إلى أقدمهن : أي أولهن نكاحاً ، فطلقها .

فإن قيل : لعل الزوجين كانا قد تزوجا بنساءهم قبل نزول حكم الله عز وجل في تحريم الزيادة على الأربع .

قيل - رداً على هذا - إن النبي ﷺ لم يستفصلهم . فلو كان ما ذكرتم مؤثراً لسألهم عنه النبي ﷺ ، فترك الاستفصال عند الاحتمال يتزل منزله العموم في المقال . وعليه ؛ فالذين تزوجوا من الكفار أكثر من أربع قبل تحريمه ، أو بعده هم في الحكم سواء .

قال الإمام البغوي:

" إذا أسلم مشرك ، وتحتة ، أكثر من أربع نسوة ، فأسلمن معه ، أو تخلقن ، وهن كتابيات ، فإنه يختار منهن أربعاً ، ويفارق البواقي ، وظاهر الحديث يدل على أنه لا فرق بين أن يكون نكحهن معاً ، أو متفرقات ، وأنه إن نكحهن متفرقات يجوز له إمساك الأواخر ."

ثم قال :

"لأن النبي ﷺ جعل الاختيار إلى الزوج في الإمساك والمفارقة ، ومن حكم ببطلان نكاح الكل ، أو عيّن الأوليات للإمساك ، فقد أبطل معنى الاختيار" ^(١) .

وقال الإمام الشافعي :

"ودلت سنة النبي ﷺ على أن الخيار فيما زاد على أربع إلى الزوج ، فيختار إن شاء الأقدم نكاحاً ، أو الأحدث ... ألا ترى أن النبي ﷺ لم يسأل غيلان عن أيهن نكح أولاً ، ثم جعل له حين أسلم ، وأسلمن معه أن يمسك أربعاً ، ولم يقل الأوائل . أو لا ترى أن نوفل بن معاوية يخبر أنه طلق أقدمهن صحبة" ^(٢) .

وقال ابن عبد البر :

(١) " شرح السنة " (٩ / ٩١ - ٩٢) .

(٢) " الأم " (٥ / ٤٩) .

"الأحاديث للرواية في هذا الباب كلها معلولة ، وليست أسانيداً بالقوية ، ولكنها لم يرد شئ يخالفها عن النبي ﷺ ، والأصول تعضدها ، والقول بها والمصير إليها أولى ، وبالله التوفيق " (١).

ويدل هذان الحديثان على صحة أنكحة الكفار (٢) ، وعدم التعرض لهم ، وسؤالهم عن كيفية عقدها ، مع كونهم مخاطبون وملزمون بما أوجب الله عز وجل على عبيده المؤمنين. ولذلك لم يأت في حديث واحد أن النبي ﷺ سأل أحداً من الكفار عن كيفية عقده ، مع الكثرة الكثيرة. فدل على أنه لا يتعرض لهم. اللهم إلا إذا كان المحل لا يجوز ابتداء العقد عليه . كمن تزوج أخته مثلاً ، فهذا لا يقر عليه.

قال الإمام ابن القيم :

" وقد أسلم على عهد رسول الله ﷺ الخلق الذين أسلموا ، ودخلوا في دين الله أفواجا ، ولم يسأل أحداً منهم عن صفة نكاحه ، بل أقرهم على أنكحتهم ، إلا أن يكون حين الإسلام أحدهم على نكاح محرم ، كنكاح أكثر من أربع ، أو نكاح أختين ، فكان يأمره أن يختار أربعاً منهن ، وإحدى الأختين ، سواء وقع ذلك في عقد أو عقود ، وإن كان متزوجاً بذات محرم ، كامرأة أبيه أمره بفراقها ، وهذا قول أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين ومن بعدهم " (٣).

ومن هذا تأخذ الرد على حجة أصحاب القول الأول من أن الكفار مخاطبون بتحريم نكاح الخامسة ، وعليه ؛ فلا تخير.

فنقول : إنهم فعلوه معتقدين جوازه ، فلما أتونا مسلمين حكمنا عليهم بحكم شرعنا وهو التخيير بين النسوة.

وليس معنى خطاب الكفار بفروع الشريعة : هو صحة أو فساد عقودهم حال كفرهم . هذا ما لا دليل عليه ، وكما لا يسألون عن أموالهم من أين اكتسبوها حال كفرهم ، كذلك لا يسألون عن أنكحتهم ، وكيف كانت .

(١) " التمهيد " (١٠ / ٧٤ - فتح البر) .

(٢) انظر " زاد المعاد " (٥ / ١١٦) ، و " نيل الأوطار " (٦ / ١٦٤) .

(٣) " أحكام أهل الذمة " (٢ / ٦٩٦) .

ويوضح هذا أنهم مخاطبون بالصلاة حال كفرهم ، لكنهم إذا أسلموا لم تأمرهم بقضاء ما تركوه من الصلوات أيام كفرهم .

وكذا في الزكاة وغيرها من العبادات . لكنهم لو ماتوا على كفرهم ، لعذبوا بتركهم الواجبات كما يعذبون على كفرهم .

قال الإمام الشافعي - عليه رحمة الله تعالى - بعد كلامه المنقول سابقاً .

" فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحاً إذا كان يجوز مبتدؤه في الإسلام بحال ، وأن في العقد شيئين ، أحدهما : العقد الفائت في الجاهلية ، والآخر : المرأة التي تبقى بالعقد ، فالغائب لا يرد إذا كان الباقي بالفائت يصلح بحال ، وكان ذلك كحكم الله تعالى في الربا .

قال الله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨] ولم يجز أن يقال إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة : أمسك الأوائل لأن عقدهن صحيح ، وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم ؛ لأنه بشهادة أهل الشرك ، ولكنه كما وصفت معفو لهم عنه كما عفي عما مضى من الربا ... فإذا كان يصلح أن يعقد نكاح المنكوحة في الإسلام بحال تمت ، وأمر أن يمسك بالعقد في الجاهلية . وإذا كان لا يصلح أن يبتدأ في الإسلام بحال ، كان الاستمتاع بها لأنها عين قائمة ، لا يجوز ، كما لا يجوز أخذ الربا في الإسلام ، لأنه عين قائمة لم تفت " (١) .

وهذا الكلام غاية في التحقيق ، فرحمة الله على علماءنا .

الترجيح

الذي يظهر لي رجحانه من القولين في هذه المسألة ، هو ما ذهب إليه الجمهور من العلماء ، من أن من أسلم وكان قد نكح في كفره أكثر من أربع نسوة ، أنه يخير بينهن ، فيمسك أربعاً ، ويفارق ما زاد على الأربعة . وذلك لصحة الدليل الوارد في المسألة ، وهو نص في الباب .

(١) "الأم" (٥٠ / ٤٩ - ٥٠) . وانظر "معالم السنن" (٣ / ٢٤٤ - ٢٢٥) ، "شرح السنة"

(٩٢ / ٩) ، "المغني" (١٥ / ١٠) .

المسألة الثانية عشرة :

[٣٦] هل يقتص للكافر من المسلم ؟

يقول ابن حزم رحمه الله تعالى :

" وَإِنْ قَتَلَ مُسْلِمٌ عَاقِلٌ بَالِغٌ : ذِمًّا ، أَوْ مُسْتَأْمَنًا - عَمْدًا ، أَوْ خَطَأً - فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ ، وَلَا دِيَّةَ ، وَلَا كَفَّارَةَ ، وَلَكِنْ يُؤَدَّبُ فِي الْعَمْدِ خَاصَّةً ، وَيُسَجَّنُ حَتَّى يَتُوبَ كَفًّا لضرره .

بُرْهَانُ ذَلِكَ :

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُمْسِكُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ٩٢]

فَهَذَا كُلُّهُ فِي الْمُؤْمِنِ بَيِّنٍ ، وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٩٢] رَاجِعٌ ضَرُورَةً - لَا يُمَكِّنُ غَيْرُ هَذَا - إِلَى الْمُؤْمِنِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا ، وَلَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلذَّمِّ أَصْلًا ، وَلَا لِمُسْتَأْمَنٍ ؛ فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ إِيحَابَ الدِّيَّةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي ذَلِكَ لَا يَجُوزُ اثْبَتًا ، وَكَذَلِكَ إِيحَابُ الْقَوْدِ عَلَيْهِ وَلَا فَرْقَ ...

نَعَمْ ، وَفِي الْآيَةِ الَّتِي فِيهَا : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ١٧٨] وَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ بِأَنَّهَا فِي الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً ، بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُمْ إِخْوَةٌ كُلُّهُمْ ، فَاسْقُهُمْ وَصَالِحُهُمْ ، عَبْدُهُمْ وَحُرُّهُمْ ، وَلَيْسَ أَهْلُ الذَّمِّ إِخْوَةٌ لَنَا ، وَلَا كَرَامَةٌ لَهُمْ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ جَعَلْنَا لِكُلِّ سُلْطَانٍ ﴾ [الاسراء: ٣٣]

فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا لِكَافِرٍ ، وَاللَّهِ مَا جَعَلَ تَعَالَى لَهُمْ قَطُّ - بِحُكْمِ دِينِهِ -
سُلْطَانًا ، بَلْ جَعَلَ لَهُمُ الصَّغَارَ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ
صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

فَإِنْ قَالُوا : فَإِذَا لَا يُسَاوُونَنَا فَلِمَ قَتَلْتُمُ الْكَافِرَ يَبْلَغُ الْمُؤْمِنِ ؟ قُلْنَا : وَلَا كَرَامَةَ أَنْ نَقْتُلَهُ
بِهِ قَوْدًا ، بَلْ قَتَلْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ تَقَضَّى الدِّمَّةَ ، وَخَالَفَ الْعَهْدَ بِخُرُوجِهِ عَنِ الصَّغَارِ ،
وَكَذَلِكَ نَقْتُلُهُ إِنْ لَطَمَ مُسْلِمًا أَوْ سَبَّهُ ، وَتَسْتَفِيءُ جَمِيعُ مَالِهِ بِذَلِكَ ، وَتَسْبِي
أَهْلَهُ وَصَغَارَ وَلَدِهِ .

فَإِنْ قَالُوا : فَلِمَ تَحْكُمُونَ عَلَى الْمُسْلِمِ بِرَدِّ مَا غَصَبَهُ مِنَ الدِّمِيِّ أَوْ مَنَعَهُ إِيَّاهُ مِنَ
الْمَالِ ؟ قُلْنَا : لَيْسَ فِي هَذَا سَبِيلٌ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ ، إِنَّمَا هِيَ مَظْلَمَةٌ يَبْرَأُ مِنْهَا
الْمُسْلِمُ تَنْزِيهَا لَهُ عَنْ حَبْسِهَا فَقَطُّ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله : وَيُوضَحُ هَذَا غَايَةَ الْوُضُوحِ : مَا رُوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ
السَّجِسْتَانِيِّ قَالَ : أَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، أَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ، أَنَا سَعِيدُ بْنُ
أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَادٍ ، قَالَ :
اِئْتَلَقْتُ أَنَا وَآخَرُ - ذَكَرَهُ - إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَقُلْنَا : هَلْ عَهْدٌ إِلَيْكَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَهْدًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا مَا فِي كِتَابِي
هَذَا ، فَإِذَا فِيهِ : الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ ، وَيَسْعَى
بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ . مَنْ أَحْدَثَ
حَدَّثًا ، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ^(١) ...

(١) رجال الإسناد :

قيس بن عباد ، بضم المهملة وتخفيف الموحدة ، الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة ، أبو عبد الله
البصري ، ثقة ، من الثانية ، مخضرم ، مات بعد الثمانين ، ووهم من عده في الصحابة . "التقريب"

[٥٦١٧] .

تخرجه :

أخرجه أحمد (١ / ١٢٢) ، وعنه أبو داود (٤٥٣٠) في : " الدييات " باب : أيقاد المسلم من
الكافر " ، والنسائي (٤٧٣٨) في " القسامة " : باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس " ، وأبو
يعلى (٢٨٢ / ١) والبخاري (٢٩٠ - ٢٩١) ، والبيهقي (٢٩ / ٨) ، والبخاري في " شرح ثلثه " (١٧٢ / ١) ، والحاكم (١٤١ / ٢) وصححه من طرق عن :

سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن قيس بن عباد (فذكره) .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله : وَهَذَا لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ خِلَافُهُ " (١) .

= وهذا إسناد صحيح لولا عننة قتادة .

وسعيد قد اختلط لكن من الرواة عنه يحيى بن سعيد ، وقد روى عنه قيل الاختلاط .

وللحديث طريق أخرى :

أخرجه أحمد (١١٩/١) ، وعبد الله في زوائد المسند (١٢٢/١) ، والنسائي (٤٧٤٩) في :

" القسامة " : باب سقوط القود من المسلم للكافر ، وأبو يعلى (٤٢٤/١) ، والدارقطني (٩٨/٣) .

من طرق : عن قتادة ، عن أبي حسان ، عن علي به .

وأبو حسان الأعرج روايته عن علي مرسلة . قاله أبو حاتم وأبو زرعة . كما في " جامع التحصيل "

ص ٢٨٠ .

لكن عند النسائي (٤٧٥٠) والدارقطني عن أبي حسان ، عن الأشتر أنه قال لعلي .

وعند أحمد أن الأشتر قال لعلي .

والحديث هذين الطريقين حسن إن شاء الله . وقد صحح إسناده الثاني ابن عبد الهادي ، كما ذكره

الزيلعي في " نصب الراية " (٣٣٥/٤) ، ولم أجد حكمه في المطبوع من " التنقيح " فإلله أعلم .

(١) " المحلى " (٢٢٠/١٠ - ٢٣٠) .

الدراسة :

اختلف أهل العلم في مسألة : المسلم إذا قتل الذمي ، هل يقاد به ؟ أم لا ؟
فذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا يقاد به ^(١).

قال الإمام ابن قدامة :

"أكثر أهل العلم لا يوجبون على مسلم قصاصاً بقتل كافر ، أي كافر كان" ^(٢).
وذهب الأحناف على أن المسلم يقاد بالذمي ^(٣).

وقد ذكر ابن حزم رحمه الله تعالى أنا إذا أمكنا الذمي ليقترض من المسلم ، فقد جعلنا له سلطاناً على المسلم ، وقوة وسبيلاً عليه ، وهذا مناف للصغار الذي ضرب على أهل الذمة ، وجعله الله تعالى شرطاً في حقن دمائهم .

كما ذكر رحمه حديث علي عليه السلام كدليل على ما ذهب إليه .

قال الإمام الخطابي رحمه الله عند كلامه على حديث علي عليه السلام :

"قوله : "لا يقتل مؤمن بكافر" فيه البيان الواضح أن المسلم لا يقتل بأحد من الكفار كان المقتول منهم ذمياً ، أو معاهداً ، أو مستأمناً ، أو ما كان ، وذلك أنه نفى في نكرة ، فاشتمل على جنس الكفار عموماً" ^(٤).

وقال الإمام البيهقي :

(١) "المغني" (١١ / ٤٦٦) ، "الشرح الكبير" (٢٥ / ١٠٠ - ١٠٢) ، "الكافي" (٥ / ١٢٧ - ١٢٨) ، "حاشية الروض المربع" (٧ / ١٩٠) ، "المبدع" (٨ / ٢٦٨ - ٢٦٩) ، "المهذب" (٢٠ / ٢٥٧ مع شرحه) ، و "مغني المحتاج" (٤ / ٢٤) ، "شرح الزركشي" (٦ / ٦٣ - ٦٦) ، "جواهر الإكليل" (٢ / ٢٥٥) ، "التاج والإكليل" (٦ / ٢٣٠) ، "مواهب الجليل" (٦ / ٢٣٣) ، "التحقيق لأحاديث التعليق" (٣ / ٢٥٣ - ٢٥٧) ، "الأم" (٨ / ٣٢٠ - ٣٢٣) ، "تحفة الأحوذى" (٤ / ٦٦٨) ، "فتح الباري" (١٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣) ، "معالم السنن" (٤ / ١٦ - ١٧) ، "شرح السنة" (١٠ / ١٧٥ - ١٧٦) ، "نيل الأوطار" (٧ / ١٦ - ١٣) ، "سبل السلام" (٧ / ١٦ - ١٨) ، "التعليقات الرضية على الروضة التندية" (٣ / ٣٥٧ - ٣٥٨) .

(٢) "المغني" (١١ / ٤٦٦) ، وقد عزاه للجمهور : الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٢ / ٢٧٢) .

(٣) "بدائع الصنائع" (٧ / ٣٥١ - ٣٥٢) ، "تكملة شرح فتح القدير" (١٠ / ٢٣٧ - ٢٤٠) ، "مختصر اختلاف العلماء" (٥ / ١٥٧ - ١٥٩) ، "شرح معاني الآثار" (٣ / ١٩٢ - وما بعدها) ،

"اللباب شرح الكتاب" (٢ / ١٣١) .

(٤) "معالم السنن" (٤ / ١٦) .

" وفيه دليل على أنه لا يقتل المسلم بالكافر ، سواء كان الكافر قتيلاً لله عهده مؤبداً ، أو مستأماً " (١).

وهذا الحديث هو حجة أصحاب هذا القول ، وعليه للعول في هذه المسألة ، لكن أصحاب القول الثاني نازعوا في دلالته ، فقالوا : إن قوله :
" ولا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده " .

قالوا : المراد بالكافر هنا : الحربي ، فيكون التقدير ، ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر . ووجهه أنه لو كان المراد عدم قتل المؤمن بالذمي لكانت العبارة : " ولا ذي عهد " لأنها تكون معطوفة على مجرور ، وهو قوله في الحديث : " بكافر " . وعليه ؛ فيكون هناك تسوية بين المعطوف - ذو العهد - والمعطوف عليه - المؤمن - وهذه التسوية في عصمة الدم ، فتكون دماؤهم متساوية في العصمة ، وهذا يوجب قتل أحدهما بالآخر (٢).

وقروا فهمهم هذا بما رواه عبد الرحمن بن اليلماني : أن النبي ﷺ أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة ، فضرب عنقه ، وقال :
" أنا أولى من وفي بدمته " (٣) .

(١) " شرح السنة " (١٠ / ١٧٤) . وانظر : " نيل الأوطار " (٧ / ١٣) . " سبل السلام " (٧ /

١٦ - ١٧) ، " تحفة الأحوذى " (٤ / ٦٦٨)

(٢) انظر : " شرح معاني الآثار " (٣ / ١٩٣) ، " نيل الإوطار " (٧ / ١٣ - ١٤) ، " سبل السلام " (٧ / ١٦ - ١٧) .

(٣) أخرجه الدار قطني (٣ / ١٣٥) ، والبيهقي (٨ / ٣١) ، و " عبد الرزاق في " مصنفه " (١٠ / ١٠١) .

من طريق : الثوري ، عن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن اليلماني يرفعه .

وأخرجه ابن أبي شيبة (٥ / ٤٠٨) من طريق : حجاج عن ربيعة به .

وأخرجه الدار قطني (٣ / ١٣٤ - ١٣٥) ، والبيهقي (٨ / ٣٠) . من طريق : عمار بن مضر ، ثنا إبراهيم بن محمد الأسلمي ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن ابن اليلماني ، عن ابن عمر .

قال الدار قطني : لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو متروك الحديث ، والضراب عن ربيعة ، عن ابن اليلماني مرسل عن النبي ﷺ ، وابن اليلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث ، فكيف بما يرسله .

قال الإمام أحمد : ليس له إسناد كما في " المغني " لابن قدامة (١١ / ٤٦٦) .

وقال الإمام البغوي " شرح السنة " (١٠ / ١٧٦) .

أما استدلالهم - الأحناف - بحديث علي عليه السلام فهو بعيد جداً . وللجمهور إجابات عن ذلك الاستدلال ، منها :

أن الأصل في الكلام عدم التقدير ، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، ولا ضرورة إلى التقدير ، فالكلام مستقيم بغيره ، إذا جعلنا الجملة مستأنفة - ويؤيده اقتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى ، فقال عليه السلام : " ولا يقتل مسلم بكافر " (١) .

قال الإمام الخطابي :

"قلت : " لا يقتل مؤمن بكافر " كلام تام مستقل بنفسه ، فلا وجه لتضمينه بما بعده ، وإبطال حكم ظاهره ، وحمله على التقديم والتأخير ، وإنما يفعل ذلك عند الحاجة والضرورة في تكميل ناقص ، وكشف عن مبهم . ولا ضرورة بنا في هذا الموضع إلى شيء من ذلك " (٢) .

وعليه ، فالواو في قوله عليه السلام : ليست للعطف بل للاستئناف . ولو سلم أنها للعطف ؛ فإنها لا تعني استواء المذكورين في الحكم ، بل المشاركة في أصل النفي ، وهو كقول القائل مررت بزيد منطلقاً وعمرو ، فإنه لا يوجب أن يكون مر وعمرو منطلقاً أيضاً بل المشاركة في أصل المرور (٣) .

وأبدي الإمام ابن القيم وجهاً حسناً في سر جمع النبي صلى الله عليه وآله بين المؤمنين والمعاهد في هذا الحديث ، فقال :

= وأعله الإمام البيهقي (الرواية الموصولة) بعلة أخرى ، فقال :

"والآخر روايته عن إبراهيم عن ربيعة ، وإنما يروية إبراهيم عن ابن المنكدر ، والحمل فيه على عمار بن مطر الرهاوي ، فقد كان يقلب الأسانيد ، ويسرق الأحاديث حتى كثر ذلك في رواياته ، وسقط عن حد الاحتجاج به" .

وقال ابن القيم في " تهذيب السنن " (٦ / ٣٣٠) :

"وهذا الحديث مداره على ابن البيلماني ، والبلية فيه منه ، وهو مجمع على ترك الاحتجاج به ، فضلاً عن تقديم روايته على أحاديث الثقات الأئمة المخرجة في الصحاح كلها .

(١) انظر : " شرح السنة " (١٠ / ١٧٥ - ١٧٦) ، و " فتح الباري " (١٢ / ٢٧٣) . و " نيل الأوطار " (٧ / ١٤) ، و " سبل السلام " (٧ / ١٨) .

(٢) " معالم السنن " (٤ / ١٧) .

(٣) " فتح الباري " (١٢ / ٢٧٣) ، انظر : شرح الزركشي (٦ / ٦٦) ، " نيل الأوطار " (٧ / ١٤) .

" قوله ﷺ : " لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده " . فتأمل كيف أتبع الجملة الأولى بالثانية رفعا لتوهم إهدار دماء الكفار مطلقاً ، وإن كانوا في عهدهم ، فإنه لما قال : " لا يقتل مؤمن بكافر " فربما ذهب الوهم أن دماءهم هدر ، ولهذا لو قتل أحدهم مسلم لم يقتل به ، فرفع هذا التوهم بقوله : ولا ذو عهد في عهده ، ولقد خفيت هذه اللطيفة الحسنة على من قال : يقتل المسلم بالكافر المعاهد ، وقدر في الحديث : ولا ذو عهد في عهده بكافر " (١) . ولوضوح الحديث ؛ استعظم العلماء مخالفته ، حتى قال الإمام أحمد عليه رحمة الله : الشعبي والنخعي قالا : دية المجوسي واليهودي والنصراني ، مثل دية المسلم ، وإن قتله يقتل به . هذا عجب ، يصير المجوسي مثل المسلم ، سبحانه الله ، ما هذا القول ! واستبشعه ، وقال : النبي ﷺ يقول : " لا يقتل مسلم بكافر " وهو يقول : يقتل بكافر ، فأَيُّ شيء أشد من هذا ! (٢) .

وما استندوا إليه من الحديث - حديث ابن البيلماني - فهو حديث ضعيف كما بان من تخريجه ، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : " من حكم بحديث بن البيلماني فهو عندي مخطئ ، وإن حكم به حاكم آخر رد " (٣) . وأما الدية ، فيذهب ابن حزم إلى أنه لا دية على المسلم إذا قتل ذمياً . ودليله على ذلك : أنه لم يأت دليل يدل على وجوب الدية في مال المسلم إذا قتل ذمياً ، وهذا مؤيد بأن الأصل في مال المسلم الحظر ، فلا يجب فيه ، إلا ما أوجبه الله عز وجل .

وقول ابن حزم : أنه لم يأت نص في دية المعاهد لا يُسلم له ، فقد جاءت السنة بوجوب الدية في دم الذمي ، ولذلك كان مذهب جمهور العلماء : وجوب الدية في دم للمعاهد .

كما احتجاجوا - الجمهور - بقوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢]

(١) "أعلام الموقعين" (٤ / ١٢٢) . وانظر : "معالم السنن" (٤ / ١٧) .

(٢) انظر : "المغني" (١١ / ٤٦٦) .

(٣) انظر : "تنقيح التحقيق" (٣ / ٢٥٥) .

قال الشافعي - رحمه الله - : " أمر الله تبارك وتعالى في للعاهد يقتل خطأ :
بديعة مسلمة إلى أهله ، ودلت سنة رسول الله ﷺ : على أن لا يقتل مؤمن
بكافر ، مع ما فرق الله بين المؤمنين والكافرين . فلم يجوز : أن يحكم على قاتل
الكافر إلا بديعة ، ولا أن ينقص منها إلا بخير لا زم " (١) .

قال الإمام أبو جعفر الطبري :

" يعني جل ثناؤه بقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ وإن كان القاتل
الذي قتله المؤمن خطأ ، من قوم بينكم أيها المؤمنون ، وبينهم ميثاق " ، أي :
عهد وذمة ، وليسوا أهل حرب لكم : " فِدْيَةُ مُسْلِمَةٍ " ، يقول : فعلى قاتله دية
مسلمة إلى أهله ، يتحملها عاقلته ﴿ وَخَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢] كفارة
لقتله . ثم اختلف أهل التأويل في صفة هذا القاتل الذي هو من قوم بيننا ، وبينهم
ميثاق أهو مؤمن ، أم هو كافر ؟ "

ثم ذكر الخلاف ، ورجح قول من قال : المراد إذا كان المقتول كافراً .
وقال مبيناً حجته :

" لأن الله أهتم ذلك ، فقال : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ ، ولم يقل :
" وهو مؤمن " كما قال في القاتل من المؤمنين ، وأهل الحرب ، وعنى المقتول
منهم وهو مؤمن ، فكان في تركه وصفه بالإيمان الذي وصف به القاتلين الماضي
ذكرهما قبل ، الدليل الواضح على صحة ما قلنا في ذلك " (٢) .

ويؤيد هذا قوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ ﴾ فالمؤمن ليس من القوم الكافرين .

وهذا قول ابن عباس - رضي الله عنهما - وقتادة والزهري والشافعي وأبي
حنيفة . وإلى هذا ذهب الإمام البغوي ، والسمعاني ، وهو الذي يفهم من
كلام ابن كثير (٣) .

والقول الثاني في الآية :

(١) " أحكام القرآن " للشافعي (١ / ٢٩٧) ، و " الأم " (٦ / ١٠٥) .

(٢) " جامع البيان " (٤ / ١٢٠ - ٢١١) .

(٣) انظر : " معالم التنزيل " (٥ / ٢٦٣) ، " تفسير السمعاني " (١ / ٤٦٢) ، " تفسير ابن كثير "

أن المراد بقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ ﴾ أي إذا كان المؤمن المقتول خطأ من قوم بينكم وبينهم ميثاق.

وهذا هو رأي الإمام مالك وابن حزم - رحمة الله عليهم - .
ويؤيده : أن الله تعالى ذكر أولاً حال المسلم القاتل خطأ ، ثم ذكر حال المسلم المقتول خطأ إذا كان فيما بين أهل الحرب ، ثم ذكر حال المسلم المقتول خطأ إذا كان فيما بين أهل العهد وأهل الذمة ، ولا شك أن هذا ترتيب حسن ، فكان حمل اللفظ عليه جائزاً .

ويؤكداه أيضاً : الوجه الثاني :

وهو أنه لا بد من إسناده إلى شيء جرى ذكره فيما تقدم ، والذي جرى ذكره هو المؤمن المقتول خطأ^(١).

وهذا القول هو الراجح - إن شاء الله تعالى - في معنى الآية ، وذلك لأن الآية جاءت في قتل المؤمن خطأ وفي حكم ديته ، ولم تأت ليبيان دية الذمي ، وليس له ذكر فيها ، فلذلك كان نسق الآية منتظماً في الحديث عن حكم قتل المؤمن خطأ ، وما يجب له من الدية .

وإذا لم يكن في الآية دليل ، فقد جاءت السنة بوجوب الدية بقتل الذمي . ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى وجوب الدية في قتل المعاهد والذمي حتى نقل ابن العربي الإجماع عليه ، ولا يسلم هذا له . إلا أنهم اختلفوا في تقديرها ، وتحقيق قدرها يخرجنا عن المقصود^(٢) .

(١) " مفاتيح الغيب " للرازي (١٠ / ٢٣٥) ، وانظر : " أحكام القرآن " لابن العربي ، (١ / ٦٠٣) ، و " الجامع لأحكام القرآن " (٥ / ٢٠٩) ، " التمهيد " (١١ / ٥٣٩ - فتح البر) .
(٢) انظر الأقوال في تقديرها في : " مختصر اختلاف الفقهاء " (٥ / ١٥٥ - ١٥٧) ، " بدائع الصنائع " (٧ / ٣٧٢ - ٣٧٣) . " وتكملة شرح فتح القدير " ، مع " الهداية شرح البداية " ، (١٠ / ٣٠١ - ٣٠٣) ، التمهيد (١١ / ٥٣٨) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٥ / ٢١٠) ، " أحكام القرآن " لابن العربي ، (١ / ٦٠٣ - ٦٠٤) ، " المعني " (١٢ / ٥١ - ٥٣) ، " الشرح الكبير " ، (٢٥ / ٣٩٣ - ٣٩٧) ، " معالم السنن " (٤ / ٣٤) ، " تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق " (٣ / ٢٩٤ - ٢٩٨) ، " سبل السلام " (٧ / ٥٦ - ٥٧) ، " نيل الأوطار " (٧ / ٦٩ - ٧١) ، و " تهذيب السنن " (٦ / ٣٧٤ - ٣٧٧) ، " مغني المحتاج " (٤ / ٣٣٣) .

روى الإمام أحمد وغيره أن النبي ﷺ قضى أن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين .

وفي لفظ : " دية المعاهد ، نصف دية الحر " ^(١) .

وإلى هذا ذهب الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز والإمام مالك وأحمد وغيرهم من أهل العلم ^(٢) .

الترجيح

بعد النظر في تلك الأقوال وأدلتها يترجح لي أن ما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله تعالى في مسألة المسلم هل يقاد بالذمي ؟ من أنه لا يقاد بالذمي ، هو الراجح . لكن تجب عليه الدية ، وهي نصف دية الحر . أما الأول فلعوم قوله ﷺ : " لا يقتل مؤمن بكافر " . وأما الثاني فلقوله ﷺ : " دية المعاهد نصف دية الحر " . ففيه إثبات دية المعاهد ، فيجب المصير إلى هذا الحديث .

^(١) أخرجه أحمد (١٨٠/٢) ، وأبو داود (٤٥٨٣) في الديات : باب في دية الذمي ، والترمذي (١٤١٣) في : " الديات " باب ما جاء في دية الكفار ، والنسائي (٤٨١٠ ، ٤٨١١) في " القسامة " : باب كم دية الكافر ، وابن ماجه (٢٦٤٤) في " الديات " : باب دية الكافر ، والدارقطني (٣ / ١٧١) ، والطبرسي (٤ / ٢٥) ، والبيهقي (٨ / ١٠١) .

من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ (فذكره) . وهذا إسناد حسن لا مطعن فيه .

قال ابن القيم في " تهذيب السنن " (٦ / ٣٧٤) :

" هذا الحديث صحيح إلى عمر وبن شعيب ، والجمهور يحتجون به ، وقد احتج به الشافعي في غير موضع ، واحتج به الأئمة كلهم في الديات " .

^(٢) انظر : " جواهر الإكليل " (٢ / ٢٦٦) ، و " التاج والإكليل " (٦ / ٢٥٧) ، " فتح الجليل " ص ٩٥ - ٩٦ ، التمهيد (١١ / ٥٣٨) ، و " الجامع لأحكام القرآن " (٥ / ٢١٠) ، " أحكام القرآن " لابن العربي ، (١ / ٦٠٣ - ٦٠٤) ، " المغني " (١٢ / ٥١ - ٥٣) ، " الشرح الكبير " (٢٥ / ٣٩٣ - ٣٩٧) ، " معالم السنن " (٤ / ٣٤) ، " تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق " (٣ / ٢٩٤ - ٢٩٨) ، " سبل السلام " (٧ / ٥٦ - ٥٧) ، " نيل الأوطار " (٧ / ٦٩ - ٧١) ، و " تهذيب السنن " (٦ / ٣٧٤ - ٣٧٧) .

المسألة الثالثة عشرة :

[٣٧] عموم بعثة النبي ﷺ .

قال أبو محمد :

" وَأَمَّا الْعِيسَىٰ مِنْ الْيَهُودِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : إِذَا صَدَقْتُمُ الْكَافَّةَ فِي نَقْلِ الْقُرْآنِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِي نَقْلِ مُعْجَزَاتِهِ ، وَصِحَّةِ بُيُوتِهِ ؛ فَقَدْ لَزِمَكُمْ الْإِثْقَادُ لِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بُعِثَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِيهِ أَمْرًا لِرَسُولِهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨] .

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]

وَقَوْلِهِ تَعَالَى فِيهِ : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

وَمَا فِيهِ مِنْ دُعَاءِ الْيَهُودِ إِلَى تَرْكِ مَا هُمْ عَلَيْهِ ، وَالرُّجُوعِ إِلَى شَرِيعَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهَذَا مَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ .

فَإِنْ اعْتَرَضُوا بِمَا فِي الْقُرْآنِ مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ - يَعْنِي الْيَهُودَ - ، وَحَضُّهُمْ عَلَى التَّزَامِ السَّبَبِ ، فَإِنَّمَا هُوَ تَبَكُّيْتُ لَهُمْ فِيمَا سَلَفَ مِنْ أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ قَفَوْا هُمْ آثَارَهُمْ ، يُبَيِّنُ هَذَا : نَصُّ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ لِيَحِلَّ لَهُمْ بَعْضُ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْهِمْ . وَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ عَلَى نَسْخِ شَرِيعَتِهِمْ ، وَبُطْلَانِهَا ، ثُمَّ مَا لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ : مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ ، مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَارَبَ يَهُودَ بَنِي إِسْرَائِيلَ : مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ ، وَالتَّنْصِيرِ ، وَهَذِلَ ، وَبَنِي قَيْنِقَاعَ ، وَقَتْلَهُمْ ، وَسَبَّاهُمْ ، وَإِزْمَاهُمْ^(١) الْجِزْيَةَ ، وَسَمَّاهُمْ كُفَّارًا إِذَا لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَقَبْلَ إِسْلَامِ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ دِينُهُمْ مَنْسُوخًا ، مَا حَلَّ لَهُ إِجْبَارُهُمْ عَلَى تَرْكِهِ ، أَوْ الْجِزْيَةِ وَالصَّغَارِ . وَلَا جَاوَزَ

(١) الصواب : " وألزمهم " كما يدل عليه السياق .

لَهُ قَبُولُ تَرْكِ مَا تَرَكَ مِنْهُمْ بِدِينِ بَنِي إِسْرَآئِيلَ . وَهِنَّ الْمَحَلَّلُ الْمَمْتَنِعُ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ
 الْعِيسَوِيِّينَ رَسُولًا صَادِقًا نَبِيًّا ، ثُمَّ يَجُورُ ، وَيَظْلِمُ ، وَيَبْدِلُ دِينَ الْحَقِّ . فَوَضَحَ
 فَسَادَ قَوْلِهِمْ ، وَتَنَاقُضَهُ بَيِّقِينَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (١) .

(١) " الفصل " (١ / ١٩٨ - ١٩٩) .

الدراسة

هذه المسألة من المسائل العقدية التي أجمع عليها المسلمون ، وجاءت الآيات وكذا الأحاديث لإثباتها ، ومن شك في هذا ، فضلاً عن اعتقاد ضده ، فقد كفر ، وخرج من ملة الإسلام ، فلا يجوز لأحد بحال أن يعتقد أن محمداً كان رسول للعرب فقط .

ولما كان المسلمون في هذه الأيام يواجهون هجمات فكرية شرسة من أعدائهم ، وذلك ببث الأفكار المنحرفة ، والاعتقادات الباطلة ، والشبه المضللة ، كان لزاماً على المسلمين بيان عقيدتهم بأدلتها ، ودحض شبه أهل الباطل ، وبيان زيفها .

وقد ذكر الإمام ابن حزم بعض الأدلة على هذه المسألة العقدية ، فمنها :

آية التوبة التي نحن بصددھا ، وهي قوله تبارك وتعالى :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] .

ووجه الاستدلال من الآية : أن الله تبارك وتعالى أوجب على عباده المؤمنين قتال أهل الكتاب ، فلو كانوا مؤمنين باتباعهم أنبيائهم لما جاز قتالهم ، فهذا الوجه فيه بيان كفرهم .

ووجه آخر منتزع من قوله : ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ والمراد بالرسول في الآية : محمد ﷺ ، فجعل سبحانه من الأمور الداعية لقتالهم عدم تحريمهم ما حرم رسول الله ﷺ ، وهذا بين في أن من لم يتبع الرسول ﷺ فهو كافر ، وإن زعم اتباع غيره من الأنبياء .

قال ابن عطية : "وأما قوله ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ فبين ونص على مخالفتهم لمحمد ﷺ" ^(١) .

ووجه آخر مأخوذ من قوله تبارك وتعالى :

(١) " المحرر الوجيز " (٨ / ١٥٩) .

﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ ، ودين الحق هو الإسلام ، ومن أصول دين الإسلام التي لا يصح إلا بها اعتقاد نبوته ﷺ ووجوب اتباعه.

ومن الآيات الدالة على عموم بعثته ﷺ ، قوله سبحانه وتعالى :

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨]

قال البغوي : " يعني للناس عامة أحمرهم وأسودهم " ^(١).

وقال الإمام ابن جرير الطبري :

" يقول تعالى ذكره : وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصة ، ولكننا أرسلناك كافة للناس أجمعين ، العرب منهم والعجم والأحمر والأسود " ^(٢)

وهذه الآية من أوضح الأدلة على عموم بعثته ﷺ لجميع الناس ، وأنه لم يرسل للعرب فحسب ، فقوله في الآية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا﴾ أسلوب حصر ليبين سبحانه الغاية من إرساله ، والحكمة من بعثته ، ألا وهي إقامة الحجة على جميع الناس .

ومن الأدلة على هذه المسألة ، قوله سبحانه وتعالى :

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] .

فقوله سبحانه : " لِلْعَالَمِينَ " يدل على عموم بعثته ﷺ فمعنى العالمين ههنا الجن والإنس.

وجعل الله تبارك وتعالى عموم بعثته علة وحكمة ، لتزول كتابة الفارق بين الحق والباطل .

قال ابن كثير :

" وقوله : " لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا " أي إنما خصه بهذا الكتاب المفصل العظيم المبين المحكم الذي : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]

(١) " معالم التنزيل " (٦ / ٣٩٩) .

(٢) " جامع البيان " (١٠ / ٣٧٧) .

الذي جعله فرقاناً عظيماً ليخصه بالرسالة إلى من يستظل بالخضراء ، ويستقل على الغبراء " (١).

وقال الرازي :

" ثم قالوا هذه الآية تدل على أحكام :

الأول : أن العالم كل ما سوى الله تعالى ، ويتناول جميع المكلفين من الجن والإنس والملائكة ، لكن ، أجمعنا أنه عليه السلام لم يكن رسولاً إلى الملائكة ، فوجب أن يكون رسولاً إلى الجن والإنس جميعاً ، ويطلق بهذا قول من قال : إنه كان رسولاً إلى البعض دون البعض .

الثاني : أن لفظ العالمين يتناول جميع المخلوقات ، فدللت الآية على أنه رسول للخلق إلى يوم القيامة ، فوجب أن يكون خاتم الأنبياء والرسل " (٢).

ومن الآيات الدالة على هذه العقيدة ، قوله سبحانه وتعالى :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾ [الأعراف: ١٥٨] .

وبيان دلالتها على المطلوب من وجهين.

أن النداء إلى الناس بأنه رسول مرسل من الله عز وجل إليهم ، وهذا عام في جميع أهل ذاك الزمان الذين بعث فيهم النبي ، وكما أنه يعم من كانوا في عصره كذلك يعم من جاء بعدهم إلى قيام الساعة ، فالألف واللام في الناس ، تفيد الاستغراق وقد أكد هذا بلفظة "جميعاً" ، وهي من ألفاظ العموم كما هو معلوم ، فتفيد تأكيد ما سبق من أن الرسول ﷺ مرسل لجميع الناس وهذا هو الوجه الثاني.

قال ابن جرير الطبري :

(١) "تفسير القرآن العظيم" (٣ / ٣٢٠) ، وانظر : "تفسير الطبري" (١٠ / ٣٦٣) ، "معالم التنزيل" (٦ / ٧١) ، "تفسير السمعاني" (٤ / ٥) ، "فتح القدير" (٤ / ٧٦) ، "روح المعاني" (١٨ / ٢٣١ - ٢٣٣) ، "زاد المسير" (٦ / ٣) .
(٢) "التفسير الكبير" (٢٤ / ٤٥) .

"يقول الله تعالى ذكره لنبه محمد ﷺ : " قُلْ " يا محمد للناس كلهم ، " إني رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً " لا إلى بعضكم دون بعض ، كما كان من قبلي من الرسل مرسلًا إلى بعض الناس دون بعض ، فما كان منهم أُرسل كذلك ، فإن رسالتي ليست إلى بعضكم دون بعض ، ولكنها إلى جميعكم " (١) .

قال ابن كثير - رحمه الله تعالى - :

" يقول تعالى لنبه ورسوله ﷺ : " قُلْ " يا محمد : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ " وهذا خطاب للأحر ، والأسود ، والعربي ، والعجمي : ﴿ إني رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾ أي جميعكم وهذا في شرفه وعظمه ﷺ أنه خاتم النبيين وأنه مبعوث إلى الناس كافة كما قال الله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ ﴾ [هود: ١٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَاسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [آل عمران: ٢٠] .

والآيات في هذا كثيرة ، كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر ، وهو معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى الناس كلهم (٢) .

ومن الآيات أيضاً - وأشير إليها إشارة - الآيات التي فيها دعوة أهل الكتاب إلى الإيمان بالنبي ﷺ ، وذم من لم يؤمن منهم مع علمهم اليقيني بأنه مبعوث من ربه عز وجل ، وأنه النبي الذي سيختتم الله عز وجل به الأنبياء ، وأن دينه هو

(١) "جامع البيان" (٦ / ٨٧) ، و "المحرر لوجيز" (٧ / ١٨٢) ، و "تيسر الكريم الرحمن" ص ٣٠٥ ، و "تفسير البيضاوي" (٣ / ٦٥) ، و "تفسير أبي السعود" (٣ / ٢٨٠) ، "الجواهر الحسان" (٢ / ٦٠) .

(٢) "تفسير القرآن العظيم" (٢ / ٢٦٥) ، وانظر ما كتبه العلامة الرازي في تفسيره (١٥ / ٢٦ - ٢٧) فهو بدیع في بابه .

الناسخ للأديان قبله ، و كتابه المتزل عليه من ربه ، ومصداق لما بين يديه من الكتاب ومهيمن عليه . كما في قوله سبحانه وتعالى :

﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] .

وكذا قوله سبحانه :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْغَسَ وَجُوهًا فَتَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧] .

وقوله تعالى :

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥] .

وقوله تعالى :

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] .

وأما الأحاديث الواردة في المسألة فهي كثيرة ، لكنني أذكر ما يكون فيه الكفاية والغنية لمن نور الله قلبه ، وهداه سبل السلام .

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : "والذي نفس محمد بيده ، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ، ثم يموت ، ولم يؤمن بالذي أرسلت به ، إلا كان من أصحاب النار " ^(١) .

قال الإمام النووي ، وقد ترجم لهذا الحديث بقوله : " وجوب الإيمان برسالة النبي ﷺ قال :

" فيه نسخ الملل كلها برسالة نبينا ﷺ ... وقوله ﷺ :

^(١) " أخرجه مسلم " (١٥٣) في كتاب " الإيمان " : باب وجوب الإيمان برسالة النبي ﷺ ، وأحمد

" لا يسمع بي أحد من هذه الأمة " أي ممن هو موجود زمني ، وبعدي إلى يوم القيامة ، فكلهم يجب عليه الدخول في طاعته ، وإنما ذكر اليهودي والنصراني على من سواهما ، وذلك لأن اليهود والنصارى لهم كتب ، فإذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتاباً ، فغيرهم ممن لا كتاب له أولى . والله أعلم " (١).

وقوله ﷺ : " أحد من هذه الأمة " أي أمة الدعوة ، وبين ذلك قوله : " يهودي ولا نصراني " فالدعوة عامة للجميع ، فكل من لم يؤمن به ﷺ كان في عداد الكافرين . فهذا النص النبوي كما ترى ، غاية في الوضوح ، والدلالة على عموم بعثته ﷺ وقد بَوَّبَ الإمام ابن مندة (٢) لهذا الحديث بقوله :

" ذكر وجوب الإيمان على كل من سمع بالنبي ﷺ من أهل الكتابين ، والإقرار بما أرسل به ، وجاء به عن الله عز وجل " .

ومن الأدلة والتي هي نص في هذه المسألة ، مع صحتها وقطعية ثبوتها :

ما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال :

" أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي " ، وذكر منها :

" وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعث إلى الناس عامة " (٣).

قال ابن الملقن :

" وبعثت إلى الناس عامة " قيل : لفظ الناس لا يندرج فيها الجن ، ولا خلاف أنه ﷺ أرسل للثقلين ، ولعله من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، فإنه إذا

(١) "شرح مسلم" (٢ / ١٨٨) .

(٢) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة ، أبو عبد الله ، الإمام الحفظ الجوال محدث الإسلام صاحب التصانيف ، قال الذهبي : " ولم أعلم أحداً كان أوسع رحلة منه ، ولا أكثر حديثاً منه ، مع الحفظ ، والثقة . ولد سنة عشر وثلاثمائة ، وتوفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . انظر ترجمته ومصادرهما في "السير" (١٧ / ٢٨ - ٤٣) .

(٣) وانظر الكلام على هذا الحديث في "إكمال المعلم" (٢ / ٤٣٨) ، و "شرح مسلم" للنووي (٥ / ٥) "العدة لابن دقيق العيد (١ / ٤٤٤ - ٤٤٦) ، "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" لابن الملقن (٢ / ١٦٩ - ١٧٠) ، فتح الباري (١ / ٥٢٠ - ٥٢١) .

أرسل إلى الإنس ، فأحرى إلى الجن ، لأن الإنس أشرف ، فذكر ذلك ﷺ في معرض امتنان الله تعالى عليه ، ولا يبقى زيادة الامتنان بيعته إلى غيرهم " (١) .

ومن الأدلة أيضاً - وقد سبق - : ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله " الحديث .

فقوله : " الناس " . يفيد العموم : أي : جميع الناس .

وقد قام الإجماع على هذا . قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

"يجب على الإنسان أن يعلم أن الله عز وجل أرسل محمداً ﷺ إلى جميع الثقليين : الإنس والجن ، وأوجب عليهم الإيمان به ، وبما جاء به وطاعته وأن يحللوا ما حلل الله ورسوله ، ويحرموا ما حرم الله ورسوله ﷺ ، وأن يوجبوا ما أوجب الله ورسوله ﷺ ، ويحبوا ما أحبه الله ورسوله ﷺ ، وأن كل من قامت عليه الحجة برسالة محمد ﷺ من الإنس والجن ، فلم يؤمن به ؛ استحق عقاب الله تعالى ، كما يستحقه أمثاله من الكافرين الذين بعث إليهم الرسول ﷺ .

وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين ، وسائر طوائف المسلمين : أهل السنة والجماعة ، وغيرهم ﷺ لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن ولا في أن الله أرسل محمداً ﷺ إليهم " (٢) .

فهذه الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع فيها الكفاية والمقنع لأهل الهداية ، وأما من ركب طريق الغواية ، وسلك سبيل الضلالة ، فهذا لا تنفعه المواعظ ، ولا تهديه الآيات ولا ترشده الحجج والبراهين ، ولو كانت واضحة وضوح الشمس ليس دونها حجاب ، ولو مثلت أمام عينيه مثل الليل والنهار لما آمن وصدق : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٩٦-٩٧]

(١) "الإعلام" (٢ / ١٦٩ - ١٧٠) .

(٢) "مجموع الفتاوى" (١٩ / ٩ - ١٠) .

وصدق الله إذ يقول : ﴿ فَأَنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وهذا يذكرني بالمنظرة التي جرت في هذا الموضوع بين العالم الرباني ابن القيم الجوزية وأحد كبار النصارى ، والتي أفحم فيها ابن القيم ذاك النصراني ، حتى لم يجر جواباً ، ولم يستطع رداً ، وهكذا الباطل ، وأهله .
قال ابن القيم :

" قلت : وقريب من هذه المناظرة ما جرى لي مع بعض علماء أهل الكتاب ، فإنه جمعني وإياه مجلس خلوة أفضى بيننا الكلام إلى أن جرى ذكر مسبة النصارى لرب العالمين مسبة ما سبه إياها أحد من البشر . فقلت له : وأنتم بإنكاركم نبوة محمد ﷺ قد سببتم الرب تعالى أعظم مسبة . قال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأنكم تزعمون أن محمداً ملك ظالم ، ليس برسول صادق ، وأنه خرج يستعرض الناس بسيفه ، فيستبيح أموالهم ، ونساءهم ، وذريتهم ، ولا يقتصر على ذلك حتى يكذب على الله ، ويقول : الله أمرني بهذا ، وأباحه لي ، ولم يأمره الله ، ولا أباح له ذلك . ويقول : أوحى إلي ، ولم يوح إليه شيء ، وينسخ شرائع الأنبياء من عنده ، ويبطل منها ما يشاء ، ويبقى منها ما يشاء ، وينسب ذلك كله إلى الله ، ويقتل أوليائه ، وأتباع رسله ، ويسترق نساءهم ، وذرياتهم . فإما أن يكون الله سبحانه راثياً لذلك كله عالماً به مطلعاً عليه ؟ أو لا ؟

فإن قلت : إن ذلك بغير علمه ، وإطلاعه نسبتموه إلى الجهل والغباوة . وذلك من أقبح السب . وإن كان عالماً به ، راثياً له ، مشاهداً لما يفعله ، فإما أن يقدر على الأخذ على يديه ، ومنعه من ذلك ، أو لا . فإن قلت : إنه قادر على منعه ، والأخذ على يده . نسبتموه إلى العجز ، والضعف . وإن قلت : بل هو قادر على منعه ، ولم يفعل . نسبتموه إلى السفه ، والظلم ، والجور . هذا وهو من حين ظهر إلى أن توفاه ربه يجيب دعواته ، ويقضي حاجاته ، ولا يسأله حاجة إلا قضاها له ، ولا يدعو إلا أجابها له ، ولا يقوم له عدو إلا ظفر به ، ولا تقوم له راية ، إلا نصرها ، ولا لواء إلا رفعه ، ولا من يناوئه ، ويعاديه ، إلا بتره

، ووضعه . فكان أمره من حين ظهر إلى أن توفي ، يزداد على الأيام والليالي ظهوراً ، وعلواً ، ورفعة . وأمر مخالفه لا يزداد إلا سفولاً ، واضمحلالاً . ومحبة في قلوب الخلق تزيد على عمر الأوقات ، وربّه تعالى يؤيده بأنواع التأييد ، ويرفع ذكره غاية الرفع . هذا وهو عندكم من أعظم أعدائه ، وأشدّهم ضرراً على الناس . فأني قدح في رب العالمين؟! وأي مسبة له ؟! وأي طعن فيه أعظم من ذلك؟! فأخذ الكلام منه مأخذاً ظهر عليه ، وقال : حاش لله أن نقول فيه هذه المقالة ، بل هو نبي صادق كل من اتبعه ؛ فهو سعيد ، وكل منصف منا يقر بذلك ، ويقول : أتباعه سعداء في الدارين . قلت له : فما يمنعك من الظفر بهذه السعادة ؟ فقال : وأتباع كل نبي من الأنبياء كذلك . فأتباع موسى أيضاً سعداء . قلت له : فإذا أقررت أنه نبي صادق ، فقد كفر من لم يتبعه ، واستباح دمه ، وماله وحكم له بالنار . فإن صدقته في هذا ، وجب عليك اتباعه ، وإن كذبت فيه لم يكن نبياً . فيكف يكون أتباعه سعداء . فلم يجر جواباً . وقال حدثنا في غير هذا ^(١) .

(١) " الصواعق المرسلة " (١ / ٣٢٧ - ٣٢٩) ، وانظر كلام شيخ الإسلام بن تيمية حول شبهة النصارى أن النبي ﷺ بعث للعرب في " مجموع الفتاوى " (٤ / ٣٠٢ - ٢٠٩) ، والرازي في " تفسيره " (١٥ / ٢٦ - ٢٧) ، وأيضاً ما كتبه العلامة شيخ الإسلام في " الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح " (١ / ١٢٦ - ٣٧٨) .

المسألة الرابعة عشرة :

[٣٨] هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟

" قال أبو محمد :

قال الله تعالى :

﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١] .

فَأَمَرَ تَعَالَى بَنِي آدَمَ جُمْلَةً كَمَا تَرَى .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ :

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ

بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فِي جَنَّاتٍ يَسَاءَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ

وَلَمْ نَكُ نَطْعَمُ الْمَسْكِينِ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بَيُّومَ الدِّينِ حَتَّى آتَانَا الْيَقِينَ ﴾

[المدثر: ٤٠-٤٧] .

فَنَصَّ تَعَالَى كَمَا تَرَى أَنَّهُ يُعَذِّبُ الْمُكَذِّبِينَ يَوْمَ الدِّينِ ، وَهُمْ الْكُفَّارُ بِلَا شَكٍّ

عَلَى تَرْكِهِمُ الصَّلَاةِ ، وَتَرْكِ إِطْعَامِ الْمَسْكِينِ .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ :

﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ

الْمَسْكِينِ ﴾ [الحاقة: ٣٢-٣٤] .

فَنَصَّ تَعَالَى كَمَا تَرَى أَيْضًا عَلَى أَنَّ نَوْعَ الْكُفَّارِ مُعَذَّبُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُطْعَمُوا

الْمَسَاكِينَ .

وَقَالَ :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨] .

وَأَمْرُهُ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨] .

هُوَ نَصٌّ جَلِيٌّ عَلَى لُزُومِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا لِلْكَفَّارِ كَلْزُومِهَا لِلْمُؤْمِنِينَ ، إِلَّا أَنْ مِنْهَا مَا لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْإِسْلَامِ كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ ، كَالْجُنُبِ ، وَتَارِكِ النِّيَّةِ ، وَالْمُحَدِّثِ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ صَلَاةٌ حَتَّى يَطْهَرَ ، وَلَا صِيَامٌ ، وَلَا حَجٌّ إِلَّا بِإِحْدَاثِ النِّيَّةِ فِي ذَلِكَ .

وَقَالَ تَعَالَى :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٩] .

فَنَصُّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُمْ عُصَاةٌ ، إِذْ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ .

وَقَالَ تَعَالَى :

﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ [المائدة: ٥] .

فَصَحَّ أَنَّ طَعَامَنَا حِلٌّ لَهُمْ شَأَوْا ، أَوْ أَبَوْا .

وَقَالَ تَعَالَى :

﴿ وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٤٩] .

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْنَدٌ جَيِّدٌ ^(١) أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) أخرجه النحاس في " الناسخ والمنسوخ " ص ٣٩٦ ، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٥١/٤) ،

والحاكم في المستدرک (٢ / ٣١٢) ، والبيهقي (٨ / ٢٤٨ - ٢٤٩) .

من طريق : سعيد بن سليمان ، عن عباد بن العوام ، عن سفيان بن الحسين ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به .

وهذا إسناد صحيح :

سعيد بن سليمان هو الضبي ، ثقة حافظ . كما في " التقريب " [٢٣٤٢]

عباد بن العوام ثقة . كما في " التقريب " [٣١٥٥] .

سفيان بن الحكم بن حسن ، ثقة أيضا ، لكن في غير الزهري . انظر " التقريب " [٢٤٥٠] .

الحكم هو ابن عتبة الكندي ، الكوفي ، أبو محمد ، ثقة ثبت إلا أنه ربما دلس . " التقريب " [١٤٦١] .

تنبيه : اختلف أهل العلم في هذه الآية هل ناسخة لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾

[المائدة: ٤٢] فذهب ابن حزم على القول بالنسخ ، وسبقه إلى هذا الإمام الشافعي ، كما في " أحكام القرآن " [٤٢ : ٤٢] فذهب ابن حزم على القول بالنسخ ، وسبقه إلى هذا الإمام الشافعي ، كما في " أحكام

القرآن " (٢ / ٧٦) ، ووافقه أبو جعفر النحاس في " الناسخ والمنسوخ " ص ٣٩٨ ، وغيرهم .

ولم يوافق آخرون على دعوى النسخ ، ومنهم ابن العربي في " أحكام القرآن " (١٣٧/٢) .

﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمُ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢] .

وَإِذَا قَدْ صَحَّ كُلُّ هَذَا بَيِّقِينَ فَوَاجِبٌ أَنْ يُحَدِّثُوا عَلَى الْخَمْرِ وَالزَّيْنِ ، وَأَنْ تُرَاقَ خُمُورُهُمْ ، وَتُقْتَلَ خَنَازِيرُهُمْ ، وَيُيَظَلُّ رَبَاهُمْ ، وَيُلْزَمُونَ مِنَ الْأَحْكَامِ كُلِّهَا فِي النِّكَاحِ وَالْمَوَارِيثِ وَالْبَيْعِ وَالْحُلُودِ كُلِّهَا ، وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ مِثْلُ مَا يُلْزَمُ الْمُسْلِمُونَ ، وَلَا فَرْقٌ ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ هَذَا ، وَأَنْ يُؤْكَلَ مَا ذَبَحُوا مِنَ الْأَرَانِبِ ، وَمَا نَحَرُوا مِنَ الْجِمَالِ ، وَمِنْ كُلِّ مَا لَا يَعْتَقِدُونَ تَحْلِيلَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ حَلَالٌ لَهُمْ بَلَا شَكٍّ ^(١) .

= وذهب البعض إلى الجمع بين الآيتين - وهذا هو الصواب - منهم الإمام الطبري ، وابن الجوزي ، والشيخ السعدي ، فحملوا قوله سبحانه ﴿وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ على معنى الآية التي فيها التخيير ، أي : وإن احكم بينهم بما أنزل الله ، إن حكمت بينهم .

انظر : "جامع البيان" (٤ / ٥٨٦) ، "زاد المسير" (٢ / ٢١٣) ، "تفسير السعدي" ص (٢٣٢ - ٢٣٤) .

(١) "أصول الأحكام" (٢ / ١٠١ - ١٠٢) .

الدراسة

مسألتنا هذه من المسائل الأصولية ، والتي وقع فيها خلاف بين أهل العلم ، على أهمية هذه المسألة ، وقيام كثير من المسائل الأصولية عليها ، وهذه المسألة ، هي : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟ وكان العلماء فيها على ثلاثة أقوال ، هي : القول الأول : أنهم مخاطبون بفروع الشريعة . وهذا مذهب الجمهور من أهل العلم .

قال الإمام النووي :

"اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور بها ، والمنهي عنه ، هذا هو قول المحققين والأكثرين " (١) .

القول الثاني : أنهم غير مخاطبون بها .

وذهب إليه بعض الأحناف ، وبعض الشافعية ، وجعله بعض الخنابلة رواية عن الإمام أحمد (٢) .

القول الثالث : أنهم مخاطبون بالإيمان والنواهي ، دون الأوامر . وهذه رواية عن الإمام أحمد (٣) .

وقد أكثر الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى من الأدلة على ما ذهب إليه ، لكنه لم يستوفي ، فمن الأدلة التي أوردها أهل العلم :

(١) " شرح مسلم " (١ / ١٩٨) ، وانظر هذا المذهب في : " الجامع لأحكام القرآن " (١٨ / ١٧٧) ، " التفسير الكبير " (٣٠ / ١١٥) ، " إرشاد الفحول " (١ / ٧٢) ، " الواضح " (٣ / ١٣٤) ، " أضواء البيان " (٧ / ١١٤) ، " شرح اللمع " (١ / ٢٧٥) ، " المهذب في علم أصول الفقه " (١ / ٣٥١) ، " شرح المنهاج للأصفهاني " (١ / ١٥٣) ، " المستصفى " (١ / ١٧١ - ١٧٣) ، " روضة الناظر " (١ / ١٤٧) ، " المحصول " (٤ / ١٦٤٠ مع شرحه) ، " الموافقات " (٤ / ١٦١) ، " السراج الوهاج " (١ / ٢٢٧) ، " العدة لأبي يعلى " (٢ / ٣٦٣) ، " أصول الفقه " (١ / ٢٦٦) ، " شرح مختصر الروضة " (١ / ٢١٢) ، " السراج الوهاج " (١ / ٢٢٧) ، " نزهة الخاطر العاطر " (١ / ١٤٧) ، " شرح تنقيح الفصول " ص ١٦٤ ، " شرح الكوكب المنير " (١ / ٥٠٢) ، " عارضة الأحوذى " (٣ / ١١٨) ، " إكمال المعلم " (١ / ٢٣٩ - ٢٤٠) ، " فتح الباري " (٣ / ٤٢٠ - ٤٢١) ، " نيل الأوطار " (٤ / ١٢١) ، " جامع العلوم والحكم " (١ / ٢٣٠) .

(٢) " أصول السرخسي " (١ / ٧٦) ، " التلويح " (١ / ٤٥٣ - وما بعدها) ، " العدة " (٢ / ٣٦٤) ، " المسودة " ص ٤٦ .

(٣) " العدة " (٢ / ٣٥٩) ، " التحبير شرح التحرير " (٣ / ١١٤٩) ، " المسودة " ص ٤٦ ، " اقواعد والفوائد الأصولية " ص ٧٦ ، " أصول الفقه " (١ / ٢٦٥) ، شرح مختصر الروضة " (١ / ٢١٥ ، ٢١٧) .

قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] .

وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] .

ولفظ العبادة شامل لكل ما يحبه الله ويرضاه . كما أن لفظ الناس يشمل المسلم والكافر ، فالآيتان دالتان على دخول الكافر في الخطاب ^(١) .

فالآية الأولى : أوجب الله فيها الحج ، وهو من فروع الشريعة على سائر خلقه كما أوجب في الآية الثانية عبادته سبحانه ، والعبادة هي : التذلل لله سبحانه ، فتشمل سائر الطاعات . والمخاطب بذلك جميع الخلق . فصَحَّ ما قلنا من دلالة الآيتين على هذا القول .

وأيضاً ، قوله تبارك وتعالى :

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] .

قال ابن عقيل :

" فظاهر هذه الآية مقابلة ما ذكره من العقاب في مقابلة ما عدده من الذنوب والجرائم ، لا سيما مع قوله : ﴿يُضَاعَفْ لَهُ﴾ فذكر المضاعفة إنما وقع لمكان مضاعفة جرائمهم جريمة بعد جريمة ، لأن قوله : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ يعود إلى الجمل المتقدمة كلها ، وما ذكر المضاعفة إلا مقابلة " ^(٢) .

قلت : ويوضح هذا أن قوله تعالى : ﴿أَثَامًا﴾ جمع إثم ، فليست إثماً واحداً ، بل أثاماً ، وهي المذكورة في الآية . ثم بين سبحانه هذا فقال : ﴿يُضَاعَفْ لَهُ﴾ أي جزاء تلك الآثام التي فعلها ، فمضاعفة العذاب في مقابل تلك الآثام .

(١) انظر : "السراج الوهاج" (٢٢٧/١) ، "العدة" (لأبي يعلى (٢/٣٦٣) ، "إرشاد الفحول" (٧٢/١) ، "أصول الفقه" (٢٦٦/١) ، "شرح المنهاج" (للأصفهاني (١/١٥١) ، "روضة الناظر" (١٤٧/١) .

(٢) "الواضح" (١٣٤/٣) ، وانظر : "شرح مختصر الروضة" (٢١٢/١) ، "السراج الوهاج" (٢٢٧/١) ، "المستصفى" (١٧٣/١) ، "أصول الفقه" لابن مفلح (٢٢٦/١) ، "المهذب في علم أصول الفقه" (٣٥٣/١) ، "شرح المنهاج" (للأصفهاني (١/١٥٤) ، "شرح تنقيح الفصول" ص ١٦٤ ، "روضة الناظر" (١٤٧/١) .

قال الإمام الرازي :

"سبب تضعيف العذاب ، أن المشرك إذا ارتكب المعاصي مع الشرك عذب على الشرك ، وعلى المعاصي جميعاً ، فتضاعف العقوبة لمضاعفة المعاقب عليه ، وهذا يدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع" ^(١).

وقال الإمام الغزالي :

" فالآية نص في مضاعفة عذاب من جمع بين الكفر والقتل والزنا ، لا كمن جمع بين الكفر والأكل والشرب " ^(٢).

ويشهد لهذا المعنى ، وهو من أدلة هذا القول : قوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ [النحل: ٨٨]

فقوله تعالى :

﴿ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ أي بسبب إفسادهم في الأرض ، وفعل المعاصي بجميع أنواعها هو الإفساد في الأرض ، فضوعف العذاب عليهم لأجل فعلهم المعاصي: الشرك ، والكبائر والصغائر ^(٣).

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى :

﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [فصلت: ٦-٧] .

فتوعدهم الله تعالى لأجل تركهم الزكاة ، ومنعهم إياها ، كما توعدهم لشركهم وكفرهم بالله تعالى وإنكارهم الآخرة.

وهذا دال على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة . لكن اعترض على هذا بأن معنى الزكاة هنا محمول على زكاة الأبدان بالطاعات . أي لا يكون أنفسهم كما في قوله تعالى :

﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ [الأعلى: ١٤] .

ويؤيد هذا أن سورة فصلت إنما نزلت في مكة ، ولم تكن الزكاة قد فرضت بعد .

(١) " التفسير الكبير " (٢٤ / ١١١) .

(٢) " المستصفى " (١ / ١٧٣) .

(٣) انظر : " شرح الكوكب المنير " (١ / ٥٠٢) ، " التحرير شرح التحرير " (١١٤٧ / ٣) .

وقد حمل بعض العلماء معنى إيتاء الزكاة على شهادة التوحيد . لكن هذا ضعيف لأنه ليس من معاني الزكاة الشهادة ، فالأولى أن تحمل إما : على إيتاء الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام ، أو زكاة النفس والبدن بالطاعات . وإذا كان هذا هو المراد ثبت أن الآية دالة على المطلوب ، وهذا أولى مما أجاب به ابن عقيل وأبو يعلى ^(١) على الاعتراض .

قال الشيخ الشنقيطي :

" وعلى كل ، فالآية تدل على خطاب الكفار بفروع الإسلام ، أعني امتثال أوامره ، واجتناب نواهيه " ^(٢) .

ومن الأدلة في المسألة : قوله تعالى :

﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ [البينة: ٥] .

فهذه الآية نص في توجه الأوامر إلى الكفار ، ودخولهم في الخطاب ، فإن الله تعالى ما أمر عباده ، إلا بإخلاص العبادة له وأقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة . قال القاضي أبو يعلى :

" وهذا يدل على أن الكفار مأمورون بإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وسائر العبادات " ^(٣) .

قالوا : ويؤيد هذه الأدلة :

أن الكفر لا يصلح أن يكون مانعاً من العبادات الشرعية ، لإمكان إزالته ، فالكافر متمكن من الإتيان بالصلاة والزكاة ، فالكافر فقد شرط العبادة ، فهو كالمحدث ، فإنه فقد شرط الصلاة ، ومع ذلك هو مأمور بالصلاة ، ولم يكن فقد الطهارة مانعاً من وجوب الصلاة .

وكالحائض أيضاً ، فإنها مخاطبة بالصوم والحج ، مع وجود ما يمنع صحة الصوم والطواف ، ولم يكن ذلك مانعاً من توجه الخطاب إليها .

(١) " الواضح " (٣ / ١٣٧) ، " العدة " (٢ / ٣٦١) .

(٢) " أضواء البيان " (٧ / ١٤٤) .

(٣) " العدة " لأبي يعلى (٢ / ٣٦٢) ، " أصول الفقه " (١ / ٢٦٦) .

ولذلك ، فالإيمان شرط لصحة العبادات ، وليس بشرط في التكليف ^(١).

وقد بين الإمام الشاطبي مراد أهل العلم في قولهم هذا .

قال الإمام الشاطبي :

" وأما الإيمان ، فلا نسلم أنه شرط ، لأن العبادات مبنية عليه ، ألا ترى أن معنى العبادات التوجه إلى المعبود بالخضوع والتعظيم بالقلب والجوارح ، وهذا فرع الإيمان . فكيف يكون أصل الشيء وقاعدته التي يبنى عليها فيه ، هذا غير معقول ، ومن أطلق هنا لفظ الشرط ، فعلى التوسع في العبارة . وأيضاً ، فإن سلم في الإيمان أنه شرط ، ففي المكلف لا في التكليف . ويكون شرط صحة عند بعض ، وشرط وجوب عن بعض ، فيما عدا التكليف بالإيمان حسبما ذكره الأصوليون في مسألة خطاب الكفار بالفروع ^(٢).

ثم لا يصلح أن يكون سبباً للتخفيف . فإننا إذا قلنا بأنه لا يدخل في الخطاب لم يعذب إلا على الكفر ، ولم يعذب على ترك المأمورات ، وإتيانه المنهيات . وليعلم ، أنه ليس معنى هذا القول عند أهله : أنهم يطالبون بها إذا أسلموا ، فلم يريدوا هذا المعنى . وذلك لأن الأدلة جاءت بإسقاط المطالبة بالعبادات إذا أسلم المرء كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨] .

ولم يأمر النبي ﷺ أحداً من الكفار إذا أسلم بقضاء ما ترك من العبادات حينما كان كافراً . فلذلك لم تأمره ^(٣).

فإن قيل فما الفائدة إذا من توجه الخطاب ؟

قيل : هناك فوائد من توجه الخطاب إليهم ، منها : زيادة العذاب في الآخرة ، ومضاعفة على الكفار ، كما دلت الآيات على ذلك .

(١) " العدة " (٣٦٤ / ٢) ، " التبصرة " ص ٨٢ ، " شرح اللمعة " (١ / ٢٧٦ - ٢٧٧) ، " شرح

المنهاج " للأصفهاني (١ / ١٥١) ، " روضة الناظر " (١ / ١٤٦) ، " أصول الفقه " (١ / ٢٦٦) ،

" شرح مختصر الروضة " (١ / ٢٠٦ ، ٢١٠) ، " أصول السرخسي " (١ / ٧٤) ، " البرهان في

أصول الفقه " (١ / ٩٢) ، " المستصفى " (١ / ١٧١) ، " المحصول " (٤ / ١٦٣٩ - مع شرحه) .

(٢) الموافقات " (٤١٥ / ١)

(٣) انظر " المجموع " للنووي (٥ / ٣) ، " التحبير " (٣ / ١١٤٩) .

كقوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ وَلَكِنَّكَ تُطَعِمُ الْمَسْكِينِ ﴾
 وكقوله : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ
 وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ .

وهذه هي العلة المنصوص عليها ، وقد ذكر العلماء عللاً أخرى منها :
 تيسير الإسلام على الكافر حتى يدخل فيه ، فإنه إذا علم أنه لا قضاء عليه سهل
 عليه الدخول ، بخلاف ما لو طوّل بقضاء ما فاتته من رمضان ، وأداء الزكاة
 التي منعها في سني كفره ، بل والصلوات التي تركها .
 وأيضاً : أن الكافر إذا علم كونه مكلفاً ، وأنه إذا لم يتبع الشرع سيعاقب ،
 ويلحقه العذاب على ترك المأمور ، وفعل المنهي ، كان هذا أدعى إلى استجابته^(١) .

(١) انظر : "شرح تنقيح الفصول" ص ١٦٥ - ١٦٦ ، "نفائس الأصول" (٤ / ١٦٤٨ - ١٦٥٠) .
 "شرح مختصر الروضة" (١ / ٢١٣ - ٢١٤) ، "الواضح" (٣ / ١٤٨) ، "أصول الفقه" (١ /
 ٢٦٨ ، ٢٦٩) ، "القواعد والفوائد الأصولية" ص ٧٧ - ٧٨ .

الترجيح

الراجح من تلك الأقوال السابقة ، هو أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وذلك للآيات الدالة على هذا القول ، ومن أصرحها دلالة قوله سبحانه تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٤] فجعل الله سبحانه من أقوى الأسباب لدخولهم النار أنهم لم يكونوا من أهل الصلاة. وكذلك قوله سبحانه : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ [النحل: ٨٨] فنص الله سبحانه على أنهم زادهم عذابا آخر ، وذلك على تركهم المأمورات ، وارتكابهم المنهيات . وقد مضى كل هذا . والحمد لله على توفيقه .

قال الله تعالى :

﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَعَ السَّورِ إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١] .

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[٣٩] هل الشرك والكفر بمعنى واحد ؟

قال ابن حزم :

" قال أبو محمد رحمه الله :

واختلفَ النَّاسُ فِي الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : هُمَا اسْمَانِ واقِعَانِ عَلَى مَعْنَيْنِ وَأَنَّ كُلَّ شِرْكَ كُفْرٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ كُفْرٍ شِرْكَاً ، وَقَالَ هَؤُلَاءِ : لَا شِرْكَ إِلَّا قَوْلُ مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ شَرِيْكَاً . قَالَ هَؤُلَاءِ : وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كُفَّارٌ لَا مُشْرِكُونَ ، وَسَائِرُ الْمِلَلِ كُفَّارٌ مُشْرِكُونَ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ .
وَقَالَ آخَرُونَ : الْكُفْرُ وَالشِّرْكَ سَوَاءٌ ، وَكُلُّ كَافِرٍ فَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَكُلُّ مُشْرِكٍ فَهُوَ كَافِرٌ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : وَاحْتَجَّتْ الطَّائِفَةُ الْأُولَى بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّينَ ﴾ [البينة: ١] .

قَالُوا : فَفَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ . وَقَالُوا : لَفْظَةُ الشِّرْكِ مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّرِيْكِ ، فَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى شَرِيْكَاً ، فَلَيْسَ مُشْرِكاً .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : هَذِهِ عُمْدَةُ حُجَّتِهِمْ ، مَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً غَيْرَ هَاتَيْنِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ [البينة: ١] .

فَلَوْ لَمْ يَأْتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، غَيْرُ هَذِهِ الْآيَةِ ، لَكَانَتْ حُجَّتُهُمْ ظَاهِرَةً . لَكِنَّ الَّذِي أُنْزِلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْقَائِلُ : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦] .

وقال تعالى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا : ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣].

وَهَذَا كُلُّهُ تَشْرِيكَ ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ ، فَإِذَا قَدْ صَحَّ الشَّرْكُ وَالتَّشْرِيكَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ الْيَهُودِ وَالتَّصَارَى ؛ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ ، وَأَنَّ الشَّرْكَ وَالْكُفْرَ : اسْمَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ . وَقَدْ قُلْنَا : إِنَّ التَّسْمِيَةَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا لَنَا ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ ؛ فَقَدْ صَحَّ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٤٠] .

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كُفَّارٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨] .

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَلَائِكَةِ .

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨] .

وَالرُّمَانُ : الرُّمَّانُ مِنَ الْفَاكِهَةِ ، وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ ، وَالْعَرَبُ تُعِيدُ الشَّيْءَ بِاسْمِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَجْمَلَتْ ذِكْرَهُ ، تَأْكِيدًا لَأَمْرِهِ . فَبَطُلَ تَعَلُّقُ مَنْ تَعَلَّقَ

بِتَفْرِيقِ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي اللَّفْظِ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ .

وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِأَنَّ لَفْظَ الشَّرْكَ ، مَاخُودٌ مِنَ الشَّرِيكِ ، فَقَدْ قُلْنَا : إِنَّ التَّسْمِيَةَ

لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، لَا لِأَحَدٍ دُونَهُ ، وَلَهُ تَعَالَى أَنْ يُوقِعَ أَيَّ اسْمٍ شَاءَ عَلَى أَيِّ مُسَمًّى

شَاءَ . بُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ بَيْنَ عَبْدَيْنِ لَهُ فِي عَمَلٍ مَا ، أَوْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي هَبَةٍ

وَهَبَهَا لَهُمَا ، فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ مُشْرِكٍ ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ فُلَانًا

أَشْرَكَ ، وَلَا أَنَّ عَمَلَهُ شَرْكٌ ، فَصَحَّ أَنَّهَا لَفْظَةٌ مَنْقُولَةٌ أَيْضًا عَنْ مَوْضُوعِهَا فِي

اللُّغَةِ ، كَمَا أَنَّ الْكُفْرَ لَفْظَةٌ مَنْقُولَةٌ أَيْضًا عَنْ مَوْضُوعِهَا فِي اللُّغَةِ ، إِلَى مَا أَوْقَعَهَا

اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَالتَّعَجُّبُ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ ، وَقَوْلِهِمْ أَنَّ النَّصَارَى لَيْسُوا

مُشْرِكِينَ ، وَشَرَكُهُمْ أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ يَجْهَلَهُ أَحَدٌ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ كُلُّهُمْ

بِعِبَادَةِ الْأَبِ ، وَالْإِبْنِ ، وَرُوحِ الْقُدُسِ ، وَأَنَّ الْمَسِيحَ إِلَهُ حَقٌّ ، ثُمَّ يَجْعَلُونَ

السَّبْرَاهِمَةَ مُشْرِكِينَ ، وَهُمْ لَا يَقْرَءُونَ إِلَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، وَلَقَدْ كَانَ يَلْزَمُ أَهْلُ هَذِهِ

الْمَقَالَةِ أَنْ لَا يَجْعَلُوا كَافِرًا إِلَّا مَنْ جَحَدَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَطْ " (١) .

(١) " الفصل " (٣/٢٦٤-٢٦٥) ، وانظر : " المحلى " (٣/١٦٣-١٦٦)

الدراسة :

اختلف أهل العلم في الشرك والكفر : هل لكل منهما معنى يخصه؟ أم هما بمعنى واحد؟

فرجح ابن حزم رحمه الله أنهما بمعنى واحد ، بعد أن ذكر قول طائفة من العلماء ، وهو : أن لكل من الشرك والكفر معنى يخصه ^(١).

وما ذهب إليه ابن حزم هو مذهب الجمهور ، عزاه لهم الرازي ^(٢).

وأورد ابن حزم من أدلته آية براءة : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ومعلوم أن من اتخذ مع الله تعالى ربا ، فهو مشرك . أضف إلى ذلك : أن الله تعالى قال : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ " أي أنهم لم يفعلوا ، فحالهم كحال المشركين الذين أمروا بإفراد معبودهم بالعبادة ، فأشركوا معه غيره ، ويؤكد هذا أن الله ختم الآية بقوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فجعل أهل الكتاب مشركين به ، ونزه نفسه عن هذا الشرك .

قال الإمام الرازي :

" والأكثر من العلماء على أن لفظ المشرك يندرج فيه الكفار من أهل الكتاب وهو المختار ، ويدل عليه وجوه :

أحدها : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣٠] ثم قال في آخر الآية ﴿ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ وهذه الآية صريحة في أن اليهودي والنصراني مشرك " ^(٣).

ومن الآيات القرآنية التي تنصر هذا القول وتؤيده :

(١) انظر هذا القول في : " تفسير القرطبي " ، (٤٦ / ١) ، " الإيمان " لابن تيمية (ص ٥٣) أحكام أهل الذمة " (٧٩٧ / ٢) " أحكام القرآن " للخصاص (٤٥٥ / ١ - ٤٥٦) ، " نيل المرام " (١٤٧ / ١) ، " روح المعاني " (١١٨ / ٢) .

(٢) في تفسيره (٥٦ / ٦) وهكذا قال الحافظ في الفتح (٣٢٧ / ٩) .

(٣) تفسير الرازي (٥٦ / ٦) وبها استدلل البيضاوي أيضاً في تفسيره (٥٠٧ / ١) ، وانظر : " تفسير أبي السعود " (٢٢١ / ١) ، " المفردات في غريب القرآن " ص ٢٦٠ ، " روح المعاني " (١١٨ / ٢) ، " الكشف " (١٢٣ / ١) ، " دفع إيهام الاضطراب " (ص ١٤٥ - ١٤٦) .

قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُتُمَ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٥٧] .

فسمى الله عز وجل عبدة الأوثان كفاراً ، مع أنه سملهم مشركين في آيات كثيرة ، وهذا مما يدل على اتحاد معنى هاتين الكلمتين . وانظر كيف ذكر الله في الآية أهل الكتاب ، وعطف عليهم الكافرين ، وفي قوله : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٥] عطفهم على المشركين ، فهذا يفيد أيضاً اتحاد المعنيين ، فمرة عطف الكفار على أهل الكتاب ، ومرة أخرى عطف عليهم للمشركين . ولم نقل في الأولى - لما عطف الكفار على أهل الكتاب - دل على عدم دخول أهل الكتاب في الكفار ، مع اقتضاء العطف التغاير . فكذاك فليكن القول في قوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ .

ووصف الله عز وجل أهل الكتاب بأنهم كفروا ، مع أنه تعالى ذكر مقاتلتهم فقال :

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧] .

وقال : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣] .

فوصفهم بالكفر مع أن المقولة إشراك بالله ، وهي من جنس قول المشركين

الذين قالوا منكرين على النبي ﷺ : ﴿ أَجْعَلُ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ﴾ [ص: ٥] .

فهذا مما يدل على أن اللفظتين بمعنى واحد ، فسواء قلت : أشرك ، أم قلت :

كفر ، فالمعنى واحد ، وإن تباين اللفظان ^(١) .

ولذلك قال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في الكتايب :

" لا أعلم من الإشراك شيئاً أكبر من أن تقول المرأة ربها عيسى . وهو عبدٌ من عباد الله " ^(٢) .

^(١) وانظر : " تفسير الرازي " (٥٦/٦) .

^(٢) أخرجه البخاري (٥٢٨٥) في كتاب الطلاق : باب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكِينَ حِزْبًا ﴾ .

وانظر قوله تبارك وتعالى :

﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ [آل عمران: ١٥١]

فانظر كيف وصفهم الله تعالى بوصف الكفر ثم بين سبحانه أن سبب كفرهم هو أنهم أشركوا بالله تعالى ، فهذا نرد به قول من قال : إن الشرك أعم من الكفر ، إذ أن الأعم لا يكون سبباً للأخص .

وقد وصف الله عز وجل المشركين الذين جعلوا معه إلهاً غيره بالكفر في آيات كثيرة ، منها :

﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَقُولُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المائدة: ٨٠] .

وقال : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣] .

وقال : ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يَخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] .

وأنزل في شأن غزوه حنين : ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٦] .

ومعلوم أن من قاتلهم النبي ﷺ في هذه الغزوة كانوا مشركين ، وهم أهل الطائف .

وقال : ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٣٧] وهذا صنيع المشركين ، ومع هذا سماهم الله : الكافرين .

فإذا علمنا أن الله تعالى سمى عبدة الأصنام كفاراً ومشركين علمنا أن اللفظتين بمعنى واحد . ويؤكد هذا أن الله تعالى وصف أهل الكتاب بالكفر ، كما في قوله تعالى :

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الحشر: ١١] .

وقال سبحانه : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ ﴾ [الحشر: ٢].

مع أنه سبحانه وصف أهل الكتاب بالشرك كما سبق ذكره.
فدل هذا على أن الكلمتين معناهما واحد. وهو مذهب ابن حزم رحمه الله تعالى.
ولما كان هذا هو مذهب جمهور العلماء رأوا أن النهي في قوله تعالى:
﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢١] .

عام في كل مشركة ، فهو شامل للكتابية وغيرها ، قال ابن بطال :
" وذهب جمهور العلماء إلى أن الله تعالى حرم نكاح المشركات بقوله تعالى
﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ثم استثنى من هذه الجملة نكاح
نساء أهل الكتاب " (١).

قال ابن العربي :
" كل كافر بالحقيقة مشرك " (٢).

الترجيح :
الذي يظهر لي رجحانه من أقوال أهل العلم ، هو ما ذهب إليه الجمهور من أن
الشرك ، والكفر بمعنى واحد ، وذلك لقوة الأدلة التي استدلووا بها ، ووضوحها
في الدلالة على ما ذهبوا إليه . والعلم عند الله تعالى .

(١) " شرح صحيح البخاري " (٤٣٤/٧) ، وانظر : " الأم " للشافعي : (٢٧/٧) ، و " تفسير
السمعاني " (٢٢٢ / ١) ، " زاد المسير " (٢٠٨ / ١) ، " تفسير البيضاوي " (٥٠٧ / ١) ،
" الوجيز " للواحدي (١٦٦ / ١) ، " تفسير أبي السعود " (٢٢١ / ١) .
(٢) " أحكام القرآن " (٢١٨ / ١) .

قال تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] .

وفيها مسألتان :

المسألة الأولى : هل تجب الزكاة في حلي المرأة ؟

المسألة الثانية : جواز لبس الذهب للمرأة .

المسألة الأولى :

[٤٠] هل في الحلي زكاة ؟

قال ابن حزم رحمه الله تعالى :

" وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي حُلِيِّ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمِقْدَارَ الَّذِي ذَكَرْنَا ، وَأَنْتُمْ عِنْدَ مَالِكِهِ عَامًا قَمَرِيًّا .

وَجَاءَ فِي ذَلِكَ عَنْ السَّلَفِ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي حُلِيِّ امْرَأَتِهِ . وَهُوَ عَنْهُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ ^(١) .

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عُلْقَمَةَ قَالَتْ : قَالَتْ امْرَأَةٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : لِي حُلِيٌّ ؟ فَقَالَ لَهَا : إِذَا بَلَغَ مِائَتَيْنِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ ^(٢) .

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى : مَرُّ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ يُزَكِّيَنَّ حُلِيَّهُنَّ ^(٣) .

وَمِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَأْمُرُ بِالزَّكَاةِ فِي حُلِيِّ بَنَاتِهِ وَنِسَائِهِ ^(٤) .

^(١) لفظ هذا الأثر هو :

عن إبراهيم النخعي ، قال : كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوق فيه عشرون مثقالاً ، فأمرها أن تخرج عنه خمسة دراهم .

أخرجه أبو عبيد في " الأموال " ص ٤٤ ، وعبد الرزاق في " مصنفه " (٤ / ٨٣) ، والبيهقي (٤ / ١٣٩) من طريق : سفیان الثوري ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم عن علقمة ، قال : قالت امرأة لعبد الله بن مسعود لي حلي ، فذكره .

وهذا إسناد حسن من أجل حماد ، فإنه صدوق له أوهام .

وله طريق آخر عند أبي عبيد . فقد رواه من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم النخعي ، كما رواه عبد الرزاق أيضاً من طريق : حماد ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود . وهذا إسناد حسن أيضاً .

^(٢) أخرجه عبد الرزاق (٨٣ / ٤) والبيهقي (١٣٩ / ٤) من طريق الثوري به .

^(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٢ / ٢) ، ومن طريقه البيهقي (٤ / ١٣٩) من طريق :

مساور الوراق عن شعيب ، قال : كتب عمر إلى أبي موسى .. الخ ولكن هذا الإسناد مع الإرسال ، فشعيب لم يدرك عمر . وقال البخاري : عنه : مرسل ، كما نقله البيهقي .

^(٤) أخرجه عبد الرزاق (٨٤ / ٤) ، وابن أبي شيبة (٣٨٢ / ٢) من طريق :

وَمِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُهُ بِذَلِكَ كُلِّ عَامٍ ^(١) .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : لَا بَأْسَ بِلُبْسِ الْحُلِيِّ إِذَا أُعْطِيتْ زَكَاتُهُ ^(٢) ...

= جريير بن حازم (كما عند ابن أبي شيبة) ، وأبو موسى (كما عند عبد الرزاق) عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو (فذكره) . وهذا إسناد منقطع ، لكن هذا لا يعد ههنا علة ، وذلك لأن هذا من الأمور التي لا تخفى ومثله يشتهر عن جده ، فلا شك أنه كان معروفاً عند عمرو عن جده ، حدثه به غير واحد من أهل بيته ، هذا مما لا يشك فيه . والعلم عند الله .

^(١) ابن عمر رضي الله عنهما روى عنه القولان في المسألة : أما وجوب الزكاة ، فقد رواه أبو عبيد في " الأموال " ص ٤٥٥ من طريق : حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن سالم قال : كان عبد الله بن عمر يأمرني أن أجمع حلتي بناته كل عام ، فأخرج زكاته . قال أبو عبيد : أراه مولاه يعني سالماً مولى عبد الله بن عمر .

ولقد ذكر الإمام البيهقي هذا الأثر عن عبد الله بن عمرو ، ولعله أشبهه ، فقال : وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أنه كان يكتب إلى خازنه سالم أن يخرج زكاته حلتي بناته كل سنة . وقد اشتهر عن عبد الله بن عمر القول بعدم وجوب زكاة الحلبي ، وذلك فيما رواه الإمام مالك في " الموطأ " (١ / ٢٥٠) ، وابن أبي شيبة في (٢ / ٣٨٣) ، عبد الرزاق (٤ / ٨٢) والبيهقي في سننه (٤ / ١٣٨) ، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب ، ثم لا يخرج من حلبيهن الزكاة .

وإسناد هذا الأثر صحيح .

^(٢) روي عن عائشة القولان : فأما وجوب الزكاة : فقد أخرجه البيهقي في سننه (٤ / ١٣٩) ، وأبو عبيد في " الأموال " ص ٤٤٥ . من طريق :

حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن عروة عن عائشة قالت : " لا بأس بلبس الحلبي إذا أعطيت زكاته " .

وهذا إسناد حسن ، ورجاله ثقات محتج بهم ، وعمرو بن شعيب صدوق . وقد روى عنها بإسناد صحيح خلاف هذا ولا يعد هذا مضعفاً لما روى أولاً ، ذلك لأنه من الممكن جداً أن يكون للعالم رأيان .

فقد روى مالك في " الموطأ " (١ / ٢٥٠) ، ومن طريقه البيهقي (٤ / ١٣٨) أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلبي ، فلا تخرج من حلبيهن الزكاة .

وهذا إسناد صحيح . ولا يقال : إنما لا ترى الزكاة في مال اليتيم ، فلذلك لم تخرج الزكاة من الحلبي ، أقول لا يقال لهذا : لأن مذهبا كما سبق أنها ترى وجوب الزكاة في مال اليتيم .

ولذلك روى ابن أبي شيبة (٢ / ٣٨٣) عن القاسم قال : كان مالنا عند عائشة ، فكانت تركه إلا الحلبي . لكن قد يقال :

وقال بعد أن أورد جملة من الأحاديث التي يرى ضعفها ، وهي دالة على الزكاة في الحلبي . قال :

" قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذِهِ الْأَثَارُ لَمَّا قُلْنَا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحُلِيِّ ؛ وَلَكِنْ لَمَّا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ " وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ " وَكَانَ الْحُلِيُّ وَرَقًا وَجَبَ فِيهِ حَقُّ الزَّكَاةِ ، لِعُمُومِ هَذَيْنِ الْأَثَرَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ .

وَأَمَّا الذَّهَبُ فَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : " مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ لَا يُؤَدِّي مَا فِيهَا إِلَّا جُعِلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ يُكْوَى بِهَا " (١) .
فَوَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ ذَهَبٍ بِهَذَا النَّصِّ " (٢) .

= إن هذا الحلبي كان يسيراً ، لم يبلغ النصاب فلذلك لم تزكه عائشة - رضي الله عنها - ويؤيد هذا أمران :

أولهما : أنه جاء التصريح بذلك ، كما عند عبد الرزاق (٤ / ٨٣) عن الثوري ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه أن عائشة كانت تحلي بنات أخيها بالذهب واللؤلؤ فلا تزكيه ، وكان حليهن يومئذ يسيراً .

وثانياً : أن هذا موافق لرأيها ولروايتها . والتوفيق بين أقوال العالم إذا أمكن أمر مطلوب .
وأخرج " عبد الرزاق " (٤ / ٨٣) أن عمرة بنت عبد الرحمن سألت عائشة عن حلي لها ، هل عليها زكاة ؟ قالت : لا . فهذه واقعة عين لا عموم لها . فقد يحتمل أن يكون حليها لم يبلغ نصاب الزكاة الواجبة .

(١) سبق تخريج هذه الأحاديث .

(٢) " الحلبي " (٤ / ١٨٤ - ١٩١)

الدراسة :

أخذ ابن حزم - رحمه الله تعالى - من الآية : وجوب الزكاة في حلي النساء والآية كما هو صريح لفظها فيها ذم الله تعالى لمن كثر الذهب والفضة، ولمَّا ينفقها في سبيل الله ، ويخرج حق الله فيها.

وقد ذكر ابن حزم رحمه الله تعالى - هذه المسألة : وجوب الزكاة في الحلي - والعجيب أنه لم يذكر الآية كدليل لمذهبه رغم وضوحها ، ودلالتها على المقصود . لكنه أورد الآية في مسألة أخرى بما يدل على ارتباط القول بالآية عنده ^(١).

ووجه ذلك :

أن الله تعالى توعد من كثر الذهب والفضة ، وهذا عام في كل ذهب وفضة ، والحلي داخل فيه ، فيجب الزكاة فيه ^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين اثنين :

القول الأول : أن الزكاة واجبة في الحلي .

ومن ذهب إلى هذا الإمام أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد في رواية ، وهو قول للشافعي ^(٣). وقد عدَّ ابن حزم من ذهب إليه من الصحابة .

القول الثاني : أنه لا زكاة للحلي .

وذهب إلى هذا جمع من أهل العلم ، منهم : الإمام مالك ، وأبو عبيد ، وأحمد في رواية، وهو أحد قولي الشافعي ، كما نسب إلى إسحاق بن راهويه القول به ^(٤).

^(١) ولذلك أوردت هذه المسألة ضمن مسائل الآية . انظر : " الحلي " (٩ / ٢٤٣) .

^(٢) انظر : " أحكام القرآن " للخصاص (٣ / ١٥٧) ، " تفسير الرازي " (١٦ / ٤٦) ، " أحكام القرآن " لابن العربي (٢ / ٤٨٩) ، " شرح الزركشي " (٢ / ٤٩٨) .

^(٣) انظر : " شرح السنة " (٦ / ٥٠) ، " مختصر اختلاف الفقهاء " (١ / ٤٢٩) ، " البناية " ، للعيني (٣ / ٤٤٢ - ٤٤٦) ، " شرح الزركشي " (٢ / ٤٩٨) ، " المغني " (٤ / ٢٢٠) ، " الإنصاف " (٧ / ٢٣) ، " معالم السنن " (٢ / ١٥) ، " التحقيق " لابن الجوزي (٢ / ٢٠٩ - مع التنقيح) ، " المجموع " (٥ / ٥٢٩) ، " أحكام القرآن " (٣ / ١٥٧ - ١٥٨) ، " شرح فتح القدير " (٢ / ٢٢٢ - ٢٢٤) .

^(٤) " الاستذكار " (٣ / ١٥٠ - ١٥١) ، " شرح السنة " (٦ / ٤٩) ، " المعونة " (١ / ٣٧٦) ، " الأموال " ، " الشرح الكبير " (٧ / ٢٣ - ٢٦) ، " سبل السلام " (٤ / ٤٢ - ٤٣) ، " مغني المحتاج " (١ / ٥٧٧) ، " المجموع " (٥ / ٥١٨ - ٥١٩) .

كما ذهب إلى هذا القول من الصحابة : ابن عمر ، وجابر ، ونسب إلى عائشة القول به ^(١).

ومن الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه ابن حزم ، وهي نص فيه ، لكن ابن حزم لم يرتض الاستدلال بها ، لكونها ضعيفة في نظره ، فمنها :
ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : " أن امرأة دخلت على رسول الله ﷺ وفي يدها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها : أتؤدين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ فألقتهما ، وقالت : هما لله ورسوله " ^(٢).

^(١) سبق تخريج ما روي عن ابن عمر وعائشة ، وأما ما روي عن جابر : فأخرجه عبد الرزاق (٨٢/٤) ، والبيهقي (١٣٨/٤) من طريق : سفيان الثوري (زاد عبد الرزاق : ومعمرو بن دينار ، قال : سألت جابر بن عبد الله عن الحلبي ، هل فيه زكاة ؟ قال : لا ، قلت : إن كان ألف دينار ؟ قال : الألف كثير . وإسناده صحيح .
^(٢) أخرجه أحمد (٢٧٨/٢) ، وابن أبي شيبة (٣٨٢/٢) ، والدارقطني (١٠٨/٢) من طريق : الحجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب به .
وهذا إسناد ضعيف من أجل الحجاج .
لكنه متابع ، فقد تابعه حسين المعلم كما عند النسائي (٢٤٨١) في الزكاة : باب زكاة الحلبي .
والراوي عنه خالد بن الحارث ، ثقة ثبت ، وتلميذه إسماعيل بن مسعود ثقة أيضاً ، فهذا إسناد صحيح إلى عمرو بن شعيب .
وكذا رواه أبو داود في "سننه" (١٥٦٣) في الزكاة : باب الكثر وما هو ؟ من طريق : الحارث بن خالد أيضاً .
قال الإمام ابن القطان في "الوهم والإيهام" (٣٦٦/٥) :
" وهذا إسناد صحيح إلى عمرو " وصدق رحمه الله ولذلك قال الحافظ في البلوغ (١٥٩/١) :
" وإسناده قوي " .

وقد رواه الترمذي (٦٣٧) في كتاب الزكاة : باب ما جاء في زكاة الحلبي من طريق : ابن لهيعة ، عن عمرو بن شعيب به ، ثم قال :
" وهذا حديث قد رواه المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب نحو هذا . والمثنى بن الصباح ، وابن لهيعة يضعفان في الحديث ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء " .
ولعل الإمام الترمذي لم يطلع على طريق أبي داود والنسائي .
ورواية المثني بن الصباح التي أشار إليها الترمذي هي عند عبد الرزاق (٨٥/٤) .

وخير آخر ، وهو ما رواه عطاء ، عن أم سلمة أم المؤمنين ، قالت : كنت ألبس أوضاحاً لي من ذهب ، فقلت : يا رسول الله أكثر هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدي زكاته ، فزكى ، فليس بكتر " (١).

(١) أخرجه أبو داود (١٥٦٤) في كتاب الزكاة : باب الكثر ما هو ، والحاكم (١ / ٣٩٠) ، والبيهقي (٤ / ١٤٠) ، والدارقطني (٢ / ١٠٥) من طريق :

ثابت بن عجلان ، ثنا عطاء ، عن أم سلمة به . وقد قال الحاكم بعد إخراجها : " هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجها . ووافقه الذهبي . وقد قال الإمام البيهقي : " وهذا يتفرد به ثابت بن عجلان " .

وهذا مما لا يدل الحديث ، فثابت وثقه من أهل العلم النسائي وابن معين ، وقال فيه أبو حاتم : صالح ، واختار الذهبي من الأقوال قبوله ، وقد أشار إلى ذلك بعلامة صح في بداية ترجمته . كما في الميزان (١ / ٣٦٤) ، وقال ابن حجر : صدوق ، كما في "التقريب" [٨٣٠] .

وقد عُددَ هذا الحديث من مناكيره ، وبه أعله الحافظ عبد الحق ، ورد هذا الإمام ابن القطان . فقال في "الوهم والإيهام" (٥ / ٣٦٣) :

"وقوله في ثابت بن عجلان : لا يحتج به ، قول لم يقله غيره فيما أعلم ، ونهاية ما قال فيه العقيلي : لا يتابع على حديثه . وهذا من العقيلي تحامل عليه ، فإنه يحس بهذا من لا يعرف بالثقة ، فأما من عرف به ، فانفراده لا يضره ، إلا أن يكثر ذلك منه " .

وذكر أقوال الموثقين ثم قال :

"وما روي عن أحمد بن حنبل من أنه سئل عنه ، فقال : كان يكون بالباب والأبواب ، قيل : أكان ثقة ، فسكت ، لا يقضي عليه منه ، لأنه قد سكت ، لأنه لا يعرف حاله ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، وقد يسكت ؛ لأنه لم يستحق عنده أن يقال فيه : ثقة ، وليس إذا لم يُنَحَلْ اسم الثقة فهو ضعيف ، بل قد يكون صدوقاً ، وصالحاً ، ولا بأس به ، وألفاظ آخر من مصطلحاتهم " .

وهذا كلام غاية في التحقيق إلا أن فهمه لعبارة أحمد ، مما قد يناقش فيه ، ذلك ؛ لأن احتمال عدم معرفة أحمد لثابت ، احتمال بعيد ، ثم لو لم يعرفه أحمد لكان قدحاً في ثابت . فإن الإمام المطلع لا تخفى عليه إلا حالة راوٍ غير مشهور بالرواية . ثم لو كان لا يعرفه ، لقال : لا أعرفه كعادته في الرواة الذين لا يعرف حالهم أو عينهم . فسكوته مشعر إشعاراً قوياً أنه لم يرتض توثيقه ، ثم وقفت على مقولة أحمد في " التهذيب " لابن حجر (١٠ / ٢) وإذا فيها " كأنه مرض أمره " أي ضعفه . لكن مثل هذا لا ينحط عن درجة الصدق . فرجل وثقه النسائي وابن معين ، وهما من عرفا بالتشدد في التوثيق . وقال فيه أبو حاتم : صالح ، كيف ينحط هذا عن مرتبة الصدق ، بل لو قيل في توثيقه لم يكن بعيداً .

ثم هل يضر تفرد ؟ هذا مما رده ابن القطان ، ولأجله قعد قاعدة في هذا الباب يحسن إيرادها ، فقال : " والحق : أن من عرف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل ناقلون حسن سيرته ، بتفصيل أو بإجمال ، بلفظ من الألفاظ للمصطلح عليها ، مقبول الرواية " .

لكن الإمام الذهبي ود قبول تفرد في الميزان (١ / ٣٦٥) ، فقال :

وحديث آخر أورده - رحمه الله - عن عبد الله بن شداد ، قال دخلنا على عائشة أم المؤمنين فقالت : دخل علي رسول الله ﷺ ، فرأى في يدي سخياً من ورق . فقال : أتؤدين زكاته ؟ قلت : لا ، أو ما شاء الله تعالى ، فقال : " هو حسبك من النار " ^(١) .

وهذه الأحاديث واضحة الدلالة ، بينة في وجوب الزكاة في حلي النساء ، لكن ابن حزم رحمه الله ضعفها جميعها وبين علة كل حديث ، وهذا منه رحمه الله عين العدل ، فمع كونها دالة على قوله ، ناصرة لمذهبه ، مؤيدة لرأيه ، لم ير إيرادها ، والسكوت عنها كما يفعل غيره - إذا وافقت الحجة هواه - لكنه بين عللها نصحاً للأمة ، وبياناً للحجة ، وإيضاحاً للمحجة ، فرحمة الله عليه .

= " قلت : أما من عرف بالثقة ، فنعيم ، وأما من وثق ، ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه ، ومثل أبي حاتم يقول : صالح الحديث ، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة ، فتفرد هذا يعد منكراً ، فارجح قول العقيلي وعبد الحق " .

قلت : والتفرد ليس بعلة ترد بها الأحاديث ، اللهم إلا تفرد الضعيف ، فهو مردود لضعفه . ولا شك أن تفرد مثل هذا الروي سيما مع وجود أحاديث تشهد له يعد مقبولاً إن شاء الله تعالى . وحاصل القول أن الحديث : حسن إن شاء الله تعالى .

^(١) أخرجه أبو داود (١٥٦٥) في الزكاة : باب الكثر ما هو ؟ ، والبيهقي (٤ / ١٣٩) ، والحاكم (١ / ٣٨٩) ، والدارقطني (٢ / ١٠٥) من طريق :

عمرو بن الربيع ، ثنا يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن أبي جعفر : أن محمد بن عطاء أخبره ، عن عبد الله بن شداد بن الهاد أنه قال : فذكره .

عمرو بن الربيع : ثقة ، " التقريب " [٥٠٦٥] .

ويحيى بن أيوب هو الغافقي : صدوق ربما أخطأ . كذا قال فيه ابن حجر في " التقريب " [٧٥٦١] وشيخه : عبيد الله بن أبي جعفر المصري ، ثقة ، كذا في " التقريب " [٤٣٠٩] .

ومحمد بن عطاء : قال فيه الدارقطني : " مجهول " وذلك عقب إخراج الحديث . لكن هذا مما استدرك عليه - رحمه الله - ولذلك قال الإمام البيهقي :

" وهو معروف " وقد بين الإمام ابن القطان سبب وقوع الدر قطني في تجهيل محمد بن عطاء ، وذلك أن الرجل نسب إلى جده ، فخفي عليه أمره . ومحمد هذا هو محمد بن عمر بن عطاء أحد الثقات ، وقد تبين أنه هو كما عند أبي داود . انظر " الوهم والإيهام " (٥ / ٣٦٧) .

وعبد الله بن شدد من رجال الصحيحين ، وقد عده العجلي من كبار التابعين الثقات . كما في " التقريب " [٣٤٠٣] .

والحديث بعد النظر في إسناده من قبيل الحسن . فرجائه ثقات محتج بهم . إلا يحيى بن أيوب ، فهو من رجال مسلم ، وربما أخطأ ، لكن الأحاديث المذكورة آنفاً تشهد له ، وتبين عدم خطؤه ، فمثل هذا يحسن حديثه .

فهذه الأحاديث مع الآية توجب الزكاة في الحلبي ، سيما أن الحلبي داخل في ذلك العموم .

قال الإمام الرازي :

" فهذه الآية مع جميع هذه الأخبار توجب الزكاة في المباح " ^(١).

وقد اعترض القائلون بعدم وجوب الزكاة في الحلبي على الاستدلال بالأدلة القاضية بوجوب الزكاة في الحلبي ، فقالوا : إن المراد بالزكاة ههنا : الإعارة . قال الإمام أحمد :

" خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : ليس في الحلبي زكاة ، ويقولون : زكاته : عاريته " ^(٢).

وهذا مردود من وجوه :

أولاً : أن الزكاة إذا أطلقت ، فالمراد : الفريضة ، والإعارة ليست من معنى الزكاة في شيء ، ولا يدل عليه لفظ الزكاة ، ولا يحتمله ، ثم لو كان هو الواجب ، لكان لازماً على النبي ﷺ بيانه ، ولما تركه ﷺ ملتبساً على أمته ، ويؤيد هذا :

الوجه الثاني : وهو أن الله في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ توعد من منع زكاة حليه ، والنبي ﷺ في أكثر من مناسبة نبه على هذا ، وأكده وأوجب الزكاة فيه ، فهذا يمنع كون المراد العارية .

ثم لا يمنع - وهذا الوجه الثالث - أن يكون مراد ابن عمر وغيره أن إعارتها من الحق الواجب فيها . وليس هو الحق الواجب ، فلا حق غيره يجب . ثم لو أراد ابن عمر هذا لكانت الأحاديث رادة لقوله .

ومما ردت به هذه الأحاديث : أن قالوا : إن وجوب الزكاة فيها كان قبل إباحتها ، وذلك أن الذهب كان محرماً على النساء ثم أبيع ، فالزكاة في الحلبي

(١) " تفسير الرازي " (١٦ / ٤٦) .

(٢) انظر : " المغني " (٤ / ٢٢١) " شرح الزركشي على مختصر الخزفي " (٢ / ٥٠٠) ، وذكر البيهقي في سنته ذلك عن ابن عمر فقط - من الصحابة - (٤ / ١٤٠) ، وانظر : " الفروع " (٢ / ٣٤٨) ، " تنقيح التحقيق " (٢ / ٢١٠) .

كان في وقت تحريمها ^(١) .

لكن هذه مجرد دعوى لا دليل عليه ، فإن جمعاً من أهل العلم لم يروا تحريم الذهب على النساء ، ولا كان ذلك في الشريعة ، ثم لو سلم هذا ، فلا يزال قولهم مجرد دعوى لا دليل عليها ، فمن أين لنا على فرض قولهم - أن الذهب كان محرماً على النساء - أن وجوب الزكاة في الحلبي كان في ذلك الوقت . وهل هذا إلا مجرد دعوى لا تثبت لها قدم ، ولا تقوم على ساق ، ولا يكتب لها رواج في سوق الجدل العلمي .

ومما أجابوا به : أن قالوا :

أنه قد روى عن عائشة خلاف ما روته ، فيبعد أن يكون عندها حديث صحيح محكم غير منسوخ ثم تخالفه ، فإذا كان ثابتاً ، فلا شك حينئذ في نسخه . قال الإمام ابن عبد البر بعد أن ذكر احتجاج أصحاب القول الأول بحديث عائشة السابق ، قال :

" ولكن حديث عائشة في : "الموطأ" بإسقاط الزكاة عن الحلبي أثبت إسناداً ، وأعدل شهادة ، ويستحيل في العقول أن تكون عائشة تسمع مثله من هذا الوعيد في ترك زكاة الحلبي ، وتخالفه ، ولو صح ذلك عنها علم أنها قد علمت النسخ من ذلك " ^(٢) .

لكن العبرة بمروى الراوي لا برأيه ، وقد تكون عائشة نسيت هذا الحديث ، عند عملها ، وهذا جائز عقلاً ، لا سيما إذا تذكرنا الكم الهائل من الأحاديث التي كانت تحفظها رضي الله عنها .

فهذا حاصل ما أجاب به من لم ير وجوب الزكاة في الحلبي عن الأدلة التي فيها وجوب زكاة الحلبي .

(١) انظر : سنن البيهقي (٦ / ١٤٠) ، " الانتصار للمسائل الكبار " (٣ / ١٥٥) ، " الفروع "

(٢ / ٣٤٩) .

(٢) " الاستذكار " (٣ / ١٥٣) .

الترجيح :

الذي يترجح لي من القولين السابقين أن الزكاة واجبة في الحلبي ، وذلك لأنها داخلة في عموم النصوص التي فيها وجوب زكاة الذهب والفضة ، ولم يرد نص صحيح يخرج الحلبي من هذا العموم .

قال الإمام الخطابي :

" قلت : الظاهر من الكتاب يشهد لقول من أوجبها ، والأثر يؤيده . ومن أسقطها ذهب إلى النظر ، ومعه طرف من الأثر ، والاحتياط أدائها . والله أعلم " ^(١) .

وقال الإمام الصنعاني :

" وأظهر الأقوال دليلاً : وجوبها لصحة الحديث وقوته " ^(٢) .

وقد ذكر الإمام العلامة الأصولي الشيخ محمد الأمين الشنقيطي القولين السابقين ، ثم ذكر مرجحات القول بوجوب الزكاة في الحلبي ، فذكر من هذه المرجحات : كثرة رواه الأحاديث التي فيه إيجاب الزكاة ، وكونها أصح إسناداً وأقوى ، وأن ما دل على الوجوب مقدم على ما دل على الإباحة ، للاحتياط في الخروج من عهدة الطلب .

قال :

" ومنها : دلالة النصوص الصريحة على وجوب الزكاة في أصل الفضة والذهب ، وهي دليل على أن الحلبي من نوع ما وجبت الزكاة في عينه " ^(٣) .

(١) " معالم السنن " (١ / ١٥) .

(٢) " سبل السلام " (٤ / ٤٣) .

(٣) " أضواء البيان " (٢ / ٤٥٤ - ٤٥٥) .

المسألة الثانية :

[٤١] جواز لبس الذهب للمرأة .

يرى ابن حزم رحمه الله تعالى أن : " لباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها : حلال " ^(١) . قال :

وَالْحَاكِمُ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ ، هُوَ : مَا رُوِيَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، نَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ - وَيزِيدُ - هُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ - وَمُعْتَمِرٌ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ - وَبِشْرِ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالُوا كُلُّهُمْ : نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ تَلْفَعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ لِلنِّسَاءِ أُمَّتِي الْحَرِيرَ وَالذَّهَبَ ، وَحَرَّمَهُ عَلَى ذُكُورِهَا " ^(٢) .

^(١) " المحلى " (٢٠٤ / ٩) . وقد ذكرت هذه المسألة ضمن مسائل قول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ

الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ لكون ابن حزم ردَّ حجة القائلين بتحريم لبس الذهب بهذه الآية ، وستأتي الحجة وذكر كلام ابن حزم عليها .

^(٢) رجال الإسناد :

عمرو بن علي بن بحر بن كنيز بنون وزاي ، أبو حفص الفلاس الصوفي ، الباهلي ، البصري ، ثقة حافظ من العاشرة مات سنة تسع وأربعين . " التقريب " [٥١١٦] .

معتمر بن سليمان التيمي ، أبو محمد البصري ، يلقب بالطفيل ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وقد جاوز الثمانين . " التقريب " [٦٨٣٣]

بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي ، بقاف ومعجمة ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة . " التقريب " [٧١٠] .

سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم ، ثقة ، من الثالثة ، أرسل عن أبي موسى ، مات سنة ست عشرة ومائة ، وقيل بعدها . " التقريب " [٢٤٢٢] .

تخرجه :

أخرجه أحمد (٣٩٤ / ٤) ، والترمذي (١٧٢٠) في اللباس : باب ما جاء في الحرير والذهب للرجال ، والنسائي (٥١٥١) في الزينة : باب تحريم الذهب على الرجال ، والطحاوي في " مشكل الآثار " (٢٤٦ / ٦ - ٢٤٧ - تحفه الأخيار) ، وفي " شرح معاني الآثار " (٢٥١ / ٤) والبيهقي (١٤١ / ٤) .

من طريق عبيد الله ، عن نافع ، عن سعيد بن أبي هند ، عن أبي موسى . وهذا إسناد صحيح لكنه منقطع ، فسعيد بن أبي هند لم يلق أبا موسى ﷺ . قاله أبو حاتم كما في المراسيل لابنه ص ٧٥ ، وقاله الحافظ كما سبق في ترجمته .

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ ^(١) نَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، نَا يَعْقُوبُ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - نَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ : إِنَّ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ حَدَّثَنِي ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُفَّازَيْنِ وَالنَّقَابِ ، وَمَا مَسَّ الْوَرَسُ ، أَوْ الزَّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ " ^(٢) . وَلَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنْ مُعَصْفَرٍ ، أَوْ حِذَاءٍ ، أَوْ حُلِيِّ ، أَوْ سَرَائِيلَ ، أَوْ قَمِيصٍ ، أَوْ خُفٍّ . فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهَا جَمِيعَ الْحُلِيِّ ، وَلَوْ كَانَ الذَّهَبُ حَرَامًا عَلَيْهِنَّ لَبَيَّنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِلَا شَكٍّ ، فَإِذَا لَمْ يُنْصَ عَلَى مَنَعِهِ ، فَهَذَا حَلَالٌ لَهُنَّ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ " ^(٣) .

= قال الإمام الترمذي :

" وفي الباب عن عمر وعلي ، وعقبة بن عامر وأنس وأم هانئ وحذيفة وعبد الله بن عمرو ، وعمران بن حصين ، وعبد الله بن الزبير ، وجابر ، وأبي ربحانة ، وابن عمر ، والبراء ، وواتلة بن الأسقع " . وهذا حديث حسن صحيح " أ.هـ. قال ابن حزم : وَهُوَ أَثَرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ ثِقَةٌ مَشْهُورٌ "

وانظر : " نصب الراية " (٤ / ٢٢٢ - ٢٢٥) .

^(١) انظره في سننه برقم (١٨٢٥) في كتاب للناسك : باب ما يلبس المحرم .

^(٢) أخرجه البخاري (١٨٣٨) في كتاب الحج : باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ، ومسلم

(١١٧٧) في كتاب الحج : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وبيان تحريم الطيب عليه .

^(٣) " المحلى " (٩ / ٢٤٥) .

الدراسة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين ، هما :

١- القول الأول : جواز لبس الذهب للمرأة.

وإليه ذهب الجمهور ^(١).

القول الثاني : عدم جواز لبس الذهب .

وهذا القول ذكره الإمام ابن حزم ، ولم ينسبه لأحد ^(٢).

وهو مروى عن أبي هريرة رضي الله عنه فقد روى عنه أنه كان يقول لابنته : " لا

تلبسي الذهب ، فإني أخاف عليك حر اللهب " ^(٣).

والقول الذي لا شك في صحته ، وهو الذي تؤيده الأخبار : القول الأول ،

وهو قول جمهور علماء الأمة . بل نقل الإجماع على الجواز ^(٤). لكن هذا

الإجماع علّه انعقد بعد وقوع هذا الخلاف ، إلا أنه من المعلوم في أصول الفقه

أن الخلاف لا يموت بموت قائله ، فلا يُعدّ مثل هذا إجماعاً.

لكن تبقى الأدلة الصحيحة ناصرة لهذا القول ، ومؤيدة له ، فإضافة إلى ما ذكره

ابن حزم ، ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - قال :

^(١) انظر : " تفسير القرطبي " (٤٨ / ١٦) ، " شرح السنة " (٧٠ / ١٢) ، " اللباب شرح

الكتاب " (٣٢٩ / ٢) ، " المغني " (٢٢٤ / ٤) ، " مشكل الآثار " (٢٤٠ / ٦ - تحفه الأخيار) ،

" المحلى " (٢٤٦ / ٩) ، " شرح مسلم " للنووي (١٤ / ٣٢ - ٦٥) ، " إكمال المعلم " (٦ /

٦٠٣) .

^(٢) وانظر : " شرح السنة " للبخاري (٧٠ / ١٢) فقد ذكر القول ولم ينسبه لأحد.

^(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧ / ١١) بسند صحيح .

^(٤) ممن نقله القرطبي في تفسيره (٤٨ / ١٦) والبيهقي في سننه (١٤٢ / ٤) ، وابن عبد البر في

الاستذكار (٣٠٤ / ٨) ، والإمام المازري في شرحه لمسلم ، انظره مع " إكمال المعلم " للقاضي

عياض (٦٠٣ / ٦) ، " والنووي في شرحه لمسلم " (١٤ / ٦٥) ، " وانظر حاشية السندي على

سنن النسائي " .

" خرج النبي ﷺ ومعه بلال ، فظن أنه لم يُسمع - يعني النساء - فوعظهن ، وأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم ، وبلال يأخذ في طرف ثوبه " (١).

وقد بوب الإمام البخاري على هذا الحديث في كتاب اللباس عدة أبواب كلها يثبت فيها جواز الحللي للنساء إذا كان ذهباً ، فقال :

باب الخاتم للنساء ، وكان على عائشة خواتم الذهب " (٢).

وقال أيضاً : " باب القرط للنساء " (٣).

وقال أيضاً : " باب القلائد والسحاب للنساء " (٤).

واستدلله رحمه الله بالحديث في غاية الظهور ، إذ أن النساء تصدقن مما يلبسن وكان هذا بمرأى من النبي ﷺ ، فلو كان لباسهن لهذا الحللي محرماً لنهاهن النبي ﷺ إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ومن الأحاديث أيضاً ما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : قدمت على النبي ﷺ حلية من عند النجاشي أهداها له ، فيها خاتم من ذهب فيه فص حبشي ، قالت : فأخذه رسول الله ﷺ بعود معرضاً عنه ، أو ببعض أصابعه ، ثم دعى أمانة بنت أبي العاص بنت زينب ، فقال : تحلى هذا يا بنيتي " (٥).

(١) أخرجه البخاري في مواضع سياقي ذكرها ، ومسلم (٨٨٤) في كتاب صلاة العيدين .

(٢) انظر حديث رقم (٥٨٨٠) .

(٣) انظر حديث رقم (٥٨٨٣) .

(٤) انظر حديث رقم (٥٨٨١) .

(٥) أخرجه أبو داود (٤٣٢٥) في كتاب الخاتم : باب ما جاء في الذهب للنساء ، ومن طريقه والبيهقي في سننه (٤ / ١٤١) ، وابن ماجه (٣٦٤٤) في كتاب اللباس : باب النهي عن خاتم الذهب ، وأحمد في مسنده (٦ / ١١٩) .

من طريق :

محمد بن إسحاق ، قال : حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - وهذا إسناد حسن :

يحيى بن عباد ثقة من الخامسة ، كما في التقريب [٧٦٢٥] .

وأبوه هو : عباد بن عبد الله ، ثقة من الثالثة . "التقريب" [٣١٥٢] .

فهذا إسناد حسن ، من أجل محمد بن إسحاق فهو صدوق . وقد حسن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى إسناد الحديث في : " صحيح أبي داود " (٢ / ٥٣) .

قلت : فهذا الحديث أيضاً يدل على جواز التحلي بالذهب للنساء ، إذ لو كان لبس الذهب محرماً لما كساه النبي ﷺ بنت ابنته ، ولا يقال : إنها صغيرة ، لأنه إذا كانت صغيرة أتجه الخطاب إلى الولي ، فيحرم عليه أن يحلّيها بما حُرِّمَ. لكن لما كان جائزاً ألبسها إياه . ولذلك ، فقد استدل العلماء بهذا الحديث على جواز الذهب للنساء . كما صنع الإمام البيهقي ^(١).

وسبب الخلاف في هذه المسألة مع وضوح الأدلة المذكورة وصراحتها وجود بعض الأحاديث التي قد يفهم منها التحريم . فمن أشهرها حديث ثوبان رضي الله عنه قال :

" جاءت بنت هبيرة إلى النبي ﷺ وفي يدها فتح من ذهب ، فجعل النبي ﷺ يضرب يدها ، فأنت فاطمة تشكو إليها ، قال ثوبان : فدخل النبي ﷺ على فاطمة ، وأنا معه ، وقد أخذت من عنقها سلسلة من ذهب ، فقالت : هذا أهدي لي أبو حسن ، وفي يدها السلسلة . فقال النبي ﷺ : يا فاطمة ، أيسرك أن يقول الناس : فاطمة بنت محمد في يدها سلسلة من نار . فخرج ، ولم يقعد فعمدت فاطمة إلى السلسلة فباعتها ، فاشتريت بها نسمة ، فأعتقتها فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال :

" الحمد لله الذي نجّى فاطمة من النار " ^(٢).

^(١) في سننه (٤ / ١٤١) .

^(٢) أخرجه النسائي (٥١٤٣) في كتاب الزينة : باب الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب . وأحمد (٥ / ٢٧٨) ، والبيهقي في سننه (٤ / ١٤١) ، من طريق : يحيى بن أبي كثير ، حدثني زيد بن أبي سلام أن جده - أبا سلام - حدثه أن أبا أسماء الرحي ، حدثه أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه : (فذكره) . وهذا إسناد صحيح .

يحيى بن أبي كثير : ثقة ثبت لكنه مدلس ويرسل ، كما في "التقريب" [٧٦٨٢] .
زيد بن أبي سلام : هو زيد بن سلام بن أبي سلام ، ثقة من السادسة ، كما في "التقريب" [٢١٥٢] .
وجده أبو سلام مخطور الأسود الحبشي ثقة يرسل ، "التقريب" [٦٩٢٧] .
وأبو أسماء الرحي هو : عمرو بن مرثد ، ثقة ، من الثالثة ، كما في "التقريب" [٥١٤٤] .
ورواه النسائي (٥١٤٤) ، والطيالسي (٢ / ٣٣١) ، والحاكم (٣ / ١٥٣) ، والبيهقي (٤ / ١٤١) ، والطحاوي في "المشكّل" (٦ / ٢٤٤) - تحفة الأخيار .
لكن بإسقاط زيد بن أبي سلام بين يحيى وأبو سلام لكن المبتون أكثر ، وقد صحح الحديث الألباني في "آداب الزفاف" ص ٢٣١ .

وقد أجاب ابن حزم عليه رحمة الله تعالى بجواب ممتع يزيل الإشكال الوارد في هذا الحديث . فقال :

" وقد يمكن أنه عليه الصلاة والسلام علم أنها لم تزكها ، وكانت مما تجب فيه الزكاة كما قال عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ ^(١) .

والله أعلم لأي وجه أنكر كون السلسلة في يدها - رضي الله عنها - إلا أنه ليس فيه البتة تحريم لباسها لها ، لأنه جوز بيعها للسلسلة ، وجوز للمشتري منها شراؤها ، وأما إمساكها باليد الذي في هذا الخبر إنكاره ، فقد نسخ بيقين لا شك فيه ، لإيجاب رسول الله ﷺ الزكاة في الذهب ، وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، وزناً بوزن ^(٢) .

= وقال الحاكم " صحيح على شرط الشيخين " ووافقه الذهبي .

وقال : الطحاوي " فكان هذا الحديث من أحسن ما روى في هذا الباب في تحريم لبس الذهب على النساء " .

^(١) وقد ذكر هذا الاحتمال غير واحد من العلماء ، منهم :

الخطابي في " معالم السنن " (٤ / ٢٠٠) ، وذكره ابن القيم عن طائفة من العلماء ، كما في " تهذيب السنن " (٦ / ١٢٦) .

^(٢) كما في حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٢١٧٧) في كتاب البيوع : باب بيع الفضة بالفضة ، ومسلم (١٥٨٤) في كتاب المساقاة : باب الربا . وفي حديث أبي هريرة عند مسلم (١٥٨٨) في كتاب المساقات : باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً .

وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع قلادة الذهب التي أصيبت بخير بعد أن أمر بترع الخرز عنها^(١) ، وبيع الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، ولم يحرم بيع القلادة التي فيها الذهب ، ولا ابتاعها ، ولا أمر بكسرها^(٢) .

وهناك جواب آخر ، وهو : أن هذا الحديث وأمثاله مما يفيد التحريم ، منسوخ بالأحاديث التي تجيز لبس الذهب^(٣) .

والذي دعا إلى القول بالنسخ : الأحاديث السابقة ، ثم الإجماع الذي سبق نقله . قال الإمام البيهقي بعد إيراده الأحاديث الدالة على الجواز :

" فهذه الأخبار ، وما ورد في معناها تدل على إباحة التحلي بالذهب للنساء ، واستدللنا بحصول الإجماع على إباحته لمن على نسخ الأخبار الدالة على تحريمه فيهن خاصة ، والله أعلم " ^(٤) .

^(١) أخرجه مسلم (١٥٩١) في كتاب المساقاة : باب بيع القلادة فيها خرز وذهب ، ولفظه : " لا تباع حتى تفصل " .

^(٢) " المحلى " (٩ / ٢٤٣ - ١٤٤) .

^(٣) ذكر هذا - جمع من العلماء منهم الخطابي في " معالم السنن " (٤ / ٢٠٠) . والبيهقي في سننه (٤ / ١٤٢) ، والطحاوي في : " مشكل الآثار " (٦ / ٢٤٥ - تحفه الأخيار) ، والبغوي في : " شرح السنة " (١٢ / ٧) .

^(٤) " السنن الكبرى " (٤ / ١٤٢) .

وقد استدلل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى بحديث ثوبان وغيره على تحريم الذهب المخلق ، كما في : " آداب الزفاف " ص ٢٢٢ .

لكن هذا الحديث كما ترى ليس فيه الدلالة على ما ذهب إليه ، فمن الصعب جداً أن نجزم بأن النبي ﷺ إنما زجر بنت هبيرة لأجل الذهب المخلق .

والعلة التي ذكرها الشيخ لم ينص عليها أحد البتة ، ولم يسبق إلى القول بها . فالقول بهذا الرأي - والحالة هذه - مظنة زلل . فمن المحال جداً أن لا يقول بهذا القول أحد من السابقين مع أنه حق . فلن تخلو أرض الله من قائم لله بالحجة ، ولن تضل أمة محمد ﷺ مدة طويلة وأزمنة مديدة ، وقرون متتالية عن قول الحق ، حتى يأتي رجل في آخر الزمان يصورها بالقول الحق . ولا أقول هذا تنقيصاً لقدرة الشيخ رحمه الله ، حاشاه ذلك . وأنا والله أقل من أن أتكلم فيه ، أو أرد عليه ، لكن أحببت مناقشة قوله رحمه الله على ما عرفنا من قواعد أهل العلم . والله المستعان . وإذا تبين لك أن الشيخ لم يسبق إلى هذا القول ، فلا ينبغي للمرء القول به . والعلم عند الله تعالى .

قال الله وتعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٣٦] .

وفيها ثلاث مسائل ، هي :

المسألة الأولى : حساب الحول بما يكون ؟

المسألة الثانية : هل يقام القصاص في الأشهر الحرم ؟

المسألة الثالثة : هل يشترط في صوم الشهرين أن يكونا كاملين ؟

المسألة الأولى :

[٤٢] حساب الحول بما يكون ؟

يقول الإمام ابن حزم :

" وَلَا زَكَاةَ فِي الْعَنَمِ حَتَّى يَمْلِكَ الْمُسْلِمُ الْوَاحِدُ مِنْهَا أَرْبَعِينَ رَأْسًا حَوْلًا كَامِلًا مُتَّصِلًا عَرَبِيًّا قَمَرِيًّا ...

وَأَمَّا قَوْلُنَا : أَنْ يَكُونَ الْحَوْلُ عَرَبِيًّا ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ الْحَوْلَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنِ عِدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي

كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ [التوبة: ٣٦] .

وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الشُّهُورِ الْعَرَبِيَّةِ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٨٩]

وقال تعالى : ﴿ تَعْلَمُوا عِدَدَ السَّنِينَ وَالْحَسَابَ ﴾ [يونس: ٥]

وَلَا يُعَدُّ بِالْأَهْلِ إِلَّا الْعَامُ الْعَرَبِيُّ ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ شَرِيعَةٌ مُؤَقَّتَةٌ بِالشُّهُورِ ، أَوْ بِالْحَوْلِ إِلَّا بِشُهُورِ الْعَرَبِ ، وَالْحَوْلُ الْعَرَبِيُّ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ " (١).

(١) " المحلى " (٤ / ٧٦) ، وانظر " المحلى " (١٠ / ٢٠٦) .

الدراسة

يذكر لنا ابن حزم في كلامه السابق قاعدة لمعرفة ما جعله الله عز وجل زمناً للعبادات ، وغيرها . فإن كانت العبادة أو غيرها قد حدثت بالأشهر ، أو بالحوّل ، فنعرف أن المراد الشهر العربي ، والحوّل العربي . ولا يجوز لنا الحساب بغير هذا .

ولما جعل الله سبحانه لركن من أركان الإسلام ، وهي الزكاة وقتاً ، وهو حلول الحول ، كان المراد به الحول العربي ، وهو اثنا عشر شهراً ، وأيضاً لما جعل سبحانه وتعالى للرضاع حولين كاملين ، فقال سبحانه : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْصِبَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] .

كان المراد بالحوّل : الحول العربي ، والذي عدته اثنا عشر شهراً . وعلى هذا ، فالذين ذهبوا في معنى الحولين في الآية إلى أن المراد بهما : الحولين بالدورة الشمسية لا القمرية ، قد أخطئوا ، وجانبوا الصواب . وكذا لما جعل الله عز وجل عدة المتوفى عنها زوجها " أربعة أشهر وعشر " كان المراد بالشهر هنا : الشهر العربي ، وهو ما كان بين الهلالين . وكذلك لما جعل الله تبارك وتعالى للمرأة التي لا تحيض ثلاثة أشهر ، وهي عدتها إذا طلقت ، علم أن المراد بالأشهر هنا : الأشهر العربية ، وهي القمرية ، لا الشمسية .

وهكذا كل ما حدّ شرعاً بشهر أو سنة كان المراد به الشهر العربي والقمرى ، والسنة القمرية .

والدليل على أن الحساب لا يكون إلا بالشهر العربي : أن الله عز وجل خاطب العرب بما يعرفون ، ولا تعرف العرب الشهر إلا ما كان بين الهلالين ، وهو الشهر العربي . وذلك لأن القاعدة في تفسير كلام الله عز وجل ، حمّله على ما تعرفه العرب ، لا على ما تعرفه العجم ، ودليل هذه القاعدة قوله تبارك وتعالى :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢] .

وقال : ﴿وَأَنَّهُ لَنَزَّلَ رَبُّ الْعَالَمِينَ نَزْلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥] ^(١).

وقد ذكر ابن حزم آية التوبة ، وهي قوله تعالى : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ كدليل لما ذهب إليه أهل العلم ، وهكذا ، قال جمع من العلماء عند كلامهم على الآية الكريمة . فتعد هذه الآية نص قاطع في المسألة . قال الإمام القرطبي عند كلامه على هذه الآية : " هذه الآية تدل على أن الواجب تعليق الأحكام من العبادات وغيرها إنما يكون بالشهور والسنين التي تعرفها العرب ، دون الشهور التي تعتبرها العجم والروم والقط ، وإن لم تزد على اثني عشر شهراً ، لأنها مختلفة ثلاثين ، وإن كان منها ما ينقص ، والذي ينقص ليس يتعين له شهر ، وإنما تفاوتها في النقصان والتمام على حسب اختلاف سير القمر في البروج " ^(٢).

وقال البغوي :

" والمراد منه : الشهور الهلالية ، وهي الشهور التي يعتد بها المسلمون في صيامهم وحجهم وأعيادهم وسائر أمورهم " ^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عند ذكره لقوله سبحانه في سورة يونس :

﴿لَتَعْلَمُوا عِدَّةَ السَّنَةِ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥] وهل يرجع إلى القمر ؟ أم الشمس ، والقمر ؟ فذكر ما يؤيد الأول ، فقال : " ويؤيد ذلك قوله : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ الآية . فإنه نص على أن السنة هلالية " ^(٤).

وفي قوله سبحانه : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ .

^(١) انظر لهذه القاعدة : " قواعد الترجيح " للجزاني (٣٦٩/٢) .

^(٢) " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ٨٥) .

^(٣) " معالم التنزيل " (٤ / ٤٤) . وانظر : " روح المعاني " (٨٩ / ١٠) ، " تفسير القاسمي " (٥ / ٤٠٧ ، ٤٠٩) ، " الوسيط " (٤٩٤ / ٢) ، " البحر المحيط " (٤١٤ / ٥) ، " تفسير السعدي " ص ٣٣٦ ، " الوجيز " (٤٦٢ / ١) .

^(٤) " مجموع الفتاوى " (١٥ / ٥٩) .

أي : فعلنا ذلك ليعلم الناس أوقات الحج ، والعمرة ، والصوم ، والإفطار وآجال الديون وعدد النساء وغيرها ^(١).

فجعل سبحانه وتعالى الأهلة على هذه الهيئة التي نراها : زيادة ، وكمالاً ، ونقصاناً ، ثم خفاء ؛ ليعلم به الناس دخول الشهور وخروجها ، فيتمكنوا من قيام ما أوجب الله عز وجل عليهم من الصيام ، والحج ، وأداء الزكوات ، وقضاء الديون وغيرها.

قال الإمام الشافعي :

" فلما أعلم الله الناس : أن فرض الصوم عليهم : شهر رمضان ، وكانت الأعاجم تعد الشهور بالأيام ، لا بالأهلة ، وتذهب إلى أن الحساب إذا عدت الشهور بالأهلة - يختلف ، فأبان الله تعالى : أن الأهلة هي : المواقيت للناس والحج ، وذكر الشهور ، فقال : ﴿ إِن عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ فدل : على أن الشهور للأهلة إذا جعلها المواقيت لا ما ذهبت إليه الأعاجم من العدد بغير الأهلة " ^(٢).

قال الإمام الطحاوي :

وكان شهر رمضان الذي ذكره الله عز وجل لنا شهراً معقولاً بالأهلة التي جعلها لنا ومواقيت بقوله تعالى :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٨٩] فأعلمنا عز وجل أن الأهلة مواقيت لنا لحجنا ، ولما سوى ذلك مما نحتاج إلى الأوقات فيه من أمور ديننا من الصيام والعدد والإيلاءات ، وما أشبه ذلك ، ولما نحتاج إليه من أمور دنيانا في معاملتنا وحلول آجال ديوننا " ^(٣).

(١) " تفسير البغوي " (١ / ٢١١) وانظر : تفسير الطبري (٢ / ١٩٢) ، " أحكام القرآن " لابن العربي (١ / ١٤٠ - ١٤١) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٢ / ٢٢٨) ، " تفسير ابن كثير " (١ / ٢٣٢) ، و " تفسير السمعاني " (١ / ١٩١) ، " جواهر الأفكار " (ص ٥٢٧ - ٥٢٨) ، و " نيل المرام " (١ / ٩٨ - ٩٩) ، " فتح القدير " (١ / ٢٣٩ - ٢٤٠) .

(٢) " أحكام القرآن " (١ / ١٢٢ - ١٢٣) .

(٣) " أحكام القرآن " للطحاوي (١ / ٤٤) .

ومن الأدلة في هذه المسألة: قوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥].

قال ابن كثير رحمه الله تعالى :

" بالشمس تعرف الأيام ، وبسير القمر تعرف الشهور والأعوام " ^(١).

قال شيخ الإسلام بن تيمية :

فقوله : " لتعلموا عدد السنين والحساب " إن علق بقوله : ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ كان الحكم مختصاً بالقمر ، وإن أعيد إلى أول الكلام تعلق بهما ، ويشهد للأول قوله في الأهلة ^(٢) ، فإنه موافق لذلك ، ولأن كون الشمس ضياء ، والقمر نوراً لا يوجب علم عدد السنين والحساب ، بخلاف تقدير القمر منازل ، فإنه هو الذي يقتضي علم عدد السنين والحساب " ^(٣).

وإذا اتضح هذا ، كان الحساب بالأهلة ، هو المعبر شرعاً ، ولذلك نقل الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - على هذا ، وهو من هو : معرفة بالخلاف ، وإحاطة بأقوال العلماء ، مع أمانة النقل ، وتحري الدقة فيه . يقول رحمه الله :

" فإننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل في رؤية هلال الصوم ، أو الحج ، أو العدة ، أو الإيلاء ، أو غير ذلك من الأحكام المعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى لا يجوز . والنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ بذلك كثيرة .

وقد أجمع المسلمون عليه ، ولا يعرف فيه خلاف قدم أصلاً ، ولا خلاف حديث ، إلا أن بعض المتأخرين من المتفقهة الحداثين بعد المائة الثالثة زعم أنه إذا غم الهلال جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب ، فإن كان الحساب دل على الرؤية صام ، وإلا فلا . وهذا القول وإن كان مقيدا بالإغمام ، ومختصاً

(١) " تفسير القرآن " لابن كثير (٢ / ٤٢٢) .

(٢) يعني قوله سبحانه : " ويسألونك عن الأهلة ... " .

(٣) مجموع الفتاوى (١٥ / ٥٨ - ٥٩) ، وذكر الوجه الثاني أيضاً ، إلا أنه اختار الأول في " مجموع الفتاوى " (٢٥ / ٥٨ - ٥٩) .

بالحاسب ، فهو شاذ ومسبوق بالإجماع على خلافه . فأما اتباع ذلك في الصحو ، أو تعليق عموم الحكم العام به فما قاله مسلم ^(١) . وهذا الكلام من الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - عليه رحمة الله - يحتوى على مسألتين :

الأولى : أن المعتبر لمعرفة الشهر ابتداءً وانتهاءً هو الهلال . وهذه طريقة العرب ، وهي التي جاءت بها الشريعة المطهرة . وهي مسألتنا هذه .

الثانية : كيفية معرفة ظهور الهلال وأنها الرؤية فحسب . وليست العد . وشيخ الإسلام ينقل الإجماع على المسألة الثانية ، وهو شامل لمسألتنا لأنه لا يمكن نقل الإجماع إذا كان بعض المسلمين لا يجعل الهلال أصلاً هو المعتبر لدخول الشهر وخروجه . وهذا واضح بحمد الله تعالى .

ومن الأحاديث التي تعتبر دليلاً على مسألتنا هذه : الأحاديث التي فيها اعتبار رؤية الهلال . وهي وإن كانت تنص على رؤية الهلال إلا أنها أيضاً تفيد اعتبار الهلال كعلامة لدخول الشهر وخروجه ، وهذا يصدق قوله عز وجل :

﴿ تَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْحِسَابَ ﴾ [يونس: ٥] .

فمنها ما أخرجه الشيخان عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته " ^(٢) .

فالضمير في قوله : " لرؤيته " راجع إلى الهلال ، وهذا فيه أن المعتبر في الحساب رؤية الهلال ، فإذا رأيت الهلال كان هذا هو أول الشهر ، وانتهاء أو خروج الشهر الذي قبله .

ومن الأدلة أيضاً : حديث أبي بكرة عن النبي ﷺ ، قال : " إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض ، السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم ... " ^(٣) .

(١) " مجموع الفتاوى " (٢٥ / ١٣٢ - ١٣٣) .

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٦) في : " كتب الصوم " باب قول النبي ﷺ : " إذا رأيت الهلال

فصوموا " ، ومسلم (١٠٨١) في : " كتب الصيام " باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال .

(٣) هو حديث أبي بكرة في تحريم دم المسلم وماله ، وقد مضى تخريجه .

وهذه المسألة أعني أن الحساب : حساب الحول يكون بالأشهر العربية المعتمدة على رؤية الهلال لبدء شهر وانتهائه هي مسألة إجماع. ولا نسود الصفحات بالكتابة فيما وقع الإجماع وعليه ، ولعلّ فيما ذكرته كفاية والله أعلم.

قال ابن حجر شارحاً قوله ﷺ : " السنة اثنا عشر شهراً " ، قال : " أي السنة العربية الهلالية " ^(١).

ثم إن هذا هو الذي يعرفه عامة المسلمين ، وينون معاملاتهم عليه . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وأيضاً ، فعامة المسلمين في عباداتهم ، ومعاملاتهم إذا أجل الحق إلى سنة ، فإن كان مبدؤه عاشر المحرم ، كان منتهاه عاشر المحرم أيضاً " ^(٢).

فالخلاصة أن هذا الأمر قد جاء به الكتاب والسنة وعليه الإجماع ، وهو الذي لا يعرف المسلمون غيره .

(١) " فتح الباري " (٨ / ١٧٦) .

(٢) " مجموع الفتاوى " (٢٥ / ١٤٥) .

المسألة الثانية :

[٤٣] هل يقام القصاص والحدود في الشهر الحرام ؟

قال ابن حزم رحمه الله تعالى :

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] فَإِنَّمَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا عَنِ الظُّلْمِ ، فَكَانَ الظُّلْمُ فِيهَا أَوْ كَدَ مِنَ الظُّلْمِ فِي غَيْرِهَا ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُزَادَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَقُلْ .

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشُّهُورِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٤]

فَكَانَ مُوجِبُ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنْ مَنْ قَتَلَ أَوْ جَرَحَ فِي شَهْرٍ حَرَامٍ ، فَلَمْ يُظْفَرْ بِهِ إِلَّا فِي شَهْرٍ حَلَالٍ ، فَإِنَّ وَلِيَّ الْإِسْتِقَادَةِ مِنَ الدِّمِ ، أَوْ الْجُرْحِ مُخَيَّرٌ: إِنْ شَاءَ تَأَخَّرَهُ إِلَى شَهْرٍ حَرَامٍ ، فَذَلِكَ لَهُ بِنَصِّ الْآيَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ ، فَهُوَ بَعْضُ حَقِّهِ تَجَافَى عَنْهُ ، وَلَمْ تَمْنَعُهُ الْآيَةُ مِنْ ذَلِكَ - وَبِهَذَا نَقُولُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] .

إِنَّمَا هَذَا فِي الْقِتَالِ ، وَلَيْسَ فِي الْقَوْدِ فِي شَيْءٍ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَيُحْبَسُ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ فَأَخَّرَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيُّ الدِّمِ حَتَّى يَأْتِيَ شَهْرٌ حَرَامٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ وَجَبَ أَخْذُهُ بِمَا جَنَى ، فَلَا يَنْبَغِي تَسْرِيحُهُ ، بَلْ يُوقَفُ بِلَا خِلَافٍ لِلْقَوْدِ ، وَيُمْنَعُ مِنَ الْإِطْلَاقِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا الْحُدُودُ فَتُقَامُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ كُلِّهَا مِنْ رَجْمٍ وَغَيْرِهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْتِ عَنْهُ نَصٌّ بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَتَعْجِيلُ الطَّاعَةِ الْمُفْتَرَضَةِ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَاجِبٌ بَيِّنٌ ، تَثْبُتُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ تَأْخِيرَ ذَلِكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ لَبَيَّنَهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ بِمَكَّةَ ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ فَتَحْنُ نَشْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ مَا أَرَادَ قَطُّ أَنْ لَا تُقَامَ الْحُدُودُ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ^(١) .

الدراسة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :
القول الأول : جواز القصاص في الأشهر الحرم ، وكذا جواز إقامة الحدود فيها .
وهذا ما ذهب إليه ابن حزم ، كما أنه مذهب الحنابلة .
قال الإمام البهوتي ^(١) معلقاً على عبارة " الإقناع " .
"وأما حرم المدينة وسائر البقاع والأشهر الحرم وغيرها ، فلا تمنع إقامة حد ولا
قصاص قال : " لعموم الأدلة ، وعدم المخصص " ^(٢) .

وقال الإمام عبد الرحمن ابن قدامة :

" فأما حرم مدينة النبي ﷺ ، فلا يمنع إقامة حد ولا قصاص ، لأن النص إنما ورد
في حرم الله تعالى ، وحرم المدينة دونه في الحرمة فلا يصح قياسه عليه ، وكذلك
سائر البقاع ، لا تمنع من استيفاء حق ، ولا إقامة حد ، لأن أمر الله تعالى
باستيفاء الحقوق وإقامة الحد مطلق في الأمكنة والأزمنة ، خرج منها الحرم لمعنى
لا يكفي في غيره ... " ^(٣) .

قال الإمام المرداوي ^(٤) :

" الأشهر الحرم لا تعصم من شئ من الحدود والجنايات ، على الصحيح من
المذهب ، وعليه الأصحاب " ^(٥) .
والظاهر أنه مذهب الشافعية . فقد نصوا على أن لمستحق القصاص استيفاءؤه
على الفور ، ولو التجأ إلى الحرم . فلو كانت الأشهر الحرم تستثنى من هذا
الحكم ، لذكروه ^(٦) . ولم أجد لهذه المسألة ذكراً عند المالكية والحنفية .

^(١) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين ، أبو السعادات البهوتي ، شيخ الحنابلة بمصر ، وخاتمة
علمائهم بها ، كان عالماً عاملاً ، ورعاً ، متبحراً في العلوم الدينية ، توفي سنة إحدى وخمسين وألف من
الهجرة . انظر : " السحب الوابلة " (٣ / ١١٣١) .

^(٢) " كشف القناع " (٦ / ١١٣) .

^(٣) " الشرح الكبير " (٢٦ / ٢٢٨) .

^(٤) هو علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي ، شيخ للمذهب الحنبلي ، وكان فقيهاً حافظاً
لفروع المذهب مشاركاً في الأصول ، توفي عام خمس وثمانين وثمانمائة . انظر السحب الوابلة (٢ /
٧٣٩ - وما بعدها) .

^(٥) " الإنصاف " (٢٦ / ٢٢٧) .

^(٦) انظر : " روضة الطالبين " (٢٢٤ / ٩) ، " منهاج الطالبين " مع شرحه " مغني المحتاج " (٤ / ٥٧) .

القول الثاني : أن الأشهر الحرم تعصم ، فلا يقتص فيها .

وهذا القول حكاه الإمام المرداوي عن ابن القيم ، وعزاه إلى الهدي ، ولم أجده فيه . وحكى تردد ابن تيميه فيه ^(١) .

القول الثالث : أن من قتل في شهر حلال ، لم يقتل في شهر حرام ، أما من قتل في شهر حرام ، فجائز أن يقتل في شهر حرام ^(٢) .

وهذا القول حكاه ابن حزم عن عطاء ^(٣) والزهري ^(٤) وعبيد بن عمير ^(٥) من التابعين .

وقد ذكر ابن حزم أدلته ، ويضاف عليها بأن يقال :

إن الأدلة التي فيها وجوب القصاص ، وإقامة الحدود ، جاءت عامة ، ولم تخص منها الأشهر الحرم ، ومن القواعد عند أهل العلم : أن العام يبقى على عمومه ، حتى يأتي ما يخصه من الأدلة الشرعية ، ولم يأت نص - فيما نعلم - أخرج الأشهر الحرم من هذا العموم ^(٦) .

وقد يشكل على هذا القول أن الله تعالى حرم القتال في الأشهر الحرم .

لكن يقال : هناك فرق بين القتال والقتل ، فقد يجوز قتال الرجل ، ويحرم قتله . هذا أولاً .

(١) انظر : " الإنصاف " (٢٦ / ٢٢٧ - ٢٢٨) .

(٢) انظر : " المحلى " (١١ / ١٥٣) .

(٣) عطاء بن أبي رباح أبو محمد القرشي مولاهم المكي ، الإمام شيخ الإسلام ، مفتي الحرم ، ولد في أثناء خلافة عثمان ، وكان من أوعية العلم ، مات سنة أربع عشرة ومئة . انظر ترجمته ومصادرها في : " السير " (٥ / ٧٨ - ٨٨) .

(٤) الزهري هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري ، الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته ، مات سنة خمس وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنين ، انظر " التقريب " (٦٣٣٦) ، و (السير) (٥ / ٣٢٦) .

(٥) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي الجندي المكي ، الوعظ المفسر ، ولد في حياة رسول الله ﷺ ، وكان من ثقات التابعين ، وأئمتهم بمكة ، توفي قبل أبن عمر بأيام ، وقيل غير هذا . انظر ترجمته ومصادرها في " السير " (٤ / ١٥٦) .

(٦) انظر : " كشاف القناع " (٦ / ١١٣) . " الشرح الكبير " (٢٦ / ٢٢٨) .

وثانياً : أن تحريم القتال في الأشهر الحرم ليس محل وفاق بين العلماء ، والأكثر على نسخه ^(١) . حتى قال أبو جعفر النحاس عند ذكره لقوله سبحانه وتعالى :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] :

" أجمع العلماء على أن هذه الآية منسوخة ، فإن قتال المشركين في الأشهر مباح غير عطاء " ^(٢) .

الترجيح

الذي يظهر لي رجحانه من الأقوال السابقة ، هو القول الأول ، وهو ما ذهب إليه ابن حزم من أن الأشهر الحرم لا تعصم الجاني ، ولا يؤخر الحد ، ولا القصاص لأجل حرمتها ؛ وذلك لعموم الأدلة التي أوجبت إقامة الحدود ، وجعلت الحق لولي الجناية في الاستقادة من الجاني ، كما أن إقامة الحدود ، وكذا القصاص في هذه الأشهر لا يعد حرماً لحرمة الأشهر ، فلو كان ذلك كذلك لنص الله عليه ، وما كان ربك نسياً . والله تعالى أعلم .

^(١) انظر : " الناسخ والمنسوخ " للنحاس (ص ١٢١ - ١٢٥) ، " الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه " ص ١٦٠ ، " جامع البيان " (٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٣ / ٣٠ - ٣١) ،

" الناسخ والمنسوخ " لأبي عبيد ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

^(٢) " الناسخ والمنسوخ " (١٢١) .

المسألة الثالثة :

[٤٤] هل يشترط في صوم الشهرين - في الكفارة - أن يكونا كاملين ؟

قال ابن حزم :

" فَإِنْ بَدَأَ بِصَوْمِهِمَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ صَامَ إِلَى أَنْ يَرَى الْهَيْلَالَ الثَّالِثَ وَلَا بُدَّ ، كَامِلَيْنِ كَانَا أَوْ نَاقِصَيْنِ ، أَوْ كَامِلًا وَنَاقِصًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٦] فَمَنْ لَزِمَهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ لَزِمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِمَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا الْمَذْكُورَةَ " ^(١) .

(١) " المحلى " (٤ / ٣٣١ - ٣٣٢) .

الدراسة

هذه المسألة ، وهي : أن من كان عليه كفارة - سواء كانت كفارة الوطء في نهار رمضان ، أو كفارة الظهار ، أو كفارة القتل - وكان فرضه الصوم في شيء من الكفارات السابقة ، فمعلوم أنه يجب عليه صوم شهرين متتابعين ، لكن هل يشترط كون هذين الشهرين كاملين ؟ أم لا ؟ .

وقد ذكر ابن حزم رحمه الله تعالى أنه لا يجب كون هذين الشهرين كاملين ، بل الواجب صوم شهرين سواء كانا كاملين ، أو ناقصين . وقد استدل بقوله تعالى :

﴿ إِنِ عِدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٦] .

ولم يبين - رحمه الله - وجه استدلاله بالآية ، إلا أنه ظاهر ، وذلك أن الشهر هو ما كان بين الهلالين ، وهذا قد يكون كاملاً ، أو ناقصاً ، وكلاهما يطلق عليه شهر فإذا صام ما بين الهلالين ، فقد أتى ما أمره الله عز وجل ، لأن الله تبارك وتعالى علق الحكم على الشهر ، والشهر كما سبق ما كان بين الهلالين ، بغض النظر عن عدد أيامه .

ولم يذكر دليلاً غير هذا ، إلا أن في السنة ما يدل على ما ذكر ، فقد أخرج البخاري وغيره من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - في قصة هجر النبي ﷺ أزواجه ^(١) .

فقوله ﷺ " الشهر تسع وعشرون " أي أن الشهر الذي آلى النبي ﷺ من أزواجه كان تسعاً وعشرين ، ففيه أن الاعتبار للشهر دخولاً وخروجاً برؤية الهلال . وليس للأيام ، ولذلك لما رأى النبي ﷺ الهلال ، أو رؤي له ، دخل على أزواجه وكان قد أمضى في مشربته تسعة وعشرين يوماً . وهذا نص في المسألة .

(١) أخرجه البخاري (٥١٩١) في " كتاب النكاح " : باب موعظة الرجل ابنته لخال زوجها ، ومسلم (١٤٧٩) في (كتاب الطلاق) : باب في الإيلاء واعتزال النساء .

ومن الأدلة أيضاً : أن الله تعالى ، قد أوجب على عباده صيام شهر رمضان ، وقد يكون تسعة وعشرين يوماً ، كما قد يكون ثلاثين يوماً . والعبادة برؤية الهلال ، هكذا رآه المسلمون ، وقد صاموا تسعة وعشرين يوماً ، قلنا : صاموا شهر رمضان .

وهكذا القول في مسألتنا هذه ، أوجب الله عز وجل على لسان نبيه ﷺ على من جامع في نهار رمضان إن لم يستطع عتق رقبة : صيام شهرين متتابعين .

وعلق حكم الصيام بالشهر ، فمن صام من أول دخول الشهر كان عليه أن يتم الصيام حتى يدخل هلال الشهر الثالث ، ويكون قد أتى ما أوجبه الله عز وجل عليه ، وسواء في ذلك أصام ثمانية وخمسين يوماً ، أو ستين يوماً .

وهكذا القول في كفاره القتل خطأ ، وفي كفارة الظهار . وهكذا القول في كل ما علق بالشهر : كأن يحلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان شهراً ، أو أن لا يكلم زوجته شهراً أو أن لا يأكل في بيت فلان شهراً ، فالمعتبر في ذلك رؤية هلال الشهر الثاني ، ويكون بذلك قد أبر بقسمه .

وليعلم أن هذا هو مذهب الأئمة الأربعة ^(١) ، بل المسألة من المسائل التي وقع الإجماع عليها . قال ابن المنذر :

" وأجمعوا على أن من صام بالأهلة أن صوم شهرين متتابعين يجزي ، كانت ثمانية وخمسين ، أو تسعة وخمسين يوماً " ^(٢) . كما نقل الإجماع أيضاً الإمام ابن قدامة ^(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" فلا خلاف بين المسلمين أنه إذا كان مبدأ الحكم في الهلال حسبت الشهور كلها هلالية ، مثل : أن يصوم للكفرة في هلال المحرم ، أو يتوفى زوج المرأة في هلال

^(١) انظر : " رد المختار " (٥ / ١٠٨ - ١٠٩) ، " جواهر الإكليل " (١ / ٣٧٦) ، " التاج والإكليل " (٤ / ١٢٧ - بحاشية مواهب الجليل) ، " المهذب " (١٩ / ٨٦ مع المجموع) ، " الكافي " لابن قدامة (٤ / ٥٦٦) ، " الشرح الكبير " لشمس الدين ابن قدامة (٢٣ / ٣٢٩) .

^(٢) " الإجماع " ص ١٢٠ .

^(٣) " المغني " (١١ / ١٠٤ - ١٠٥) .

المحرم ، أو يولى من امرأته في هلال المحرم ، أو يبيعه في هلال المحرم إلى شهرين أو ثلاثة . فإن جميع الشهور تحسب بالأهلة . وإن كان بعضها أو جميعها ناقصاً ^(١) .

(١) "مجموع الفتاوى" (٢٥ / ١٤٣) .

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَرُّوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيكُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨ - ٣٩]

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[٤٥] حكم صلاة الجماعة .

قال ابن حزم :

" مَسْأَلَةٌ : وَلَا تُجْزَى صَلَاةُ فَرَضٍ أَحَدًا مِنَ الرِّجَالِ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْأَذَانَ أَنْ يُصَلِّيَهَا إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْإِمَامِ ، فَإِنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عُدْرٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْأَذَانَ ، فَفَرَضُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي جَمَاعَةٍ مَعَ وَاحِدٍ إِلَيْهِ فَصَاعِدًا وَلَا بُدَّ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ أَحَدًا يُصَلِّيَ مَعَهُ ، فَيُجْزَى حِينَئِذٍ ، إِلَّا مَنْ لَهُ عُدْرٌ فَيُجْزَى حِينَئِذٍ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ ...

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ قَتَحٍ ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ، ثنا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهُوَيْهِ كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ ، فَيُصَلِّيَ فِي يَتِهِ ، فَرَخَّصَ لَهُ ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ وَقَالَ لَهُ : هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَأَجِبْ ^(١) .

(١) رجال الإسناد :

يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي ، أبو يوسف ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين .
التقريب " [٧٨٦٦]

مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين . " التقريب " [٦٦١٧] .

عبيد الله بن عبد الله بن الأصم العامري ، مقبول ، من السادسة . " التقريب " [٤٣٣٣] .

يزيد بن الأصم : عمرو بن عبيد البكائي ، بفتح الموحدة والتشديد ، أبو عوف كوفي ، نزل الرقة ، يقال له رؤية ولا تثبت ، وهو ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومائة . " التقريب " [٧٧٣٦] =

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيِّ ، ثنا الْفَرَبْرِيُّ ، ثنا الْبُخَارِيُّ ، ثنا مُسَدَّدٌ ، ثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، ثنا خَالِدُ الْحَدَّاءُ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيِّ قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا ، وَأَقِيمَا ، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا " ^(١) .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنِي جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، ثنا شُعْبَةُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : " مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ " ^(٢) .

= تخريجه :

أخرجه مسلم (٦٥٣) في كتاب الصلاة : باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ، وأبو داود (٥٥٢ ، ٥٥٣) ، في كتاب الصلاة : باب التشديد في ترك الجماعة ، والنسائي (٨٥١) في كتاب الإمامة : باب المحافظة على الصلوات حيث ينادي بهن .

^(١) رجال الإسناد :

مسدد هو ابن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي ، البصري ، أبو الحسن ، ثقة حافظ ، من العاشرة مات سنة ثمان وعشرين ، ويقال اسمه : عبد الملك بن عبد العزيز ، ومسدد لقب . " التقريب " [٦٦٤٢] .

أبو قلابه ، هو : عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي ، البصري ، ثقة فاضل ، كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات بالشام هارباً من القضاء ، سنة أربع ومائة ، وقيل بعدها " التقريب " [٣٣٥٣] .

تخريجه :

أخرجه البخاري (٦٥٨) في كتاب الصلاة : باب اثنان فما فوقهما جماعة ، ومسلم (٦٧٤) في كتاب المساجد باب من أحق بالإمامة .

^(٢) سنده ضعيف من أجل حبيب بن أبي ثابت ، وهو حديث صحيح

رجال الإسناد :

قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ البياني ، كان أديباً حسن الخلق ، حليماً ، استعمل في القضاء ، مات سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة . انظر : " تاريخ علماء الأندلس " ص ٢٩٠ ، " جذوة المقتبس " ص ٣١٠ .

بغية الملتبس " ص ٤٤٦ .

قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني ، إمام من أئمة الحديث ، حافظ مكثراً مصنف ، مات سنة أربعين وثلاثمائة عن سن عالية . انظر : " تاريخ علماء الأندلس " ص ٢٨٦ ، " جذوة المقتبس " ص ٣١٠ . " بغية الملتبس " ص ٤٤٧ ، " سير أعلام النبلاء " (٤٧٢/١٥) .

إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محدث البصرة حماد بن زيد ، الأزدي مولاهم ، البصري ، المالكي ، الإمام ، المحدث ، الحافظ ، قاضي بغداد ، نشر مذهب مالك بالعراق ، وصنف في الرد على محمد بن الحسن ، مات سنة : اثنتين وثمانين ومائتين . انظر ترجمته في " السير " (٣٣٩/١٣) =

حَدَّثَنَا حُمَامُ بْنُ أَحْمَدَ ، ثنا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغَ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنَ ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ثنا ابْنُ بُكَيْرٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ فَيَحْطَبَ ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنَ لَهَا ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا ، فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ ، فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مَرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ ^(١) ...

= سليمان بن حرب الأزدي ، الواشحي ، معجمة ، ثم مهمل ، البصري ، قاضي مكة ، ثقة إمام حافظ ، من التاسعة ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين . " التقريب " [٢٥٦٠] .
حبيب بن أبي ثابت قيس ، ويقال : هند بن دينار الأسدي مولاهم ، أبو يحيى الكوفي ، ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومائة . " التقريب " [١٠٩٢] .
تخرجه :

أخرجه ابن ماجة (٧٩٣) في كتاب المساجد : باب التغليظ في التخلف ، وابن حبان (٤١٥/٥) والدارقطني (٤٢٠/١) ، والحاكم (٢٤٥/١) ، والبيهقي (٥٧/٣) ، والبغوي (٣٤٨/٣) من طريق : هشيم ، عن شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به مرفوعاً .
وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم . قال الحاكم عقب إخرجه :
" وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وهشيم وقراد أبو نوح ثقتان ، فإذا وصلناه فالقول فيه قولهما "

وقال الإمام الحافظ ابن حجر في البلوغ (١٠٤/١) :

" وإسناده على شرط مسلم ، لكن رجع بعضهم وقفه . "

وقال الشيخ الألباني في الإرواء (٣٣٧ / ٢) معقبا على قول الحافظ هذا :

" قلت : ولا مبرر لهذا الترجيح ، فإن الذين رفعوه جماعة الثقات تابعوا هشيماً عليه ، منهم قراد بالقاف واسمه عبد الرحمن بن غزوان عند الدارقطني والحاكم ، وسعيد بن عامر ، وأبو سليمان : داود بن الحكم عند الحاكم . وذكر الشيخ أن لشعبة فيه إسناداً آخر صحيحاً ، ذكره قاسم بن أصبغ في كتابه وذكره كذلك الحافظ في التخليص (٣٠/٢) وقال : إنه رواه مرفوعاً وموقوفاً . وذكر أبو محمد عبد الحق الأشبيلي رواية قاسم بن أصبغ المرفوعة ، وأقره ابن القطان ، فلم يتعقبه ، كما في الوهم والإيهام (٩٢/ ٣) ، فالظاهر والله أعلم صحة هذا المرفوع لثقة رواه . ونحن نعلم أن الرفع زيادة مقبولة إن كانت من ثقة ، وهي هنا كذلك ، ثم لم ينفرد بها ، بل توبع عليها ، والعلم عند الله تعالى .
^(١) رجال الإسناد :

عباس بن أصبغ الهمداني ، أبو بكر ، وروى عنه حافظ المغرب ابن عبد البر ، وكان شيخاً حليماً ضابطاً لما كتب ، مات سنة ست وثمانين وثلاثمائة . " تاريخ علماء الأندلس " ص ٢٣٩-٢٤٠ . " جذوة المقتبس " ص ٢٩٩ .

وَلَيْسَ فِي ذِكْرِ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا الْمُتَوَعَّدُ عَلَى تَرْكِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، بَلْ هِيَ قَضِيَّتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ ؟ . وَأَيْضًا فَالْمُخَالَفُ مُوَافِقٌ لَنَا عَلَى أَنَّ حُكْمَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي وُجُوبِ حُضُورِهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ وَلَا فَرْقَ . وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُهْمُ بِبَاطِلٍ وَلَا يَتَوَعَّدُ إِلَّا بِحَقٍّ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَمْ يُحَرِّفْهَا ؟ قِيلَ : لِأَنَّهُمْ بَادَرُوا وَحَضَرُوا الْجَمَاعَةَ ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ ^(١) .

قَالَ عَلِيٌّ : وَقَدْ أَقْدَمَ قَوْمٌ عَلَى الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَهَارًا ، فَقَالَ : إِنَّمَا عَنَى الْمُنَافِقِينَ . وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَمِنْ الْمُحَالِ

= محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج ، أبو عبد الله ، كان فقيها عالما ، حافظا للمسائل ، وكان ضابطا لكتبه ، مات سنة ثلاثين وثلاثمائة .

انظر : " تاريخ علماء الأندلس " ص ٣٣٢ ، جذوة المقتبس " ص ٦٣ .

إبراهيم بن محمد بن باز ، أبو إسحاق ، يعرف بابن القزاز ، من أهل قرطبة ، كان فقيها عالما زاهدا ورعا ، وكان مقدما في الفتيا ، مات سنة : أربع وسبعين ومائتين .

انظر ترجمته في " تاريخ علماء الأندلس " ص ١٨ ، " جذوة المقتبس " ص ١٤١ .

يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم ، المصري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة في الليث ، وقد تكلموا في سماعه من مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وله سبع وسبعون " التقريب " [٧٦٣٠] .

أبو الزناد ، هو : عبد الله بن ذكوان القرسي ، أبو عبد الرحمن المدني ، المعروف بكنيته ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومائة ، وقيل بعدها . " التقريب " [٣٣٢٢] .

الأعرج ، هو : عبد الرحمن بن هرمز ، أبو داود المدني ، ثقة ثبت عالم ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومائة . " التقريب " [٤٠٦٠] .

تخرجه :

أخرجه البخاري (٦٤٤) في كتاب الصلاة : باب وجوب صلاة الجماعة ، ومسلم (٦٥١) في كتاب المساجد : باب فضل صلاة الجماعة .

^(١) ما ذكره ابن حزم جعله الإمام ابن دقيق العيد احتمالا واردا في الحديث ، كما نقله عنه الحافظ ابن حجر . وذكر في سبب ترك الإحراق أسباب ، منها :

أنه ﷺ ترك إحراقهم ، لأجل ما فيها من النرية والنساء الذين لا تجب عليهم الجماعة ، وقيل : لئلا يورد عن الإحراق بالنار ، وقيل خشية أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، وقيل غير ذلك .

انظر " فتح الباري " (١٤٨/٢ - ١٥٠) ، " نيل الأوطار " (١٣٢/٣ - ١٣٣) . " الإعلام بفوائد عمدة الأحكام " (٣٨٥/٢ - ٣٨٦) ، " كتاب الصلاة " لابن القيم ص ٨٦ ، " شرح العمدة " لابن دقيق العيد (٢٢٦/٢ - وما بعدها) ، " الاستذكار " (١٤١/٢) ، " المنتقى " للباجي (١٩٢/٢) .

الْبَحْتِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُرِيدُ الْمُنَافِقِينَ ، فَلَا يَذْكُرُهُمْ ، وَيَذْكُرُ تَارِكِي الصَّلَاةِ وَهُوَ لَا يُرِيدُهُمْ .

فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ كِلَاهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : " إِنْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ سَبْعًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً " ^(١) .

قُلْنَا : هَذَا خَبْرَانِ صَحِيحَانِ ، وَقَدْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ الَّتِي صَدَرَتْهَا ، وَبَتَّ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمُتَخَلِّفٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْذُورًا ، فَوَجَبَ اسْتِعْمَالُ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ عَلَى مَا قَدْ صَحَّ هُنَالِكَ ، لَا عَلَى التَّعَارُضِ وَالتَّنَاقُضِ الْمُتَعَدِّينِ عَنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَصَحَّ أَنَّ هَذَا التَّفَاضُلَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى صَلَاةِ الْمَعْذُورِ الَّتِي تَحْجُوزُ ، وَهِيَ دُونَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْفَضْلِ كَمَا أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَمَنْ حَمَلَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا حَصَلَ عَلَى خِلَافِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى ، وَعَلَى تَكْذِيبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ : أَنْ لَا صَلَاةَ فِي غَيْرِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا لِمَعْذُورٍ ، وَاسْتَحْفَ بِوَعِيدِهِ ، وَعَصَى أَمْرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي إِجَابَةِ النَّدَاءِ . وَبِأَنَّ يَوْمَ الثَّانِيَيْنِ فَصَاعِدًا أَحَدُهُمَا ، وَهَذَا عَظِيمٌ جَدًّا . وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا : هُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ ﴾ [النساء: ٩٥-٩٦] فَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّ الْمُتَخَلِّفَ عَنِ الْجِهَادِ بِغَيْرِ عُذْرٍ مَذْمُومٌ أَشَدَّ الذَّمِّ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، مِنْهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبُكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩] فِي آيَاتٍ

(١) حديث ابن عمر رضي الله عنهما :

أخرجه البخاري (٦٤٥) في كتاب الصلاة : باب فضل صلاة الجماعة ، و " مسلم " (٦٥٠) في كتاب المساجد ، باب فضل صلاة الجماعة .

وحديث أبي هريرة :

أخرجه البخاري (٦٤٧) في باب فضل صلاة الجماعة ، و مسلم (٦٤٩) في : " باب فضل صلاة الجماعة " .

كثيرة جداً. ثُمَّ بَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمُجَاهِدِينَ مُفَضَّلُونَ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَدَرَجَاتٍ ، فَصَحَّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَنَى الْقَاعِدِينَ الْمَعْدُورِينَ الَّذِينَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ وَعْدِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَالْأَجْرُ ، لَا الَّذِينَ تُوعَدُوا بِالْعَذَابِ . وَكَمَا أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ ^(١) . وَلَمْ يَخْتَلِفُوا مَعَنَا فِي أَنَّ الْمُصَلِّيَ قَاعِدًا بَغَيْرِ عُذْرٍ لَا أَجْرَ لَهُ ، وَلَا نَصِيبَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَصَحَّ أَنَّ النَّسَبَةَ الْمَذْكُورَةَ مِنَ الْفَضْلِ إِنَّمَا هِيَ بَيْنَ الْمُبَاحِ لَهُ الصَّلَاةُ قَاعِدًا لِعُذْرٍ مِنْ خَوْفٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ فِي نَافِلَةٍ . فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَخْصُوا بِذَلِكَ النَّافِلَةَ فَقَطْ ، سَأَلْنَاهُمْ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ ؟ وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَيْهِ ، إِلَّا بِدَعْوَى فِي أَنَّ الْمَعْدُورَ فِي الْفَرِيضَةِ صَلَاتُهُ ، كَصَلَاةِ الْقَائِمِ ، وَهَذِهِ دَعْوَى كَاذِبَةٌ مُخَالَفَةٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ " دُونَ تَخْصِيصِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَأَيْضًا - فَإِنَّ حُمَامَ بْنَ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا قَالَ : ثنا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنَ ، ثنا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ وَالْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِرْتِيُّ : قَالَ الْقَاضِي الْبِرْتِيُّ : ثنا أَبُو مَعْمَرٍ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِّيُّ ، ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ : وَقَالَ بَكْرٌ : ثنا مُسَدَّدٌ ، ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ التَّثَوْرِيُّ ثُمَّ اتَّفَقَا عَنْ الْحُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، قَالَ الْقَاضِي الْبِرْتِيُّ فِي حَدِيثِهِ : إِنَّ عِمْرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ حَدَّثَهُ ، وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُورًا : أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ " ^(٢) .

(١) أخرجه مسلم (٧٣٥) في كتاب صلاة المسافرين : باب جواز النافلة قائما وقاعدا ، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) رجال الإسناد :

أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر ، أبو العباس البرقي البغلاطي ، القاضي العلامة الحافظ الثقة ، قاض الدارقطني : ثقة ، وكان إسماعيل القاضي يقدمه على كافة أقرانه في القضاء والرواية والعدالة ، مات سنة ثمانين ومائتين . انظر : ترجمته ومصادرها في " السير " (٤٠٧/١٣) .

عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي ، أبو معمر المقعد ، المنقري ، بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، واسم أبي الحجاج ميسرة ، ثقة ثبت روي بالقدر ، من العاشرة ، مات سنة اربع وعشرين . " التقريب " [٣٥٢٢] . ولم أجد من قال عنه : الرقي ، فلعله خطأ . =

قَالَ عَلِيٌّ : وَخُصُّومُنَا لَا يُجِيزُونَ التَّنْفُلَ بِالْإِمَاءِ لِلصَّحِيحِ ، فَبَطَلَ تَأْوِيلُهُمْ جُمْلَةً وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ " (١).

= عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم ، أبو عبيدة التنوري بفتح المثناة وتشديد النون ، البصري ، ثقة ثبت ، رمي بالقدر ولم يثبت عنه ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومائة .
" التقريب " [٤٢٧٩] .

الحسين بن ذكوان المعلم المكتب ، العوذلي ، بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة ، البصري ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين . " التقريب " [١٣٢٩] .
عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي ، أبو سهل المروزي قاضيا ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومائة ، وقيل بل خمس عشرة ، وله مائة سنة . " التقريب " [٣٢٤٤] .
تخرجه :

أخرجه البخاري (١١١٥) في تقصير الصلاة : باب صلاة القاعد ، والترمذي (٣٧١) في كتاب الصلاة : باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم .

(١) " المحلى " (١٠٤/٣-١٠٥)

الدراسة :

قبل البدء بمناقشة المسألة أودُّ بيان وجه إيراد هذه المسألة ، كمسألة متعلقة ، أو منتزعة من الآية الكريمة ، وقد يستغرب هذا ، إذ الآية موضوعها التي تتحدث فيه الجهاد ، لا الصلاة ، فأقول :

إن الإمام ابن حزم رحمه الله ساق المثل ومثيله ، وقرن النظر بنظيره المتفق عليه في الحكم . وهذا أمر معروف بين العلماء ، وطريق مسلك عند الفقهاء ، فلما كان المتخلف عن الجهاد ، بلا عذر غير معذور بالاتفاق ، مع وجود آيات فيها بيان فضل من لم يجاهد ، وعدم تأثيمه ، فحملت هذه الآيات على المعذور ، يقول ابن حزم ، فكذلك ؛ فليكن الأمر في مسألتنا هذه - صلاة الجماعة - إذ جاءت أحاديث فيها منع التخلف عن الجماعة ، والتشديد في ذلك ، وقد سلفت في كلام ابن حزم رحمه الله تعالى . وجاءت أحاديث آخر قد يفهم منها أن من صلى منفرداً لا إثم عليه ، كقوله ﷺ : " صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة " .

فيرى ابن حزم أنه يجب حملها على المعذور ، كما صنعنا في التوفيق بين آيات الجهاد.

إذا علم هذا ، فإن العلماء اختلفوا في حكم صلاة الجماعة في المسجد على أقوال :

القول الأول : أن الجماعة في المسجد إذا كان يسمع النداء شرط لصحة الصلاة وهذا ما ذهب ابن حزم ، وعزاه إلى جميع أصحابه ، وهو رواية عن الإمام أحمد وإليه ذهب ابن تيمية ^(١).

قال الإمام الصنعاني :

" وقال داود : إنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها " ^(٢).

^(١) انظر : " الإنصاف " (٢٦٥/٤) ، " الاختيارات العلمية " ص ١٠٣ ، " والنكت والفوائد على

شكل المحرر " (٩٣/ ١) .

^(٢) " سبل السلام " (٣ / ٥٥ - ٥٦) .

القول الثاني : أن صلاة الجماعة في المسجد واجبة . فمن صلى منفرداً صحت صلاته مع الإثم .

وهذا مذهب البخاري والأوزاعي وابن المنذر ، وهو رواية عن الإمام أحمد ^(١) . لكن مذهب الحنابلة وجوب الجماعة ، واستحباب كونها في المسجد ^(٢) .
القول الثالث : أنها فرض كفاية .

وهذا مذهب الشافعية ، وكثير من الأحناف ، وصحح هذا المذهب الإمام ابن عبد البر ^(٣) .

القول الرابع : أنها سنة مؤكدة .

وهذا مذهب للمالكية ، والأحناف ، وإليه ذهب الشوكاني ^(٤) . وعند النظر في الأدلة ، نجد أن التعارض بينها - في الظاهر - واضحاً . ومن هنا أخذ العلماء في التوفيق بينها ، لعلمهم أنه لا تعارض في الحقيقة . فتنازعت الفهوم ، واختلفت الأقوال ، وتباينت الآراء .
ولأجل تصور هذه الأدلة ، وفهمها ، والتوفيق بينها كما ينبغي ؛ فإنني أسوق أدلة كل قول مبينا وجه الاستدلال به .
أما أدلة القول الأول ، فقد سلفت في كلام ابن حزم .

(١) انظر : "فتح الباري" (٢ / ١٤٨) ، "المجموع" (٤ / ٨٧) ، "الإقناع" لابن المنذر (١ / ١١١) ، "شرح سنن أبي داود" للعيني (٣ / ١٩) ، "المستوعب" (٢ / ٢٩٨) ، "المغني" (٣ / ٨) .

(٢) "المغني" (٣ / ٨) ، "الإنصاف" (٤ / ٢٧٢) .

(٣) انظر : "المجموع" (٤ / ٨٧) ، "معالم السنن" (١ / ١٣٨) ، "شرح مسلم" للنووي (٥ / ١٥١) ، "شرح سنن أبي داود" للعيني (٣ / ٢٠) ، "فتح الباري" (٣ / ١٤٨) ، "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي (١ / ٢٣٨) . "مشكل الآثار" (١ / ٥١٠) - تحفة الأخيار ، "شرح العمدة" لابن دقيق العيد (٢ / ١٢٤-١٢٥) .

(٤) انظر : "الإشراف" (١ / ٢٩١-٢٩٢) ، "المعونة" (١ / ٢٥٧) ، "الجامع لأحكام القرآن" (١ / ٢٣٨-٢٣٩) ، "شرح فتح القدير" (١ / ٣٥٣) ، "اللباب" في "شرح الكتاب" (١ / ٦٤) . "فتح الباري" (٣ / ١٤٨-١٥١) ، "نيل الأوطار" (٣ / ١٣٢-١٣٧) ، "وبل الغمام" (١ / ٣٠٤-٣٠٥) "الروضة الندية" (١ / ٣٢٤-٣٢٦) ، ومعها التعليقات (الرضية) .

وأما أصحاب القول الثاني فأدلتهم في الوجوب : هي أدلة ابن حزم السابقة ، لكنهم نازعوه في دلالتها على الشرطية . قال الإمام الصنعاني راداً على داود الظاهري قوله :

" ولم يسلم له هذا ، لأن الشرطية لا بد لها من دليل ، ولذا قال أحمد وغيره : إنها واجبة غير شرط " ^(١) .

ومن أدلتهم في كونها غير شرط ، مع وجوبها حديث ابن عمر ، وأبي هريرة رضي الله عنهما :

" صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة " .

قالوا : فهذا يدل على صحة صلاة الفذ ، إذ لو لم تكن صحيحة لم يكن لها درجة ، أو جزء من الفضيلة ، إذ الباطل من العبادات ، لا فضل فيه ، ولا ثواب عليه ^(٢) .

قال المجد ابن تيمية : " وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر ، وجعل الجماعة شرطاً ، لأن المفاضلة بينهما تستدعي صحتها ، وحمل النص على المنفرد لعذر لا يصح ، لأن الأحاديث قد دلت على أن أجره لا ينقص عما يفعله لولا العذر ، فروى أبو موسى عن النبي ﷺ ، قال :

" إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً " رواه أحمد والبخاري وأبو داود ^(٣) ^(٤) .

وكذلك قوله ﷺ للرجلين اللذين صليا في رحالهما : " إذا صليتما في رحالكما ثم جئتما الإمام لم يصل .. " ^(٥) الحديث .

^(١) " سبل السلام " (٣ / ٥٦) .

^(٢) انظر : " المغني " (٣ / ٧) ، " كتاب الصلاة " لابن القيم ص ٩٤ ، " الكافي " (٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦) ، " النكت والفوائد السنية " (١ / ٩٣) .

^(٣) أخرجه البخاري (٢٩٩٦) في كتاب الجهاد والسير : باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة ، وأبو داود (٣٠٩١) ، وأحمد (٤١٠ / ٤) .

^(٤) " منتقى الأخبار " (١ / ٥٩٧) ، وانظر : " إكمال المعلم " (٢ / ٦١٩) ، " العدة شرح العدة " لابن دقيق العيد (٢ / ١٠٢) .

^(٥) حديث صحيح :

أخرجه أحمد (٤ / ١٦١) ، والترمذي (٢١٩) في كتاب الصلاة : باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يسدرك الجماعة ، والنسائي (٨٥٩) في كتاب الإمامة : باب إعادة التفجر مع الجماعة =

فلم ينكر النبي ﷺ عليهما ترك الجماعة . فدل على أنها غير شرط ^(١) .
وأما أدلة القول الثالث فهي أدلة القائلين بالوجوب ، إلا أنهم لا يقولون
بالوجوب العيني لحديث ابن عمر : " صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع
وعشرين درجة " . وربما استدلل لهم بأدلة القائلين بالسنية ، فيكون جمعهم بين
الأحاديث ، هو القول بفرض الكفاية .

ويرى الحنابلة أن صلاة الجماعة في المسجد سنة ^(٢) لقوله ﷺ : " وجعلت لي
الأرض مسجداً وطهوراً " .

ولقوله ﷺ للرجلين : " إذا صليتما في رحالكما ثم أدركتما الإمام ولم يصل ،
فصليا معه ، فإنها لكم نافلة " .

وأما أدلة من قال بالسنية ، فقد جمعها الإمام الشوكاني - وهو ممن يذهب إلى
هذا القول - قال رحمه الله :

" لا ريب أن الجماعة من أكّد السنن ، وأعظم الشعائر الإسلامية ، وأفضل
القرب الدينية ، وأما كونها فريضة متحتمة فالأدلة متعارضة ... ولكن ها هنا
طريق أصولية يجمع بها بين هذه الأدلة ، وهي أن أحاديث أفضلية الجماعة
مشعرة بأن صلاة المنفرد مجزئة ، وهي أحاديث كثيرة ، منها ما ذكره المصنف ^(٣)

= وأبو داود (٥٧٥) في كتاب الصلاة : باب فيمن صلى في منزلة ثم أدرك الجماعة يصلي معهم ،
وابن حبان (٤ / ٤٣٤ ، رقم ١٥٦٥) ، (٤ / ٤٣١ ، ١٥٦٤) .
من طريق :

يعلي بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ حجته ،
فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف من منى ، فلما قضى صلاته إذا رجلان في آخر الناس لم
يصليا ، فأتى بهما ترعد فرائضهما ، فقال ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالوا : يا رسول الله ، كنا قد
صلينا في رحالنا . قال : " فلا تفعلوا ، إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهم
، فإنها لكم نافلة " .

وهذا الإسناد حسن . قال الترمذي : " حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح " ، وقد صحح
الحديث ابن حبان أيضاً . ويعلي بن عطاء ثقة ، كما في التقريب [٧٨٩٩] .

وجابر بن يزيد ، صدوق ، قاله ابن حجر في التقريب [٨٨٥] .

^(١) ذكره صاحب " المغني " (٣ / ٧) .

^(٢) انظر : " المغني " (٣ / ٨ - ٩) ، " كشف القناع " (١ / ٥٥٣ - ٥٥٤) ، " المبدع " (٢ / ٤٣) .

^(٣) لعله عني حديث " صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة " فهو من أصرحها .

ومنها غيره ، مثل : حديث : " الذي ينتظر الصلاة مع الإمام أفضل من الذي يصلي وحده ثم ينام " وهو في الصحيح ^(١) ، ومنه حديث المسيء صلاته المشهور ^(٢) ، فإنه أمره بأن يعيد الصلاة منفرداً ، ومنه حديث : " ألا رجل يتصدق على هذا " عند أن رأى رجلاً يصلي منفرداً " ^(٣) .

ومن ذاك أحاديث التعليم لأركان الإسلام ، فإنه لم يأمر من علمه بأن لا يصلي إلا في جماعة ، مع أنه قال لمن قال له : لا يزيد على ذلك ، ولا ينقص : " أفلح وأبيه إن صدق " ^(٤) .

ونحو ذلك من الأدلة ، فالجميع صالح لصرف : " فلا صلاة له " الواقع في الأحاديث الدالة على وجوب الجماعة ، إلى نفي الكمال ، لا إلى نفي الصحة ^(٥)

^(١) أخرجه البخاري (٦٥١) في كتاب الصلاة : باب فضل صلاة الفجر في جماعة . ومسلم (٦٦٢) في كتاب المساجد : باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد .

^(٢) أخرجه البخاري (٧٥٧) في كتاب الأذان باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ، ومسلم (٣٩٧) في كتاب الصلاة : باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة .

^(٣) أخرجه أحمد (٣ / ٦٤) ، وأبو داود (٥٧٤) في كتاب الصلاة : باب الجمع في المسجد ، وابن الجارود (١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ - غوث المكذوب) ، والترمذي (٢٢٠) في كتاب الصلاة : باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة ، والحاكم (١ / ٢٠٩) ، وابن حبان (٦ / ١٥٧ - ١٥٨)

من طريق :

سليمان الناجي ، عن أبي المتوكل ، عن أبي سعيد .

وهذا إسناد حسن ، وحسنه الترمذي .

سليمان الناجي هو ابن سحيم ، صدوق كما في " التقريب " [٢٥٧٧] .

وأبو المتوكل هو علي ابن داود ، ثقة ، كما في " التقريب " [٤٧٦٥] .

^(٤) أخرجه البخاري (٤٦) في كتاب الإيمان : باب الزكاة من الإسلام ، دون قوله (وأبيه) ، ومسلم (١١) في كتاب الإيمان : باب بيان الصلوات التي هي أركان الإسلام .

^(٥) " وبل الغمام " (١ / ٣٠٤ - ٣٠٥) .

الترجيح

وإذا علمنا الأقوال في هذه المسألة وأدلتها بقي علينا النظر فيها . والذي يترجح لي - والعلم عند الله تعالى - وجوب صلاة الجماعة ، دون كونها شرطاً ؛ للأدلة التي ساقها ابن حزم ، ولأن الله تبارك وتعالى ، قد أوجب صلاة الجماعة في حال الخوف وفي حال الحرب ، ففي حال الأمن أوكد وأولى . فالأدلة قاضية بوجوبها على الأعيان ، وأما ما استدل به من قل بأنها سنة ، فلا دلالة فيها ، فالأحاديث التي فيها أفضلية الجماعة إنما تدل على صحة صلاة المنفرد ، لكنها لا تجعله سالماً من الإثم ، بدليل الأحاديث الأخرى التي فيها وجوب حضور الجماعة . فتكون صلاة المنفرد صحيحة مع إثمه ، وهذا شأن من أحل بالواجب ، ألم تر أن من صلى بثوب حرير ، صحت صلاته مع إثمه ، ومن صلى بأرض مغصوبة ، صحت صلاته مع إثمه ، ومن توضأ بإناء مغصوب صحت عبادته مع إثمه ، وهكذا .

وأما حديث المسيء صلاته ، فلعله في النفل ، وهذا هو الظاهر ، فالاحتمال وارد ، وبه يسقط الاستدلال . ثم هو قضية عين لا عموم لها ، فقد يكون الرجل ذا عذر . وأما إرشاد النبي ﷺ وتعليمه ما وجب من أركان الدين ، فلا يسعف على المطلوب ، لأن الرجل إنما جاء ليتعلم أصول الدين لا ليأخذ الدين كله . ولذلك لم يذكر له الواجبات مطلقاً ، بل ولا ما يتعلق بالصلاة من الوضوء ، وستر العورة ، واجتناب النجاسة ، وهي فروع كثيرة تحتاج إلى من يوقف هذا الرجل عليها ، ولم تبين في هذا الحديث ، ومع هذا لم يقل أهل العلم إنها ليست بواجبه ؛ لأجل أنها لم تذكر في هذا الحديث ، وذلك لأن المقام لم يقتض بيان هذه الأمور . ولم يقع السؤال عنها .

والحاصل أن القول بالوجوب هو القول الذي به تجتمع الأدلة ، وتتألف . وأما وجوبها في المسجد ، فهو الذي ترشد إليه الأدلة . ففي حديث أبي هريرة في همه ﷺ إحراق من لم يشهد الصلاة في المسجد أكبر دليل على وجوبها في المسجد ، فمحتمل جداً أن يكونوا صلوا جماعة في بيوتهم ، لكنه ﷺ لم يرتض هذا منهم ، ولم يكن عذراً مانعاً من إلحاق الضرر بهم وإحراقهم .

وكذلك حديث ابن عباس - وقد سبق - " من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر " أصرح الدلالة على لزومها في المسجد.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه :

" من سره أن يلقي الله غداً مسلماً ، فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث يناد بهن ، فإن الله شرع لنبىكم ﷺ سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلى هذا المتخلف في بيته ، لتركتم سنة نبىكم ، ولو تركتم سنة نبىكم لضللتم ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف" ^(١).

قال ابن القيم رحمه الله تعالى :

" ومن تأمل السنة حق التأمل تبين له أن فعلها في المساجد فرض على الأعيان إلا لعارض يجوز معه ترك الجمعة والجماعة ، فترك حضور المسجد لغير عذر كترك أصل الجماعة لغير عذر ، وبهذا تتفق جميع الأحاديث والآثار.

ولما مات رسول الله ﷺ وبلغ أهل مكة موته خطبهم سهيل بن عمرو ، وكان عتاب بن أسيد عامله على مكة قد توارى خوفاً من أهل مكة ، فأخرجه سهيل ، وثبت أهل مكة على الإسلام ، فخطبهم بعد ذلك عتاب ، وقال : يا أهل مكة ، والله لا يبلغني أن أحداً منكم تخلف عن الصلاة في المسجد في الجماعة ، إلا ضربت عنقه . وشكر أصحاب رسول ﷺ هذا الصنيع وزاده رفعه في أعينهم . فالذي ندين الله به أنه لا يجوز لأحد التخلف عن الجماعة في المسجد إلا من عذر ، والله أعلم بالصواب " ^(٢).

^(١) أخرجه مسلم (٦٥٤) في كتاب المساجد : باب صلاة الجماعة من سنن الهدى ، وأبو داود

(٥٥٠) في كتاب الصلاة : باب التشديد في ترك الجماعة ، والنسائي (٨٥٠) في كتاب الإمامة :

باب المحافظة على الصلوات حيث ينادي بهن.

^(٢) " كتاب الصلاة وأحكام تاركها " (ص ٩٩ - ١٠٠)

قال الله تعالى :

﴿ إِلَّا تَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٤٠] .

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[٤٦] فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ؟

"قال أبو محمد : ومن فضائل أبي بكر المشهورة ، قوله عز وجل : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ . فهذه فضيلة متقولة بنقل الكافة لا خلاف بين أحد في أنه أبو بكر ، فأوجب الله تعالى له فضيلة المشاركة في إخراجهم مع رسول الله ﷺ في أنه خصه باسم الصحبة له ، وبأنه ثانيه في الغار ، وأعظم من ذلك كله ، أن الله معهما ، وهذا ما لا يلحقه فيه أحد " (١) .

وكان رحمه الله قد أطل في دحض قول من فضل علياً على أبي بكر ، ثم قال :

"قال أبو محمد : فصَحَّ بما ذكرنا فضل أبي بكر على جميع الصحابة رضي الله عنهم بعد نساء النبي ﷺ بالبراهين المذكورة . وأما الأحاديث في ذلك ، فكثيرة ، كقول رسول الله ﷺ في أبي بكر : " دَعُوا لِي صَاحِبِي ، فَإِنَّ النَّاسَ قَالُوا : كَذَبْتَ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : صَدَقْتَ " (٢) .

وقوله ﷺ : " لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا ، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنَّهُ أَخِي وَصَاحِبِي " (٣) .

(١) " الفصل " (٤ / ٢٢٠) .

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٦١) في كتاب الفضائل : باب فضل أبي بكر الصديق .

(٣) أخرجه البخاري (٣٩٠٤) في كتاب المناقب : باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، ومسلم (٣٩٠٤) في كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل أبي بكر الصديق . من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر ، فقال : " إِنْ عَبْدًا خَيْرًا اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا شَاءَ ، وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ : فِدْنِيكَ يَا بَاطِنًا وَأَمَهَاتِنَا ، فَعَجَبْنَا لَهُ ، وَقَالَ النَّاسُ : " انْظُرُوا إِلَى هَذَا الشَّيْخِ ، يُخَيِّرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَبْدٍ خَيْرَهُ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : فِدْنِيكَ يَا بَاطِنًا وَأَمَهَاتِنَا ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْمُخَيَّرُ ، وَكَانَ =

وَهَذَا الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا أُخُوَّةُ عَلِيٍّ ، فَلَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ .
وَمِنْهَا أَمْرُهُ ﷺ بِسَدِّ كُلِّ بَابٍ وَخَوْخَةٍ فِي الْمَسْجِدِ حَاشًا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ . وَهَذَا
هُوَ الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ ، وَمِنْهَا غَضَبُهُ ﷺ عَلَى مَنْ خَارَجَ أَبَا بَكْرٍ ، وَعَلَى مَنْ
أَشَارَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ أَبِي بَكْرٍ لِلصَّلَاةِ ^(١) .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ : " إِنْ مِنْ أَمَنٍ النَّاسِ عَلَيَّ فِي مَالِهِ أَبُو بَكْرٍ " .
وَعُمْدَتُنَا فِي تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ عُمَرُ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ ، بَعْدَ نِسَاءِ النَّبِيِّ
ﷺ ^(٢) هُوَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ سُئِلَ : مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
قَالَ : عَائِشَةُ . قِيلَ : فَمِنْ الرِّجَالِ ؟ قَالَ : أَبُو هَا . قِيلَ : ثُمَّ مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
قَالَ : عُمَرُ " .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَقَطَعْنَا بِهَذَا ثُمَّ وَقَفْنَا ، وَلَوْ زَادَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيَانًا لَزِدْنَا ،
لَكِنْ لَا نَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ ، إِلَّا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ ^(٣) .

= أَبُو بَكْرٍ هُوَ أَعْلَمُنَا بِهِ . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنْ مِنْ أَمَنٍ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ،
وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي ، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، إِلَّا خَلَّةَ الْإِسْلَامِ ، لَا يَقِينُ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا
خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ " .

^(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٩) فِي كِتَابِ الْأَذَانِ : بَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ ، وَمُسْلِمٌ (٤٢٠)
فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ : بَابُ اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عَذْرُ .

^(٢) يَرَى ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ ، وَهَذَا الْقَوْلُ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ
ابْنُ حَزْمٍ ، وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ فِيهِ سَلَفٌ ، بَلْ وَلَمْ يَذْكُرْهُ مِنْ سَبْقِهِ إِلَيْهِ ، وَيَكْفِي فِي رَدِّهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ
ﷺ عَلَى تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يَسْتَنْوُوا مِنْ هَذَا التَّفْضِيلِ أَحَدًا ، وَفِي الْأَدْلَةِ الَّتِي
سَأَذْكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى رَدَّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ، كَمَا أَنَّهُا رَدَّ عَلَى مَنْ فَضَّلَ أَحَدًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ
الصَّدِيقِ ﷺ وَعَنْ سَائِرِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ .

^(٣) " الْفَصْلُ " (٤ / ٢٢٣) .

الدراسة

هذه المسألة من مسائل العقيدة والتي وافق فيها ابن حزم رحمة الله تعالى أهل السنة والجماعة في جزء منها ، فهو يرى أن أفضل الصحابة : نساء النبي ﷺ ، وأفضلهن عائشة ، ثم أبو بكر أفضل الناس بعد أزواجه ﷺ .

فهو يوافق السلف في أن أبا بكر أفضل من علي ومن سائر أصحاب النبي ﷺ ، وأولى الناس بالإمامة . وقد ردّ رحمه الله شبهات الرافضة ، وأدلتهم التي أوردوها محتجين بها على أفضلية علي بن أبي طالب ﷺ رداً قوياً لم يترك معه مجالاً لقائل . وهذه المسألة - أعني أفضلية أبي بكر - هي التي سأتناولها بالبحث ، إذا المراد بحث ما يتعلق بالآية من استدلال ابن حزم لا أقوال ابن حزم .

فأقول : اتفق أهل السنة والجماعة على أن أبا بكر ﷺ أفضل الصحابة وأخيرهم ، ولم يقع فيه بينهم خلافاً . وهذا الإجماع وقع في عهد الصحابة رضوان الله عليهم ، وأقرهم عليه النبي ﷺ ، فهو إجماع قطعي قاطع للتراع مع إقرار الشارع الحكيم له .

فاتفق الدليلان - والحمد لله - على مسألتنا - أعني أفضلية أبي بكر رضي الله عنه - وهذان الدليلان المشار إليهما جاءا في حديث رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال :

" كنا نفضل على عهد رسول الله ﷺ أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم لا نفضل أحداً على أحد "

وفي لفظ : " كنا نقول والنبي ﷺ حي : أبو بكر وعمر وعثمان " .

وقال : " كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بعد النبي ﷺ بأبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك ، ولا نفاضل بينهم " .

وقال : كنا نعد ورسول الله ﷺ حي ، وأصحابه متوافرون : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم نسكت ^(١) .

^(١) أخرجه أحمد في " فضائل الصحابة " (١٠٤ / ١ - ١٠٧) والبخاري في صحيحه (٣٦٥٥) في كتاب المناقب . باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ وأبو داود (٤٦٢٧) في السنة : باب في التفضيل وابن أبي عاصم في السنة (ص ٥٥٣) .

فهذا ابن عمر ينقل قول الصحابة مع عدم المخالف ، بل وإقرار النبي ﷺ في أن أفضل الأمة بعد نبيها أبي بكر الصديق ، وهذا يُرد به على الرافضة القائلين بتقدم علي عليه السلام ، وكذا على ابن حزم القائل بتفضيل أزواج النبي ﷺ على أبي بكر .

إذاً ، فالصحابه مجتمعون على تقدّمه عليهم ، وهذا إجماع لا يحل لمسلم خلافه ، ثم هو مقرر من قبل النبي ﷺ . ولذا ، لم يعرف لابن حزم إمام في هذه المسألة ولعل هذا ما أراده شيخ الإسلام ابن تيمية ، حيث قال :

" وكذلك أبو محمد ابن حزم فيما صنفه من الملل والنحل ، إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث ، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة " (٢) .

وخطب عمر بن الخطاب عليه السلام بين يدي أبي بكر في قصة البيعة ، فقال: من جملة ما قال :

" وإن الله قد جمع أمركم على خيركم : صاحب رسول الله ﷺ وثاني اثنين إذ هما في الغار " (٣) .

وكان هذا بمجمع من الصحابة الكرام ، ولم ينكره أحد ، وكان يقول أيضاً :

" خير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر . من قال غير هذا ، فهو مفترى ، وعليه ما على المفترى " (٤) .

وهذا تفضيل لأبي بكر على سائر الصحابة - ومنهم أزواج النبي ﷺ وعلي - صادر عن من هو أعظم العلماء والفقهاء في زمانه : عمر بن الخطاب عليه السلام . وقال علي بن أبي طالب على المنبر :

(٢) " مجموع الفتاوى " (٤ / ١٨ - ١٩) .

(٣) قال ابن كثير في " البداية والنهاية " (٦ / ٦٩٣) : إسناده صحيح .

(٤) أخرجه اللالكائي (٧ / ١٣٧٠) ، وعبد الله بن أحمد في : " فضائل الصحابة " .

"خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، وعمر" ^(١) .

قال شيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى :

"وأما أئمة المسلمين المشهورين فكلهم متفقون على : أن أبا بكر وعمر أفضل من عثمان وعلي ونقل هذا الإجماع غير واحد ، كما روى البيهقي في كتاب : " مناقب الشافعي " قال : " ما اختلف أحد من الصحابة ، والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر ، وتقدمهما على جميع الصحابة " ^(٢) .

وقال :

"أما تفضيل أبي بكر ، ثم عمر على عثمان ، وعلي . فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين ، من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وهو مذهب مالك وأهل المدينة والليث بن سعد ، وأهل مصر ، والأوزاعي ، وأهل الشام ، وسفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وأمثالهم من أهل العراق ، وهو مذهب الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام الذين لهم لسان صدق في الأمة . وحكى مالك إجماع أهل المدينة على ذلك ، فقال : ما أدركت ممن اقتد به يشك في تقدم وأبي بكر ، وعمر" ^(٣) .

ولكون هذا من الأصول المستقرة عند أهل السنة والجماعة ، والتي لا يتنازع فيها كان من فضل علياً على أبي بكر مبتدعاً عندهم .

سئل الإمام أحمد عن فضل علياً على أبي بكر ، فقال : من قدم علياً على أبي بكر ، فقد طعن على رسول الله ﷺ ، وأخاف أن لا ينفعه مع ذلك عمل . وهكذا قال الإمام سفيان الثوري .

وقال أبو عبد الله أحمد بن حنبل :

^(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٦٧١) في كتاب الفضائل : باب فضل أبي بكر الصديق ، وأحمد في : " فضائل الصحابة " (٩٤ / ١) ، وابنه عبد الله في " السنة " (٥٨٢ / ٢ - ٥٨٤) ، وابن أبي عاصم في " السنة " (ص ٥٥٥ - ٥٦٠) .

^(٢) " منهاج السنة " (٣٦٨ / ٧ - ٣٦٩) .

^(٣) " مجموع الفتاوى " (٤٢١ / ٤) وانظر إنكار الزركشي على الإمام ابن عبد البر في " الاستيعاب " (١١١٦ / ٣) في ادعاه الخلاف في التفضيل بين علي وأبي بكر في " الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة " ص ٤١ .

"من زعم أن علياً أفضل من أبي بكر ؛ فهو رجل سوء لا نخالطه ، ولا نجالسه".

ولما سئل عن تفضيل علي على أبي بكر قال : بئس القول هذا ^(١).

ولذا كان السلف يعلمون أولادهم حب أبي بكر وعمر كما يعلمون السورة من القرآن " ^(٢).

قال الإمام القرطبي :

" وإذا تقرر هذا ، فالمقطوع بفضله ، وأفضليته بعد رسول الله ﷺ عند أهل السنة ، وهو الذي يقطع به من الكتاب والسنة : أبو بكر الصديق ، ثم عمر الفاروق ، ولم يختلف في ذلك أحد من أئمة السلف ، ولا الخلف ، ولا مبالاة بأقوال أهل الشيع ، ولا أهل البدع ، فإنهم بين مكفر تضرب رقبته ، وبين مبتدع مفسق لا تقبل كلمته ، وتدحض حجته " ^(٣).

^(١) انظر هذه الأقوال في السنة للخلال (١ / ٣٧٤ - ٣٧٨). و " المسائل والرسائل المورية عن

الإمام أحمد " (١ / ٣٨٤ - وما بعدها).

^(٢) رواه اللالكائي في : " شرح أصول السنة " (٧ / ١٣١٣) عن أنس بن مالك.

^(٣) " المفهم " (٦ / ٢٣٨) وانظر مثل هذا قول النووي في : " التقریب " فانظره مع شرحه : " تلويح

الراوي " (٢ / ٢٢٣) وانظر لهذه المسألة مناظرة مائعة نافعة جرت بين جعفر الصادق ، ورافضي جاء

يسأله عن أفضل الناس بعد النبي ﷺ ، فأجابه جعفر بأن أفضل الناس بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق

رضي الله عنه ، ثم دارت المناظرة وانتهت بأن رجع الرافضي إلى حوزة الحق الذي عليه سلف الأمة ،

وهذه المناظرة رسالة حققها ، وعلق عليها علي بن عبد العزيز آل شبل ، فجزاه الله خيراً.

قال الله تعالى :

﴿انْقَرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
[التوبة: ٤١]

وفيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : حكم الجهاد .

المسألة الثانية : ما حكم الغنيمة إذا كانت بدون إذن الإمام ؟

المسألة الثالثة : هل ينفذ تصرف المرأة والعبد في مالهما ؟

المسألة الأولى :

[٤٧] حكم الجهاد .

قال ابن حزم :

" وَالْجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِذَا قَامَ بِهِ مِنْ يَدْفَعُ الْعَدُوَّ ، وَيَغْزُوهُمْ فِي عُقْرِ دَارِهِمْ ، وَيَحْمِي تُغُورَ الْمُسْلِمِينَ ، سَقَطَ فَرَضُهُ عَنِ الْبَاقِينَ ، وَإِلَّا فَلَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اْقْرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ٤١] .

رُوِيَ سَنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ خَدَّاشٍ ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ ، نَا أَيُّوبُ هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : كَانَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ يَقُولُ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اْقْرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ فَلَا أَحَدَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا خَفِيفٌ أَوْ ثَقِيلٌ ^(١) .

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ : نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ وَهَيْبِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدَّرِ ، عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحْدِثْ بِهِ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ " ^(٢) .

^(١) رجال إسناده :

محمود بن خدّاش ، بكسر المعجمة ، ثم مهملة خفيفة ، وآخره معجمة ، الطالقاني ، نزيل بغداد ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومائتين . " التقريب " [٦٥٥٤] .

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم ، أبو بشر البصري ، المعروف بابن عليّة ، ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة . " التقريب " [٤٢٠] .

أيوب بن أبي غيمّة كيسان السختياني ، يفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون ، أبو بكر البصري ، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة . " التقريب " [٦١٠] .

تخرجه : أخرجه أبو عبيد في : " الناسخ والمنسوخ " ص ١٩٩ ، والطبري في تفسيره ٦٠ / ٣٧٨ . ^(٢) رجال الإسناد :

محمد بن عبد الرحمن بن حكيم بن سهم الأنطاكي ، ثقة يغرب ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين . " التقريب " [٦١١٢] .

وهيب بن الورد ، يفتح الواو وسكون الراء ، القرشي مولا هم ، المكّي ، أبو عثمان ، أو أبو أمية ، يقال اسمه عبد الوهاب ، ثقة عابد ، من كبار السابعة . " التقريب " [٧٥٣٩] .

عمر بن محمد بن المنكدر التيمي ، المدني ، ثقة ، من السابعة . " التقريب " [٥٠٠٣] .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْهُ .
وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ : نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ ، نَا يَحْيَى بْنُ
أَبِي كَثِيرٍ ، نَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُلَرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ مِنْ هُذَيْلٍ ، فَقَالَ : لِيَنْبَغِتَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ
أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ يَنْتَهُمَا ^(١) " ^(٢) .

= سمي ، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ثلاثين
مقتولا بقتل أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، مات سنة ثلاثين . [٢٦٥٠] .

تخرجه :

أخرجه مسلم (١٩١٠) في كتاب الإمامة : باب ذم من مات ولم يغزو ، ولم يحدث نفسه بالغزو .
وأبو داود (٥٥٠٢) في : " الجهاد " : باب كراهية ترك الغزو ، والنسائي (٣٠٩٩) في " الجهاد
" باب : التشديد في ترك الجهاد ، وأحمد (٣٧٤ / ٢) .

^(١) رجال الإسناد :

علي بن المبارك الهنائي ، بضم الهاء وتخفيف النون ممدود ، ثقة ، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان :
أحدهما سماع ، والآخر إرسال ، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء ، من كبار السابعة . " التقريب "
[٤٨٢١] .

أبو سعيد ، مولى المهري ، مقبوض من الثالثة . " التقريب " [٨١٩٤] .

أخرجه مسلم (١٨٩٦) في " الإمامة " : باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله ، وأبو داود (٢٥١٠)
في : " الجهاد " : باب ما يجزئ من الغزو ، وأحمد (٥٥ / ٣) .

^(٢) " المحلى " (٣٤٠ / ٥) .

الدراسة

يرى ابن حزم — عليه رحمة الله تعالى — أن الجهاد فرض كفاية ، فإذا قام به من يدفع العدو ، ويغزوهم ، سقط فرضه عن الباقي ، وإلا فلا .

ويستدل على هذا بتأويل أبي أيوب لقوله سبحانه وتعالى :

﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ وأن الخطاب عام لجميع المسلمين .

والظاهر أن الإمام ابن حزم يختار في تفسير الآية ما ذكره عن أبي أيوب الأنصاري ، إذ لم يذكر من أقوال الصحابة إلا قوله ، مع وجود أقوال أخرى في معنى الآية . فقد ذكر في معنى الآية عشرة أقوال :

وقيل : شيوخاً وشباباً ، فالحفاف : الشباب ، والثقال : الشيوخ .

وقيل : رجالة وركباناً ، فالحفاف : الركبان ، والثقال : الرجالة .

وقيل : نشاطاً وغير نشاط ، فالحفاف : النشاط ، والثقال : غير النشاط .

وقيل : أغنياء وفقراء .

وقيل : ذو عيال ، وغير عيال .

وقيل : ذو ضيعه ، وغير ذي ضيعة .

وقيل : ذي شغل وغير ذي شغل .

وقيل : أصحاب مرضى .

وقيل : عزاباً ومتأهلين .

وقيل : خفافاً من السلاح ، وثقلاً مستكثرين منه .

وقيل : خفافاً مسرعين خارجين ساعة سماع النفير ، وثقلاً بعد التروي فيه والاستعداد له .

وقيل : خفافاً من حاشيتكم وأتباعكم ، وثقلاً مستكثرين بهم^(١) .

(١) انظر هذه الأقوال في : "تفسير الطبري" (٦ / ١٧٦ - ٣٧٩) ، و "الجامع لأحكام القرآن" ،

(٨ / ٩٦) . " زاد المسير " (٣ / ٣٣٤) ، "معالم التنزيل" (٤ / ٥٣ - ٥٤) ، " تفسير القرآن "

للسمعاني (٢ / ٣١٢) ، و " تفسير القرآن العظيم " لابن كثير (٢ / ٣٧٣) ، و " أحكام القرآن "

" لابن العربي (٢ / ٥١) ، " الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه " ص ٣١٥ .

قلت : وهذه الأقوال يجمعها لفظ واحد ، إذ المراد في تفسيرها التمثيل لا الحصر ، وقد جرت عادة السلف بهذا . يذكرون بعض أنواع المسمى لإفهام المخاطب ، ولا يريدون بذلك حصره بما ذكروه .

وما قاله أبو أيوب يجمع ما ذكروه في تأويل الآية الكريمة ، ولعل ابن حزم أثر - لهذا السبب - ذكر مقولة أبي أيوب دون غيره ، وسيأتي بيان ذلك في كلام الإمام ابن جرير رحمه الله .

وهذا هو الأولى في معنى الآية ، لأن اللفظ القرآني الأصل فيه العموم ، واستيعابه لجميع أفرادها ، وأن لا يقصر على نوع ، أو فرد من أفرادها بدون دليل . وهذه قاعدة مستقرة عند المحققين من أهل العلم .

ولذا قال شيخ المفسرين الإمام الطبري بعد إيراده الأقوال في معنى : " خفافاً وثقالاً " :

" وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب ، أن يقال : إن الله تعالى ذكره أمر المؤمنين بالنفر لجهاد أعدائه في سبيله ، خفافاً وثقالاً ، وقد يدخل في " الخفاف " كل من كان سهلاً عليه النفر ، لقوة بدنه على ذلك ، وصحة جسمه وشبابه ، ومن كان ذا يسر بمال فراغ من الاشتغال ، وقادراً على الظهر والركاب . ويدخل في " الثقال " كل من كان بخلاف ذلك ، من ضعيف الجسم ، وعليله وسقيمه ، ومن معسر من المال ، ومشتغل بضیعة ومعاش ، ومن كان لا ظهر له ، ولا ركاب ، والشيخ ذو السن والعيال " (١) .

وقال ابن عطية :

" ذكر الناس من معاني الخفة والثقل أشياء لا وجه لتخصيص بعضها دون بعض ، بل هي وجوه متفقة " (٢) .

وقال العلامة الشوكاني :

(١) " جامع البيان " (٦ / ٣٧٨ - ٣٧٩) .

(٢) " المحرر الوجيز " (٨ / ١٨٨) . وانظر " تفسير ابن كثير " (٢ / ٣٧٣) ، و " روح المعاني " (١٠ / ١٠٤) .

"ولا مانع من حمل الآية على جميع هذه المعاني" ^(١).

وهذا الذي ذكره ابن حزم من أن الجهاد فرض كفاية مذهب الأئمة الأربعة ، بل هو محل إجماع . ولذلك لم يذكر في المحلى خلافاً في هذه المسألة ، على خلاف عادته ، فلو كان ثمة خلاف لذكره ، ويؤيد هذا قوله :

"واتفقوا : أن من له أبوان يضيعان بخروجه أن فرض الجهاد ساقط عنه" ^(٢) .

وهذا حال فروض الكفايات ، لا الأعيان .

وقال ابن عطية :

"واستمر الإجماع ، فإذا قام به من قام من المسلمين سقط عن الباقي" ^(٣).

لكن يذكر عن سعيد بن المسيب في هذه المسألة خلاف ، إذ يقول رحمه الله : الجهاد فرض عين .

قال ابن قدامة :

"والجهاد من فروض الكفايات ، في قول عامة أهل العلم . وحكي عن سعيد بن المسيب أنه من فروض الأعيان" ^(٤).

واحتج الجمهور القائلون بأن الجهاد فرض كفاية ، بقوله سبحانه :

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا قَرَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢]

أي وما كان المؤمنون لينفروا جميعاً للجهاد في سبيل الله ، ولكن لتنفّر طائفة في الجهاد في سبيل الله تعالى ولتمكث أخرى لتتفقه في دين الله .

وهذا ما عليه الأكثر في معنى الآية ^(٥).

(١) "فتح القدير" (٢ / ٤١٥) .

(٢) "مراتب الإجماع" ص ٢٠١ ، وانظر : "المغني" (٦ / ١٣) ، "فتح الباري" (٤٥ / ٦) ، "مغني المحتاج" (٢٧٧ / ٤) "اللباب في شرح الكتاب" (٢٩٦ / ٢) ، "القوانين الفقهية" لابن جزي ص ١٦٧

(٣) "المحرر الوجيز" (٢ / ١٥٩) .

(٤) "المغني" (٦ / ١٣) . وقاله أيضاً الزركشي في شرحه لمختصر الخرقي (٦ / ٤٢٤) .

(٥) انظر : تفسير السيوري (٤ / ١١١) ، و "جامع البيان" (٦ / ٥١٦) و "الجامع لأحكام القرآن" (٨ / ١٨٦) و "بدائع التفسير" (٢ / ٣٨٥) ، و "تفسير السمعاني" (٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠) ، "الأم" (٤ / ١٦٧) ، "أحكام القرآن" للشافعي (٢ / ٣٢ - ٣٣) .

ولما ذكر الإمام القرطبي مسائل الآية المذكورة ، قال :

وفيها ست مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وهي أن الجهاد ليس على الأعيان ، وأنه فرض كفاية كما تقدم ، إذ لو نفر الكل ؛ لضاع من وراءهم من العيال ، فليخرج فريق منهم للجهاد ، وليقم فريق يتفقهون في الدين ، ويحفظون الحرم ، حتى إذا عاد النافرون أعلمهم المقيمون ما تعلموه من أحكام الشرع ، وما تجدد نزوله على النبي ﷺ " (١).

فالآية نص في موطن النزاع ، قاضية بأن الجهاد لا يجب على كل مسلم.

قال الإمام أبو عبيد :

" فلولا هذه الآية لكان الجهاد حتماً واجباً على كل مؤمن في خاصة نفسه وماله كسائر القرائض ، ولكن هذه جعلت للناس الرخصة في قيام بعضهم بذلك عن بعض " (٢).

وقال الإمام الشافعي عند ذكره الآية :

" فأعلمهم أن فرض الجهاد على الكفاية من المجاهدين " (٣).

وقال تبارك وتعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٥] .

وهذه الآية كالتي قبلها نص في موطن النزاع ، فهي تدل دلالة واضحة على عدم فرضية الجهاد على الأعيان ، بل على الكفاية. ووجه الدلالة : أن الله عز وجل فضل المجاهدين على القاعدين ، فأثبت أن القاعدين من ذوي الفضل ، ولو لا أنهم كذلك لما أجرى سبحانه هذه المفاضلة التي تدل على أن القاعدين لهم فضل ، ويبين هذا قوله في الآية ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ ﴾ هذا وجه.

(١) "الجامع لأحكام القرآن" (٨ / ١٨٦).

(٢) "الناسخ والمنسوخ" ص ٢٠٦.

(٣) "الأم" (٤ / ١٦٧).

ووجه آخر أن الله قال: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ أي كلاً من القاعدين والمجاهدين وعد الله الحسنى ، وهي الجنة . لأجل كونهم مؤمنين . وهذا يدل دلالة بينة على أن القاعدين لم يفسقوا بقعودهم عن الجهاد ، ولم يعملوا معصية إذ قعدوا ولم يسيروا في ركاب المجاهدين في سبيل الله عز وجل .

قال الإمام البغوي :

"والاختيار للمطيق للجهاد مع وقوع الكفاية بغيره : أن لا يقعد عن الجهاد ، ولكن لا يفترض ، لأن الله تعالى وعد المجاهد والقاعد الثواب في هذه الآية ، فقال : ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ ولو كان فرضاً على الكافة لا ستحق القاعد العقاب لا الثواب " (١) .

وقال الإمام الشنقيطي :

" يؤخذ من قوله في هذه الآية الكريمة : ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين ، لأن القاعدين لو كانوا تاركين فرضاً ، لما ناسب ذلك وعده الصادق بالحسنى ، وهي الجنة والثواب الجزيل " (٢) .

واستدلوا أيضاً بفعله ﷺ فلم يكن يغزو كل غزوة بنفسه ، وأيضاً كان يغزو ويجعل في المدينة من يخلفه عليها ، ولو كان فرضاً على كل أحد بعينه ، لما قعد خلف سرية أبداً ، ولأخرج جميع أصحابه معه ، وما قعد في المدينة خلفه أحداً أبداً .

قال الإمام الشافعي :

" ولم يغزو ﷺ غزاة علمتها إلا تخلف عنه بشر ، فغزا بدر ، وتخلف عنه رجال معروفون ، وكذلك تخلف عنه عام الفتح ، وغيره من غزواته ﷺ ، وقال في غزوة تبوك ، وفي تجهزه للجمع للروم : " ليخرج من كل رجلين رجل ، فيخلف الباقي الغازي في أهله وماله " . قال الشافعي :

(١) " معالم التنزيل " (٢ / ٢٧٢) ، وانظر : " تفسير ابن كثير " (٢ / ٥٥٤) ، " أحكام القرآن "

للشافعي (٢ / ٣٢) .

(٢) " أضواء البيان " (١ / ٣٣٧) .

وبعث رسول الله ﷺ جيوشاً وسرايا تخلف عنها بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت " (١).

وقد قال النبي ﷺ : "لولا أن أشق على أمتي ، لأحببت أن لا أتخلف عن سرية تخرج في سبيل الله" (٢).

قال الإمام ابن عبد البر :

" قال أبو عمر : في هذا الحديث دليل على أن الجهاد ليس بفرض معين على أحد في خاصته ، ولو كان فرضاً معيناً ما تخلف رسول الله ﷺ عنه ، ولا أباح لغيره التخلف عنه ، ولو شق على أمته إذا كانوا يطبقونه.

والجهاد عندنا بالغزوات والسرايا إلى أرض العدو فرض على الكفاية ، فإذا قام لذلك من فيه كفاية ونكاية للعدو ، سقط عن المتخلفين" (٣).

فهذه أدلة صريحة في أن الجهاد ليس بفرض على كل أحد .

لكن يشكل على هذا أن الله عز وجل أوجب النفير كما في قوله سبحانه :

﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ ، ويقول نبيه ﷺ :

" من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بالغزو ، مات على شعبة من النفاق".

وقد أجيب عن الإشكالين . أما الآية : فقد قيل : إنها منسوخة .

ويروى هذا عن ابن عباس (٤) رضي الله عنه نسختها آية : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾

[التوبة: ١٢٢] ، وكذا روى في قوله سبحانه : ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾

[التوبة: ٣٩] .

(١) " الأم " (٤ / ١٦٧) .

(٢) أخرجه البخاري (٣٦) في " الإيمان " : باب الجهاد من الإيمان . وفي مواضع أخرى ، ومسلم

(١٨٧٦) في : " كتاب " الإمارة " : باب فصل الجهاد .

(٣) " الاستذكار " (٥ / ١٣٠) . وانظر : " المنتقى " للباقي (٤٢٥) ، " شرح مسلم " للنووي

(٢٢ / ١٣) ، وانظر : " فتح الباري " (٢١ / ٦)

(٤) أخرجه أبو عبيد في : " النسخ والمنسوخ " ص ٢٠٥ ، والبيهقي (٩ / ٤٧) ، من طريق عثمان

بن عطاء الخرساني عن أبيه عن ابن عباس ، رضي الله عنهما .

وعثمان هذا ضعيف . قاله ابن حجر في : " التقريب " [٤٥٣٤] لكن تابعه ابن جريح كما عند أبي

إلا أن هذا الجواب غير سديد ، وذلك لإمكان الجمع بين الآيات . ومتى ما أمكن الجمع كان المصير إليه متحتماً.

فيقال : إن فرض العين وفرض الكفاية يكون فيهما الخطاب موجه للجميع ، ثم يفرقان بأن فرض العين : متعين على كل أحد ، وواجب عليه بعينه ، وأما فرض الكفاية ، فالمراد إيجاد الفعل من الأمة ، فالمطلوب وجود الفعل للمأمور به .
وسبيل العلم بأن المأمور به من فروض الأعيان ، أم من فروض الكفايات النظر في الأدلة الأخرى ، وعند النظر في الأدلة المذكورة أولاً ، تبين لنا بياناً لا خفاء

= والرد عثمان عطاء بن أبي مسلم الخرساني قال عنه ابن حجر في التقریب [٤٦٣٣] صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ، ويدلس .

هكذا قال الحافظ ، إلا أن الإمام ابن رجب ذكر أن جل العلماء على توثيقه ، ولم يتكلم فيه إلا البخاري - رحمه الله - وانظر كلامه الماتع في : " شرح علل الترمذي " (٢ / ٨٧٧) .
لكن روايته عن ابن عباس مرسلة ، قال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " (٧ / ١٨٤) :
" روى عن الصحابة مراسلاً كابن عباس " .
وقال الإمام العلامي في أحكام المراسيل ص ٢٣٨ .

" قال أحمد بن حنبل وأبو عمر ، ولم يسمع منه ، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً " فالإسناد ضعيف .

وروى عن ابن عباس في قوله " ﴿ إِنْ تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ " أنها منسوخة بقوله : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفَرُوا كَافَّةً ﴾ أخرجه النحاس في : " الناسخ والمنسوخ " ص ٥٠٣ من طريق :
جوهر ، عن الضحاك ، عن ابن عباس .

وهذا إسناد ضعيف جداً . جوهر بن سعيد الأزدي . ضعيف جداً . انظر : " التقریب " [٩٩٤] ،
" تهذيب التهذيب " (٢ / ١١٢) .

والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي . أنكر شعبة وغيره لقيه ابن عباس - رضي الله عنهما - وكذا ابن حبان ، وهو صدوق كثير الإرسال . انظر : " التقریب " [٢٩٩٥] ، و " تهذيب التهذيب " لابن حجر (٤ / ٤١٧) .

وأخرج أبو داود (٢٥٠٥) في " الجهاد " باب في نسخ نفي العامة ، والبيهقي (٤٧ / ٩) من طريق علي بن حسين عن أبيه عن يزيد النحوي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال :

﴿ إِنْ تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ [التوبة: ٣٩] و ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ [التوبة: ١٢٠] " إلى قوله :

" يَعْمَلُونَ " [التوبة: ١٢١] نسختها الآية التي تليها : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفَرُوا كَافَّةً ﴾ [التوبة: ١٢٢]

وهذا إسناد حسن . علي بن حسين بن واقد . صدوق يهم " التقریب " [٤٧٥١]

ويزيد هو ابن أبي سعيد النحوي ، ثقة عابد . " التقریب " [٧٧٧١] .

فيه ، ولا غموض ، وأورث يقيناً لا شك معه ، أن المطلوب في هذه الأدلة وجود الفعل ، وهذا يحصل بقيام فئة من المسلمين به ^(١).

وأجاب بعضهم ، بأن المراد في الآيتين : النفير في غزوة تبوك ، أي في واقعة خاصة . ومن ذهب إلى هذا الإمام الطبري ، وجعله الإمام ابن قدامة احتمالاً في الآية ^(٢).

وأما الحديث فقد قيل :

إن المراد به زمن النبي ﷺ إذا كان الدين محتاجاً إلى النصرة وبذل النفس .
قال عبد الله بن المبارك ، راوي الحديث :
" فترى أن ذلك كان على عهد النبي ﷺ " ^(٣).

قال الإمام النووي :

" وهذا الذي قاله ابن المبارك محتمل ، وقد قال غيره : إنه عام ، والمراد أن من فعل هذا فقد أشبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد في هذا الوصف ، فإن ترك الجهاد أحد شعب النفاق " ^(٤).

والظاهر من لفظ الحديث عدم دلالة على ما استدل به من كون الجهاد فرض على الأعيان.

ذلك لأن الوعيد قد ترتب على شيئين هما :

ترك الغزو ، وتحديث النفس.

فمن فعل أحدهما انتفى في حقه الوعيد وزال المحذور . وعليه ؛ فمن حدث نفسه بالغزو ، ولم يغز ؛ لم يمت على شعبة من شعب النفاق .

فأين إذاً وجوب الجهاد على الأعيان ، والحديث يدل على أن من حدث نفسه بالغزو ، لم يمت على شعبة من شعب النفاق .

بل إن هذا الحديث صالح للدلالة على عدم وجوبه على الأعيان.

^(١) وهذا معنى ما قاله الإمام الشافعي : في " الرسالة " ص (٣٦٣ - ٣٦٦) ، وانظر : " أحكام

القرآن " له ص (٣٠ - ٣١) . و " الأم " (٤ / ١٦٧) .

^(٢) " جامع البيان " (٦ / ٣٧٣) .

^(٣) أورده الإمام مسلم عقب إخراج الحديث .

^(٤) " شرح صحيح مسلم " للنووي (١٣ / ٥٦) ، وانظر : " إكمال المعلم " (٦ / ٣٣٥) .

وقوله : " حدث نفسه " أو " يحدث نفسه " هذا يصدق على حديث النفس المجرد عن العقد الجازم ^(١).

ولا شك أن من مات وهو لم يغزُ بل ولم يخطر بباله ، أو يدور بخلدّه أنه سيغزو ففيه شعبة ، وصفة من صفات المنافقين . إذ يدل هذا على جبنه وخوره ، وجه الدنيا ، وإثارها على الآخرة . وهذه من صفات المنافقين ، أعاذنا الله منها .

الترجيح

بعد النظر في الأدلة المذكورة ، يترجح لي : أن ما ذهب إليه الجمهور ، هو القول الراجح ، فيكون الجهاد فرض على الكفاية . وفي الأدلة المذكورة مقنع إن شاء الله تعالى وحجة واضحة لما ذهب إليه الجمهور .

(١) انظر كذلك " سبل السلام " (٧ / ١٩٦) .

المسألة الثانية :

[٤٨] ما حكم الغنيمة إذا كانت بدون إذن الإمام ؟

قال الإمام ابن حزم :

" وَكُلُّ مَنْ دَخَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَغَنِمَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ سَوَاءً كَانَ وَحْدَهُ ، أَوْ فِي أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ، بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَكُلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ ، وَالْخُمْسُ فِيمَا أُصِيبَ ، وَالْبَاقِي لِمَنْ غَنِمَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الأنفال: ٤١] .

وقوله تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٩]

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا خُمْسَ إِلَّا فِيمَا أَصَابَتْهُ جَمَاعَةٌ . قَالَ أَبُو يُوسُفَ : تِسْعَةٌ فَأَكْثَرُ . وَهَذِهِ أَقْوَالٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ لِمُخَالَفَتِهَا الْقُرْآنَ ، وَالسُّنَنَ ، وَالْمَعْقُولَ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة: ١٢٣] فَلَمْ يَخْصَّ بِأَمْرِ الْإِمَامِ ، وَلَا بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، وَلَوْ أَنَّ إِمَامًا نَهَى عَنْ قِتَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ لَوَجِبَتْ مَعْصِيَتُهُ فِي ذَلِكَ ، لَأَنَّهُ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ لَهُ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُفَّ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ [النساء: ٨٤] .

وَهَذَا خِطَابٌ مُتَوَجِّهٌ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، فَكُلُّ أَحَدٍ مَأْمُورٌ بِالْجِهَادِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة: ٤١] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾ [النساء: ٧١] " (١) .

الدراسة

يرى ابن حزم رحمه الله تعالى أن الجهاد لا يشترط له إذن الإمام ، كما لا يشترط له عدد معين ، فكل من غزى الكفار ، فهو مجاهد ، وعليه فما أخذه منهم ، فهو مال أخذ بالحق .

ويستدل لهذا الرأي بالآيات - كما في آية التوبة التي نحن بصدد الكلام عليها - والتي فيها إيجاب الجهاد على كل أحد ، وأيضاً إطلاق الآيات التي فيها ذكر الغنيمة ، وكونها لم تذكر عدداً لحلها . فكل من غنم شيئاً من أرض الكفار ، فهو غنيمة له أحكامها . فالغنيمة ما أخذت من مال الكفار غنوة ^(١) .

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن ما أخذ على هذه الصفة من الكفار ، فهو غنيمة .

وهذا القول يعزى للجمهور ^(٢) . قال الإمام النووي :

" والمال المأخوذ من أهل الحرب قهراً ، غنيمة ، وكذا ما أخذه واحد ، أو جمع من دار الحرب بسرقة ، أو وجد كهيئة اللقطة على الأصح " ^(٣) .

قال ابن قدامة :

" إذا دخل قوم لا منعة لهم دار الحرب ، بغير إذن الإمام ، فغنموا ، فعن أحمد فيه ثلاث روايات : إحداهن : أن غنيمتهم كغنيمة غيرهم : يخمسه الإمام ، ويقسم ببقية بينهم .

وهذا قول أكثر أهل العلم ، منهم الشافعي " ^(٤) .

قلت : ومنهم الثوري ^(٥)

(١) انظر "الجامع لأحكام القرآن" (٨ / ٣) .

(٢) عزاه ابن رشد في بداية المجتهد (١ / ٤٥٤) ، وابن قدامة في "المغني" (١٣ / ١٦٧) ، وفتح القدير " لابن الهمام (٥ / ٤٩٩) .

(٣) "منهاج الطالبين" (٤ / ٣٠٦ مع شرحه) . وانظر "روضة الطالبين" (١٠ / ٢٦٠) ، وكذا :

تكملة المجموع للمطيعي (٢١ / ٢٣٨) .

(٤) "المغني" (١٣ / ١٦٧) وانظر تحقيق المذهب في "الكافي" (٥ / ٥٤٠) .

(٥) مختصر اختلاف العلماء (٣ / ٤٦٣) .

القول الثاني : أن الجماعة الذين لا منعة لهم إذا دخلوا دار الحرب ، فغنموا ، وكان ذلك بغير إذن الإمام ، فإنه لهم ، ولا خمس فيه ^(١).

وهذا ما ذهب إليه الأحناف ، وهو رواية عن الإمام أحمد .

وقد حدّ الأحناف المنعة بأربعة ، فإذا كانوا أقل من ذلك فليست لهم منعة.

وحدها أبو يوسف - منهم - بتسعة.

ولم يحدّ الحنابلة المنعة بشيء ، على الرواية المذكورة.

القول الثالث : أنه لاحق لهم فيه ، أي أن لها حكم الفيء .

وهذا رواية عن الإمام أحمد ^(٢) .

وأما الشطر الثاني من المسألة ، وهو : هل يشترط للغنيمة إذن الإمام ؟ أي : إذا

غزوا المسلمون بدون إذن الإمام ، فما حكم ما غنموه ؟

ففيه قولان لأهل العلم ، هما :

القول الأول : أن ما أخذ على هذه الصفة ، غنيمة ، فيأخذ حكمها .

وهذا مذهب الجمهور ^(٣) .

القول الثاني : أنه فيء ، فلا شيء للآخذين .

وهو مذهب الأحناف ، ورواية عن الإمام أحمد ^(٤) .

^(١) مختصر اختلاف العلماء (٤٦٢ / ٣) ، "البنية" (٥٨٩ / ٦) ، "رد المختار" (٢٥٠ / ٦) -

(٢٥١) ، "فتح القدير" (٤٩٩ / ٥) ، "بدائع الصنائع" (١٧٤ / ٦) ، (١٧٥ - ١٧٤) ، "المغني" -

(١٣ / ١٦٧) ، و "الكافي" (٥٤٠ - ٥٤١) .

^(٢) انظر "المغني" (١٣ / ١٦٧) ، "الكافي" (٥٤٠ - ٥٤١) .

^(٣) انظر "المغني" (١٣ / ١٦٧ - ١٦٨) ، "الكافي" (٥٤٠ - ٥٤١) ، بداية المجتهد (١ / ٤٥٤) ،

"روضة الطالبين" (١٠ / ٢٦٠) .

^(٤) "اللباب في شرح الكتاب" (٣١٠ / ٢) ، "مختصر اختلاف العلماء" (٣ / ٤٦٢) .

الترجيح

عند النظر في الأقوال السابقة لا نجد منها ما ينص عليه دليل من الأدلة ، بحيث لا يسع المخالف رده ، بل إننا نجد الأقوال متقاربة من جهة الأدلة ، لكن حينما ننظر فيما أخذ من المشركين نجده لا يخرج عن أن يكون أحد ثلاثة أشياء :

إما أن يكون غنيمة ، أو فيئاً ، أو سرقة وما أشبهها من الطرق التي لا يقرها الشرع كالغصب ، مثلاً . هذا الذي وجدنا ذكره في كتاب الله عز وجل .

وما أخذه المسلم من مال المشركين ، وقد أغار عليهم ، فهو أقرب ما يكون : غنيمة ، لأن دخوله دار الحرب بمنزلة القتال ، وربما قاتل ، وقتل .

ثم إن اسم الغنيمة شامل له ، فلا يخرج عن حكمها إلا بدليل . وأيضاً أن مال الحربي ليس بمعصوم ، ولا حرمة له بل هو حلال لواجهه من المسلمين ، وكيف نقول : إن المسلم سارق لهذا المال ، وهو إنما أخذ مالا لا مالك له شرعاً .

وحاصل القول أن ما ذهب إليه ابن حزم ، هو رأي الجمهور ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

[٤٩] هل يجوز الحجر على السفیه ؟

يقول ابن حزم رحمه الله تعالى :

" لَا يَجُوزُ الْحَجَرُ عَلَى أَحَدٍ فِي مَالِهِ إِلَّا عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ ، أَوْ عَلَى مَجْنُونٍ فِي حَالِ جُنُونِهِ ، فَهَذَانِ خَاصَّةٌ لَا يَنْفُذُ لِهَمَّا أَمْرٌ فِي مَالِهِمَا ، فَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ ، وَأَفَاقَ الْمَجْنُونُ جَازَ أَمْرُهُمَا فِي مَالِهِمَا كَغَيْرِهِمَا وَلَا فَرْقَ ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْحُرُّ ، وَالْعَبْدُ ، وَالذَّكَرُ ، وَالْأُنْثَى ، وَالْبَكَرُ ذَاتُ الْأَبِ وَغَيْرُ ذَاتِ الْأَبِ ، وَذَاتُ الزَّوْجِ ، وَالَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا ، فَعَلُّ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا فِي أُمُورِهِمْ مِنْ عِتْقٍ ، أَوْ هَبَةٍ ، أَوْ بَيْعٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ : نَافِذٌ إِذَا وَافَقَ الْحَقُّ مِنَ الْوَاجِبِ ، أَوْ الْمُبَاحِ - وَمَرْدُودٌ فَعَلُّ كُلِّ أَحَدٍ فِي مَالِهِ إِذَا خَالَفَ الْمُبَاحَ ، أَوْ الْوَاجِبَ ، وَلَا فَرْقَ ، وَلَا اغْتِرَاضَ لَأَبٍ ، وَلَا لَزَوْجٍ ، وَلَا لِحَاكِمٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا كَانَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ ... بُرْهَانُ ذَلِكَ :

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ ، نَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ وَهُوَ حُصَيْنُ بْنُ جُنْدَبِ الْجَنْبِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : أَوْ مَا تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنْ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يُفِيقَ ، وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ " (١)

(١) رجال الإسناد :

أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح ، أبو الطاهر المصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومائتين . " التقريب " [٨٥] .

ابن وهب : عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو محمد المصري الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومائة . " التقريب " [٣٧١٨] .

جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي ، أبو النظر البصري ، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، وهو من السادسة ، مات سنة سبعين بعد ما اختلط ، لكن لم يحدث في حال اختلاطه . " التقريب " [٩١٩] .

حصين بن جندب الجنبى ، بفتح الجيم ومكون النون ثم موحدة ، أبو ضبيان ، بفتح المعجمة وسكون الموحدة ، الكوفي ، ثقة من الثانية ، مات سنة تسعين ، وقيل غير ذلك . " التقريب " [١٣٧٥] . =

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿لَنْ تَقَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَالْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٤] . وَحَصَّ عَلَى الْعَتَقِ .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ " ^(١) .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِئَتِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] .

فَصَحَّ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مَنْدُوبٌ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَالْعَتَقِ ، وَالتَّفَقُّةِ فِي وَجْهِهِ الْبِرِّ لِيَقْبِيَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ نَارَ جَهَنَّمَ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ عَبْدٍ ، وَذَاتِ أَبٍ ، وَبَكْرٍ ، وَذَاتِ زَوْجٍ ، مَأْمُورُونَ ، مَنَّهُيُونَ ، مُتَوَعَّدُونَ بِالنَّارِ ، مَنذُوبُونَ مَوْعُودُونَ بِالْجَنَّةِ ، فَقَرَاءُ إِلَى إِنْقَازِ أَنْفُسِهِمْ مِنْهَا ، كَفَقَرٍ غَيْرِهِمْ سَوَاءً سَوَاءً ، وَلَا مَزِيَّةً ، فَلَا يُخْرَجُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ إِلَّا مَنْ أَخْرَجَهُ النَّصُّ ، وَلَمْ يُخْرَجِ النَّصُّ إِلَّا الْمَجْنُونُ مَا دَامَ فِي حَالِ جُنُونِهِ - وَالَّذِي لَمْ يَبْلُغْ إِلَى أَنْ يَبْلُغْ فَقَطْ ، فَكَانَ الْمُفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ ذَكَرْنَا فَيُطْلَقُ بَعْضًا عَلَى الصَّدَقَةِ ، وَالْهَبَةِ ، وَالنِّكَاحِ ،

= وهذا إسناد صحيح

تخرجه : أخرجه أبو داود (٤٤٠١) في كتاب الحدود : باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ، وأخرجه ابن خزيمة (١٠٢/٢) ، وعنه ابن حبان (٣٥٦/١) ، والدارقطني (١٣٨/٣-١٣٩) ، والحاكم (٥٩/٢) وقد أخرجه أبو داود (٤٣٩٩) موقوفاً على علي عليه السلام ولا يضره ؛ لأن هذا له حكم الرفع .

كما أخرجه أبو داود (٤٤٠٢) من طريق عطاء بن السائب عن أبي ضبيان قال : فذكره ، فأسقط ابن عباس . ولا شك أن رواية من أثبت أوثق ، فراويناها هو الأعمش ، على أن أبا ضبيان روى عن عمر وعلي وللحديث شاهد من حديث عائشة وغيرها من الصحابة . وانظر : " نصب الراية " (١٦١/٤) -

(١٦٥) .

^(١) أخرجه البخاري (١٤١٣) في كتاب الزكاة : باب الصدقة قبل الرد ، ومسلم (١٠١٦) في كتاب

الزكاة باب الحث على الصدقة .

وَيَمْنَعُ بَعْضًا بَعْثَرٍ نَصٌّ مَبْطُلٌ ، مُحَرَّمًا مَا تَدَبَّ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ ، مَانِعًا مِنْ فِعْلِ
الْخَيْرِ " (١).

(١) "المحلى" (٧ / ١٤٠ - ١٤١).

الدراسة :

اختلف العلماء في السفية هل يحجر عليه ؟ أم لا ؟؟ وهذا بعد اتفاقهم على أن الصغير الذي لم يبلغ والمجنون لا يصح لهما تصرف في مالهما . أي أنه يحجر عليهما.

وقد اختلف أهل العلم في السفية على قولين :

القول الأول : أنه لا حجر عليه .

وقد ذهب إلى هذا ابن حزم ، وإبراهيم النخعي ، وابن سيرين ، وأبو حنيفة ^(١) . لكن لأبي حنيفة زيادة على هذا المذهب ، وهي : أنه إذا بلغ الصبي خمساً وعشرين سنة ، فإن دفع المال إليه واجب سواء كان رشيداً أم لم يكن رشيداً . وأما من بلغ رشيداً ، ودفع المال إليه ثم عاد إليه السفه ، فلا يحجر عليه .

القول الثاني : وجوب الحجر على السفية .

وإلى هذا ذهب الجمهور من أهل العلم . فلا تنفذ تصرفاته في ماله بعد الحجر عليه ، كما يرون أن الصبي لا يدفع إليه ماله قبل وجود أمرين اثنين هما : البلوغ والرشد ، لو صار شيخاً كبيراً .

قال ابن قدامة :

"وهذا قول أكثر أهل العلم . قال ابن المنذر : أكر علماء الأمصار من أهل الحجاز والعراق ، والشام ، ومصر يرون الحجر على كل مضيع لماله ، صغيراً كان ، أو كبيراً" ^(٢) .

وقال القرطبي :

(١) انظر : " مختصر اختلاف الفقهاء " (٢١٥/٥) ، " شرح فتح القدير " (٢٦٥/٩) ، " أحكام القرآن " للخصاص (٦٦٥/١) ، (٩٤/٢) ، " البناية " للعيني (١٠ / ١٠٠ - وما بعدها) ، " البحر المحيط " (٣ / ٥١٩) .

(٢) " المغني " (٥٩٥/٦) ، وانظر : " المهذب " (٢٨/١٣ - مع المجموع) ، " تفسير البغوي " (١٦٧/٢) ، القوانين الفقهية " ص ٣٤١ ، " الإشراف " (٥٩٣/٢) ، " الجامع لأحكام القرآن " (٢٦ / ٥) ، " الشرح الكبير " لابن أبي قدامة (٣٤٧/١٣) ، " المحرر الوجيز " (٢٢ / ٢٣ - ٢٤)

"وأكثر العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم ، وإن شاخ لا يزول الحجر عنه ، وهو مذهب مالك وغيره " (١) .

ومن أعظم حججهم ، قول الله تبارك وتعالى :
﴿ وَأَبْلُوا إِلَيَّ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء: ٦] .
قالوا : فعلق الله تبارك وتعالى دفع المال على شرطين اثنين « وقبلهما لا يجوز دفعه .

قال الإمام البغوي في بيان معنى الرشد في الآية :
" فقال المفسرون يعني : عقلاً وصلاًحاً في الدين ، وحفظاً للمال ، وعلماً بما يصلحه " (٢) .

هكذا قال - رحمه الله تعالى - لكننا نجد المفسرين متفقين ، أو يكادون يتفقون على أن الرشد هو حفظ المال وإصلاحه ، ثم بعضهم يقتصر على هذا في معنى الرشد ، وآخرون يزدون الصلاح في الدين . ولأجل ذا ، فقد رجح الإمام الطبري - رحمه الله تعالى - أن المراد بالرشد حفظ المال والعلم بإصلاحه ، فقال بعد ذكره للأقوال في تفسير الآية :

" وأولى هذه الأقوال عندي بمعنى " الرشد " في هذا الموضع ، العقل وإصلاح المال ، لإجماع الجميع على أنه إذا كان كذلك ، لم يكن ممن يستحق الحجر عليه في ماله ، وحوز ما في يده عنه ، وإن كان فاجراً في دينه . وإذا كان ذلك إجماعاً من الجميع ، فكذلك حكمه إذا بلغ وله مال في يدي وصي أبيه ، أو في يد حاكمٍ قد ولي ماله لطفولته ، واجب عليه تسليم ماله إليه ، إذا كان عاقلاً ، بالغاً مصلحاً لما له غير مفسد ، لأن المعنى الذي به يستحق أن يولى على ماله الذي هو في يده ، هو المعنى الذي به يستحق أن يمنع يده من ماله الذي هو في يد ولي ،

(١) " الجامع لأحكام القرآن " (٥ / ٢٦) .

(٢) " معالم التنزيل " (٢ / ١٦٥) .

فإنه لا فرق بين ذلك " (١).

قلت : إذا كان هذا هو المعنى الراجح في تأويل الرشد ، دل على أن من بلغ ولم يكن رشيداً فإن دفع المال إليه محرم ، لما في ذلك من ضياع ماله . ولذلك قال مجاهد : لا ندفع إلى اليتيم ماله ، وإن أخذ بلحيته ، وإن كان شيخاً ، حتى يؤنس منه رشده : العقل (٢).

وهذا هو قول للملكية والحنابلة ، والشافعية وزادوا الصلاح في الدين . لكن هذا القيد فيه نظر . إذ لا دليل على حجر الفاسق ، وكم من لم يكن صالحاً في دينه ، إلا أنه ذو صلاح في عقله وماله ، ولم يحجر عليه علماء الإسلام ، وفقهاء الأنام . فلعل هذا القول مما سطر في الكتب ، ودون في بطونها ، ولم يعمل به . قال ابن العربي في رد هذا القول :

" وعول الشافعي على أنه لا يوثق على دينه ، فكيف يؤمن على ماله ، كما أن الفاسق لما لم يوثق على صدق مقالته لم تجز شهادته .

قلنا له : العيان يرد هذا ، فإننا نشاهد المنهك (٣) في المعاصي حافظاً لماله ، فإن غرض الحفاظ مختلف ، أما غرض الدين فخوف الله سبحانه ، وأما غرض الدنيا فخوف فوات الحوائج والمقاصد ، وحرمان اللذات التي تنال به " (٤).

والإمام الشافعي رحمه الله مع الجمهور في جواز الحجر على مستحقه ، إلا أنه يوسع دائرته ، لكونه يرى الحجر على الفاسق ، حتى ولو كن محسناً تصرفه في ماله ولقد نقض العلماء قوله بالكافر ، فإن الكافر غير رشيد ، ومع هذا لا يحجر عليه .

(١) " جامع البيان " (٣ / ٥٩٥) ، وانظر : " البحر المحيط " (٣ / ٥١٩) ، " الوسيط " (٢ / ١٣) ، " تفسير القاسمي " (٣ / ٣٠) ، " تفسير السعدي " ص ١٦٤-١٦٥ ، " تفسير ابن كثير " (١ / ٤٦٣) ، " نيل المرام " (١ / ٢٣٧) ، " فتح القدير " (١ / ٥٣٧) .

(٢) أخرجه ابن جرير في " تفسيره " (٣ / ٥٩٤) ، وأخرج نحوه : سعيد بن منصور في سننه (٣ / ١١٥١-١١٥٢) وسنده صحيح . وقد عزاه السيوطي في " الدر المنثور " (٢ / ٤٣٥) إلى عبد بن حميد

وابن المنذر وسعيد وابن جرير .

(٣) هكذا ولعلها : المنهك

(٤) " أحكام القرآن " (١ / ٤٢٠) .

وقد نازع ابن حزم في أن يكون المراد بالرشد ما ذكرناه . مستدلاً على هذا بأنه لم يرد في القرآن الكريم استعمال الرشد بهذا المعنى ، بل إنه قال : إنما لم نجد هذا المعنى الذي ذكروه في لغة العرب التي نزل بها القرآن ^(١) .

هكذا قال - رحمه الله تعالى - وليس ما قال بصواب . ذلك لأن المفسر لهذه اللفظة المذكورة بذلك المعنى المذكور ، هم أرباب العربية وأهلها ، وهم أركانها ، فإذا فسروا لفظاً من الألفاظ القرآنية لم يغيب عن أذهانهم - جزماً - كون ذاك المعنى له أصل في العربية أم لا ؟

ثم إن تفسير ابن حزم للرشد يلزم منه الحجر على الكافر ، فإن المعنى الذي لأجله يعطى المحجور عليه ، هو ذاته المعنى الذي به نمنعه من التصرف في ماله ، ونكف يده عنه ، ونرفع ولايته عليه .

وهذا الآية أصل في الحجر ، فإن من بلغ ، ولم يكن رشيداً بل كان سفيهاً ، لا يدفع إليه ماله ، وكذا من بلغ رشيداً ، ثم طرأ عليه السفه ، حجر عليه أيضاً لهذا المعنى .

ومن الأدلة في هذا المسألة ، قوله تبارك وتعالى :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ [النساء: ٥] .

قالوا ومعنى : " أموالكم " أي أموالهم .

والسفهاء هم " للبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يد لهم بإصلاحها وتثميرها ، والتصرف فيها . والخطاب للأولياء " ^(٢) .

وأيد الإمام الطبري هذا القول ورجحه في تفسيره ، فقال :

" والسفيه الذي لا يجوز لوليه أن يؤتيه ماله ، هو المستحق الحجر بتضييعه ماله وفساده وإفساده وسوء تدبيره ذلك " ^(٣) .

(١) انظر : " المحلى " (٧ / ١٤٩ - ١٥٠) .

(٢) قاله الرمخشري في " الكشف " (١ / ٢٤٧) ،

(٣) " جامع البيان " (٣ / ٥٨٩)

وهذا القول أولى بالصواب من قول من خصّ السفهاء باليتامى أو النساء أو الصبيان ، لأنه تخصيص بلا مخصص ^(١).

ولقد ردّ الإمام ابن حزم - رحمه الله تعالى - أن يراد بالسفيه ما ذكرناه من سوء التصرف بالمال وعدم وضعه في المواضع النافعة بأن ذلك لم يرد في اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم. وقال : إننا لا نجد لفظ السفيه في القرآن الكريم يطلق إلا على ثلاثة معانٍ لا رابع لها .

الكفر ، والبذاء والسب باللسان ، وهذان لا يقول أحد بالحجر عليهم ، والمعنى الثالث : عدم العقل الرافع للمخاطبة كالجانين والصبيان . قال فهذا المعنى هو المراد الآية .

ثم شنع - رحمه الله - على من قال بالمعنى المذكور آنفاً للسفيه ، وجعل قائله قائلاً باطلاً ، ومتكلماً بلا علم .

وهذا - والله - عجب منه . فإن مادة السفه : تعني الخفة والطيش ، والسفه : ضعف العقل . هذا منصوص عليه عند أهل العربية . و معلوم أن خفة العقل ، وعدم ضبط الأمور درجات ، وأشدّها الجنون ، ولا يعني هذا خصوص هذا اللفظ بهذا المعنى . كلا . قالعرب تطلق على من لم يزن الأمور ويضعها مواضعها سفيه . ألم تر إلى ابن عباس وهو من فحول العربية ، وأهلها ، يحمل السفهاء في الآية على النساء والصبيان ^(٢) .

فلأي شيء ؟ هل لأن لفظة السفهاء بمعنى : النساء ؟ كلا ، وحاشاه من هذا الفهم السقيم ، ولكن لما كان الغالب على النساء عدم حسن التصرف في المال ، ووضع مواضعه - وهذا عقد المسألة - جعلهن من السفهاء الذين لا يعطون المال .

قال مجاهد : السفيه : الجاهل والضعيف الأحمق ^(٣) .

(١) انظر : " نيل الأوطار " (٥ / ٢٥٣) ، " تفسير الرازي " (١٠ / ١٨٥) ، " نيل المرام " (١ / ٢٣٤) ، " فتح القدير " (١ / ٥٣٦) ، " تفسير القاسمي " (٣ / ٢٨-٢٩) .

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري (٣ / ٥٨٧) ، وابن أبي حاتم (٣ / ٨٦٣) وقد نسب هذا القول - ابن أبي حاتم - إلى ابن مسعود وهو قول مجاهد وعكرمة .

(٣) أخرجه ابن جرير في " تفسيره " (٣ / ٥٧٨) .

ومعلوم أن الأحق ليس مجنوناً ، ومع ذلك يسمى سفيهاً لنقص عقله .

قال ابن منظور : " وفي التهذيب : ولا تؤتوا السفهاء أموالكم " يعني المرأة والولد وسميت سفيهة لضعف علقها ، ولأنها لا تحسن سياسة مالها ، وكذلك الأولاد ، ما لم يؤنس رشدهم ^(١) .

فهاهم أهل العربية يقرون أن السفیه ضعيف العقل ، ويجعل جنس المرأة لا نوعها من أهل السفه ؛ لأنها لا تحسن تدبير أمورها .

وأهل العربية - أيضاً - يسمون الجاهل سفيهاً ، بل من معاني السفیه : الجاهل ، وما ذلك لجنونه - وإنما هو لنقص عقله وضعفه فيما يجهله . وإذا علم هذا ، كانت الآية دالة على أن كل من لا يحسن تصرفه في ماله يحجر عليه ، ويكون أمره بيد من يدبر أمره ، ويحسن التصرف له .

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

ومن الأدلة التي استدلل بها الجمهور : أن الحجر أمر معروف بين الصحابة ، ومشتهر بينهم من غير نكير من أحد منهم ، فكان هذا منهم إجماعاً ، ويدل عليه ما أخرجه البيهقي وغيره عن عروة بن الزبير ، أن عبد الله بن جعفر ابتاع بيعاً ، فقال علي عليه السلام : لآتين عثمان ليحجر عليك . فأتي عبد الله بن جعفر الزبير ، فقال : قد ابتعت بيعاً ، وإن علياً يريد أن يأتي أمير المؤمنين عثمان ، فيسأله الحجر علي ، فقال الزبير : أنا شريكك في البيع . فأتي علي عثمان ، فقال : إن ابن جعفر قد ابتاع بيع كذا ، فاحجر عليه . فقال الزبير : أنا شريكه في البيع ، فقال عثمان : كيف أحجر على رجل شريكه الزبير ؟ ^(٢) .

قال ابن قدامة :

" وهذه قصة يشتهر مثلها ، ولم يخالفها أحد في عصرهم ، فتكون إجماعاً ^(٣) .

(١) "لسان العرب" (١٣ / ١٩٩ ، ١٣ / ٤٩٨) .

(٢) أخرجه البيهقي (٦ / ٦١) ، من طريق القاضي أبي يوسف ، ومن طريق أسفر الزبير بن المدني كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه فذكره . ورواه عبد الرزاق (٨ / ٢٦٧) قال : أخبرني رجل سمع هشام ابن عروة يحدث عن أبيه قال : (فذكره) .

(٣) "المغني" (٦ / ٦١٠) .

قلت : ومن هذه القصة ، يتبين أن الحجر مذهب للثلاثة ، فهو صريح : مذهب علي . إذ لو لم يكن الحجر جائزاً لما سأله . ثم هو مذهب الزبير ، إذ لو لم يكن طلب الحجر سائغاً شرعاً لما احتاج الزبير إلى أن يقول له ما قال ، ولأعلم ابن جعفر بأنه لا حجر في الإسلام . وهذا يدل على أنه يعلم أن مذهب أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه الحجر ، ولذلك دخل معه في البيع ، ثم لو لم يكن هذا هو مذهب عثمان ؛ لما قال لعلي : "كيف أحجر علي ، رجل شريكه الزبير" .

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى :

"الظاهر أن الحجر على من كان في تصرفه سفه كان أمراً معروفاً عند الصحابة مألوفاً بينهم ، ولو كان غير جائز ؛ لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة ، ولكان الجواب من عثمان رضي الله عنه عن علي رضي الله عنه بأن هذا غير جائز ، وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز ؛ لكان لهما عن تلك الشراكة منلوحة" ^(١) .

ومما يؤيد ما ذكره الإمام الشوكاني - رحمه الله تعالى - قصة هجر عائشة - رضي الله تعالى عنها - لعبد الله بن الزبير ، وكان سببها : أن عبد الله بن الزبير قال : والله لأحجرن علي عائشة . لأجل عطاء أو بيع باعته ، أو أعطته رضي الله عنهم ^(٢) .

قال الإمام البيهقي :

"فهذه عائشة - رضي الله عنها - لا تنكر الحجر وابن الزبير يراه" ^(٣) . فهذا الأثران يدلان على أن الحجر أمر معروف عند السلف ومعمول به . ولقد عقد الإمام البخاري لهذا المذهب باباً في صحيحه ، فقال :

"باب من رد أمر السفیه والضعیف العقل ، وإن لم يكن حجر عليه الإمام" ^(٤) .

^(١) نيل الأوطار " (٥ / ٢٥٢ - ٢٥٣) ، وانظر ما قاله الشافعي ، فيما نقله عنه البيهقي في سننه (٦ / ٦١) و " الجامع لأحكام القرآن " (٥ / ٢٢) . : " سبل السلام " (٥ / ١٤٦) .

^(٢) أخرجه البخاري (٦٠٧٣) ، في كتاب الأدب : باب الهجرة . وأحمد في مسنده (٤ / ٣٢٧) .

^(٣) " سنن البيهقي " (٦ / ٦٢) .

^(٤) انظره في صحيحه : كتاب الخصومات . وانظر تقرير العلامة ابن القيم الجوزية في : " إعلام الموقعين " (٤ / ٨) لمذهب البخاري .

الترجيح

الذي يترجح لي بعد النظر في القولين وأدلتهم : أن السفية الذي لا يحسن التصرف في ماله يحجر عليه ، ولا يتخذ تصرفه في ماله بعد ذلك ، والأدلة التي ذكرها الجمهور دالة على هذا القول ، ومن أبينها دلالة : أن الحجر أمر معروف عند الصحابة ، ومشتهر بينهم ، وهم والله أجل من أن يفعلوا أمرا لم يأت به شرع ، ولا يقره دليل ، وما القصة التي ذكرناها في أدلة الجمهور إلا دليل على هذا .

كذلك ، أن في الحجر عليه مصلحة له ، ودرء مفسدة عنه ، وعن ماله ، والشرعية جاءت لدرء المفسد وتقليلها ، وجلب المصالح ، وتكثيرها ، فلا تعطل هذه الشريعة السمحة ما مصلحته ظاهرة . والعلم عند الله تعالى .

قال الله تعالى :

﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَنْهُمْ السُّبُوحَاتُ وَاللَّهُ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٤٢]

فيها مسألة واحدة ، وهي :

[٥٠] الاستطاعة ؟

يرى ابن حزم رحمه الله تعالى أن الاستطاعة التي بها يكون الفعل على قسمين :

" أَحَدُهُمَا : قَبْلَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ سَلَامَةُ الْجَوَارِحِ ، وَارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ .
وَالثَّانِي : لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْقُوَّةُ الْوَارِدَةُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْعَوْنِ ، أَوْ
الْحُذْلَانِ " (١) .

أما أدلة النوع الأول ، فيدلل لها ابن حزم بما يأتي ، يقول :
" بُرْهَانُ ذَلِكَ : قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْقَائِلِينَ : ﴿ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ
أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٤٢] فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِمْكَانِ اسْتَطَاعَةِ
الخُرُوجِ قَبْلَ الْخُرُوجِ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] .
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَهُنَا قَبْلَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْمَرْءِ الْحَجِّ ، لَمَا لَزِمَ الْحَجُّ إِلَّا لِمَنْ
حَجَّ فَقَطْ ، وَلَمَا كَانَ أَحَدٌ عَاصِيًا بِتَرْكِ الْحَجِّ ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعًا الْحَجَّ
حَتَّى يَحْجَّ ، فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ ، وَلَا هُوَ مُخَاطَبٌ بِالْحَجِّ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ سَأَفَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ
سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾ [المجادلة: ٤] .

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُظَاهِرِ الْعَائِدِ لِقَوْلِهِ اسْتَطَاعَةً عَلَى الصِّيَامِ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ لَمَا
كَانَ مُخَاطَبًا بِوَجُوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الرِّقَبَةَ أَبَدًا ، وَلَكَانَ حُكْمُهُ مَعَ
عَدَمِ الرِّقَبَةِ وَجُوبِ الإِطْعَامِ فَقَطْ ، وَهَذَا بَاطِلٌ .

وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ تَابَعَهُ ^(١) مِنْ أَصْحَابِهِ ﷺ: "فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ"، وَأَمْرُهُ ﷺ أَنْ يُصَلُّوا قِيَامًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ قَاعِدًا، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ^(٢).

فِي هَذَا إِجْمَاعٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ لَا شَكَّ فِيهِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ النَّاسُ مُسْتَطِيعِينَ لِلْقِيَامِ قَبْلَ الْقِيَامِ، لَمَا كَانَ أَحَدٌ مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ قَائِمًا قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَهَا كَذَلِكَ، وَلَكِنْ مَعْنُورًا إِنْ صَلَّى قَاعِدًا، أَوْ عَلَى جَنْبٍ بِكُلِّ وَجْهِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا صَلَّى كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعًا لِلْقِيَامِ، وَهَذَا بَاطِلٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ: "فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَخُذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ" ^(٣) فَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَهُنَا اسْتَطَاعَةً لَشَيْءٍ مِمَّا أَمَرْنَا بِهِ قَبْلَ أَنْ نَفْعَلَ، لَمَا أَمَرْنَا بِهِ، وَلَمَّا لَزِمْنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا غَيْرَ عُصَاةٍ بِالْتَرَكِ، لِأَنَّا لَمْ نُكَلِّفْ بِالنَّصْرِ إِلَّا مَا اسْتَطَعْنَا.

وَقَوْلُهُ ﷺ: "أَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ؟" قَالَ: لَا ^(٤). فَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَحَدًا مُسْتَطِيعًا لِلصَّوْمِ إِلَّا حَتَّى يَصُومَ لَكَانَ هَذَا السُّؤَالُ مِنْهُ مُحَالًا، وَحَاشَا لَهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِمَّا يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا سَلَامَةَ الْجَوَارِحِ، وَارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهُقُهُمْ ذُلٌّ وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢-٤٣].

فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّ فِي عَدَمِ السَّلَامَةِ بُطْلَانُ اسْتَطَاعَةِ، وَأَنَّ وجودَ السَّلَامَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ فَصَحَّ أَنَّ سَلَامَةَ الْجَوَارِحِ اسْتَطَاعَةٌ، وَإِذْ قَدْ صَحَّ هَذَا فَيَقِينُ

(١) فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى - كَمَا أَشَارَ إِلَيْهَا الْمُخَفِّقُ - "بَايَعَهُ"، وَلَعَلَّهَا هِيَ الْمُرَادَةُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٠٢) فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ: بَابُ كَيْفِ بَايَعِ الْإِمَامَ النَّاسَ، وَمُسْلِمٌ (١٨٦٧) فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ: بَابُ الْبَيْعَةِ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَلَفْظُهُ: "كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: "فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ" وَفِي نَسْخَةٍ أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ "فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ" وَقَدْ رَوَاهُ هَذَا اللَّفْظَ التِّرْمِذِيُّ (١٥٩٣) فِي كِتَابِ السِّرِّ: بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعَةِ: بَابُ الْبَيْعَةِ فِيمَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١١٧) فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ: بَابُ إِذَا لَمْ يَطِقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ. وَهُوَ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ: "صَلَّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَى جَنْبٍ".

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي مَسْأَلَةٍ: مِنْ عَدَمِ الطُّهُورَيْنِ.

(٤) جَاءَ هَذَا فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي جَامَعَ زَوْجَتَهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٣٦) فِي كِتَابِ الصَّوْمِ: بَابُ إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، فَلْيَكْفِر. وَ"مُسْلِمٌ" (١١١١) كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ تَغْلِيزِ تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ "كَلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

نُذِرِي أَنْ سَلَامَةَ الْجَوَارِحِ يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ وَضِدُّهُ . وَالْعَمَلُ وَتَرْكُهُ . وَالطَّاعَةُ وَالْعَصِيَّةُ ، لِأَنَّ كُلَّ هَذَا يَكُونُ بِصِحَّةِ الْجَوَارِحِ " (١) .

ثم يدلل للنوع الثاني من الاستطاعة بقوله :

" ثُمَّ وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَالَ : ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ [الكهف: ١٠١] .

وَقَالَ تَعَالَى حَاكِيًا قَوْلَ الْخَضِرِ لِمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٧] .

وَقَالَ : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٨٢] .

وَعَلِمْنَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَارَضُ ، وَلَا يَخْتَلَفُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَحِدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] .

فَأَيُّقْنَا أَنَّ الاسْتَطَاعَةَ الَّتِي تَفَاهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، هِيَ غَيْرُ الاسْتَطَاعَةِ الَّتِي أُبْتِثَهَا ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ الْبَتَّةَ ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ ؛ فَلَا اسْتَطَاعَةَ كَمَا قُلْنَا : شَيْئَانِ ، أَحَدُهُمَا : قَبْلَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ سَلَامَةُ الْجَوَارِحِ ، وَارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ .

وَالثَّانِي : لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْقُوَّةُ الْوَارِدَةُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْعَوْنِ ، أَوْ الْخُذْلَانِ " (٢) .

(١) " الفصل " (٣ / ٤٣ - ٤٥) .

(٢) " الفصل " (٣ / ٤٥) .

الدراسة

اختلف الناس في مسألة الاستطاعة على أقوال ، لكن قبل البدء بذكر هذه الأقوال لا بد من ذكر معنى الاستطاعة ، وما المراد بها ؟

فالمراد بالاستطاعة : القدرة على الشيء ، بهذا عرفها علماء اللغة ^(١).

والمراد بها ههنا الاستطاعة والقدرة التي يكون بها الفعل ، فاختلف أهل القبلة في موضعها من الفعل متى تكون ؟

فقال بعضهم : إن الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل ، وهذا هو مذهب المعتزلة القدرية النفاة . وقد تولاه ابن حزم بالرد ، وإياه عني في الفصل الذي عقده للاستطاعة من كتابه " الفصل " . وهذا القول أكثر الأقوال انحرافاً ^(٢).

وذهب آخرون إلى أن الاستطاعة واحدة ، وهي ما كانت مقارنة للفعل ، فيسلبون العبد قدرته واختياره ، وهذا مذهب الجبرية ^(٣).

وهذان القولان الباطلان والمعتقدان الفاسدان بُني كل منهما على ما يعتقد به أربابه ، ويتحلله أصحابه . فالقدرية النفاة لكونهم لا يرون تقدير الله عز وجل للأشياء ، وينفون مشيئته سبحانه واختياره ، قالوا بقولهم المذكور .

والجبرية لما اعتقدوا أن الإنسان ليس له قدرة ، وأنه مسلوب الإرادة ، ومجبور على فعله ؛ سلبوه الاستطاعة ، وأعدموه القدرة ، وجعلوه كالريشة في مهب الريح ، فلا اختيار له ، ولا اقتدار .

وكلا القولين قد عابه السلف وأنكروه ، واشتد إنكارهم له ، وأغلظوا على أصحابه .

وذهبوا - السلف - إلى أن الاستطاعة نوعان ^(٤) :

(١) انظر : " لسان العرب " (٨ / ٢٤٢) ، " القاموس المحيط " (ص ٩٦٢) . وانظر تعريف ابن حزم لها في " الفصل " (٣ / ٣٩ - ٤٠) .

(٢) قاله أبو العباس في " مجموع الفتاوى " (١٢ / ٣٧١) .

(٣) انظر ، القولان ، في " مجموع الفتاوى " (٨ / ٤٤٤ - ٤٤٦) " مقالات الإسلاميين " (١ / ٢٩٨ - ٣٤٣) ، " الملل والنحل " (١ / ٩٨ - ٥٧) .

(٤) انظر مذهب السلف في : " مجموع الفتاوى " (٨ / ٣٧٢ - ٤٤١ - ٤٤٢) ، " المجموع العلية " ص ٥٦ " شرح العقيدة الطحاوية " (٢ / ٦٣٣ - ٦٣٥) " بدائع الفوائد " (٤ / ١٧٥ - ١٧٧) ، " درء تعارض العقل والنقل " (١ / ٦٠ - ٦٣) .

استطاعة متقدمة على الفعل ، ومقارنة له . وهذه الاستطاعة هي المصححة للفعل ، وهي مناط الأمر والنهي ، والعقاب والثواب ، والمراد بها الصحة وسلامة الآلات .

وهي شرط التكليف ، ولذلك من لم يستطع عبادة من العبادات لم يُكَلَّفْها ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: قدرتها وطاقتها . وقد ذكر ابن حزم رحمه الله تعالى أدلة هذا النوع بما يغني عن إعادتها ههنا ^(١) . ويضاف أيضاً: الأدلة التي استدل بها أهل السنة والجماعة للرد على الجبرية في إثبات مشيئة الإنسان واختياره ، فمنها:

قوله تعالى : ﴿ إِن هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ [الزمل: ١٩] .

وقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ [التكوير: ٢٨] .

وقال الرب تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٣] .

وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩] .

وقال سبحانه : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ﴾ [عبس: ١١-١٢] .

فهذه الآيات وما في معناها دليل لأهل السنة والجماعة على أن للإنسان قدرة واستطاعة ، وله ميل للفعل وإرادة واختيار ، وأنه ليس بمسلوب القوة والطاقة ، ولو كان كذلك ؛ لما أرجع الفعل في الآيات إلى مشيئته ، ولكان هذا من العبث واللعب ، إذ يرجع الإنسان إلى ما يستحيل عليه فعله ، وتعجز عنه طاقته . تعالى الله وكتابه عن ذلك .

كما أننا نجد في كتاب الله تعالى إضافة العمل إلى العبد وجعله من كسبه قال تعالى : ﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٩٠] .

وقال في أصحاب الجنة : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧] .

^(١) انظر : " مجموع الفتاوى " (٨ / ٣٧٢ - ٣٧٣) ، فقد ذكر الأدلة التي ذكرها ابن حزم لهذا النوع ، وانظر أيضاً : " شرح العقيدة الطحاوية " (٢ / ٦٣٣ - ٦٣٤) .

وقال: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦] .

وقال: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٢٣] .

فهذه الآيات تفيد أن العبد عامل حقيقة . فنسبة العمل إليه نسبة حقيقة لا مجاز ، وهذا يفيد أن للعباد قدرة واستطاعة بها عملوا ، وبها فعلوا ، وبها امتثلوا أمر الله عز وجل أو خالفوه ، ولو كانوا عاجزين ، أو غير قادرين لما نسبت إليهم أعمالهم ، بل لم يجعلها الله حجة على من أدخله دار الهوان ، ومواطن العذاب ، كما ذكر الله في كتابه : ﴿ قَالَ اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٠٨ - ١١٠]

وقال جل من قائل سبحانه : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ يُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٠] .

قال أبو العباس ابن تيمية شيخ الإسلام عليه رحمه الله تعالى :
" والقرآن قد أخبر بأن العباد يؤمنون ، ويكفرون ، ويفعلون ، ويعملون ، ويكسبون ، ويطيعون ، ويعصون ، ويقىمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويحجون ، ويعتمرون ، ويقتلون ، ويزنون ، ويسرقون ، ويصدقون ، ويكذبون ، ويأكلون ويشربون ، ويقاثلون ، ويحاربون ، فلم يكن من السلف والأئمة من يقول : إن العبد ليس بفاعل ولا مختار ، ولا مريد ، ولا قادر ، ولا قال أحد منهم : إنه فاعل مجازاً ، بل من تكلم منهم بلفظ الحقيقة والمجاز متفقون على أن العبد فاعل حقيقة والله تعالى خالق ذاته وصفاته وأفعاله " (١).
وقال ابن الحنبلي (٢):

(١) " مجموع الفتاوى " (٨ / ٤٥٩ - ٤٦٠) .

(٢) عبد الوهاب ، بن عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري ، الشيرازي ، الدمشقي ، الإمام ، الواعظ شيخ الحنابلة بدمشق ، لها مصنفات في الاعتقاد على مذهب السلف ، مات سنة ست وثلاثين وخمسائة انظر ترجمته ، ومصادرها في " السير " (٢٠ / ١٠٣ - ١٠٤) .

" والأعمال الصالحة والطالحة منسوبة إلى العباد ، كما قال الله عز وجل :

﴿وَبَلَدَ الْجَنَّةِ الَّتِي أَوْثَرْتُمْوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] .

وقال تعالى في أهل النار : ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢] .

وقال تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨] .

وقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] .

وكما قال تعالى : ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنْبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠] .

وقال جلّ جلاله إخباراً عن موسى ﷺ حيث قال : ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٥] .

فأضاف وسوسة الشر إلى الشيطان ، ثم قال بعد ما فعله : ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَهُ﴾ [القصص: ١٦] . أضاف فعله إلى نفسه^(١) .

وإذا علمنا أن العباد لهم قدرة بما يستطيعون امتثال أوامر الله ، واجتناب نواهيه ، وعلمنا أدلة للمعتقد ، وكونه مذهب أهل السنة والجماعة قادنا هذا إلى الكلام على النوع الثاني من الاستطاعة :

وهي الاستطاعة للمقارنة للفعل الموجبة له ، قد حجب سبحانه علمها وأخفى معرفتها عن خلقه ، والله الحكمة البالغة ، وهذه الاستطاعة هي توفيق الله لعبده ، أو خذلانه ، وهي وصل الله لعبده ، أو قطعه عن مراده ، وهي هداية الله لعبيده

(١) الرسالة الواضحة " (٧٤٣ / ٢) ، وانظر أيضاً :

" المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد " (١٥٧ / ١ - ١٦١) ، " التبصير في معالم الدين " لابن جرير الطبري (ص ١٧٤ - ١٧٥) " فتح الباري " (١١ / ٥١٨ - ٥٢٠) ، " موقف ابن تيمية من الأشاعرة " (٣ / ١٣٣٣ - ١٣٤٨) . " مدارج السالكين " (١ / ٢٠٧ - ٢١٣) ، " شرح العقيدة الطحاوية " (٢ / ٦٣٣) ، " شفاء العليل " (١ / ٢٦٤ - ٢٦٦) ، " نونية ابن القيم " مع شرحها لابن عيسى (١ / ١١١ - ١١٧) ، " مجموع الفتاوى " (٨ / ٤٤٨ - ٥١٦) .

، أو خذلانه لهم ، فلا يستطيعون الفعل ، إلا إذا أقدرهم عليه . فالمراد ههنا :
" قوة تنطاع بها الجوار للعمل " ^(١) .

فالأولى قبل الفعل ، قد أوتى العبد سلامة الأعضاء ، والطاقة على الفعل ،
والقدرة على العمل ، ولم يدر عن ما يقدره الله له ، فإن كان الله قد قسم له
هذا الفعل ، وقدره له ، فهو المستطيع للعمل ، القائم به ، وإلا فهو المنقطع عن
ذاك الفعل ، ولو كان معه الثقلين .

والحاصل أن السلف رحمهم الله تعالى قد أولوا عنايتهم بهذا النوع من نوعي
الاستطاعة ، فذكروه مؤمنين به ، معتقدين له ، ذاهبين إليه ، مع ذكرهم الحجج
له ، وإقامة البراهين من الوحيين عليه ، رادّين وبشده قول النفاة لهذا النوع .

وقد أورد ابن حزم من الأدلة ما هو نصٌّ في هذا القسم من الاستطاعة ، فأغنى
عن إعادته ، ويضاف على أدلته : قوله تبارك وتعالى في الكافرين : ﴿ مَا كَانُوا
يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [هود : ٢٠] .

قال ابن عباس :

" أخير الله عز وجل أنه حال بين أهل الشرك وبين طاعته في الدنيا والآخرة ،
أما في الدنيا ، فإنه قال : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ وهي طاعته ، ﴿ وَمَا كَانُوا
يُبْصِرُونَ ﴾ ، وأما في الآخرة فإنه قال : ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾ [القلم :
٤٢ - ٤٣] ^(٢) .

وهذا المعنى في الآية هو الذي رجحه ابن جرير رحمه الله تعالى في تفسيره ^(٣) ،
واستظهر الشيخ العلامة الشنقيطي في معنى الآية معنى مقارباً لهذا المعنى ، إن لم
يكن هو بعينه ، فقال في معرض ذكره الأقوال :

(١) " تفسير السمعاني " (٢ / ٤٢١) .

(٢) أخرجه ابن جرير (٢٤ / ٧) ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤١٣ / ٤) لأبي الشيخ .

(٣) انظر : " تفسير الطبري " (٢٤ / ٧) ، وانظر : " الجامع لأحكام القرآن " (١٥ / ٩) " تفسير

ابن كثير " (٢ / ٤٥٧) ، " تفسير البغوي " (٤ / ١٦٩) .

"الثاني - وهو أظهرها عندي - أن عدم الاستطاعة المذكورة في الآية إنما هو للختم الذي ختم الله على قلوبهم وأسماعهم ، والغشاوة التي جعل على أبصارهم" (١) .

والحاصل أنهم لم يستطيعوا أن ينتفعوا بجوارحهم مع سلامتها ، وما ذلك إلا لأن هناك قوة منعت من الانتفاع بها ، فحيل بينهم وبين موارد الفوز والفلاح ، ولا يهلك على الله إلا هالك : ﴿ جَزَاءُ وَفَاقًا ﴾ [النبا: ٢٦] .

ويؤيد هذا قوله تبارك وتعالى في أهل الكفر والضلال :

﴿ وَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيْمَا إِن مَكَانَكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الاحقاف: ٢٦] .

كما أخبر سبحانه وتعالى عنهم اعترافهم بعدم انتفاعهم بالآلات والأعضاء لما يدخلون النار فقال تعالى :

﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١٠] .

ويمكن أن يستدل لهذا النوع من الاستطاعة بالآيات التي فيها الهداية والإضلال والختم والطبع على القلوب وقد نسبت هذه الأمور لله تبارك وتعالى ، فمنها قوله تعالى :

﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴾ [الكهف: ١٧] .

وقال : ﴿ وَكُوشِنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣] .

وقال : ﴿ فَنَزَّلْنَا إِلَهَ الْإِسْلَامِ أَن يُهْدِيَهُ يَشْرَحُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] .

وقال : ﴿ كَذَلِكَ يَهْبِطُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ ﴾ [الأعراف: ١٠١] .

(١) " أضواء البيان " (٣ / ١٦)

فهذه الآيات فيها إضافة الهداية والإضلال إلى الله تبارك وتعالى ، وتفيد أن وراء القدرة على العمل قدرة لا يمكن أن يتم العمل إلا بها ، وهي هداية التوفيق ممن بيده مقاليد الأمر . ولذلك ، فأهل السنة والجماعة : " يشهدون أن الله تعالى يهدي من يشاء إلى دينه ، ويضل من يشاء عنه ، لا حجة لمن أضله الله عليه ، ولا عذر له لديه " ^(١) .

قال الإمام ابن بطة العكبري بعد إيراد جملة من الآيات في المعنى :
 " فهذا ونحوه من القرآن مما يستدل به العقلاء من عباد الله المؤمنين على أن الله عز وجل خلق خلقاً من عباده ، أراد بهم الشقاء ، فكتب ذلك عليهم في أم الكتاب عنده ، فحتم على قلوبهم ، فحال بينهم وبين الحق أن يقبلوه ، وغشا أبصارهم عنه ، فلم يبصروه ، وجعل في آذانهم الوقر ، فلم يسمعه ، وجعل قلوبهم ضيقة حرجة ، وجعل عليها أكثة ، ومنعها الطهارة ، فصارت رجسة ، لأنه خلقهم للنار ، فحال بينهم ، وبين قبول ما ينجيهم منها ، فإنه قال الله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] " ^(٢) .
 قلت :

وإذا أراد الله إغوائها ، فأى حيلة لها ، أم أي استطاعة لها ، أم أي طريق لها إلى هداية الله ، إذ سد الله عنها كل باب ، وقطع عنها كل سبيل .
 فهذا الآيات المذكورة وإجماع السلف . دالٌّ على أن العبد لا يقدر على الاهتداء ولا يستطيع الالتواء عن طريق شقه الله له ، وهو عين ما أردنا إثباته . والحمد لله تعالى .

(١) " عقيدة السلف " للصابوني (ص ٧٦) .

(٢) " الإبانة " كتاب القدر (٢٥٥/١ - ٢٥٦) ، وانظر : " شرح العقيدة الطحاوية " (٦٣٩/٢ - ٦٤٣) ، " شفاء العليل " (٢٢٩/١ - وما بعدها) ، " مجموع الفتاوى " (٤٤٩/٨ - ٤٥٠) ، " الاعتقاد " للبيهقي ص ١٧٣ ، " الشريعة " (٦٩٦/٢ - وما بعدها) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (٥٨٩/٣ - وما بعدها) ، " التبصير في معالم الدين " ص ١٦٧ ، " كتاب السنة " لابن أبي عاصم (١/١٤٠ - وما بعدها) .

هذا وقد جاء في حديث النبي ﷺ الجمع بين النوعين ، وبيان المؤثر منهما ، مع عدم الاعتماد عليه . فقد روى البخاري ومسلم من حديث علي عليه السلام قال : كنا في جنازة في بقيع الغرقد ، فأتانا رسول الله ﷺ ، فقعده ، وقعلتنا حوله ، ومعه محضرة ، فنكس ، فجعل ينكت بمحضرتها ، ثم قال : " ما منكم من أحد ، ما من نفس منفوسة ، إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار ، وإلا وقد كتبت شقية أو سعيدة ، قال : فقال رجل : يا رسول الله ، أفلا نمكث على كتابنا ، وندع العمل ؟ فقال :

" من كان من أهل السعادة ؛ فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة ؛ فسيصير إلى أهل الشقاوة ، فقال : اعملوا ، فكل ميسر : أما أهل السعادة ، فيسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة ، فييسرون لعمل أهل الشقاوة . ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِّيْسِرَهُ لِلْإِسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى فَسَنِّيْسِرَهُ لِلْعُسْرَى ﴾ [الليل : ٥-١٠] " (١) .

فقوله ﷺ : " اعملوا " فيه إثبات قدرة العبد واستطاعة التي تكون قبل الفعل وبيانه : أنه لو لم تكن له قدرة واستطاعة لما أمره بالعمل .

وقوله : " فكل ميسر " فيه إثبات القدرة التي لا يتم العمل إلا بها ، فمعنى ميسر ، أي مهياً ومصروف . فمن كان من أهل السعادة فسيصرف إلى عمل أهلها ، ولا يمكن أن يعمل بعمل أهل الشقاوة ، وهو ليس من أهلها ، وكذا العكس . ففي الحديث ردّ على من نفى النوع الأول من الاستطاعة ، وأثبت الثاني ، وكذا فيه ردّ على من نفى النوع الثاني ، وأثبت النوع الأول . إذ لا بد من إثبات كلا النوعين ، وعلى هذا دلت النصوص كما سبق ذكره .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" ولما اعتقدت القدريّة أن الأولى كافية في حصول الفعل ، وأن العبد يحدث مشيئة ، جعله مستغنياً عن الله حين الفعل ، كما أن الجبرية لما اعتقدت أن

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٢) ، و" مسلم " (٢٦٤٧) في كتاب القدر : باب كيفية خلق آدمي .

الثانية موجبة للفعل ، وهي من غيره ، رأوه مجبوراً على الفعل ، وكلاهما خطأ قبيح، فإن العبد له مشيئة ، وهي تابعة لمشيئة الله " (١) .
وحاصل القول: أنّ ما ذكره ابن حزم من نوعي الاستطاعة هو القول الذي به تجتمع الأدلة ، وهو مذهب أهل الحق : أهل السنة والجماعة .

(١) " مجموع الفتاوى " (٨ / ٣٧٤) .

قال الله تعالى :

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾
[التوبة: ٤٦] .

وفيها مسألة واحدة وهي :

[٥١] هل شاء الله الكفر والفسق ؟

قال ابن حزم رحمه الله تعالى :

" وَذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ : أَنَّ لَفْظَةَ " شَاءَ " ، و " أَرَادَ " لَفْظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ تَقَعُ عَلَى مَعْنَيْنِ : أَحَدُهُمَا الرِّضَى وَالِاسْتِحْسَانُ ، فَهَذَا مَنْهِيٌّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ أَرَادَهُ ، أَوْ شَاءَهُ فِي كُلِّ مَا نَهَى عَنْهُ . وَالثَّانِي : أَنَّ يُقَالَ : أَرَادَ وَشَاءَ بِمَعْنَى أَرَادَ كَوْنُهُ ، وَشَاءَ وَجُودُهُ ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي نُخَيِّرُ بِهِ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ فِي الْعَالَمِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ ...

وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ : لَيْسَ مَنْ فَعَلَ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا شَاءَ اللَّهُ ، كَانَ مُحْسِنًا ، إِنَّمَا الْمُحْسِنُ مَنْ فَعَلَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، وَرَضِيَهُ مِنْهُ ...

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [المائدة: ٣١] .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذِهِ الْآيَةُ غَايَةٌ فِي الْبَيَانِ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ عِدَّةَ مَلَائِكَةِ النَّارِ فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا ، وَلِيَقُولُوا : مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ، فَأَخْبَرَ تَعَالَى : أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَفْتِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَأَنْ يُضِلَّهُمْ فَيَضِلُّوا ، وَأَنَّهُ تَعَالَى قَصَدَ إِضْلَالَهُمْ وَحَكَمَ بِذَلِكَ كَمَا قَصَدَ هُدَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَرَادَهُ .

وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آقَانِهِمْ وَقُرْهُو عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ [فصلت: ٤٤] .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ نَزَلَ الْقُرْآنَ هُدًى لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَعَمًى لِلْكَافِرِ ، وَيَقِينُ نَذِيرٍ أَنَّهُ تَعَالَى إِذْ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى :

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِمُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ٩٩-١٠٠] .

هَكَذَا هِيَ الْآيَةُ كُلُّهَا مَوْصُولَةٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَأَمَنَّ النَّاسُ وَالْجِنُّ ، وَهُمْ أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ ، وَ "لَوْ" فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي بِهَا خَاطَبَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيُفْهِمَنَا : حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعٍ غَيْرِهِ ؛ فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ أَنْ يُؤْمِنَ كُلُّ مَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَإِذَا لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ ، فَبَالِقَيْنِ نَدْرِي أَنَّهُ شَاءَ مِنْهُمْ خِلَافَ الْإِيمَانِ ، وَهُوَ الْكُفْرُ ، وَالْفِسْقُ لَا بَدَّ ، وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَذَنَ لِلْكَافِرِينَ بِالْإِيمَانِ عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ ، لَكَانَ كُلُّ مَنْ فِي الْأَرْضِ قَدْ آمَنَ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَهَقْلًا الْأَمْرُ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ يُكَذِّبُهُ الْعَيَانُ ؛ فَصَحَّ أَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ كَذَبَتْ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَدَقَ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ قَطُّ لِمَنْ مَاتَ كَافِرًا بِالْإِيمَانِ ، وَأَنَّ مَنْ عَمِيَ عَنْ هَذِهِ لِأَعْمَى الْقَلْبِ ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ أَعْمَى الْقَلْبِ ، مَنْ أَعْمَى اللَّهُ قَلْبَهُ عَنِ الْهُدَى ، وَبِالضَّرُورَةِ نَدْرِي أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [يونس: ١٠٠] حَقٌّ ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي الْإِيمَانِ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ أَنْ يُؤْمِنَ ، وَإِذَا لَمْ يَشَأْ أَنْ يُؤْمِنَ ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ تَعَالَى شَاءَ أَنْ يَكْفُرَ ، هَذَا مَا لَا انْفِكَالَ مِنْهُ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١١٠-١١١] .

فَبَيَّنَ تَعَالَى أَنَّهُ بَيَّنَّ عَلَى أَنَّ الْآيَاتِ لَا تُغْنِي شَيْئًا ، وَلَا التَّنْذِرُ ، وَهُمْ الرُّسُلُ ، وَأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُؤْمِنَ ، فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ إِيْمَانَهُ ، وَلَا يَكْفُرُ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ كُفْرَهُ ، فَقَالَ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ [يوسف: ٣٣-٣٤] .

فَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ : أَنَّ مَنْ صَبَا وَجْهَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَصْرِفْ عَنْهُ الْكَيْدَ الَّذِي صَرَفَهُ بِرَحْمَتِهِ عَنْ مَنْ لَمْ يَصْبُ وَلَمْ يَجْهَلْ ، وَإِذَا صَرَفَهُ تَعَالَى عَنْ بَعْضٍ وَلَمْ يَصْرِفْهُ عَنْ بَعْضٍ ، فَقَدْ أَرَادَ تَعَالَى إِضْلَالَ مَنْ صَبَا وَجْهَهُ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمُ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الأنعام: ٢٥] .
 فَلَيْتَ شِعْرِي إِذْ قَالَ تَعَالَى : إِنَّهُ جَعَلَ قُلُوبَ الْكَافِرِينَ فِي أَكِنَّةٍ أَنْ يَفْقَهُوا الْقُرْآنَ ،
 وَجَعَلَ الْوَقْرَ فِي آذَانِهِمْ ، أَتَرَاهُ أَرَادَ أَنْ يَفْقَهُوهُ ، أَوْ أَرَادَ أَلَّا يَفْقَهُوهُ ؟ وَكَيْفَ
 يَسُوعُ فِي عَقْلِ أَحَدٍ أَنْ يُخْبِرَ تَعَالَى : أَنَّهُ فَعَلَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا لَمْ يُرِدْ أَنْ يَفْعَلَهُ
 وَلَا أَرَادَ كَوْنَهُ ، وَلَا شَاءَ إِيجَادَهُ ، وَهَذَا تَخْلِيطٌ لَا يَتَشَكَّلُ فِي عَقْلِ كُلِّ ذِي
 مِسْكَةٍ مِنْ عَقْلٍ - فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ كَوْنَ الْوَقْرِ فِي آذَانِهِمْ ^(١) ،
 وَكَوْنَ الْأَكِنَّةِ عَلَى قُلُوبِهِمْ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [النحل: ٩٣] .

فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ يَجْعَلْنَا أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَلَكِنْ شَاءَ أَنْ يُضِلَّ قَوْمًا
 وَيَهْدِيَ قَوْمًا ، فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّهُ تَعَالَى ، شَاءَ إِضْلَالَ مَنْ ضَلَّ ، وَقَالَ تَعَالَى : مُشِيًّا
 عَلَى قَوْمٍ ، وَمُصَدِّقًا لَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ : ﴿ قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ
 إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ [الأعراف: ٨٩] .

فَقَالَ النَّبِيُّونَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَتْبَاعُهُمْ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي شَهِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 بِتَصْدِيقِهِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا خَلَصُوا مِنَ الْكُفْرِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَجَّاهُمْ مِنْهُ ، وَلَمْ يُنَجِّ
 الْكَافِرِينَ مِنْهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ شَاءَ أَنْ يَعُودُوا فِي الْكُفْرِ عَادُوا فِيهِ - فَصَحَّ
 يَقِينًا أَنَّهُ تَعَالَى شَاءَ ذَلِكَ مَعْنً عِلَادَ فِي الْكُفْرِ .

وَقَدْ قَالَتْ الْمُعْتَزِلَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : مَعْنَى هَذَا إِلَّا أَنْ يَأْمُرَنَا اللَّهُ بِتَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ
 كَمَا أَمَرْنَا بِتَعْظِيمِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالْكَعْبَةِ .

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَمَرَنَا بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
 عَوْدًا فِي مِلَّةِ الْكُفْرِ بَلْ كَانَ يَكُونُ ثَبَاتًا عَلَى الْإِيمَانِ ، وَتَزَايِدًا فِيهِ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] .

فَلَيْتَ شِعْرِي إِذْ زَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا أَتَرَاهُ لَمْ يَشَأْ ، وَلَا أَرَادَ مَا فَعَلَ مِنْ زِيَادَةِ
 الْمَرَضِ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَهُوَ الشُّكُّ وَالْكُفْرُ ؟ وَكَيْفَ يَفْعَلُ اللَّهُ مَا لَا يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ ؟
 وَهَلْ هَذَا إِلَّا الْخَادُّ مُجَرَّدٌ مَعْنً قَالَهُ !

(١) لعل الصواب: في آذانهم .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] .
فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَمْ يَقْتُلُوا ، فَوَجِبَ ضَرُورَةُ أَنَّهُ شَاءَ وَأَرَادَ أَنَّ يَقْتُلُوا
وَفِي اقْتِتَالِ الْمُقْتَتَلِينَ ضَلَالٌ بِلَا شَكٍّ ، فَقَدْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَوْنُ الضَّلَالِ ،
وَوُجُودُهُ بِنَصِّ كَلَامِهِ تَعَالَى .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [المائدة: ٤١] .
فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ فِتْنَةَ الْمُفْتَنِينَ ، وَهُمْ الْكُفَّارُ ، وَكَفَرَهُمُ الَّذِينَ لَمْ يَمْلِكْ
لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّ نِعْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى أَرَادَ كَوْنُ
الْكُفْرِ مِنَ الْكُفَّارِ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: ٤١] .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذَا غَايَةُ الْبَيَانِ فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ
وَبِالضَّرُورَةِ نَدْرِي أَنَّ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قَلْبَهُ فَقَدْ أَرَادَ فَسَادَ دِينِهِ الَّذِي هُوَ
ضِدُّ طَهَارَةِ الْقَلْبِ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾ [الأنعام: ٣٥] .
وَهَذَا غَايَةُ الْبَيَانِ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ هُدَى الْجَمِيعِ ، وَإِذَا لَمْ يُرِدْ هُدَاهُ فَقَدْ
أَرَادَ كَوْنُ كُفْرِهِمُ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْهُدَى .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣] .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هَذَا غَايَةُ الْبَيَانِ فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ هُدَى الْكُفَّارِ لَكِنْ حَقَّ
قَوْلُهُ بَأَنَّهُمْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكْفُرُوا فَيَكُونُوا مِنْ أَهْلِ جَهَنَّمَ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: ٣٩] .
فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ شَاءَ أَنْ يُضِلَّ مَنْ أَضَلَّهُ ، وَشَاءَ أَنْ يَهْدِيَ مَنْ جَعَلَهُ عَلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ ، وَهُمْ بِلَا شَكٍّ غَيْرَ الَّذِينَ لَمْ يَجْعَلْهُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، وَأَرَادَ
فِتْنَتَهُمْ وَالْأَيْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ ، وَأَنْ يَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ

وَقَالَ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : ﴿ لَنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾ [الأنعام: ٧٧] .

فَشَهِدَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَهْدِهِ اللَّهُ تَعَالَى ضَلَّ ، وَصَحَّ أَنَّ مَنْ ضَلَّ فَلَمْ يَهْدِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَنْ لَمْ يَهْدِهِ اللَّهُ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى هُدَاةٍ - فَقَدْ أَرَادَ ضَلَالَهُ وَإِضْلَالَهُ ، وَلَمْ يُرِدْ هُدَاةً .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾ [الأنعام: ١٠٧] .
فَصَحَّ يَقِينًا لَا إِشْكَالَ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَاءَ أَنْ يُشْرِكُوا إِذْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَلَّا يُشْرِكُوا مَا أَشْرَكُوا .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١١٢] .

وَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى شَاءَ أَنْ يَفْعَلُوهُ ، إِذْ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَلَّا يَفْعَلُوهُ مَا فَعَلُوهُ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكَبِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرِدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٣٧] .

فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا مَا أَوْحَوْهُ ، وَلَوْ شَاءَ أَلَّا يَلْبِسَ بَعْضُهُمْ دِينَ بَعْضٍ ، وَأَلَّا يَقْتُلُوا أَوْلَادَهُمْ مَا لَبِسَ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ، وَلَا قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ ، فَصَحَّ ضَرُورَةً أَنَّهُ تَعَالَى شَاءَ أَنْ يَلْبِسَ دِينَ مَنْ التَّبَسَّ دِينَهُ وَأَرَادَ كَوْنَ قَتْلِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ، وَأَنْ يُوحِيَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] . فَصَحَّ يَقِينًا: أَنَّهُ تَعَالَى سَلَّطَ أَيْدِيَ الْكُفَّارِ عَلَى مَنْ قَتَلُوهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] .

فَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ هُدَى قَوْمٍ فِيَهْدِيَهُمْ ، وَيَشْرَحُ صُدُورَهُمْ لِلْإِيمَانِ ، وَيُرِيدُ ضَلَالَ آخَرِينَ فَيُضِلُّهُمْ بِأَنْ يُضَيِّقَ صُدُورَهُمْ ، وَيَحْرِجُهَا فَكَأَنَّهُمْ كَلَفُوا الصُّعُودَ إِلَى السَّمَاءِ فَيَكْفُرُوا .

وقال تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [النحل: ١٢٧] .

فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّ مَنْ صَبَرَ فَصَبْرُهُ لَيْسَ إِلَّا بِاللَّهِ - فَصَحَّ أَنَّ مَنْ صَبَرَ فَإِنَّ اللَّهَ آتَاهُ الصَّبْرَ ، وَمَنْ لَمْ يَصْبِرْ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُؤْتِهِ الصَّبْرَ . وَقَالَ تَعَالَى :

﴿ وَلَا تَنَازَعُوا ﴾ [الأنفال: ٤٦] . فَتَنَاهَا عَنِ الْاِخْتِلَافِ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] .

فَنَصَّ تَعَالَى أَنَّهُ خَلَقَهُمْ لِلْاِخْتِلَافِ ، إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمْ يَخْتَلِفُوا ؛ فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُمْ لِمَا نَهَاَهُمْ عَنْهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ ، وَأَرَادَ كَوْنَ الْاِخْتِلَافِ مِنْهُمْ .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ شَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ شَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ شَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ شَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ٢٦] .

وقال تعالى : ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا ﴾ [الاسراء: ٥] .

إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الاسراء: ٧] .

فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ أَغْرَى الْكُفَّارَ وَسَلَبَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْمُلْكِ ، وَأَنَّهُ بَعَثَ أَوْلِيَّكَ الَّذِينَ دَخَلُوا الْمَسْجِدَ ، وَدَخَلُوهُ مُسَخِّطِينَ لِلَّهِ تَعَالَى بِلَا شَكٍّ . فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ كُلَّ ذَلِكَ وَأَرَادَ كَوْنَهُ .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] .

فَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ آتَى الْمُلْكَ ذَلِكَ الْكَافِرَ ؛ فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَعَلَ تَمْلِيكَهُ وَمَلَكَهُ عَلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ ذَلِكَ يُسَخِّطُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيُغْضِبُهُ وَلَا يَرْضَاهُ ، وَهُوَ نَفْسُ الَّذِي أَتَكَرَّهَ الْمُعْتَزَلَةُ وَشَنَعَتْ بِهِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَنَسَأَلَهُمْ عَمَّا مَضَتْ الدُّنْيَا عَلَيْهِ مُنْذُ كَانَتْ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا مِنَ النَّصْرِ النَّازِلِ عَلَى مُلُوكِ أَهْلِ الشَّرِّ ، وَالْمُلُوكِ الْجَوْرَةِ ، وَالظُّلْمَةِ ، وَالْغَلَبَةِ الْمُعْطَاةِ لَهُمْ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَأَهْلِ الْفَضْلِ ، وَاحْتِرَامِ مَنْ أَرَادَهُمْ بِالْمَوْتِ ، أَوْ بِاضْطِرَابِ الْكَلِمَةِ ، وَيَأْتِي النَّصْرُ لَهُمْ بِوَجْهِهِ الظَّفَرِ الَّذِي لَا شَكَّ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَعَلَهُ مِنْ إِمَاتَةِ أَعْدَائِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ ، وَتَأْيِيدِهِمْ عَلَيْهِمْ ، وَهَذَا مَا لَا مَخْلَصَ لَهُمْ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ كَوْنَهُ .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٤٦] فَنَصَّ تَعَالَى نَصًّا جَلِيًّا لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا عَلَى أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجُوا فِي الْجِهَادِ الَّذِي افْتَرَضَ عَلَيْهِمُ الْخُرُوجَ فِيهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَدْ كَرِهَ تَعَالَى كَوْنَ مَا أَرَادَ ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ثَبَّطَهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ فِي الْجِهَادِ ، ثُمَّ عَذَّبَهُمْ عَلَى التَّثَبُّطِ الَّذِي أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ فَعَلَهُ . وَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ قَالَ : ﴿ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٤٦] . وَهَذَا يَقِينٌ لَيْسَ بِأَمْرٍ إلْزَامٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ بِالْقُعُودِ عَنِ الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِهِ ﷺ بَلْ لَعَنَهُمْ ، وَسَخَطَ عَلَيْهِمْ إِذْ قَعَدُوا ، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَا ، فَهُوَ ضَرُورَةٌ أَمْرٌ تَكْوِينِي ، فَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ قُعُودَهُمُ الْمُغْضَبَ لَهُ الْمَوْجِبَ لِسَخَطِهِ ، وَإِذْ نَصَّ تَعَالَى عَلَى أَمْرٍ فَلَا اعْتِرَاضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ ^(١) .

الدراسة :

هذه المسألة من أكبر المسائل العقدية ، والتي كان فيها الخلاف مع فرقة المعتزلة ، وقد أبدع ابن حزم رحمه الله في استقصاء الأدلة من القرآن الكريم للمذهب الحق - مذهب أهل السنة والجماعة - مع إيراده بعض شبه المخالفين ، ومن ثم تنفيذها ونقضها . كما أجاد رحمة الله في بيان مفهوم المشيئة ، وأنه على معينين ^(١) :

أحدهما : الإرادة الشرعية ، وهي بمعنى المحبة ، وثانيهما : الإرادة الكونية . وبينهما فرق : فالأولى تستلزم محبة الله للشيء ، ولا يلزم وقوعها . والثانية يلزم وقوعها ، ولا تستلزم محبة الله للشيء الواقع . فبينهما عموم ، وخصوص من وجه ، فيجتمعان فيما أحبه الله وقدر وقوعه ، وتنفرد الأولى بما أحبه ، ولم يقع . والثانية بما لم يحبه الله شرعاً ، وقدر وقوعه .

قال الإمام ابن القيم عليه رحمة الله تعالى :

" وههنا أمر يجب التنبيه عليه ، والتنبه له ، وبمعرفة نزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحيط به علماً ، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر ، وأمره سبحانه نوعان : أمر كوني قدري ، وأمر ديني شرعي . فمشيئته سبحانه متعلقة بخلق وأمره الكوني ، ولذلك تتعلق بما يحبه ، وبما يكرهه ، كله داخل تحت مشيئته ، كما خلق إبليس وهو يغيظه ، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له ، وهو يغيضها . فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله ، وأما محبته ورضاه ، فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الديني ، وشرعه الذي شرعه على السنة رسله ، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعاً ، فهو محبوب للرب واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء ، والمؤمنين ، وما لم يوجد منه تعلقت به محبته ، وأمره الديني ، ولم تتعلق به مشيئته ، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته ، ولم تتعلق به محبته ، ولا رضاه ، ولا

(١) انظر : " فتح المجيد " (١ / ٨٧) ، " شرح العقيدة الطحاوية " (١ / ٧٩ - ٨٠) " مجموع الفتاوى " (٨ / ١٨٧ - ١٨٨ ، ١٣١) .

أمره الديني ، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته ، ولفظ المشيئة كوني ، ولفظ المحبة ديني شرعي " (١).

ولم يذكر ابن حزم رحمه الله تعالى من الأحاديث شيئاً على مذهب السلف الصالح ، وأنا بعون الله تعالى ذاكراً من الأحاديث النبوية ما هو مستند لهم على ما ذهبوا إليه .

فعن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت :

" كانت دعوة من رسول الله ﷺ : " يا مقلب القلوب ، ثبت قلبي على دينك " ، قلت : يا رسول الله ، هل تخاف ؟ قال : " وما يؤمني ، وليس من أحد إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله عز وجل ؟ إن شاء أن يقيمه ، أقامه ، وإن شاء أن يزيغه ، أزاعه ، يقلب أصبعيه " (٢).

ففي الحديث إضافة استقامة قلوب بني آدم لله ، وأنها بيده تبارك وتعالى ، وكذلك إزاعة القلوب وإغوائها ، هي بيد الله تعالى ، ولذلك أورده أهل السنة هذا الحديث حجة لهم في المسألة ، وكذلك ما في معناه من حديث النواس بن سمعان (٣) مرفوعاً : " ما من قلب إلا بين أصبعين من أصابع الرحمن : إن شاء أقامه ، وإن شاء أزاعه ، وكان رسول ﷺ يقول : اللهم يا مقلب القلوب ، ثبت قلوبنا على دينك " (٤).

(١) " شفاء العليل " (١ / ١٨٩) وانظر : " مجموع الفتاوى " (٨ / ١٨٨ - ١٨٩).

(٢) أخرجه أحمد (٦ / ٩١) ، وابن بطة في " الإبانة " في كتاب القدر (١ / ٢٨٥).

من طريق الحسن عن عائشة :

والحسن مدلس ، وقد عنعن ، هذا فضلاً عن كونه : هل سمع من عائشة رضي الله عنها أم لا ؟ وتابعته أم محمد أمية بنت عبد الله كما في " السنة " لابن أبي عاصم (١ / ١٠٠ - ١٠١) ولكن في الطريق علي بن زيد ، ضعيف .

وله شواهد ، ولذلك صححه الألباني في تحقيقه للسنة أبي عاصم .

ومن شواهد حديث النواس بن سمعان وسيأتي تحريجه .

(٣) انظر : " الإبانة " (١ / ٢٨٥) " شفاء العليل " (١ / ١٧٨) ، " و أورده الإمام مسلم معناه من حديث عبد الله بن عمرو في كتاب القدر .

(٤) أخرجه أحمد (٤ / ١٨٢) ، وابن أبي عاصم في " السنة " (١ / ٩٨) وابن ماجه (١٩٩) في المقدمة : باب فيما انكرت الجهمية ، والبخاري في " شرح السنة " (١ / ١٦٥ - ١٦٦) ، والطبراني في : " مسند الشاميين " (١ / ٣٣٠ - ٣٣١) وابن حبان (٣ / ٢٢٢ - ٢٢٣) وابن مندة في : " الرد على الجهمية " (ص ٨٧) .

ويأتي في أوائل الأحاديث الدالة على مشيئة الله من العبد الإيمان أو الكفر حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال :

حدثنا الصادق المصدوق : " إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمة أربعين يوماً ، ثم يكون علة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله إليه الملك ، أو قال : يبعث إليه الملك بأربع كلمات ، فيكتب رزقه ، وعمله ، وأجله وشقي أو سعيد ، قال :

وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة ، حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ؛ فيعمل بعمل أهل النار ؛ فيدخلها . وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار ، حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ؛ فيعمل بعمل أهل الجنة ؛ فيدخلها " ^(١).

فالحديث حجة واضحة في أن الضلال والهدى مكتوب على العبد ، ومقدر عليه من ربه ومولاه ، وأنه لا يمكن أبداً أن يختار طريقاً غير ما كتب له .

قال الحافظ ابن حجر :

" وفيه أنه سبحانه يريد لجميع الكائنات بمعنى أنه خالقها ومقدرها لا أنه يجبها ويرضاها . وفيه أن جميع الخير والشر بتقدير الله تعالى وإيجاده " ^(٢).

= من طرق :

عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن بسر بن عبيد الله الحضرمي ، أنه سمع أبا أدريس الخولاني يقول : سمعت النواس بن سمعان يقول : فذكره .

وهذا إسناد صحيح .

- عبد الرحمن بن يزيد ، ثقة ، كما في " التقريب " [٤٠٦٨] .

- بسر بن عبيد الله : ثقة حافظ ، كما في " التقريب " [٦٧٣] .

- وأبو إدريس هو عائد الله بن عبد الله ، عالم الشام بعد أبي الدرداء ، انظر : " التقريب " [٣١٣٢] وقد صححه الإمام ابن مندة ، فقال : هذا حديث ثابت بالاتفاق - يعني حديث جابر في معنى حديث النواس - وكذلك حديث النواس بن سمعان حديثاً ثابتاً . رواه الأئمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم " . وكذلك صححه البوصيري في " مصباح الزجاجة " .

^(١) أخرجه البخاري (٦٥٩٤) في كتاب القدر : باب في القدر ، و " مسلم " (٢٦٤٣) في كتاب

القدر : باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه

^(٢) " فتح الباري " (١١ / ٤٩٨ - ٤٩٩) .

ولما كان الحديث نصاً في الموضوع ، شق على المبتدعة ، فأعياهم رده ، فلم يجدوا حيلة ، إلا أن يتهموا به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . فهذا هو كبيرهم أبو الهذيل العلاف حكى عنه ابن قتيبة أنه لما روى له حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : " كذب ابن مسعود على رسول الله ﷺ " . والكاذب - والله - هو .

ولقد أجاد ابن قتيبة الرد عليه ؛ فليُنظر ^(١) .

وكذلك أنكره عمرو بن عبيد المعتزلي ، فقال : " لو سمعت الأعمش يرويه ، لكذبت ، ولو سمعته من زيد بن وهب ، لما أجبت ، ولو سمعته من ابن مسعود لما قبلته ، ولو سمعته من رسول الله ﷺ لرددته ، ولو سمعت الله يقول هذا ، لقلت : ما على هذا أخذت علينا الميثاق " .

قال ابن كثير - عليه رحمة الله - :

وهذا من أقبح الكفر ، لعنه الله إن كان قال هذا ، وإذا كان مكذوباً عليه ، فعلى من كذبه عليه ما يستحقه " ^(٢) .

ومنها : ما أخرجه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً : " كل شيء بقدر حتى العجز والكيس " ^(٣) .

فهذا يفيد العموم ، فيدخل فيه أعمال بني آدم ، وأما بقدر الله عز وجل ، ولولا تقدير الله لها ما كانت .

قال الإمام القرطبي :

" ومعنى هذا الحديث : أن ما من شيء يقع في هذا الوجود كائناً كان ، إلا وقد سبق به علم الله تعالى ، ومشيتته ، سواء كان ممن ^(٤) أفعالنا ، أو صفاتنا ، أو من غيرها ، ولذلك أتى بـ " كل " التي هي للاستغراق والإحاطة ، وعقبها بحتى التي هي للغاية ، حتى لا يخرج من تلك المقدمة الكلية من الممكنات شيء . ولا يتوهم فيها تخصيص ، وإنما جعل العجز والكيس غاية لذلك ، ليبين أن أفعالنا ، وإن كانت معلومة ومراده لنا ، فلا تقع منا إلا بمشيئة الله تعالى ،

^(١) انظر : " تأويل مختلف الحديث " (ص ٢٦ - ٣١) ، و " شرح أصول أهل السنة " (٣ / ٦٥٤) .

^(٢) " البداية والنهاية " (١٠ / ٤٩٦) وذكر هذه الحكاية عنه الإمام الذهبي في السير (٦ / ١٠٤ -

١٠٥) .

^(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٥) في كتاب القدر : باب كل شيء بقدر ، وأحمد (٢ / ١١٠) .

^(٤) هكذا ، والصواب : من

وإرادته ، وقدرته . كما قال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠]
 وصار هذا من نحو قول العرب : قدم الحاج حتى للشاة . فيكون معناه أن كل
 ما يقع في الوجود بقدر الله ومشئته ، حتى ما يقع منكم بمشيئكم ^(١) .
 وما أجمل ما قال الإمام ابن عبد البر عند كلامه على هذا الحديث ، حيث قال :
 " وفي هذا الحديث أدلّ الدلائل ، وأوضحها على أن الشر والخير كل من
 عند الله ، وهو خالقهما لا شريك له ، ولا إله غيره ، لأن العجز شر ، ولو
 كان خيراً ما استعاذ منه رسول الله ﷺ " ^(٢) .

ويورد أهل السنة والجماعة من الأحاديث حجة لهم قصة محاجة آدم وموسى
 عليهما السلام ، ويوردون الحديث في كتاب القدر لعله يأتي بيانها إن شاء الله
 تعالى :

فعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله ﷺ ، قال :
 " احتج آدم وموسى ، فقال موسى : يا آدم ، أنت أبونا خيبتنا ، وأخرجتنا من
 الجنة ، فقال له آدم : أنت موسى ، اصطفاك الله بكلامه ، وخط لك يده
 أتلومني على أمرٍ قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة . فقال النبي ﷺ :
 " فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى " ^(٣) .
 فقوله : " فحج آدم موسى " أي غلبه لقوة حجته ، ومعلوم أن احتجاج آدم
 عليه السلام إنما كان بالقدر ، وهو شامل للسبب ، والمسبب أعني الإخراج
 وسببه .

قال الإمام النووي رحمه الله :
 " ومعنى كلام آدم : أنك يا موسى تعلم أن هذا كتب علي قبل أن أخلق ،
 وقدر علي ، فلا بد من وقوعه ، ولو حرصت أنا والخلائق أجمعون على رد
 مثقال ذرة منه لم تقدر ، فلم تلومني على ذلك " ^(٤) .

(١) " المفهم " (٦ / ٦٧١) .

(٢) " التمهيد " (٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ - ترتيب المغراوي) ، وانظر : " إكمال المعلم " (٨ / ١٤٣) ،

" شرح مسلم " للنووي (١٦ / ٢٠٥) .

(٣) أخرجه البخاري (٦٦١٤) في كتاب القدر : باب تحاج آدم وموسى عند الله ، و " مسلم "

(٢٦٥٢) كتاب القدر : باب حجاج آدم وموسى صلى الله عليهما وسلم .

(٤) " شرح مسلم " (١٦ / ٢٠٢) .

ولا حجة للعصاة بهذا الحديث ، والبحث معهم خارج عن مسألتنا هذه .
والمراد من حديثنا هذا : إثبات أن خطايا بني آدم ، وأعمالهم مقدره ، ومكتوبة
ولذلك جاء في بعض ألفاظ الحديث : أن آدم عليه السلام قال : " أفتلومني على
أن عملت عملاً كتب الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة " .

وهذا واضح في أنه احتج عليه السلام بالقدر على وقوع المعصية منه .

قال الإمام ابن القيم عليه رحمة الله تعالى :

" فموسى أعرف بالله وأسمائه وصفاته من أن يلوم على ذنب قد تاب منه فاعله ،
فاجتباؤه ربه بعده ، وهذاه واصطفاه ، وآدم أعرف بربه من أن يحتج بقضائه
وقدره على معصيته ، بل إنما لام موسى آدم على المعصية التي نالت الذرية
بخرجهم من الجنة ، ونزولهم إلى دار الابتلاء ، والحنة ، بسبب خطيئة أبيهم .
فذكر الخطيئة تنبيهاً على سبب المصيبة والحنة التي نالت الذرية ، ولهذا قال له :
أخرجتنا ونفسك من الجنة . وفي لفظ : " خيبتنا " فاحتج آدم بالقدر على
المصيبة ، وقال : إن هذه المصيبة التي نالت الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة
مقدرة قبل خلقي . والقدر يحتج به في المصائب دون المعائب ، أي : أتلومني
على مصيبة قدرت عليّ وعليكم قبل خلقي بكذا وكذا سنة " هذا جواب
شيخنا رحمة الله . وقد يتوجه جواب آخر ، وهو : أن الاحتجاج بالقدر على
الذنب ينفع في موضع ، ويضر في موضع ، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة
منه ، وترك معاودته ، كما فعل آدم عليه السلام ^(١) .

قلت : وهذا الجواب الذي ذكره ابن القيم هو الذي تؤيده روايات الحديث ، إذ
في بعضها النص على احتجاج آدم بالقدر على المعصية التي كانت منه .

قال الإمام النووي رحمة الله تعالى :

" وفي هذه الأحاديث كلها دلالات ظاهرة لمذهب أهل السنة في إثبات القدر ،
وأن جميع الوقائع بقضاء الله تعالى وقدره : خيرها وشرها ، نفعها وضرها ^(٢) .

(١) " شفاء العليل " (١ / ٩٣ - ٩٤) .

(٢) " شرح صحيح مسلم " (١٦ / ١٩٥ - ١٩٦) .

وما ذكرناه هو معتقد السلف الكرام وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ فقد خطب عمر بن الخطاب ﷺ الناس ، فقال :

من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له . فقال الجاثليق : إن الله لا يضل أحداً . فقال عمر رضي الله عنه : ما يقول عدو الله ؟

قالوا : يقول : إن الله لا يضل . قال : بلى ، الله خلقك ، والله أضلك ، والله يكبك في النار على منحرك . أما والله لولا أن لك عهداً سبق لضربت عنقك ، فتفرق الناس يومئذ ، وما يختلف في القدر اثنان " (١) .

والشاهد من القصة واضح ، والبرهان منها يبين . فقال عمر ﷺ ما سمع نبيه ﷺ يقول (٢) ، ثم أنكر على الجاثليق إنكاره نسبة الإضلال لله تبارك وتعالى ، ووافقه الصحابة جميعاً ، فكم قرأوا هذا في القرآن الكريم ، وكم سمعوا النبي ﷺ يقول ، فكيف لا يوافقونه عليه . فكان السلف على هذا المعتقد ، ومن أنكره كان على مذهب ذلك الجاثليق (٣) .

قال الإمام اللالكائي رحمه الله تعالى :

" فإن كان في الدنيا إجماع بانتشار من غير إنكار ، فهو في هذه المسألة ، فمن خالف قوله فيها ، فهو معاند مشاقق يلحق به الوعيد ، وهو داخل تحت قوله :

(١) صحيح : أخرجه اللالكائي في " شرح أصول أهل السنة " (٤ / ٧٢٩ - ٧٣٠) ، وعبد الله بن أحمد في " السنة " (٢ / ٤٢٣) ، والآجري في " الشريعة " (٢ / ٨٣٩ - ٨٤٠) ، وابن بطة في " الإبانة " " كتاب القدر " (٢ / ١٢٩) .

من طريق :

خالد الحذاء ، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي ، عن عبد الله بن الحارث الهاشمي قال :

خطب عمر فذكره .

وعبد الأعلى ، قال ابن حجر عنه في " التقريب " [٣٧٥٦] مقبول .

وروى اللالكائي هذا الخبر (٤ / ٧٣٠ - ٧٣١) من طريق الثوري عن خالد الحذاء عن عبد الله الحارث بإسقاط عبد الأعلى ، وخالد الحذاء ممن روى عن عبد الله ، كما ذكر ذلك المزني وابن حجر كما في " تهذيب التهذيب " (٣ / ١١٠) . فالأثر صحيح إن شاء الله تعالى .

(٢) كما روى مسلم في صحيحه (٨٦٧) في كتاب الجمعة : باب تخفيف الصلاة والخطبة من حديث جابر ، قال :

كان رسول الله ﷺ يحطب الناس ، بحمد الله ويثني عليه بما هو أهله ، ثم يقول : من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وخير الحديث كتاب الله " .

(٣) هو رئيس للنصارى في بلد الإسلام انظر القاموس المحيط : (ص ١١٢٥) .

﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَصَلَّىٰ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥] ^(١) .

وقال طاووس اليماني : أدركت ثلاثمائة من صحابة رسول الله ﷺ يقولون : كل شيء بقدر ^(٢) .

وعلى هذا إجماع السلف رضوان الله عليهم ، كما حكى ذلك الإمام أحمد والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم ^(٣) رحمة الله عليهم أجمعين .

قال الحافظ ابن حجر :

" ومذهب السلف قاطبة : أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ [الحجر: ٢١] " ^(٤) .

(١) " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (٤ / ٧٢٦) .

(٢) أخرجه اللالكائي (٤ / ٧٣٢) ، وأخرجه مسلم (٢٦٥٥) بلفظ : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : فذكره .

(٣) انظر كلماتهم في هذه المسألة في : " شرح أصول أهل السنة " (١ / ١٩٦ ، ١٧٦ ، ١٩٨) وفي " المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد " (١ / ١٣٨ - ١٤٠) ، وانظر : " الإبانة " للعكبري : " كتاب القدر " مجزئته ، " الرسالة الواضحة " (٢ / ٧٢٧ وما بعدها) ، " الشريعة " (٢ / ٦٩٦ - وما بعدها) ، " التبصير في معالم الدين " (ص ١٧٠) .

(٤) " فتح الباري " (١١ / ٤٨٧) ، " شرح السنة " (١ / ١٤٢) .

قال الله تعالى :

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾ [التوبة: ٥٤] .

وفيها مسألة واحدة ، وهي :

[٥٢] هل يقبل من الكافر ما عمله من الصالحات حال كفره ؟

يرى الإمام ابن حزم عليه رحمه الله تعالى :

" أَنْ مَنْ عَمِلَ خَيْرًا وَهُوَ كَافِرٌ ثُمَّ أَسْلَمَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْخَيْرَ مَحْسُوبٌ لَهُ ، مَكْتُوبٌ ، وَهُوَ مُثَابٌّ عَلَيْهِ ، وَمَأْجُورٌ " ^(١) .

وقد استدلل عليه رحمه الله على هذا بقوله تعالى في المنافقين :

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٥٤] .

قال رحمه الله تعالى :

" وَهَذَا بَيَانٌ جَلِيٌّ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ الْمَانِعَ مِنْ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ هُوَ الْكُفْرُ ، فَإِذَا ارْتَفَعَ ذَلِكَ ارْتَفَعَ السَّبَبُ الْمَانِعُ مِنْ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ ، فَإِذَا ارْتَفَعَ ذَلِكَ السَّبَبُ فَقَدْ وَجَبَ قَبُولُ النَّفَقَاتِ ، وَهَذَا نَصُّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ " ^(٢) .

وأما السنة التي أشار إليها رحمه الله ، فقد ذكر قبل دليلاً منها ، وهو ما حَدَّثَهُمْ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ فَتْحٍ ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، نَا حَسَنُ الْخُلَوَانِي ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ حَسَنٌ : نَا ، وَقَالَ عَبْدُ : ثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، ثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ - هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَتَبَأُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ :

أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَاقَةٍ أَوْ عِتَاقَةٍ ، أَوْ صَلَةِ رَحِمٍ ، أَفِيهَا أَجْرٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا أَسَلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ " ^(٣) .

(١) " أصول الأحكام " (٢ / ١٠٦) ، (٢ / ١٠٦ - ١٠٧) .

(٢) " أصول الأحكام " (٢ / ١٠٨ - ١٠٩) .

(٣) رجال الإسناد :

الدراسة

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين اثنين :

القول الأول : أن الكافر تكتب له أعماله التي عملها في كفره إذا أسلم .
وقد ذهب إلى هذا المحققون من أهل العلم ، منهم ابن بطال والنووي وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، والحافظ ابن حجر ، وهو مذهب ابن حزم .

القول الثاني : لا يكتب للكافر ما عمله زمن كفره .
ومن ذهب إليه المازري والقاضي عياض ، والطحاوي . وسيأتي نقل كلامهم بإذن الله تعالى .

وقد جاء في السنة ما يدل على أن العبادة الواقعة من الكافر يكتب ثوابها ، لكن بشرط أن يسلم ، وهو الحديث الذي ذكره الإمام ابن حزم عليه رحمة الله تعالى . وهو نص في المسألة . لكن بعض أهل العلم نازع في دلالة على هذا ، وجعله مشكلاً .

قال المازري :

" ظاهره خلاف ما تقتضي الأصول ، لأن الكافر لا يصح منه التقرب ، فيكون مثاباً على طاعته ، ويصح أن يكون مطيعاً غير متقرب كنظره في الإيمان ، فإنه

= الحسن بن علي بن محمد الهذلي أبو علي الخلال الحلواني بضم المهملة ، نزيل مكة ، ثقة حافظ ، له تصانيف من الحادية عشرة مات سنة اثنتين وأربعين ومائة التقريب [١٢٧٢] .

عبد بغير إضافة بن حميد بن نصر الكشي بمهملة ، أبو محمد ، قيل : اسمه عبد الحميد وبذلك جزم بن حبان وغير واحد ، ثقة حافظ من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين التقريب [٤٢٩٤] .

يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو يوسف المدني ، نزيل بغداد ، ثقة فاضل ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان ومائتين ومائة . التقريب [٧٨٦٥] .

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو إسحاق المدني ، نزيل بغداد ، ثقة حجة ، تكلم فيه بلا قاذح من الثامنة مات سنة خمس وثمانين ومائة . التقريب [١٧٧] .

صالح بن كيسان المدني ، أبو محمد ، أو أبو الحارث ، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز ، ثقة ثبت فقيه ، من الرابعة مات بعد سنة ثلاثين أو بعد الأربعين ومائة . " التقريب " [٢٩٠٠] .

تخرجه :

أخرجه مسلم (١٢٣) في كتاب الإيمان : باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده ، وكذا البخاري (١٤٣٦) في كتاب الزكاة : باب من تصدق في الشرك ثم أسلم .

مطيع فيه من حيث كان موافقاً للأمر ، والطاعة عندنا موافقة الأمر ، ولكنه لا يكون متقرباً ؛ لأن من شرط المتقرب : أن يكون عارفاً

بالمقرب إليه ، وهو في حين نظره لم يحصل له العلم بالله تعالى بعد ، فإذا تقرر هذا ، علم أن الحديث متأول ، وهو يحمل وجوهاً :

أحدها : أن يكون المعنى : إنك اكتسبت طباعاً جميلة ، وأنت تنتفع بتلك الطباع في الإسلام ، وتكون تلك العادة تمهيداً لك ، ومعونة على فعل الخير والطاعات .

والثاني : أن يكون المعنى : إنك اكتسبت بذلك ثناءً جميلاً ، فهو باق عليك في الإسلام .

والثالث : أنه لا يبعد أن يزداد في حسناته التي يفعلها في الإسلام ، ويكثر أجره لما تقدم له من الأفعال الجميلة ، وقد قالوا في الكافر : إنه إذا كان يفعل الخير فإنه يخفف عنه به ، فلا يبعد أن يزداد هذا في الأجور .

قال القاضي عياض : وقيل معناه : ببركة ما سبق لك من خير هداك الله إلى الإسلام ، أي سبق لك عند الله من الخير ما حملك على فعله في جاهليتك ، وعلى خاتمة الإسلام لك ، وأن من ظهر منه خير في مبتدئه ، فهو دليل على سعادة أخره وحسن عاقبته " (١) .

هكذا قالوا ، ولم يرتض المحققون من أهل العلم هذا القول ، إذ هو تأويل للنص ، مع إمكان الأخذ به ، وإعماله ، مع تأييد نصوص أخرى لهذا الحديث وما دل عليه ، فلا يمكن مع توارده هذه الأحاديث أن يكون الأمر - كتابة الحسنات للعمل المعمول حال الكفر - غير مراد .

قال الإمام الخطابي :

" وقوله : " أسلمت على ما سلف لك من خير " أي : على حيازة ما سلف لك من خير ، أو قبول ما سلف لك من خير ، والاحتساب به من عملك . وقد

(١) " إكمال المعلم " (١ / ٤١٥ - ٤١٦) ، وانظر كلام الطحاوي في : " مشكل الآثار " (١ /

روى أن حسنات الكافر إذا ختم له بالإسلام مقبولة أو محتسبة له ، فإن مات على كفره كانت هدراً " (١) .

وقال إبراهيم الحربي : " أي ما تقدم لك من خير عملته ، فذلك لك ، كما تقول : أسلمت على ألف درهم ، أي : على أن أحرزها لنفسه " (٢) .

قال الإمام النووي :

" وذهب ابن بطل وغيره من المحققين إلى أن الحديث على ظاهره ، وأنه إذا أسلم الكافر ، ومات على الإسلام يثاب على ما فعله من الخير في حال الكفر " .

ثم قال النووي :

" فإن أقدم قائل على التصريح أنه إذا أسلم لا يثاب عليها في الآخرة ، رد قوله بهذه السنة الصحيحة " (٣) .

وقال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى : " وقد قيل : لا يبعد في كرم الله أن يثيبه على فعله ذلك بالإسلام ، كما يسقط عنه ما ارتكبه في حل كفره من الآثام ، وإنما لا يثاب من لم يسلم ولا تاب ، ومات كافراً ، وهذا ظاهر الحديث ، وهو الصحيح .

وليس عدم شرط الإيمان في عدم ثواب ما يفعله من الخير ، ثم أسلم ومات مسلماً ، بشرط عقلي لا يتبدل ، والله أكرم من أن يضع علمه إذا حسن إسلامه " (٤) .

وأما دعوى أن الحديث مخالف للقواعد ، فلا يسلم ، فالأحاديث والآيات تتفق ، ولا تتعارض ، وليس في الحديث أن الكافر يقبل منه عمله الذي عمله حال كفره ، ولم يقل هذا أحد ، إنما يوقف عمله على الإسلام ، فإن أسلم كتب له أجر تلك الأعمال ، وإلا ذهب أجره لكفره .

(١) " أعلام الحديث " (١ / ٧٦٧ - ٧٦٨) ، وانظر : " شرح السنة " للبغوي (١ / ٥٨) ، " شرح البخاري " لابن بطل (٣ / ٤٣٧) .

(٢) نقله عنه القرطبي (٨ / ١٠٣ - ١٠٤) ، والقاضي عياض في الإكمال (١ / ٤١٦) ، والعيني في " عمدة القاري " (٦ / ٤١٦) .

(٣) " شرح مسلم " (٢ / ١٤١ - ١٤٢) .

(٤) " الجامع لأحكام القرآن " (٨ / ١٠٣) ، وانظر : " المفهم " (١ / ٣٣٢) .

قال الحافظ ابن حجر :

" قال ابن المنير : المخالف للقواعد : دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً ، فلا مانع منه " (١).

ومن الأدلة التي تؤيد هذا القول الصحيح ، وهي نص فيه ، ما أخرجه النسائي وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :
" إذا أسلم العبد ، فحسن إسلامه ؛ كتب الله له كل حسنة كان أزلفها ، ومحيت عنه كل سيئة كان أزلفها ، ثم كان بعد ذلك القصاص : الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، والسيئة بمثلها ، إلا أن يتجاوز الله عز وجل عنها " (٢).

فقوله ﷺ : " كتب الله له كل حسنة كان أزلفها " أي : قدمها ، وأسلفها قبل إسلامه ، فقد نص النبي ﷺ على أن العبد إذا أسلم وحسن إسلامه ، كتبت له حسناته التي عملها قبل ذلك ، كما تمحى عنه سيئاته التي عملها قبل ذلك . فإذا أسلم كان القصاص ، أي جزاء الأعمال .
ولقد استدل بهذا الحديث ابن بطلال والنووي وغيرهما على ما ذهبوا إليه (٣).

(١) انظر : الفتح " (٣ / ١٢٣) .

(٢) أخرجه النسائي (٥٠٠) في كتاب الإيمان : باب حن إسلام المرء .

من طريق : صفوان بن صالح ، قال : حدثنا : الوليد ، قال : حدثنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري قال : فذكره .

وهذا سند صحيح ، وقد علقه البخاري في صحيحة (٤١) في كتاب الإيمان : باب حسن إسلام المرء فقال - البخاري - قال مالك .

إلا أن البخاري لما ساق لفظ الحديث لم يسق فيه : " كتب الله له كل حسنة كان قد أزلفها " .

قال الحافظ في الفتح (١ / ١٢٣) :

" وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام " .

(٣) " شرح مسلم " (٢ / ١٤١ - ١٤٢) .

قال الإمام السندي :

"وهذا الحديث يدل على أن حسنات الكافر موقوفة ، إن أسلم تقبل ، وإلا ترد ... والظاهر أنه لا دليل على خلافه ، وفضل الله أوسع من هذا وأكثر ، فلا استبعاد فيه " (١) .

ورجح الحافظ ابن حجر أن المراد بهذا الحديث كتابة الثواب ، ولا يلزم منه قبول العمل الذي عمل حال الكفر ، قال رحمه الله تعالى :

"والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً ، والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ، ولم يتعرض للقبول ، ويحتمل : أن يكون القبول يصير معلقاً على إسلامه ، فيقبل ، ويثاب إن أسلم ، وإلا فلا ، وهذا قوي " .

قلت : الحديث والذي قبله نص في كتابة الثواب ، وكلام ابن حزم وابن بطل والقرطبي والنووي إنما هو في الثواب ، وكذا كلام من نفاه ، وهو المازري إنما هو في نفي الثواب لا القبول ، فلم يتعرضوا للقبول بل الخلاف في الثواب .

وهذا الحديث نص واضح على كتابة ثواب الأعمال الصالحة التي عملها الكافر في كفره ، ثم أسلم ، وبيانه : أن النبي ﷺ ذكر الكتابة للحسنة ، والعفو عن السيئة فيما كان قبل الإسلام ، وأما بعد الإسلام ، فكتابة الأعمال : تكون الحسنة بعشر أمثالها والسيئة بالسيئة . فهذا يفيد تغاير الحكمين ، حكم الأعمال الصالحة قبل الإسلام ، وحكم الأعمال الصالحة بعد الإسلام . إلا أن كلا منهما يحفظ أجره ، ولا يضيع . وهذا واضح بحمد الله تعالى .

وإذا كان الحديث واضح الدلالة على ثواب العمل الذي عمل في حال الكفر ثم أسلم صاحبه ، كان حجة لمذهب ابن حزم ومن وافقه ، والحمد لله تعالى .

ومما يؤكد هذا القول الصحيح حديث أبي موسى الأشعري قال :

قال رسول الله ﷺ :

(١) " حاشية السندي على سنن النسائي " (٨ / ١٠٦) .

" ثلاثة لهم أجران رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه ، وآمن بمحمد ﷺ .. " الحديث (١) .

قال الحافظ ابن حجر :

" واستدل غيره - ابن بطلال - بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح ، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح ، بل يكون هباءً منثوراً . فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني " .

وثمة حجة أخرى وهي حديث عائشة في ابن جُدعان ، لما ذكرت للنبي ﷺ أنه كان يصل الرحم ، ويصنع كذا وكذا من صنائع المعروف ، هل ينفعه ذلك؟ قال : لا ينفعه ؛ إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين (٢) . فدل على أنه لو قالها ، أي : لو أسلم ؛ لنفعه ذلك ، وكتب له أجر عمله وثوابه ، لكنه لما مات على الكفر ؛ لم ينفعه ذلك شيئاً . وقد بوب الإمام السنوي لهذا الحديث بقوله : باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل " .

قال أبو العباس ابن تيمية عليه رحمة الله تعالى :

" الكفار قد يعبدون الله ، وما فعلوه من خير أثبوا عليه في الدنيا ، فإن ماتوا على الكفر حبطت أعمالهم في الآخرة ، وإن ماتوا على الإيمان ، فهل يثابون على ما فعلوه في الكفر ، فيه قولان مشهوران .

والصحيح : أنهم يثابون على ذلك ، لقول النبي ﷺ لحكيم بن حزم : " أسلمت على ما أسلفت من خير " وغير ذلك من النصوص " (٣) .

(١) أخرجه البخاري (٩٧) في كتاب العلم : باب تعليم الرجل أمته وأهله ، ومسلم (١٥٤) في كتاب الإيمان : باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ .

(٢) " أخرجه مسلم " (٣٦٥) ٣ في كتاب الإيمان : باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل ، وأحمد (٩٣ / ٦) .

(٣) " مجموع الفتاوى " (٢١ / ٢٨٢ - ٢٨٣) ، وانظر : شرح العمدة " لشيخ الإسلام (٢ / ٣٩ - ٤٠ - تحقيق المشيخ) ، وانظر لرأي ابن القيم : " مدارج السالكين " (٢٩٣ / ١) .

الترجيح

الراجح من القولين السابقين أن الكافر إذا عمل صالحاً ثم أسلم كتب له ثواب تلك الأعمال التي عملها في زمن كفره .

وقد دل حديث حكيم بن حزام على هذا القول ، حيث إن حكيماً سأل النبي ﷺ عن أعماله الصالحة التي عملها في كفره ، فأجابه النبي ﷺ بقوله : " أسلمت على ما أسلفت من خير " .

ودعوى أنه معارض للقواعد دعوى غير مقبولة ؛ لأن الحديث قاعدة بنفسه ، ولا ترد الأحاديث والحجج بمثل هذا .

وقد استدلل ابن حزم لقوله الذي ذهب إليه بآية التوبة ، ورأى أن الآية دالة عليه ، ومبينة أن سبب عدم قبول طاعتهم هو كفرهم ، وعليه فإذا ارتفع هذا المانع قبل العمل .

لكن هذا مما قد لا يوافق عليه ابن حزم - أعني دلالة الآية على القول - وبنيانه : أن السبب المانع من قبول العبادة هو الكفر ، فالعبادة وقعت زمن الكفر ، فكيف نستطيع رفع هذا المانع الذي وقع في الماضي . والله تبارك وتعالى جعل المانع من قبول الطاعة : الكفر ، ولم يجعل المانع : الموت على الكفر ، وفرق بين الأمرين .

ولذلك نجد أن الله عز وجل جعل حيوط العمل الذي عمله المرتد حال إسلامه ، معلقاً بموت المرتد على رده ، فإذا رجع بعد الردة لم تحبط أعماله ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قُتِلَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٧] .

أما آية التوبة فقد علق فيها عدم قبول القربة من الكافر على وصف الكفر . والمعنى : أنهم لم تقبل منهم تلك العبادات ؛ لأنهم قاموا بها ، وعملوها وهم كفار . وهذا واضح لمن تأمله .

ولا يقال : إن الآية دالة على أن الكافر لا يكتب له ما عمله حال كفره ؛ لأن الآية نزلت في طائفة من المنافقين ، علم الله أنهم يموتون على الكفر ، ومن مات

على الكفر لم يقبل منه عمل . فلا نجعل هذه الآية التي نزلت في طائفة مخصوصة قاعدة عامة تضرب بها الأدلة الأخرى .